جمهورية العراق
الجمعية العراقية للعلوم السياسية
المقر العام
P-ISSN: 2710-2653

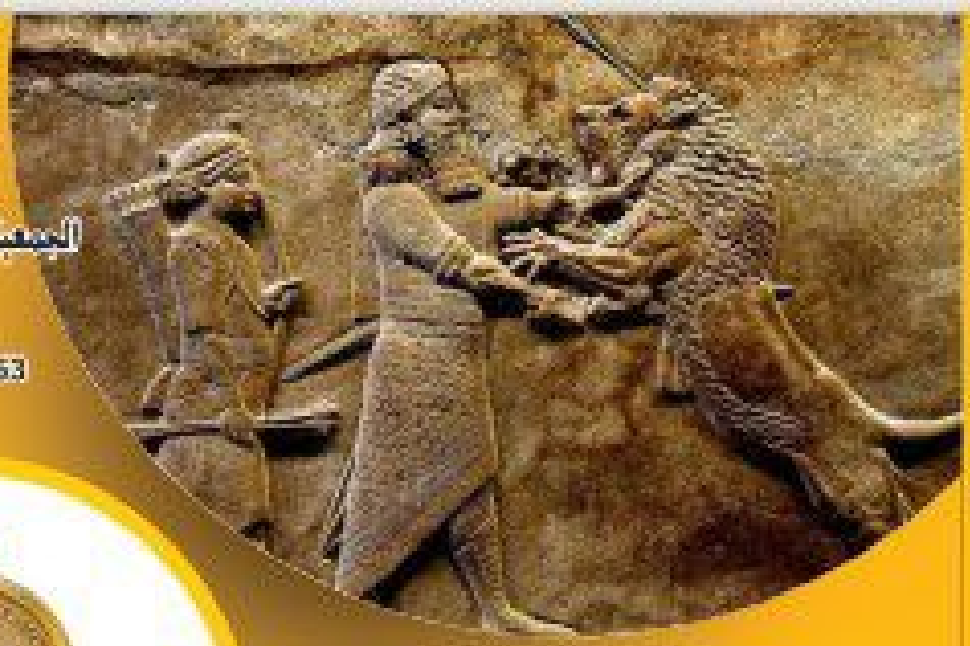

المجلة العراقية للعلوم السياسية

بحوث العدد

١- النظام الأمني الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط في ضوء التغيرات الدولية منذ ٢٠١١.
٢- مستقبل العلاقات الايرانية - الامريكية.
٣- أثار وسائل التواصل الاجتماعي السياسية في العراق.
٤- إشكالية النظرية والممارسة في الفكر السياسي الغربي.
٥- التنمية المستدامة في ليبيا وآليات تعزيز الأمن الوطني.
٦- الحركة النسوية في العراق دراسة فكرية سياسية.

السنة الثالثة - العدد السادس - حزيران 2022 م

مجلة متخصصة نصف سنوية تصدرها الجمعية العراقية للعلوم السياسية
تعنى بنشر الأبحاث والدراسات المتخصصة بالعلوم السياسية

المجلة العراقية للعلوم السياسية
السنة الثالثة - العدد السادس - حزيران ٢٠٢٢ م

المجلة العراقية للعلوم السياسية
علمية، محكمة وموثقة نصف سنوية
تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم السياسية
تعنى بنشر الابحاث والدراسات المتخصصة بالعلوم السياسية

السنة الثالثة
العدد السادس
حزيران **2022**م

العراق- بغداد- الجادرية- جامعة النهرين- بناية كلية العلوم السياسية

www.ipsa-iraq.org

ijpsiraq@gmail.com

00964-7501296320

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 2375 لسنة 2019

P-ISSN: 2710-2653

رئيس التحرير
أ.د. عمر جمعة عمران
مدير التحرير
أ.م.د. خالد عبدالاله عبدالستار

هيأة التحرير
أ.د. عامر حسن فياض ..... عضواً
أ.د. ياسين محمد حمد ..... عضواً
أ.د. طه حميد العنبكي ..... عضواً
أ.د. قاسم محمد عبدعلي ..... عضواً
أ.د. خضر عباس عطوان ..... عضواً
أ.د. خميس دهام حميد ..... عضواً
أ.د. اياد خلف حسين ..... عضواً
أ.م.د. علي فارس حميد ..... عضواً
أ.م.د. بشرى حسين صالح ... عضواً
أ.د. اسماعيل صبري مقلد ... عضو دولي
جامعة القاهرة
أ.د. محمد بشير صفار ..... عضو دولي
جامعة القاهرة
أ.د. مبروك كاهي ..... عضو دولي
جامعة ورقلة – الجزائر
أ.د. المولدي الاحمر ..... عضو دولي
جامعة تونس- تونس

مدقق اللغة الانكليزية
أ.م.د. عمار سعدون سلمان
المدقق اللغوي
م.د. عوني صبري غايب

Iraqi Journal of Political Science

Scientific, Arbitration, A bi-annual, specialized published by the Iraqi Association for Political Science, which publishes research and studies specialized in political science

Edit in chief

Prof.Dr. Omar Jumaah Imran

Managing editor

Assistant.Prof.Dr.

Khaled Abdul Ilah Abdul Sattar

Editorial Board

Prof.Dr.Amer Hassan Fayyad

member

Prof.Dr.Yassin Mohammed Hamad

member

Prof.Dr.Taha Hamid Al-Anbaki

member

Prof.Dr.Qasim Muhammad Abd Ali

member

Prof.Dr.Khader Abbas Atwan

member

Prof.Dr.Khamis Daham Hamid

Member

Prof.Dr.Eyed Khalaf Hussein

member

Assistant Prof.Dr.Ali Faris Hamid

member

Assistant Prof.Dr.Bushra Hussein Saleh

member

Prof.Dr.Ismail Sabry copycat

Cairo University is an international member

Prof.Dr.Muhammad Bashir Saffar

Cairo University – International Member

Prof.Dr.Mabruk kahi

University of Ouargla-Algeria-International Member

Prof.Dr.Almualidiu al'ahmar

University of Tunis-Tunis-International Member

Third Year

The Six issue

June 2022 AD

Iraq-Baghdad-Jadriya Nahrain University - College of Political Science Building

www.ipsa-iraq.org

ijpsiraq@gmail.com

00964-7501296320

Deposit number in the National Library and Archives in Baghdad2375for the year 2019

P-ISSN: 2710-2653

Arabic language proofreading

Dr.Ewny Sabri Ghayb

English language proofreading

Dr.Eammar Saedun Salman

وزارة الثقافة والسياحة والآثار
دار الكتب والوثائق
IRAQI NATIONAL LIBRARY AND ARCHIVES

IRAQ POLITICAL SCIENCE ASSOCIATION
الجمعية العراقية للعلوم السياسية

IRAQI
Academic Scientific Journals
العراقية
المجلات الاكاديمية العلمية

turnitin

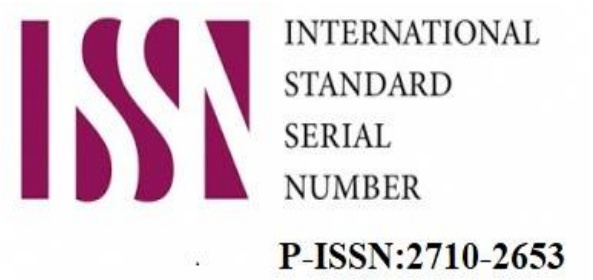
ISSN
INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER
P-ISSN:2710-2653

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

الرقم: ب ت ع / 7855
التاريخ: 2021/12/22

No.:
Date:

الجمعية العراقية للعلوم السياسية

م/ المجلة العراقية للعلوم السياسية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أشارة الى كتابكم المرقم ٥٣ في ٢٢ / ٣ / ٢٠٢١ بشأن مجلتكم واعتمادها لأغراض النشر والترقيات العلمية وتسجيلها ضمن موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية ، حصلت موافقة السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي بتاريخ١٩ /١٢/ ٢٠٢١ على أعتماد المجلة المذكورة في الترقيات العلمية والنشاطات العلمية المختلفة الاخرى ، واعتباراً من العدد الرابع – لسنة ٢٠٢١ وتسجيل المجلة في موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية.

للتفضل بالاطلاع وابلاغ مقول المجلة لمراجعة دائرتنا لتزويده برأس المستلم وكلمة المرور ليتسنى له تسجيل المجلة ضمن موقع المجلات العلمية العراقية وفهرسة اعدادها ، ويعتبر ذلك شرطاً اساسياً في أعتمادها بموجب الفقرة (٣١) من ضوابط استحداث واصدار المجلات العلمية في وزارتنا ... مع التقدير.

أ.م.د حسين صالح حسن
المدير العام لدائرة البحث والتطوير/ وكالة
٢٠٢١/١٢/ ٢٠

نسخة منه الى:
- مكتب السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي / أشارة الى موافقة سيادته المذكورة أعلاه والمثبتة على اصل مذكرتنا المرقم ب ت م٤/ ٧٢٩٧ في ٢٠٢١/١٢/١٩ / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- قسم المشاريع الريادية / شعبة المشاريع الالكترونية / للتفضل بالعلم وانخاذ مايلزم ... مع التقدير
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التاليف والنشر والمجلات /مع الاوراق .
- الصادرة .

مهند ابراهيم
١٩ / كانون الاول

قواعد النشر في المجلة

1- تنشر المجلة البحوث الاصيلة والرصينة في موضوعات الفكر السياسي والعلاقات الدولية والنظم السياسية والقضايا الاستراتيجية والتنظيم الدولي والقانون الدولي وكل ما يتعلق بالعلوم السياسية.

2- ترحب المجلة بنشر تقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية في نفس مجالات التخصص.

3- تنشر المجلة ملخصات الرسائل الجامعية التي تمت مناقشتها واجازتها.

4- تنشر المجلة عروض الكتب في مجالات التخصص.

5- تنشر المجلة ملخصات للكتب الاجنبية وكذلك ملخصات لبحوث او مقالات اجنبية.

6- تنشر المجلة المحاضرات المهمة والقيمة التي يلقيها المختصون في مجالات العلوم السياسية.

7- تنشر المجلة النشاطات العلمية والثقافية الصادرة من الكليات والمعاهد المختصة بالعلوم السياسية.

8- يجب الا تزيد عدد صفحات البحث عن 25 صفحة شاملة الهوامش، والمراجع، والملاحق والملخص باللغة العربية والانكليزية.

9- يجب ان يكون اسم الباحث ثلاثي او رباعي في جميع الاعداد.

10- يجب توفر الخلاصة باللغتين العربية والانكليزية.

11- تثبيت البريد الالكتروني للباحث.

12- تراعى كتابة الموضوع بالكمبيوتر ببرنامج (Word Microsoft 2010) مع ارسال نسخة على قرصCD

13- تتم الموافقة على نشر البحوث بعد احالتها الى خبراء متخصصين في مجال البحث وتدقيق نسب الانتحال بالبرنامج الإلكترونيTurnitin)) ومن ثم اجازتها، ولا تعاد البحوث المعتذر عن نشرها الى اصحابها.

14- تقوم المجلة خلال فترة ثلاثة اشهر من تلقيها البحث بأخطار صاحبه بقرارها اما بقبول البحث للنشر او الاعتذار عن عدم النشر وللمجلة ان تطلب اجراء تعديلات على البحث قبل اجازته للنشر.

15- يشترط ان لا يكون البحث او المقال المرسل للنشر في المجلة قد نشر أو أرسل للنشر في مجلات أخرى.

16- عند قبول البحث للنشر يوقع الباحث على انتقال حقوق ملكية البحث الى المجلة، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة ظهرت في مجلتها.

17- قرار هيئة التحرير بالقبول أو الرفض قرار نهائي مع الاحتفاظ بحقها بعدم ابداء الأسباب.

18- البحوث والدراسات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

المراسلات: ترسل الموضوعات والبحوث باسم رئيس تحرير على العنوان:

جمهورية العراق – بغداد- مجمع الجادرية- جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية-الجمعية العراقية للعلوم السياسية- موبايل07501296320 E-Mail:ijpsiraq@gmail.com

Journal publishing rules

1. **The journal publishes original and sober research in the themes of political thought, International relations, political systems, and strategic issues international regulation, international law, and everything related to political science.**
2. **The journal publishes reports on scientific conferences and forums in the areas of specialization of political science.**
3. **The journal publishes abstracts of discussed theses and approved by the Colleges of Political Science.**
4. **The journal publishes book presentations that do not exceed one year and deals with scientific issues for political science.**
5. **The journal publishes summaries of foreign books as well as summaries of foreign research or articles bearing new ideas or modern theories in political science.**
6. **The journal publishes important and valuable lectures given by specialists in the fields of political science.**
7. **The journal publishes scientific and cultural activities issued by colleges and institutes specialized in political science.**
8. **The number of search pages should not exceed 25 pages, including footnotes, references, appendices and an abstract in Arabic and English.**
9. **The research data submitted for publication in the journal should be consolidated and include (researcher name, academic rank, affiliation, official e-mail) to facilitate the calculation of the H index.**
10. **The research should include keywords in both Arabic and English**
11. **The research should be written in Microsoft Word 2007-2010 with a copy on CD.**
12. **The publication of research is approved after it is referred to experts specialized in the field of research and checking the rates of plagiarism in the electronic program (Turnitin), and then it is approved. Research that is not accepted for publication shall not be returned to its owners.**
13. **The Journal shall, within one month of receiving the research, notify the author of its decision, either accept the research for publication or apologize for non-publication. The journal may request modifications on the research before authorizing it for publication.**
14. **The research or article submitted for publication in the journal shall not be published or sent for publication in other journals.**
15. **When the research is accepted for publication, the researcher signs the transfer of the research ownership rights to the journal, and written approval is required before re-publishing an article that appeared in its journal.**
16. **The decision of the editorial board of acceptance or rejection is a final decision, while retaining its right not to give reasons.**
17. **The published research and studies do not necessarily express the opinion of the journal.**
18. **Subjects and research should be sent in the name of an editor-in-chief to the address:**

    E-Mail :ijpsiraq@gmail.com

دليل المقومين

1. يرجى من المقوّم، قبل الشروع بالتقوّيم، التثبت من كون البحث المرسل إليه يقع في حقل تخصصه العلمي لتتم عملية التقوّيم.
2. لا تتجاوز مدة التقوّيم (10) أيام من تاريخ تسلم البحث.
3. يذكر المقوّم إذا كان البحث أصيلاً ومهماً لدرجة تلتزم المجلة بنشره.
4. يذكر المقوّم مدى توافق البحث مع سياسة المجلة وضوابط النشر فيها.
5. يذكر المقوّم إذا كانت فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة، وتتم الإشارة إليها.
6. يحدد مدى مطابقة عنوان البحث لمحتواه.
7. بيان مدى وضوح ملخص البحث.
8. مدى إيضاح مقدمة البحث لفكرة البحث.
9. بيان مدى عملية نتائج البحث التي توصل إليها الباحث.
10. تجري عملية التقوّيم بنحو سري.
11. يُبلغ رئيس التحرير في حال رغب المقوّم في مناقشة البحث مع مقوم آخر.
12. ترسل ملاحظات المقوّم الى مدير التحرير، ولا تجري مناقشات ومخاطبات بين المقوّم والمؤلف بشأن البحث خلال مدة تقويمه.
13. يبلغ المقوّم رئيس التحرير في حال تبين للمقوّم ان البحث مستل من دراسات سابقة، مع بيان تلك الدراسات.
14. يُحدد المقوّم العلمي، بشكل دقيق الفقرات التي تحتاج إلى تعديل من المؤلف.
15. تعتمد ملاحظات وتوصيات المقوّم العلمي في قرار قبول النشر وعدمه.

دليل المؤلفين

1. تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تقع ضمن مجال تخصصها العلمي.
2. أن يتسم البحث بالأصالة، والجدة، والقيمة العلمية، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق.
3. يمنح المؤلف الحقوق للمجلة بالنشر، والتوزيع الورقي والالكتروني، والخزن، وإعادة استعمال البحث.
4. أن يكون البحث مطبوعاً على الحاسوب بنظام (office word 2010)، وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد، وتزود هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية، ويمكن إرسال البحوث عبر بريد المجلة الإلكترونية.
5. أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (25) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).
6. يكتب في وسط الصفحة الأولى من البحث ما يأتي:
   أ. عنوان البحث باللغة العربية والانكليزية.
   ب. أسم المؤلف باللغة العربية والانكليزية، ودرجته العلمية، وشهادته، وجهة الانتساب.
   ج. بريد المؤلف الإلكتروني.
   د. ملخصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنكليزية، يوضعان في بدء البحث على أن لا يتجاوز الملخص الواحد (250) كلمة.
   هـ. الكلمات المفتاحية.
7. يكتب عنوان البحث في وسط الصفحة بحجم خط (16) Bold.
8. يكتب في وسط الصفحة، أسم المؤلف، وجهة انتساب المؤلف، وعنوان البريد الالكتروني للمؤلف، وبحجم خط (12) Bold .
9. يكتب ملخص البحث بحجم خط (12) Bold .
10. تكتب الكلمات المفتاحية التي لا يتجاوز عددها خمس كلمات بحجم خط (11) Bold .
11. جهات الانتساب تثبت كالاتي: (الجامعة، الكلية، القسم، البلد والمدينة).
12. تكتب البحوث بخط نوع (Arabic Simplified) للغة العربية، وبخط نوع (Times New Roman) للغة الإنكليزية، وبحجم خط (14).
13. مسافة الحواشي الجانبية (2.5) سم، والمسافة بين الاسطر (1.15) سم.
14. على الباحث اتباع الاقتباس وتوثيق المصادر والمراجع والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي.
15. تعتمد المجلة طريقة شيكاغو (chicago) في ترتيب المصادر والمراجع وتنسيقها وباسلوب (End Notes).
16. تعتمد المجلة نظام فحص الاستلال باستعمال برنامج (Turnitin) ويرفض البحث الذي تتجاوز فيه نسبة الاستلال المقبولة عالمياً.

تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع

إني الباحث .....

صاحب البحث الموسوم بـــ (.....

.....).

أتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر إلى المجلة العراقية للعلوم السياسية.

التوقيع:

التاريخ:

تعهد الملكيّة الفكرية

إني الباحث .....

صاحب البحث الموسوم بـــ (.....

.....).

أتعهد بأن البحث قد أنجزته، ولم ينشر في مجلة أخرى في داخل العراق أو خارجه، وأرغب في نشره في المجلة العراقية للعلوم السياسية.

التوقيع:

التاريخ:

المحتويات

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	رقم الصفحة
1	الشحات محمد خليل عاشور	النظام الأمني الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط في ضوء التغيرات الدولية منذ 2011	1-26
2	ا.د. ستار جبار علاي	مستقبل العلاقات الايرانية – الامريكية	27-44
3	أ.م.د. علي فارس حميد	المجال الحيوي وحدود الفعل والتأثير في الأداء الإستراتيجي الإيراني (دراسة تحليلية)	45-62
4	أ.د. ياسر علي ابراهيم م.م. عباس حسين صاحب	آثار وسائل التواصل الاجتماعي السياسية في العراق	63-80
5	أ.م.د. سهاد اسماعيل خليل	التفاعلات الإقليمية واثرها في الإندفاع الاستراتيجي للعراق (دراسة تحليلية في منطق التفاعل التركي السعودي)	81-102
6	ا.م.د. اسعد عبدالوهاب عبد الكريم	إشكالية النظرية والممارسة في الفكر السياسي الغربي	103-122
7	أ.م.د .منى جلال عواد م.د احمد علي مخيلف	الصراع على السلطة في موريتانيا بعد عام 2005 دراسة في الاسباب والانعكاسات	123 -142
8	أ.م.د. اسعد طارش عبد الرضا	الانتخابات ودورها في ترسيخ الديمقراطية	143 -164

9	أ.م.د. احمد محمد علي العوادي	الحركة النسوية في العراق دراسة فكرية سياسية	165 -182
10	م.د. حازم جري منيخر	الاندو باسيفيك بين الاستراتيجية الامريكية الاحتوائية والاستجابة الصينية المقاومة	183-212
11	م.د. ورقاء محمد رحيم	الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على دول الاتحاد الاوربي	213-236
12	م.د. دهام محمد العزاوي	التنمية المستدامة في ليبيا واليات تعزيز الامن الوطني	237-262
13	م.د.عاليه عبد الأمير عبد المجيد	الحكم الصالح في فكر الحزب الإسلامي العراقي	263-292
14	م. د. محمد مرعي جاسم	أثر المتغيرات الذاتية والموضوعية في السلوك السياسي الخارجي	293-314
15	م. ســـنان صلاح رشيد الصالحي	أستراتيجية ألامم المتحدة في بناء السلام بعد الصراع	315-334
16	م.م وليد مساهر حمد	العنف عند حنه ارندت	335-360
17	م.م شجاع محمود خلف أ.م.د : منتصر مجيد حميد	عناصر وسمات الدولة العميقة : دراسة نظرية	361-370
18	الباحث أياد مراد خضر أ. م. د. اخلاص قاسم نافل	المتغيرات الاقليمية والدولية المؤثرة في المتغير النفطي للعلاقات العراقية الصينية بين عامي 2003-2021	371-384

Contents

NO.	The name of the researcher	Search Name	page number
1	Elshahat Mohamed Khalil Ashour	The regional security system in the Middle East in the context of international changes since 2011	1-26
2	Prof.Dr Sattar.Gabbar .Alaiy	The future of Iranian-US relations	27-44
3	Asst. Prof. Dr. Ali Faris Hameed	The vital field and the limits of action and influence in the Iranian strategic performance (An analytical study)	45-62
4	Assistant: Abbas Hussein Sahib Professor Dr: Yasser Ali Ibrahim	Effects of political social media in Iraq	63-80
5	Asst. Prof. Dr.Suhad Ismael Khleel	Regional interactions and their impact on the strategic rush of Iraq (An analytical study in the logic of the Turkish-Saudi interaction)	81-102
6	Asst. Prof. Dr. Asaad Abdulwahab Abdulkareem	The Problematic of Theory and Practice in Western Political Thought	103-122
7	L.D.Ahmed Ali Mkheilef A.P.D Muna jalal awad	The struggle for power in Mauritania after 2005 A study of causes and effects	123 – 142

8	**Asst. Prof. Dr. Asaad Tarish Abdel Reda**	**Elections and their role in consolidating democracy**	**143 -164**
9	**Asst. Prof. Dr. Ahmed Mohammed Ali Jaber Al-Awady**	**The Feminist Movement in Iraq: A Political Intellectual Study**	**165 -182**
10	**L.Dr. Hazim jerri Mnekhir**	**Indo-Pacific between the US containment strategy and the Chinese resistance response**	**183 -212**
11	**Dr.Warqaa Muhammad Raheem**	**Illegal immigration and impact on the European Union countries**	**213–236**
12	**Dr .Daham Mohammed Al-azzawi**	**Sustainable development in Libya and building up national security**	**237–262**
13	**L. Dr. ALYA ABDULAMEER ABDULMAJEED**	**Good Governance in the Thought of the Iraqi Islamic Party**	**263–292**
14	**Dr . Muhammad Maree Jassim**	**The Effect Of Subjective And Objective Variables On Behavior Foreign Politician**	**293–314**
15	**Lecture: Sinan Salah Rashid AL-Salihi**	**United Nations strategy in post-conflict peace building**	**315–334**
16	**Assist. Lect. Waleed Msahir Hamad**	**Violence in Hannah Arendt**	**335–360**
17	**Muntaser. Majeed.Hameed Shugaa.Mahmood.Khalfe .Asst. Prof. Dr**	**Elements and features of the deep state: a theoretical study**	**361–370**
18	**A.P.D Ikhlas Qassem Nafel Iyad Murad Khader**	**Regional and international variables affecting the oil variable of Iraqi-Chinese relations between 2003-2021**	**371–384**

كلمـة العــدد

يسر المجلة العراقية للعلوم السياسية ان تقدم للباحثين والمتخصصين عددها السادس للسنة الثالثة، والذي تضمن بحوث مختارة ومتخصصة، تتوزع على مختلف فروع المعرفة العلمية ذات العلاقة بالعلوم السياسية. ان ما يميز هذا العدد هو استمرار نهج الجمعية العراقية في تسجيل مساهمتها الفاعلة في بناء صرح علمي يوفر لجميع المتخصصين والمتابعين مساحة من الرصانة الاكاديمية وان تقدم مؤشرات ملموسة لطموحاتها وتحقيق اهدافها في الابداع والتجديد لاكتساب قيمة مضافة ومتجددة تليق بمكانة اختصاص العلوم السياسية ضمن ميدان المعرفة العلمية.

ان هيئة التحرير قد آلت على نفسها في هذا العدد ، الدقة في انتخاب عناوين البحوث العلمية والموضوعات البحثية ، سعيا منها لتقديم ثمرة معرفية تلامس الحاجات الاكاديمية المتخصصة ، وايمانا منها في تسليط بعض المسائل الجديدة لمواضيع التخصص من خلال التنوع والتعدد والاصالة والمناهج المعرفية والعمق في المحتوى .

واخيرا فان المجلة العراقية للعلوم السياسية وهي ترسم ملامحها وتحدد وجهتها في ان تكون مكسب أكاديمي للبحث العلمي ، وتقديم مؤشرات أولية لطموحاتكم وتحقيق أهدافكم عبر مسيرة أكاديمية ثابتة وراسخة ، فانها تتأمل منكم تواصل الدعم والاثراء بأبحاثكم ودراساتكم الجدية الرصينة بوصفها فضاء علمي يستقطب الباحثين والتدريسين وطلبة الدراسات العليا، من أجل نشر دراساتهم وأبحاثهم كل حسب مجال تخصصه الذي ينتمي إليه إيمانا منا بأن مجلتكم تمثل حلقة وصل بين الباحثين والناشرين من جهة والقراء من طلبة وأساتذة وكل المهتمين بحقول المعرفة في العلوم السياسية من جهة اخرى.

والله ولي التوفيق

الاستاذ الدكتور

عمــر جمعــة عمــران

رئيس هيئة التحرير

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019
تاريخ استلام البحث 27/ 3 / 2022
تاريخ قبول البحث 14 / 4 / 2022

النظام الأمني الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط في ضوء التغيرات الدولية منذ 2011

The regional security system in the Middle East in the context of international changes since 2011

الشحات محمد خليل عاشور

Shahat Muhammad Khalil Ashour

Cairo University/ College of Economics and Political Science

جامعة القاهرة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

Elshahatkhalil56@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص:

شهد العقد الماضي أحداثاً وتطورات متلاحقة على كافة الأصعدة السياسية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية أثرت بشكل مباشر على معطيات الأمن القومي للدول وأصبحت انعكاساتها وتأثيراتها تتجاوز التهديدات التقليدية للدول في مجال الأمن القومي. ومع ذلك، كانت البداية مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت ذات تأثير كبير على رؤى السياسيين والعسكريين وعلماء الاستراتيجية في تقييمهم للأبعاد المتصلة بالأمن القومي والتهديدات والمخاطر الأمنية المرتبطة بها.

الكلمات المفتاحية: النظام الأمني – أمن الشرق الأوسط – التغيرات الدولية.

Abstract

The past decade has witnessed successive events and developments at all political, scientific, technological, economic and social levels that directly affected the national security principles of countries, and their repercussions and effects have gone beyond the traditional threats to countries in the field of national security. However, the beginning was with the events of September 2001 in the United States of America, which had a significant impact on the visions of politicians, the military, and strategists in their assessment of the dimensions related to national security and the threats and security risks associated with it. **key words** :The security system – Middle East security – international changes.

المقدمة

شهدت منطقة الشرق الأوسط منذ 2011 – وما تزال – العديد من التحولات شديدة الإيقاع والتأثير يصعب ملاحقة وتقدير تداعياتها – بدرجة كبيرة من الثقة – على المنطقة ودولها، غير أنه من المؤكد ما تفرزه هذه التحولات من تحديات جوهرية للأطر الحاكمة للتفاعلات السياسية والأمنية المستقرة في المنطقة لعقود زمنية.

هذه التحديات تثير التساؤلات حول مستقبل الشرق الأوسط، والاحتمالات المختلفة أمام هذا المستقبل، خاصة مع تعقد شبكة الفاعلين الدوليين المؤثرين في المنطقة، وتعقد التفاعلات أيضًا ما بين مستويات التحليل الثلاث المحلية والإقليمية والدولية. ويأتي في صدارة هذه التساؤلات حول مستقبل الشرق الأوسط، ذلك التساؤل حول النظام الأمني الذي يمكن أن يسود المنطقة.

وقد كان للتطورات العلمية والتكنولوجية أيضًا دور أساسي فى تطور مفهوم الأمن حيث ساهمت هذه التطورات العلمية والتكنولوجية فى تعظيم المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها الدول ليس على صعيد الفواعل الدولية التقليدية التي كانت (الدولة) تمثل الفاعل الرئيسي فيها على صعيد العلاقات الدولية فحسب، لكن مصادر الخطر تعددت وتنوعت على أيدي فواعل دولية مستحدثة. ووفق ما سلف الاشارة اليه يمكن القول ان طبيعة التهديدات الأمنية الناتجة عن هذه التطورات قد تغيرت متمثلة في تطور التهديد ذاته فلم يعد مقصورًا على تهديد الأمن الوطني لإحدى الدول، بل أصبح تهديدا لكيان الدولة ذاتها.

أولاً، إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية الدراسة حول تساؤل رئيسي مفاداه: **إلي أي مدي تأثر النظام الأمني الإقليمي للشرق الأوسط بالتغيرات الدولية منذ 2011؟** ومن خلال هذا التساؤل ينبثق عدد من التساؤلات الفرعية، وذلك على النحو الآتي بيانه:

1. ما هو أثر التغيرات في النظام الدولي على الترتيبات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط خلال فترة الدراسة؟
2. كيف تؤثر الصراعات داخل دول المنطقة على احتمالات تشكيل اسس نظام أمنى اقليمي جديد في المنطقة؟

ثانيًا، أهمية الدراسة:

1. بيان مدى تأثير التطورات التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011 على بنيان الأمن الاقليمي القائم واحتمالات تطوره.
2. استرجاع العلاقات البينية التي تربط المتغيرات الدولية بتلك الاقليمية في تشكيل ترتيبات امنية اقليمية جديدة.
3. محاولة الوقوف على معوقات نشوء نظام أمني إقليمي جديد في الشرق الأوسط.

ثالثًا، منهج الدراسة:

في ضوء ما يتواءم مع أهداف الدراسة يتراءى للباحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث يهدف المنهج إلى السعي حول الوصول للدقة وذلك بالابتعاد عن الأحكام القيمية إلى القياس الكمي والاعتماد على الملاحظة.

رابعًا، تقسيم الدراسة:

- المبحث الأول: ماهية الأمن الإقليمي والتغيرات الدولية.
- المبحث الثاني: انعكاسات التغيرات الدولية على نظام الأمن الإقليمي.
- المبحث الثالث: معوقات نشوء نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط.

المبحث الأول : ماهية الأمن الإقليمي والتغيرات الدولية

أولاً، ماهية الأمن الإقليمي:

1. مفهوم الأمن الإقليمي:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأمن الإقليمي من قبل العديد من المفكرين الذين يهتمون بأهمية المنظمات والتنظيمات الإقليمية وعليه نجد العديد من التعريفات التي تناولت المفهوم وحاولت الإحاطة بكل الجوانب المتعلقة به[1].

فقد عرفت جامعة الدول العربية الأمن الإقليمي على أنه: "توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون فيما بينها وصيانة لاستقلالها مع الحرص على المصالح المشتركة على كافة الأصعدة، ومنها تحقيق الأمن الإقليمي بما يوفر لها الاستقرار الداخلي لكل دولة وعناصر الحماية ضد الاختراقات المحتملة[2]، ومن جهتها قامت هيئة الأمم المتحدة بتعريفه على أنه: "نظام الأمن الإقليمي يشكل البعد الدولي للأمن والمنظمات المعنية به وقد تبلور ذلك بصورة أولية في ميثاق هيئة الأمم المتحدة انطلاقا من الفصل الثامن الذي ركز على صلاحية العمل الإقليمي لمعالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين"[3].

وبالتالي، يري الباحث بأن الأمن الإقليمي ليس مجرد مجموع الأمن القومي لكل دولة في نطاق تلك المنطقة، بل يندرج تحت المفهوم كافة الأطراف في الإطار الإقليمي التي لها مصالح متبادلة وممتدة لإيجاد حلول مشتركة للقضايا المشتركة، وذلك لضمان مصالح وحقوق شتي الأطراف بطريقة متساوية ومتوازنة.

2. خصائص الأمن الإقليمي:

انطلاقاً من التعاريف سابقة الذكر، يمكننا إحصاء أهم العناصر المحددة للنظام الإقليمي، والتي يمكننا من خلالها وصف نظام ما على أنه نظام إقليمي فيما يلي:

- ضرورة وجود فاعلين أو أكثر.
- الجوار الجغرافي أي ضرورة الانتماء إلى رقعة جغرافية محددة.
- كثافة التفاعلات بين الوحدات واختلافها عن تفاعلات أقاليم أخرى، أي لابد أن تحتوي على قدر من الخصوصية.
- قوة التجانس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي أي الوعي الإقليمي وتكوين هوية إقليمية.

ومن خصائص الأمن الإقليمي أنه مفهوم استراتيجي يهدف لدراسة مستقبل الدول بأسلوب علمي، كما أنّه يُعتبر حقيقة نسبية تسعى فيها الدول إلى تحقيق الأمن في حدّه الأدنى من أجل تحقيق الاستقرار، ومن خصائص الأمن الإقليمي أنّه متغيّر فهو يقوم على عدّة عوامل مركبة: كالتاريخية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، وكذلك فهو غير محدد بحيث إنّه قد يتم استخدامه بطرق سيئة من قبل

الدول بسبب عدم وجود إطار يُحدد المفهوم، أمّا ثوابت الأمن القومي فهي الثوابت الجغرافية والمعنية بموقع الدولة الجغرافي، والثوابت التاريخية لما قدمته الدولة إسهامًا في الحضارة الإنسانية، والثوابت الثقافية المتمثلة في الدين واللغة والقومية والتراث[4].

ثانيًا، التغيرات الدولية:

يمكن رصد أبرز التغيرات الدولية التي أثرت بنحو أو بآخر على الأمن الإقليمي للشرق الأوسط مثل: ملف الثورات العربية، ملف دول الخليج العربي وإيران، التطفل التركي على المنطقة، بجانب ظاهرة الإرهاب، توازنات القوى بين الوحدات الدولية، ويمكن تناولهم علي النحو الآتي بيانه:

1. ملف الثورات العربية:

إن ما شهدته المنطقة العربية من انتفاضات في مختلف الأرجاء وتحديدًا في كل من سوريا، اليمن، ليبيا، تونس وذلك من أجل المطالب بالتغير استهدافًا لتحقيق التحسن الاجتماعي في شتى قطاعاته المعيشية تسببت في العديد من الاضطرابات في المنطقة وخاصة أن بعضها انتهى بسلسلة من العنف غير المبرر من قبل بعض التيارات أو حتى من الأنظمة السياسية وهو ما تسبب بتحول جذري في سياسات المنطقة وخاصة أنها عرضت مفهوم الدولة الوطنية للانقضاء وفقًا للمخاطر التي تعرضت لها وحالة السيولة التي طرأت على بعض من تلك الدول.

2. ملف إيران ودول الخليج العربي:

يجمع دول الخليج بإيران علاقات مضطربة على مدار التاريخ وخاصة المملكة العربية السعودية التي وطالما يجمعها بإيران الاختلاف في وجهات النظر، لذا ترى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي أن إيران تشكل تهديدًا كبيرًا لحكمها الذاتي الإقليمي واستقرارها السياسي وإدارة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. كما يعكس الحذر تجاه إيران التوترات التاريخية العميقة بين الشيعة والسنة، وبين الفرس والعرب، وبين الجمهورية الإيرانية الثورية وملكيات الخليج[5].

3. القضية الفلسطينية:

شهدت تلك القضية تطورات بل تعدٍ من قبل الجانب الإسرائيلي وخاصة من خلال عملية بناء المستوطنات في قطاع غزة والقدس ومنه لمحاولة تهويد الدولة وهو ما يمكن اعتباره بمثابة خطوة للقضاء على الهوية الفلسطينية بل ومحوها، ناهيك عن الإغارات على حقوق الفلسطينيين من خلال عمليات القذف لمناطق مختلفة من القطاع، وذلك من أجل فرض سياسة الأمر الواقع على هذا الشعب، وبالتالي فإن هذا التطور الذي لحق بتلك القضية بداية من العقد الثاني لهذا القرن لهو بالأمر الذي يستدعي التوقف على حيثياته وخاصة في ظل ارتباط تلك القضية بالأمن الإقليمي للشرق الأوسط[6].

4. توازنات القوى بين الوحدات الدولية:

اتضح خلال العقد الماضي أن هنالك تغير في موازين القوة في العالم وذلك باتجاه إقصاء أمريكا عن سيادة العالم وأحادية القطبية وذلك من خلال القوى الصاعدة التي حققت طفرة في العديد من

المجالات، وبالتالي فإن التغير الذي طرأ على تلك البيئة متمثل في التنافس بين تلك الوحدات والحروب غير العسكرية التي أعلنتها وخاصة الاقتصادية منها، كما أن العالم شهد خلال العقد الماضي وجهتين مختلفتين للإدارة الأمريكية إحداها تمثلت في نظام الرئيس أوباما ودعمه لما يعرف بالثورات الشعبية والتي تحولت لصراعات مسلحة فيما بعد وأيضًا لجماعات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، ثم إدارة ترامب المغايرة تمام لاستراتيجية أوباما والتي تعلن العداء الصريح لمنافسيها وعلى رأسهم الصين، ثم العداء للدول الإسلامية، وبالتالي إن قدوم تلك الرؤية المتشددة لأفكارها على رأس دولة كبرى وتقود العالم فإنه لأمر جلل كونه يهدد المصالح العالمية وتوازنات القوى بين الوحدات الدولية وهو ما أدخل الدول في صراعات ومنها الصراعات والحروب التجارية بين دولة الصين وإدارة ترامب، ناهيك عن الانحياز الكامل لمشروع تهويد القدس.

5. ظاهرة الإرهاب:

تعتبر من أبرز المتغيرات التي عصفت بالمجتمع الدولي في العقد الثاني من هذا القرن وذلك لأنها هددت مختلف الدول العربية منها والغربية حيث أنها أضحت حروب غير تناظرية لا تخضع لقواعد الحروب التناظرية فتعتبر عدو خفي غير معلوم، كما أنه يخدم مصالح دول بعينها أي أنها حرب بالإنابة عن أخرى في أراضٍ لا تخضع لسيطرتها لتمرير مصالحها، فانتشار تلك الظاهرة بات يهدد استقرار وأمن الشعوب وبالتالي يعتبر من أهم المتغيرات التي أثرت في الأمن الإقليمي للشرق الأوسط[7].

المبحث الثاني: انعكاسات التغيرات الدولية على نظام الأمن الإقليمي

أولاً، أبرز التحديات الداخلية لنظام الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط:

1. ضعف الدولة القومية:

إن أنظمة الشرق الأوسط أضعف نسبيًا من نظيراتها في أي مكان آخر، حيث إن غياب تاريخ الدولة المستقلة، والافتقار إلى التطابق بين الحدود والتفضيلات الطائفية، وعدم توفر أماكن بناء الدولة التقليدية لدول الشرق الأوسط، كل ذلك منع تقليديًا توحيد معظم الدول[8]. كما أدى تشكيل الدولة ومسار التحول اللاحق لدول الشرق الأوسط إلى الحد من التعاون داخل المنطقة من خلال إنشاء أنظمة غير آمنة تتطلع إلى الداخل. هذه نقطة مقابلة لمناطق مثل أمريكا اللاتينية حيث ظلت الدول ضعيفة مؤسسيًا، والعنف داخل الدولة مرتفعًا بسبب مصالح الأنظمة؛ ولكن على نقيض الشرق الأوسط، فإن السلام والتعاون بين الدول قويان بشكل ملحوظ. ببساطة، أدت التناقضات في العلاقات بين الدولة والمجتمع، في منطقة الشرق الأوسط، إلى انعدام أمن النظام في هذه الدول، مما أدى إلى وجود أجهزة أمنية ذات توجه داخلي[9].

كما يمكن إرجاع جذور هذه الحالة الصارخة إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى وقت إنشاء نظام الدولة القومية الإقليمية العربية، والتي تتألف من كيانات مصطنعة ذات هويات ذاتية ضعيفة، وهي

مناطق غالبًا ما كانت غير مناسبة لشعوبها بسبب وجود مجموعات عرقية وديانات ولغات وأنظمة متنوعة أو متنافسة تفتقر إلى الشرعية. وعليه، فشلت معظم دول منطقة الشرق الأوسط في تشكيل روح وطنية صلبة ومتفق عليها خلال سنوات وجودها، وكان حكمهم واستقرارهم النسبي يعتمدان حصريًا على اليد الحديدية التي حُكموا بها. وهناك محاولات بين الحين والآخر لتحقيق الشرعية من خلال الأيديولوجيات الاجتماعية والسياسية، مثل القومية العربية البعثية أو الاشتراكية الناصرية، بالإضافة إلى الروايات التاريخية الملفقة – العراقيون كأحفاد البابليين؛ كان الفلسطينيون من نسل الكنعانيين – دون جدوى[10].

وعليه، استمرت الانقسامات الدينية والعرقية والوطنية العميقة التي ابتليت بها المجتمعات المحلية في التفاقم وربما كانت ستستمر في ذلك لعقود أخرى لولا التقارب الفريد للتطورات بما في ذلك العولمة السريعة وانهيار الكتلة السوفيتية وظهور الجماعات الجهادية، وتعميق الأوضاع الاقتصادية في دول المنطقة، ومن ثم، تضافرت لإطلاق العنان للاضطرابات في الشرق الأوسط. وقد أدى ذلك بدوره إلى تسريع العملية الفاشلة لنظام الدولة القومية في منطقة الشرق الأوسط إلى حد تقويض أساس الدولة القومية الأساسي.

2. الفاعلون من غير الدول:

قبل عام 2011، كانت دول الشرق الأوسط قوية نسبيًا ومركزية من حيث قدراتها الإدارية والتغلغلية. لم تكن دول الشرق الأوسط، لاستخدام مصطلح مثير للجدل، دولاً فاشلة. على الرغم من افتقار الأنظمة إلى الشرعية الشعبية، واعتمدت بشكل كبير على جهاز الأمن القمعي واستولت في كثير من الأحيان على مؤسسات الدولة نفسها – مما أدى إلى طمس الحدود بين النظام والدولة – إلا أنها كانت تعمل وتحكم في الغالب كدول. حيث يمكن لجهاز الدولة أن يصل حتى إلى المناطق النائية من أراضيها وكان قادرًا، وإن بدرجات متفاوتة، على تقديم خدمات وسلع جماعية، بما في ذلك الأمن من خلال ادعاء احتكار وسائل العنف والإكراه. باختصار، كانت هذه الدول قوية نسبيًا، لكنها ليست شرعية تمامًا. بعد ذلك، مع تحول الانتفاضات إلى صراعات مسلحة وتكشفت حروب بالوكالة في العديد من دول المنطقة، نرى ضعف الدول في ليبيا وسوريا واليمن والعراق. هنا أدت الحروب والتدخلات الخارجية المتطرفة إلى تآكل قدرات الدولة وتعزيز نفاذية الدولة العربية من حيث السيادة الإقليمية.

ومن ثم، نشأت كيانات جديدة على أنقاض دول الشرق الأوسط الفاشلة. في حين أنها أكثر من مجرد منظمات، إلا أنها ليست دولاً، وبالتالي يمكن الإشارة إليها على أنها جهات فاعلة من غير الدول. تطور هذه الكيانات هويات فوق وطنية وتعمل باسم أيديولوجية عالمية، كما إنهم يرفضون نموذج الدولة القومية ولا يعترفون بالحدود، مما يقوض الاستقرار للنظام الإقليمي. ويعد هدفهم السياسي هو إقامة خلافة إسلامية في المنطقة بأسرها، وفي مرحلة لاحقة، خارجها، لذا يستخدمون العنف على نطاق واسع لترهيب المعارضين وأيضًا الاستخدام الفعال للشبكات الاجتماعية.

كما يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية، من ناحية، تجسيد التطلعات المعيارية لمجتمع دولي إقليمي وربما المجتمع العالمي الأوسع، حيث تزعم العديد من هذه الحركات، على سبيل المثال حزب العمال الكردستاني وحماس وحزب الله، السعي لتحقيق العدالة، إما من خلال العمل على حق تقرير المصير، أو كمقاومة ضد الظالمين، ولكنها تعتبر أيضًا جهات إرهابية من قبل معظم الدول. ومع ذلك، يمكنهم أيضًا تقويض المجتمع الدولي لأنهم يتحدون أسس العمل الجماعي من خلال تفاقم انعدام أمن النظام، أو ببساطة عن طريق تقويض دور الدول[11].

بالإضافة إلى استخدامها لتبرير التدخلات، حيث يمكن للجهات الفاعلة من غير الدول أن تصبح أدوات في يد الدول، فقد تم استخدام العديد منها في كثير من الأحيان كوكلاء من قبل القوى الإقليمية والعالمية الأخرى لتعزيز الأهداف السياسية وحتى الاقتصادية. علي سبيل المثال، دور إيران في دعم حزب الله وحافظ الأسد لحزب العمال الكردستاني في التسعينيات هو مثال على كيفية استخدام الجهات الفاعلة غير الحكومية لإبراز القوة[12].

على الرغم من الأيديولوجية العالمية للجهات الفاعلة من غير الدول، فهذه منظمات قائمة على الأراضي في هذه المرحلة. لأكثر من ثلاث سنوات، سيطر داعش على مناطق شاسعة في العراق وسوريا، والتي تصورها كجزء من خلافة دائمة التوسع بدلاً من كونها دولة قومية عادية. كما كان تنظيم الدولة فعليًا دولة فاشلة على غرار دول المنطقة التي سعت إلى تخريبها، والتي عانت من نفس العيوب المتوطنة التي أدت إلى زوال تنظيم الدولة الإسلامية في نهاية المطاف[13]. وبالمثل، على الرغم من أيديولوجيتهم الإسلامية التوسعية، فإن حزب الله اللبناني والحوثيين اليمنيين، الذين يسيطرون فعليًا على دولهم، لم يصلوا إلى حد تحدي شرعية هذه الدول. ومع ذلك، فقد سعوا جاهدين لإعادة تشكيل النظام الإقليمي: حزب الله من خلال مشاركته المكثفة في الحرب الأهلية السورية، بينما الحوثيين بقتال السعوديين. وقد فعلوا ذلك بناءً على طلب من إيران الصاعدة، والتي، على الرغم من كونها دولة قومية إقليمية لفترة أطول بكثير من الدول العربية، فقد رفضت النظام الدولي القائم على الدولة القومية الإقليمية منذ تحولها عام 1979 إلى الجمهورية الإسلامية. الأمر نفسه ينطبق على حماس، الفرع الفلسطيني من جماعة الإخوان المسلمين، التي تُخضع هدفها المتمثل في إقامة دولة فلسطينية على أنقاض إسرائيل للهدف الأوسع المتمثل في إقامة الخلافة، بما يتماشى مع رؤية أمها المصرية[14].

3. أزمة اللاجئين:

أصبح الصراع سمة مميزة للشرق الأوسط المعاصر، مما أجبر ملايين الأفراد على ترك منازلهم. وعليه، شهد الشرق الأوسط طوفانًا هائلاً من اللاجئين والهجرة القسرية على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية. وقد أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوجود أكثر من 16 مليون لاجئ و60 مليون نازح حول العالم اليوم، بما في ذلك طالبو اللجوء والمشردون داخليًا، من بينهم ما يقدر بنحو 40٪ لاجئ ومشرد داخليًا في العالم هم إما داخل أو من الشرق الأوسط، على الرغم من أن المنطقة

تضم 5٪ من سكان العالم، ولا سيما سوريا وفلسطين. وعلى الصعيد الإقليمي، فقد فرض علي بلدان خط المواجهة التعامل تحت ضغط كبير وهي تكافح لرعاية الفئات الضعيفة والمعدمة من السكان. بالنسبة للاجئين، أدت الأزمة إلى تدهور منهجي في حقوقهم، ونوعية حياتهم، وفي المعايير التعليمية والآفاق المستقبلية لأطفالهم[15].

في غضون ذلك، وبسبب المخاوف الأمنية، وبالتالي التأثير علي استقرار النظام الإقليمي، الموسوم بالهش، في الشرق الأوسط، سعت الدول للحد من تدفقات اللاجئين. حيث تم وضع الحدود المفتوحة سابقًا تحت رقابة صارمة أو مغلقة تمامًا، مما يقيد بشدة تدفق الأشخاص والسلع عبر الحدود. كما أدى ظهور الدولة الإسلامية المزعومة في العراق وسوريا إلى انهيار إدارة الحدود بين البلدين. ومع ذلك، فإن عمليات الإغلاق والقيود هذه لم تمنع التدفق غير الرسمي للاجئين ولكنها عززت شبكات تهريب البشر عبر الحدود، ومن تعزيز انهيار النظام الإقليمي[16].

في نهاية المطاف، نجد بأن ما سبق من تحديات وتهديدات، وغيرها مما لم يسعه المقام لذكره، للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، جميعها في العقود الأخيرة، ساهمت في تطور ملحوظ لظاهرة الإرهاب في المنطقة، مما أدى إلى ظهور تهديدات ومشاكل كبيرة ومعقدة من حيث التكلفة والحجم. حيث إن منطقة الشرق الأوسط منطقة جغرافية كانت عرضة للإرهاب وتمويل الإرهاب لعدة أسباب، وهم: معاناة المنطقة من عدم الاستقرار السياسي والعنف العرقي والمجتمعي والفساد المستشري والفقر المتفشي وارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، لا سيما بين الشباب، فضلاً عن أزمات اللجوء. وعليه، يستغل الإرهابيون والجماعات الإرهابية الآن هذه الظروف السلبية، كما في حال تنظيم الدولة، من أجل تقويض النظام الإقليمي في المنطقة.

ثانيًا، أبرز التحديات الخارجية للنظام الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط:

1. التدخل الخارجي:

ينشأ التحدي الأهم لإقامة النظام في الشرق الأوسط من خارج المنطقة نفسها، من خلال وسيط تدخل القوى العظمى. هذه سمة موثقة جيدًا ودائمة لسياسات المنطقة التي تواصل خلق خطوط صدع عميقة بين أعضائها التأسيسين؛ فالشرق الأوسط منطقة عانت كثيرًا من احتلال أجنبي وتغييرات قسرية في الأنظمة، تعود إلى ألف عام. في الواقع، ظهرت قوى إقليمية قليلة في المنطقة بعد الخلافة الراشدة وخلفائها. وحيث ظهرت دول قوية حقًا، تجاوزت مصالحها الحدود الجغرافية والسياسية التعسفية لـ "الشرق الأوسط". مع مرور الوقت، حالت التكرارات المختلفة للغزاة المنغوليين والأتراك دون تطوير وعي إقليمي مستقل عن التصاميم الأوسع لبناة الإمبراطورية ذات الطموحات المسكونية التي تمتد إلى ما هو أبعد من الشرق الأوسط. حتى وقت قريب جدًا، لم تكن هناك "وحدات سياسية" إذا جاز التعبير يمكنها تصور منطقة شرق أوسطية منفصلة بمنطقها المميز، كما لم يكن مصطلح "الشرق الأوسط" وحدة إدارية للباب

العالي، ولم يكن هدفًا أيضًا لمطالبي الحرية، بل إنه فرض خارجي مثل العديد من القيم الوستفالية التي فُرضت على المنطقة بعد تفكيك الإمبراطورية العثمانية.

وبالتالي، فإن التقسيم الإقليمي المعاصر للمنطقة هو نتيجة لتدخل القوى العظمى الخارجية، كما يتضح من أنماط تشكيل الدولة، وديناميكيات مجتمع الدولة، ومسارات الأنظمة. خلال الحرب الباردة، أدت منافسة القوى العظمى في المنطقة والتدخلات الخارجية وديناميكيات التحالف أيضًا إلى إضعاف التضامن الإقليمي. إن الدعم غير المشروط من الولايات المتحدة لإسرائيل، والانقلاب المدعوم من الغرب في إيران والثورة في عام 1979، وعدم الاستقرار السياسي كلها تكشف عن أمثلة. استمر هذا الاتجاه في ديناميكيات الأمن الإقليمي في حقبة ما بعد الحرب الباردة أيضًا، وعلى الأخص مع التدخلات المتتالية ضد العراق. كما تسلط حرب الخليج الثانية الضوء على عدم وجود إحساس داخلي بتوازن القوى، وعدم قدرة دول الشرق الأوسط ومنظماته على اعتدال سلوك أحد أعضائها. وتعتبر الحرب الاستباقية التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق في عام 2003 أكثر إثارة للجدل لأنها أظهرت تعرض الشرق الأوسط للتدخل الخارجي، وكذلك كيف يمكن للقوى خارج المنطقة استخدام القوة لإعادة هندسة المنطقة من خلال فرض تغيير النظام بالقوة[17].

ومع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تم التنازع على العديد من الأنظمة في المنطقة، الأمر الذي لفت الانتباه والتدخل الكبير من القوى العظمى والدول التي تطمح إلى القيادة الإقليمية. فقد تبنت الدول الغربية سياسة تركز على كل من التدخل العسكري وما يسمى بـ "التدخل الإنساني" في دول الشرق الأوسط. لقد شوهت أوروبا والولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى "الشرعية" التي أذنت بها الأمم المتحدة واتخذت وسائل عسكرية لفرض تغيير النظام في دول المنطقة، مما أدى إلى اضطراب خطير في العلاقات الدولية. لقد تجاوزت جهود تدخلهم في هذا الأمر بكثير الجهود التي سبقت الحرب الباردة. كما حاولوا تأمين تقنين تدخلهم، وأخذ التدخل الجماعي، فضلاً عن رعاية ودعم أحزاب المعارضة في البلاد لإحداث نهج "الحرب الأهلية" كنموذج للتدخل. لقد كان تدخلهم صارخًا واحتياليًا وخفيًا وإجباريًا. من اتجاه التنمية، بسبب أهمية الموقع الجيوسياسي والموقع الاستراتيجي للطاقة في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن سعي القوى الغربية لتحقيق المصالح الجيوسياسية العالمية[18].

وتعد أهم هذه الحالات هي الحرب الأهلية السورية المستمرة. يتميز هذا الصراع، الناجم في كثير من النواحي عن الدعم المالي والمادي للقوى الإقليمية لمختلف الفصائل داخل سوريا وخارجها، لنظام الرئيس الأسد في سوريا، مدعومًا من روسيا وإيران، مقابل خليط من الفصائل السنية المنقسمة داخليًا بدعم من قطر وتركيا والجماعات الكردية المفضلة لدى الغرب وداعش. والأهم من ذلك، أن انتهاكات حقوق الإنسان، والاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية، وعجز المنطقة (مع بعض الاستثناءات) عن تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين، تؤكد الهشاشة الأساسية للمجتمع الدولي الإقليمي. هذه التطورات المعاصرة مهمة لأنها تدل على نقص عام في الرؤية المشتركة للمنطقة، فضلاً عن فشل دول الشرق

الأوسط في العمل نحو تحقيق النظام. بدلاً من ذلك، اتبعت دول الشرق الأوسط البارزة سياسات خارجية غير فعالة تستند إلى مفاهيم ضيقة الأفق للنظام[19].

2. غياب القوي الإقليمية:

هناك عقبة هامة أمام ظهور رؤية مشتركة للنظام تتمثل في عدم وجود قوى عظمى داخل الشرق الأوسط يمكنها بشكل فعال أن تمارس تأثيرًا سياسيًا وقدرات مادية كافية للتأثير على الدول الأخرى وبالتالي "الإدارة" العلاقات الدولية في المنطقة. أحد التفسيرات الجزئية لغياب القوى العظمى في الشرق الأوسط هو التاريخ الاستعماري للمنطقة والميول القوية المناهضة للهيمنة لدول الشرق الأوسط فيما بينها، لأنها تفضل الموازنة مع القوى الخارجية ضد المنافسين الإقليميين. قد يبدو هذا كنقطة خلافية.

كما لم تفشل الوحدة العربية في تحقيق الوحدة فحسب، بل إن منطق الحرب الباردة رفع الهوية الإسلامية أيضًا كفكرة حشد شعبية بديلة في مواجهة تهديد الشيوعية. في حين أن هذا كان يمكن أن يكون بمثابة هوية أكثر شمولاً، وربما جذابة للدول غير العربية والعلمانية اسمياً أيضًا، فقد عملت الثقافة كقوة طرد مركزي.

وقد جاءت أحدث محاولة غير فعالة للقيادة الإقليمية من تركيا في ظل سياسة "صفر مشاكل" مع الجيران، مستوحاة من عقيدة العمق الاستراتيجي لأحمد داود أوغلو. حيث شرعت تركيا في سياسة بناء السلام الإقليمي التي صيغت بلغة الإنسانية الليبرالية وإسقاط القوة الناعمة، والتي قوبلت بالكثير من الانتقادات[20]. ومع ذلك، فشلت هذه السياسة في الحصول على جاذبية دولية كافية.

إجمالاً، في محاولة لمناقشة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، رسم هذا المبحث صورة متناقضة بشكل قاطع. إن عدد التحديات خارج المنطقة والانقسام بين الدول المكونة لها وداخلها، بالإضافة إلى عدد كبير من التحديات داخل المنطقة من الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول، تلقي بظلال من الشكوك حول فعالية النظام الإقليمي في الشرق الأوسط في تحقيق نظام يمكن الدفاع عنه. فهي لا تزال في حالة تقلب حيث تحصر سياسات القوة والتهديدات مواقع المصالح الأمنية للدول داخل حدودها، وهذا يزيد من إعاقة الأداء الفعال لمجتمع إقليمي. على الرغم من ذلك، فإن الأسبقية التاريخية وبعض التطورات المعاصرة في معالجة التهديدات المشتركة ومحاولة دعم الممارسات المعيارية تشير أيضًا إلى التأثير الذي لا يمحى لمجتمع دولي عالمي ومشاعره الإنسانية في التخفيف من الأضرار الجانبية الناجمة عن السلوك غير المقيد.

المبحث الثالث : معوقات نشوء نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط

كما هو معلوم، لقد بُني نظام المنطقة العربية، على الرغم من المصالح السياسية والجيوسياسية المتباينة لممثليه، على تاريخ ولغة مشتركة، وقبل كل شيء، على هوية سياسية إقليمية موحدة. بمعنى،

قدم النظام العربي إطار العمل العربي المشترك لإدارة السياسة الإقليمية، والتي خففت من حدة التنافس بين الدول العربية وسمحت للدول العربية بالعمل كحصن استراتيجي ضد جيران المنطقة من غير العرب.

لكن نظرًا لما شهدته المنطقة من التطورات التي كان لها أثر بالغ في صياغة الإطار العام لهذه المنطقة في شتي المراحل التي مرت بها، ولا سيما مع الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما تلاه من احتلال للعراق أولى الصدمات العديدة التي وضعت القلب العربي على مسار نحو التشرذم التدريجي. ويرجع ذلك إلى مركزية وأهمية هذه المنطقة في الاستراتيجية الدولية باعتبارها الساحة التنفيذية لسياسات واستراتيجيات القوى الكبرى، وكذلك تحركات وأدوار القوى الإقليمية التي لها فاعلية وتأثير على التفاعلات الشاملة للمنطقة والتي ساهمت في تشكيل المشهد الإقليمي. وعليه، بدأ النقاش يختلف حول ماهية النظام الإقليمي للشرق الأوسط وما هي دعائمه وآلياته وأهدافه. فقد جرت محاولات عديدة لفك الارتباط بين الطبيعة السياسية والبعد القومي العربي من مفهوم النظام الإقليمي للشرق الأوسط ومحاولة جعل المنطقة مفتوحة وغير مقصورة على نظام جيوسياسي إقليمي. ومن ثم، يتناول الباحث في هذا الإطار أهداف النظام الإقليمي الجديد: فرصه ومعوقاته، وذلك علي النحو الآتي بيانه:

أولاً، انعدام الأمن الإقليمي:

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق توتراً في العالم، في ظل تعقد المنطقة، والتي بطبيعتها تتحدى الأفكار البسيطة التي تم تجربتها خلال العقود الماضية، والتي تم استعارتها من التجربة الأوروبية في صنع السلام والتكامل الإقليمي وحل الصراع، والتي تهدف إلى صنع السلام خاصة بين الدول العربية وإسرائيل، والعمل على تحقيق التكامل الإقليمي وتحقيق الديمقراطية[21]. لكن كانت هذه الأفكار ثقيلة على منطقة الشرق الأوسط، فهي منطقة غير مستقرة شهدت صراعات سياسية وعسكرية، والعديد من الحروب والاضطرابات المسلحة ذات الجذور التاريخية العميقة، وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي، بجانب ما يتعلق بحل هذه الصراعات من مصادر جديدة للتوتر الإقليمي والتي تظهر بمرور الوقت، فضلاً عن التخلف الاجتماعي والاقتصادي، ونتيجة كل ذلك المزيد من الحروب والتفكك والتراجع التنموي وبالتالي دول فاشلة[22].

ومن ثم، فلا شك أن حالة انعدام الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط جاءت في البداية نتيجة تدخل خارجي ساهم في تأجيج الصراع الطائفي بين السنة والشيعة، ودفع إيران إلى الواجهة بعد اندثار العراق كجهة إقليمية فاعلة، وتحولها إلى دولة هشة من الناحية الأمنية، فضلًا عن عوامل كثيرة تسهم في انتقال عدوي الخلافات العسكرية، وتفشي العنف من دولة إلى أخرى في منطقة الشرق الأوسط[23].

وبالتالي كان الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما تلاه من احتلال للعراق أولى الصدمات العديدة التي وضعت القلب العربي على مسار نحو التشرذم التدريجي، حيث إن فشل الدول العربية في التدخل سياسياً في مرحلة ما بعد الغزو في السياسة العراقية قد تنازل عن المبادرة الاستراتيجية لإيران، وتبع ذلك عدم القدرة على مواجهة الحرب الإسرائيلية المدمرة ضد لبنان عام 2006، وهجماتها العسكرية

المتكررة على غزة، فضلاً عن الفشل في كبح النفوذ الإيراني المتزايد في لبنان. حدث كل هذا على خلفية أزمة شرعية زاحفة عصفت بالأنظمة العربية حيث أثبتت بشكل متزايد أنها غير قادرة على مواجهة تحديات الحكم الناشئة عن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة وعدم القدرة على الانتقال إلى نظام سياسي أكثر تعددية. كما أدى اندلاع الانتفاضات العربية إلى الصدمة الأخيرة التي تركت الجوهر العربي في حالة من الفوضى، ويقترب، في بعض الحالات، على وشك الانهيار – كما يتضح بشكل واضح في ليبيا واليمن[24].

فقد أدت هشاشة الجوهر العربي إلى حالة عامة من ضعف الدولة في عدد من الدول العربية الرئيسية في الوقت الذي كان فيه أمن المنطقة يمر بعملية تغيير بالغ الأهمية، مما أدى إلى تعميق الشعور بانعدام الأمن بشكل عام، كما أدى تآكل الجوهر العربي في أعقابه إلى زيادة طائفية السياسة الإقليمية – والتي تشير إلى فشل بناء الدولة في الشرق الأوسط، وهو ما يشير بدوره إلى التدخل الأجنبي – حيث لم تعد التصنيفات السياسية للراديكالية مقابل المحافظة التي ميزت تقليديًا المنافسة الأيديولوجية حول قضايا العروبة، والصراع العربي الإسرائيلي، والاصطفاف المؤيد للغرب، سارية[25].

حيث ظهرت في مكانهم مجموعة من الهويات السياسية العرقية والطائفية البديلة، حتى إيديولوجيات الإسلام السياسي أصبحت محددة بمصطلحات طائفية بين السنة والشيعة، وبالتالي أدت ديناميكية الأمن الإقليمي الناتجة إلى مزيج شديد التباين والمعقد من تصورات التهديدات بين الأطراف الإقليمية الرئيسية. فكان يُنظر إلى المنافسة الجيوسياسية ليس فقط من حيث التهديدات التقليدية للأمن القومي، ولكن أيضًا من حيث التهديدات للنظام السياسي المحلي وبقاء النظام. وهكذا اتخذت المنافسة الاستراتيجية شكل إعادة تنظيم معقدة للقوة الدبلوماسية والعسكرية والسياسية والفكرية. وهذا بدوره من شأنه أن يولد نوعًا من العقيدة الأمنية المتطرفة التي من شأنها إدراك التهديدات من منظور شبه وجودي.

وبالتالي تفاقم انعدام الأمن الإقليمي المتزايد الذي عززته هذه البيئة إلى حد كبير بسبب عدم اليقين الاستراتيجي الناجم أيضًا عن استجابة واشنطن غير المنتظمة لهذه التطورات التي تتكشف، وكان لهذا تأثير عميق على السياسات الخارجية لحلفاء أمريكا وخصومها على حد سواء. بالنسبة للأولى، تجاوزت القضية مجرد الخلافات السياسية حول استراتيجية واشنطن في الشرق الأوسط، حيث أثارت مخاوف عميقة حول مصداقية أمريكا، وخاصةً فيما يتعلق بدول الخليج العربي، مصداقية الضمان الأمني الأمريكي. بالنسبة للأخير، لم يكن هناك شعور يذكر بأن الولايات المتحدة ستقيد أفعالها في السعي وراء ميزة استراتيجية في البيئة الأمنية الناشئة.

وقد عززت أيضًا موجة التدخل في جميع أنحاء مسارح الصراع في المنطقة من نواح كثيرة من هذا الشعور بعدم اليقين، حيث شعرت الدول الرئيسية بأنها مضطرة للتصرف من جانب واحد في مواجهة ما اعتبره صناع القرار الضعف الاستراتيجي المتزايد الناشئ عن الحروب الأهلية المتصاعدة في الشرق الأوسط، فكانت الدرجة التي أدى بها ذلك إلى تغيير بيئة الصراع السائدة، حيث كانت المنطقة تاريخياً

واحدة من أكثر المناطق عرضة للصراع في السياسة العالمية المعاصرة. ومع ذلك، يُعزى الكثير من هذا إلى النزاعات المسلحة التقليدية بين الدول – الحروب العربية الإسرائيلية، والحرب الإيرانية العراقية، وحرب الخليج الثانية بين التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة والعراق هي الأمثلة الأكثر بروزًا[26]. لكن كان تدخل القوى الإقليمية في الحروب الأهلية في الشرق الأوسط أو غزو الدول الأضعف نادرًا نسبيًا، حيث بلغ متوسطه مرة كل عقد (مصر في اليمن خلال الستينيات، وسوريا في لبنان عام 1975، وإسرائيل في لبنان عام 1982، والعراق في الكويت عام 1990). وبالتالي يقف هذا السجل في تناقض صارخ مع النمط الحالي للتدخل، حيث شهد الشرق الأوسط تدخلاً شبه متزامن – سياسيًا وعسكريًا – في ست ساحات صراع على الأقل: سوريا (إيران وتركيا وروسيا ودول مجلس التعاون الخليجي)؛ العراق (إيران، المملكة العربية السعودية، تركيا)؛ البحرين (المملكة العربية السعودية، إيران)؛ اليمن (إيران، السعودية، الإمارات العربية المتحدة)؛ ليبيا (مصر وتركيا والإمارات العربية المتحدة)؛ ولبنان (إيران والمملكة العربية السعودية).

ومن خلال ما سبق، يمكن تقسيم مصادر انعدام الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط إلى أربع فئات واسعة ومتداخلة، وذلك علي النحو الآتي:

أولاً، الهيكل الأمني الذي ظهر في المنطقة هو بحد ذاته مصدر لانعدام الأمن. حتى الآن، استندت إلى حد كبير على استبعاد إيران والجهود المستمرة والمكثفة من قبل الموازن الخارجي وآثارها، وهي الولايات المتحدة. لطالما كان التفكير الأمني والاستراتيجي للولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي مبنيًا على افتراض أن إيران ليس لديها أي مخاوف أمنية مشروعة خاصة بها. وقد دفعت الطبيعة الخاطئة للافتراض إدارة أوباما إلى إعادة التفكير ومراجعة تفكيرها بشأن إيران، إلى حد كبير من خلال ضمان أن المفاوضات النووية طويلة الأمد مع الجمهورية الإسلامية قد أتت ثمارها بنجاح في عام 2015. على الرغم من الذعر الكبير بين القادة السعوديين والإسرائيليين، حافظت إدارة أوباما على المسار. لكن إدارة ترامب التي خلفتها عكست مسارها وزادت التوترات الأمريكية الإيرانية مرة أخرى[27].

السبب الثاني لتفشي انعدام الأمن في الشرق الأوسط هو الإهمال واسع النطاق للتهديدات الأمنية التي ليست ذات طبيعة عسكرية بحتة. وبشكل أكثر تحديدًا، أدى ظهور سياسات الهوية بشكل عام، والطائفية على وجه الخصوص، إلى توتر كبير داخل المجتمعات وفيما بينها في جميع أنحاء المنطقة، فقد أضافت الطائفية القوة والفاعلية إلى خطاب الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الذين سعوا إلى تعزيز أجنداتهم الخاصة، والتعويض عن أوجه القصور الخاصة بهم، من خلال الادعاء بأنهم مدافعون عن الهويات والمجتمعات التي يُفترض أنها مهددة[28].

وقد تغذي هذا الأمر وعززه سبب ثالث لانعدام الأمن، ألا وهو عدوانية الفاعلين المعنيين. حيث أن السياسة والعلاقات الدولية في جوهرها هي نتاج أفعال صانعي السياسات الأفراد وتعكس تفضيلاتهم. علاوة على ذلك، دفعت تطلعات الهيمنة الإقليمية، وطموحات إسقاط القوة، وتحقيق مركز القوة الوسطى،

الجهات الفاعلة الحكومية الإقليمية إلى التنافس مع بعضها البعض وتقويض بعضها البعض[29]. هذه الطموحات، إلى جانب قوة الطائفية من ناحية وانتشار الأنظمة السياسية الضعيفة والهشة في الشرق الأوسط من ناحية أخرى، جعلت المنطقة متقلبة بشكل خاص.

وعليه، كان للصراع في السياسة الخارجية والأمنية نتيجة رابعة: إعادة الإنتاج لانعدام الأمن نفسه، والمعروف باسم معضلة الأمن. يحدث هذا عندما تزيد تدابير تعزيز الأمن من قبل دولة واحدة من انعدام الأمن لدى خصمها، الذي تؤدي إجراءاته المضادة إلى جعل الأول غير آمن. وبالتالي لا تزال الحلقة المفرغة لانعدام الأمن التي تمثلها المعضلة الأمنية تقوض آفاق السلام والاستقرار الإقليميين في الشرق الأوسط.

إجمالاً، كانت النتيجة ظهور مجمع أمني إقليمي شديد التقلب والتوتر يتميز بالتوترات المزمنة، والخلافات الدبلوماسية، والمشاعر المشحونة والمتوترة للغاية، والقلق والعداوات عميقة الجذور، ومؤخراً الصراع العسكري المفتوح والحرب. في السياق العالمي الحالي، لا يحدث عدم الاستقرار في الشرق الأوسط منعزلاً ويتغذى – وهو بدوره يغذي – عدم الاستقرار في أماكن أخرى، قريبة وبعيدة. في الواقع، يمكن القول إن تدفقات عدم الاستقرار من اليمن إلى الصومال تربط معًا مجمعًا أمنيًا إقليميًا بآخر. منذ عام 2011، شهد العالم إصرارًا دبلوماسيًا وعسكريًا غير معهود، وغالبًا ما يكون مشابهًا للعدوانية، مثل قطر وتركيا. علاوة على ذلك، فإن انتشار الأنظمة السياسية الضعيفة والهشة قد أتاح لهم، بالإضافة إلى إيران، الفرصة لمحاولة توسيع مناطق نفوذهم إلى أماكن بعيدة مثل اليمن والعراق وسوريا ولبنان وليبيا. لقد أظهرت النخب الحاكمة في جميع أنحاء الشرق الأوسط تاريخيًا براغماتية في السعي وراء استراتيجيات البقاء السياسي. ومن غير الواضح ما إذا كانت مساعيهم الجديدة – التي لم يقصد بها ضمان بقائهم بقدر ما تمكّنهم من إظهار القوة – ستنتهي في نهاية المطاف بتقديمها لهم تحديات أمنية جديدة.

ثانيًا، تحدي الشرق الأوسط غير العربي:

مع تقويض أركان النظام الإقليمي القديم، دخل الشرق الأوسط في مرحلة جديدة تعرضت فيها المعايير السياسية والأيديولوجية، فضلاً عن توازن القوى للنظام الناشئ، لتحديات القوى الإقليمية التي تتكون من الدول غير العربية في الشرق الأوسط. حيث طرحت كل من إيران وتركيا وإسرائيل مشروعها الخاص من أجل رؤية بديلة للنظام الإقليمي، تقوم على مجموعة من علاقات القوة والقواعد والأطر للهوية الإقليمية التي تختلف اختلافًا جوهريًا عن تلك التي سادت في النظام الإقليمي القديم.

على الرغم من أن هذه المشاريع ليست جديدة تمامًا، إلا أنها اكتسبت زخمًا أكبر في بيئة الصراع الحالية وعجز الدول العربية عن معالجة أزمات ما بعد الانتفاضة العربية. فقد أدى الفشل في ابتكار حلول عربية للأزمات الناشئة في المنطقة إلى التنازل بشكل متزايد عن المبادرة الدبلوماسية والعسكرية والسياسية خارج الإطار العربي إلى الأطراف غير العربية، مع تقليص الدور العربي إلى التدخل الفردي للدول الفردية في صراعات معينة.

1. ترسيخ الوجود الإيراني في الشرق الأوسط:

لا شك أن إيران حققت الهدف الذي حددته لنفسها بعد ثورة 1979 بأن تصبح لاعباً رئيسياً في المنطقة. بطريقة أو بأخرى، شاركت الدولة الفارسية في جميع الأحداث المهمة التي وقعت في الشرق الأوسط. وبالتالي مع اندلاع الحروب في الشرق الأوسط، يتم إيلاء المزيد من الاهتمام لدور إيران الإقليمي. حيث تدعم الجمهورية الإسلامية بنشاط حلفائها في النزاعات الرئيسية في المنطقة – العراق وسوريا واليمن – مما وضعها في الجانب المعاكس لمعظم جيرانها[30].

ومن ثم، ينظر منتقدو إيران، وخاصة السعودية، إلى سياساتها الخارجية على أنها طائفية وتوسعية. وهم يجادلون بأن إيران كانت تستغل الاضطرابات السياسية في جميع أنحاء المنطقة لمناصرة عملائها الشيعة المتشددين وتقويض الوضع الراهن الذي يهيمن عليه السنة[31].

ومع ذلك، غالبًا ما وجدت استراتيجية إيران الإقليمية تعبيرًا سياسيًا في "محور المقاومة"، وهو كتلة قوة جمعت معًا قوى معادية للولايات المتحدة ومعادية لإسرائيل، بما في ذلك سوريا وحزب الله والجماعات الفلسطينية المعارضة لعملية السلام مع إسرائيل، وفي مقدمتها حماس وحركة الجهاد الاسلامي الفلسطيني. بالنسبة لإيران، كان المقصود من محور المقاومة دعم ثلاثة أهداف إستراتيجية: ترسيخ الوجود الإيراني عبر نطاق نفوذ إقليمي متوسع، خاصةً بعد الإطاحة بالنظام البعثي في العراق؛ زيادة قدرتها على فرض تكلفة على حلفاء أمريكا في المنطقة، وعلى رأسهم إسرائيل ودول الخليج، كوسيلة للردع؛ تطالب طهران بالزخم السياسي ضد المعسكر الموالي للغرب في الشرق الأوسط[32].

وهكذا قدم مشروع إيران الإقليمي تحديًا أيديولوجيًا وسياسيًا أساسيًا لنظام الشرق الأوسط القائم، تحدٍ سعت إلى تعزيزه مع بداية الانتفاضات العربية. حيث صورت إيران الانتفاضات على أنها امتداد للثورة الإسلامية، مما عكس تطلعًا إلى أن الإطاحة بالأنظمة الراسخة – خاصة في مصر – سيمهد الطريق لانفتاح سياسي يمكن من خلاله لإيران توسيع نفوذها السياسي في العالم العربي. ومع ذلك، شكلت الاحتجاجات المناهضة للأسد تحديًا لرواية إيران السياسية المتمثلة في الوقوف إلى جانب قوى الثورة الشعبية ضد الحكومات الاستبدادية[33].

2. تجديد النموذج التركي في الشرق الأوسط:

تؤثر القضايا في الشرق الأوسط بشكل مباشر على مصالح تركيا من الأمن إلى الاقتصاد. ومع ذلك، خلال الحرب الباردة، لم تشارك تركيا بشكل مباشر ومؤثر في شؤون الشرق الأوسط. لكن نشأ الجو السياسي بعد الحرب الباردة، وخاصة في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مما أعطى بعض الفرص و / أو شجع صانعي القرار الأتراك على اتباع سياسة جديدة. فقد حاولت تركيا في الوقت الذي تطور فيه علاقاتها مع الغرب وبقية العالم، وتستمر في ذلك، وضع نموذج جديد للعلاقات يعتمد على

الاحترام المتبادل، والاعتراف بوحدة الأراضي، وبناء علاقات بناء الثقة مع دول المنطقة على كل المستويات.

حيث في عهد رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان، شهدت السياسة الخارجية لتركيا تحولًا واضحًا نحو المشاركة الإقليمية، مع بروز العالم العربي كمحور محوري في نظرة أنقرة. فقد هدفت عملية إعادة التوجيه هذه إلى رفع مكانة تركيا إلى مرتبة قوة إسلامية كبرى قادرة على تشكيل سياسات المنطقة من خلال أجندة دبلوماسية نشطة. حيث كان موقف أنقرة المتقدم من الصراع العربي الإسرائيلي في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، ودور الوساطة القوي في النزاعات الإقليمية، والتركيز على التجارة والتبادل الثقافي والسياحة حجر الزاوية في أجندتها الإقليمية[34].

والأهم من ذلك، استخدمت أنقرة جاذبية القوة الناعمة "للنموذج التركي" لإبراز نفوذها في المنطقة، فقد استند النموذج إلى صورة ديمقراطية إسلامية ناجحة تتبنى مبادئ ليبرالية السوق الحرة، ونظرة سياسية تجمع بين العلمانية والمحافظة الاجتماعية، وظهور طبقة ريادية نشطة من شأنها أن تقود صعود البلاد كاقتصاد ناشئ رائد. حيث هناك العديد من العوامل الإقليمية والمحلية التي أدت إلى تحسن صورة تركيا إلى حد كبير في الشرق الأوسط. فقد أدى تناقص أهمية القومية العربية في حقبة ما قبل الربيع العربي وتعمق الأزمة السياسية والاقتصادية إلى تقبل جديد لنموذج تركيا[35].

في ظل هذه الخلفية، كان يُنظر إلى بداية الانتفاضات العربية على أنها فرصة استراتيجية كبرى لأنقرة. تم عرض العلامة التجارية الإسلامية الديمقراطية العلمانية في تركيا على أنها نموذج يحتذى به وتأثير معتدل للقوى الناشئة للإسلام السياسي في العالم العربي والأحزاب الإسلامية التي وصلت إلى السلطة بعد فترة وجيزة من الانتفاضات. ومع ذلك، فإن التحولات الإقليمية التي تكشفت في أعقاب الانتفاضات العربية أعاقت تطلعات تركيا لقيادة العالم الإسلامي. على وجه الخصوص، اجتمع تطوران لتقويض الأساس الذي أسست عليه أنقرة رؤيتها الإقليمية، على عكس الافتراض الاستراتيجي الأساسي لقيادتها بأن الانتفاضات العربية من شأنها أن تنذر بصعود لا يرحم للإخوان المسلمين كحليف سياسي طبيعي في العالم العربي، حيث شهدت تداعيات الانتفاضات زوال المشروع السياسي الإسلامي. كما شكل اندلاع الحرب الأهلية السورية أمام أنقرة تحديًا أمنيًا حادًا. بالإضافة إلى العبء الناجم عن تدفق أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ من سوريا والعراق، كان على تركيا أن تتعامل مع الوجود الكردي الناشئ في شمال غرب سوريا الذي جر أنقرة إلى عمق الحرب الأهلية هناك، وهو صراع لم يكن لديها الكثير من أجله[36].

وبالتالي أثبت الربيع العربي أنه نعمة ونقمة لتركيا. فقد أجبرت أنقرة على إعادة توجيه استراتيجيتها الإقليمية، مما أدى إلى تأخيرات وتناقضات في الاستجابة للانتفاضات الشعبية. في تناقض حاد مع مصر، حيث سارعت تركيا في الدعوة إلى تغيير النظام، تعثرت أنقرة في البداية في ليبيا وعارضت تدخل الناتو. وبالمثل في سوريا، سعت تركيا للتأثير على الرئيس بشار الأسد، حتى انضمت

أخيرًا إلى المجموعة المناهضة للأسد في أواخر أغسطس 2011. أي على مدى السنوات الـ 18 الماضية، استبدلت تركيا سياستها الخارجية السلمية القائمة على الاقتصاد تجاه الشرق الأوسط بسياسة أكثر تركيزًا على الأمن تتضمن دعمًا أكبر للإخوان المسلمين، وتتعامل بقوة مع الأكراد في كل من تركيا وسوريا، وتضيف التركيز الأوروآسيوي المتزايد على التركيز الغربي التقليدي.

3. تحولات في الصراع العربي الإسرائيلي:

من بين القوى الإقليمية غير العربية الرئيسية الثلاث، كان لإسرائيل التأثير الأكبر والأكثر استدامة على سياسة المنطقة. لطالما شكّل الصراع العربي الإسرائيلي سمة مميزة للشرق الأوسط الحديث، مشكلاً محور الصراع الأساسي فيه. حيث منذ بدء احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967، سعت إسرائيل إلى استعمار وضم أكبر قدر ممكن من الأراضي، وإن كان هناك نوعًا من القابلية من رؤساء الوزراء الإسرائيليين، باستثناء نتنياهو، في التفاوض على الأقل وتبادل الحديث حول حل الدولتين، حتى مع توسيع المستوطنات.

لكن مع ثورات الربيع العربي في 2010–2011، بدأت ديناميكية إقليمية جديدة في الظهور، وذلك بتحول الانتباه عن قضية فلسطين لأن القوى العربية الكبرى، وخاصة مصر وسوريا، أصبحت منشغلة بمشاكلها الداخلية، حيث لم يعد بإمكان هذين البلدين لعب أي دور مهم عمليًا في دعم الفلسطينيين وإطلاق العنان لإسرائيل في الأراضي المحتلة. بالإضافة إلي ذلك، تم التأكيد على التهديد الإيراني لدول الخليج العربي في أوساط مختلفة، مما جعلها أقرب إلى الولايات المتحدة، لضمان الدعم والحماية الأمريكية[37].

وبالتالي تمكن نتنياهو في إضافة عوامل جديدة إلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قد تسمح لإسرائيل بتقديم مطالب أكبر وانتزاع تنازلات أكبر من الفلسطينيين في المفاوضات المستقبلية. ربما لن يتمكن أي مسؤول إسرائيلي مستقبلي من تحدي أو عكس ما فعله نتنياهو، خاصةً في إطار الانزلاق البين لإسرائيل إزاء اليمين. علاوة على ذلك، فقد استوعب عدد من الدول العربية هذه التحولات في المعادلة الفلسطينية الإسرائيلية وكيّفت نهجها إزاء القضية الفلسطينية وفقًا لذلك[38].

لكن يظل العامل الوحيد الذي يمكن أن يعيق استراتيجية نتنياهو والجهود الإسرائيلية لتبديل ملامح الصراع هو الفلسطينيون أنفسهم، حتى في ظل الخيارات المحدودة والمتاحة للفلسطينيين في هذه المرحلة. ومع ذلك، قد يشعروا بالارتياح عند معرفة أنهم مروا طوال هذا الصراع الذي دام قرنًا من الزمان بأوقات سيئة إن لم تكن أسوأ. كما إن مصدر آخر من العزاء هو الدعم الواسع الذي لا يزال يتمتع به قضيتهم في جميع أنحاء العالم وكذلك الأمل في أن الظروف في المنطقة وأماكن أخرى ستتغير لصالحهم[39].

وبعيدًا عن هذا، أدركت إسرائيل أن التحولات في المشهد الأمني الإقليمي توفر احتمالًا محيرًا لبناء جسور مع العالم العربي. حيث بدا اندلاع الحروب الأهلية في سوريا واليمن وليبيا وكأنه طغى على

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي باعتباره المحور المركزي لسياسات الشرق الأوسط. بالتوازي مع ذلك، شكّل صعود إيران تحديًا مشتركًا لكل من إسرائيل ودول الخليج العربي، تحدٍ يمكن أن يخلق تقاربًا في المصالح الاستراتيجية ضد التهديد المتبادل. كان الافتراض الضمني وراء هذا النهج هو أن قدرة إسرائيل على إبراز القوة العسكرية التقليدية من شأنها أن تشكل رصيدًا ثمينًا يمكن الاستفادة منه لصياغة أجندة تعاون مع الدول العربية الرئيسية، لا سيما في أعقاب حالة عدم اليقين الإستراتيجي الناجم عن التحول في وضع في واشنطن الإقليمي. فقد أعلن رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي السابق، غادي إيزنكوت، عن هذا التطلع بوضوح في نوفمبر 2017، عندما أعلن "استعداد إسرائيل لـ "تبادل المعلومات مع الدول العربية المعتدلة، بما في ذلك المعلومات الاستخبارية"[40].

إجمالاً، يعد الهدف المزدوج لسياسة إسرائيل الخارجية دائمًا هو السلام والأمن – وهما مفهومان مترابطان بشكل وثيق: حيثما توجد قوة، يوجد سلام – على الأقل، حيث سيكون السلام بعيد المنال إذا كانت إسرائيل ضعيفة أو يُنظر إليها على أنها كذلك. هذا، في الواقع، هو أحد أهم الدروس التي يجب تعلمها من تاريخ الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية – ليس فقط من حيث الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن من حيث المنطقة ككل.

الخاتمة

يري الباحث أن الشرق الأوسط عبارة عن فسيفساء من الشعوب والأديان واللغات والثقافات. على الرغم من أن الثقافة العربية الإسلامية هي السائدة، إلا أنها لم تنتج أي تجانس. حيث يتنافس عدد كبير من التيارات – الدينية والسياسية – مع بعضها البعض، متجاوزة الحدود السياسية، مما جعل المنطقة في حالة غليان دائم، وكثيرًا ما تندلع الاضطرابات من العنف والإرهاب والتمرد والصراع الأهلي والحرب المفتوحة وأحيانًا طويلة الأمد. ومن ثم، أدي ذلك إلي نشوء عدد من التحديات الجيوسياسية الداخلية والإقليمية والدولية التي لعبت دورًا مهمًا في تكسير النظام الإقليمي في الشرق الأسط وتدهوره، وتقف كعائق أمام تشكيل نظام جديد خاصةً بعد حرب الخليج الثانية والغزو الأمريكي للعراق وحركات التغيير. وفي ختام الدراسة يتناول الباحث عدد من النتائج والتوصيات، وذلك في إطار النقاط التالية:

أولاً، النتائج:

1. إن ضمان الأمن الإقليمي لأي دولة بمعناه الشامل لا يمكن تحقيقه بالكامل بأي شكل من الأشكال، لأنه لا توجد دولة تمتلك المقومات والقدرات التي تتيح لها تحقيق أمنها القومي بالدرجة التي تريدها، بالإضافة إلى المتغيرات الدولية المحيطة بها والتيارات السياسية المختلفة.
2. تزايد فاعلية وتأثير أدوار الدول غير العربية في التفاعلات داخل منطقة الشرق الأوسط على حساب الدور العربي.

3. تنامي تأثير وفاعلية المنظمات والجماعات غير الحكومية المسلحة وغير المسلحة التي تم تشكيلها بدقة منذ بداية القرن الواحد والعشرين على حساب سلطة الدولة الرسمية في الدول العربية بشكل عام.
4. إن استمرار وجود جهات فاعلة قوية من غير الدول يمكن أن تقوض النظام الإقليمي من خلال تحفيز القوى الخارجية والإقليمية على القيام بأحد التصرفات والتي تضر في نهاية الأمر بمصالح المجتمع الإقليمي.
5. ما زال الاستقطاب السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي الأساسي في المنطقة العربية يمر بالتحول بين قوى الاستبداد الديني، وبين تحالف رجال الأعمال والبيروقراطية القديمة في جهاز الدولة في الجهة الأخرى.

ثانيًا، التوصيات:

1. ضرورة تحقيق التفاعل الإقليمي والترابط، فقد يؤدي ذلك إلى حوار حول كيفية تحقيق نظام أمني إقليمي جديد قائم على الأمن المتبادل في المنطقة.
2. ضرورة تنمية مهارات سياسية واستراتيجية لا سيما وأن غالبية دول المنطقة – دول عربية – تمر بمرحلة انتقالية غير مكتملة للسلطة في الوقت الحالي، وذلك للتعامل مع طموحات إيران النووية وغير النووية وإدارتها ووكلائها الشيعة والتمدد التركي في المنطقة والدول القومية المفككة والتهديد الإرهابي وسلبية الولايات المتحدة والوجود الروسي الجديد في المنطقة والأزمة الاقتصادية والاستياء الشعبي، بجانب الصراع العربي الإسرائيلي.
3. في ظل غياب نظام قيادي، يجب على دول الشرق الأوسط بشكل عام أن تأخذ زمام المبادرة في تخفيف التوترات في المنطقة.
4. يجب على زعماء دول المنطقة أن تحافظ على سياسة عدم الانحياز لأي من القوي الفاعلة وأن تحوط رهاناتها، وذلك للحصول على كل شيء من: المساعدات العسكرية الأمريكية والدعم الدبلوماسي، والمعدات العسكرية الروسية، ورأس المال الصيني.

الهوامش

([1]) مصطفى علوي، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 4، (أبريل 2005)، ص 32.

([2]) مدحت أيوب، الأمن القومي العربي، مركز البحوث العربية، مصر، 2003، ص 53.

([3]) إسمهان، فتني، "دور المتغير الدولالتي في حفظ الأمن الإقليمي المغاربي دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص 18.

([4]) هينر فورتيج، القوى الإقليمية في الشرق الأوسط: إعادة التشكيل بعد الثورات العربية، مراجعة عمر الحسن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، 2014، ص 41.

[5]. باسم راشد، اضطرابات غير ضرورية: إيران ودول الخليج.. رؤية بريطانية لتقارب ممكن، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ الاطلاع (16 يناير 2022)، متاح على الرابط؛ https://futureuae.com/ar-AE/SimplePage/Item/7/%

[6]. مصر والقضية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ الاطلاع (16 يناير 2022)، متاح على الرابط؛ https://www.sis.gov.eg/Story/123460/

[7]- محمد الجندي، متاهة الأرهاب – الشرق الأوسط من الخلافة الي الأرهاب في الفضاء الألكتروني، (القاهرة؛ مجموعة النيل العربية، 2020)، ص82-83؛ وأيضًا: نبيل فاروق، أنت جيش عدوك، (القاهرة؛ دار نهضة مصر للنشر، 2016)، د.ت.

([8]) عبدالله عبدالرازق، المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص7-9؛ وأيضًا: روجر هاردي (ترجمة: رائد الباش)، إرث احتلال الغرب للشرق...بذور حقد وانعدام ثقة، موقع قنطرة، تاريخ النشر (2016)، تاريخ الاطلاع (18 يناير 2022)، علي الرابط التالي: https://ar.qantara.de/content/

([9]) George T. Abed and Hamid R. Davoodi, Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa, International Monetary Fund, 2003, (18 Jan 2022), Link: https://www.imf.org/external/pubs/ft/med/2003/eng/abed.htm

([10]) Michael Bolt, Nasserism and Ba'thism: Modern, Contingent, Confused, and Instrumental, E-International Relations, (2 August 2013), (18 Jan 2022), Link : https://www.e-ir.info/2013/08/02/nasserism-and-bathism-modern-contingent-confused-and-instrumental/

([11]) AYŞEGÜL SEVER, Globalism, Conflict and Diplomacy in the Middle East External Actors and Regional Rivalries, Regionalism and the Middle East, Op, Cit.,, P26-27.

([12]) Ibid, P26-27.

([13]) Middle East & North Africa, How the Islamic State Rose, Fell and Could Rise Again in the Maghreb, International Crisis Group, (24 July 2017), (18 Jan 2022), Link : https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/178-how-islamic-state-rose-fell-and-could-rise-again-maghreb

([14]) AYŞEGÜL SEVER, Globalism, Conflict and Diplomacy in the Middle East External Actors and Regional Rivalries, Regionalism and the Middle East, Op, Cit.,, P26-27.

([15]) Marc Lynch, Laurie Brand, Refugees and Displacement in the Middle East, Carnegie Endowment, (March 29 2017), (18 Jan 2022), Link: https://carnegieendowment.org/2017/03/29/refugees-and-displacement-in-middle-east-pub-68479

And: Kamel Doraï, Conflict and Migration in the Middle East: Syrian Refugees in Jordan and Lebanon, E-International Relations, (Sep 4 2018), (18 Jan 2022), Link: https://www.e-ir.info/2018/09/04/conflict-and-migration-in-the-middle-east-syrian-refugees-in-jordan-and-lebanon/

(16) Maha Yahya, Marwan Muasher, Refugee Crises in the Arab World, Carnegie Endowment, (18 Oct 2018), (18 Jan 2022), Link : https://carnegieendowment.org/2018/10/18/refugee-crises-in-arab-world-pub-77522

(17) صدام حمد عطية، الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وأثره علي المنطقة العربية (نموذج ثورات الربيع العربي)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد11، جامعة تكريت، العراق، 2018، ص303-304؛ وأيضًا: محمد رمضان أبو شعيشع، ملفات معقدة: مستقبل الصراع الإقليمي فى الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ النشر (12 مارس 2018)، تاريخ الاطلاع (19 يناير 2022)، علي الرابط التالي: http://www.acrseg.org/40684

(18) Yueqin LIU,On the Great Power Intervention in the Middle East Upheaval and Political Trend in the Middle East, tandfonline, (17 Jul 2018), (19 Jan 2022), Link : https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/19370679.2013.12023221

S. O'Sullivan, Military intervention in the Middle East and North Africa: The case of NATO in Libya, (August 2017), (19 Jan 2022), Link : https://www.researchgate.net/publication/322734614_Military_intervention_in_the_Middle_East_and_North_Africa_The_case_of_NATO_in_Libya

(19) محمد رمضان أبو شعيشع، ملفات معقدة: مستقبل الصراع الاقليمى فى الشرق الأوسط، مصدر سابق.

(20) محمود خليل، تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية: 2007 – 2012، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص62-63.

(21) James F. Leonard and Peawitz, a zone Free of Weapons of Mass Destruction in the Middle East, (Geneva: United Nations Institute for Disarmament Affairs, UNIDIR, 96/24, p3.

(22) عبد المنعم سعيد، ما بعد الربيع العربي: الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 201، يوليو2015، القاهرة، ص 47.

(23) محمد عصام لعروسي، النزاعات المسلحة "وديناميةالتحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق ألأوسط وشمال افريقيا"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2020، ص33.

(24) Yannis Stivachtis, Conflict and Diplomacy in the Middle East, E-International Relations, (Oct 4 2018), (19 Jan 2022), Link: https://www.e-ir.info/2018/10/04/conflict-and-diplomacy-in-the-middle-east/

(25) Marwan J. Kabalan, Middle East Sectarianism: A Symptom to a Cause, Arab Center Washington DC, (June 01, 2019), (19 Jan 2022), Link: http://arabcenterdc.org/policy_analyses/middle-east-sectarianism-a-symptom-to-a-cause/

(26) Yannis Stivachtis, Conflict and Diplomacy in the Middle East, E-International Relations, Op, Cit,.

(27) محمد عصام لعروسي، النزاعات المسلحة "وديناميةالتحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق ألأوسط وشمال افريقيا"، مرجع سابق، ص34.

(28) بيري كاماك، وآخرون، إشعال الصراعات في الشرق الأوسط – أو إخماد النيران، مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر (21 سبتمبر 2019)، تاريخ الاطلاع (19 يناير 2022)، علي الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78168

(29) أحمد عبدالعليم حسن، الدول المُتداعية: تصاعد قوة الفاعلين من غير الدول في الشرق الأوسط، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، عدد 12، يوليو 2015، ص84-85.

(30) أبو زيد المقرئ الإدريسي، حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي: الواقع والمستقبل، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2015، ص382.

(31)[31] المرجع السابق، ص382- 383.

(32) تقرير ارتيادي (استراتيجي) يصدر عن (مجلة البيان)، الأمة في مواجهة الصعود الايراني، الإصدار الثالث عشر، 2015-2016، ص50.

(33) مجموعة مؤلفين، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، فبراير 2014، د.ت.

(34) Soner Cagaptay, Erdogan's Empire: Turkey and the Politics of the Middle East, The Washington Institute, (Jun 10, 2019), (20 Jan 2022), Link: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/erdogans-empire-turkey-and-politics-middle-east

(35) Onur Sazak, Auveen Elizabeth Woods, Thinking Outside the Compound: Turkey's Approach to Peacebuilding in Somalia, springer link, (31 August 2017), (20 Jan 2022), Link: https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-60621-7_8

(36) هشام النجار، سوريا.. والتحولات الكبرى: مشكلات الوطن.. ومستقبل العرب، دار سما للنشر والتوزيع، 2017، ص104-105.

(37) عزمي بشارة، صفقة ترامب – نتنياهو": الطريق إلى النص، ومنه إلى الإجابة عن سؤال ما العمل؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، إبريل 2020، ص7 وما بعدها.

(38) سنية فيصل الحسيني، الصراعُ الفلسطيني – الإسرائيلي: هل تَغَيَّرت المُعادلة؟، أسواق العرب، تاريخ النشر (16 نوفمبر 2020)، تاريخ الاطلاع (20 يناير 2022)، علي الرابط التالي: https://www.asswak-alarab.com/archives/21332

([39]) المصدر السابق.

([40]) رئيس الأركان الإسرائيلي يعبر عن استعداد بلاده للتعاون الاستخباري مع السعودية، فرانس24، تاريخ النشر (16 نوفمبر 2017)، تاريخ الاطلاع (20 يناير 2022)، علي الرابط التالي: https://www.france24.com/ar/20171116

قائمة المراجع والمصادر

أولاً، المراجع العربية:

1. أبو زيد المقرئ الإدريسي، حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي: الواقع والمستقبل، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2015.
2. أحمد عبدالعليم حسن، الدول المُتداعية: تصاعد قوة الفاعلين من غير الدول في الشرق الأوسط، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، عدد 12، يوليو 2015.
3. إسمهان، فتني، "دور المتغير الدولالتي في حفظ الأمن الإقليمي المغاربي دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.
4. إياد محمد سمير، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991_2006، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2003_2004.
5. باسم راشد، اضطرابات غير ضرورية: إيران ودول الخليج.. رؤية بريطانية لتقارب ممكن، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ الاطلاع (16 يناير 2022)، متاح على الرابط؛ https://futureuae.com/ar-AE/SimplePage/Item/7/
6. بيري كاماك، وآخرون، إشعال الصراعات في الشرق الأوسط – أو إخماد النيران، مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر (21 سبتمبر 2019)، تاريخ الاطلاع (19 يناير 2022)، علي الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78168
7. تقرير ارتيادي (استراتيجي)، (مجلة البيان)، الأمة في مواجهة الصعود الايراني، الإصدار الثالث عشر، 2015-2016.
8. جهاد عودة، النظام الدولي، نظريات وإشكاليات، دار الهدى للنشر والتوزيع، لبنان، 2005.
9. روجر هاردي (ترجمة: رائد الباش)، إرث احتلال الغرب للشرق...بذور حقد وانعدام ثقة، موقع قنطرة، تاريخ النشر (2016)، تاريخ الاطلاع (18 يناير 2022)، علي الرابط التالي: https://ar.qantara.de/content/
10. رئيس الأركان الإسرائيلي يعبر عن استعداد بلاده للتعاون الاستخباري مع السعودية، فرانس24، تاريخ النشر (16 نوفمبر 2017)، تاريخ الاطلاع (20 يناير 2022)، علي الرابط التالي: https://www.france24.com/ar/20171116
11. سنية فيصل الحسيني، الصراعُ الفلسطيني – الإسرائيلي: هل تَغَيَّرت المُعادلة؟، أسواق العرب، تاريخ النشر (16 نوفمبر 2020)، تاريخ الاطلاع (20 يناير 2022)، علي الرابط التالي: https://www.asswak-alarab.com/archives/21332

12. صدام حمد عطية، الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وأثره علي المنطقة العربية (نموذج ثورات الربيع العربي)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد11، جامعة تكريت، العراق، 2018.
13. عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية الصاعدة في العلاقات الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015.
14. عبد المنعم سعيد، ما بعد الربيع العربي: الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 201، القاهرة، يوليو2015.
15. عبدالله عبدالرازق، المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.
16. عزمي بشارة، صفقة ترامب – نتنياهو": الطريق إلى النص، ومنه إلى الإجابة عن سؤال ما العمل؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، إبريل 2020.
17. مجموعة مؤلفين، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، فبراير 2014.
18. محمد الجندي، متاهة الإرهاب – الشرق الأوسط من الخلافة الي الإرهاب في الفضاء الإلكتروني، (القاهرة؛ مجموعة النيل العربية، 2020).
19. محمد رمضان أبو شعيشع، ملفات معقدة: مستقبل الصراع الإقليمي فى الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ النشر (12 مارس 2018)، تاريخ الاطلاع (19 يناير 2022)، علي الرابط التالي: http://www.acrseg.org/40684
20. محمد عصام لعروسي، النزاعات المسلحة "وديناميةالتحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق ٱلأوسط وشمال افريقيا"، مجموعة النيل العربية، 2020.
21. محمد عصام لعروسي، النزاعات المسلحة "وديناميةالتحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق ٱلأوسط وشمال افريقيا"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2020.
22. محمود خليل، تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية: 2007 – 2012، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013.
23. مدحت أيوب، الأمن القومي العربي، مركز البحوث العربية، مصر، 2003.
24. مصر والقضية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ الاطلاع (16 يناير 2022)، متاح على الرابط؛ https://www.sis.gov.eg/Story/123460/
25. مصطفى علوي، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 4، (أبريل 2005).
26. نبيل فاروق، أنت جيش عدوك، (القاهرة؛ دار نهضة مصر للنشر، 2016).
27. هشام النجار، سوريا.. والتحولات الكبرى: مشكلات الوطن.. ومستقبل العرب، دار سما للنشر والتوزيع، 2017.
28. هينر فورتيج، القوى الإقليمية في الشرق الأوسط: إعادة التشكيل بعد الثورات العربية، مراجعة عمر الحسن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، 2014.

ثانيًا، المراجع الأجنبية:

1. George T. Abed and Hamid R. Davoodi, Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa, International Monetary Fund, 2003, (18 Jan 2022), Link: https://www.imf.org/external/pubs/ft/med/2003/eng/abed.htm

2. James F. Leonard and Peawitz, a zone Free of Weapons of Mass Destruction in the Middle East, (Geneva: United Nations Institute for Disarmament Affairs, UNIDIR, 96/24, p3.
3. Kamel Doraï, Conflict and Migration in the Middle East: Syrian Refugees in Jordan and Lebanon, E-International Relations, (Sep 4 2018), (18 Jan 2022), Link: https://www.e-ir.info/2018/09/04/
4. Maha Yahya, Marwan Muasher, Refugee Crises in the Arab World, Carnegie Endowment, (18 Oct 2018), (18 Jan 2022), Link: https://carnegieendowment.org/2018/10/18/
5. Marc Lynch, Laurie Brand, Refugees and Displacement in the Middle East, Carnegie Endowment, (March 29 2017), (18 Jan 2022), Link: https://carnegieendowment.org/2017/03/29/
6. Marwan J. Kabalan, Middle East Sectarianism: A Symptom to a Cause, Arab Center Washington DC, (June 01, 2019), (19 Jan 2022), Link: http://arabcenterdc.org/policy_analyses/middle-east-sectarianism-a-symptom-to-a-cause/
7. Michael Bolt, Nasserism and Ba'thism: Modern, Contingent, Confused, and Instrumental, E-International Relations, (2 August 2013), (18 Jan 2022), Link: https://www.e-ir.info/2013/08/02/nasserism-and-bathism-modern-contingent-confused-and-instrumental/
8. Middle East & North Africa, How the Islamic State Rose, Fell and Could Rise Again in the Maghreb, International Crisis Group, (24 July 2017), (18 Jan 2022), Link: https://www.crisisgroup.org/
9. Onur Sazak, Auveen Elizabeth Woods, Thinking Outside the Compound: Turkey's Approach to Peacebuilding in Somalia, springer link, (31 August 2017), (20 Jan 2022), Link: https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-60621-7_8
10. S. O'Sullivan, Military intervention in the Middle East and North Africa: The case of NATO in Libya, (August 2017), (19 Jan 2022), Link: https://www.researchgate.net/publication/322734614_Military_intervention_in_the_Middle_East_and_North_Africa_The_case_of_NATO_in_Libya
11. Soner Cagaptay, Erdogan's Empire: Turkey and the Politics of the Middle East, The Washington Institute, (Jun 10, 2019), (20 Jan 2022), Link: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/erdogans-empire-turkey-and-politics-middle-east
12. Yannis Stivachtis, Conflict and Diplomacy in the Middle East, E-International Relations, (Oct 4 2018), (19 Jan 2022), Link: https://www.e-ir.info/2018/10/04/conflict-and-diplomacy-in-the-middle-east/
13. Yueqin LIU,On the Great Power Intervention in the Middle East Upheaval and Political Trend in the Middle East, tandfonline, (17 Jul 2018), (19 Jan 2022), Link : https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/19370679.2013.12023221

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019
تاريخ استلام البحث 3 / 3 / 2022
تاريخ قبول البحث 14 / 4 / 2022

مستقبل العلاقات الايرانية - الامريكية

The future of Iranian-US relations

ا.د. ستار جبار علاي

Prof.Dr Sattar.Gabbar .Alaiy

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

Hrst81@ gmeail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تبرز ايران كمعضلة للولايات المتحدة الامريكية, الا انها لا تستطيع غض النظر عن الاهمية التي تتمتع بها ايران كدولة ونظام سياسي, فأهمية إيران للولايات المتحدة بحكم موقعها الجغرافي, إذ تسيطر على التخوم الشمالية للشرق الاوسط, والطرق الاستراتيجية بين اوروبا وشرقي افريقيا وجنوب آسيا, ولديها ثلث النفط العالمي. فالتجربة التاريخية في التعامل الامريكي مع ايران بعد عام 1979,وطبيعة التوجه الايراني القائم على الصراع معها, لكن المشكلة لا تكمن في ايران كدولة معادية بقدر ارتباط ايران بجملة متغيرات لعبت دوراً لتكون محددات للاستراتيجية الامريكية.ومرت العلاقات الايرانية– الامريكية بمرحل وتقلبات عديدة حكمتها الاعتبارات السياسية والاقتصادية والامنية, وبرزت كفاعل مهم في تطور ومسيرة هذه العلاقة, وتباينت رؤية الطرفين لقضايا العلاقات واهميتها, وكانت قضية البرنامج النووي الايراني كإحدى اهم القضايا في علاقتها مع الولايات المتحدة.

الكلمات المفتاحية: إيران– امريكا– الارهاب– البرنامج النووي.

Abstract

Iran emerges as a dilemma for the USA, but it cannot ignore the importance that Iran enjoys as a state and political system .Its geographical location and importation routes, along with the huge oil reserves make it important in the American strategy. The relationship between the two countries has gone through many stages, the most important of which is after the Islamic revolution in 1979.Many issues have emerged, such as the nuclear program, terrorism and regional hegemony.

Key words: Iran- America- terrorism - nuclear program.

المقدمة

تبرز ايران كمعضلة للولايات المتحدة الامريكية, الا انها لا تستطيع غض النظر عن الاهمية التي تتمتع بها ايران كدولة ونظام سياسي, فأهمية إيران للولايات المتحدة بحكم موقعها الجغرافي, إذ تسيطر

على التخوم الشمالية للشرق الاوسط, والطرق الاستراتيجية بين اوروبا وشرقي افريقيا وجنوب آسيا, ولديها ثلث النفط العالمي. فالتجربة التاريخية في التعامل الامريكي مع ايران بعد عام 1979,وطبيعة التوجه الايراني القائم على الصراع معها, لكن المشكلة لا تكمن في ايران كدولة معادية بقدر ارتباط ايران بجملة متغيرات لعبت دوراً لتكون محددات للاستراتيجية الامريكية. فالفهم الامريكي للسلام, وطبيعة النظام الايراني وتوظيفه لموقعه الجيواستراتيجي في منطقة غير مستقرة أمنياً, فرضت قيوداً على الاستراتيجية الامريكية, إذ استطاعت ايران استغلال قربها الجغرافي من المناطق غير المستقرة, والتي اصبحت تشكل مصلحة قومية امريكية من اجل تقييد الاستراتيجية الامريكية تجاهها وإشغالها بهذه المناطق, مثل العراق وافغانستان ومنطقة الشرق الاوسط.

أهمية البحث:

ساهم الدور الايراني ومكانتها في الكثير من القضايا الاستراتيجية ذات الاهتمام العالمي عموماً والامريكي خصوصاً.

هدف البحث: تمثل ايران عبئاً على الاستراتيجية الامريكية, ومصالحها ومصالح حلفائها, فضلا عن قضايا الارهاب وأمن الطاقة, والتي ترى الولايات المتحدة ان ايران تمارس دوراً كبيراً في توظيفها لتحديد الاستراتيجية الامريكية, وخلق هامش من الحركة لإيران للضغط على الولايات المتحدة.

فرضية البحث: تفترض الدراسة ان العلاقات الايرانية– الامريكية مرت بمرحل وتقلبات عديدة حكمتها الاعتبارات السياسية والاقتصادية والامنية, وبرزت كفاعل مهم في تطور ومسيرة هذه العلاقة, وتباينت رؤية الطرفين لقضايا العلاقات واهميتها, وكانت قضية البرنامج النووي الايراني كإحدى اهم القضايا في علاقتها مع الولايات المتحدة.

تقسيمات الدراسة: قسمت الدراسة على الآتي:

اولاً, العلاقات الايرانية– الامريكية بعد عام 1979

هناك من يرى ان العلاقات الايرانية– الامريكية مرت بثلاث مراحل مهمة, بدأت الاولى منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى بداية الحرب العالمية الثانية. ولم يكن فيها سوى تعاون محدود بعدد من الخبراء الامريكيين بهدف إجراء إصلاحات في النظام المالي الايراني. وانطلقت المرحلة الثانية باحتلال الحلفاء

لإيران في الحرب العالمية الثانية, واستمرت حتى انتصار الثورة الاسلامية في عام 1979.وفيها تنامى النفوذ الامريكي والحضور العسكري على الاراضي الايرانية.([1]) والمرحلة الثالثة وتبدأ بعد نجاح الثورة الاسلامية في عام 1979 وهي الأهم والابرز في العلاقة بينهما, وجاءت مصحوبة بنزعات استقلالية ومعادية للنفوذ الامريكي, ولعبت العديد من القضايا دوراً مهماً في وصول العلاقات بينهما الى مرحلة القطيعة,([2])ففي 11 شباط(فبراير)1979 سقط نظام الشاه الحليف الرئيس للولايات المتحدة, وقد حاولت ادارة الرئيس كارتر بناء علاقة مع النظام الجديد لكن هذه الجهود اصيبت بانتكاسة مهمة في 4 تشرين الثاني(نوفمبر)1979 بعد احتلال الطلاب الايرانيين لمقر السفارة الامريكية في ايران, واحتجزوا 66 دبلوماسياً امريكياً لمدة 444 يوماً, واطلق سراحهم باتفاق الجزائر في 20 كانون الثاني(يناير)1981,وقطعت العلاقات الايرانية- الامريكية في 7 نيسان(ابريل)1980,بعد اسبوعين على فشل محاولة عسكرية لإطلاق سراح الرهائن الامريكان.([3]) ولهذا وصفت العلاقات الامريكية- الايرانية بالعدائية, إذ تقوم على اتهام كل منهما للأخرى برعاية قوى الشر والارهاب, فالخطاب السياسي الايراني وصف الولايات المتحدة الامريكية بالشيطان الأكبر الذي يقف وراء كل شرور العالم, وضحيتها المستضعفون الذين تدافع عنهم الجمهورية الاسلامية, فيما يضع الخطاب السياسي الامريكي ايران على رأس قائمة الدول الداعمة للإرهاب, وتعمل على الاضرار بالمصالح الامريكية ومصالح حلفائها في كل انحاء العالم. وقد استطاعت الولايات المتحدة اقناع القوى والمؤسسات الدولية بوضع ايران تحت طائلة العقوبات الاقتصادية منذ نجاح الثورة الاسلامية, ونتيجة ذلك عانى الشعب الايراني من ضعف موارده, والتضييق على امكانيات تطوره, بالشكل الذي اضعف قدرة ايران على التأثير لمصلحة المستضعفين في الارض.([4]) ولذلك مثلت العلاقة بالولايات المتحدة اشكالية حقيقية في سياسة ايران الخارجية وتحديداً بعد عام 1979,إذ استفادت ايران من فكرة المعتزلة في وضع استراتيجيتها الخاصة بالعلاقة مع الولايات المتحدة, وتحديداً بوضع مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين أي الايمان والكفر, لأنها تتفق مع مبدأ التوالي والتبري الاسلاميين ومبدأ لا شرقية ولا غربية اللذين تقوم عليهما السياسة الخارجية الايرانية, والتي يؤدي تطبيقها الى تمدد في حجم العلاقات الايرانية, إذ العلاقة مع الولايات المتحدة سوف تتسع وتتكمش حسبما تحدده المصالح المشتركة, ويمكن للتقية السياسية ان تقوم بدور فعال في حل المشاكل التي قد تطرأ بين الطرفين اصحاب المصلحة.([5]) الا ان العلاقات الدبلوماسية لم تقطع بين البلدين الا بعد مرور ستة اشهر من الاستيلاء على السفارة الامريكية.([6]) وتحديداً في 7 نيسان(ابريل)1980,وتولت الحكومة السويسرية رعاية المصالح الامريكية في ايران في 24 نيسان(ابريل)1981,وقامت باكستان

برعاية المصالح الايرانية في الولايات المتحدة, وقد تم التنازل عن هذا القرار بموجب اتفاق الجزائر في عام 1981 الذي نتج عنه اطلاق سراح الرهائن الامريكان, لكن ذلك لم يمنع من فرض عقوبات امريكية جديدة على ايران في عام 1984.([7]) وتزايدت مخاوف الولايات المتحدة من سعي ايران الى امتلاك السلاح النووي بعد الثورة الاسلامية في ضوء الخطط التي اعلنتها ايران بمواصلة البرنامج النووي ولكن من خلال الحصول على مفاعلات نووية أصغر حجماً من تلك التي كانت في السابق, مما دفع ادارة الرئيس رونالد ريغان الى تنفيذ سياسة وقائية تقوم على منع وصول التكنولوجيا النووية الى ايران, وصدر قرار بذلك في ايلول(سبتمبر)1982 فرض قيوداً على الصادرات النووية المزدوجة الاستخدام من الولايات المتحدة الى عدد من الدول, في مقدمتها ايران, وحث الدول الحليفة والصديقة على منع وصول التكنولوجيا النووية المتطورة الى هذه الدول, وفي عام 1991 ضبطت محاولات ايرانية لتهريب معدات نووية من الولايات المتحدة الى ايران,([8])

والحقيقة ان العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية بعد الثورة الاسلامية, ابرزت ثلاث مدارس فكرية في النظام السياسي الايراني, وهي: ([9])

المدرسة الاولى وترى ان الولايات المتحدة لا يمكن ان تتخلى عن سياستها القائمة على الهيمنة, ونتيجة لذلك فان جمهورية ايران الاسلامية ترفض هذه الهيمنة الامريكية, وان هدف الولايات المتحدة الاستراتيجي هو اسقاط النظام القائم في ايران, ولهذه المدرسة نظرة ريبة الى اية جهود مصالحة ترعاها الولايات المتحدة, الا انها لا ترفض رفضاً قاطعاً انفراج العلاقات بين البلدين.

المدرسة الثانية وترى ان هناك عداءً متأصلاً بين ايران الاسلامية والغرب, وان الطريق هو المقاومة, حتى تعترف الولايات المتحدة الامريكية بإيران, والتفاوض مع الولايات المتحدة يعني قبول الهزيمة, وهو خط احمر.

المدرسة الثالثة وترى ان الولايات المتحدة تسعى الى تغيير النظام في ايران اذا استطاعت الى ذلك سبيلا, لكنهم يعتقدون ان هناك مصالح مشتركة كثيرة, فالإرهاب والتطرف يمثلان عدواً مشتركاً وخطيراً لكل من ايران والولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة, وتؤكد هذه المدرسة على ان دائرة المخاطر على الطرفين تفرض عليهما التعاون.

ثانياً, العلاقات الايرانية– الامريكية بعد عام 2001

بنهاية الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة وبخلاف العديد من الدول التي وطدت علاقاتها بالغرب من خلال تطوير دورها، فإن إيران لم تتبع جمهور المنصاعين وإنما حجمت وحكمت معارضتها للنظام الدولي الجديد . الا ان الموقف الإيراني يقوم على عدم تصعيد التوتر مع الحفاظ على الاستقلالية بقدر الإمكان. فاستمرت القيادة الإيرانية في تأكيد ان سياسة إيران تقوم على تخفيف التوتر وجهودها المضادة للإرهاب خاصة في أفغانستان، كما اتفق الجميع على أهمية الدور الإيراني وأنه لولاه ما كانت مأساة أفغانستان قد سويت بهذه السهولة. وساعدت البراجماتية الإيرانية على هذا النهج اذ عمدت إلى إزالة مواطن التوتر أو المبررات كافة التي يمكن أن تسوقها الإدارة الأمريكية للتصعيد ضدها. وبدت خطوات عدة للتهدئة منها: عدم تسيس المحدد الأمريكي في رسم العلاقة الجديدة مع أفغانستان، والتوحد الإيراني خلف دعم الحكومة الانتقالية الأفغانية، والنقد الحاد الذي وجهه خاتمي لقادة حرس الثورة بعد تهديدهم باستهداف آبار النفط والملاحة بمنطقة الخليج إن منعت إيران من تصدير نفطها وطلب منهم عدم التدخل في قضايا السياسة الخارجية.

وقد مثّل الموقف من الحوار مع الولايات المتحدة بعدا داخليا أثر في حدود حركة ومناورة النظام الإيراني فيما يخص المسألة العراقية. فلقد تحسنت مستوى الاتصالات بين طهران وواشنطن خلال الحرب الأمريكية في أفغانستان. وتصاعد العداء الأمريكي لإيران بوصفها أحد أضلاع مثلث الشر في العالم ومع تجدد احتمالات الحرب ضد العراق بدأت إيران تواجه خطر العدوان وسط تصعيد إسرائيلي مريب لوضع إيران على أولوية الأجندة الأمريكية لمحاربة الإرهاب. وقد مثّل خطاب بوش في أوائل 2002 صدمة شديدة للإيرانيين خاصة. وكان لهذا الخطاب آثار سلبية على التحسن الطفيف المتوقع في العلاقات الإيرانية – الأمريكية وتدعيم موقف المتشددين الذي يقوم على عدم إمكانية الثقة في الولايات المتحدة الأمريكية. وشدد الخطاب الإيراني الرسمي على أن المشكلة تكمن في الاستكبار غير المنطقي والرؤى الخاطئة التي يتبناها المسؤولون الأمريكيون حول المسائل الدولية، ومن المؤسف أن السياسة المتشددة قد شكلت جانبا من الإدارة الأمريكية وهي التي تقود العالم إلى الحرب بشكل يضر بالمصالح الدولية والأمريكية نفسها. ولكن في الوقت نفسه سعت الحركة الإصلاحية الإيرانية إلى عدم إغلاق أي إمكانية للحوار المستقبلي مع واشنطن حتى بعد تصريحات بوش العدائية تجاه إيران.

وكانت الخارجية الأمريكية قد أرسلت في 12شباط(فبراير) 2002 رسالة تهنئة لإيران عبر السفارة السويسرية تؤكد فيها رغبتها في الحوار وحل الخلافات من خلال حوار هادئ، وهي الرسالة التي كانت

من ضمن عوامل أخرى دعمت من رؤية التيار الإصلاحي وبعدها قرر الرئيس خاتمي إطلاق يد لجنة إدارة الأزمة في إجراء حوار مباشر مع الولايات المتحدة. فقد أكد خاتمي أنه لا توجد عداوة بين الامتين الايرانية والامريكية, لكن الحوار بين الحضارات والشعوب يختلف عن العلاقات السياسية, لتدرك واشنطن ان استراتيجيا الاحتواء المزدوج لم تؤد الى النتيجة المطلوبة,([10]) وبحلول ايار(مايو)2002 اكد الرئيس بوش الابن ان الخطر الاكبر على الولايات المتحدة يتمثل بالتكنولوجيا المميتة التي يمتلكها قلة من الارهابيين, ويجب إلحاق الهزيمة بهذه التهديدات, وكانت الاشارة واضحة الى ايران التي إتهمتها الادارة الامريكية بإيواء ودعم الارهاب والسعي لامتلاك السلاح النووي.([11])واستهدفت امريكا محاصرة ايران وإجبارها على الرضوخ للمطالب الامريكية, أو على الأقل دفعها لتغيير مواقفها السياسية. وكرر الرئيس بوش الابن هذه الاتهامات في خطابه عن حالة الاتحاد في 31 كانون الثاني(يناير)2006,مؤكداً ان الحكومة الايرانية تتحدى العالم بطموحاتها النووية, وعلى دول العالم عدم السماح للنظام الايراني بأن يحصل على سلاح نووي, وان الولايات المتحدة ستواصل حشد العالم لمواجهة التهديدات الايرانية.([12])

وكان للمحدد الأمريكي تأثير في الجدل العقائدي بين معسكري الساحة الإيرانية الداخلية حتى أنه قد تبلور لدى المحافظين الرغبة في عدم ترك الإصلاحيين يستأثرون بدور المحاور مع المسؤولين الأمريكيين وحدهم. ففكرة فتح الحوار مع الولايات المتحدة وإن اقتصرت في البداية على الإصلاحيين فإن التطورات الداخلية والدولية المتعاقبة دفعت المحافظين إلى التغاضي أحيانا عن بعض القنوات التي من المحتمل أن يفتحها الجناح الإصلاحي. وانتقلت بذلك قضية الحوار مع الولايات المتحدة إلى دائرة القضايا التي تتداخل فيها مواقف الإصلاحيين والمحافظين ولكن بدرجة أقل من قضايا أخرى مثل الحرية السياسية والتي تتداخل فيها الرؤى بشكل أكبر.وبعد تصريح الرئيس الأمريكي في 28كانون الثاني(يناير)2003، لم تتراجع فقط الانفراجة المتوقعة في العلاقات الأمريكية الإيرانية بل اتجهت لاتباع أساليب غير مباشرة فقط من أهمها المحور الأفغاني، وذلك بعد أن قامت قنوات اتصال مباشرة قبل ذلك عبر الأمم المتحدة بين مندوبي البلدين.وقد جاء التفعيل الأمريكي للقناة الأفغانية الجديدة بعد تدارك إدارة بوش لمخاطر استبعاد إيران عن الساحة الأفغانية أولا وعلى المستوى الإقليمي والدولي عامة. واتضح ذلك جليا بعد ما مثّل السلوك الإقليمي الإيراني تحديا سافرا للولايات المتحدة وسياساتها.

ثالثاً, العلاقات الايرانية– الامريكية والقضية النووية الايرانية

لقد اوضحت ادارة الرئيس بوش الابن بكل جلاء بأن امتلاك ايران للقنبلة النووية يعد تهديداً لا يمكن السكوت عنه. ويؤكد الرئيس بوش الابن(إن على المجتمع الدولي ان يوحد كلمته ليوضح لإيران بأنه لن يتساهل مع قيامها بصنع سلاح نووي, فإيران ستصبح مصدر خطر إن هي امتلكت سلاحاً نووياً...ويضيف لن نتحمل قيام إيران بتطوير اسلحة نووية...والحكومة الايرانية ليست على استعداد للتخلي عن برنامج تخصيب اليورانيوم القادر على انتاج المواد التي تدخل في صنع الاسلحة النووية. وتعمل الولايات المتحدة الامريكية سوية مع حلفائها والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتضمن وفاء ايران بالتزاماتها وبعدم تطوير اسلحة نووية.).([13])وارتكزت الادارة الامريكية لهذه الازمة على ثلاثة عناصر رئيسية, أولها الاصرار الدائم على نقل الملف النووي الايراني الى مجلس الامن الدولي لفرض عقوبات دولية على ايران, وابداء قدر من المرونة في طرح هذا الطلب في اجتماعات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية, وثانيهما تكثيف الضغوط على الدول التي تقدم التكنولوجيا والمعرفة والمساندة الفنية للبرنامج النووي الايراني, وثالثهما المزاوجة بين الخيار الدبلوماسي واحتمالات استخدام القوة العسكرية ضد ايران, وتأكيد ان الخيار العسكري يظل وارداً بقوة, لاسيما في حالة انسداد فرص تسوية الازمة سلمياً.([14])

بدأ الرئيس اوباما عهده برغبته في سلوك القنوات الدبلوماسية تجاه ايران, عبر توجيه نداء الى الشعب والقيادة في ايران, عرض فيه بداية جديدة لحوار دبلوماسي يطوي صفحة ثلاثة عقود من الخلاف المستحكم بين البلدين عبر الانخراط النزيه المبني على الاحترام المتبادل كبديل عن التهديدات, والاستعداد للحوار المباشر دون شروط مسبقة, وصولا الى تفاهم يتيح لإيران تطوير برنامج نووي سلمي وينزع فتيل الازمة بين الجانبين.([15])واطلق على سياسته اسم سياسة المسارين تجاه ايران: زيادة الضغوط المالية مع منح قادتها نافذة من الانفتاح الدبلوماسي للتوصل الى اتفاق بشأن القضية النووية, إذ وجه رسالتين سريتين للمرشد الاعلى بعد اشهر فقط من توليه منصبه عام 2009,واستجاب المرشد الاعلى للمرة الاولى بالتواصل المباشر مع الولايات المتحدة, في محاولة من قبل الولايات المتحدة لإنهاء البرنامج النووي, وبما يمهد الطريق امام الطرفين للتعاون معاً على استقرار المنطقة. ويمكن ان يساعد التقارب ايضاً في مد الجسور مع العالم الاسلامي الاوسع نطاقاً.([16]) وتضمن عرض الحوار الامريكي ثلاثة جوانب مهمة هي: ([17])

الجانب الأول احترام حق ايران في امتلاك الطاقة النووية ضمن معاهدة حظر الانتشار النووي والالتزام بالبرتوكول الاضافي.

الجانب الثاني التخلي عن هدف تغيير النظام الايراني والعمل على ترتيبات اقليمية تعترف بوزن ايران الاقليمي.

الجانب الثالث التطبيع الكامل للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين شريطة وقف ايران دعمها للإرهاب.

حاولت ادارة الرئيس باراك اوباما مكافحة الانتشار النووي, وإقامة عالم خالٍ من الاسلحة النووية,وقد سوّغ الرئيس اوباما ذلك بأن امريكا أمة استثنائية في القيم والمبادئ الاخلاقية, واتباع سياسة استثنائية للحفاظ على سمعة الولايات المتحدة والتبشير بمبادئها.([18]) لكن الاستراتيجيات الامريكية المتعاقبة لم تتضمن خططاً واضحة لإقامة أمن اقليمي حقيقي ينبع من المنطقة, ويعبر عن مصالح اطرافها كافة, بل عملت على استبعاد فرص إقامة أمن تعاوني, وكرست الامن الاستراتيجي, الذي ولد العديد من الحروب في المنطقة. وان هذه الاستراتيجيات لم تستهدف الحفاظ على أمن منطقة الخليج بشكل مستقل وفقا لأهميتها البالغة للأمن القومي الامريكي خاصة, والدول الغربية عامة, وانما جاءت ضمن الصراع العالمي, والحيلولة دون ظهور قوة اقليمية تهدد المصالح الغربية في المنطقة.([19]) واعتمدت الولايات المتحدة اسلوب ايجاد تحالفات سياسية في التعامل مع قضية البرنامج النووي الايراني, وبرز ذلك من خلال الآتي: ([20])

1. التحالفات الامنية ودعم الحلفاء من دول الخليج العربي, ودعم هذه الدول في مواجهة التهديد الايراني وتزايد القدرات العسكرية. وتعزيز قدرات الردع لدى الحلفاء, وتضخيم ثقة حلفائها العرب بأنفسهم.

2. التنسيق الوثيق مع اسرائيل حليفاها الاستراتيجي في المنطقة, وتعزيز القدرات الاستخبارية داخل ايران من اجل تحديد اهداف الغارات الجوية وشن عمليات داخلية لزعزعة الامن, والسعي لإثارة الخلافات الاثنية والطائفية داخل ايران تحسباً وتحضيراً لحرب مقبلة.

3. ممارسة الضغوط على الدول الداعمة للأنشطة النووية الايرانية, وتحديداً روسيا الاتحادية بوصفها الدولة الاكثر تعاوناً مع ايران في تطوير قدرات البرنامج النووي.

4. ان الاستراتيجية الأمريكية لأمن الخليج نهضت على جملة من العوامل، أبرزها: التحكم في شبكة المعلومات الأمنية والعسكرية للمنطقة، وتأمين صفقات التسلح وضمان عدم استخدامها ضد المصالح الأمريكية، وربط أمن الخليج بمنظومة الدرع الصاروخي الأمريكي، والاحتواء المزدوج لإيران والعراق.

رابعاً, مستقبل العلاقات الايرانية– الامريكية:

مثلت رئاسة دونالد ترامب مؤشراً بداية مرحلة جديدة في السياسة الامريكية تجاه ايران, إذ بدأت الادارة الامريكية بمهاجمة الاتفاق النووي, بتأكيد ان الشركات الامريكية لم تستفد من رفع العقوبات على ايران, بينما استفادت منها الشركات الاوروبية والروسية, ودعم ايران للتنظيمات المسلحة في المنطقة, والعودة الى فرض العقوبات الاقتصادية والتي اقرها الكونغرس الامريكي في 15 تشرين الثاني(نوفمبر)2016,وموافقة مجلس النواب بأغلبية 419 صوتاً على تمديد قانون العقوبات على ايران الذي اقر اول مرة في عام 1996.([21])

وبرزت حالة من التغيير في طبيعة العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الكبرى, إذ ركزت على تراجع الوضع التجاري, واضطرار الادارة لقبول احكام عدائية من قبل المؤسسات والمحاكم الدولية, وانفاق المليارات من الدولارات لحماية الحلفاء, فضلا عن تراجع دور الولايات المتحدة الامريكية وقدرتها على التحكم بالأحداث العالمية أو تشكيلها. وقد خلق هذا مجتمع متعدد الاقطاب يؤدّي فيه الفاعلون غير الحكوميين دوراً مهماً. وان هناك تأكيد على عسكرة السياسة الخارجية, من خلال الزيادة الضخمة في الموارد المخصصة للتسلح مقابل خفض موازنة وزارة الخارجية بنسبة لا تقل عن 25%.واخيراً تراجع التوافقات متعددة الاقطاب, إذ اتجه الرئيس ترامب الى الخروج من الاتفاق النووي الايراني واتفاقية باريس بخصوص التغير المناخي واتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ, والعمل على التخلص من الاعباء.([22])وانطلقت رؤية الرئيس ترامب من المنظومة النقدية المركبة, ولكن بجرعة شعبوية, وعبر قدر من التسرع والارتباك, وتمزج رؤية الرئيس بين بعض عناصر الاستمرارية في سياسة بلاده تجاه الشرق الاوسط.([23]) اعتمد دور الولايات المتحدة وفق منطق التوازن من الخارج بشكل مباشر على توظيف التحالفات للقيام بتأمين المصالح الاستراتيجية الامريكية وحمايتها دون ان تتحمل الولايات المتحدة أية تكاليف جراء ذلك, وامتناع الولايات المتحدة عن نشر أية قوات عسكرية في منطقة الشرق

الاوسط, وتأكيد ان سياسة الادارة شاملة تتميز بمزيد من الصرامة تجاه ايران, وتركز هذه الرؤية على ما يأتي:([24])

1. الانسحاب الناضج, مما يعني استمرار الوجود العسكري الامريكي في مناطق الصراع, وامكانية نشر قوات امريكية في حالات معينة على نحو محدود لقمع تهديد ارهابي أو اعمال وحشية على نطاق واسع.([25])
2. تأمين اداء الحلفاء, باعتمادهم على قوتهم العسكرية, وامكانية تقديم الدعم لهم, وتجنب اعاقة اولويات حلفائها وشركائها الاقليميين, حتى تتمكن من الانسحاب الناجح.
3. الدبلوماسية التي تتطلب اعادة ترتيب اولويات عملها الدبلوماسي في منطقة الشرق الاوسط.

وهناك من رأى ان سياسة الرئيس ترامب الخارجية ركزت على عدة افكار رئيسة اهمها: ([26])

أ- التأكيد على مفهوم الصفقة في السياسة الخارجية وهي مزيج من سياسة التاجر الشاطر الذي يأتي بالأموال والحلول في زمن القحط والتقشف, ولذلك يفترض ان يعتمر الرئيس ثلاث قبعات مختلفة في مجال العلاقات الدولية: فهو الرئيس التنفيذي, والقائد العام للقوات المسلحة, وكبير الدبلوماسيين. وباستخدام القوة الناعمة أم الصلبة.([27])

ب- سياسة الصفقة إذ مارس الرئيس ترامب السياسة من منطق الصفقة, وتحديداً حيال دول الخليج العربي, ولذلك من الضروري ان تدفع هذه الدول وإن كان بشكل غير مباشر عبر صفقات الاسلحة الامريكية والتعاون في مجال الطاقة والاقتصاد.

ت- التدخل المحدود فانخراط الولايات المتحدة في قضايا العالم ومنطقة الشرق الاوسط سيرتبط بمقدار ما تحققه من منافع اقتصادية للولايات المتحدة الامريكية, ومن خلال نهج المساومات الاقتصادية في طريقة تعاطي السياسة الخارجية الامريكية مع الالتزامات والتحديات العالمية.

ث- التركيز على الاحتواء, والتأثير على نتائج الاضطرابات والصراعات عن بعد, من خلال دفع وتعزيز دور الحلفاء, لكن من دون التورط العسكري المباشر في تلك الصراعات.ودعم الادارة الامريكية للحفاء التقليديين في الشرق الاوسط في مواجهة ايران.

ج- توطيد العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الامريكية ودول الخليج العربي عموما والسعودية تحديداً, وتوفير بيئة لتوسيع الاستثمارات والعلاقات التجارية الثنائية.([28])

وبرزت عدة خطوات وبموجب قانون مراجعة الاتفاق النووي الايراني(INARA) لعام 2015 يشترط ان يشهد الرئيس الامريكي علناً كل 90 يوماً ان ايران ممتثلة تقنياً للاتفاقية, وقد اختار الرئيس ترامب عدم الشهادة في 13 تشرين الاول(اكتوبر)2017,لكن ذلك لم يعن الانسحاب من الاتفاق, لكنه يطلق عجلة قواعد تشريعية معينة تزيد بشكل مؤقت صلاحيات الكونغرس الامريكي في اتخاذ قرار كهذا. كما فتح القرار نافذة مدتها شهران لكي يدرس الكونغرس إعادة فرض عقوبات على ايران عبر عملية معجلة. إذ حث الرئيس ترامب الكونغرس على معالجة العيوب الخطيرة في خطة العمل بتشريع يجعل كل القيود على نشاط ايران النووي دائمة بموجب القانون الامريكي ويمنع ايران من تطوير قذيفة باليستية عابرة للقارات. الا ان الكونغرس لم يتمكن من الوصول الى اتفاق على أي تشريع جديد يهدد خطة العمل.([29])

وفرضت عقوبات جديدة على ايران, وكانت مؤلفة من قسمين, قسم يتعلق بالاتفاق النووي, وقسم آخر يتعلق بقضايا اخرى مثل الصواريخ الباليستية, وسجل حقوق الانسان, والارهاب, وتستند استراتيجية الادارة الامريكية على الضغط المستمر على ايران, من خلال التشكيك المستمر بعدم التزامها بروح الاتفاق من ناحية, وتوالي فرض العقوبات تحت ذرائع مختلفة من ناحية اخرى. وهنا تبرز ازدواجية السلوك الامريكي بشكل واضح فالموقف الامريكي تأرجح ما بين الاقرار بالتزام طهران بالشروط التي تضمنها الاتفاق, والاعلان عن إخلال ايران بروح الاتفاق النووي, وفرض عقوبات اقتصادية عليها في الوقت ذاته, والمفارقة انه وبعد مرور يوم واحد على اعلان الخارجية الامريكية تأييدها للاتفاق النووي حتى فرضت الادارة الامريكية في 18 تموز(يوليو)2017 عقوبات جديدة على ايران, واستهدفت سبعة كيانات, وخمسة أفراد لدعمهم الجيش الايراني, أو قوات الحرس الثوري, فضلا عن منظمات عبر وطنية مقرها ايران, وثلاثة اشخاص مرتبطين بها, منهم مواطن صيني, واربع شركات صينية وشركة تركية, وكان الرد الايراني ان العقوبات لن تؤثر على الشعب الايراني, ولن تثنيه عن المقاومة والصمود, وان العقوبات الامريكية تكراراً للعقوبات السابقة.([30])

وبحلول 8 ايار(مايو)2018 اعلن الرئيس ترامب انسحاباً أحاديا من خطة العمل المشتركة الشاملة(JCPOA) أو الاتفاق النووي الايراني, اعقب ذلك اعلان وزارة الخزانة الامريكية ومكتب السيطرة على المنقولات الخارجية الامريكي إعادة فرض عقوبات معينة على ايران في غضون مدة تتراوح بين

90- 180 يوماً, ويشمل ذلك بتأثيره الشركات الامريكية وغير الامريكية, وقد يتطلب ذلك عملاً فورياً للإيفاء بالمدة الزمنية.([31]) ويمكن تحديد أبرز الاسباب التي دعت الرئيس ترامب للانسحاب من الاتفاق النووي بالآتي: ([32])

1. عدم وجود عقوبات حقيقية في نص الاتفاق في حالة اخلال ايران بالتزاماتها سوى آلية فرض العقوبات,فالاتفاق لا ينص سوى على عقاب واحد, هو إعادة فرض العقوبات, مما يعفي ايران من كل التزاماتها.

2. تركيز الاتفاق على البرنامج النووي وعدم معالجة برنامج الصواريخ الايرانية, التي يمثل تطويرها وبأجيال متعاقبة بعيدة المدى تهديداً بالغاً لأمن الخليج والأمن العالمي عموماً.([33])

3. الجانب المالي في الاتفاق وما حققه لإيران من توفير اموال طائلة, نتيجة رفع العقوبات, والتي تجاوزت 100 مليار دولار. كما ان الاتفاق جعل من العقود الدولية السابقة له سارية المفعول, بمعنى انعدام أي اثر لعقوبات مستقبلية على ايران, في حالة انتهاكها الاتفاق النووي.

4. عدم وجود بنود تكبح جماح ايران في سعيها لتحقيق الهيمنة الاقليمية والتدخل في الازمات الاقليمية, وهي سبب رئيسي لاستمرارها, وبما يهدد شركاء الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.([34])

5. القيود الزمنية للاتفاق, فالرؤية الامريكية ان القيود المفروضة على نشاطات ايران النووية سوف تسقط بنهاية عام 2030 وسيكون بمقدورها معاودة برامجها النووية, وقد يكون لديها برامج نووية سرية ذات طابع عسكري.

6. اسهام الاتفاق في اشعال سباق للتسلح في المنطقة, بدلا من ان يكبح جماح انتشار الاسلحة النووية, فقيود الاتفاق ستزول بعد عشر سنوات من نفاذه, وسيكون بوسع ايران ان توسع بسرعة من نطاق برنامجها النووي وتنتج وقوداً لصنع اسلحة نووية, وتطوير برنامج موسع لإنتاج الصواريخ الباليستية, مما يدفع العديد من دول المنطقة الى مجاراة قدرات ايران النووية والعسكرية.

7. دور الاتفاق في تقويض الآمال بتحقيق انتقال ديمقراطي في ايران, إذ ستتدفق عشرات المليارات من الدولارات بموجبه الى خزينة النظام الايراني, وليس هناك من ضمانات بأن الاتفاق النووي

سيوفر قدراً أكبر من الاعتدال في السلوك الايراني, عدا عن انه مرشح لأن يعزز النظام المتشدد ويرسخ اركانه.([35])

8. ان دور الوكالة الدولية في الاتفاق محدود إذ لا يشمل تفتيش المواقع العسكرية رغم الشكوك ان بعضها يوظف في انشطة نووية.([36])وتاريخ ايران الطويل من انتهاك معاهدة حظر الانتشار النووي, وقرارات مجلس الامن المتعددة قبل الاتفاق.

وفي تقويم العقوبات هناك من يرى (لقد برهنت حرب وزارة الخزانة ضد ايران على انها حرب فتاكة بامتياز, بفضل الاستخدام المخادع للنفوذ الامريكي. وفي الحقيقة, فقد برهنت على انها اداة فاعلة في مواجهة عدو زئبقي لم يكن يلتزم بقوانين اللعبة وقواعدها, وكانت تأثيراتها فورية وقاسية, اكثر مما كان مسؤولو الخزانة يتوقعونه. لقد تم وضع خطوط حمر لكبح نشاطات ايران, وبخلاف غيرها من الخطوط, فقد جرى تطبيقها بكل حزم وقوة.).([37]) وركزت الاستراتيجية الامريكية على تحجيم دور ايران فيما يتعلق بزعزعة الاستقرار ودعم الارهاب والمسلحين, وتقوية تحالفات الولايات المتحدة التقليدية والاقليمية ضد الهيمنة الايرانية. وقد تعهدت الادارة الامريكية بالقضاء على التهديدات الايرانية والتي يمثلها فيلق الحرس الثوري الذي تدخل في سورية ويدعم الحوثيين في اليمن.([38])

فالولايات المتحدة تدرك انها سواء قبل الاتفاق أو بعده امام نظام رافض لهيمنتها, وليس هناك من حل الا بتغيير مطالبها أو تغييره, وبما انها ليست مستعدة لتغيير مطالبها, فإنها تسعى لإضعافه ومحاصرته وصولاً الى تغييره, وهذا ما تعمل عليه داخلياً وخارجياً وبمختلف الوسائل, ومحاولة اضعاف حلفائه في المنطقة سواء بالحرب كما في سوريا, أو بالتضييق والاتهام بالإرهاب كما في حزب الله في لبنان.([39]) لكن الضغط الامريكي يأتي ضمن رؤية حربية تقليدية تركز على محاصرة العدو وتهديده إما بالتجويع أو الدمار العسكري الهائل, فالتجويع قد يؤدي الى انهيار النظام الاجتماعي, وظهور الصراعات الداخلية وفقدان الثقة والانهيار ووقف الانتاج في المؤسسات الحكومية, لتصل الى ثورة شعبية على النظام, أو انهيار الدولة تماماً وتعريضها للغزو الخارجي السهل. أما الدمار العسكري فيؤدي الى انهيار النظام السياسي فلا يستطيع مجابهة تحد خارجي أو تمرد داخلي, ويبرز إثر ذلك نظام سياسي جديد يدرك خطورة التحدي فيستسلم لإرادة الاخرين. وهذا ما تفكر الولايات المتحدة بالتوصل اليه جراء تشديدها للخناق الاقتصادي على ايران.([40])

والواقع ان الولايات تستخدم مسألة عدم التزام ايران بروح الاتفاق النووي للضغط عليها في الملفات الاخرى, فالمسألة ليست الاتفاق النووي ذاته, بل الدور الايراني الفاعل والمؤثر في الصراعات الاقليمية في المنطقة, فضلا عن تطوير ايران لقدراتها الصاروخية, مما يدفع الولايات المتحدة الى فرض المزيد من العقوبات الدولية, التي تعتقد انها فاعلة في الحد من الطموحات الايرانية.([41])

الخاتمة:

ان مسألة العلاقة مع الولايات المتحدة ليست مشكلة ايرانية بقدر ماهي مشكلة امريكية, فمازالت مراكز سلطة امريكية داخلية مثل الكونغرس الموالي لإسرائيل تقف عقبة امام تحسين العلاقات مع ايران, وقد اثبتت تجربة العلاقة مع بريطانيا ان النظام الايراني يكون أكثر مرونة وأقل ممانعة في عودة العلاقات خاصة ان ايران اثبتت انها قادرة على ازالة العقبات أمامها كلما استلزمت المصلحة ذلك. ويعزز هذه الرؤية نجاحات ايران في تعزيز نفوذها وقدراتها على التمدد في المنطقة, وتعدد نقاط الثقل الاستراتيجي للسياسة الايرانية وبالقدر الذي جعلها دولة فاعلة يصعب تجاوز مواقفها ومطالبها ومصالحها, وباتت تشكل ظاهرة دولة اقليمية تتمدد باستمرار وبقوة تنافس قوة ونفوذ اسرائيل والولايات المتحدة في المنطقة.

وتتخذ ايران سياسة المواجهة الوقائية في مواجهة التهديد الامريكي والغربي, بإقامة حزام اقليمي حول ايران, وبما يمثل قطاعا واضح المعالم في الخريطة الجديدة للمنطقة. وتمتد هذه السياسة الى العمل الدبلوماسي, مما يمنحها قدراً من الثبات والحزم في مواجهة العروض التي تقدم الى ايران للتوفيق بين مطالبها ومطالب المجتمع الدولي, وأداة لكسب الوقت والضغط على الطرف الآخر من اجل تقديم افضل عرض لديه.

---

[11] – فاطمة الصمادي. العلاقات الايرانية الامريكية: قطيعة لا تمنع الصفقات. في محمد الأحمري(مقدماً).العلاقات العربية الايرانية في منطقة الخليج. منتدى العلاقات العربية والدولية. قطر. الطبعة الاولى.2015.ص125.

[2] – المصدر نفسه.ص125.

[3] – حدد الرئيس الايراني بني صدر شروط ايران للإفراج عن الرهائن الامريكان بعودة الشاه الى ايران, وإعادة ثروته, واعتراف الولايات المتحدة وتعدها بعدم التدخل في سياسة ايران في المستقبل. وللمزيد انظر: Iran: Internal Politics and U.S .Policy and Options ,Congressional Research Service ,March 6,2019,p20. https//crsreports.congress.gov RL32048.

[4] – أمل حمادة. الصراع المقيد: الشرق الاوسط في التفاعلات الايرانية– الامريكية. مجلة السياسة الدولية.العدد196. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. القاهرة.ابريل 2014.ص88.

[5] – محمد السعيد عبد المؤمن. العلاقات مع امريكا بين خامنئي ورفسنجاني. مجلة مختارات ايرانية.العدد142.مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .القاهرة. مايو 2012.ص61.

[6] – أحمد الباز. الثورة والحرب تشكيل العلاقات الايرانية الخليجية. العربي للنشر والتوزيع. القاهرة. الطبعة الاولى.2018.ص144– 145.أيضاً: محمد عبد الله خلف النقبي. الصراع الداخلي في إيران وأثره على تطور سياستها تجاه دول الخليج 1979– 2011.بلا دار نشر. الطبعة الاولى.2014.ص288– 291.

[7] – أحمد الباز. مصدر سابق.ص146.

[8] – احمد ابراهيم محمود. البرنامج النووي الايراني آفاق الازمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .القاهرة.2005.ص87– 90.

[9] – ياسر عبد الحسين. السياسة الخارجية الايرانية, مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت. الطبعة الاولى.2015.ص208– 210.

[10] – ريتا فرج. ايران والنفوذ الاقليمي من الخمينية الى النجادية. مجموعة باحثين.إيران بين ثورتين.مركز المسبار للدراسات والبحوث.دبي.الطبعة الاولى.2013.ص436– 437.

[11] – شحاتة محمد ناصر. السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي, الاستمرارية والتغيير. دار العين للنشر .القاهرة. الطبعة الاولى.2015.ص203.

[12] – أشرف سعد العيسوي(معداً).السياسة الامريكية تجاه النظام الاقليمي الخليجي(2001– 2008).مركز الخليج للدراسات. دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر.الشارقة.2010.ص239– 241.

[13] – نقلاً عن: جيفري كيمب. تأثير البرنامج النووي الايراني في أمن الخليج. في جمال سند السويدي(محرراً).الخليج: تحديات المستقبل. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابوظبي. الطبعة الاولى.2005.ص246– 247.

[14] – احمد ابراهيم محمود. مصدر سابق.ص189.

[15] – بشير عبد الفتاح. واشنطن وطهران .. هل مازال التقارب ممكناً ؟.ملف الاهرام الاستراتيجي.العدد177.مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .القاهرة.سبتمبر2009.ص103.

[16] – جاي سولومون. حروب ايران, العاب الجاسوسية, والمعارك المصرفية, والصفقات السرية التي اعادت تشكيل الشرق الاوسط. ترجمة فواز زعرور. دار الكتاب العربي.بيروت.2017.ص198– 199.

[17] – شحاتة محمد ناصر. مصدر سابق.ص309– 310.

[18] – عبد الحسين شعبان. في ثلاثية الارهاب الدولي...المراوحة والمناورة ومحاور التوظيف. مجلة حمورابي للدراسات.العدد7.مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية. بغداد. تشرين اول(اكتوبر)2013.ص11.

[19] – اشرف محمد كشك. مراجعات تكتيكية :أبعاد السياسة الامريكية تجاه أمن الخليج. مجلة السياسة الدولية. العدد 195.يناير 2014.ص10– 11.

[20] – سعد شاكر شبلي. السلوك الدولي تجاه ازمة البرنامج النووي الايراني. دار زهران للنشر والتوزيع. عمان. الطبعة الاولى.2014.ص93- 95.

[21] – احمد سيد احمد. إدارة ترامب وقضايا الشرق الاوسط.. حدود التغير. مجلة السياسة الدولية.العدد207.مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. القاهرة. يناير 2017.ص49.

[22] – احمد يوسف احمد ونيفين مسعد(محررين).حال الامة العربية 2017- 2018 عام الأمل والخطر. مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.2018.ص31.

[23] – محمد أنيس سالم. ترامب وحساب الصفقات في الشرق الاوسط. مجلة السياسة الدولية.العدد215. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. القاهرة. يناير 2019.ص134- 135.

[24] – علي فارس حميد. مكانة التحالفات والشراكات الاستراتيجية في ضوء توجهات دونالد ترامب. مجلة ابحاث استراتيجية.العدد14.مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية. بغداد. اذار 2017.ص70- 71.

[25] – منى سليمان .أبعاد وتداعيات سحب القوات الامريكية من سوريا. مجلة السياسة الدولية.العدد215. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. القاهرة.يناير 2019.ص214.

[26] – علي فارس حميد واخرون. قمة الرياض: وهم القوة ومحنة المواجهة(رؤية تحليلية).مجلة ابحاث استراتيجية.العدد15.مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية. بغداد. اب 2017.ص11- 21.

[27] – ابو بكر الدسوقي. أمريكا الترامبية.. حسابات المكسب والخسارة. مجلة السياسة الدولية.العدد215. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. القاهرة.يناير 2019.ص82- 83.

[28] – احمد يوسف احمد ونيفين مسعد(محررين). مصدر سابق.ص43.

[29] – تيتي إراستو. تطبيق خطة العمل الشاملة المشتركة في ايران. في التسلح ونزع السلاح والامن الدولي. الكتاب السنوي 2018.مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الاولى.2018.ص412- 413.

[30]– منال الرينى. الاتفاق النووي الايراني بعد عامين. مجلة السياسة الدولية.العدد210.اكتوبر 201.ص139- 140.

[31] – US withdraws from Iran Nuclear Deal.Indirect Tax Alert.14 May 2018.p 1.

[32] – اشرف محمد كشك. قراءة سياسية وقانونية للاتفاق النووي. مجلة السياسة الدولية. العدد 214. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. القاهرة. اكتوبر 2018.ص82- 83.أيضا: Michael R .Pompeo ,A Letter from U.S.Secretary of State,In Outlaw Regime:A chronicle of Iran's Destructive Activities,Iran Action Group,U.S.Department of State,p4.

[33] – Brian H.Hook, In Outlaw Regime:A chronicle of Iran's Destructive Activities,Iran Action Group,U.S.Department of State,p19.

[34] – جاي سولومون. مصدر سابق.ص333.

[35] – جاي سولومون .مصدر سابق.ص14.

[36] – احمد يوسف احمد ونيفين مسعد(محررين). مصدر سابق. ص63.

[37] – جاي سولومون. مصدر سابق. ص197.

[38] – بينت احدى الدراسات ان ميزانية الدفاع الايرانية بعد الصفقة النووية ان ايران وجهت 65% من ميزانيتها العسكرية للحرس الثوري الايراني, وهو القوة شبه العسكرية التي تقوم بدعم كافة الجماعات دون الدول في منطقة

الشرق الاوسط, والاشارة الى ان قسماً كبيراً من الاموال التي استعادتها ايران بعد رفع العقوبات عنها سوف تستخدم لتمويل انشطة بعض المنظمات العسكرية التي تعدها واشنطن ارهابية. وللمزيد من التفاصيل انظر: احمد يوسف احمد ونيفين مسعد(محررين).مصدر سابق. ص36- 37. أيضاً: أشرف كشك. توتر العلاقات الايرانية- الخليجية, الاسباب والتداعيات وآليات المواجهة. مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة. البحرين. فبراير 2016.ص11-12.

[39] – موسى الغرير. تأثير الملف النووي الايراني في العلاقات العربية الايرانية. في مجموعة باحثين. العرب وإيران في مواجهة التحديات الاقليمية: الفرص وآفاق الشراكة. المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق. بيروت. الطبعة الاولى.2017.ص160.

[40] – عبد الستار قاسم. خنق إيران وخنق هرمز. مجلة شؤون الاوسط. العدد 141.مركز الدراسات الاستراتيجية. بيروت. شتاء/ربيع 2012.ص90.

[41] – سعد شاكر شبلي. مصدر سابق. ص97.

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 22 / 1 / 2022
تاريخ قبول البحث 28 / 3/ 2022

المجال الحيوي وحدود الفعل والتأثير في الأداء الإستراتيجي الإيراني

(دراسة تحليلية)

The vital field and the limits of action and influence in the Iranian strategic performance (An analytical study)

أ.م.د. علي فارس حميد

Asst. Prof. Dr. Ali Faris Hameed

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

College of Political Science/ Al-Nahrain University

ali_fars44@yahoo.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

ترتبط دراسة المجال الحيوي للدولة بالأسس التي يفهم عن طريقها صانع القرار ومخططي إستراتيجية الأمن القومي حدود الفعل والتأثير في البيئة الخارجية، إذ تساعد المبادئ الفكرية لتوصيف حدود المكان في إعادة تفسير زيادة القوة والتأثير بالنسبة للدولة. وتعد الأسس الفكرية للمجال الحيوي الإيراني واحدة من أهم مصادر بناء وصياغة الفعل في الأداء الإستراتيجي تجاه الخارج، وكذلك أحد مقومات التعامل مع التهديدات وفقاً للقيم التي يسعى صانع القرار على تواجدها. إن دراسة حدود الفعل والتأثير في الإستراتيجية الإيرانية وفقاً لفلسفة المجال الحيوي تساعد في فهم وتفسير السلوك السياسي الخارجي الإيراني والأداء الذي تقوم به حيال القضايا التي تتصل بالأمن القومي الإيراني.

الكلمات المفتاحية: المجال الحيوي، الأمن القومي الإيراني، الأداء الإستراتيجي

Abstract

The study of the vital field of the state is related to the foundations on which the decision-maker and national security strategy planners understand the limits of action and influence in the external environment. The intellectual foundations of the Iranian vital field are one of the most important sources of building and formulating action in the strategic performance towards the outside, as well as one of the elements of dealing with threats in accordance with the values that the decision maker seeks to maintain. Studying the limits of action and influence in the Iranian strategy according to the philosophy of the vital field helps in understanding and explaining Iran's foreign political behavior and its performance on issues related to Iranian national security.

Keywords: vital field, Iranian national security, strategic performance

المقدمة

تشكل نظرية المجال الحيوي المعطى الأمني الذي يشغل ذهنية صانع القرار السياسي، فالقدرة على التأثير وزيادة فاعليته في الجوار الإقليمي والدولي يتطلب زيادة عناصر القوة الشاملة للدولة بمفهومها العام، إذ ان إنتقال تأثير حدود القوة من الفكر إلى السلوك يتطلب أن يكون هنالك مجال يتصل بتمكين الدولة على توظيف وتعزيز عناصر قوتها.

ترتبط الفرضيات التي تتصل بالمجال الحيوي بالمبادئ التي لها صلة وثيقة بالتمدد وإضافة عناصر جديدة للقوة، فالمسارات الفكرية تستهدف زيادة عناصر القوة أو البحث عن الوسائل التي تعزز من

توظيفها للبقاء سواء كانت تلك العناصر متصلة بالعمق الإستراتيجي للدولة أو لمعطيات تتصل بالتاريخ والحضارة أو الشعور بأنها مصدر لتقليص التهديدات الموجهه للأمن القومي.

ووفقاً للإفتراضات النظرية فإن المجال الحيوي للدولة لايتعدى مسألة العقيدة الإستراتيجية لصانع القرار، فالمبادئ الأيديولوجية والقيم التي يدرك بها صانع القرار الأمن القومي لدولته هي من تمثل الطابع القومي الذي يفسر عن طريقه صانع القرار الأحداث من حوله.

إن التعامل مع مفهوم المجال الحيوي لم يبقى حكراً على القوة العسكرية، إذ تصاعد تأثير العوامل الثقافية والحضارية في هذا الشأن، لنكون أمام صياغات تتعلق بالجاذبية والمحاكاة بدلاً من السيطرة المباشرة، ومن هذا المنطلق بدأت الدول تصوغ استراتيجيتها على أساس إبراز المعالم الثقافية والفكرية كالحالة مع إيران والتي يشكل العمق الإستراتيجي لحدود تأثيرها العالمي توظيف معطيات القوة الناعمة والصلبة لإيجاد سلوك قادر على الجذب والتأثير مع الأطراف التي تشاركها القيم، فضلاً عن أن هذه المعطيات تسهم في صياغة إستراتيجيتها للشؤون الخارجية. علاوةً على ذلك، فإن المجال الحيوي وفقاً لهذا التوصيف يستدعي الإستمرارية في الجاذبية، فأي تأثير على مقدرات القوة القومية سيكون له تأثير على درجة الفاعلية في الشؤون الخارجية، وهذا مايعني أن الإتفاق النووي بين إيران والغرب وما ينتج عنه من رفع للعقوبات المفروضة على إيران سيكون له تأثير إيجابي على فاعليتها في الخارج مما سيزيد من حضورها في قضايا الصراع الدولي والإقليمي. ومن ثم فإن البحث يفترض أن تأثير المجال الحيوي في الأداء الإستراتيجي الإيراني يرتبط بإدراك صانع القرار لزيادة القوة وقابلية التأثير وفقاً لحدود القوة التي يكتسبها من تركيز فعله الإستراتيجي في مناطق النفوذ.

وإستناداً لذلك فإن الدراسة سوف تناقش حدود الفعل والتأثير في الأداء الإستراتيجي الإيراني من خلال ثلاث محاور أساسية: إذ يركز الأول على المجال الحيوي في منظور الأمن القومي الإيراني، أما الثاني فإنه يحلل حدود الفاعلية والتأثير وفق فرضيات المجال الحيوي الإيراني، في حين خصص الثالث الفعل الإستراتيجي الإيراني وفق حدود القوة والمجال الحيوي.

أولاً: المجال الحيوي في منظور الأمن القومي الإيراني

ترتبط البنية الفكرية للأمن القومي الإيراني بطبيعة الصياغات والمبادئ التي تبناها قادة الثورة في إيران بعد عام 1979، إذ أصبح نسق التفكير بالأمن القومي من الناحية الفكرية يختلف تماماً عما كان عليه قبل الثورة خاصة فيما يتعلق بالقيم والتصورات حيال التفاعلات الدولية. ولأجل أن تتناسب المعطيات الفكرية الجديدة وشكل الدولة من الناحية السياسية فقد صاغت نظرية "**أم القرى**" المنطق الإستراتيجي

الذي تتعامل بموجبه إيران مع العالم الخارجي أو مجالها الحيوي برمته، إذ ترتكز إستراتيجية أم القرى على الأسس الفكرية التي إعتمدها عضو مجلس الأمن القومي الإيراني السابق "محمد جواد لاريجاني" والذي يرى فيه أن إيران الإسلامية ليست إحدى الدول الإسلامية فحسب، فهذا تجاهل للوضع التاريخي للشعب الإيراني، وهو في الحقيقة كذلك تنازل الإنسان إلى الإقليم الجغرافي، والواقع أن إيران أم القرى (دار الإسلام)، فإنتصار أو هزيمة إيران هما إنتصار وهزيمة للإسلام، وبتعبير آخر إعتبر إيران مهد الإسلام الحقيقي والخالص[1] .

من جهة أخرى يرتبط التفكير بالأمن القومي الإيراني بالتصورات التي تم صياغتها من قبل قادة الثورة بشأن المجال الحيوي والبعد الجيوبوليتيكي لإيران بعد عام 1979، إذ أن تفكير قادة الثورة الإيرانية بالمجال الحيوي لم يكن توصيفاً لمرحلة محددة من حيث الوقت أو الموقع، بل هو يمثل مصلحة حيوية متكاملة مع النظام السياسي، الأمر الذي يجعل صانع القرار مضطراً إلى الإستجابة في الفعل الإستراتيجي تجاه الخارج، وإن تباين ترتيبه بين الحين والآخر بحسب الأولويات والضرورات الاستراتيجية التي تحيط بها، فإدراك المجال الحيوي من قبل واضعي الدستور الإيراني، يجعل صانع القرار أمام إستجابة مستمرة لهذه المصالح، فقد تبنى الدستور الإيراني مفهوم الدفاع عن حقوق جميع المسلمين في السياسة الخارجية وعدم الإنحياز مقابل القوى المتسلطة أو المستكبرة، ولذلك إعتبر **محمد جواد لاريجاني** أم القرى هي ليس بالمدلول الجغرافي إنما بمدلول الولاية لينقل التأثير من تأثير المكان إلى تأثير القادة خارج الحدود الجغرافية للدولة[2].

إن إدارة التصورات الفكرية ومايرتبط بها من بعد جيوبولتيكي في نظرية المجال الحيوي يمكن التعامل معها وفق منظور محمد جواد لاريجاني عن طريق ثلاث مرتكزات أساسية [3]:

1- موقع إيران في العالم الإسلامي (إيران أم القرى).
2- الأمن الإيراني (الدفاع المؤثر).
3- تعمير إيران (التنمية).

ترتبط الفقرة الأولى والثانية بالمحتوى الفكري للأداء العسكري ومعيار القوة الذي يجب أن تمتلكه الجمهورية الإيرانية، فمن غير الممكن أن تكون قادرة على الدفاع المؤثر عن حقوق الشعوب الإسلامية المستضعفة من دون الحفاظ على وضع متميز في العالم الإسلامي سواء عن طريق تعزيز القوة الصلبة أو الناعمة بحسب مستوى الفعل الإستراتيجي، وهذا بدوره يجعل إيران أمام ضرورة القدرة على التأثير في ذهنية هذه الشعوب من خلال إبراز المعالم الحضارية والثقافية، أما القاعدة الثالثة فهي تمثل مستلزمات بلوغ جميع القواعد الأساسية للأمن القومي الإيراني.

وعلى هذا الأساس، تقوم مؤسسات الأمن القومي الإيراني بصياغة إستراتيجيتها تجاه العالم وفقاً لمعايير تعزيز القوة وتأمين المقدرة على الدفاع، فربط إيران مجالها الحيوي بالأمة الإسلامية، يوسع من بنية الأمن

القومي وخياراته، ومن ثم فإن دائرة المجال الحيوي تتسع لتشمل العالم. ولذلك فمن المنطقي حين يتعامل المخطط الاستراتيجي مع المجال الحيوي الإيراني أن يأخذ بعين الإعتبار مضمون القوة الإسلامية التي ربطت إيران نفسها به، والذي يمكن تصويره وفق المعادلة المركز والأطراف.

تكتسب الجمهورية الإيرانية إلى جانب إستراتيجيتها المحورية جاذبية عالية من حيث الجغرافيا والتاريخ ورأس المال البشري على حد تعبير **روبرت د. كابلان،** والذي يشير إلى أنه ومن المرجح أن الشرق الأوسط الكبير وأوراسيا سوف يتأثران بشدة بالتطور السياسي الداخلي في إيران، سواء أكان ذلك للأفضل أو الأسوأ. فالطبيعة الجيوبوليتيكية لإيران تمنحها المقدرة على التأثير، خصوصاً من حيث إطلالتها على أسيا الوسطى، وكذلك بالدرجة نفسها على بلاد بين النهرين والشرق الأوسط، فعلى الرغم من الحذر الذي تشعر به بعض دول أسيا الوسطى من إيران إلا أن بعضها مايزال يشعر بروابط التأثير والإنجذاب نحوها كالحالة مع طاجيكستان أو أن يكون بعضها حذراً كأوزباكستان[4]. ويمنح هذا الموقع من الناحية الجيوبوليتيكية المقدرة على فرض التأثير وإدارته وفقاً لأولويات المصالح وحركة المتغيرات في البيئة الإستراتيجية.

من جانب آخر فإن طبيعة المبادئ الإستراتيجية التي تعاملت مع صياغات الأمن القومي في إيران تتجه نحو العالمية من خلال مايمنحه النطاق الإسلامي من حدود واسعة في الأداء، بحيث لايكون خيار الإنطواء منطقياً في التعامل مع الأزمات الدولية كونه لايُمكن إيران من تحقيق مكانتها، وهنا ضمن الدستور الإيراني ضرورة الفاعلية والإستمرارية في السياسة الخارجية لضمان القوة القادرة على ممارسة دور فاعل في التفاعلات الدولية، وهذا ما ربطه المشرع بضرورة أن تمهد الحكومة السبيل لإنشاء أمة عالمية واحدة، وهو بالدرجة نفسها يفسر أهمية الحضور الإيراني في المناطق الإقليمية والدولية[5]. إن البعد السياسي للتفكير خارج الحدود يتطابق إلى حد كبير مع ضرورات العمق الحضاري الإيراني الذي يحاول إيجاد دور مرتبط لإيران لايكون بمعزل عن هذا العمق، فالدور الذي يستند إلى أيديولوجية ترافق العمق الحضاري سيكون لها تأثير في سلوكيات الأفراد حتى وإن لم تتطابق مع محتواها المادي. وإلى جانب المعطى السياسي الخاص بالنظام الدستوري والإسلامي فإن طبيعة العامل القومي يمارس دوراً مهماً في صياغة البنية الفكرية للأمن القومي الإيراني، فالثوابت الواضحة في التاريخ والجغرافيا والمتعلقة بشخصية الفرد الإيراني ومواقفها تحت أي نظام حكم تعطي للأنموذج السياسي دوراً ريادياً إقليمياً ودولياً، فضلاً عن أنها تفرض إلتزامات على موقع الدولة إستراتيجياً، وهذا من شأنه أن يمنح لإيران مكانة بشرية وعسكرية فضلاً عن المعطيات الفكرية في صياغة نظرية أمن للمنطقة ولأجل تحقيق المصالح الاستراتيجية[6]. ومن ثم فإن إتصال العمق الحضاري بالعامل القومي والأيديولوجية الجديدة للنظام يمكن أن يؤسس لمقبولية في الأداء السياسي الخارجي تتطابق مع المصالح التي تتبناها الدولة.

إن سوء التقدير في فهم دور إيران وإلزاميته من الناحية الفكرية والحضارية أثر بشكل كبير على الإستجابة

الإيرانية للضغوط الدولية وفي مقدمتها ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية، فهي لم تتعامل مع إيران بإعتبارها تشكيل جغرافي تصوغ إستراتيجيتها بالإعتماد على الموروثات الثقافية والفكرية التي تنطلق منها تجاه الغرب، وهذا ماساهم في تعقيد الأزمات بينهما، ولعل صعوبة الفهم وسوء التقدير الذي كان يرافق التفكير الاستراتيجي الأمريكي طوال السنوات السابقة كان مؤثراً بشكل كبير على طبيعة التعامل معها، إذ يشير بهذا الصدد **بروس ريدل** إلى أن سوء التقدير في التعامل مع إيران ظل يرافق الولايات المتحدة طوال الثلاثين عاماً الماضية، فإيران الإسلامية قادرة أن تضمن العديد من القضايا في منطقة الشرق الأوسط، في مقدمتها أن تضمن إرساء الإستقرار في أفغانستان والعراق، فضلاً عن نفوذها الإستراتيجي حيال الفواعل من غير الدول في المنطقة كالحالة مع حزب الله وحركة حماس، والتي لهما تأثير كبير على مجمل التفاعلات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط[7].

إن الأسس والفرضيات التي تتصل بمحاولة تحقيق التكامل بين الطبيعة الذاتية للمجتمع والنظام السياسي في إيران تستهدف أن تجد فيه أنموذجاً قادراً على التأثير، فالعلاقة التكاملية بين العاملين من شأنه أن يعطي إيران مقدرة حقيقة في إدارة التفاعلات الإقليمية خصوصاً، وتقديم أنموذج للأمن يرتبط به حلفاءها الإستراتيجيون تجاه متغيرات التفاعل الإقليمي أو الدولي.

ثانياً: المجال الحيوي والأمن القومي الإيراني: حدود الفاعلية والتأثير

من الصعب أن يتعامل صانع القرار الإيراني مع البيئة الإقليمية والدولية من منظور ضيق، فكما يشير "علي أكبر ناطق" إن مسؤولية الرئاسة هي مسؤولية كبيرة، إذ يقع على عاتق الرئيس مسؤولية مليار ومائتي ألف مسلم، بإعتبار إيران أم القرى وأمل المسلمين. ولعل هذا التوجه الذي يصاحب عقيدة الرئيس أو صانع القرار ينبع من رحم نظرية أم القرى، وكما يشير محمد جواد لاريجاني أن إنتصار الثورة الإسلامية جعل من إيران أم القرى والتي ينبغي عليها هنا أن تأخذ بعين الإعتبار مصالح كل الأمة وكما يصبح الحفاظ عليها فرض على كل الأمة[8]. ووفقاً لذلك فإن البعد الجيوبوليتيكي بإعتباره أحد مرتكزات فهم الأمن القومي يتعامل من منظور المجال الحيوي وفقاً لفرضيات فلسفة النظام السياسي وأيديولوجيته السياسية في هذا الشأن.

إن حدود الأمن وفقاً لهذا التوصيف القائم على أساس الدمج بين الجغرافيا والأيديولوجيا يجعل صانع القرار أو مخطط إستراتيجية الشؤون الخارجية أمام خيارات نوعية في عملية تنفيذ الاستراتيجيات الأمنية أو عند التعامل مع المصالح الحيوية، فالإمتداد الأساس لنظرية المجال الحيوي الإيراني قائمة على أساس الربط الذي تبناه مؤسس الجمهورية السيد الخميني والقائم على أساس التوظيف بين الجيوستراتيجية والأيديولوجية، والتي تقوم على ضرورة صيانة البلد الإسلامي والحفاظ على الأهداف والقيم الإسلامية، وهذا مالايمكن بلوغه من دون الإستعداد للدفاع عن الوطن والإسلام عبر إمتلاك القوة الفردية أو القوى

الأخرى[9]. ووفقاً لذلك فإن السياسات التي تبنتها إيران في إدارة الرئيس **(أحمدي نجاد)** لم تكن بمعزل عن التحضر الإيراني لمضاعفة القوة الشاملة أو كي تثبت للقوى الدولية عن تفوقها النوعي لاسيما في المجال النووي والتقنيات الحديثة التي ترتبط بإستخدامه، فضلاً عن إنه يُمكن إيران من المشاركة مستقبلاً في أي ترتيب تهدف له الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بإعتبارها قوة فاعلة ومؤثرة، وهذا مايبرر التصريحات المتشنجة التي كانت تطلقها إيران ضد الغرب كالحالة مع موقف الرئيس السابق "أحمدي نجاد" بشأن العقوبات المفروضة على إيران، ووصفها بأنها تستحق الرمي في سلة المهملات وأنها تفتقد إلى القيم القانونية[10].

إن طبيعة التفكير بالأمن بصيغته الشاملة يشكل أحد أشكال الرغبة في التمدد أو بناء النفوذ خارج حدود الدولة، فعلى الرغم من أن الدافع القومي والأيديولوجي يؤدي جانباً ضاغطاً على ذهنية صانع القرار السياسي، إلا أن التفكير بالأمن يعد الدافع الأساسِ بهذا الجانب. ولعل التباين بين إيران والخليج بشأن ترتيبات الأمن الإقليمي تبرر العديد من السياسات التي تبنتها إيران تجاه المنطقة، إذ تنظر إيران إلى عملية الأمن في منطقة الخليج بكونها ذات ترتيبات سلبية، فالمنهج الذي تتبناه دول الجوار سيما الخليجية منها في حماية أمنها غير خاضعة إلى البناء الذاتي، حتى ما يخص مبادراتها لطرح السلام في الشرق الأوسط، فهي مركبة بإتفاقيات ومعاهدات أمنية ودفاعية تكونان معاً خطة لديمومة النفوذ الأمريكي على المنطقة. الأمر الذي يدفع إيران إلى وضع صياغات أمنية تقوم عن طريقها بحماية ذاتها القومية، فضلاً عن مايرتبط بها من مجال حيوي[11]. إذ يشكل التهديد بالنسبة لإيران أي ترتيب أمني لدول الخليج بإعتباره جزء من إستراتيجية القوة الأمريكية المهيمنة في منطقة الخليج والشرق الأوسط.

وإلى جانب الأدوار الاستراتيجية التي تمارسها إيران تجاه مجال التأثير الحيوي، فإنها تسعى إلى تعزيز هذا الدور من خلال توظيف شكل من أشكال التكامل التنظيمي يتخذ نمطاً مميزاً من التحالفات الإستراتيجية مع فواعل من غير الدول ذات دور بارز في تقدير السياسات الإقليمية، إذ يستند هذا التوظيف على ثلاث معطيات أساسية[12]:

1- التكامل الإيديولوجي والترابط الفكري العقيدي والذي لايرتبط فقط بالعقيدة الفكرية للنظام، إنما تشمل الدوفع المصلحية المتجانسة لاسيما العوامل الثورية القائمة على أساس التحرر من الإستكبار العالمي وفق منظور الجمهورية الإيرانية.
2- إرتباط الهيكل التنظيمي للفاعل من غير الدول، بالفاعل الإقليمي، لاسيما في مجال التوجيه والأهداف المحورية.
3- أدوار الفاعل من غير الدول ضمن المجال الوطني، حيث إن دوره في تقدير السياسات الوطنية يسهم بشكل كبير في التأثير على مكانة إيران ضمن المجال الحيوي لها.

ومن ثم يمكن من خلال هذه الصياغات فهم درجة التأثير التي يحتلها حزب الله على سبيل المثال في نطاق التحالف الاستراتيجي مع إيران، والتي ترتقي إلى مستوى العلاقة العضوية بسبب درجة الترابط المنطقي والمصلحي في جميع المعطيات السابقة، علاوةً على حركة حماس والجهاد الإسلامي، فرغم كونها في منطقة تحالف وسط من هذا التوصيف إلا أن خيار المقاومة المسلحة ضد إسرائيل سوف يجعلها في نهاية المطاف مضطرة إلى الإستمرار في علاقة تفاعلية مع إيران. فضلاً عن أنه يفسر الناحية النوعية في تحالفات إيران الإقليمية التي تنتمي إلى فئة الفاعلين من غير الدول والذي يرتبط إلى درجة كبيرة بقابلية القوة الناعمة في التأثير خارج الحدود بوصفها قوة محدودة لاتشمل الدول بقدر شمولها لجماعات إجتماعية محددة في هذا المجال[13].

إن طبيعة التكامل الذي فرضته القوة الإيرانية وسياستها في التأثير على مواقف المحاور التي تتبناها كان له دور كبير في التأثير على منطق التفاعلات الإقليمية خاصةً فيما يتصل بالتعامل مع إسرائيل، إذ تشكل قضية فلسطين وفقاً للمنظور الإيراني قضية جوهرية تتصل بالفعل الإستراتيجي الموجه نحو الخارج وهي تسعى إلى التأثير عن طريقه في سياسة القوى الدولية خاصةً الولايات المتحدة الأمريكية وعلى النحو الذي يمنحها ميزة أيديولوجية في المحور الإسلامي، إذ أن مكانتها الإستراتيجية من حركة الجهاد الإسلامي ومدى تقارب النسق الفكري الثوري معها يعطي لإيران قوة تنافسية جديدة في عمقها الإستراتيجي في المنطقة[14].

ومن زاوية أخرى فإن الحضور الإيراني من حيث التأثير في منطقة الشرق الأوسط يكتسب مقدرة عالية على التأثير في الاستراتيجيات الإقليمية والدولية، إذ لاتزال سلطنة عمان لغزاً معقداً في صراع إيران مع خصومها في المنطقة، ففي الوقت الذي تتمسك فيه بواقعها الخليجي وعلاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، ولكنها ترفض في الوقت نفسه أي تحالف خليجي ضد إيران، وفي حال حدوثه فإنها ترفض المشاركة فيه، كما حدث في "عاصفة الحزم"، فضلاً عن مواقفها المحيرة، من خلال الوساطة بين الدول الخليجية وإيران، بل وحتى حلفاء إيران في المنطقة، وعلى رأسهم النظام السوري، إذ كشف موقع "فردا" الإيراني عن محادثات أمريكية– سورية، تجري بشكل سري برعاية سلطنة عمان في مسقط، وإن الغرب ما زال يفضل سلطنة عمان للعب دور في المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران فيما يتعلق بجميع الملفات العالقة[15].

وعلى الرغم من التعقيدات التي ترافق الوضع في سوريا إلا أن إيران وروسيا مازالت اللاعب الأبرز في هذه المعادلة، لاسيما بعد زيارة وفد سعودي رفيع المستوى* إلى روسيا من أجل ضمان رؤية جديدة لها في سوريا، فضلاً عن الملامح الجديدة التي يصرح بها مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا والتي تكشف عن أن هناك صفقة سياسية في طور التكورين بشأن سوريا، ومن ثم فإن ضبابية الدبلوماسية الجديدة التي تسعى الأطراف الدولية إلى إعتمادها في سوريا سوف تعزز من فرص الإنتقال نحو حلول أكثر توافقاً بشأن سوريا[16] . ومع ذلك يبدو أن الوساطة التي تقوم بها سلطنة عمان مع النظام السوري

هي الأقرب إلى التوافق دولياً بسبب قدرتها الدبلوماسية على الوساطة في هذا الجانب، علاوةً على مرونة الظروف الدولية بعد الإتفاق النووي والتي ستمنح إيران مكانة مميزة في عملية التفاوض مع الخيارات المطروحة بشأن سوريا.

ثالثاً: الفعل الإستراتيجي الإيراني وفق حدود القوة والمجال الحيوي

لاخلاف في أن حدود القوة الإيرانية تتحرك وتتبدل وفقاً لطبيعة الفرص والتهديدات المحيطة بصانع القرار، فمن غير الممكن أن تحقق إستراتيجية الأمن القومي الإيراني أهدافها ومصالحها الحيوية بعيداً عن التنسيق بين مقدار القوة المتوفرة لدى صانع القرار ومايتطلبه الهدف من هذه القوة. وبالرغم من أن حدود المجال الحيوي هي ذات طابع عالمي قائم على أساس القيم الفكرية، إلا أنها مرتبطة بتقدير التأثير في مناطق مرتبة وفق الإمكانيات المتاحة لها، وهذا مايجعل مخطط إستراتيجية الشؤون الخارجية أمام خيارات الإنتقال بين المصالح الحيوية وفقاً لطبيعة الظروف المحيطة بالمجال الحيوي، الأمر الذي قد يجعلنا أمام ترتيبات منسجمة مع ماتمر به إيران والذي يمكن التعامل معه من خلال معادلات ربط الفعل الإستراتيجي الإيراني بحدود المصالح وحركة المتغيرات في البيئة الدولية.

ترتبط المعادلة الأولى وفق المنظور الجيوبوليتكي للأمن القومي الإيراني بالتركيز على جهود الحلفاء والشركاء من الفاعلين من غير الدول في البيئة الإقليمية والدولية، إذ تسعى إيران إلى تعزيز دور الحلفاء من أجل تخفيف الضغوط الدولية الموجهة نحوها مما يعزز من مركزها التفاوضي من جهة ويؤثر في إستدامة تأثيرها فيكون الأمن في مقدمة الأولويات التي تسعى لها إيران إلى جانب الحفاظ على القيم، في حين أنها تتبدل من حيث السلوك إلى نشر القيم ثم الأمن عندما تكون في موقع إقليمي ودولي متميز [17].

إن تبدل أولويات المصالح وفقاً للمنطق الإستراتيجي الإيراني يرتبط بشكل أساسي بتبدل الفرص، إذ أتاح الإتفاق النووي لصانع القرار الإيراني إمكانية المحافظة على القيم بل والتعامل معها على أنها إنتصار في ظل ظروف دولية وإقليمية معقدة، وهذا ماعكسته ردود فعل الشعب الإيراني قبل وبعد الإتفاق، الأمر الذي سوف يساعد صانع القرار بتغيير أولوياته بإتجاه نشر القيم، وكذلك الحال بالنسبة إلى الأمن الذي تعزز نتيجة إعتراف العالم بحقوق إيران مما يدفع صانع القرار إلى تقديم أولوية الإقتصاد عليه، والذي سيدفع بالمحصلة في تعزيز الأمن، إن طبيعة إنتقال أولويات استراتيجية الشؤون الخارجية لإيران هي مرتبطة بالأصل بطبيعة ماتفرزه البيئة المحيطة بها من فرص وتحديات، علاوةً على ماتمتلكه من موارد يمكن من خلالها فرض أنموذج معين للتفاعل مع الآخرين، فعلى الرغم من طبيعة الإستراتيجيات الداعمة للتغيير في سوريا إقليمياً من خلال تركيا والمملكة العربية السعودية، ودولياً عبر الولايات المتحدة والغرب، إلا أن مكانة إيران أمام هذه التحديات بقيت عارضاً أمام أي تحول خارج إرادة إيران. أما بالنسبة إلى اليمن فإن خيار المملكة العربية السعودية كان يستهدف ضم

إيران إلى الحرب المباشرة لكنها فشلت في ذلك وهي بهذا المنحى قد فقدت آخر أوراقها الإستراتيجية في إدارة التوازنات الإقليمية، إذ أن قرار الحرب على الحوثيين كان إستفزازاً لإستمرار إيران في المفاوضات النووية، ومن ثم عدم الوصول إلى إتفاق مع القوى الدولية، وهذا ما يعني أن إيران سوف تبقى تحت العقوبات الإقتصادية، وسيبقى محور الممانعة مكتوف الأيدي. بيد أن قدرة إيران على المناورة وإدارة الموقف عزز من مكانتها التفاوضية مع الغرب، بل وأصبح ضاغطاً عليهم للقبول بالإتفاق[18].

إن طبيعة التبدلات الدولية في مراكز القوى الدولية أسهم في أن ينتقل تركيز إيران في مجالها الحيوي إلى ماعرف بنظرية "تأمين محيط إيران"، والتي تشكل جوهر التصورات التي طرحها الدكتور علي أكبر صالحي والقائمة على تنظيم برنامج يعمل على تأمين جوار إيران وبشكل محدد عبر تقوية العلاقات وتوثيقها مع محورين مهمين في المنطقة وهما (السعودية وتركيا)، وقد لاقت هذه التصورات ترحيباً مناسباً لها منذ آواخر عام 2010 وبدايات عام 2011، إلا أنها لم تكن أكثر من مقدمة بسبب تطور الأوضاع في سوريا[19].

حاولت إيران تأمين المقدمات الأساسية لنظرية تأمين محيط إيران من خلال جملة من المواقف والمبادرات التي سبقت طرحها، خصوصاً من خلال رغبة وزارة الدفاع الإيرانية في عام 2006 من توقيع معاهدة للدفاع والأمن في المنطقة، فضلاً عن دعوة وزارة الداخلية الإيرانية في عام 2007 هذه المبادرة مع دولة الكويت على أثر زيارة مساعد وزير الداخلية الكويتي طهران[20].

ورغم رغبة إيران الكبيرة في تأمين متطلبات هذه الاستراتيجية، إلا أنها لم تتمكن من بناء صياغات استراتيجية حقيقية متكاملة، بسبب تطور أحداث الصراع في سوريا والموقف التركي والسعودي منها، فما تعنيه سوريا لإيران يمثل جانباً مهماً في التفكير الاستراتيجي الإيراني، علاوةً على أن الإندفاع التركي والسعودي بإتجاه تغيير النظام السوري وإن كان على حساب خلافة تنظيم داعش، جعل من موقف إيران يكون أكثر تباعداً في هذا الجانب، إلى جانب ذلك لم تكن الرؤية الخليجية للأمن تبحث في التقارب مع إيران بقدر تطويقها إقتصادياً وأمنياً بحزمة من العقوبات الأممية، والتي تعمل على إفقادها القدرة في ممارسة أدوار استراتيجية في المنطقة وهذا ماكان يهدف إليه الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، والذي كان يرى بأن إستمرار العقوبات الإقتصادية على إيران سوف يزيد من الضغط عليها بالإنعزال إقليميا[21]. ومع دخول المملكة العربية السعودية إلى دائرة الصراع عقب تنحية كل من قطر وتركيا عن قيادة محور المجابهة لإيران، بدأت إدارة الصراعات في المنطقة تتخذ منحى مختلف، خصوصاً والتوجهات السعودية القائمة على رغبتها في إعادة ترتيب الأدوار الإقليمية في منطقة الالتحريض المذهبي والمشاركة الخليج بسبب الأدوار التي أدتها قطر[22].

شهدت السياسات الإقليمية في المنطقة توجهات حادة ومستحكمة بالبعد الأيديولوجي فالقوة الناعمة لمعظم أطراف التفاعل فاقدة للتأثير سواء بالنسبة للجمهورية الإيرانية أو المملكة العربية السعودية لاسيما مايتصل بالعلاقات مع القوى الدولية المؤثرة التي أخذت هي الأخرى تفاعلات تستهدف تمكين

القوى الإقليمية عن طريق القوى الدولية سواء بالنسبة لروسيا والصين أو الولايات المتحدة الأمريكية مما أثر بشكل كبير على منطق التفاعل الذي تتعامل به المنطقة مع التطورات السياسية والأمنية التي ترافقها[23].

حاولت إيران إيجاد سياسة متوازنة في أداءها بين مايريده الغرب من جهة والتحديات التي تشهدها المنطقة من الجهة الثانية، إذ قدمت إيران مجموعة من الضمانات قبل التوقيع على الإتفاق النووي، لاسيما في المجالات التي حققت فيها تقدماً تقنياً، في حين أنها إستمرت بالتفاوض على بقية المراكز المتأخرة من الناحية التقنية، وهذا مايعني أن إيران إستكملت جانباً مهماً من المقدرة على التأثير لتنتقل منها نحو تعزيز أمن هذا الوضع، حيث كان لإعتماد الرئيس حسن روحاني برنامج "**الحكمة والأمل**" والذي لاقى تفيضاً شعبياً واسعاً جانباً مهماً في إستراتيجية إيران لتعزيز موقعها الإستراتيجي في التفاعلات الإقليمية خصوصاً بعد تركيز مخططي السياسة الخارجية على مبدأ المرونة البطولية التي أطلقها المرشد الأعلى في إيران السيد علي الخامنائي، والذي يرتكز على أن طبيعة الظروف الدولية تقتضي هذا المفهوم وتفعيله دبلوماسياً [24]. أما فيما يخص الإنعكاسات التي أفرزها الإتفاق النووي على القوة الإيرانية فإنه يمكن توزيعها على مدخلين:

1-المستوى النووي:

لايعني البرنامج النووي بالنسبة لإيران مجرد إنعكاسات إقتصادية تُمكنها من توظيفات جديدة في مجال الطاقة أو غيرها من المجالات الإنسانية، فإيران تعد من الدول الأبرز في إنتاج النفط والغاز الطبيعي، لكن الطموح النووي يمثل عنوان للتفوق الحضاري والقومي الذي يعد مقدمة القدرة الإيرانية في مصالحها الحيوية ومجالها الإستراتيجي[25]. فالسياسات النووية التي تؤديها إيران تستهدف زيادة مكانتها في النظام الدولي.

تدرك إيران أن المواقف التفاوضية التي تحكم مفاوضاتها مع القوى الكبرى في النظام الدولي ذات ديناميكية متبدلة، فالتنازلات المقدمة أمامها مكاسب مستقبلية، ولعل الإتفاق النووي في عام 2015 يبين حالة واضحة من الموازنة في النتائج، مع ميول المكاسب لصالح إيران مستقبلاً، فخضوع المنشآت النووية إلى نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيكون له تأثيراً على مسار البرنامج النووي الإيراني خلال الخمسة عشر سنة القادمة. إلا أن السماح لإيران بعد السنة العاشرة بالحصول على مساعدات في التقنية النووية خصوصاً فيما يتعلق بالآبحاث والسلع النووية، فضلاً عن إستبعاد منشآتها غير المعلنة من نظام التحقيق والتفتيش المفاجئ دون إشعار سوف يمنحها مكاسب مميزة على المدى البعيد [26].
إن المكاسب التي حققتها إيران من هذا الإتفاق تكمن في فرض برنامجها النووي عالمياً، الأمر الذي يساعدها في فرض مكانتها الدولية والإقليمية ويجعلها في وضع أفضل بكثير سياسياً وإقتصادياً على

حد تعبير **مايكل هيرتسوغ** الباحث في معهد واشنطن. وهذا من شأنه أن يحول شكل ونمط التعامل الدولي حيال إيران، فالشرعية التي إكتسبتها إيران من هذا الإتفاق سوف تزيد من هيبتها في المجتمع الدولي، ومن ثم لايمكن إستبعدها أو عزلها كما كان الأمر في السابق[27] .

وبالتالي فإن زيادة قابلية القوة على التأثير من خلال تضمينها بالتقنية النووية أو ماتمتلكه من هيبة دولية نتيجةً للإتفاق النووي، سوف يساعد الإيرانيون على فرض أنموذجهم الفكري عالمياً، فالقدرة على توظيف القوة الناعمة في إدارة المصالح الحيوية سوف يزيد من الثقة العالمية بإيران، وهذا ما ركزت عليه كذلك بعض الجمعيات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية المؤيدة لهذا الإتفاق، فعلى الرغم من معارضة إسرائيل للإتفاق النووي وإعتباره يشكل جزءاً من نمو القوة النووية الإيرانية، علاوةً على تأييد تخوفاتها من قبل إيباك، إلا أن منظمة "**جي ستريت J Street**" *، وهى أكبر المنظمات المؤيدة للاتفاق، والتي تعد إحدى أكبر المنظمات اليهودية التي تُنافس "إيباك" على الساحة الأمريكية. وقد أطلقت المنظمة حملة مؤيدة للاتفاق النهائي، معتبرة أنه يلبي المعايير التي تم وضعها في تفاهمات لوزان، وطالبت الكونجرس بالموافقة عليه وعدم رفضه. كذلك رحبت منظمة "أمريكيون من أجل السلام الآن "APN" بالاتفاق لأنه لا يرتكز على حسن النوايا والثقة [28].

إن رغبة إيران من فرض ذاتها القومي والإسلامي يشكل الجوهر الأساس في التعامل مع الخيارات الإستراتيجية الغربية، فهي تسعى إلى تمكين نفسها تقنياً لتكون قادرة على تأكيد وجودها في إدارة التفاعلات الدولية، وهذا ما يعني أن الإتفاق النووي الذي تم إبرامه يشكل أحد المقدمات التي تسعى عن طريقها إيران توسيع نطاق نفوذها الدولي وفق قواعد منطقية للقبول الدولي بها. وهي تضاعف من فرص إيران على توسيع نفوذها القيمي القائم على أساس فرضيات المجال الحيوي.

2-الإمتداد الإقليمي والدولي:

حافظت إيران طوال طوال فترة العقوبات المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن على حضورها الإقليمي والدولي في القضايا المختلفة، فوجودها إقليمياً شكل ضاغطاً أمام الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الأطراف الإقليمية من تحقيق مصالحهم الحيوية لاسيما في سوريا، التي ظلت لغاية اللحظة محافظة على وضعها الإستراتيجي، وإن كان قد تراجع عما كان عليه قبل الأحداث بسبب تمدد تنظيم داعش والنصرة على الأجزاء الحيوية منها. ومع ذلك فإن الإتفاق النووي سوف يساعد إيران على تقوية أطراف المقاومة والممانعة من الناحيتين المادية والمعنوية، علاوةً على أنه سوف يمنحها فرص أكبر في حال التفاهم على تقاسم النفوذ. إلى جانب ذلك

يبدو أن طبيعة الترتيبات الأمنية في مجال إدارة الحرب ضد تنظيم داعش من جهة والإجراءات التي بدأت تخضع لها عمليات الحرب في سوريا تأثرت بشكل كبير بمقتضيات الإتفاق النووي، فعلى الرغم من خضوع الحرب على تنظيم داعش لإجراءات موضوعية تتصل بالمصالح الحيوية الأمريكية، إلا أن

الولايات المتحدة تدرك مكانة إيران على الأرض في هذه الحرب وأن وجودها إستراتيجياً في العراق إلى جانب الحشد الشعبي أو في سوريا إلى جانب نظام الرئيس بشار الأسد سوف يعزز من مجالها الحيوي في هذه المناطق، فالغرب على يقين بأهمية الدور الذي تمارسه إيران في القوقاز وأسيا الوسطى والبلقان وليس الشرق الأوسط فحسب، وأن التعامل مع هذا الدور لن يكون مجدياً من الشراكة والتفاهم في تبادل المصالح[29]. وهذا المبدأ يفسر مادعى إليه هنري كيسنجر في كتابه النظام العالمي حول ضرورة أن تجد الولايات المتحدة إستراتيجية تعاونية مع إيران وأن تدرك أن الفوضى التي تحيط بحدود إيران قد تكون بالنسبة إليها فرصة وليست فوضى[30].

ولذلك سوف تسعى إيران إلى المشاركة بثقلها الجديد في صياغة التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط، ولعل تبني طهران مبادرة جديدة لحل الأزمة السورية يدفع بهذا التوجه، إذ أكد مساعد وزير الخارجية الإيراني "حسين أمير عبد اللهيان" أن طهران تستعد لطرح مبادرة لتسوية الأزمة السورية، وتسعى لتقوية علاقاتها مع جيرانها في المنطقة. وتركز المبادرة الجديدة على وقف إطلاق النار، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإعادة صياغة الدستور لضمان حقوق الأقليات، وإجراء انتخابات بإشراف دولي[31]. ومن ثم فإن الخارجية الإيرانية ستزيد من فرض خياراتها الاستراتيجية على الأطراف الإقليمية والدولية بشأن الوضع في سوريا، علاوةً على أنها سوف تطرح تصوراتها الإستراتيجية بهامش مرونة أكبر عما كان عليه الوضع قبل الإتفاق النووي. وبناءاً على ذلك ستتزايد فرص إيران في فرض أنموذجها بشأن سوريا لأسباب عديدة في مقدمتها إستمرار الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا حول مايسمى بالفصائل المعتدلة وموقعها في النظام السوري القادم، فعلى الرغم من أن الطرفان إتفقا على إخراج "داعش" مقابل تقدم المعارضة السورية على الأرض، لكن لغاية الآن لم يتم تحديد ماهي هذه القوى وماهي الفصائل المكونة لها؟. ومن جهة أخرى، فإن إعلان تركيا صراحةً عن عدم استهدافها "داعش" فقط، بل مهاجمة الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا أيضاً، هو ماتتحفظ عليه الولايات المتحدة الأمريكية، التي تضع في اعتبارها الدور البارز الذي قامت به القوات الكردية في سوريا في الحرب ضد "داعش"[32]. ومن ثم فإن عدم تجاهل مكانة إيران استراتيجياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية يشكل جوهر الصراع الإستراتيجي الذي تستهدفه إيران في هذه المرحلة، فبلوغ المصالح الحيوية لايرتكز بالضرورة على التواجد العسكري، بقدر البقاء متصلاً بالحسابات المنطقية التي تفرضها الإعتبارات الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر، ولعل هذا ماركزت عليه إيران في خيارات الأمن القومي. فالتصعيد الذي تبناه الرئيس "**محمود أحمدي نجاد**" لم يكن إلا تركيزاً على تمكين الجمهورية الإسلامية من إثبات ذاتها الدولية وبأنها لن تتنازل عن حقوقها العالمية تلبيةً لدعوات الغرب، ومن هنا برزت مقدرة إيران على إدارة حدود التأثير، فإمتناعها عن التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والضغط المتكرر بالعقوبات الإقتصادية والسياسية لم يؤثر

على مكانتها الإقليمية في إدارة الصراعات أو قضايا المنطقة، مع الأخذ بعين الإعتبار إنتقال الصراعات إلى الحرب العسكرية المباشرة كالحالة مع تنظيم داعش، أو ماتلاها من الحرب على الحوثيين في اليمن، فالتمكين السياسي الذي كان يقع على مهام الرئيس السابق محمود نجاد كان يمهد لمبدأ المرونة الشجاعة التي دعى إليها مرشد الثورة الإسلامية السيد علي الخامنائي والذي بدأت ملامحه بالتشكل مع تولي الرئيس "حسن روحاني" رئاسة الجمهورية، الأمر الذي حفز الغرب على خيار التفاوض، كونه يمثل الخيار الوحيد المتبقي لهم في التعامل مع إيران[33]. وفقاً لمؤشرات شاركت بها دراسات متعددة فإن الوفرة الإقتصادية بعد رفع العقوبات تعزيز جهود إيران المستمرة في حيازة وتطوير الأسلحة التقليدية مثل الصواريخ الباليستية. فعلى الرغم من أن الإتفاق النووي يواصل الحظر المفروض على بيع أنظمة الأسلحة الرئيسة لإيران. إلا أنه أقل وضوحاً بشأن مسألة بيع طهران لأنظمة الأسلحة الرئيسية. وفي كلتا الحالتين، يسمح لإيران بشراء أنظمة الأسلحة الخفيفة والصغيرة أو بيعها، وسوف تسهم زيادة الموارد المالية لإيران من تعزيز هذا الجانب بشكل أكبر[34]. على المستوى الدولي فإن طبيعة الإتفاق النووي سوف يمكن إيران من تقوية حدود القوة سياسياً وإقتصادياً عن طريق تعزيز علاقاتها بالصين، ضمن البُعد الجيوستراتيجي في العلاقة بينهما، فإن مشروع إعادة إحياء طريق الحرير، بات يشكل أحد أبرز سمات السياسة الخارجية الصينية الحالية"، والذي سوف يساعد في إلغاء العقوبات الدولتين من القيود التي كانت تعوق الكثير من المشاريع المتعلقة بالنقل والطاقة. إذ تأتي أهمية إيران الاستراتيجية في هذا المشروع بوصفها جسراً بين الشرق والغرب، ورغم وجود جسور أخرى بالنسبة للصين إلا أن المسار الإيراني يعد الأهم من بينها والأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية. ومن جهة أخرى فإن الإتفاق النووي سيمكن الهند من زيادة وارداتها من النفط الإيراني، وقد تقدمت بطلب رسمي بذلك حال إمضاء الاتفاق وتخفيف العقوبات. علاوةً على إن الإتفاق سوف يعزز العلاقات البحرية بين إيران والهند خاصة مع وجود بعض المشاريع التي أعاقتها العقوبات، وفي مقدمتها ميناء **(شاه بهار)** المطل على خليج عمان[35]. ومن ثم فإن أي إتفاق دولي مع القوى الرئيسة في النظام الدولي بما فيها الإتفاق النووي سيمكن إيران من توسيع حدود التأثير الإقليمي والدولي لأنموذجها السياسي، وكذلك فإنه سيعزز من تأثير مايرتبط به من محاور المقاومة والممانعة والتي سوف يكون لها دور أكبر في إدارة قضايا الصراع لاسيما في المناطق التي كان بحاول فيها الغرب تهميشها، والذي سيمكنها من نقل أولويات التأثير من الإعتماد على القوة الصلبة إلى القوة الناعمة عبر نشر القيم.

الخاتمة

يمثل المجال الحيوي بما يجسده من منطقة نفوذ وتأثير رغبة الدولة في تمكين القوة وزيادة فاعليتها وتأثيرها بنحو يمكنها من الإنتقال بإتجاه التوسع والمحافظة على كيانها بوصفها دولة مؤثرة في النظام

الدولي، وكما يتصل ذلك بطموح الدول وهدفها بالبقاء.

يرتبط المجال الجيوي الإيراني بالبعد الفكري والحضاري الذي يستهدف تمكين عناصر القوة وجعلها ذات مديات أكثر تأثيراً عن طريق الجمع ما بين القوة الحضارية الإيرانية وأنموذجها السياسي الأيديولوجي القائم على جعله الركيزة الأساسية للسياسات العامة في إيران خاصةً في التعامل والتفاعل مع العالم الخارجي، ولأجل توسيع حدود التأثير الإيراني في ممارسة هذا الدور وبما يتناسب مع الأهداف والغايات التي تتصل بالعقيدة الإستراتيجية للدولة بعد عام 1979، كان على صانع القرار أن يبحث عن المعطيات التي من شأنها زيادة حجم القوة.

جاءت المنطلقات الفكرية لبنية الأمن القومي لتربط إيران بالعالم الإسلامي عبر نظرية أم القرى وماتلاها من إستراتيجيات وتكتيكات تهدف إلى بناء الأنموذج الإيراني وفقاً لهذه الإفتراضات، إذ تستهدف مبادئ زيادة النفوذ والتمدد إلى زيادة مكانته الاستراتيجية من خلال تقوية العالم الإسلامي وفقاً لأسس هذه النظرية، ومن ثم فإن زيادة نفوذ أطراف الممانعة والمقاومة المرتبطة بها يعني زيادة قوة إيران، مما يعني تقوية الإسلام وجعله أكثر تأثيراً كنتيجة منطقية لإفتراضات التأثير والنفوذ في المدرك الإستراتيجي الإيراني.

تحاول الجمهورية الإيرانية التأثير على القوى الرئيسة في النظام الدولي من أجل الإعتراف بفاعليتها ومكانتها الإقليمية، فهي تسعى إلى تفضيل الأمن ضمن أولوياتها في حالة الحصار والضغوط المفروضة عليها في حين تندفع بإتجاه نشر القيم وتقوية معطيات الإرتباط والشراكة مع حلفاءها في حال تراجع الضغوط، ومن ثم فإن أي مكاسب جديدة تتولد من إتفاقات دولية تضاعف من مكاسب إيران الاقتصادية والسياسية وهذا مايشكل المبدأ الإستراتيجي الذي تعتمده إيران في استراتيجية الشؤون الخارجية، إذ يمثل ذلك زيادة لقوة إيران وحدود تأثيرها عالمياً.

قائمة الهوامش

1. حجت مرتجى ومحمود علاوي، التيارات السياسية في إيران المعاصرة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2002، ص 90 وكذلك ينظر: إيران مشروع أم القرى كما صاغها محمد جواد لاريجاني في كتابه "مقولات في الاستراتيجية الوطنية" دراسة منشورة في مجلة الراصد الإلكترونية –دراسات / العدد الثامن والستون صفر 1430 هـ . من خلال الرابط : www.alrased.net
2. محمد جواد لاريجاني، مقولات في الإستراتيجية الوطنية، ترجمة وتحليل نبيل علي العتوم، مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، لندن، 2013، ص101
3. المصدر نفسه، ص. ص69– 70
4. روبرت د. كابلان، إنتقام الجغرافيا: ماذا تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2015،ص 329

5. محمد السعيد المؤمن، تكييف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2014، ص 62
6. المصدر السابق نفسه، ص 64
7. نقلاً عن: ستيفن كينزر، مثلث القوة: لماذا يجب أن تكون تركيا وإيران حليفتي الولايات المتحدة المستقبليتين في الشرق الأوسط، سلسلة ترجمات الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت،2010، ص 6
8. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية 1979– 2011، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 565
9. ناصر مضاهري طهراني، الإمام الخميني والنظام الدولي، تعريب: منير مسعودي، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، 2006،ص 262
10. أحمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص472
11. سركس أبو زيد، إيران والمشرق العربي: مواجهة أم تعاون، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2010، ص220
12. محمد جمعة، شبكة معقدة: موقع الفاعلين من غير الدول في السياسة الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد196، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2014م، ص76
13. Ali Alfoneh, The Quds Force After Suleimani, by: https://agsiw.org/the-quds-force-after-suleimani/
14. محمد جمعة مصدر سبق ذكره، ص78
15. بوابة الحركات الإسلامية، سلطنة عمان " اللغز الوسيط " بين إيران والسنة، من خلال الرابط: http://www.islamist-movements.com/30856

(•) ضم الوفد السعودي كل من ولي العهد الأمير محمد بن نايف، وولي ولي العهد ووزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان، ووزير الخارجية عادل الجبير، والذي ركّز في الكثير من جوانبه على إيجاد أرضية مشتركة مع روسيا.

16. يزيد الصايغ، ضباب الدبلوماسية في سوريا، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2015، من خلال الرابط: http://www.rcssmideast.org/Article/3787
17. إعتبر المرشد الأعلى خلال إجتماعه بقادة الحرس الثوري الإيراني، أن النفوذ الإقتصادي وقوة إيران الدولية لايمكن أن تتحقق من دون المثل الثورية التي تقوم عليها إيران، فهدف الغرب هو أن تتخلى إيران عن نهجها الثوري وإضعاف معتقدات الشعب الإيراني، وأن علينا الدفاع عن هذه المبادئ من خلال تقوية الحرس الثوري لمجابهة مثل هذه التحديات، وهذا الأمر من شأنه أن يؤشر على مدى أولية القيم في مرحلة مابعد الإتفاق النووي. المصدر من خلال الرابط: http://www.al-monitor.com/pulse/iran-pulse

18. علي فارس حميد، التوافق المشروط، كيف ستدير أمريكا فوضى الشرق الأوسط، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، كربلاء، 2015، من خلال الرابط:http://mcsr.net/news71
19. سيد حسين موسويان، تأمين محيط إيران والمنطقة، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 139، بيروت، 2011، ص5
20. أشرف محمد كشك، معضلة متجددة.. أمن الخليج في الرؤية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، مؤسسة الأهرام، القاهرة،2014، ص81
21. رفعت سيد أحمد، ملامح تشكيل نظام إقليمي جديد.. فروض الواقع ودوافع الخارج، مجلة حمورابي للدراسات،العدد 8، مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013، ص 8
22. محسن صالح، الموقف السعودي من قوى المقاومة والممانعة، مجلة حمورابي للدراسات،العدد 7، مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013، ص 27
23. محمد صادق الحسيني، ملامح الحوار الأمريكي– الإيراني ومساراته على مكانة إيران المستقبلية، مجلة حمورابي للدراسات،العدد 8، مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2013، ص25
24. نقلاً عن: ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية في عهد الرئيس روحاني، مجلة أبحاث إستراتيجية، العدد السابع، مركز بلادي للدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2014، ص65
25. مالك عوني، المعضلة الإمبراطورية: خيارات إيران الصعبة غداة إتفاق لم يكتمل، ملحق السياسة الدولية، العدد 199،مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2015،ص 3
26. The Iran Nuclear Deal, A Definitive Guide, New Foreword November 2017, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, p.3
27. نقلاً عن: علي فارس حميد، الصفعة الناعمة: كيف ستواجه إسرائيل الإتفاق النووي، مركز حمورابي للدراسات، بغداد، 2015، من خلال الرابط: http://hcrsiraq.org

(•) جي ستريت منظمة يهودية تم الإعلان عنها عام 2008 في الولايات المتحدة، وهي تمثل "لوبي" جديد منافس لـ"أيباك" المؤيد بشدة لـ(إسرائيل) وتحديداً اليمين (الإسرائيلي) المتطرف والذي يعود تأسيسه إلى أكثر من نصف قرن. وهذه المنظمة تعرف نفسها على أنها «الذراع السياسية للحركة المؤيدة لإسرائيل وللسلام). وتعلن أنها تأسست (للدعوة إلى قيادة أميركية متفهمة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي والصراع الفلسطيني الإسرائيلي بسلام ودبلوماسية... وتدعم إتجاهاً جديداً للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط) وفيما تقول عن نفسها إنها «أسرة المنظمات» التابعة لها وإنها ستضم ذراعاً ضاغطاً مؤيداً للسلام في كابيتول هيل (مركز الخارجية الأميركية) وستشكل لجنة عمل سياسية "منفصلة" ستدعم المرشحين المؤيدين للسلام في المناصب العامة. المصدر: جي ستريت: منظمة يهودية أمريكية لمنافسة منظمة إيباك، مجلة الوعي، العدد 280، 2010، من خلال الرابط: http://www.al-waie.org/issues/280/article.php?

28. برنامج الدراسات الأمريكية، مواقف متعددة: كيف تعاملت المنظمات اليهودية الأمريكية مع الإتفاق النووي؟، المركز الإقليمي للدراسات، القاهرة، من خلال الرابط: http://www.rcssmideast.org/Article/3700

29. وليد محمود عبد الناصر، مكاسب إيران وخسائرها من الحرب على الإرهاب، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2015، ص 110

30. هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة فاضل جكتر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2015، صص168

31. وحدة العلاقات الإقليمية، حراك نشط، فرص وتحديات التسوية السياسية للأزمة السورية، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، من خلال الرابط: http://www.rcssmideast.org/Article/3760/

32. برنامج الدراسات الأمريكية، مقايضات سياسية: دوافع التوافق الأمريكي التركي حول إقامة منطقة آمنة في سوريا، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، من خلال الرابط: http://www.rcssmideast.org/Article/3760

33. محمد السعيد عبد المؤمن، المرونة الشجاعة: المقدرات الإيرانية في مواجهة إحتمالات تحول تاريخي، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العجج، 199، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2015، ص11

34.Michael Eisenstadt & Other, The Regional Impact of a Post-Sanctions Windfall for Iran, The Washington Institute, 2015, p3.

35.فاطمة الصيادي، ماذا بعد الإتفاق النووي الإيراني؟ الرابحون والخاسرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، من خلال الرابط: http://studies.aljazeera.net/reports/2015/06/20156259435992376.htm

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 2 / 3 / 2022
تاريخ قبول البحث 10 / 4 / 2022

آثار وسائل التواصل الاجتماعي السياسية في العراق

Effects of political social media in Iraq

أ.د. ياسر علي ابراهيم
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية
Professor Dr: Yasser Ali Ibrahim
Al-Nahrain University /College of Political Science
alsalama78@yahoo.com

م.م. عباس حسين صاحب
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
Assistant: Abbas Hussein Sahib
Al-Nahrain University /College of Political Science
abbasalhelfi82@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

ساهمت التطورات التكنولوجية الحديثة في ظهور وسائل التواصل الاجتماعي وانتشارها بشكل واسع , واصبحت وسيلة جذب لفئات كثيرة من المجتمع باختلاف أعمارهم واهتماماتهم , كما احدثت وسائل التواصل الاجتماعي ثورة من التواصل بين الشعوب بمختلف توجهاتهم الحضارية والفكرية متجاوزة بذلك الحدود السياسية والجغرافية ، وعلى رغم من الايجابيات لهذه الوسائل , الانها لم تخلو من السلبيات , نتيجة الاستخدام السيء لها , فهي سلاح ذو حدين يصلح ويفسد بيد مستخدمه , فقد مارست وسائل التواصل الاجتماعي دوراً مهماً في الجانب السياسي لا يمكن اغفالهُ , إذ ساهمت في زيادة الوعي السياسي لدى مستخدميها , والمساهمة ايضاً في رسم السياسات العامة وفرض الرقابة عليها , والتشجيع على المشاركة بالنشاطات السياسية والانتخابية , وحشد الافراد حول قضية مشتركة بشكل فعال , وتغير مفاهيم النضال والاحتجاج , وعولمة قضايا النشاط السياسي المحلية , وانتشار السخرية السياسية الالكترونية , وضهور ما يسمى بالديمقراطية الافتراضية او الرقمية , والمواطنة الافتراضية او الرقمية , والدبلوماسية الرقمية او الالكترونية .

الكلمات الافتتاحية: (وسائل التواصل الاجتماعي، الآثار السياسية ، العراق)

Abstract

Modern technological developments have contributed to the emergence of social media and its wide spread, and it has become a means of attracting many groups of society of different ages and interests, and social media has also brought about a revolution in communication between peoples of various cultural and intellectual orientations, bypassing political and geographical boundaries, and despite the advantages of these means. , because it was not without negatives, as a result of its bad use, as it is a double-edged sword that works and spoils in the hands of its user, Social media has played an important role in the political aspect that cannot be overlooked, as it contributed to increasing political awareness among its users, and also contributing to drawing up public policies and imposing control over them, encouraging participation in political and electoral activities, effectively mobilizing individuals around a common cause, and changing perceptions of Struggle and protest, the globalization of issues of local political activity, the spread of electronic political satire, the emergence of the so-called virtual or digital democracy, virtual or digital citizenship, and digital or electronic diplomacy .

Key words: (Social media, political effects, Iraq)

المقدمة

في ظل التطورات التقنية والتكنولوجية الراهنة والانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي مقابل ما يعانيه المجتمع العراقي من كثرة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي غالبا الى تدهور الاوضاع في تلك المجالات , برز دور وسائل التواصل الاجتماعي كإحدى أهم الأدوات والوسائل التي تساعد وتساهم في تنمية الوعي السياسي وتكوين قيم واتجاهات سياسية , كما لها دور في عملية التنشئة السياسية , وحث أفراد المجتمع على المشاركة السياسية , وقد تبلور دور وسائل التواصل الاجتماعي وبرز بشكل واضح وجلي في الحياة السياسية في أثناء وبعد أحداث الثورات العربية او ما يعرف بـ (الربيع العربي) عام 2011 في كل من تونس ومصر واليمن وليبيا , إذ ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في خلق وعي تراكمي يقتضي التغيير لأنظمة عربية هيمنت على الحكم في تلك الدول لعقود متتالية , إذ تم استخدام تلك الوسائل من قبل الشباب الثائر في نشر المعلومات السياسية وتداولها وتعبئه المحتجين وتنظيمهم , إذ تنامى دور وسائل التواصل الاجتماعي في رسم خريطة التغيير السياسي , كإعلام بديل بوصفها منبراً لنقد عمل الحكومة من جهة ووسيلة للتواصل بين المسؤولين الحكوميين وصناع القرار ومتخذيه وبين الجمهور, وتكمن اهمية هذا البحث , كونه من بين الدراسات القليلة التي تطرح موضوع وسائل التواصل الاجتماعي , ودورها في الحياة السياسية وتأثيرها , سواء كانت ايجابية أم سلبية , اما اشكالية البحث تدور حول ان ظهور وسائل التواصل الاجتماعي وانتشارها بشكل كبير وواسع , نتيجة التطور التكنولوجي الكبير في مجال الاتصالات والانترنت, نتج عنها عدة آثار ايجابية وسلبية على جوانب الحياة كافة , لاسيما على الجانب السياسي , وعلى الرغم من الاثار السياسية الايجابية لوسائل التواصل الاجتماعي , الا انها لم تخلو من الاثار السلبية التي انعكست على الحياة السياسية , كما يستند البحث الى فرضية مفادها , نتيجة غياب الوعي والثقافة المجتمعية وضعفه في كيفية التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي, ساعد في زيادة الاثار السياسية السلبية ، والعكس صحيح , وبسبب طبيعة الموضوع وتشعبه , اعتمد البحث على المنهج الوصفي ومنهج التحليل النظمي في دراسة وسائل التواصل الاجتماعي ودورها السياسي , ويتوزع البحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة , تحت العناوين الأتية: اولاً مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي , ثانياً: نشأة وسائل التواصل الاجتماعي وتطورها , ثالثا: انوع وسائل التواصل الاجتماعي , رابعاً: وظائف وسائل التواصل الاجتماعي , خامساً: الآثار السياسية لوسائل التواصل الاجتماعي .

اولاً : مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي

تعددت مسميات وسائل التواصل الاجتماعي، فتارة يطلق عليها شبكات التواصل الاجتماعي ، وأخرى الشبكات الاجتماعية ، وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي، والإعلام الجديد او الرقمي لكونها تعد إعلاماً غير وسيط حيث إن الجميع مرسل ومستقبل ، والمجتمع الافتراضي وغيرها [1] , وقد تناولت مختلف الدراسات مجموعة كبيرة من المفاهيم عن وسائل التواصل الاجتماعي , إذ تعددت وتنوعت واختلفت حول هذا المصطلح وحسب رؤية كل كاتب ومختص , فمنهم من عرفها بأنها مواقع الكترونية تسمح للأفراد التعريف بأنفسهم والمشاركة في شبكات اجتماعية من خلالها يقومون بعلاقات اجتماعية مختلفة , وتتكون هذه الشبكات من مجموعة من الفاعلين الذين يتواصلون مع بعضهم ضمن علاقات محددة مثل صداقات أو أعمال مشتركة أو تبادل معلومات وغيرها ، وتتم المحافظة على وجود هذه الشبكات من خلال استمرار تفاعل الأعضاء فيما بينهم [2] , ايضاً هي منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشترك بإنشاء موقع خاص به ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات والهوايات [3] , كذلك هي وسائل اجتماعية تفاعلية تتيح التواصل لمستخدميها في أي وقت يرغبون وفي أي مكان من العالم واكتسبت اسمها الاجتماعي كونها تعزز العلاقات بين البشر والتي تتشكل من خلال الإنترنت وتسمح لمستخدميها بتقديم لمحة عن حياتهم العامة واتاحة الفرصة للاتصال بقائمة المسجلين والتعبير عن وجهة نظر الاعضاء أو المجموعات من خلال عملية الاتصال وتختلف طبيعة التواصل من موقع لآخر[4] , وتعرف ايضاً بأنها مواقع تتشكل من خلال الانترنت تسمح لمستخدميها بتقديم لمحة عن حياتهم العامة وإتاحة الفرصة للاتصال مع بقية المستخدمين والتعبير عن وجهة نظر الأفراد أو المجموعات من خلال عملية الاتصال وتختلف طبيعة التواصل من موقع لآخر[5] , وهي شكل مبسط من أشكال التواصل الإنساني لأنها تسمح بالتواصل مع عدد من الناس (أقارب أصدقاء وزملاء ...الخ) عن طريق مواقع وخدمات الكترونية توفر سرعة توصيل المعلومات على نطاق واسع ، فهي مواقع لا تعطيك معلومات فقط بل تتزامن وتتفاعل أثناء إمدادك بتلك المعلومات، وبذلك تكون أسلوب التبادل المعلومات بشكل فوري عن طريق شبكة الانترنت [6] , كما انها تعتبر مجموعة من المواقع التي تتيح للأفراد التواصل في مجتمع افتراضي وتكوين علاقات ورأس مال اجتماعي يتبادلون فيه الاهتمامات المشتركة والآراء المختلفة ويقومون من خلال هذه المواقع بنشر عدد من الموضوعات والصور والفيديوهات وغيرها من الانشطة [7] , ايضاً هي عبارة عن مجموعة من البرامج والادوات على شبكة الانترنيت يستخدمها جمهور من المستخدمين لتبادل المحتوى والآراء والافكار

والخبرات ووجهات النظر عبر وسيلة اعلام تعمل على تسهيل المحادثات والتفاعلات بين مجموعات من الناس عبر الانترنيت [8] , كما انها مواقع أو تطبيقات أخرى مخصصة لإتاحة القدرة للمستخدمين للتواصل فيما بينهم من خلال تبادل معلومات وتعليقات ورسائل, وصور...إلخ[9] , وتعتبر وسائل التواصل الاجتماعي بأنها خدمات تتيح للمستخدم التواصل مع آخرين يشاركونه اهتمامات وخلفيات مشابهة وعادة ما تتكون من نبذة عن المستخدم وأساليب مختلفة للتفاعل مع المستخدمين الآخرين وإمكانية تكوين جماعات[10] , وتعد وسائل التواصل الاجتماعي مجموعة من المواقع على شبكة الإنترنت ظهرت مع الجيل الثاني للويب (2 . 0) تتيح التواصل بين الأفراد في بنية مجتمع افتراضي يجمع بين أفرادها اهتمام مشترك أو شبه انتماء (بلد – مدرسة – جامعة – شركة... الخ), يتم التواصل فيما بينهم من خلال الرسائل أو الاطلاع على الملفات الشخصية ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض وهي وسيلة فعالة للتواصل الاجتماعي بين الأفراد سواء كانوا أصدقاء نعرفهم في الواقع أم أصدقاء نعرفهم من خلال السياقات الافتراضية عبر تلك الوسائل[11] , وهي ايضاً كل الأجهزة والمواقع التي تسمح لمستخدميها بمشاركة المعلومات عالميًّاً وتستخدم المواقع في إزالة المسافات الافتراضية بين المشاركين للتجمع وطرح ومشاركة المعلومات ، أما الأجهزة فهي التكنولوجيا التي تُستخدم للدخول لتلك المواقع [12].

من خلال ما تم طرحه من مجموعة من التعاريف يمكن للباحث أن يعرف وسائل التواصل الاجتماعي على انها مجموعة من التطبيقات والمواقع الالكترونية على شبكة الانترنت قائمة على نظام الجيل الثاني للويب تسمح لمستخدميها وروادها من جميع الفئات ومن مختلف دول العالم إنشاء صفحات خاصة بهم والتفاعل فيما بينهم من خلال اقامة علاقات اجتماعية افتراضية مختلفة , إذ تجمعهم اهتمامات ومصالح مشتركة ويتبادلون فيما بينهم المعلومات والافكار والمحتويات كالصور والفيديوهات وغيرها وكذلك الاتصال المرئي والصوتي مكونة بذلك مجتمعاً افتراضياً يتخطى المجتمع الواقعي والعلاقات التقليدية , إذ تمتاز تلك الوسائل بقدرتها على نشر المعلومات الأخبار والمحتويات بسرعة فائقة وتوصيلها لأكبر قدر من الناس في وقت قصير جدّاً الامر الذي جعل منها أكثر شهرة وجذباً للعديد من الأشخاص , وتختلف طبيعة التواصل من موقع لأخر, ويتم استخدامها بوساطة جهاز الحاسبة الإلكترونية (كمبيوتر) او اجهزة لوحية او الهواتف المحمولة الذكية .

ثانياً: انوع وسائل التواصل الاجتماعي

تعددت وسائل التواصل الاجتماعي وتنوعت بتنوع استخداماتها واهتماماتها إلى أنواع واصناف كثيرة وسنتناول اهم واشهر تلك الوسائل وكما يأتي :

1- فيس بوك Facebook

هو احد اهم واشهر وسائل التواصل الاجتماعي على مستوى العالم من حيث الاستخدام والتأثير بين فئات المجتمع وخصوصاً الشباب , فهو يعمل على تكوين الصداقات ويساعدهم على تبادل المعلومات والملفات والصور الشخصية ومقاطع الفيديو والتعليق عليها وإمكانية المحادثة أو الدردشة الفورية، ويسهل إمكانية تكوين علاقات في فترة قصيرة، وكذلك إمكانية التقاء الأصدقاء القدامى والجدد وتبادل المعلومات وآخر الأنباء والتطورات معهم، ويرجع تاريخ انشائه الى شباط 2004 من قبل الشاب الامريكي ذو 19 عاماً (مارك زوكربيرج) في جامعة هارفارد [13], ان الفيس بوك لم يكن سوى فكرة بسيطة للترفيه والتواصل الاجتماعي والتسلية , لكن بعد سنوات قليلة من انشائه سرعان ما تغيرت وظائفه ودخل في كافة المجالات الحياتية منها مجالات السياسة والاقتصاد وكان له الاثر البارز فيها , إذ عمل على احداث تغييرات جذرية لمفهوم الاعلام وعلاقته بجمهوره الذي اصبح يصنع الحدث وينقله ويعلق عليه بكل سهولة وحرية , إذ تحول الى لاعب اساسي ومؤثر على مختلف شرائح المجتمع , ولاسيما فئات الشباب والطلبة [14].

2- تويتر Twitter

هو احد وسائل التواصل الاجتماعي التي انتشرت في السنوات الاخيرة ولعب دوراً كبيراً في الاحداث السياسية والاجتماعية في العديد من دول العالم , إذ يستخدم مفهوم التدوين المصغر وسمي (تويتر) من مصطلح (Tweets) بمعنى (التغريد) واخذ من (العصفورة) رمزاً له , يقدم هذا الموقع خدمة مصغرة تسمح للمغردين ارسال تحديثات حالتهم على شكل رسائل نصية قصيرة (تغريدة), وقد تم انشاؤه في أوائل عام 2006 م كمشروع تطوير بحثي أجرته شركة (Obvious) الأميركية في مدينة سان فرانسيسكو ولاية كاليفورينا، وبعد ذلك أطلقته الشركة رسميا للمستخدمين بشكل عام في ايلول 2006 [15] , ليكون من اشهر وسائل التواصل الاجتماعي , ومما يميز (تويتر) بأنه يتسم بالسرعة الكبيرة في نقل المعلومة والاخبار العاجلة فور وقوعها بتصميم بسيط ومختصر , ويستخدم ايضاً في الحديث عن الحياة الخاصة والجوانب الشخصية للمستخدم والتواصل مع الاخرين [16], وقد اصبحت كبرى المؤسسات

الاعلامية العالمية تعتمد على (توتير) في تغطية الاحداث وتحديث الاخبار العاجلة والعناوين الرئيسة ويستعين به العديد من الصحفيين في الحصول على مادتهم الاعلامية [17], وتم استخدمه بكثافة في العديد من الاحداث السياسية والاقتصادية , إذ يمثل الان منبراً لكثير من الرؤساء القادة السياسيين لمختلف دول العالم من خلال نشر آرائهم وموقفهم السياسية التي تخص بلدانهم او تخص الاحداث السياسية العالمية عبر صفحاتهم الشخصية الرسمية .

3- يوتيوب You tube

هو أحد وسائل التواصل الاجتماعي الشهيرة , والذي استطاع بفترة زمنية قصيرة الحصول على مكانة متقدمة ضمن مواقع التواصل الاجتماعي , وخصوصاً في دوره المتميز في الأحداث التي وقعت في أنحاء مختلفة من العالم منها الكوارث الطبيعية والتحركات والانتفاضات الجماهيرية والثورات الشعبية [18], وهو موقع لمقاطع الفيديو يتيح إمكانية المشاهدة والمشاركة والتحميل عليه أو منه لعدد هائل من مقاطع الفيديو وبشكل مجاني , تأسس (اليوتيوب) في شباط 2005 من قبل ثلاثة موظفين كانوا يعملون في شركة باي بال (Pay Pal) في ولاية (كاليفورنيا) الامريكية وهم (تشاد هيرلي) أمريكي و(ستيف تشين) تايواني و(جاود كريم) بنغالي [19], واصبح (يوتيوب) اسماً يتردد عندما تذكر اسماء الشركات التكنولوجية الكبرى الفاعلة على الصعيد العالمي والتي تحتل موقعاً مهماً على شبكة الانترنت , إذ اصبح وجهة رائدة عبر الإنترنت لملايين المستخدمين من جميع أنحاء العالم ,

4- انستغرام Instagram

هو احد وسائل التواصل الاجتماعي الذي ظهر حديثاً لكنه استحوذ على اهتمام رواد وسائل التواصل الاجتماعي خلال فترة قصيرة مقارنة بالوسائل الاخرى , وهو من الوسائل التي تُعنى بتحرير ورفع الصور ومقاطع الفيديو من خلال منشورات يتمّ نشرها عبر حساب المُستخدِم على هذه المنصة ، كما يسمح بمُشاركة تلك الصور ومقاطع الفيديو بسهولة عبر وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى كالفيس بوك وتويتر , انطلق (الانستغرام) في تشرين الاول (2010) في (سان فرانسيسكو) تحت اسم (بوربن Burbn)، وهو تطبيق تسجيل إجراءات الوصول وتم انشائه من قبل (كيفن سيستروم) و(مايك كرايغر) , وبعد أن أدركا أن تطبيق بوربن كان مُشابهاً جداً لتطبيق (فور سكوير Foursquare) ، أعاد المطوران تركيز تطبيقهم ليكون لمشاركة الصور، والذي أصبح ميزة شعبية بين مستخدمين تطبيق بوربن. ومن ثم أعادوا تسميته إلى اسم(إنستغرام) ، وهو لفظ مأخوذ ، من كلمة (instant camera) الكاميرا الفورية وكلمة (telegram) والتي تعني برقية [20],

ثالثاً : الوظائف السياسية لوسائل التواصل الاجتماعي

وتؤدي وسائل التواصل الاجتماعي وظيفتين رئيستين في الشأن السياسي هما [21] :

1- **الوظيفة الاخبارية** : إذ أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي مصدراً مهماً لنشر الأخبار والمعلومات في شتى المجالات , سواء من خلال صفحات وسائل الإعلام التقليدية من صحف وقنوات فضائية تلفزيونية , المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي أم من خلال تداول المستخدمين للأخبار والمعلومات التي يحصلون عليها من اماكن عملهم او نقلاً عن اصدقائهم , وعاده ما تكون تلك الأخبار والمعلومات مدعمة بصور ومقاطع فيديو .

2- **الوظيفة التعبوية** : هي التي من خلالها لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً مهماً في حشد الرأي العام وتحريك الجماهير ودعم النشطاء المهتمين بالشأن السياسي وإبراز دورهم في تعبئة الجماهير والوسط السياسي بشكل عام ضد كل مظاهر الانحراف السياسي ومحاولات افساد الحياة السياسية والعبث بها , وكذلك توظيفها في التعبئة للحملات الانتخابية للمرشحين والتيارات والأحزاب لضمان سرعة الانتشار بشكل واسع و بأقل تكلفة عكس الحملات الدعائية التقليدية التي تحتاج جهد وأموال كثيرة .

ونتيجة للأقبال الكبير على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل أغلب فئات المجتمع ولاسيما الشباب اصبح مستخدم تلك الوسائل أكثر انطلاقا وحماسة لاستثمارها كفضاء مساعد في الساحة السياسية , ويعد هذا التصاعد في أعداد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي , اصبح عاملاً مهماً في نجاح التوظيف السياسي لتلك الوسائل والدور الذي تلعبه في تغيير ملامح الحياة السياسية للمجتمع , لتجاوزها تأثير وسائل الإعلام التقليدية بمراحل عدة نظراً لمواكبتها السريعة للأحداث , وقد تعدت تأثيراتها بعض ملامح التغيير او المطالبة بالإصلاح , لتؤدي دوراً محورياً في الجوانب المساهمة في صنع القرار السياسي , لتصبح لاعباً اساسياً في حلقات السياسة الحكومية , فوسائل التواصل الاجتماعي لم تؤثر على الحياة السياسية من خلال أدواتها الإعلامية فقط , التي كان لها الدور في فتح افاق مستخدميها سياسياً وتثقيفهم بحقوقهم , وكشف حقائق عدة حجبتها وسائل الاعلام الرسمية التقليدية , لتصبح منبراً حراً لتبادل الآراء والافكار ونشرها بحرية بعيداً عن قيود السلطة , بل صار لها دورٌ اساسيٌ في تشكيل الرأي السياسي (الفردي والحكومي) على حد سواء , وتشكيل نمط حياة سياسية جديدة تمتاز بطابع الالكتروني وتمتد الى الواقع العملي للسياسات وانشاء فكر سياسي جديد وسياسة خارجية جديدة للعديد من الدول والشعوب[22] .

رابعاً: آثار وسائل التواصل الاجتماعي السياسية في العراق

امتد دور وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيراتها سواء كانت ايجابية أم سلبية ليشمل الجانب السياسي وكما يأتي :

1- **زيادة الوعي السياسي :** يعد الوعي السياسي من اكثر انواع الوعي الاجتماعي اهمية وتأثير في الفرد والجماعة , والوعي السياسي حسب الموسوعة البريطانية هو (ما لدى الأفراد من معارف سياسية على المستوى المحلي أو العالمي نتيجة الثقافة السياسية التي يحصل عليها الأفراد داخل المجتمع ، التي تعد مؤشراً جيدا على التقدم السياسي من حيث إدراك الأفراد لدورهم في صنع القرار ومدى ظهور فكرة المواطنة) [23]، حيث ان احد اهم اثار وسائل التواصل الاجتماعي هو الوعي السياسي , نظراً لما تتمتع به من خصائص التسارعية وقوة الانتشار والشمولية [24], لتكوين وعي سياسي افتراضي وهو مجموعة من الاتجاهات والمبادئ والمعرفة السياسية التي تتشكل لدى مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي ولاسيما الشباب نتيجة استخدامهم تلك الوسائل , لتتيح لهم ادراك اوضاع المجتمع ومعرفة مشكلاته وفهمها وتحليلها والحكم عليها وتحديد موقفهم منها , وهذا ما يدفعهم للتحرك من اجل تطويرها وتغييرها وفهم البيئة المحيطة بهم وبالخصوص البيئة السياسية [25], كما ان لوسائل التواصل الاجتماعي دورا في اسماع العالم اصوات معزولة و مغمورة وتمكنت تلك الأصوات من التعبير عن نفسها واحتياجاتها ومشاغلها بشكل ملحوظ لدى الأصوات السياسية سواء كانت الداخلية أم الخارجية , حيث مكنت تلك وسائل مستخدميها من ابداء آرائهم حول مختلف القضايا السياسية والتعليق عليها وانتقادها او مساندتها , وحشد جماعات وتشكيل تنظيمات افتراضية من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي حول اهتمامات وأهداف مشتركة لممارسة الضغط على السياسيين [26] , من خلال الاطلاع على أخبار أو معلومات كاشفة للحقائق ، حيث ان بمجرد المشاركة بمناقشات وحوارات مع أشخاص اخرين عبر وسائل التواصل الاجتماعي ينعمون بحرية الرأي والتعبير دون قيود ، والتعرف على سياسيين و مثقفين وحقوقيين ومناضلين وغيرهم ، ساهم كل ذلك في تفتح الآفاق لأشخاص كانوا تحت سيطرة السلطات الحكومية ووسائلها الإعلامية ، فانتبهوا على أصداء الحرية ومفاهيم الإصلاح الشامل، فتيقنوا أن لهم حقوقاً وواجبات كما للعديد من الأشخاص الذين يعرفون من خلال وسائل التواصل الاجتماعي في الدول الديمقراطية ، فصاروا أكثر وعياً بتلك الحقوق وانضموا للحركات السياسية المطالبة للإصلاح والتغيير لمستقبل أفضل لهم ولأبنائهم[27] .

2- **المساهمة في رسم السياسات العامة وفرض الرقابة عليها** : يعد الاعلام فاعلاً غير رسمي يساهم في عملية رسم السياسات العامة , اي انه جهاز لا يمتلك مهاماً قانونية منصوصاً عليها تمنحه الحق في صنع السياسات العامة , وانما يلعب دوراً مؤثراً في عملية طرح وايصال قضايا عامة الى اجندة الحكومة [28] , وكون وسائل التواصل الاجتماعي احدى اهم الوسائل الاعلامية الحديثة التي لا تضاهيها اي وسيلة اعلامية اخرى لما تتمتع به من مميزات وخصائص توفرها لمستخدميها , لذلك كان لها الدور البارز والمهم في ايصال اي قضية عامة الى اروقة الحكومة , ويتمثل دورها من خلال ما تؤديه من وظيفة في عملية رسم السياسات العامة في مرحلة ما قبل القرار وفي اثناء صنعه وبعد اتخاذه وخروجه الى حيز التنفيذ , وتؤدي وسائل التواصل الاجتماعي أدواراً عديدة داخل المجتمع، منها ما هو اجتماعي كالتعليم و التثقيف والتوعية ، فضلاً عن دورها السياسي إذ دفعت تلك الوسائل صانع القرار نحو اصدار سياسات عامة في مجال معين من خلال انشطتها المتنوعة (التغطيات الاخبارية , النقاشات والحوارات , التحقيقات , ردود الافعال ...) [29], ففي مواقف وقضايا عديدة اجبر صانع القرار على الاهتمام بتلك القضايا والمشاكل التي بقيت لفترات طويلة بعيدة عن دائرة اهتماماتهم , كقضايا حقوق الانسان ومشاكل الاقليات والمرأة ومواضيع الفساد الاداري والمالي , وقد توصلت احدى الدراسات حول دور وسائل التواصل الاجتماعي في وضع اولويات واهتمامات صانعي السياسة الى وجود تأثير قوي لتلك الوسائل على ادراك صانعي السياسة لأهمية القضايا المطروحة على المستوى الحكومي , وايضاً اعتراف صانعي القرار ان هناك تأثيراً كبيراً للتغطية الاعلامية التي تؤديها وسائل التواصل الاجتماعي بشأن القضايا المطروحة على الجماهير , وكذلك اقتناع صانع القرار بضرورة اجراء اصلاح للأوضاع المتعلقة بالقضايا المثارة وتصحيحها عن طريق اتخاذ قرارات علاجية [30], ولوسائل التواصل الاجتماعي دور اخر يتمثل بتغذية عملية صنع السياسات العامة بالمعلومات التي تمثل المدخلات الرئيسية للعملية , إذ تضع صناع القرار امام القضايا التي تتصف بطابع الاولوية وذلك وفق درجة الاهمية التي تحظى بها [31], عليه ان وسائل التواصل الاجتماعي فضلاً عن تأثيرها في مجال ايصال القضايا العامة الى اجندة الحكومة , انها عملت على تزويد صانع القرار بالمعلومات حول الاحداث الجارية ومدى قبول او رفض المواطنين لسياساتهم , لذلك فأن صناع السياسات يكونون قريبين من اهتمامات الشعب , كما توفر لهم الاطلاع على ردود المواطنين والنخب او الجهات المعنية اذا كان الامر متعلق بالسياسات الجزئية [32] , حيث انها تزيد من التأييد الجماهيري لبعض السياسات او الرفض وبالتالي التفكير في خلق سياسات بديلة , وايضاً تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دوراً مميزاً في

اخضاع السياسات العامة للمسألة والتقييم سواء حققت اهدافها بشكل كامل او جزئي او اخفقت وفشلت في تحقيقها , من خلال تأثيرها في حياة الافراد والمجتمعات , حيث انها تسلط الاضواء على المؤثرات السلبية التي تعوق هذه السياسات وغالباً ما تبادر في طرح البدائل واثارتها [33] , وما يميز دور وسائل التواصل الاجتماعي في الشأن السياسي , هو قدرتها على ممارسة دورها الرقابي والنقدي على مؤسسات الدولة ودوائرها المختلفة , والعمل على مساعدة الهيئات الرقابية في التعرف على اوجه الخلل والتقصير , لدعم عملية الاصلاح والتغيير في المجتمع , إذ تعمل على دفع القادة السياسيين الى الاستجابة السريعة لأي مشكلة واتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير عن آرائهم [34].

3- **التشجيع على المشاركة بالنشاطات السياسية والانتخابية :** إذ أثبتت العديد من الدراسات ان وسائل التواصل الاجتماعي تزيد من اهتمامات مستخدميها بالحياة السياسية ، من خلال المشاركة بالفعاليات التي تنظم عبر تلك الوسائل أو المشاركة بالانتخابات المحلية الخاصة بهم ، مما عمل على تفعيل الحراك السياسي الراكد , وساهمت في انخراط ملايين الشباب تحت راية المجتمع الإلكتروني الواحد نحو عالم أكثر ديمقراطية وحرية ومساواة وعدالة اجتماعية [35] ,

4- **حشد الافراد حول قضية مشتركة بشكل فعال :** ان وسائل التواصل الاجتماعي استطاعت ان تسرع من عملية التغيير السياسي من خلال جمع اشخاص من مستخدمها اصحاب تفكير واهتمام متماثل واتاحت لهم التنسيق المباشر من خلال خدماتها ومميزاتها , بحيث ما كان يتطلب سنوات من الاعداد والتنظيم اصبح يتم بأسابيع او اشهر بفضل تلك الوسائل , فقد عززت وسائل التواصل الاجتماعي الروابط الضعيفة وجمعت الاشخاص ذوي الاهتمامات المشتركة والخلفيات المتنوعة حول قضية معينة او حركة احتجاجية , الامر الذي عجزت عنه التيارات والحركات والاحزاب السياسية بوسائلها التقليدية كالمنشورات والخطب العصماء , في حين نجحت وسائل التواصل الاجتماعي في حشد الشباب والشعب وتوحيدهم حول مواضع وقضايا متنوعة مثل المطالبة بالتغيير السياسي او اجراء اصلاحات حكومية او الضغط على الحكومة حول اتخاذ قرار معين من خلال منشورات نصية او صور او مقاطع فيديو تعمل على توحيد الآراء وتحث على استنهاض الهمم وبث روح الاخوة لتزيل الحواجز الطائفية والقبلية لتوحيدهم حول هدف مشترك [36].

5- **توزيع القيادة المطلقة على مجموعة كبيرة من القياديين :** من مميزات وسائل التواصل الاجتماعي انها وفرت قاعدة لظهور نشاط سياسي متعدد التحركات والرؤوس فليس هناك من يستطيع ان يدعي انه قائد مطلق او زعيم ذلك التحرك او النشاط السياسي عبر تلك الوسائل[37] .

6- **تغير مفاهيم النضال والاحتجاج** : نتيجة لما اتاحته وسائل التواصل الاجتماعي من مميزات وخصائص تتمتع بها من دون غيرها من الوسائل , تغيرت وتطورت عدة مفاهيم منها النضال والاحتجاج , لم تعد التظاهرات الدموية هي الطريق الأنسب للاعتراض على الظلم والمطالبة بالإصلاح , كما لم يعد النضال المسلح هو السبيل الوحيد ، ولم يعد بالضرورة ذلك الحشد البشري المادي الصاخب المؤدي إلى الشغب او قد يؤدي إلى التخريب واراقة الدماء ، وإنما أصبحت اسراب الرسائل التأييدية أو الاحتجاجية التي ترد عبر وسائل التواصل الاجتماعي تحل محل الحشد المادي في مكان واحد ، إذ يرغب أهل القضية أن يتجنبوا المواجهة المباشرة مع السلطة أو يتفادوا الآثار السلبية والثمن الباهظ للحشد المادي ، وقد برهنت تلك الرسائل الالكترونية التي يوقعها الآلاف أو ملايين الناس على أنها أداة سياسية فعالة تغني أحيانا عن المظاهرات الحاشدة [38].

7- **عولمة قضايا النشاط السياسي المحلية** : عملت وسائل التواصل على نشر الآراء والأفكار السياسية لناشطين سياسيين وأحزاب محلية ، لم يكن ليسمع العالم بقضاياهم لولا تلك الوسائل , ولو أرادت أن تتعرض لمثل هذا الانتشار الواسع ، لاحتاج الأفراد والأحزاب لدفع الملايين والمليارات لعمل حملات إعلانية في الغرب وغيره [39] .

8- **السخرية السياسية الالكترونية** : هو الرأي السياسي الساخر عبر وسائل التواصل الاجتماعي , إذ يقوم على استخدام الكلمات والنصوص والصور والفيديوهات لتقديم معانٍ هزلية كوميدية تحمل بين طياتها دلالات توحي الى وجود خطأ ما , اي يعتمد على المعاني الكامنة التي لا تظهر بشكل مباشر , وغالباً ما يعبر مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي عن آرائهم بشكل ساخر لخلق دافع محفز لا حداث التغيير السياسي عن طريق تسليط الضوء على سلبيات العملية السياسية او نقد اوضاع المجتمع , وقد تكون تلك الآراء اداة للنقد والتطوير او اداة للتشويه والهدم , وتعد وسائل التواصل الاجتماعي ارضية خصبة لطرح الرأي الساخر وتناول القضايا السياسية بنوع من السخرية السياسية , ويمكن التعبير عن تلك الآراء الساخرة عن طريق التورية والتلاعب بالألفاظ واستخدام كلمات تدل على اكثر من معنى , والمفارقة التي تقوم على الاقتباس الذي يعرض التناقض والتحول بالمواقف المختلفة لدى السياسيين , والهجاء السياسي عبر الرسوم الكاريكاتيرية الساخرة من المسؤولين , والمحاكات الساخرة اي التقليد الساخر لأفعال الشخصيات السياسية المشهورة واقوالهم [40].

9- **الديمقراطية الافتراضية او الرقمية** : وتكون من خلال اندماج تكنولوجيا الاتصال والمعلومات المتمثلة بوسائل التواصل الاجتماعي في العمل السياسي كأدوات وطرق عمل جديدة في ممارسة

الديمقراطية , إذ اتاحت تلك الديمقراطية تحقيق مفهوم التشاور السياسي الافتراضي من خلال الحوار والنقاش وطرح الحجج والاسباب واستخدام اساليب الاقناع عبر وسائل التواصل الاجتماعي , كما تتيح تلك الوسائل لمستخدميها بتطبيق معالم الديمقراطية الافتراضية من خلال التمكن من التعبير عن الرأي بحرية , والتعرض لوجهات نظر سياسية اخرى , وامكانية الاطلاع على مختلف الآراء المتاحة حول قضايا ومواضع سياسية معينة , ومن ابرز انعكاسات وسائل التواصل الاجتماعي على العملية الديمقراطية هو العودة بمفهوم الديمقراطية الى طابعه المباشر وتصبح الديمقراطية الافتراضية صورة حقيقية للديمقراطية المباشرة حيث يستطيع المواطن ان يمارسها من دون ان يحتاج وسطاء في العملية السياسية [41]

10- **المواطنة الافتراضية او الرقمية :** وتشمل كل الانشطة التي تمارس عبر وسائل التواصل الاجتماعي بمجرد كتابة الرأي والتصويت الالكتروني , بوصفها القدر على المشاركة الفعالة في المجتمع عبر وسائل التواصل الاجتماعي , كما ان المواطن الرقمي هو المواطن الذي يستخدم تلك الوسائل بشكل منتظم , وهي ايضاً ممارسة الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي من خلال ممارسات تعتمد على المشاركة في مستويات متباينة محلية وقومية وعابرة للقوميات , حيث تتميز تلك المشاركة بالاندماج الاجتماعي من دون استبعاد او تهميش , فالجميع متساوون ولديهم الفرص نفسها في المشاركة الافتراضية [42].

11- **الدبلوماسية الرقمية او الالكترونية :** شهد العقد الاول من القرن الواحد والعشرين ظهور الدبلوماسية الرقمية والتي يقصد بها (تسخير الانترنت وتكنولوجيا الاتصال الحديث المتمثلة بوسائل التواصل الاجتماعي للتواصل مع جمهور خارجي بهدف خلق بيئة تمكين للسياسة الخارجية لبلد ما , وذلك بفضل تلك الوسائل التي تمثل جهازاً عصبياً جديداً للعالم , فقد اصبح ممكناً التواصل بشكل فوري مع مجتمعات افتراضية والتي تشكل قوة سياسية متنامية الاهمية في عملية صنع السياسة الخارجية) [43], بفضل تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات المتمثل بوسائل التواصل الاجتماعي ظهور أشكال من الدبلوماسية من أهمها الدبلوماسية الرقمية او الإلكترونية ، وهذا يعني ظهور دبلوماسية عالمية جديدة يستخدم فيها النشطاء والمنظمات الخاصة والعامة والقادة السياسيون والجمهور العام وسائل التواصل الاجتماعي بمختلف انواعها مثل فيس بوك وتويتر، فضلاً عن كل الإمكانيات التي توفرها شبكة الإنترنت لنشر الأفكار وبناء العلاقات الثقافية على مستوى عالمي وتشكيل الصور الذهنية والتأثير عل الجماهير , لذلك ظهرت مفاهيم جديدة منها الدبلوماسية عبر تويتر Twiplomacy , والدبلوماسية

باستخدام الفيس بوك Facebook diplomacy ، وهذه المصطلحات تعني أن هناك مجالات جديدة لممارسة الدبلوماسية ، وأن كل دولة لابد أن تبحث عن كيفية استغلال وسائل التواصل الاجتماعي في ممارسة الدبلوماسية [44] , كما ان الدبلوماسية الرقمية امتداد جديد وعملي لمفاهيم القوة الناعمة والدبلوماسية العامة ، إذْ تعتمد الحكومات على منصات وسائل التواصل الاجتماعي لإقامة حملات لتحسين صورتها وسمعتها الوطنية ، وايضاً تعزز الاتصال متعدّد الاتجاهات بين الدبلوماسيين وعموم الجماهير [45].

الخاتمة

ساهمت التطورات التكنولوجية الحديثة في ظهور وانتشار أشكال وانواع متعددة من وسائل التواصل الاجتماعي , على شكل مواقع وتطبيقات إلكترونية تختلف في مهامها ومميزاتها وكيفية التعامل معها , واصبحت هذه الوسائل , وسيلة جذب لفئات كثيرة من المجتمع باختلاف أعمارهم واهتماماتهم , الذين وجدوا فيها وسيلة ممتعة لتحقيق الكثير من رغباتهم وابراز شخصياته , كما احدثت وسائل التواصل الاجتماعي ثورة من التواصل بين الشعوب بمختلف توجهاتهم الحضارية والفكرية متجاوزة بذلك الحدود السياسية والجغرافية ، وادت الى نقله تاريخية في مجال التواصل الاجتماعي واتاحت لمستخدميها وروادها فرص كبيرة للتعبير والتأثير والانتقال عبر حدود الدولة التي ينتمون اليها و بلا رقابة الا بشكل ضئيل او محدود , رغم المميزات والايجابيات لهذه الوسائل , الانها لم تخلو من السلبيات والاثار الخطيرة نتيجة الاستخدام السيء لها , فهي سلاح ذو حدين يصلح ويفسد بيد مستخدمه , ومن بين آثار وسائل التواصل الاجتماعي , الآثار السياسية لوسائل التواصل الاجتماعي وهي , ساهمت في زيادة الوعي السياسي لدى مستخدميها , والمساهمة في رسم السياسات العامة وفرض الرقابة عليها , والتشجيع على المشاركة بالنشاطات السياسية والانتخابية , وحشد الافراد حول قضية مشتركة بشكل فعال , وتوزيع القيادة المطلقة على مجموعة كبيرة من القياديين , وتغير مفاهيم النضال والاحتجاج , وعولمة قضايا النشاط السياسي المحلية , وانتشار السخرية السياسية الالكترونية , وضهور ما يسمى بالديمقراطية الافتراضية او الرقمية , والمواطنة الافتراضية او الرقمية , والدبلوماسية الرقمية او الالكترونية .

قائمة الهوامش:

([1]) مسفر أحمد مسفر الوادعي , وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على الأمن الفكري من وجهة نظر طلبة المرحلة الثانوية ومعلمي العلوم الشرعية بمنطقة عسير , مجلة التربية ، جامعة الأزهر ، العدد ١٧١ , ج3 , ٢٠١٦ م , ص35

(2) Xue Bai a and Oliver Yao. (2010): Facebook on campus: the use and friend formation in online social networks, College of Business and Economics, Lehigh University,(online) http://ssrn.com/abstract=1535141 p02

(3) بشرى جميل الراوي , دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير ، مجلة الباحث الإعلامي، العدد 18 ، جامعة بغداد، العراق ,2012 , ص96

(4) أحمد يونس محمد , دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية مشاركة الشباب الفلسطيني في القضايا المجتمعية ، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية , معهد البحوث والدراسات العربية ،2013 , ص43

(5) محمد الامين احمد عبد , مواقع التواصل الاجتماعي والحراك الشعبي الاعتماد المتبادل , المركز الديمقراطي العربي , ط1 , 2020 , ص56

(6) احمد قاسمي و سليم جداي , تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الامن المجتمعي للدول الخليجية , المركز الديمقراطي العربي , ط1 , 2019 , صذ14

(7) محمد مصطفى رفعت , الرأي العام في الواقع الافتراضي وقوة التبعية الافتراضية , العربي للنشر والتوزيع , ط1 , 2018 , ص19

(8) عامر ابراهيم السامرائي وايمان فاضل , شبكة المعلومات والاتصالات ، دار المسيرة للنشر، ط1 , 2013 , ص341

(9) جمال سند السويدي , وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيسبوك , ط1 , 2013 , ص20

(10) جمال سند السويدي , مصدر سابق الذكر, ص22

(11) محمد مصطفى رفعت , مصدر سابق الذكر , ص17

(12) Hugh Brooks, Ravi Gupta , وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على المجتمع , ت عاصم سيد عبر الفتاح , المجموعة العربية للتدريب للنشر ,ط1, القاهرة , 2017 , ص56

(13) احمد قاسمي و سليم جداي , مصدر سابق الذكر , ص 21

(14) مصعب حسام الدين قتلوني , مصدر سابق ذكره , ص 104

(15) محمد الامين احمد عبد , مصدر سابق الذكر , ص69

(16) مصعب حسام الدين قتلوني , مصدر سابق ذكره , ص 105

(17) محمد مصطفى رفعت , مصدر سابق الذكر , ص45

(18) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي , شبكات التواصل والإنترنت والتأثير على الأمن القومي , المكتب العربي للمعارف , ط1 , 2016 , مصر , ص31

(19) احمد قاسمي و سليم جداي , مصدر سابق الذكر , ص 22

(20) الانستغرام , موسوعة ويكيبديا , تاريخ الزيارة 2021/1/21الساعة 10صباحا , على الرابط https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%85

(21) رانيا مكرم , التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي , بحث منشور, على الرابط https://www.mediaobserver.org/ , تاريخ الزيارة 2021/6/21 الساعة 11 صباحاً .

(22) خالد غسان يوسف المقدادي , مصدر سابق الذكر , ص164 .

(23) نقلاً عن حمدي أحمد عمر ، مواقع التواصل الاجتماعي وتشكيل الوعي السياسي , دورية إعلام الشرق الأوسط , العدد 10، 2014 ، ص 52

(24) بيزيد يوسف , تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في التحول الديمقراطي في تونس , رسالة ماجستير , جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي تونس , 2019 , ص29

(25) حمدي أحمد عمر , مصدر سابق الذكر , ص53 .

(26) ابراهيم بعزيز , دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية , المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 31 ، 2011 , ص181

(27) خالد غسان يوسف المقدادي , مصدر سابق الذكر , ص165

(28) جيمس اندرسون ، صنع السياسات العامة ، ترجمة عامر الكبيسي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , ص54

(29) انتصار ابراهيم عبد الرزاق و صفد حسام الساموك ، الإعلام الجديد، جامعة بغداد، سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع ، 2011 ، ص74

(30)حسناء حسين ، الخدمة العمومية للإعلام الرسمي بالمغرب استراتيجياته ورهاناته ، مركز الجزيرة للدارسات ، 2015 ، ص63

(31) منذر صالح جاسم الزبيدي ، دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، ط 1، عمان , 2013 ، ص62

(32) جيمس اندرسون , مصدر سابق الذكر , ص59

(33) منذر صالح جاسم الزبيدي , مصدر سابق الذكر , ص94

(34) حسناء حسين , مصدر سابق الذكر , ص71

(35) المصدر نفسه , ص165

(36) خالد غسان يوسف المقدادي , مصدر سابق الذكر , ص167

(37) خالد غسان يوسف المقدادي , مصدر سابق الذكر , ص167

(38) المصدر نفسه , ص168 .

(39) المصدر نفسه , ص168 .

(40) محمد مصطفى رفعت , مصدر سابق الذكر , ص95

(41) م المصدر نفسه , ص71-72

(42) محمد مصطفى رفعت , مصدر سابق الذكر , ص77

(43) يحيى قاعود واشرف ابو خصيوان , الدبلوماسية الشعبية الرقمية , المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية , المانيا , 2020 , ص11

(44) السيد ابو عطية , الدبلـوماسية في عصر الهيمنة الكونية, بحث منشور بتاريخ 2019/10/17 على الرابط https://alnigm.com/%D8%A7%D9%84%D9%80%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9- , تاريخ الزيارة 2/7/ 2021 الساعة 12 ظهراً .

(45) بوناب كمال , الدبلوماسية الرقمية بين الوعود والتحديات , بحث منشور على موقع المركز العربي للبحوث والدراسات , بتاريخ 2020/7/5 , على الرابط http://www.acrseg.org/41665 , الزيارة 2/7/ 2021 الساعة 12 ظهراً .

المصادر والمراجع :

1-ابراهيم بعزيز , دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية , المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 31 ، 2011

2-احمد قاسمي و سليم جداي , تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الامن المجتمعي للدول الخليجية , المركز الديمقراطي العربي , ط1 , 2019

3-أحمد يونس محمد , دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية مشاركة الشباب الفلسطيني في القضايا المجتمعية ، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية , معهد البحوث والدراسات العربية ،2013

4-إسلام الزبون ، بحث عن الانستقرام , بحث منشور بتاريخ ٢٨ /10/٢٠٢٠على الرابط , https://mawdoo3.com/%D8%A8%D8%AD%D8%AB_%D8%B9%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D9%85

5-إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي , شبكات التواصل والإنترنت والتأثير على الأمن القومي , المكتب العربي للمعارف , ط1 , 2016 , مصر

6-انتصار ابراهيم عبد الرزاق و صفد حسام الساموك ، الإعلام الجديد، جامعة بغداد، سلسلة مكتبة الإعلام والمجتمع ، 2011

7-الانستغرام , موسوعة ويكيبديا , على الرابط https://ar.wikipedia.org/wiki

8-بشرى جميل الراوي , دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير ، مجلة الباحث الإعلامي، العدد 18 ، جامعة بغداد، العراق ,2012

9-بوناب كمال , الدبلوماسية الرقمية بين الوعود والتحديات , بحث منشور على موقع المركز العربي للبحوث والدراسات , بتاريخ 2020/7/5 , على الرابط http://www.acrseg.org/41665 , الزيارة 2/7/ 2021 الساعة 12 ظهراً .

10-بيزيد يوسف , تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في التحول الديمقراطي في تونس , رسالة ماجستير , جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي تونس , 2019 ,

11-جمال سند السويدي , وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية: من القبيلة إلى الفيسبوك , ط1 , 2013

12-جيمس اندرسون ، صنع السياسات العامة ، ترجمة عامر الكبيسي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة

13-حسناء حسين ، الخدمة العمومية للإعلام الرسمي بالمغرب استراتيجياته ورهاناته ، مركز الجزيرة للدارسات ، 2015

14-حمدي أحمد عمر ، مواقع التواصل الاجتماعي وتشكيل الوعي السياسي , إعلام الشرق الأوسط , العدد 10، 2014

15-خالد غسان يوسف المقدادي , ثورة الشبكات الاجتماعية ماهية مواقع التواصل الاجتماعي وابعادها التقنية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية على الوطن العربي , دار النفائس للنشر , ط1 , 2013 , الاردن

16-رأفت مهند عبد الرزاق , دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي , رسالة ماجستير , جامعة البترا , الاردن , 2014 ,

17-رانيا مكرم , التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي , بحث منشور, على الرابط , https://www.mediaobserver.org/article.php?id=15891&cid=18&catidval=0

18-السيد ابو عطية , الدبلوماسية في عصر الهيمنة الكونية, بحث منشور بتاريخ 2019/10/17 على الرابط https://alnigm.com/%D8%A7%D9%84%D9%80%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-
19-عامر ابراهيم السامرائي وايمان فاضل , شبكة المعلومات والاتصالات ، دار المسيرة للنشر، ط1 , 2013 ,
20-عبد الرحمن بن ابراهيم الشاعر , مواقع التواصل الاجتماعي والسلك الانساني , دار صفاء للنشر والتوزيع , ط1 , 2015 , الاردن
21-محمد الامين احمد عبد , مواقع التواصل الاجتماعي والحراك الشعبي الاعتماد المتبادل , المركز الديمقراطي العربي , ط1 , 2020 ,
22-محمد جابر خلف , نشأة وتطور مواقع التواصل الاجتماعي , بحث منشور على شبكة الانترنت بتاريخ 2015/5/4 , على الرابط https://kenanaonline.com/users/azhar-gaper/posts/713375 ,تاريخ الزيارة 2021/1/15 , الساعة 3مساءً
23-محمد مصطفى رفعت , الرأي العام في الواقع الافتراضي وقوة التبعية الافتراضية , العربي للنشر والتوزيع , ط1 , 2018
24-محي الدين اسماعيل محمد الديهي , تأثير شبكات التواصل الاجتماعية الاعلامية على جمهور المتلقين , مكتبة الوفاء القانونية , ط1 , 2015 , مصر
25-مسفر أحمد مسفر الوادعي , وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على الأمن الفكري من وجهة نظر طلبة المرحلة الثانوية ومعلمي العلوم الشرعية بمنطقة عسير , مجلة التربية ، جامعة الأزهر ، العدد ١٧١ , ج3 , ٢٠١٦ م
26-مصعب حسام الدين قتلوني , ثورات الفيسبوك مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير , دار المطبوعات للنشر , ط 1 , لبنان, 2014
27-منذر صالح جاسم الزبيدي ، دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، ط 1، عمان , 2013 ،
28-موقع صحيفة اليوم السابع , بتاريخ 6/24/ 2018 , على الرابط https://www.youm7.com/story/2018
29-يحيى قاعود واشرف ابو خصيوان , الدبلوماسية الشعبية الرقمية , المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية , المانيا , 2020
30-Hugh Brooks, Ravi Gupta , وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على المجتمع , ت عاصم سيد عبر الفتاح , المجموعة العربية للتدريب للنشر ,ط1, القاهرة , 2017.

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 22 / 1 / 2022
تاريخ قبول البحث 28 / 3 / 2022

التفاعلات الإقليمية واثرها في الإندفاع الاستراتيجي للعراق

(دراسة تحليلية في منطق التفاعل التركي السعودي)

Regional interactions and their impact on the strategic rush of Iraq

(An analytical study in the logic of the Turkish-Saudi interaction)

أ.م.د. سهاد اسماعيل خليل

Asst. Prof. Dr.Suhad Ismael Khleel

جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية

College of Political Science - Al-Nahrain University

Se.suhad9@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يسعى العراق في ظل بيئة دولية متغيرة وبيئة اقليمية متوترة الى بناء وصياغة دور اقليمي يعتقد بانه يمتلك المقومات الاستراتيجية التي تتيح له ذلك، فالمعطيات الاستراتيجية الاقليمية تذهب في العراق باتجاه الاندفاع الاستراتيجي نحو هذا الهدف، فالتحركات الاستراتيجية في المنطقة رفدت العراق بمقوم يمكن ان نطلق عليه (الفرصة الاستراتيجية) بدءا من الحرب على الارهاب مروراً بالأزمة الخليجية واليمنية والازمة السورية انتهاءٍ بالتفاعل الجيوسياسي السعودي – التركي، ونجاح العراق في التعامل مع هذه القضايا والمواقف منطلقا من جملة منطلقات ومحددات تقومها (المصلحة العراقية).

الكلمات المفتاحية: الفوضى الاقليمية، الفرصة الاستراتيجية ، البراغماتية المتوازية

Abstract

In light of a changing international environment and a tense regional environment, Iraq seeks to build and formulate a regional role that is believed to possess the strategic components that allow it to do so. The strategic opportunity) starting with the war on terrorism, passing through the Gu lf, Yemeni and Syrian crises, ending with the Saudi-Turkish geopolitical interaction, and Iraq's success in dealing with these issues and positions based on a set of premises and determinants based on (the Iraqi interest).

Keywords: Regional chaos, strategic opportunity, parallel pragmatism

المقدمة:

يقع العراق في بيئة استراتيجية مضطربة تتداخل فيها حركة التفاعلات الإقليمية والدولية، لتشكل بذلك فوضى وعدم وضوح أدوار ووظائف القوى فيها، فقد تزداد وظيفة دولة وتمنح لها أدوار متعددة على حساب تراجع وظيفة وأدوار دول أخرى، تتحدد وفق مصالح واستراتيجيات القوى العالمية كما هو الحال بين المملكة العربية السعودية وتركيا، التي تتميز بأنها تفاعلات تستهدف التمدد الأفقي ومدً النفوذ، بما يتطلب ذلك تبني سياسات واستراتيجيات في مقدمتها (بناء المحاور الاستراتيجية)، التي كأنما تتحرك ضمن مضمون استراتيجية اللعبة الصفرية دون الإفصاح عن ذلك.

هذه التفاعلات وما تحمله من تداعيات خطيرة على منطقة الشرق الأوسط، إلا أنها بنفس الوقت تعطي تصوراً بأن هناك ترتيب جديد لمنطقة الشرق الأوسط تعمل على ترتيبه القوى الكبرى، مما يتيح للعراق فرصة داعمة بإتجاه تبني وظيفة إقليمية جديدة تعطي له الحق مستقبلاً في أداء دور مؤثر في بيئة

الشرق الأوسط الجديد، لاسيما بعد الانتصار العسكري في الحرب على الإرهاب وإرسال رسائل مباشرة وغير مباشرة عن طريق حركة الدبلوماسية العراقية بأنه يمتلك المقومات والمؤهلات اللازمة في أن يكون له دور مؤثر وفاعل في القضايا التي تتصل بالأمن الإقليمي.

إشكالية البحث: يمتلك العراق مقومات تؤهله لأداء دور مهم ومؤثر في بيئته الإقليمية، منطلقاً من جملة محفزات إقليمية ودولية، فضلاً عن متغيرات داخلية داعمة، تتمثل في تبني استراتيجية ذات قدرة على الاستجابة السريعة والمرنة للتحديات الداخلية والإقليمية تمثلت في الحرب على الإرهاب وإدارة الأوضاع الداخلية بمايحافظ على بقاء الدولة، والسعي إلى التعامل الكفوء مع المتغيرات الإقليمية وتوظيف فرصة زيادة حدة التفاعلات السعودية – التركية في دعم السياسة الإقليمية العراقية واستعادة او بناء الدور الإقليمي للعراق عبر تبني استراتيجية جديدة قادرة على استيعاب حركة التغيير في المنطقة.

فرضية البحث: يفترض البحث أن تبني العراق إستراتيجية قادرة على تأمين الإستجابة الكفوءة للتفاعلات الإقليمية ولاسيما التفاعلات السعودية– التركية يتيح لصانع القرار فرص التأثير في البيئة الإقليمية وأداء وظيفة أو دور إقليمي يتناسب مع الأهداف التي يسعى العراق إليها.

المطلب الاول: البيئة الإقليمية والتفاعلات الجيوسياسية السعودية – التركية

إن من مسلمات دراسة بيئة الشرق الأوسط أنها بيئة متداخلة مترابطة معقدة للغاية، ترتبط أزماتها ببعضها ارتباطًا وثيقاً، إذ لا يمكن تحقيق انفراج في أي اتجاه دون تسوية جملة المتغيرات التابعة للأزمة المراد تسويتها. وتشكل التفاعلات السعودية – التركية من اهم التفاعلات التي من المحتمل أن تؤثر في إعادة هندسة تشكيل اقليم الشرق الاوسط لما له من تأثير في مناطق التصادم الجيوستراتجي العالمي (الامريكي– الروسي) ومناطق التصادم الجيوسياسي (السعودي– التركي– الايراني) لاسيما في العراق وسوريا.

اولا: تحليل البيئة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط

يستند تحليل البيئة الإستراتيجية إلى جملة من المقاربات والمنظورات التي يتشكل على أساسها منطق تحليل المتغيرات وحركة المصالح، إذ أن تحليل البيئة الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط يمكن أن يتكون من مقاربة جيوسياسية للتنافس السعودي التركي مستندة إلى مقاربات الجيوستراتيجية للتنافس في

المناطق الحيوية من العالم، فلكل نظام اقليمي ميزات وخصائص تحدد حركة التفاعلات البينية فيه، وان حركة التفاعلات البينية الاقليمية لا تأتي من فراغ إنما ترتبط إرتباطاً وثيقا بحركة التفاعلات الدولية.

ويعد منهج التحليل الجيوبولتيكي أهم مناهج تحليل حركة التفاعلات الدولية والاقليمية، فالحتمية الجغرافية والسيطرة الاقليمية إحدى مبررات بروز هذا المنهج مع بدايات القرن الحادي والعشرون، وشكلت منطقة الشرق الاوسط منطقة اختبار حقيقية لعودة وسيادة هذا المنهج من جديد ولكن برؤية وادوات تحاكي ومتطلبات الاهداف والمصالح العالمية– الجيوستراتيجية– الولايات المتحدة الاميركية وروسيا والصين. وتحقيق تطلعات وطموحات القوة الاقليمية في المنطقة– الجيوسياسية– بصورة افقية بينية لتركيا وايران والسعودية و(اسرائيل).

فقد عمدت كلا الدولتين الى السيطرة الاقليمية والتحكم في الارض وتوظيف الفرصة الاستراتيجية لاستكمال مستلزمات بناء المجال الحيوي. في الوقت الذي كانت فيه المنطقة تعاني من فوضى مقصودة او غير مقصودة ذهبت في المنطقة الى مالا يحمد عقباه من توترات ومشاكل تعدت الحدود الاقليمية للدول ذاتها صعوداً باتجاه العالم، وفقدت الدول العربية السيطرة على ادارة تلك الازمات والتحولات وفي مقدمتها السعودية باعتبارها دولة النفوذ والتأثير في منطقة الخليج العربي والمشرق العربي تحديداً.

شكل التغير في العراق وما تبعه من تطورات في المنطقة نقطة تحول ومفصل مهم في اعادة هيكلة منطقة الشرق الاوسط وفق رؤى جديدة، إذ زادت كلاً من تركيا وايران فاعليتها في المنطقة على حساب تراجع الدور السعودي المصري، الذي تراجع بشكل اكثر بعد ربيع عام 2011 وصولاً الى وقتنا الحالي[1]

لم يقتصر التحول الاستراتيجي على التبدل في الانظمة السياسية العربية فقط، بل كان تحولاً شاملاً في منظومة الافكار والمعتقدات والمصالح وتغير في استراتيجيات الأمن القومي لدول المنطقة، معتمدا بشكل كبير على الامتداد الحضاري الثقافي في الدرجة الاولى وكأننا في أنموذج تطبيقي لما يعرف بصدام الحضارات لكن ضمن بيئة الشرق الاوسط بين العثمانية التي تمثلها تركيا بكل عمقها وارثها الجغرافي والتاريخي وبين الحضارة الفارسية متمثلة بامتدادها الديمغرافي والثقافي وبين الحضارة العربية بكل ما تحتويه من مكونات سياسية واجتماعية باعتبارها منطقة التصادم ما بين الشمال والجنوب[2]. فكان التنافس على العراق وسوريا ولكل ماله صلة بالأرض هو لعبة صفرية بين الشمال والجنوب متمثلا في تركيا وايران.

في الوقت الذي كانت تتعامل تركيا وايران برؤية استراتيجية عقلانية وفق متلازمة ثنائية تشكل مرتكزات الاستراتيجية لكلاهما (الارض والمصالح)، كانت الدول العربية في حالة من الضعف والوهن لاسيما بعد التغيير الذي حدث ومازال يحدث منذ ربيع 2011 وانعكاساته على حركة التفاعلات العربية – الاقليمية [3]. فقد تأثرت السعودية بعمليات التغيير بشكل مباشر وغير مباشر دفعها الى تبني سياسة العزلة والنأي عن الكثير من التدخل في القضايا وكانت في مقدمتها القضية الفلسطينية، وتحجيم العلاقات مع العراق ومصر، والانشغال في القضايا الخليجية لكن دون اتخاذ موقف يتلاءم مع مكانة السعودية العربية والخليجية، مما اعطى هامش من الحركة لقطر ان تطرح نفسها باعتبارها دولة تمتلك مقومات تؤهلها لإداء دور وتأثير في بيئة الشرق الاوسط، وقد لاقت قبولاً لدى القوى الاقليمية تركيا وايران من جهة وقبولا لدى القوى الدولية لاسيما الولايات المتحدة الاميركية من جهة اخرى[4].

إلا أن شدة التفاعلات وتوترها وتأثيرها المباشر على دور المملكة العربية السعودية، دفعت بها الى التخلي عن سياسة العزلة والانخراط بقوة وبرؤية جديدة تحاول استعادة الدور والفعل الاستراتيجي في المنطقة بفعل عوامل التغيير في الداخل السعودي بشكل خاص[5] ، والتغيرات الاقليمية بشكل عام والتي تمثلت في ظهور وتنامي تنظيم (داعش) الارهابي وسيطرته على اغلب مناطق سوريا ومناطق واجزاء مهمة من العراق عام 2014، فضلا عن تمكين ايران وتركيا في المنطقة وتقربهما من مناطق المصالح السعودية وشعورها بالتهديد المباشر لها ولحلفائها– الاستشعار بالخطر– دفعها للعودة من جديد وبقوة الى ان تكون احد اطراف التفاعل الجيوسياسي في المنطقة. الا ان هذا التفاعل اخذ شكلا اخر غير تقليدي متخطيا العقلانية المحتملة في السلوك السعودي بازدياد حدة التوتر والتفاعل مع تركيا والدخول بأزمة حقيقية هذه المرة وبشكل مباشر على عكس ما كان متوقع[6].

وبما ان البيئة الاقليمية هي جزء من البيئة الاستراتيجية العالمية، وان اي تحول في انماط التفاعلات فيها يؤثر بشكل مباشر في البيئة الاقليمية، لذا اصبح هناك تحول في نمط التفاعلات الاقليمية – الاقليمية والاقليمية – الدولية، انعكست بشكل خطير على بنية اقليم الشرق الاوسط من حيث التوازن في القوى او مايعرف اليوم بـ (توازن التهديد) * من جهة اخرى. اذ ان التغير الذي حدث في العراق وما لاحقه بعد ذلك من تطور الاحداث في المنطقة العربية وتركيا وايران وحتى (اسرائيل) و العراق دفع الى تحول جيوسياسي غير محدد الملامح والرؤية قائم على التوازن في التهديد لتلبية الحاجات الاستراتيجية المشتركة لطموحات القوى الاقليمية في المنطقة (تركيا، السعودية، ايران، (اسرائيل)). فنجد تلاقي محور

الممانعة الايراني – السوري – التركي للتطلعات(الاسرائيلية)، بينما نجد في مواقف اخرى تلاقي المحور التركي – الخليجي ، وفي موقف اخر نجد المحور المصري – الايراني – التركي. في المقابل هنالك المحور السعودي – الخليجي بعيدا عن قطر التي شكلت إلى حد قريب محوراً ممانعاً للسعودية اضافة الى تركيا ونوعا ما ايران[7] .

هذا التغير في المحاور السياسية ما هو إلاّ نتاج طبيعي للتحول في مفهوم السياسة وتطورها في منطقة الشرق الاوسط، اذ ادركت دول المنطقة ان سياسة الاحلاف (التحالفات) – التي تعد اكثر الزاما من سياسة المحاور– مرهقة لهذه الدول وقد تضر بمصالحها وهذا ما عبرت عنه التفاعلات السعودية – التركية بشكل واضح وكبير في ازمة سوريا والعراق على حد سواء، فالتباين بالمصالح دفع الى تقاطع في المواقف انعكس بشكل كبير في تطور العلاقات التركية – العراقية – العلاقات السعودية – العراقية. التحدي الذي تشكله بيئة الشرق الاوسط اليوم يتمثل في ضبط حركة التفاعلات السعودية – التركية التي ترتبط بجملة من العوامل والدوافع لكل دولة تتضمن تحقيق اكبر قدر ممكن من المجال الحيوي (نطاق الحركة الاستراتيجية لتحقيق الأمن القومي).

ثانياً تبادلية الأدوار والوظائف في إستراتيجيات تركيا والسعودية الإقليمية

قد يختلف الكثير من الباحثين في تأطير وتوصيف مكانة السعودية وتركيا في الشرق الأوسط، هل السعودية دولة دور أم وظيفة؟ وهل تركيا كذلك دولة دور ووظيفة، لاسيما اذا ما اتفقنا ان كلاهما حليف استراتيجي للولايات المتحدة الاميركية في منطقة الشرق الاوسط تحديدا. فالباحثون يشيرون الى ان مكانة السعودية مقتصرة في منطقة المشرق العربي ومنطقة الخليج العربي وحدود تأثيرها لا يتعدى ذلك[8] ، على العكس من تركيا فالجغرافية قد حبت تركيا بمقومات ممارسة أدوار ووظائف في مناطق جغرافية مختلفة ما بين المشرق العربي واسيا الوسطى وجنوب إوربا[9].

أسهمت الحتمية الجيوبولتيكية والتاريخية الايرانية والسعودية ومقومات القوة الاخرى أن تكون هذه الدول قوى اقليمية تستعين بها الولايات المتحدة الاميركية – بعدّها القوى المهيمنة– في تحقيق اهدافها ومصالحها في منطقة الشرق الاوسط عامة والخليج العربي خاصة وفق مجموعة اعتبارات تركزت في:

1. الجغرافية – التاريخية – الدينية: إذ تمتلك كلا الدولتين مقومات تؤهلها لممارسة الأدوار والوظائف من جهة وبناء علاقات تحالفية مع القوى الدولية تستطيع من خلالها زيادة تأثيرها ونفوذها في المنطقة [10].

2. عقدة الاختلاف والتنافر الايديولوجي السعودي – التركي: ما يميز منطقة الشرق الاوسط ان مقومات القوى الاقليمية تختلف من قوى لأخرى، هذا الاختلاف يشكل عامل قوة اضافي للقوى الدولية، ويمكن بذات الوقت من تشكيل تحالفات ومحاور تسعى من خلالها تحقيق المصالح والاهداف. فالاختلاف الايديولوجي السعودي – التركي هو من يسيطر على التفاعلات فيما بينهما على الرغم من حجم المصالح المتبادلة الا ان عقدة الاختلاف قائمة وهذا تجسد بشكل واضح في الأزمة السورية (الاختلاف والتقاطع في المصالح السعودية – التركية)، من جهة والازمة السعودية – القطرية وموقف تركيا منها من جهة اخرى[11].

3. محنة الذات السعودية – التركية: تسعى كل دولة الى اثبات هويتها وذاتها في محيطها الاقليمي على أقل تقدير، إذ تسعى السعودية الى ان تكون دولة دور وليس دولة وظيفة تنتهي فاعليتها مع انتهاء الوظيفة (المهمة) الموكلة اليها، لذا نجدها تسعى ومن خلال حزمة من الاصلاحات والتغيرات الداخلية والخارجية على حد سواء بدءا من عملية الاصلاح السياسي الداخلي انتهاءا في التغيير بالسياسات الخارجية الامر الذي انعكس على سلوكها تجاه الازمة السورية واليمينة بشكل عام، والتوجه السعودي الجديد تجاه العراق خصوصا[12]. بينما نجد تركيا في ذات الوقت تعمل على ان تكون قوى اقليمية قادرة على التنافس مع محور الارتكاز الجيوسياسي – الجيوستراتيجي في المنطقة ايران، والدور الجيوسياسي السعودي، عبر تبني استراتيجية للأمن القومي التركي تتضمن سياسات داخلية وخارجية الخارجية جديدة تهدف الى بناء علاقات ايجابية مع السعودية وروسيا تمثلت على سبيل المثال في الازمة السورية بشكل عام ، والتقارب الايراني – التركي تجاه العراق الذي تمثل في الموقف الموحد تجاه الاستفتاء الكردي بشكل خاص[13].

4. ممكنات توظيف الفرص السعودية – التركية: تختلف مقومات القوة السعودية عن تركيا، فهامش توظيف مقومات القوة التركية في حركة التفاعلات العالمية والاقليمية اكبر من هامش القوة السعودية لاعتبارات جغرافية وتاريخية رغم امتلاك السعودية للمقومات المادية والمعنوية لاسيما في مجال(الطاقة والايديولوجية الدينية)، اذ في مجال التوظيف لا يعتمد على القوة المكتسبة بل على القوة المتحققة (حاصل جمع القوة المكتسبة والقوة الكامنة) [14]. فالفاعلية الدولية والاقليمية لم تعد ترتكز على القوة دون القدرة على التأثير والنفوذ، حدود النفوذ السعودي تجاه منطقة الشرق الأوسط بدء يتراجع لصالح ايران وتركيا وحتى قطر، فالارتباك السعودي ناتج عن عدم وجود رؤية استراتيجية لحقيقة مكانة السعودية أولاً، وعدم وجود قراءة حقيقية عقلانية لبيئة المنطقة ثانيا، مما دفعها في الوقت الحاضر الى تبني حزمة اصلاحات لعلها على اقل تقدير تمكنها من الحفاظ على نفوذها وتأثيرها بالدرجة الاساس. بينما تركيا تمتلك ادوات مرنة

تساعدها على استمرارية تأثيرها وزيادة فاعلية التأثير في مناطق معينة باعتبارها ركيزة من ركائز اي توجه دولي – اقليمي لاسيما في سوريا والعراق تحديدا، فنجد في العراق على سبيل المثال النفوذ التركي واضحا في معركة الموصل ومعركة حلب في سوريا من الناحية العسكرية، وفي مقابل التفاعلات السياسية نجد النفوذ التركي واضح وقوي ومنافس للنفوذ والتأثير الدولي أحيانا ويدفع بالدول العالمية عند صياغة اية تسوية في المنطقة دراسة مدى تأثيرها في تركيا وماهو الموقف التركي منها لضمان نجاح التحركات والتفاعلات الدولية.

نجحت تركيا في فرض ادارك ورؤية جديدة لاهميتها الاستراتيجية عند الدول والقوى العالمية لاسيما الولايات المتحدة الاميركية،لاسيما بعد اقتناع تركيا بتأجيل هدف الانضمام الى الاتحاد الاوربي والتوجه نحو منطقة الشرق الاوسط واسيا الوسطى بعدها مناطق تمكين القوة التركية في استعارة تاريخية– جيوبولتيكية لتمكين الدولة العثمانية– بزعامة طيب رجب اردوغان الذي جعل منطقة الشرق الاوسط في سلم أولويات الاستراتيجية التركية[15]. إذ نجحت ان تتحول من دولة وظيفة – باعتبارها عضو في حلف شمال الاطلسيNATO من جهة وقاعدة عسكرية اميركية قريبة من الشرق الاوسط (قاعدة انجرليك)– الى دولة دور (اصيل) على غرار ما توصف به ايران[16]. هذا التحول يمكنها اليوم من التحرك دون قيود الولايات المتحدة الاميركية السابقة، بل تعدها الولايات المتحدة الاميركية حليف استراتيجي يجب الاستماع اليه ومشاركته في بناء السياسات في المنطقة وتمثل في الازمة القطرية والسورية والعراقية. على العكس من السعودية التي بقيت في محنة معرفة الذات وعدم التخلص من القيود التي فرضت نفسها بها، هذا دفع الى نفور وتنافر العديد من القوى الخليجية وفي مقدمتهم قطر بسبب قصور الرؤية السعودية الاقليمية في التنافس مع ايران وتسخير كل الامكانيات السعودية والخليجية لمواجهة ايران، وهذا تعده قطر تحجيم للرؤية الخليجية وانه يضر مصالح منطقة الخليج اكثر مما يخدمها ويزيد من حدة التنافر والتنافس الذي قد يؤدي الى صراع محتمل في المنطقة وستدفع دول الخليج الثمن لذلك[17].

ثالثا: مناطق التصادم الجيوسياسي السعودي – التركي

في ظل زيادة توظيف المدخل الجيوبولتيكي في بناء وصياغة الاستراتيجيات الدولية وفي مقاربة لتوظيف هذا المدخل في الاستراتيجيات الاقليمية، نجد ان التحكم في الارض والسيطرة الاقليمية مرتكز القوة الذي يمكن هذه الدول من تحقيق طموحاتها وتطلعاتها الاقليمية، بمعنى ان سيطرة الدولة (س) على منطقة حيوية بالنسبة للدولة (ص) يعد انتهاكا صريحا لأمنها القومي، وتغيرا في ميزان القوى لغير

صالحها، وبذلك على الدولة (ص) ان تعمل وفق المدخل الجيوبولتيكي على ايجاد منطقة حيوية تشكل منطقة فراغ استراتيجي تمكنها من التأثير المباشر في الامن القومي والمجال الحيوي للدولة (س). وفق هذا المنطق تتعامل القوة الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط، وتجسدت مع الازمة السورية من جهة والوضع الامني في العراق لاسيما بعد احتلال اجزاء واسعة من قبل تنظيم داعش الارهابي من العراق[18]. ومع ازدياد حالة الفوضى والتوتر في المنطقة ازدادت تبعا لذلك حدة التنافس والتفاعل السعودي – التركي في مناطق استراتيجية، وقد شكلت سوريا ومصر وقطر والعراق مركز التفاعلات فيما بين هذه الدول.

اولا: سوريا

تشكل سوريا منطقة تصادم جيوسياسي ذو أبعاد ايديولوجية دينية– تتعارض وتتقاطع في الرؤية والمصالح– بين فكرين نقيضين يمثل الاول السعودية تيار السلفية المتشدد وتمثل تركيا تيار الاخوان المسلمين. تشكل سوريا العمق الاستراتيجي للآمن القومي التركي ولا يمكن ان تسمح ببروز تيار ايديولوجي – ديني متشدد بالقرب من الحدود التركية، بالمقابل سوريا تشكل قلب المشرق العربي وفرصة للتمدد السعودي في هذه المنطقة لزيادة قوة التأثير السعودي من جهة، ومواجهة ايران بشكل غير مباشر وتدفع باتجاه تقويض نفوذها في سوريا والذي قد يشكل نقطة اختلال لصالح السعودية في ظل التنافس السعودي – الايراني[19].

ثانيا: العراق

يعد العراق منطقة تصادم وتقاطع للمصالح السعودية – التركية – الايرانية، اذ يشكل العمق الاستراتيجي والامتداد الحيوي الذي فرضته الجغرافية من جهة وضرورة امنية لتحقيق مستلزمات الامن القومي التركي ، بينما يشكل للسعودية منطقة العمق العربي والامتداد الحضاري، وان اي خسارة او تهاون قد يؤدي الى خسارة هذا العمق العربي وبالمقابل زيادة نفوذ ايران وتركيا[20]. اي يمثل العراق منطقة الصد او الجدار العازل جغرافياً وامنياً بين تركيا والسعودية من جهة وبين ايران وتركيا والدول العربية من جهة، فعمق الدفاع العربي تجاه الشمال والجنوب والشرق هو العراق.

ثالثا: مصر

برزت مصر كمنطقة تصادم مع صعود الاخوان المسلمين وتسلم محمد مُرسي الحكم القريب من حزب العدالة والتنمية الحزب الحاكم في تركيا. فقد سعت تركيا الى توظيف هذه الفرصة لتحقيق جملة من الاهداف[21]:

1. بناء علاقات عميقة مع مصر، ومحاولة تطبيق التجربة التركية في الحكم مع مصر.
2. التقرب التركي والتعمق باتجاه دول شمال افريقيا ودول المغرب العربي بشكل خاص، من خلال توظيف مكانة مصر الاقليمية.
3. العمل على زيادة فاعلية حزب العدالة والتنمية في تونس ومحاولة الاستفادة من الاخطاء واخراجها بصورة جديدة قريبة من النموذج التركي.
4. محاولة توظيف مصر في بناء محور ثلاثي بين (تركيا وايران ومصر) للحد من تطلعات السعودية الاقليمية.

اما بالنسبة للسعودية وعند تتبع العلاقات السعودية – المصرية نجد السمة البارزة هي علاقات توتر اكثر منها علاقات تعاون بدءا من القضية الفلسطينية مرورا باليمن والموقف من السودان، نزولاً عند الاختلاف والتناقض الايديولوجي والتنافس على الزعامة العربية. الا ان ومع التغير في النظام السياسي المصري بزعامة محمد عبد الفتاح السيسي تبنت مصر نهجا جديداً في التعاطي مع السعودية، شكل فيما بعد محورا استراتيجي سعودي – مصري. وهذا يعد مكسب مهم بالنسبة للسعودية على حساب تركيا.

رابعا: قطر

تعد قطر من الدول الخليجية التي تمتلك رؤية سياسية تختلف عن السعودية، التي قد تصل الى حد التقاطع والاختلاف في تبني المواقف والسياسات لاسيما مع ايران وتركيا. اذ تجد نفسها تمتلك مؤهلات ومقومات القوة الاقليمية الا ان السعودية تعيق تحقيق هذا الطموح المشروع. لذا وجدت فرصتها مع الازمة السورية والتقارب الفكري والايديولوجي مع تركيا. وان موقف تركيا باعتبار قطر مدخل للدول الخليجية وللعمق السعودي فرصة استراتيجية يجب ان تدعمها بكل الامكانيات من خلال تهيئة الظروف وتطوير الامكانيات القطرية لتأدية دور اقليمي[22].

يمكن القول ان التنافس على المناطق الحيوية تؤدي بشكل مباشر الى زيادة حدة التوتر بين السعودية وتركيا من جهة وبين ايران وتركيا والسعودية من جهة اخرى وقد يصل في احيان كثيرة الى حد القطيعة والدخول في انماط الاستراتيجية الصفرية كما ذكرنا اعلاه. وفي ظل هذه الاوضاع المتوترة يمكن القول ان منطقة الشرق الاوسط بحاجة الى إعادة ترتيب وصياغة نظام اقليمي جديد يتوائم ومتغيرات البيئة الدولية الطامحة ايضا الى التغيير، وايجاد بدائل جديدة يتم من خلالها ادارة البيئة الاستراتيجية الدولية، والتساؤل هنا هل يمكن ان يكون للعراق دورا في عملية التغيير واعادة هيكلة منطقة الشرق الاوسط؟ في ظل زيادة التنافس والتفاعل بين القوى الاقليمية، وهل يمتلك مقومات أداء دور اقليمي؟ وهل هي فعلا الفرصة الحقيقية – الاستراتيجية – التي من الممكن أن تعيد للعراق مكانته الاقليمية التي كان ومازال يسعى الى تحقيقها؟ .

المطلب الثاني : المحفزات الداعمة للعراق وتشكيل الفرصة الإقليمية

يطمح العراق الى ان يكون دولة فاعلة في مجاله الاقليمي عبر السعي الى بناء دور يؤهله لذلك، اذ يمتلك المقومات الداعمة لامتلاك المكانة الاقليمية على الرغم من التحديات والتهديدات التي تؤثر بشكل كبير في الامن والاستقرار الداخلي وكثيرا ما تؤثر في علاقاته الاقليمية، الا انه قد نجح في معالجة واحتواء الكثير من هذه التحديات. ولتحقيق ذلك يتطلب ادراك مقومات القوة والمتغيرات الاقليمية والدولية.

اولا: مرتكزات فاعلية الإداء الاستراتيجي العراقي

اولا: المرتكز الجيوبولتيكي : حبت الطبيعة العراق موقعاً جيوسياسيا متزايد الأهمية، وهذا ما –أكدته النظريات الجيوستراتيجية– حيث أشار إلى تلك الأهمية مفكري النظريات الجيوبولتيكية والإستراتيجية أمثال (نيكولاس سبيكمان) فضمن نظرية الإطار الأرضي يشكل العراق هلالا يحيط بالقلب الروسي، ومن يحكم سيطرته على منطقة الأطراف يحكم اوراسيا ومن يحكم اوراسيا سيتحكم بجيوبولتيكية العالم[23]. وبناءٍ على ذلك يمكن وضع معادلة تحدد مكانة العراق الاستراتيجية (من يسيطر على العراق، يتمكن من السيطرة على الشرق الأوسط، ومن يسيطر على الشرق الأوسط، يتحكم في الإستراتيجية العالمية). ومن هنا يمكن تفسير التنافس العالمي على العراق وفي مختلف الحقب التاريخية.

ثانيا: المرتكز الاقليمي: يتمركز العراق في منطقة الفوضى الاستراتيجية الاقليمية للشرق الاوسط، بل هو نقطة التفاعل الاقليمي منذ عام 2003، اذ لا يمكن تجاهل العراق وما يحدث فيه عند صياغة أية

استراتيجية للقوى الاقليمية في المنطقة. اذ يشكل نقطة التقاء وتنافر القوى الاقليمية ونقطة التحام واصطدام المصالح في المنطقة، لما له من أهمية معقدة ومركبة في تحقيق مصالح القوى الاقليمية والقوى العالمية بعده منطقة المجال والعمق الاستراتيجي لهذه الدول[24].

ثالثا: المرتكز الحضاري: فرضت الحتمية الجغرافية والتاريخية على العراق ان يكون نقطة التقاء واصطدام ثلاث حضارات تميزت عبر التاريخ كونها ثقافات وحضارات متنافسة متصارعة مع بعضها البعض الحضارة (العربية، العثمانية، الفارسية)، مما إنعكس على الطبيعة الثقافية والديموغرافية في العراق.

رابعاً: المرتكز الاقتصادي: يعد العراق من الدول التي تمتلك مقومات القوة الاقتصادية وفق (الدالة الرباعية) التي تحدد قوة اقتصاد اي بلد ما، التي تكمن في اربع مقومات (الطاقة البشرية، المناخ والطاقة، رأس المال، الثروات الطبيعية). الا انه على الرغم من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق الا انها مشاكل ترتبط بالسياسة الاقتصادية وتعثر في عمليات التنمية الاقتصادية والفساد المالي والاداري، وليس بندرة الموارد والطاقة. اذ يعد العراق من الناحية العلمية دولة موارد الا انه يفتقد للبرامج والاستراتيجيات الاقتصادية. الا ان العراق يحاول نوعا ما من توظيف المقومات الاقتصادية لاسيما (النفط) بجعله اداة من ادوات السياسة الخارجية العراقية التي تمكنه مستقبلا من تأدية الدور الاقليمي. وتمثل ذلك في معرض التقرب العراقي من مصر في إمكانية تزويدها النفط بأسعار تنافسية، تبعها فيما توقيع الاتفاقية العراقية – الاردنية واهم ما تحتويه هو مد الانبوب النفطي العراقي– الاردني وتزويد الاردن بالنفط بأسعار مخفضة.

خامساً: المرتكز الامني : الأهمية الاستراتيجية (الأمنية) للعراق تأتي من موقعه المتميز في منطقة الشرق الأوسط، إذ هذه الأهمية تأتي من أهمية إقليم الشرق الأوسط من جهة ووقوعه في قلب ما يعرف اليوم بقوس الأزمات من جهة اخرى، حيث يشكل الأمن العراقي وفق موقعه الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط أهمية متزايدة ولاسيما في الوقت الحاضر لأمن المنطقة ككل، فلو القينا نظرة على جيوبولتيكية العراق فأننا ندرك لا يمكن لأية دولة في المنطقة إن تضع إستراتيجية أمنية دون فهم وأدراك الوضع الأمني في العراق، إذ وفق هذه الجيوبولتيكية والتي تعد ميزة (فرصة) وعبء (تحدي) في إن واحد للأمن الوطني العراقي نجد أمام العراق فرصة تاريخية في تحويل هذا التحدي إلى ثقل استراتيجي يسهم في أعادة الدور والمكانة الإقليمية للعراق[25].

احدثت تغيرات مابعد عام 2003 في العراق وماتبعها من اختلالات امنية، تحولا فكريا – بنيويا في المنطقة دفع دول المنطقة إلى العمل على إيجاد استراتيجيات أمنية وعلى مستوى عال من التخطيط لحماية حدودها من جهة ومصالحها وأنظمتها السياسية من جهة أخرى، مدركة بأن التدهور الأمني في العراق ما هو إلا بداية لتدهور أمني قادم لامحالة لدولها نتيجة الحتمية الجغرافية والتاريخية والحضارية. وبدأت تتصاعد وتتزايد وتيرة المخاوف الأمنية لاسيما بعد 10/حزيران/ 2014 بعد أن تمكن ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) من السيطرة على الموصل ثاني اكبر المدن العراقية وعقب سيطرتها على الموصل واصلت (داعش) توسعها باتجاه محافظات الانبار وكركوك وصلاح الدين والسيطرة على بعض المدن فيها وصولاً إلى إطراف مدينة اربيل. مما جعل (داعش) وبكل ما يحمله من فكر متطرف يقترب من الحدود التركية واستشعار تركيا بالتهديد الامني المحتمل، وكذا الحال بالنسبة لما يشكله (داعش) من تهديد مباشر لإيران على اعتبار هنالك اختلاف فكري عقائدي بين تنظيم (داعش) وإيران، وتهديدها لإيران بشكل مباشر بضرب مصالحها في العراق ، فضلا عن التهديد القائم بالنسبة للأردن ودول الخليج العربي ومصر. وما شكله بعد ذلك من تهديد مباشر لحلفاء الولايات المتحدة الاميركية في اوربا.

وعند تحليل هذه التحولات الأمنية الخطيرة، نجد أنها تشكل تحدي كبير للأمن الوطني العراقي وهذا مايعيشه العراق حاليا، إلا انه ومن منظور استراتيجي يمكن تحويل هذا التحدي القائم إلى فرصة، لاسيما إذا ما تم إدراك وتفعيل مقومات وأدوات الأمن الوطني العراقي وتوظيفها استراتيجيا وأحالتها إلى قدرة سياسية وكفاءة في الأداء السياسي الذي بدوره يعد الركيزة الأساسية لكفاءة المقومات والأدوات الأخرى بما فيها كفاءة الأداء الأمني والعسكري. وبذلك يمكن ان يكون العراق عامل استقرار في المنطقة وتوازنها ، إذ يشكل مثلثاً قائم الزاوية أضلاعه تركيا وإيران والعمق العربي، وهو بذلك يكون حجر الزاوية في الركن الشمالي الشرقي للأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط. وإذا ما أدرك صناع القرار هذه الأهمية والمكانة الجيوستراتيجية للعراق من موقع جغرافي وامتداد حضاري فانه يمكن وعبر إستراتيجية التحالفات المعاصرة القائمة على أساس الفعل والمصلحة والترتيبات الأمنية المشتركة ، أو بما يعرف اليوم بعولمة الأمن* إذا ما عرفنا إن تهديد الإرهاب اليوم يطال العالم ككل وليس العراق فقط ، فأنه يمكن توظيف هذه الفرصة في أعادة وأحياء الدور العراقي في الترتيبات الإقليمية أو العالمية من توظيف تأثيرات الأمن في العراق على كلا البيئتين عبر حركة التفاعلات العالمية والإقليمية باعتباره ركيزة إستراتيجية لضمان امن الشرق

الأوسط وبالتالي امن المنطقة. إذا ما انطلقنا من فكرة أساسية إن العراق هو قاعدة الانطلاق والتحركات العالمية للقضاء على الإرهاب أو ما يعرف اليوم بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

وبذلك قد نجح العراق في تبني استراتيجية (يمكن القول) بانها تذهب به مستقبلاً بان يكون موازناً إقليميا بين القوى العربية، الإيرانية، التركية. من خلال تبني استراتيجية توازن المصالح مرة واستراتيجية توازن التهديد مرة اخرى كما حدث ،ومحاربة تنظيم (داعش) الإرهابي، وكيفية إدارة التفاعلات الإقليمية في معركة تحرير الموصل في عام 2017. فقد اعتمد العراق على معادلة (الفرص والتهديدات).

كما نجح العراق في تبني تكتيكا يمكن ان نطلق عليه (التخطي الاستراتيجي) اي بمعنى التوجه نحو التحول من ساحة للتنافس إلى الدور الثانوي في التفاعلات الإقليمية كما هو الحال والموقف من الازمة السورية، والتوجه نحو الاردن ومصر في تبني علاقات بعيدا عن التضاد الإيديولوجي. وشكل الموقف العراقي من الازمة الخليجية موقفاً يدفع للعراق بان يكون مؤهلا استراتيجيا للعب دور الموازن الاستراتيجي في المنطقة. الا انه لا يمكن تحقيق هذا الدور دون تهيئة البيئة الداخلية العراقية ولاسيما السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا يحتاج إلى جملة من الاصلاحات وبمختلف المستويات، فضلاً عن بناء علاقات دولية ايجابية لاسيما مع القوى العالمية المختلفة، تدعم العراق بهذا التوجه الاستراتيجي الجديد.

ثانيا: متغيرات البيئة الاستراتيجية الاقليمية وفرص تشكيل الدور الاقليمي العراقي

1. **التغير في الانظمة السياسية العربية و النهج الاستراتيجي العراقي (العزلة الاقليمية)**

نتج عن التغير في الانظمة السياسية العربية بدءا من عام 2011 الى يومنا الحالي حالة من الفوضى العربية – التي من الاساس كانت السمة السائدة– وتعميق حالة الانقسام في مواجهة الاحداث والمواقف ، فضلا عن تباطؤ وعدم قدرة الدول العربية على الاستجابة السريعة لمتغيرات المنطقة الا ضمن تفاعل استراتيجي قد يكون تحالف او الانضمام الى محور او ترتيب اقليمي ودولي، كما حدث ومواجهة تنظيم (داعش) الارهابي من جهة، ومن جهة اخرى تشكيل محاور استراتيجية لمواجهة التطلعات التركية والايرانية والحد من زيادة نفوذها في المنطقة العربية بزعامة السعودية من جهة وقطر من جهة اخرى[26].

هذه المتغيرات دفعت بالعراق الى تبني نهج استراتيجي جديد ينأى بالانحياز الى اي طرف او حتى التدخل في القضايا والمواقف، ويمكن مقاربة هذا النهج بالنهج الذي اتبعته سويسرا في اوربا ابان الحرب

العالمية الاولى والثانية، الا ان وضع العراق مختلف واهدافه وتطلعاته مختلفة الا انه على اقل تقدير في هذه المرحلة يمكن وصفه (بالعزلة الاقليمية) تمهيدا للتمكين من اداء الدور الاقليمي المرتقب.

من ضمن استراتيجيات التنافس السعودي– التركي، اتباع استراتيجية الاستقطاب لتشكيل المحاور الاقليمية، ويعد العراق نقطة التقاء المصالح السعودية – الخليجية– التركية. وقد نجح العراق وحتى– هذه اللحظة– في التعامل مع هذه القضية بعقلية استراتيجية مكنته من زيادة التفاعل الاقليمي مع السعودية – عربيا– مع تركيا– اقليميا–. بما يتيح له فيما بعد من ان يكون دولة تقريب وجهات النظر بين اطراف الازمة.

2 . الازمة السعودية– القطرية والاندفاع تجاه العراق

على أثر إتساع وتيرة الازمة السعودية – القطرية، والتي أضفت على واقع وبيئة منطقة الخليج العربي سمة الطابع الصفري في العلاقات البينية فيما بينهما، لطبيعة التنافس والصراع الإيديولوجي– الاستراتيجي. فقد تبنى كلا اطراف الازمة سياسة المحاور واستراتيجية التحالفات لاستقطاب الدول والقوى لمعسكرها، ودخل العراق ضمن دائرة التنافس السعودي–القطري بدعم القوى الخارجية المؤيدة لأطراف الصراع الاقليمي في الضغط على العراق للانحياز لاحدهما. الا ان العراق تعامل مع الازمة وفق منطلقات السياسة الخارجية التي عملت باتجاهين الاول: تصفية وتصفير المشاكل والخلافات مع دول الخليج العربية، والثاني: بدعم العملية السياسية في العراق، وتوظيف هذا التقرب والدعم باتجاه اعادة اعمار المناطق المحررة. وبهذا فقد تحول العراق في سياسته الخارجية من سياسة تبني المواقف والانحياز على اساس ايديولوجي الى تبني سياسة (براغماتية متوازية) تهدف الى تحقيق المصالح بتوظيف الفرص ومنها فرصة التنافر والتنافس بين القوى الاقليمية. وقد نجح نوعا ما في تحقيق ذلك في التعامل مع الازمة الخليجية.

3.التنافس الاميركي – الروسي في الشرق الاوسط وفرصة تكييف الخيارات الاستراتيجية للعراق

تشكل فرصة التنافس الاميركي–الروسي في منطقة الشرق الاوسط، فرصة استراتيجية للمناورة العراقية في تكييف الخيارات الاستراتيجية المتاحة امامها بين الولايات المتحدة الاميركية وروسيا، وهذا ما اقدم عليه العراق في التعامل مع الحرب على تنظيم داعش الارهابي ولاسيما في التسريع من معركة الموصل بعد معركة حلب والتفوق الروسي – الايراني على حساب التراجع الامريكي–السعودي آنذاك، اذ شكلت معركة حلب بمثابة لعبة صفرية ما بين الولايات المتحدة الاميركية وروسيا الاتحادي الامر الذي دفع بالولايات

المتحدة الاميركية الى تكييف جهودها الاستراتيجية والتعامل بجدية وواقعية في الاستعداد لمعركة الموصل الاستراتيجية [27].وقد استطاع العراق توظيف الحتمية الجغرافية لأول مرة في تحقيق الاهداف والمصالح بتبني سلوك براغاتي معتمدا على مقوم الجيوبولتيك وتوظيف فرصة التنافس الدولي.

المطلب الثالث: الاحتمالات المستقبلية وممكنات الاداء الاستراتيجي الإقليمي للعراق

في مقاربة استراتيجية لبيئة النظام الدولي ومحاولات القوى التي تعرف اليوم بالقوى التعديلية الساعية الى التغير او التعديل على اقل تقدير في بيئة النظام الدولي البنيوية والهيكلية[28]. وبما ان بيئة الشرق الاوسط جزء من البيئة العالمية، وتوثر بشكل مباشر في التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي، بل تعد احد مقومات نجاح التغيير او الحفاظ على الوضع الراهن لما ما تمتلكه من مقومات تتيح لها التأثير في البيئة الدولية باعتبارها ايضا احد مناطق التصادم العالمي وان سيطرة اي دولة عليه يمثل مكسب استراتيجي مقابل خسارة استراتيجية للطرف الاخر.

تعاني منطقة الشرق الاوسط من الاختلال الواضح في ميزان القوى الاستراتيجي، الذي ادخل المنطقة في حالة من الصراع المستدام والتنافس المتزايد مما جعل الفوضى هي السمة السائدة في النظام الاقليمي للشرق الاوسط. وقد انعكس هذا الاختلال في ميزان القوى الاستراتيجي على هيكلية وبنيوية النظام الاقليمي في المنطقة[29]. مما يشكل نقطة انطلاق لبلورة رؤية جديدة تتضمن قوى جديدة هادفة الى التغيير من جهة وضمان مصالح القوى الاقليمية من جهة بمعنى دولة قادرة على (تنسيق المصالح)، على اعتبار ان سياسة المحاور قائمة على مدخلين اساسين هما:

1. المدخل الامني: تبادلية الهاجس الأمني بين دول المنطقة وتمثلت في التهديدات الارهابية بدءا من تنظيم القاعدة انتهاء ما يعرف بتنظيم (داعش) الارهابي.
2. مدخل المصالح: اهم ما يميز منطقة الشرق الاوسط هي سرعة التأثير والتأثر في تبادلية المصالح ومن ثم تبادلية الأدوار وبالتالي تبادلية المحاور والتكتلات الاقليمية.

وفقا لذلك فأن سياسة المحاور هي ما يميز حركة التفاعلات الاقليمية والدولية في المنطقة، لذا امام هذه المتغيرات يمكن القول ان للعراق فرصة استراتيجية للاندفاع نحو تعديل او حتى المساهمة في بلورة صيغة جديدة للتفاهمات والتفاعلات في منطقة الشرق الاوسط وفق جملة من المعطيات اهمها:

1. المعطى الاستراتيجي (امتلاك مقومات القوة).

2. المعطى السياسي الداخلي ومحاولة ترتيب الاوضاع الداخلية بدءا من ترتيب العلاقات مع اقليم كوردستان وانتهاءٍ بعملية التحول الديمقراطي والحفاظ على العملية السياسية في العراق.
3. المعطى الامني (نجاح العراق في ربط امنه الوطني بالآمن الاقليمي والدولي).
4. المعطى الاقليمي والتغيير في الادراك الاقليمي تجاه العراق، وعدم الثقة السائدة في العلاقات الاقليمية البنيية.
5. المعطى الدولي والسمعة الحسنة التي يسعى العراق الى اكتسابها عبر تبني سياسة خارجية هادئة تقترب من العقلانية (ترجيح كفة المصالح).

ومع تطور السياسة الخارجية العراقية التي تعبر عن الرؤية العراقية الاستراتيجية في تبني علاقة عقلانية بين العراق والبيئة الاقليمية، وبين العراق والبيئة العالمية، بما يتيح لنا وضع عدة احتمالات للدور الاقليمي العراقي المقترب

الاحتمال الاول: التفاعل الاستراتيجي الاقليمي (الانحياز)

يرتكز هذا الاحتمال الى حقيقة مفادها ان العراق يقع في منتصف التفاعلات الاقليمية العربية –التركية– الايرانية، امام هذه الحقيقة الجيوبوليتكية يمكن للعراق ان يكون دولة المركز في ضبط حركة التفاعلات الاقليمية لهذه الدول من خلال:

1. قد يكون دولة تقاطع المصالح.
2. ان يكون دولة تنسيق المصالح

وهذا يتطلب من العراق الانغماس بشكل اكبر ومكثف في ازمات المنطقة ومحاولة الحصول على المكتسبات الاستراتيجية من خلال توظيف نقاط الاختلاف وادارة الصراع والتنافس بما يتلاءم مع الاهداف الاستراتيجية للعراق. الا ان كوابح هذا الاحتمال ان العراق مازال يفتقد للإرادة السياسية الموحدة وهذا يتضح من عدم وحدة الخطاب السياسي الخارجي العراقي، الذي يعد اهم محرك للسياسة الخارجية العراقية[30].

الاحتمال الثاني: دور الموازن الاقليمي

يتطلب لتحقيق هذا الاحتمال جملة مقومات، اهمها مقوم المصداقية في التعاملات الاقليمية والدولية، والقدرة على ممارسة التأثير من خلال امتلاك مقومات النفوذ المساعدة لممارسة دور الموازن. وفي الآونة

الاخيرة تخلو منطقة الشرق الاوسط من دولة (المنسق للمصالح) او دولة (حاملة الميزان)، وبما ان جميع الدول قد اتخذت محورا استراتيجيا بالضد من الاخر ماعدا العراق الذي مازال يعتمد على سياسة خارجية تحاول ان تنأى بنفسها– على اقل تقدير في الوقت الحاضر– عن سياسة المحاور والتحالفات الناشئة في المنطقة. اذ يرى الكثير من الباحثين والكتاب ان تكون هذه الفرصة الاستراتيجية التي كان ينتظرها العراق منذ زمن طويل بتبادلية الأدوار مع السعودية ومصر تحديداً. ومن الناحية النظرية يمكن القول بأن العراق يمتلك مقومات دولة حاملة الميزان او دولة (الموازن الاقليمي). الا انه من الناحية الواقعية فأن العراق في هذه الفترة غير قادرة على ممارسة الفعل الاستراتيجي المؤثر في دول مثل ايران وتركيا والسعودية، اذ مازالت هذه الدول متمكنة استراتيجيا في ادارة الصراع الاقليمي من جهة، ومازالت هي احدى ادوات التفاعل الدولي الاستراتيجي في المنطقة من جهة اخرى التفاعل (الامريكي– الروسي) (31).

الاحتمال الثالث: الاندفاع الاستراتيجي (التدريجي)

التعامل مع منطقة الشرق يتطلب الحذر فكما هو معلوم ومتعارف عليه ان تأدية الأدوار يتطلب استراتيجية مرنة طويلة الامد تبدء من الانفتاح الاستراتيجي مرورا بتحديد مناطق المصالح انتهاء بامتلاك مقومات القوة والنفوذ. وان العراق رغم انه يمتلك مقومات القوة الا انه يفتقر الى ممكنات التأثير التي ترجح احتمالية تأدية دور بديل عن اي من القوى الاقليمية ، وعليه ان يعمل على استمالة ثلاث دوائر صنفت وفق المعطى الجغرافي والحضاري.

- الدائرة الاقليمية العربية
- الدائرة الاقليمية غير العربية
- الدائرة الدولية

وعند تخطي المرحلة الاولى يمكن الاقتراب من المرحلة الثانية بتبني دور حلقة الوصل بين المحاور والتحالفات الاقليمية والاقليمية – الدولية في منطقة الشرق الاوسط – في الوقت الحاضر العراق عضو في التحالف الدولي ضد الارهاب وبنفس الوقت احد اعضاء التنسيق الرباعي الامني (الروسي – الايراني – السوري– العراقي)– والانتقال بعد ذلك الى مرحلة رد الفعل الى الاستجابة للفعل وفق مبدأ (عقلنة المصالح) التي ترافقها ممكنات توظيف العلاقات الخارجية(لدولية) في اضفاء المرونة العراقية في

التعامل مع القضايا الاقليمية، وصولا الى تبني الوظيفة والدور الاقليمي العراقي المرتكز على مصداقية الفعل والتأثير والنفوذ.

لذا فأن الاحتمال الثالث يمكن تحقيقه ومع فرضية البحث التي ترتكز على العلاقة بين الاداء الاستراتيجي العراقي ومصداقية الرغبة العراقية في تبني دور اقليمي ومتغيرات البيئة الاستراتيجية الاقليمية لتحقيق الدور الاقليمي العراقي المنشود.

الخاتمة والإستنتاجات

إن تحقيق مكانة إقليمية ودولية تفرض هيبة الدولة في النظام تعد واحدة من أهم الغايات التي ترتبط بتكوين الدولة وبقاءها، فالدول تصنف ما بين قوى اقليمية وقوى دولية، ونجدها تتنافس وتتصارع فيما بينها لتحقيق هذه المكانة. وفي ضوء ذلك فإن العراق يمتلك الرغبة ومنذ تكوينه في بناء دور اقليمي يمكنه من تحقيق المكانة، وهذه الرغبة والطموح رافق مختلف الحكومات العراقية وهي جزء من ايديولوجية الحكومات العراقية واهدافها التي تسعى اليها بمعنى مبدأ من مبادئ العراق الاستراتيجية.

وفي إطار تحليل المتغيرات وحركة التفاعل الإقليمي فإن العراق أمام فرصة إستراتيجية لتحقيق تلك المكانة، فالمعطيات الاقليمية تتيح له الاندفاع نحو تحقيق هذا الهدف في ظل بيئة اقليمية معقدة متشابكة متشعبة متداخلة القضايا والمواقف ومتعددة الاطراف، مرنة صلبة بنفس الوقت، بيئة هشة غير مستقرة تشبه بالرمال المتحركة غير محددة الملامح والاوزان الاستراتيجية تختلف من موقف لآخر. إلا أن هذه المعطيات تعد بالنسبة للعراق مدخلاً استراتيجيا يتيح له اتباع سياسة مقاربة استراتيجية– جيوبولتيكية ممكن من خلالها ادارة التفاعلات الجيوسياسية– التحركات والعلاقات الاقليمية البينية– بتوظيف جملة معطيات داخلية واقليمية ودولية ليكون اللاعب الاستراتيجي المؤثر في لعبة الشرق الاوسط والموازن بين لاعبيه (ايران، تركيا، السعودية).

وتحقيق الدور الاقليمي الذي يسعى اليه العراق مرهون بالدرجة الاساس بكفاءة صانع القرار العراقي وقدرته على مواكبة التطورات الاقليمية وتحديد مسارات السياسة الخارجية العراقية وفق منطلق براغماتي(المصالح)، فالقراءة الاستراتيجية للبيئة الاقليمية لمنطقة الشرق الاوسط تعتمد بالأساس على التفاهمات الدولية وكيف تنظر للعراق ومحيطه الاقليمي من جهة والواقع العراقي الداخلي السياسي والامني والاقتصادي والاجتماعي من جهة وعلاقة الحكومة العراقية بحكومة اقليم كردستان من جهة

اخرى. لذا فأن تأدية الدور الاقليمي تتطلب من صانع القرار القدرة على الاستجابة المرنة والكفؤة للمعطيات والضرورات الداخلية من جهة، والمتغيرات الاقليمية والدولية من جهة اخرى.

وفي ضوء حركة التفاعلات العالمية في الوقت الحاضر التي تمثلت في المؤتمرات الدولية واللقاءات والزيارات وأهمها مؤتمر وارشو في 14 /شباط/ 2019 وما يشكله من معطى وتطور اخر باتجاه محاولات اعادة هيكلة المحاور الاقليمية وهندسة التفاعلات الاقليمية التي ستؤثر حتماً في تغيير بيئة نظام الشرق الاوسط، يمكن القول اذا ما نجح العراق في التعامل مع هذه المتغيرات والمعطيات وفق رؤية استراتيجية كفؤة (داخلية وخارجية) ممكن ان يكون امام فرصة استراتيجية تضمن للعراق الاندفاع الاستراتيجي لتحقيق المكانة والدور الاقليمي المنشود.

الهوامش:

1. سهاد اسماعيل خليل، المتغيرات الإستراتيجية والأمن الوطني العراقي (دراسة في توظيف الفرص)، مجلة قضايا سياسية العدد(43-44) (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد،2016) ص 217 .

2. . قارن مع : هنري كيسنجر، النظام العالمي : تأملات حول طلائع الامم ومسار التاريخ، ترجمة د. فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2014، ص ص 100 -101.
قارن مع : Kamran Bokhari , The comimg Turkish- Iranian Confrontation Arising cold war between two regional powerhouses is inevitable.

3. /https://newlinesmag.com/argument/the-coming-turkish-iranian-confrontation
4. ينظر: نيفين مسعد، علاقات ايران الدولية والاقليمية ، (المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، سلسلة ملفات ، الدوحة) كانون الثاني 2011،ص ص1-4.
5. للمزيد انظر: منصور المرزوقي البقمي، الموقف السعودي من ثورات الربيع العربي، في: محمد بدري عيد وجمال عبد الله، الخليج في سياق استراتيجي متغير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة،2014، ص ص 114 - 115.
6. تمثل في الاندفاع السعودي المباشر في الازمة المنية ودخوله في حرب مباشرة عبر تكوين التحالف العربي والاعلان عن عاصفة الحزم، كذلك الموقف الحاسم بأتجاه قطر الذي شكل تغييرا جديدا في السلوك الاستراتيجي السعودي. للمزيد ينظر الى : منصور المرزوقي، انتقال السلطة في بيت الحكم السعودي، على الرابط الالكتروني :
https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/20151287919325734Saudi-transition-power.pdf

* التوازن في التهديد: يعني أن القوى الإقليمية سوف تنضم إلى التحالفات والمنظومات القائمة على أساس التهديد وليس على أساس القوة، فالدول سوف تنضم إلى المحور الذي يكون أقل تهديداً. للمزيد ينظر:

:Stephen M. Walt's Notion of Threat, study by
http://www.ia-forum.org/Content/ViewInternalDocument.cfm?ContentID=8663

7. الازمة الخليجية الجذور، المسارات، التفاعلات الاقليمية والدولية، مجلة سياسات عربية العدد 26، على الرابط الالكتروني الاتي: (Siyassat26-2017_policy_unite.pdf (dohainstitute.org

8. ينظر: نيفين مسعد، علاقات ايران الدولية والاقليمية ، (المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، سلسلة ملفات ، الدوحة) كانون الثاني 2011،ص ص1-4.
9. موريال ميراك فايسبخ، جمال واكيم، السياسة التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002، (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،بيروت ،2014)، ص223 ومابعدها.
10. هنري كيسنجر، مصدر سبق ذكره، ص ص 114-115.
11. عمر كريم، تقييم أفاق العلاقات السعودية – التركية، على الرابط الالكتروني الاتي:
/https://agsiw.org/ar/assessing-the-prospects-for-saudi-turkish-ties-arabiC

12. في 29 ايلول 2016 قال الامير محمد بن نايف "إن تركيا بلد شقيق لنا، ويهمنا دائما ان يكون التنسيق بيننا قوي، وان يكون العمل مشتركا، لاننا بالفعل بحاجة الى بعضنا البعض. نقلا عن: احمد التعيمي، تركيا والخليج : قطر انموذجا، في كتاب: قطر وازمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، مجموعة باحثين، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ط1، بيروت، 2018، ص 167.
13. حسام عيد، التقارب التركي – الايرانبي شراكة غريبة تحركها المصالح، على الرابط الالكتروني الاتي:
https://roayahnews.com/articles/2017/09/06/334537/

14. للمزيد انظر: سمير مرقس، الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة الدين والقوة: من الحرب الاهلية الى مابعد 11 سبتمبر، ط1، مكتبة الشروق الدولية، 2003، ص ص67-70.
15. انظر: احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي "موقع توكيا ودورها في الساحة الدولية"، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ،2011.، ص 68.
16. ينظر: انيس الدغيدي ، الاقطاب الثلاثة: مصر وايران وتركيا وضرورة الوحدة لهزيمة امريكا، ط1،(كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة) 2012، ص ص 83-86.
17. بول سام، ويب دي زيو، السياسة الخارجية القطرية: الديناميات المتغيرة لدور استثنائي، مركزي مالكوم كير-كارنيغي للشرق الاوسط، على الرابط الالكتروني الاتي: https://carnegie-mec.org/2012/12/31/ar-pub-51004
18. . ينظر: والتر راسيل ميد عرض، طارق راشد عليان، القوى التعديلية: عودة منافسات الجغرافية السياسية في العلاقات الدولية، 29،2،2014، على الرابط الالكتروني : http://www.siyassa.org.eg/News/3743.aspx
19. للمزيد ينظر الى: صافيناز محمد امين، التدخل البري السعودي – التركي في سوريا : الدوافع والقيود، مرز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، على الرابط الالكتروني الاتي:
https://acpss.ahram.org.eg/News/5476.aspx

20. للمزيد انظر: حارث حسن ، المعابر الحدودية والسياسات الاقليمية في العراق، مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الاوسط، 13/تموز 2021، على الرابط الالكتروني الاتي: https://carnegie-mec.org/2021/07/13/ar-pub-84947
21. للمزيد ينظر الى: عمران عيسى حمود، العلاقات التركية – الايرانية والمتغيرات في المنطقة العربية بعد عام 2011، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد53، 2018، ص259.
22. للمزيد ينظر الى: وليد حسن المدلل، محمود الرنتيسي، مقومات وسمات السياسة الخارجية القطرية، (مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد الثاني، العدد الاول، كانون الثاني، 2014)، على الرابط الالكتروني الاتي: https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJEB/article/viewFile/367/333
23. صلاح حميد الجنابي وسعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليمية،(دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل 1992م) ص 48 .
24. مصطفى علوي ، المكانة الاستراتيجية للعراق ، القوة الشاملة للعراق في ضوء التطورات الراهنة، مجلة السياسة الدولية، العدد 136، مؤسسة الأهرام، القاهرة،1999 , ص 86 .
25. (مصطفى علوي ، الحرب على داعش : تفاعلات إقليمية ودولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (199) ، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، يناير ، 2015) ص 95.

* . ترتكز العولمة الأمنية على ثلاث قواعد أساسية: استخدام الجيوش العائدة لدول مختلفة لنهج وسياق موحد وتطبيق عقيدة عسكرية واحدة ، الانضواء تحت العسكرية المركزية لقيادة موحدة بغض النظر عن الانتماءات الوطنية والاستعداد للاستخدام في أية بقعة من العالم . ولتنوع مصادر التهديد وشمولية تلك التهديدات وخروجها من النطاق الداخلي إلى الإقليمي والخارجي بفعل التطور التكنو – معلوماتي برز لنا مفهوم العولمة الأمنية . ينظر إلى : طارق محمود شكري ، تطبيقات العقيدة العسكرية الجديدة لحلف شمال الأطلسي ، دراسات سياسية ، (بيت الحكمة ، بغداد ، شتاء 1999-2000)، ص 50 .

26. عبد الإله بلقزيز ، ثورات وخيبات التغيير الذي لم يكتمل ، ط1 ، (منتدى المعارف ، بيروت ، 2012)، ص 295 ومابعدها .
27. [1] . سهاد اسماعيل خليل، حتمية الجغرافية وتوازن المصالح (حلب انموذجا)، مقال منشور على الرابط الالكتروني الاتي: http://mcsr.net/news196
28. والتر راسيل ميد عرض، طارق راشد عليان، مصدر سبق ذكره.
29. فارس أبي صعب ، التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الأوسط ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (389) ،(مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2011)، ص 100 ومابعدها.
30. كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص/ مجلو دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العدد 44، نيسان، 2010.
31. . احمد سعيد نوفل واخرون، ازمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية – التركية ودور تركيا الاقليمي، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، العدد 12، 2016، ص4.

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 2 / 2 / 2022
تاريخ قبول البحث 10 / 4 / 2022

إشكالية النظرية والممارسة في الفكر السياسي الغربي

The Problematic of Theory and Practice in Western Political Thought

ا.م.د. اسعد عبدالوهاب عبد الكريم

Asst. Prof. Dr. Asaad Abdulwahab Abdulkareem

جامعة تكريت/ كلية العلوم السياسية

College of Political Science/Tikrit University

asaad@tu.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يرتكز الفكر السياسي بشكل عام والفكر الغربي بشكل خاص على جدلية النظرية والممارسة وعلى مختلف المراحل التاريخية، ويستدل على تناقضات متعددة ومتزايدة، مما يستدعي البحث عن هذه الجدلية وسط هذه التناقضات، حيث كانت إشكالية البحث تسعى لإثارة هذا الاختلاف والتناقض بين النظرية والممارسة. وافترض البحث ان هذه التناقضات تزداد في العلوم الإنسانية والعلوم السياسية بشكل خاص، وارتكز البحث على نماذج مختارة مثلت حقب تاريخية مختلفة، وقد ارتكز البحث على منهجين: التاريخي والمقارن، وقسم على أربعة مطالب: التعريف بالنظرية والممارسة، والثاني: لنظرية والممارسة في الفكر السياسي القديم والنهضة، والمطلب الثالث تحدث عن الفكر والممارسة في الفكر السياسي الحديث، والمطلب الرابع: الفكر والممارسة في الفكر السياسي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: النظرية – الممارسة – العدالة – الاخلاق

Abstract

Western Political thought in particular is based on the dialectic of theory and practice and on the various historical stages, and infers multiple and increasing contradictions, this dialectic in the midst of these contradictions, as the research problem seeks to provoke this difference and contradiction between theory and practice. The research assumed that these contradictions are increasing in the humanities and political sciences in particular, and the research was based on selected models that represented different historical eras.

The research was based on two approaches: historical and comparative, and divided into four demands: definition of theory and practice, the second: theory and practice in ancient political thought and the Renaissance, and the third demand talked about thought and practice in modern political thought, and the fourth demand: thought and practice in contemporary political thought.

Keywords: theory - practice - justice - ethics

المقدمة

يعتمد البحث على إيجاد أرضية مشتركة بين نخبة من مفكري السياسة على مختلف العصور داخل منظومة الفكر الغربي حول إشكالية النظرية والممارسة او بين نظرية الممارسة وممارسة النظرية او الاختلاف بين النظرية والتطبيق في العلوم السياسية، والتي هي مثار جدل كبير في عالم الفكر والسياسة والتي غالباً ما يتقاطع النظري فيها مع العملي من أفلاطون قديماً وحتى وقتنا المعاصر.

تقوم إشكالية البحث على التساؤل التالي: هل يقوم الفرق بين النظرية والممارسة في العلوم الإنسانية في الفكر الغربي على تناقضات متعددة وتزداد هذه التناقضات في الفكر السياسي على وجه الخصوص؟

اما فرضية البحث: تتمحور النظرية حول المبادئ وتقوم الممارسة على التطبيق وكلما اقتربت النظرية من الممارسة كلما زادت نسبة الانتقال من المعرفة الى العمل وكلما اقتربت الممارسة الى النظرية كلما ازدادت من التحليل الموضوعي وتكاملت فيما بينهما.

ويحتاج البحث حول هذه المواضيع الى مجموعة من العينات او النماذج والتي نرى من المفيد ايرادها في المقدمة نظرا لما تحتله من مكانة على صعيد الفكر السياسي وهم: (افلاطون، السفسطائيون، ميكافيللي، اسبينوزا، كانط، نيتشه، هيجل، ماركس، سارتر، حنه ارندت، جون رولز).

تم الاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج المقارن، وقسمت هيكلية البحث على اربعة مطالب إضافة الى مقدمة وخاتمة، يتناول المطلب الأول: التعريف بالنظرية والممارسة، اما المطلب الثاني جاء بعنوان النظرية والممارسة في الفكر السياسي القديم والنهضة، في حين المطلب الثالث تحدث عن الفكر والممارسة في الفكر السياسي الحديث، والمطلب الرابع: الفكر والممارسة في الفكر السياسي المعاصر. ليشمل البحث مختلف الحقب التاريخية والتيارات الفكرية حول الموضوع المراد البحث عنه.

المطلب الأول: التعريف بالنظرية والممارسة

يقصد بالنظرية مجموعة من التعميمات أو الأحكام المجردة عن حقيقة ما، يجب ان تثبت ببرهان فهي تركيب عقلي مؤلف من تصورات تهدف الى ربط النتائج بالمبادئ [1]. وهي مجموعة من المفاهيم والفرضيات والقوانين المرتبطة عضوياً ومنطقياً ببعضها، والتي تستطيع من خلال هذا الترابط العضوي والمنطقي ان تقدم تفسيراً مقنعاً ومحدداً للظاهرة التي تتناول بالتحليل، كما ان بقدور النظرية ان تجعل من الممكن التنبؤ بما يحتمل ان يؤول اليه تطور هذه الظواهر [2].

وتعرف ايضاً على اساس وجود الوقائع والظواهر بـ "الرابطة العقلية بين مجموعة من الوقائع والظواهر السياسية المحكومة بالتجربة الموضوعية التي يمكن ان تحدد قانونا عاما لدى مجموعة من الظواهر السياسية"[3].

وتعتبر النظرية السياسية ((دعامة اساسية من دعامات علم السياسة، وترتبط النظرية السياسية ارتباطا وثيقاً مع الفكر السياسي والايدلوجية السياسية، حتى اصبح من المتعذر وضع فواصل دقيقة بين هذه المصطلحات)) [4].

والنظرية السياسية قسمان: النظرية السياسية الكلاسيكية التي تبدأ بمقولات حول طبيعة الانسان وواجباته حول السلطة، اما الثانية فهي النظرية الكلاسيكية الحديثة التي هي نظرية ذات طابع سياسي اكثر من كونها فلسفي، والتي سعت الى ربط المفاهيم بالسلوك السياسي، وهي يمكن تقسيمها الى النظرية السياسية التجريبية التي تقوم على الملاحظة وتستمد أصولها من بيانات ومعلومات، والى النظرية السياسية المعيارية التي تعالج الظواهر السياسية بمعايير أخلاقية[5] .

اما الممارسة فهي التطبيق العملي للأفكار وهي عبارة عن جهد قائم على أساس تقديري وظيفي لمجموعة من الأفكار السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها والتي غالباً ما تتعارض مع الأساس النظري لها، مما يستدعي المراجعة المستمرة لأفكارها.

وعند التعريف نرى ان نظرية الممارسة تنطوي على نماء في التفكير والتقويم وهي جهد وابداع يتقدم بها المفكر او الفيلسوف في صورة اكثر تقدمية من بناء اطر للغايات والالتزامات، أي تقديرات مجتمعية، فهي نظرية تبحث عن الوسيلة ووضع قيم الانسان قيد التنفيذ وان يشغل فيع وظيفة يمكن ان يفهمها هو والآخرون[6].

وهناك أربعة قواعد أساسية للممارسة السياسية وهي[7]:

1. **الصياغة العلمية** والأسلوب العلمي الذي يتم من خلاله استنباط هذه القواعد.
2. **المفعول او الأثر السياسي:** حيث ان الممارسة السياسية (س) تؤدي الى نتيجة سياسية (ص)، كان تقول القهر (ممارسة) يولد الثورة (نتيجة).
3. **الوضوح وإمكانية التطبيق:** سهولة فهم القاعدة وإمكانية المستلم للتطبيق.
4. **الشمول وسعة النطاق:** ان تكون القاعدة ذات خطوط سياسية عامة شاملة بدون الدخول في التفصيلات التي تختلف في التطبيق بين نظام واخر.

بعد التعريف بالنظرية والممارسة في السياسة ترى من المفيد الدخول الى العصور التاريخية عبر نماذج مختارة لتتوضح لنا فكرة البحث ولنقترب أكثر من الإشكالية بين النظرية السياسية والممارسة السياسية.

المطلب الثاني: الفكر والممارسة في الفكر السياسي القديم والنهضة

ان أهمية هذه المواضيع تستدعي طرح أسئلة تقوم عليها فرضية البحث، وهي بمجموعها تنسج لنا الخطوط العريضة بين النظرية والممارسة في الفكر الغربي القديم، فهل تباينت النظرية عن الممارسة عند السفسطائيين وافلاطون ؟ وبالنسبة لعصر النهضة على ماذا اعتمد ميكافيللي في بناء نظريته السياسية حول الحكم والحاكم؟ ، وماهي ابرز الجوانب السلبية على الدين والدولة اذا ما تمكن رجال الدين من التحكم بالسلطة السياسية من وجهة نظر باروخ اسبينوزا ؟

تبدأ الإشكالية بين النظرية والممارسة عند السفسطائيين* وافلاطون والذي وجد ان فلسفة السفسطائيون عبارة عن معايير ذاتية يحددها الانسان بنفسه وتختلف من شخص اخر، ويتضح التقاطع بينهما عند ممارسة هذه المعايير المختلفة حول المدينة وان التفوق بالقوة هو القاعدة الوحيدة للممارسة المشروعة للسلطة، وان الحق والعدل هو ما يقرره صاحب القوة المتفوق على غيره[8].

تتباين نظرية الممارسة وممارسة النظرية بين السفسطائيون وافلاطون فالنظرية السفسطائية هي القطب المضاد لنظرية افلاطون السياسية، وهي تعبر عما هو كائن عند السفسطائيين، تصف الامر الواقع، وهي تعبر عن مصلحة الفئة الأقوى في المجتمع، اما افلاطون فقد تناول العديد من المفاهيم والتي شملت معاني العدالة والأخلاق والقيم والمثل والعقل، فالسياسة عند افلاطون تعني العدالة في المدينة، فالعدالة قائمة على الطبيعة لا على العرف، ويرى بضرورة وجود الحكومة الفاضلة المثالية التي

تحكم الناس وفق المعايير والمؤهلات لكل الطبقات التي بداخلها[9]. وتشمل كلمة العدالة ميداني الاخلاق والسياسة عند افلاطون وربط النظرية بالممارسة ليست حكما مجردا هي فلسفة نظرية عن الممكن القابل للاستدلال والمناقشة والاختيار[10].

لقد فصل مكيافيللي* الممارسة عن النظرية عندما فصل علم السياسة عن علم الاخلاق، فلم يؤمن بان السياسة تتشكل من مذهب أخلاقي ودعا الى فصل السياسة عن اللاهوت، ولقد تجلت النظرية السياسية عنده باعتماده على ركنين اساسين هما الأمير والجيش في الوقت نفسه الذي يرى ان الكنيسة والطبقة الاقطاعية هما من أبرز معوقات بناء الدولة[11].

ان الفكر السياسي عند مكيافيللي يعتمد على التجربة التي اكتسبها نتيجة الخبرة الواسعة من التاريخ والبيئة السياسية التي عاشها في إيطاليا التي كانت تعاني من الانقسام الداخلي والتفكك وعدم الاستقرار السياسي، وهو الامر الذي دفعه الى الاهتمام بالممارسة أكثر من التنظير التي تصب في مصلحة وحدة الدولة بقيادة الأمير، فالغاية هي التي تبرر الوسيلة وان الضرورة لا تعرف القانون[12].

وهكذا نجد ان النظرية السياسية التي طرحها كانت ذات اهداف تدعم وجود الدولة القوية بقيادة الأمير الذي يتصف بالشدة والشجاعة والهيبة والمحبة وعدم الوفاء بالعهود والتمويه والخداع بالإضافة الى امتلاك الأمير بعض الحيوان مثل الأسد والثعلب من اجل وتحقيق الامن الحفاظ على الناس من الاخطار، بقوله " على المرء ان يكون ثعلباً ليواجه الفخاخ ويكون أيضا اسدا ليخيف الذئاب ... وعلى الأمير الا يحفظ عهداً يكون الوفاء به ضد مصلحته"[13].

ان نظرية التكيف مع الظروف هي التي امتازت بها أفكار مكيافيللي في ممارسته السياسية الواقعية ضد الميتافيزيقا في السياسة وفن الحكم، فيؤكد على السلوك الإنساني المرتبط بالبيئة المحيطة به وذلك لتجنب الأخطاء والحصول على النجاح في حياته وهذا ما عرفها مكيافيللي[14].

وتتضح جدلية النظرية والممارسة عند الفيلسوف الهولندي باروخ اسبينوزا* عند مقارنته بين الدين والدولة في تاريخ العبرانيين والذي تحول فيه الدين (النظرية) الى خرافة عند (الممارسة) الأحبار والى الحروب البشعة من اجل العظمة بين الملوك (الممارسة) باستثناء الملك سليمان، ومن اجل ذلك يستخلص اسبينوزا نظريته من الخلط بين الدين والدولة أمور ثلاثة، هي[15]:

1. ينتج الضرر للدين والدولة إذا ما اعطى رجال الدين سلطة سياسية في الدولة، ولا ينشأ الاستقرار الا بفصل السلطتين، وهي دعوة صريحة لفصل الدين عن الدولة من اجل الاستقرار وتفادي النزاعات الداخلية والخارجية.

2. يقع الضرر إذا طبقنا القوانين الإلهية على العقائد النظرية البشرية التي تقبل النقاش والجدل. وهو بهذا الرأي يفصل ماهو إلهي عما هو بشري في التطبيق والممارسة وهي نظرة جديرة بالاهتمام لصانع القرار السياسي.
3. لا ينبغي إعطاء أصحاب السلطة حق التمييز بين الأفعال والحكم عليها، والتي هي جزءاً من حرية الفكر والسلوك وهي جزءاً أساسيا لتقدم العلوم والفنون.

ويفرق اسبينوزا بين العقل والايمان، او بين الفلسفة والدين، من حيث الغاية والأسلوب والحقوق المترتبة، فغاية الفلسفة الحقيقية، وغاية الايمان الطاعة، وتقوم الفلسفة على أفكار ومبادئ صحيحة، ويقوم الايمان على التاريخ وفقه اللغة، ويستمد من الوحي، اما أسلوب الفلسفة فهو العقل الذي يدرك الأشياء على ماهي عليه، وأسلوب الايمان هو التخيل والتأثير النفسي[16].

يتقاطع افلاطون مع السفسطائيين مثلما يتقاطع ميكافيللي مع اسبينوزا ولكل منهم حجج ومنطلقات تختلف عن الاخر وتعطي دلالة واضحة على اثبات الإشكالية مدار البحث بين النظرية والممارسة في الفكر السياسي الغربي القديم والفكر السياسي الغربي في عصر النهضة.

المطلب الثالث: الفكر والممارسة في الفكر السياسي الحديث (كانط – نيتشه– هيجل)

يبحث المطلب الثالث في إشكالية البحث ويحدد نماذج مختارة من اهم رواد الفكر السياس الغربي الحديث ويتتبع تصوراتهم واختلافاتهم واوجه الشبه والاختلاف عندهم وما يمكن ان يتوصل اليه العقل من إنجازات في محيطه المادي والمعنوي من ثنائيات العقل والميتافيزقيا، ويمكن تلمس هذه الأفكار عبر رواد الفكر الغربي الحديث (كانط – نيتشه– هيجل).

تثار الإشكالية بين النظرية والممارسة عند **كانط*** والتي من الممكن تتبعها بين كتابيه (نقد العقل المحض ونقد العقل العملي) مع ما يحمله الانسان من تصورات ذهنية ماقبل و مابعد، بين العقل النظري والعقل العملي، بين ماهو عقلي وبين ماهو محسوس، بمجموعها مثلت مواضيع العقل والميتافيزقيا والحرية والأخلاق والدين نماذج لهذه الإشكالية[17].

ويثق كانط بالنظرية المستمدة من مبدأ العقل والتي تحدد ما ينبغي ان تكون عليه علاقات الافراد والدول، أي ان الايمان بالعقل يؤلف الوحدة الحقيقية التي تظم النظرية والممارسة ، فالإنسان مزود بقدر كاف من العقل يتيح له ان ينجز بحرية ويحدد مصيره في العالم، فالإيمان بالعقل وعلاقته بالحرية الدينية هو خير مثال لنظرية الممارسة عند كانط بقوله " ان الله يشرع فينا، لكن بما فينا من قوة عقلية على

التشريع لأنفسنا فعند وصول العقل الى الايمان الحر يسقط الفرق الاستبدادي بين عامة جاهلة وخاصة عالمة ويسقط الدين الذي يتحول الى كهنوت والشعب الذي يتحول الى رعية"[18].

ويمثل كانط مذهب الحدسيين* في مقياس الخيرية الى طبيعة العقل البشري والذي يرى ان مستوى القيم الأخلاقية مرهونة بإرادة الجنس البشري، باعتبار انها مجرد تقدير عقلي لمبدا الواجب، وليس لنتائج العقل فيها حساب، وهي غير خاضعة لقواعد التجربة ولا يصدر عن عاطفة، بل هي العقل العملي وحده، ويربط السياسة بالأخلاق، كون ان السياسة هي علم العمل بالقانون، والأخلاق هي علمه النظري، ولايوجد نزاع بين النظرية والعمل في هذا الجانب[19].

وبالانتقال الى فكرة (إرادة القوة) عند **نيتشه*** نجد ان الإشكالية بين النظرية والممارسة تجسدت في انه لا توجد ذات حرة الإرادة وانما مجرد تجسيدات كمية للقوة على الطبيعة، وتثار الإشكالية على فكرته (التكرار الابدي) وهي الفكرة التي يتعين على المرء إقرار الحياة كما هي عن طريق التوصل الى معرفة ماهية الجنس البشر والعالم[20].

ويطرح نيتشه فكرة (إرادة القوة) للسيطرة على الزمن، فالإنسان والعالم اللذين تحركهما إرادة القوة، بالتكوين والطاعة لهذه الإرادة [21] ، وعليه فالتحدي الأكبر الذي يواجه نيتشه هو القيام بتحويل جذري وكلي للقيم أمال في تأسيس تراتب جديد، وفي ولادة إنسان جديد هو الإنسان الأسمى على أنقاض الإنسان الأخير. وهذا النموذج الجديد الذي يبتغي نيتشه تقديمه للإنسانية لا يتحقق ما لم تتحقق مهمة تحويل القيم الراهنة، ويكون تحويل العدمية في شكلها اللافعال الى العدمية في شكلها الفعال الإيجابي[22].

ويثير نيتشه الكثير من الإشكالات التي تربط أفكاره الراديكالية حول العدمية والقوة والإرادة والنجاح، في حين نرى أفكاره الإيجابية التي رفضت الجمود والقيود الأخلاقية والدينية المسيحية ويسعى الى رفع قيمة الانسان من خلال التحرر بإنسانيته [23].

ويتساءل نيتشه في كتابه " انساني مفرط في انسانيته" حول جدوى الحروب التي يتكبد الشعب فيها الخسائر الكبيرة من الكفاءات التي يضحى بها من اجل الامتيازات الخارجية ومن اجل ازدهار التجارة والعمولات[24] ، ثم ينتقد ثنائية الفكر الغربي التي تجمع بين المادية والميتافيزقيا ويضرب مثلاً (بالأفكار المسيحية او الكانطية) التي تقع بين عالم ظاهر وعالم حقيقي، ويدعو الى التحرر من وهم الحواس

وتحول اراء الفلاسفة الى مومياء أفكار فحسب، ويدعو الى تحرير العقل من كل القيود المفروضة عليه [25].

ويدعو المسيحية للانضمام الى فكرة العدمية (Nihilism)، والى الاخذ بالديمقراطية كمنهج واتباع عجلة الثورة الصناعية من جل بناء حياة جديدة بعيدة عن القيم الدينية التي تسعى للتغلب على جميع أفكار المعارضة ولكي تستطيع ان تحكم الامراء عن طريق مبدأ الطاعة (Obedience) وما يمكن تسميته بالوعي المسبق بامتلاكها سلطة اكراه مطلقة على الجميع [26].

على العكس من كانط، نجد **هيجل*** يرفض الحرية الكانطية، ويؤكد على ان النظرية هي غير الواقع وهي غير الممارسة، وخص الدولة بـ المعرفة المطلقة، وهي صاحبة الإرادة العامة وهي التي ستحقق الوحدة الناجعة بين النظرية والممارسة، والتي يمكن الوصول الى لحظة الوحدة هذه التي يسميها هيجل بالنظرية عبر لحظات ثلاث، الأولى: اللحظة المجردة، الثانية، اللحظة الديالكتيكية (العقل السالب)، اللحظة الثالثة: اللحظة النظرية (العقل الموجب) والتي يسميها أيضا لحظة الوحدة [27].

وينتقد هيجل الفكر التجريدي لكانط أي ان نظريته لا تتجاوز حدود المرء مع ذاته في تصوير اعماله الأخلاقية بطريقة مجردة بعيدة عن الممارسة والتطبيق ويصفها بـ الاتفاق الفارغ، فهناك فرق بين النية التي يتمتع بها الانسان وبين الواقعية، ويمكن تحديد الفرق بين نظرية الحرية الكانطية وبين نظرية هيجل الواقعية في فهم مدار إشكالية النظرية والممارسة في الفكر الغربي[28].

ان تأكيد وحدة النظرية والممارسة مردها الى العقل عند هيجل الذي يرى بان كل واقعي معقول وكل معقول واقعي ويبرهن ان النظر الى شيء ما نظرة عقلية لا يعني اظهار عِلّة عقلية للشيء من خارجه، بل يعني ان الموضوع نفسه معقول بذاته، وهو اعلى قمة يبلغها العقل الواعي المتجسد في الحرية[29].

ان تجريدية الاخلاق عند كانط هي ليست واقعية المعقول عند هيجل وبالتالي نحن امام نظرية للممارسة عند الأول وممارسة النظرية عند الثاني، والإشكال ليس في ذات الموضوع بل في منطلقات كل منهما التي تدعي الوصول الى فلسفة قوامها الحوار الدائر بين الانسان والحرية والإرادة وما يرتبط بهما من مفاهيم أخلاقية فلسفية واجتماعية وسياسية.

المطلب الرابع: الفكر والممارسة في الفكر السياسي المعاصر (ماركس– سارتر– ارندت– جون رولز)

انقسم الفكر السياسي الغربي المعاصر في القرن العشرين بين منظومتين أساسيتين ليبرالية وماركسية، ولكل منهما قواعد ومنطلقات ومناهج وأفكار ومنتظمات سياسية واقتصادية انعكست بشكل

مباشر على الفرد والمجتمع والدولة وتشكلت بهما النظريات وقامت عليها الممارسة السياسية، والتي من خلال ابرز المفكرين (ماركس– سارتر– ارندت– جون رولز) يتضح هذا الانقسام وتتحدد اهم الملامح حول موضوعي النظرية والممارسة. فماهي اهم أفكار ماركس وتصوراته حول الانسان والعقل والنظرية؟ وماهي العلاقة بين النظرية والممارسة في تعريف سارتر للحرية بدلالة الفعل؟ ولماذا انتقدت حنة ارندت الفلسفة السياسية الغربية المجردة؟ وهل مثلت أفكار رولز للمجتمعات نزعة نظرية مجردة من الممارسة؟

ينطلق **ماركس*** من المادة ويدعم الممارسة على النظرية وينتقد الوعي والتخمين ويبدأ من العلم الواقعي في تحليل النشاط العملي في إطار تحليل العلمي لعملية التطور البشري عبر المراحل التاريخية المختلفة، ويقول" انه لا يمكن الغاء العبودية بدون الالة البخارية ولا الغاء الرق بدون تحسين الزراعة، وانه لا يمكن تحرير الانسان ما داموا لا يتمكنون من الحصول بصورة تامة على المأكل والمشرب والملبس ... ان التحرير فعل تاريخي وليس فعلاً ذهنياً" [30].

وفي كتابة (فلسفة البؤس) يرد فيه (كارل ماركس) على الاقتصادي الفرنسي (برودون) على مجموعة من القضايا التي لها علاقة بالمنهج والتاريخ الميتافيزيقا والفلسفة والعلاقات الاقتصادية والتي طرح فيها الفرق بين منهج برودون في التحليل والمنهج الهيجلي الذي يعتمد على صيغة (الايجاب والنفي ونفي النفي)، وعبر مجموعة من الملاحظات تبرز أهمية نظرية الممارسة عند ماركس مقارنة بـ برودون، والتي يرى ان العقل الإنساني ليس عقلاً خالصاً ويحتمل النقص في تركيبه عبر مجموعة من الفروض المتناقضة[31]. بمعنى اخر يرى ماركس ان النظرية غير الممارسة وفي كليهما يحتمل النقص في الادراك قبل الوصول الى النتيجة ولان الحقيقة المطلقة كامنة بذاتها لا يدركها العقل الإنساني، وهذا ما يعزز فرضية البحث بارتباط النظرية حول المبادئ والتحليل عند التطبيق.

ويجادل ماركس اليهود الالمان في كتابه (حول المسألة اليهودية) مطالبتهم بالتحرر السياسي الذي لا يمتلكه المسيحيون الالمان في ذلك الوقت، ويرى ان التحرر الحقيقي هو التحرر الإنساني من القيود التي تجعل منه كائنا منغلقا على نفسه بعيدا عن المجتمع ككل وعن الدولة بقوله "ان مسالة علاقة الدين بالدولة والتناقض بين التحيز الديني والتحرر السياسي. يطرح التحرر من الدين كشرط امام اليهودي الذي يريد ان يتحرر سياسياً والدولة التي ينبغي ان تحرره وتكون نفسها متحررة على السواء"[32].

وعند الانتقال الى **سارتر*** نجد ان العلاقة بين النظرية والممارسة قائمة على التصور بتعريفه للحرية بدلالة الفعل الذي ننظمه مع البواعث والدوافع والغايات التي يتضمنها هذا الفعل، فالإنسان يسعى وراء

ماهيته، والحرية هي أساس كل الماهيات، وهي دائما موضوع التساؤل عن وجود الانسان، ويربط شعور الحرية بالوجود لا بالتصور [33].

ويربط الاخلاق بدلالة عملية وجودية أكثر من كونها فلسفية بقوله " كما اننا لا نستطيع ان نمنع الطيور من الطيران الى اعلى والى أسفل حسب رغبتنا، فانه ليست ثمة طريقة لمنع الأفعال التي قمنا بها من ان تؤدي الى نشأة قيم أخلاقية"[34]. ويعتقد سارتر ان الانسان هو المسؤول عن نظامه الأخلاقي والقيمي، والذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن وجوده، ويربط هذا الموضوع بالاختيار، فالحقيقة الواقعية تكمن في الفعل الموجود، وإدراك وجود الذات ينطوي في الوقت نفسه على إدراك وجود الاخر، فالأخلاق وجميع الأفعال هي من صنع وجود الانسان ومن عرفته لذاته [35].

وعند اسقاط معادلة سارتر على جدلية الاخلاق والسياسة نجد ان كليهما من صنع الانسان والتي تعد أفعال لوجوده تمثلت بصفات متعددة ويمكن ادراكها والعمل بمقتضاها وفق تصور فلسفي وجودي قائم على وجود الانسان وحرية الاختيار، في الوقت نفسه، لا يمكن للأنطولوجيا ان تقوم بنفسها بصياغة أوامر أخلاقية ولا ان نستخرج أوامر من تعليماتها الا انها تجعلنا نستشف علما للأخلاق يتحمل مسؤولياته تجاه واقع انساني موجود ضمن موقف، فالإنسان هو الكائن الذي يجعل القيم موجودة[36].

وتعرف **حنة ارندت*** السياسة بالحرية والإرادة والاختيار وضمان الحياة بالمعنى الواسع للكلمة، وهي ضرورة قهرية للحياة الإنسانية سواء تعلق الامر بالوجود الفردي او الاجتماعي وتمكن الفرد من متابعة أهدافه بكل هدوء وسلام [37]. تنتقد الفيلسوفة حنة ارندت الفلسفة السياسية من افلاطون حتى هايدجر الى حد اعتبارها مسؤولة جزئيا عن التباس معنى السياسة، فالنظريات والفلسفات لم تعطي نتائج عملية ملموسة للإنسان، فالمطلوب من الفيلسوف هو تغيير العالم، ومتأثرة بأفكار ماركس حول العمل دون الفلسفة عندما تناقش أفكاره بان العمل هو الذي خلق الانسان، وان إنسانية الإنسان ناجمة عن نشاطه، وان الانسان ليس حيوانا عاقلا بل هو حيواناً عاملا [38]. وفي كتابها "في الثورة" الفكر السياسي" تنتقد الذي لا يتبع الا صياغات الظواهر السياسية بطريقة المجردة والمحددة في شؤونها الإنسانية، وتضرب مثلا بالنظرية الثورية التي تسوغ العنف وتمجده بطريقة تبتعد عن كونها نظرية سياسية، فالحروب والثورات ماقبل عالم السياسة هي حالة طبيعية [39].

وبالانتقال من الفلسفة الألمانية الثورية لـ حنة الى ارندت الى أفكار الفيلسوف الأمريكي المثالي **جون رولز*** نجد ان معظم مقالاته تركز على مجموعة من القضايا تتمحور حول الانسان والمجتمع والدولة

وتهدف للوصول الى نقاشات متعددة ذات طابع أخلاقي حول العدالة والمساواة والحرية والاستقلال والليبرالية والقانون والحق والواجب والملكية والعقل العام ومفهوم الخير العام وغيرها من المفاهيم.

وقد عبر رولز عن أفكاره بطريقة مثالية طوباوية ، يضع في صلب نظريته السياسية مفهوم "العدالة" ويعتبرها الفضيلة الأولى للمؤسسات السياسية؛ لا للقواعد الدستورية منها فحسب، بل أيضا للبنيات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، فمكانة الحرية في المجتمعات الليبرالية تكون على حساب مطلب المساواة؛ من هنا جاءت نظرية رولز التي اتخذت من العدالة القاعدة الأساسية لكل مجتمع منظَّم عقلانيا، ويستنتج أن العدالة أسبق من الخير بدليل أن الأولى توحد، والخير يفرق: فلا يختلف البشر حول شيء مثل اختلافهم حول تصورات الخير ولا يجمعهم ولا يوحدهم شيء أكثر من العدالة[40].

ويشترط رولز لتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية مساواة الحقوق والحريات بين الافراد، عدم السماح بوجود تفاوت بين افراد المجتمع وإتاحة الفرص للجميع، وينطلق من قدرة الافراد الأخلاقية القائمة على الحس بالعدالة، وعلى فكرة الشخص على تحصيل مفهوم للخير[41].

ويقترح رولز قانونا ينظم العلاقات بين الشعوب بدلاً من الدول اسماه بـ قانون الشعوب الذي يعد تصورا سياسيا عن الحق والعدالة يتفق ومعايير القانون الدولي والممارسات الدولية يشمل جميع الشعوب وعلى مختلف أنظمتها السياسية، ليقدم لنا مبادئ عن العدالة والعدالة العالمية بعيدا عن الحروب والنزاعات التي تقع بين الدول وتذهب ضحيتها الشعوب[42]. ومن طروحات رولز المثالية حول الاخلاق والسياسة نرى ان إشكالية النظرية والممارسة واضحة في الفكر السياسي الغربي وفي ذات الوقت دليل لمعالجة ازمة حقيقية للمجتمعات الليبرالية وغير الليبرالية تمثلت في اللامساواة والتفاوت بين الافراد والمجتمعات والدول.

الخاتمة والاستنتاجات

يمكن القول في خاتمة البحث وعلى ضوء الفرضية التي قام عليها ان نثبت العلاقة الطردية بين النظرية والمبادئ وكذلك بين التطبيق والممارسة وازدياد موضوعية التحليل العلمي مع الممارسة منها الى النظرية. ونؤكد على ما جاء في الإشكالية على الفرق والتناقض بين النظرية والممارسة في الفكر السياسي الغربي. ويتوصل البحث الى مجموعة من النقاط:

- إشكالية التقاطع بين النظرية والممارسة واضحة بين الفردية ومصلحة الطرف الأقوى في المجتمع عند السفسطائيون وبين مفاهيم العدالة والأخلاق عند افلاطون.
- ان النظرية السياسية عبارة عن تعميمات تثبت بالحقائق والبراهين ويضع لها القوانين العامة من اجل الى قاعدة سياسية يمكن خلالها فهم الظاهرة السياسية.
- تقوم الممارسة على التطبيق وتلتزم بالوقائع المادية والتي لها وظيفة سياسية ومرتبطة بها أربعة قواعد أساسية منها الصياغة العلمية والاثر السياسي وإمكانية التطبيق وسعة النطاق.
- تمثلت نظرية ميكافيللي في التطبيق والممارسة والتجربة في دعمه للدولة القوية وللأمير صفاته الواقعية في الحكم التي تساعده في حفظ الامن والاستقرار أكثر من المبادئ والتنظير والمثالية.
- يتحول الدين الى خرافة في الممارسة عند باروخ اسبينوزا في معرض مقارنته بين الدين والدولة في تاريخ العبرانيين، ويدعوا للفصل بين السلطين ويفرق بين العقل والايمان وضرورة الفصل عند الممارسة بين ماهو بشري وماهو إلهي.
- يُشكِل كانط بين النظري والعملي بين الميتافيزقيا والعقل في كتابيه (نقد العقل المحض ونقد العقل العملي)، ويحاول ان يقدم تفسيرات وظيفية لكل منهما وما ينبي عليها من علاقات الافراد والدولة.
- ينتقد نيتشه ثنائية الفكر الغربي التي تجمع بين المادية والميتافيزيقا ويدعو الى تحرير العقل من جميع القيود وتشكيل الانسان لقيم جديدة بعيدة عن القيم التي ساهم الدين في تأسيسها والى العدمية من شكلها اللافعال الى شكلها الإيجابي.
- يؤكد هيجل على ان النظرية هي غير الممارسة، ويربط بين الدولة صاحبة الإرادة العامة التي ستحقق لحظة الوحدة عبر لحظات ثلاث (اللحظة المجردة، اللحظة الديالكتيكية، اللحظة النظرية). وينتقد الفكر النظري الكانطي المجرد بعيداً عن الممارسة والتطبيق.
- يرى ماركس ان النظرية هي غير الممارسة والتطبيق ويحتمل النقص في الادراك فيهما لعدم إدراك العقل البشري الحقيقة الكامنة بذاتها، ويؤكد على الممارسة والتحرر الإنساني من القيود التي تجعل منه انساناً منغلقا على نفسه.
- يعرف سارتر الحرية بدلالة الفعل والدوافع والغايات ويربطها بالإنسان وهي أصل فلسفته الوجودية القائمة على ثنائية الماهية والوجود فالإنسان هو المسؤول عن تشكيل القيم والأخلاق التي يعمل من خلالها وعلى جميع الأفعال التي يقوم بها.

- ان الالتباس الحاصل في معنى السياسة عند حنة ارندت قائم على أساس اعتماد الفلاسفة على التنظير دون النتائج المطلوبة في تغيير العالم مؤكدة ان العمل والممارسة هي السياسة وان الانسان ليس حيوانا عاقلا بل هو حيواناً عاملا.
- يناقش جون رولز بدلالات أخلاقية مواضيع العدالة والمساواة والحرية والليبرالية والخير العام وغيرها من المفاهيم بطريقة طوباوية ذات طابع أخلاقي عام بعيدا عن التطبيق والممارسة أي ان نظرية رولز قائمة على التنظير أكثر من الممارسة.
- يستنتج البحث ان الإشكالية بين النظرية والتطبيق هي إشكالية بنيوية موجودة داخل الفكر السياسي الغربي بين الفلاسفة والمفكرين وعلى مختلف مدارسهم الفكرية.
- يستنتج من البحث صعوبة رسم خط بياني واضح المعالم بين النظرية والممارسة لما يحمل الفكر السياسي الغربي من ثنائيات متناقضة ومتطابقة بين المفكرين داخل المنظومة الفلسفية الواحدة.
- ان معالجة هذه الاشكالية يتطلب من الباحثين الولوج في المدارس الفكرية ذات الطابع النفعي والبرجماتي من جهة وإيجاد المشتركات بينها وبين المدارس والفلسفات المثالية من جهة أخرى.
- يمتاز الفكر السياسي الغربي الليبرالي بالتجديد ومحاولة كسر الجمود الذي يصيبه بطريقة نقدية هادفة وهذه صفة مكنته من الاستمرار والتجدد داخل المنظومة الليبرالية الخالصة والجديدة.

قائمة الهوامش

1. **محمد محمود ربيع، النظرية السياسية في موسوعة العلوم السياسية (الكويت: جامعة الكويت، 1994)، ص105.**
2. **إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987)، ص47.**
3. **قحطان احمد سليمان، النظرية السياسية المعاصرة، الطبعة الاولى، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2003)، ص28.**
4. **محمد نصر مهنا، منال ابو زيد الشهابي، في النظرية السياسية وفلسفة السياسة (الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب،2009)، ص 23.**
5. **اسعد عبد الوهاب عبدالكريم، الفكر السياسي والنظرية السياسية دراسة مقارنة، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 27 (جامعة تكريت– كلية الآداب: 2016)، ص ص 249–250.**
6. **ريمون بولان، الاخلاق والسياسة، ترجمة عادل عوا ، (دمشق: دار طلاس، 1988)، ص 59–60.**
7. **جاسم سلطان، قواعد في الممارسة السياسية، الطبعة الأولى (المنصورة: ام القرى للترجمة والتوزيع، 2008)، ص ص 18–20.**

*** السفسطائي: تعني رجل الحكمة، المعلم المتجول، وهي طائفة من المعلمين ظهرت في القرن الخامس قبل الميلاد، امتازوا بتنوع الثقافة وتناولوا مواضيع الفلسفة والخطابة والسياسة والقانون، واستخدموا منهج الشك والنسبية، اهم**

رواد هذه المدرسة: برتوجوراس Protagoras وجورجياس Gorgias وانتفون Antiphon وهيباسHippias ينظر: تدهوندتش، دليل اكسفورد للفلسفة، ترجمة نجيب الحصادي، الجزء الاول (ليبيا: المكتب الوطني للبحث والتطوير،2003)، ص ص 467 – 468.

8. غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 2001)، ص ص 33–35.
9. مصطفى غالب، افلاطون، في سبيل موسوعة فلسفية (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1988)، ص 77–80.
10. الفرق بين نظرية الممارسة وممارسة النظرية يتضح بين ما كتبه افلاطون وبين محاولته في تشكيل الحياة السياسية في جزيرة سيراكيوز والتي بالممارسة انتهت بالفشل. ينظر: غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط مصدر سبق ذكره، ص 48.

(*) نيقولا مكيافيللي (1469–1525): اديب ومفكر سياسي إيطالي ولد في فلورنسا، رجل دولة ومنظر سياسي إيطالي، يعد من أبرز مؤلفاته كتاب (الأمير)، (المطارحات 1513)، (فن الحرب 1515)، (تاريخ فلورنسا)، ينظر: مكيافيللي، الأمير، ترجمة أكرم مؤمن، (القاهرة: مكتبة ابن سينا، 2004)، ص ص 9–13. (المقدمة).

11. عبدالرضا الطعان، الفكر الساسي الحديث، الجزء الأول (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1988)، ص ص 80–84.
12. علي عبد المعطي واخرون، تطور الفكر الغربي: رؤية نقدية، الطبعة الأولى (الكويت: مكتبة الفلاح، 1987)، ص ص 179.
13. مكيافيللي، الأمير، مصدر سبق ذكره، ، ص ص 89–90.
14. مكيافيللي، مطارحات مكيافيللي، ترجمة خيري حماد، الطبعة الثالثة، (بيروت: منشورات دار الافاق الجديدة، 1982)، 636.

(*) باروخ اسبينوزا (1632–1677): فيلسوف هولندي ينحدر من اسرة برتغالية يهودية مارونية، يعد من اهم فلاسفة القرن السابع عشر، مؤلفاته (مبادئ الفلسفة الديكارتيه) و (رسالة في تهذيب العقل)، (الاخلاق)، (رسالة في اللاهوت والسياسة)، دراساته كانت انجيلية وسياسية غايته الأساسية النصح بالحرية التامة في الفكر والممارسة الدينية. ينظر: تدهوندتش، دليل اكسفورد للفلسفة، ترجمة نجيب الحصادي، الجزء الاول (ليبيا: المكتب الوطني للبحث والتطوير،2003)، ص ص 67–68.

15. اسبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة وتقديم: د. حسن حنفي، مراجعة د. فؤاد زكريا، الطبعة الأولى (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 96–98.
16. اسبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، مصدر سبق ذكره ، ص 83.

(*) ايمانويل كانط (1724–1804):(فيلسوف الماني اشتهر في مجالات الفلسفة النقدية، وتقسم سيرته الى فترات ثلاث، الاولى: الماقبل النقدية، الثانية: الفترة الصامتة: بدون أي منشور، والثالثة: الفترة النقدية، له العديد من المؤلفات منها: (ميتافيزقيا الاخلاق 1875)، (نقد العقل العملي1787)، (الاخلاق 1797)، يمتاز بالتحليل الترسنتدتالي التي تعطي توليفة بين الزمان والمكان والخبرة. ينظر: تدهوندتيش، دليل اكفورد للفلسفة، مصدر سبق ذكره، ص ص 762–765.

17. للمزيد والمقارنة ينظر: كانط، نقد العقل المحض، ترجمة موسى وهبة، (لبنان: مركز الانماء القومي، 1988). كذلك كانط ، نقد العقل العملي ، ترجمة غانم هنا ، الطبعة الأولى (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008) .

18. ايمانويل كانط، الدين في حدود العقل، ترجمة فتحي المسكيني، ط1 (الكويت: جداول للنشر والتوزيع، 2012)، ص ص 27-28.

(*) نظرية الحدسيين Intentional theory وهي التي ترى ان الخير والشر يخضع لقوانين عامة ومبادئ مطلقة لاتتغير بتغير الظروف الزمانية والمكانية، وهي على العكس من نظرية الغائيين Teleological theory التي ترى ان الخير والشر مجرد أفكار اصطلح عليها الناس، وهي تتغير نتيجة تغير ظروفهم، وقد مثلت هذه النظرية ثلاثة مذاهب: مذهب اللذة Hedonism والتي تعد اللذة غاية الأفعال الإنسانية، وقد مثلها أصحاب المدرسة القورينائية والابيقورية قديما، واتباع مذهب المنفعة حديثاً ، ومذهب الطاقة Energism والتي ترى ان خيرية الأفعال تكمن في اشباع قوة الانسان الى اقصى حد وفي خدمة الاخرين ، وقد ثل هذا الاتجاه افلاطون وارسطوا قديما وفريدريك نيتشه حديثا لكن بصورة اقرارا النزعات الفردية، مثل الصراع من اجل البقاء – بقاء الاصلح، ومذهب التنسك Asceticism وهي التي تحارب شهوة الانسان وتدعو الى نكران الذات كالكلبية والرواقية. ينظر: توفيق الطويل، أسس الفلسفة، الطبعة الثالثة، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، 1958)، ص ص 360 -361.

19. توفيق الطويل، أسس الفلسفة، مصدر سبق ذكره، ص 358.

(*) فريدريش نيتشه (1844-1900): فيلسوف الماني وناقد ثقافي غزير الإنتاج، اثارت كتابته الكثير من الجدل والغرابة والاهمية في تاريخ الفلسفة الحديث، أستاذ في جامعة بازل للفيلولوجيا القديمة (1869-1879)، له العديد من المؤلفات أهمها: (مولد التراجيديا 1872)، (هكذا تكلم زرادشت 1883-1885)، (ما وراء الخير والشر 1886)، (في جينالوجيا الاخلاق 1887)،(هو ذا الانسان 1888)، (افول الاصنام 1888). ينظر: تدهوندتش، دليل اكسفورد للفلسفة، الجزء الثاني، مصدر سبق ذكره، ص ص 965- 969.

20. اندرو بووي، الفلسفة الألمانية: مقدمة صغيرة جدا، ترجمة محمد عبد الرحمن سلامة، الطبعة الأولى (القاهرة): مؤسسة هنداوي للعليم والثقافة، 2015، ص 83.

21. بيير بودو، نيتشه مفتتاً، ترجمة أسامة الحاج، الطبعة الأولى (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1996)، ص 143.

22. سعاد طيباوي، نيتشه والعدمية: العالم من التأويل الانطولوجي الى التأويل الاكسيولوجي، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، 2015)، ص 69.

23. Mark Warren, Nietzsche and Political Philosophy, Political Theory, Vol. 13, No. 2 (May, 1985), pp. 186-187.

24. فريدريش نيتشه، انساني مفرط في انسانيته، ترجمة علي مصباح، الكتاب الأول، الطبعة الاولى (بيروت-بغداد: منشورات الجمل، 2014)، ص 342-343.

25. فريدريك نيتشه، افول الاصنام، ترجمة حسان بورقيبة ومحمد الناجي، الطبعة الأولى (تونس: افريقيا الشرق، 1996)، ص ص 32-33.

26. Ruth Abbey and Fredrick Appel, Nietzsche and the Will to Politics, The Review of Politics. Vol. 60, No. 1 (Winter, 1998), pp 107-108.

(*) جورج فريدريك هيجل (1770-1831) : فيلسوف الماني تنويري مثالي ، لقب بـ ارسطو العصور الحديثة، الناقد لأفكار كانط والمؤثر في تكوين ماركس الفلسفي، له العديد من المؤلفات : فينومونولوجيا الروح (1807)، دروس

في تاريخ الفلسفة، موسوعة العلوم الفلسفية (1817)، عناصر فلسفة الحق (1827) ، له اراء في الدولة والتاريخ والقانون والحرية . ينظر: مجدي كامل، هيجل: اخر الفلاسفة العظام، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الكتاب العربي،2011)، ص ص 27-55.

27. رينيه لسرو، هيجل والهيجلية، ترجمة ادونيس العكرة، ط 1 (بيروت: دار الطليعة، 1993)، ص 15.

28. ريمون بولان، مصدر سبق ذكره، ص ص 32-33.

29. هيجل، أصول فسلفة الحق، ترجمة: امام عبدالفتاح امام، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996)، ص ص 175-176.

(*) كارل ماركس (1818-1883): فيلسوف الماني واقتصادي وعالم اجتماع وصحفي واشتراكي وثوري، مؤسس الشيوعية العالمية وفلسفة المادية الجدلية وزعيم البروليتاريا العالمية، تأثر بأفكار هيجل وفيورباخ، نظرياته حول الدور التاريخي للبروليتاريا ونظرية صراع الطبقات، له العديد من المؤلفات أهمها: (المخطوطات الاقتصادية والفلسفية 1844)،(حول المسالة اليهودية 1844)، (بيان الحزب الشيوعي 1848)،(العائلة المقدسة 1845)، (الحرب الاهلية في فرنسا 1871)،(رأس المال 1867)،(اطروحات حول فيورباخ 1888)، (نقد فلسفة الحق عند هيجل)، (الايدلوجية الألمانية) بالاشتراك مع انجلز، وغيرها من الكتب والمخطوطات. ينظر: تدهوندتش، دليل اكسفورد للفلسفة، مصدر سبق ذكره، ص ص 857- 860 .

30. كارل ماركس، فريدريك انجلز، الأيدلوجية الألمانية، ترجمة فؤاد أيوب، الطبعة الاولى (دمشق: دار دمشق، 1976)، ص 31 - 32.

31. كارل ماركس، بؤس الفلسفة: ردا على فلسفة البؤس لبرودون، الطبعة الرابعة (بيروت: دار الفارابي، 2010)، ص ص 157- 182.

32. كارل ماركس، حول المسألة اليهودية، ترجمة نائلة الصالحي، الطبعة الأولى (كولونيا: منشورات الجمل، 2003)، ص ص 10-11.

(*)جان بول سارتر (1905-1980): فيلسوف فرنسي وكاتب مسرحي وناشط سياسي ورائد الفلسفة الوجودية، له العديد من المؤلفات: رواية الغثيان 1938، الوجود والعدم 1943، الطريق الى الحرية 1945-1946، الوجودية مذهب انساني 1945، نقد العقل الجدلي 1960، حاز على جائزة نوبل في الادب 1964، والعديد من الاعمال المسرحية والأدبية، للمزيد حول حياته ينظر: فيليب تودي. هوارد ريد، أقدم لك سارتر، ترجمة امام عبد الفتاح امام، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002)، ص ص 5-.168

33. جان بول سارتر، الوجود والعدم: بحث في الانطولوجيا الظاهراتية، ترجمة عبدالرحمن بدوي، الطبعة الاولى (بيروت: منشورات دار الآداب، 1966)، ص ص 700-.702

34. فيليب تودي. هوارد ريد، أقدم لك سارتر، ترجمة امام عبدالفتاح امام، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002)، ص 37.

35. عبد الرحمن بدوي، دراسات في الفلسفة الوجودية، الطبعة الاولى (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980)، ص ص 261-265.

36. جان بول سارتر، الكينونة والعدم: بحث في الانطولوجيا الفينومينولوجيا، ترجمة نقولا متيني، مراجعة عبدالعزيز العيادي، الطبعة الأولى (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص 2009.

(*) حنه ارندت (Hanna Arendt) (1906-197): فيلسوفة المانية ومنظرة سياسية، مؤرخة وكاتبة وعالمة سياسة وعالمة اجتماع، وحسب موسوعة ستانفورد للفلسفة، تعد حنه ارندت واحدة من ابرز فلاسفة السياسة المؤثرين في القرن العشرين، لها العديد من المؤلفات منها: (أصول التوتاليتارية 1951)، (وعود السياسة 1958) (في الثورة 1963)،(ايخمان في القدس 1965)، (في العنف 1970)، (ازمة الجمهورية 1972)، (ما السياسة)(محاضرات في فلسفة كانط السياسية 1974) وغيرها من المؤلفات. ينظر: موسوعة ستانفورد للفلسفة على الرابط

Hannah Arendt (Stanford Encyclopedia of Philosophy/Spring 2019 Edition) access in 17/6/2021/ 5:50pm.

37. حنه ارندت، ما السياسة، ترجمة وتحقيق زهير الخويلدي وسلمى بالحاج مبروك، الطبعة الأولى (الرباط: دار الأمان، 2014)، ص ص 30-34.
38. حنة ارندت، بين الماضي والمستقبل ستة بحوث في الفكر السياسي، ترجمة عبد الرحمن بوشناق، ط1، (بيروت: جداول للنشر والتوزيع، 2014)، ص ص 53-54.
39. حنه ارندت، في الثورة، ترجمة عطا عبدالوهاب، الطبعة الأولى (القاهرة: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص ص 24-25 .
(*) جون رولز (1921-2002): فيلسوف اجتماعي وسياسي أساسي امريكي، أستاذ جامعة هارفرد، من اهم مؤلفاته (نظرية العدالة 1971) و(الليبرالية السياسية 1993) و (قانون الشعوب مع مقالة عودة الى فكرة العقل العام) و (العدالة كإنصاف)، يعد من اهم فلاسفة القرن العشرين له العديد من الطروحات الفلسفية التي تناولت مواضيع العدالة والمساواة والتعاون بين المواطنين. ينظر: تدهوندرتش، موسوعة أكسفورد للفلسفة، مصدر سبق ذكره، الجزء الأول، ص ص 402-403.
40. جون رولز، العدالة كإنصاف: إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، الطبعة الأولى، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2008)، ص ص 143-202.
41. عادل صابر راضي، احمد شيال غضيب، الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، مجلة الفلسفة، العدد 13 (الجامعة المستنصرية- كلية الآداب، 2013)، ص ص 97-98.
42. جون رولز، قانون الشعوب وعودة الى فكرة العقل العام، ترجمة محمد خليل، الطبعة الأولى (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2007)، ص ص 17-18.

قائمة المصادر

أولا: الكتب

1. اسبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة وتقديم: د. حسن حنفي، مراجعة د. فؤاد زكريا، الطبعة الأولى (بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).
2. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987).
3. اندرو بووي، الفلسفة الألمانية: مقدمة صغيرة جدا، ترجمة محمد عبد الرحمن سلامة، الطبعة الأولى (القاهرة): مؤسسة هنداوي للعليم والثقافة، 2015.

4. ايمانويل كانط، الدين في حدود العقل، ترجمة فتحي المسكيني، ط1 (الكويت: جداول للنشر والتوزيع، 2012).
5. بيير بودو، نيتشه مفتتاً، ترجمة أسامة الحاج، الطبعة الأولى (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1996).
6. توفيق الطويل، أسس الفلسفة، الطبعة الثالثة، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، 1958).
7. جاسم سلطان، قواعد في الممارسة السياسية، الطبعة الأولى (المنصورة: ام القرى للترجمة والتوزيع، 2008).
8. جان بول سارتر، الكينونة والعدم: بحث في الانطولوجيا الفينومينولوجيا، ترجمة نقولا متيني، مراجعة عبدالعزيز العيادي، الطبعة الأولى (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009).
9. جان بول سارتر، الوجود والعدم: بحث في الانطولوجيا الظاهراتية، ترجمة عبدالرحمن بدوي، الطبعة الاولى (بيروت: منشورات دار الآداب، 1966).
10. جون رولز، العدالة كإنصاف: إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، الطبعة الأولى، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2008).
11. جون رولز، قانون الشعوب وعودة الى فكرة العقل العام، ترجمة محمد خليل، الطبعة الأولى (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2007).
12. حنة ارندت، بين الماضي والمستقبل ستة بحوث في الفكر السياسي، ترجمة عبد الرحمن بوشناق، ط1، (بيروت: جداول للنشر والتوزيع، 2014).
13. حنه ارندت، ما السياسة، ترجمة وتحقيق زهير الخويلدي وسلمى بالحاج مبروك، الطبعة الأولى (الرباط: دار الأمان، 2014).
14. دليل اكسفورد للفلسفة، ترجمة نجيب الحصادي، الجزء الاول (ليبيا: المكتب الوطني للبحث والتطوير،2003).
15. ريمون بولان، الاخلاق والسياسة، ترجمة عادل عوا ، (دمشق: دار طلاس، 1988).
16. رينيه لسرو، هيجل والهيجلية، ترجمة ادونيس العكرة، ط 1 (بيروت: دار الطليعة، 1993).
17. عبد الرحمن بدوي، دراسات في الفلسفة الوجودية، الطبعة الاولى (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1980).
18. عبدالرضا الطعان، الفكر الساسي الحديث، الجزء الأول (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1988).
19. علي عبد المعطي واخرون، تطور الفكر الغربي: رؤية نقدية، الطبعة الأولى (الكويت: مكتبة الفلاح، 1987).
20. غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 2001).
21. فريدريش نيتشه، انساني مفرط في انسانيته، ترجمة علي مصباح، الكتاب الأول، الطبعة الاولى (بيروت–بغداد: منشورات الجمل، 2014).
22. فريدريك نيتشه، افول الاصنام، ترجمة حسان بورقيبة ومحمد الناجي، الطبعة الأولى (تونس: افريقيا الشرق، 1996).
23. فيليب تودي. هوارد ريد، أقدم لك سارتر، ترجمة امام عبد الفتاح امام، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002).
24. فيليب تودي. هوارد ريد، أقدم لك سارتر، ترجمة امام عبد الفتاح امام، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002).
25. قحطان احمد سليمان، النظرية السياسية المعاصرة، الطبعة الاولى، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2003).
26. كارل ماركس، بؤس الفلسفة: ردا على فلسفة البؤس لبرودون، الطبعة الرابعة (بيروت: دار الفارابي، 2010).
27. كارل ماركس، حول المسألة اليهودية، ترجمة نائلة الصالحي، الطبعة الأولى (كولونيا: منشورات الجمل، 2003).

28. كارل ماركس، فريدريك انجلز، الأيدلوجية الألمانية، ترجمة فؤاد أيوب، الطبعة الاولى (دمشق: دار دمشق، 1976).
29. كانط، نقد العقل العملي، ترجمة غانم هنا، الطبعة الأولى (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008).
30. كانط، نقد العقل المحض، ترجمة موسى وهبة، (لبنان: مركز الانماء القومي، 1988).
31. مجدي كامل، هيجل: اخر الفلاسفة العظام، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الكتاب العربي،2011).
32. محمد محمود ربيع، النظرية السياسية في موسوعة العلوم السياسية (الكويت: جامعة الكويت، 1994).
33. محمد نصر مهنا، منال ابو زيد الشهابي، في النظرية السياسية وفلسفة السياسة (الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب،2009).
34. مصطفى غالب، افلاطون، في سبيل موسوعة فلسفية (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1988).
35. مكيافيللي، الأمير، ترجمة أكرم مؤمن، (القاهرة: مكتبة ابن سينا، 2004).
36. مكيافيللي، مطارحات مكيافيللي، ترجمة خيري حماد، الطبعة الثالثة، (بيروت: منشورات دار الافاق الجديدة، 1982).

ثانياً: الدوريات

1. اسعد عبدالوهاب عبدالكريم، الفكر السياسي والنظرية السياسية دراسة مقارنة، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 27 (جامعة تكريت– كلية الآداب: 2016).
2. عادل صابر راضي، احمد شيال غضيب، الفكر الليبرالي السياسي المعاصر، مجلة الفلسفة، العدد 13 (الجامعة المستنصرية– كلية الآداب، 2013).

ثالثاً: الرسائل والأطاريح

3. سعاد طيباوي، نيتشه والعدمية: العالم من التأويل الانطولوجي الى التأويل الاكسيولوجي، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، 2015).

رابعاً: الكتب الأجنبية

1. Mark Warren, Nietzsche and Political Philosophy, Political Theory, Vol. 13, No. 2 (May, 1985).
2. Ruth Abbey and Fredrick Appel, Nietzsche and the Will to Politics, The Review of Politics. Vol. 60, No. 1 (Winter, 1998).

خامساً : الانترنت

1. Hannah Arendt (Stanford Encyclopedia of Philosophy/Spring 2019 Edition

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 10 / 2 / 2022
تاريخ قبول البحث 22 / 3 / 2022

الصراع على السلطة في موريتانيا بعد عام 2005 دراسة في الاسباب والانعكاسات

The struggle for power in Mauritania after 2005 A study of causes and effects

أ.م.د.منى جلال عواد
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
A.P.D Muna jalal awad
University of Baghdad/College of Political Science
mona.jalal@copolicy.uobaghdad.edu.iq

م.د. احمد علي مخيلف
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
L.D.Ahmed Ali Mkheilef
University of Baghdad/College of Political Science
ahmed.ali.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

توالت تطورات المشهد السياسي الموريتاني بشكل متسارع بعد الانقلاب الموريتاني لعام 2005، على الرئيس الاسبق معاوية ولد سيدي احمد الطايع في اثناء زيارته للملكة العربية السعودية ، اذ شكل حدثا مهما في التاريخ السياسي الموريتاني لأنه فتح المجال أمام تطور الممارسة الديمقراطية في موريتانيا من جهة . وبداية مرحلة جديدة من الصراع على السلطة بين الحكومة والمعارضة فى موريتانيا من جهة اخرى . بسبب عوامل عديدة تتداخل في العملية السياسية.

الكلمات المفتاحية : الصراع على السلطة ، موريتانيا ، الانقلاب العسكري

Abstract

The developments of the Mauritanian political scene rapidly followed the Mauritanian coup of 2005, against former President Maaouya Ould Sidi Ahmed Taya during his visit to the Kingdom of Saudi Arabia, as it constituted an important event in Mauritanian political history because it opened the way for the development of democratic practice in Mauritania on the one hand. And the beginning of a phase On the other hand, a new struggle for power between the government and the opposition in Mauritania. Because of many factors that interfere in the political process.

Power struggle, Mauritania, Military coup: key Words

المقدمة

في الثالث من اب/أغسطس/ عام 2005 ، أستولى الجيش الموريتاني على السلطة بأنقلاب عسكري ، بينما كان الرئيس الاسبق معاوية ولد الطايع في المملكة العربية السعودية يحضر جنازة الملك السعودي الراحل فهد بن عبد العزيز آل سعود، وحل محله المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية. برئاسة الراحل العقيد أعلي ولد محمد فال المدير العام للأمن الوطني واستلم الحكم في موريتانيا ، وحينذاك برر تدخل الجيش بمنع "الاضطرابات القبلية والعرقية الخطيرة"، وتعهد "باتخاذ التدابير اللازمة لسد الفجوات الأجتماعية ، وشملت أسباب الأنقلاب مواءمة الطايع مع الولايات المتحدة الامريكية ، وكونها واحدة من ثلاث دول عربية فقط التي أقامت علاقات دبلوماسية رسمية مع (إسرائيل). كما كان الدافع وراء الأنقلاب هو الرفض لقمع أحزاب المعارضة من قبل الرئيس معاوية ولد الطايع . وتقرر إجراء استفتاء دستوري ، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية ، وتعهد قادة الانقلاب بعدم الترشح للأنتخابات. وأنتهت الحكومة العسكرية بإجراء الأنتخابات الرئاسية في11 /اذار/ مارس 2007.وأستلم السلطة الرئيس المنتخب هو سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله في/ نيسان /أبريل/ 2007.

وفي 6 / آب /أغسطس/ 2008 وعقب قرار رئاسي بإقالة قائد أركان الحرس الرئاسي محمد ولد عبد العزيز وقائد أركان الجيش محمد ولد الغزواني، قام الاثنان على الفور بأنقلاب أعتقلا خلاله الرئيس سيدي

محمد ولد الشيخ عبد الله ورئيس الوزراء يحيى ولد أحمد الوقف، وأصدر الانقلابيون بيانا يعلنون فيه تشكيل "مجلس الدولة". بعدها استقال ولد عبد العزيز من المجلس العسكري وسلم الرئاسة لمجلس الشيوخ وترشح للانتخابات الرئاسية سنة 2009، قبل أن يجدد ولايته في انتخابات 2014 . اما بالنسبة الى الانتخابات الرئاسية في موريتانيا في 22/حزيران/ يونيو 2019، كانت النتيجة هي فوز ولد الغزواني برئاسة الجمهورية. وبذلك شهدت الساحة السياسية الموريتانية المزيد من الخلافات والصراعات السياسية . مما ادى الى تزايد حالة الانقسام السياسي ، بين النخب السياسية الموريتانية.

- وهنا نحاول التحقق من الفرضية الاتية : ان الية التغييرالسياسي وتداول السلطة في موريتانيا يكون اساسه الانقلابات العسكرية منذ عام 1978 لان النظام السياسي في موريتانيا هو نظام تقليدي وللقبيلة دور كبير في تحديد سمات هذا النظام بشكل عام.
- اما مشكلة البحث : تتمحورحول (أن البلاد لم يتوفر فيها حكم مدني حقيقي . وأن التحولات السياسية في ظل هذا النظام هي مقيدة)) .
- منهج البحث : وتأسيساً على ماسبق ، فأن بحثنا جاء لتحليل الصراع على السلطة في موريتانيا بعد عام 2005من خلال الاعتماد على منهج التحليل النظمي وكذلك على المدخل التاريخي لمتابعة الأحداث التاريخية والظروف السياسية في تلك المرحلة .
- وتضمنت هيكلية البحث مبحثين لكل مبحث مطلبين وكما يأتي :

المبحث الاول: (التغيير السياسي)* بعد عام 2005(انقلاب اب/اغسطس/2005)

شهدت موريتانيا عدد من التطورات السياسية منذ انقلاب عام 2005 والعودة الى الحكم العسكري . وهنا تثار العديد من الأشكاليات فيما يتعلق بتداول السلطة السياسية فيها ، وبدت واضحة علامات الصراع السياسي ، مما أثر ذلك على التحول الديمقراطي و تحديًا كبيرًا، يتمثل في كيفية الحفاظ على الاستقرار السياسي .

المطلب الاول: واقع الأنقلاب العسكري في موريتانيا لعام 2005

ان المؤسسة العسكرية في كثير من النظم المنتقلة حديثاً الى (الديمقراطية) لاتزال تؤدي دوراً مؤثراً في الحياة السياسية لأسباب تتعلق بطبيعة هذه المؤسسات ، وتعد موريتانيا من بين الدول التي أدت هذه المؤسسة دورا متحكماً وفاعلاً في الحياة السياسية.[1]

أرتبط تاريخ الجهورية الأسلامية الموريتانية بالعديد من (الأنقلابات العسكرية)* التي من خلالها، مارست المؤسسة العسكرية الموريتانية دورا كبيرا بالحياة السياسية من خلال تدخل الجيش بالعديد من الانقلابات التي ترجع الى عوامل مختلفة.[2]

أن تباين آر اء العسكريين المحكومين بواقعهم الاجتماعي الاسر أكثر مما هم محكومون بنزعتهم المهنية وضبابية الرؤية السياسية لديهم وغياب مشروع للمستقبل ، وتجاذب التيارات السياسية لهم–كل ذلك وأشعل الصراع بينهم وأشاع روح التنافس على السلطة وماتدره من مغانم، مما أدخل البلاد في دوامة من الاضطرابات والانقلابات والصراعات القبلية والجهوية والعرقية.[3] وهذا مانلاحظه في موريتانيا عندما وقع الانقلاب العسكري فجر الثالث من اب/اغسطس من عام 2005بعدما سيطرت وحدات من الجيش الموريتاني برئاسة العقيد (أعلي ولد الفال السباعي)* الذي كان يشغل منصب مدير الامن الوطني عام 1985 وأطاحت بالرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع الذي كان في زيارة الى المملكة العربية السعودية ليقدم التعازي بوفاة (الملك فهد بن عبد العزيز)، وجاء هذا الأنقلاب ليعيد البلاد الى الحكم العسكري بعد انقطاع دام قرابة خمسة عشر سنة (1991_2005).[4]

قام العقيد أعلي ولد محمد فال بالإطاحة بحكم الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع في أنقلاب عسكري سلمي في أعقاب أزمات سياسية كبيرة بالبلاد، تولى قائد الانقلاب السلطة في البلاد مع وعد بتسليمها لرئيس منتخب، وهو ما تم يوم19 /نيسان / أبريل 2007م؛ حيث تم تسليم السلطة للفائز بالأنتخابات الرئاسية محمد ولد الشيخ عبد الله .[5] ووضعوا موريتانيا على طريق مرحلة تحوّل واعدة إلى الحكم الديمقراطي المدني ، على الرغم من أنها لم تدُم طويلاً. وبدا لمدة وجيزة أن البلاد تسير على طريق الوحدة والأستقرار.[6]

لقد أدعى قادة الأنقلاب أن الهدف من انقلابهم هو "وضع حد لممارسات النظام الديكتاتورية"، و"التي أدّت إلى انحراف يهدد مستقبل البلاد"، وتعهدوا "بخلق ظروف مؤاتيه لأداء ديموقراطي وشفاف يستطيع أن يساهم فيه بحرية المجتمع المدني ورجال السياسة".[7] أي بمعنى آخر أنسداد أفق العمل السلمي الفعال لحل الأزمات . ويتجلى هذا الأستبداد بأجلى صورة في أستبداد السلطة التنفيذية بالدولة التي قد تختزل في الفرد رأس السلطة ، مع التضييق على الحرية ، ولا سيما على ثلاثية الحريات (المفتاح للرأي والتعبير والتنظيم) ، في المجتمعين المدني والسياسي والعمل على تطويع وأستلاب ما ينشأ من منظماتهما لخدمة الحكم القائم.[8]

نجح العقيد أعلي ولد محمد فال ـ بدعم واتفاق مع المؤسسة العسكريةـ في انقلابه ضد نظام معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، ثم سلم السلطة إلى رئيس منتخب هو سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله في/نيسان/ أبريل/ 2007.وفي 6/ آب/ أغسطس/ 2008 وعقب قرار رئاسي بإقالة قائد أركان الحرس الرئاسي محمد ولد عبد العزيز وقائد أركان الجيش محمد ولد الغزواني، قام الاثنان على الفور بانقلاب اعتقلا خلاله الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله ورئيس الوزراء يحيى ولد أحمد الوقف، وأصدر الانقلابيون بيانا يعلنون فيه تشكيل "مجلس الدولة".[9]

ان تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد بشكل عام ، دفع المؤسسة العسكرية باجراء التغيرعن طريق أنقلاب عسكري ، بأعتبار أن ظاهرة الأنقلابات العسكرية في تغيير الأنظمة السياسية ظاهرة معروفة بالنسبة لموريتانيا .

المطلب الثاني: اسباب انقلاب عام 2005 في موريتانيا

جاء الأنقلاب العسكري السلمي الذي شهدته موريتانيا عام 2005، بقيادة القائد العسكري أعلي ولد محمد فال للإطاحة بحكم الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع في أعقاب أزمات سياسية كبيرة ألمت بالبلاد ، إذ تولى قائد الانقلاب السلطة في البلاد، مع وعد بتسليمها لرئيس منتخب وقد حدث ذلك فعليا في 19 نيسان /أبريل/ 2007؛ بعدما فاز محمد ولد الشيخ عبد الله بالانتخابات الرئاسية، فيما (أعتزل قائد الانقلاب الحياة السياسية مؤقتا)*.[10]

لقد كانت علاقة الرئيس معاوية بعناصر الحركة الوطنية الديمقراطية جيدة ولذلك أستثمر الرئيس معاوية تلك العلاقة من أجل جر عناصر الحركة الفاعلين ورموزها إلى جانبه، فظل يحتفظ بهم كمستشارين ووزراء مما متن من تلك العلاقة، ما جعل عناصر الحركة الوطنية يدافعون علنا عن خيارات وتوجهات الرئيس معاوية ، وتعلقهم بمشروعه الهادف إلى دمقرطة الحياة السياسية في موريتانيا فقد ساعدوه على بناء هياكل النظام الديمقراطي، ووفروا له الشرعية اللازمة للاعتراف بنظامه ولم يتوقف دعم هذه العناصر لنظام ولد الطايع عند هذا الحد ، بل خدموه من موقع المعارضة وقد قاد هذه المعارضة مصطفى ولد بدر الدين الذي تربطه علاقات شخصية بالرئيس معاوية هذه المعارضة الظاهرية ساعدت ولد الطايع وساعدته على إضعاف المعارضة ، فكلما اشتدت المعارضة تقاعست جماعة الحركة الوطنية المعارضة من أجل إبطال مفعول النشاط الهادف إلى الإضرار بالرئيس ولد الطايع، والعكس كلما خفت صوت المعارضة ، انتعشت جماعة الحركة حتى لا تبقى ديمقراطية ولد الطايع بلا معارضة.[11]

كما عملت هذه الجماعة جاهدة من أجل كبح مد التيار السياسي الديني في موريتانيا، لكن هذا الود لم يتواصل بسبب براغماتية الحركة الوطنية فبعدما لاحظت أن الرئيس تحفظ على بعض رموزها كمظهر من المظاهر الشكلية، والبحث عن كبش فداء خاصة بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة سنة 2003 ، تأكدت الحركة الوطنية الديمقراطية أن الرئيس ولد الطايع بدأ يبحث عن بديل لهذه الحركة، لكنها استغلت الفرصة وسبقت الرئيس ولد الطايع فهي التي أيدت الضباط الذين انقلبوا على ولد الطايع ، وهيـ أت لهم الأرضية عبر المسيرات الشعبية، كما تولت هذه الحركة الوطنية الدفاع عن الانقلاب عبر المنابر الدولية.[12] ان الباحث للحالة الموريتانية يلاحظ ان الرئيس ولد الطايع بذل مجهودات كبيرة من أجل دفع عملية التنمية الاقتصادية في موريتانيا، لكن هذه المجهودات أحبطها انتشار الفساد الإداري

والمالي ، وبالمقابل ضعف أجهزة الرقابة ، كما أن (مسعاه الديمقراطي الذي شرع في تأسيسه في 1991)* قد شابه الكثير من التداخل بسبب الاستبداد السياسي الذي أدى في مراحل متقدمة إلى المساس بحقوق الإنسان في موريتانيا ، فلقد قاوم الحركة الإسلامية بقوة ، ونكل ببعض رموزها ، وضيق عليهم عملهم عبر نصوص تنظيمية مجحفة كما تجلى الاستبداد في حل ثلاثة أحزاب سياسية ، والعديد من الصحف، ودفعه إلى محاكمة بعض قادة المعارضة، وفرضه الإقامة الجبرية عليهم، ورفض الحوار مع المعارضة، ومبالغته في تهميشهم، ورفضه التداول السلمي على السلطة.[13]

طبعا هذه العلاقة بين الدولة والأفراد، المحكومة بمنطق الزبونية والمحاباة بدل الحقوق والواجبات.[14] باعتبارإن الديمقراطية وحقوق الانسان متلازمتان، ففي ظل الديمقراطية تكون حقوق الانسان محترمة في الممارسة، وممارسة حقوق الانسان ضمانة للديموقراطية.[15] مما جعلت الدولة الوطنية الموريتانية تعاني أزمات بنيوية حادة أفشلت كل أوجه العصرنة السياسية والاجتماعية وجعلت المجتمع في حالة شلل وتفكك.[16]

لكن المحاولة الأنقلابية الفاشلة في عام 2003 خلطت أوراق ولد الطايع فبعدها ظهرت حركات وطنية في الداخل والخارج، متعددة الأطياف: إسلامية وقومية ، ليبرالية ويسارية، عصية على التدجين وجريئة على المواجهة، وقادرة على تحريك الشارع ،واستغلال الثورة المعلوماتية لفضح سياسات الطبقة الحاكمة، كما أنه من بين مخلفات هذه المحاولة الانقلابية المحاكمات التي تلتها بين سنتي 2004 و 2005 ، مما زعزع ثقة الكثيرين من حاشية النظام بقدرته على البقاء وخوفهم من أن يجرفهم معه في حالة الانهيار.[17]

كما أنه من بين أسباب انقلاب عام 2005 التطبيع مع (إسرائيل) سنة 1999 هذه الخطوة يراها الكثير من المحللين أنها بداية النهاية لنظام ولد الطايع فقد جوبه هذا الأمر بمعارضة كبيرة من قبل الموريتانيين الذين خرجوا في مسيرات منددة بهذه الخطوة التي اعتبروها بيع للقضية الفلسطينية وخيانة لها ، ما أوقع نظام ولد الطايع في حرج كبير داخليا وخارجيا ، ولم يقدم هذا النظام المسوغات الموضوعية لاتخاذه هذه الخطوة، التي جاءت بعد لقاءات سرية بين الطرفين بقيادة واشنطن، جاء هذا التقارب الموريتاني_ الامريكي بعد تصدع علاقات موريتانيا مع فرنسا، وكان هذا من بين أسباب ضعف وسقوط نظام ولد الطايع ، بل يراه العديد من المحللين بأنه السبب الرئيس والمباشر لحدوث انقلاب 2005، ان المتتبع لمسار تطور العلاقات بين فرنسا وموريتانيا يلاحظ أن هذه لعلاقة مرت بمراحل توتر شديدة خاصة بعدما طرد ولد الطايع البعثة العسكرية الفرنسية ، وفرض التأشيرة على المواطنين الفرنسيين، كما أوقف بث إذاعة فرنسا الدولية، وعندما حاولت فرنسا معاقبته من خلال محاكمة أحد الضباط الموريتانيين جاء للتدريب بفرنسا، قامت أجهزة أمنية موريتانية بتهريبه إلى موريتانيا وإظهاره

في التلفزيون كنوع من التحدي لفرنسا، فقامت فرنسا بالتلويح بإشهار ملف حقوق الإنسان ، واتهام الرئيس معاوية ولد الطايع بالعنصرية ضد الزنوج لكن ولد الطايع حاول امتصاص الغضب الفرنسي بدعوة الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران، عندما بدأ مشروعه الديمقراطي وطلب فتح صفحة جديدة مع فرنسا، وإعطاء اللغة الفرنسية مكانة رفيعة في التعليم وحسن علاقته مع جاره الجنوبي السنغال، كل ذلك من أجل ود فرنسا.[18]

لكن ولد الطايع لم يحفظ الدروس الماضية فأغضب فرنسا مرة أخرى بعدما انسحب من منظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وقام بربط علاقات دبلوماسية مع (إسرائيل)، وانجذب نحو الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ ذلك الحين وفرنسا تتعامل مع نظام ولد الطايع بحذر شديد ، ولم تعلن له صراحة عن عدائها إلا بعدما منح تراخيص لشركات أمريكية للتنقيب عن البترول في السواحل الموريتانية، بعدها قررت فرنسا وضع حد لتعاونها مع العقيد ولد الطايع، والبحث عن شريك جديد يكون أكثر استجابة، وبالفعل تمت حياكة المؤامرة الانقلابية في الوقت المناسب وبالتنسيق مع الجماعة الموريتانية الموالية لفرنسا، وبنفس الطريقة التي جاء بها ولد الطايع إلى الحكم إلى جانب هذه التطورات السياسية المتلاحقة التي خلقت العديد من القوى المعارضة الساخطة على نظام ولد الطايع، كانت الظروف الاقتصادية السائدة في البلاد باعثا على زيادة الحقد الشعبي على النظام، فقد عانى المواطن الموريتاني من ظروف اقتصادية واجتماعية قاسية بسبب انخفاض الأجور، وتخلت الدولة عن دورها في تقديم بعض الخدمات كالصحة والتعليم، ووفقا لتقديرات عام 2004 ، يعيش حوالي 40 %من الموريتانيين تحت خط الفقر لذلك لم يكن انقلاب عام 2005 مفاجأة للعديد من المراقبين للساحة السياسية الموريتانية، ولكن المفاجئ والجديد في هذا الانقلاب هو أن قادته من المقربين للرئيس ولد الطايع.[19]

فالعقيد محمد فال كان مديرا عاما للأمن الوطني، والذراع الأيمن لولد الطايع ، ومحمد عبد العزيز كان يشغل منصب رئيس الحرس الرئاسي الموريتاني، وقد ساهم من قبل في إفشال محاولتين انقلابيتين ضد الرئيس الطايع لكن نتيجة للأسباب المذكورة سابقا ،انقلب هؤلاء على ولد الطايع ، وشكلوا بعد نجاح الانقلاب المجلس الوطني للعدالة والديمقراطية ، وتكون من قادة الانقلاب (18 فردا) يرأسهم العقيد ولد فال ولقد أقروا في أول بيان لهم أن هذا الانقلاب لم يأت إلا نتيجة تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد . كما وعد المجلس بتولي حكم البلاد لمدة عامين كمرحلة انتقالية تجرى بعدها انتخابات رئاسية وبرلمانية، كما أصدر المجلس العسكري ميثاقا أطلق عليه الميثاق الدستوري للمجلس ويحوي احد عشرة مبدأ يتعهد فيه المجلس بتحقيق العدالة والديمقراطية واحترام المواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعتها موريتانيا سابقا، أما من ناحية ردود الفعل، فلقد قوبل الانقلاب

بترحيب شعبي عبر عن نفسه في شكل مسيرات شعبية في العديد من أنحاء موريتانيا، وكذلك العديد من القوى و الأحزاب المعارضة، حيث رحبت حركة فرسان التغيير مؤكدة في بيان رسمي صدر عنها أن هذا العمل كان ضروريا لإنقاذ البلاد من الاستبداد والطغيان، كما رحبت الحركة الإسلامية الموريتانية بهذا الانقلاب، و أكدت على ضرورة التشاور مع جميع الأطراف السياسية والعودة إلى الحياة الدستورية وطي صفحة الديكتاتورية أما على المستوى الدولي ، فكان عكس الداخل فلقد قوبل هذا الانقلاب برفض من قبل هيئة الأمم المتحدة، واعتبره أمينها العام محاولة للوصول إلى السلطة بوسائل غير دستورية، ودعى للتسوية الخلافات بوسائل ديمقراطية وسلمية ، ولم يختلف موقف الاتحاد الأوروبي على الأمم المتحدة ولذلك سارع ولد فال عقب الانقلاب إلى الاجتماع بسفراء الدول الغربية بنواكشوط لتوضيح دوافع الانقلاب وطبيعته السلمية وإنهاء حكم الاستبداد وإنقاذ البلاد من تراكمات المرحلة السابقة.[20]

المبحث الثاني :التحولات السياسية في موريتانيا بعد انقلاب عام 2005

منذ استقلال موريتانيا في 28 /11 / 1960، لعبت الاختلافات العرقية دوراً إلى حدٍّ كبير في تغذية الصراع بين الدولة والمجتمع في موريتانيا.مما يؤدي الى عدم الاستقرارالسياسي وكثرة الانقلابات العسكرية والانقلابات المضاده .

المطلب الاول: المرحلة السياسية الانتقالية (2005__2007)

كان انقلاب3 آب/أغسطس أبيض وجاء بالطريقة نفسها التي جاء بها انقلاب 12 كانون الأول/ديسمبر 1984 , وقدم نفس الوعود التي يأتي في طليعتها إرجاع الحق إلى الشعب, ورفع المظالم, مما يثير من الشك أكثر مما يبث من الطمأنينة. وهذا ما جعل رفض المجتمع الدولي للحركة الانقلابية ، تلقائيا. وكانت نتائج ذلك الرفض إيجابية, سواء من حيث الضغط الشعبي الداخلي أو الضغط الدولي الخارجي. وكان من الواضح أن الظروف الدولية والإفريقية لا يمكن أن تتقبل نظاما انقلابيا, خاصة في بلد كموريتانيا. وبغض النظر عما كان ينويه الانقلابيون, فإن المنظمة الإفريقية والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية رفضوا فكرة الانقلاب جملة وتفصيلا, رغم وعيهم بدواعيه الموضوعية. ووجد تحالف القوه الحية الموريتانية في انقلاب الثالث من آب/أغسطس بارقة أمل بزوال نظام لطالما تمنوا زواله بأي طريقة, ً ومخرجا من حالة الانسداد السياسي الخطير في البلد; فغضت الطرف عن المآخذ المبدئية على الانقلاب كطريقة لتغيير النظام, وتجاوبت مع وعوده, وعززت جانبه أمام خصومه في الداخل والخارج.[21] وفي ظل ضغط العاملين الداخلي والخارجي, قدم المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية تعهداته المكتوبة المتمثلة داخليا في توصيات "الأيام

التشاورية 65_" المنعقدة من 25 إلى 29 تشرين الأول/أكتوبر 2005, وخارجيا في التعهدات الأربع والعشرين التي قدمت لبروكسل مباشرة بعد ذلك. ومع أن الأيام التشاورية كانت جزءا من التعهدات الأربع والعشرين, فإن الحكام العسكريين جندوا المعارضة في الداخل والخارج للتوافد على بروكسل لإقناع البرلمان الأوربي بجديتهم في تنفيذ التزاماهم.[22] وبذلك انتهت اكبر حقبة حكم لرئيس واحد في موريتانيا(حكم الرئيس معاوية ولد الطايع البلاد لحقبة دامت بين (1984_2005)) وقد عدت القيادات العسكرية حكمها، حقبة أنتقالية تأهيلا للعودة الى الحكم المدني. [23]

وبما ان الانتخابات الركيزة الأساسية في عملية البناء الديمقراطي.[24] فقد ترتب خلال هذه الحقبة التي دامت تسعة عشر شهرا استحقاقات انتخابية وهي :[25]

1- اجراء تعديل دستوري في ٢٤ حزيران/يونيو/ ٢٠٠٦.

2- اجراء انتخابات تشريعية وبلدية في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر/ ٢٠٠٦ يعقبها انتخابات لمجلس الشيوخ.

3_ اجراء انتخابات رئاسية في 11/اذار/مارس /2007

المطلب الثاني: التطورات السياسية في موريتانيا بعد عام 2007

وإذا ما عرجنا على نتائج الانتخابات الرئاسية، لوجدنا ان الدورة الأولى لها قد جرت في 11/اذار/ مارس 2007 ، وشهدت إقبال عدد كبير من الناخبين على صناديق الاقتراع، حيث وصلت النسبة إلى حوالي 70 % أما عدد المتنافسين في هذه الدورة، فبلغ (19)مرشحا بينهم اثنان من الأقلية الزنجية، واستحوذت الأغلبية العربية على العدد الباقي للمرشحين ، وما يلفت الانتباه في هذه الانتخابات هو خلوها من العنصر النسائي على الرغم من أن المرأة الموريتانية لها دور بارز في الحياة السياسية. [26]

جرت الانتخابات الرئاسية في 11/اذار/2007 بين عدة مرشحين وكانت نتائجها حصول المرشح سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله بحصوله على نسبة 24 %من الاصوات ، وجاء المعارض المخضرم احمد ولد داداه ثانيا بحصوله على 20 %من الاصوات من مجموع الناخبين البالغ عددهم مليون ومئة الف ناخب، وبعد فشل كل من المرشحين في الحصول على الغالبية المطلقة التي تؤهله للفوز بالانتخابات بدأت الاستعدادات لأجراء الجولة الثانية يوم 25 آذار2007 بين المرشحين اللذين حصلا على النسبة الاعلى من الاصوات في الجولة الاولى وبعد فرز نتائج التصويت كانت النتيجة النهائية فوز المرشح سيدي ولد الشيخ عبد الله بنسبة 58,52 % في حين حصل منافسه ولد داداه على نسبة 41 % وتبنى الرئيس المنتخب برنامجا اصلاحيا تدريجيا. في حين تبنى خصمه برنامجا تضمن اصلاحات جذرية.[27] وجرى

تنصيب الرئيس المنتخب سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله في 19 أبريل 2007 كأول رئيس مدني لموريتاني بعد انقلاب 2005.[28]

وعد الرئيس المنتخب بمحاربة المشاكل التي عانى منها المجتمع الموريتاني وايجاد الحلول لها ومنها الرق، الرشوة، الفقر، ورفع المستويات المعاشية للمواطنين، مع تأكيد حرصه على تقديم ضمانات لحفظ دور المؤسسات الديمقراطية المنتخبة[29] ، كانت آمال الرئيس المنتخب ووعوده اكبر من قدراته وامكانيات نظامه وطبيعة المجتمع السياسي الموريتاني، فقد مرت حقبته الرئاسية بمطبات وازمات عدة لم تكن في صالح إمكانية تنفيذه لوعوده، بعضها ترجع لطبيعة التركة التي ورثها وبعضها ترجع لطبيعته البدوية.[30]

أحتدم الصراع بين الرئيس (سيدي ولد الشيخ عبد الله) وخصومه في الحياة السياسية الموريتانية، وكان قد اخل بأهم الشروط الدستورية التي اقرت منع الرئيس من الانتماء للأحزاب، حين اقدم على تشكيل حزب سياسي وقام باختيار رئيسه، رئيسا للوزراء في خطوة ظهرت كأنها محاولة لتجيير الساحة السياسية لمناصريه، وعانت العملية السياسية من كثرة السلبيات، التي فاقمتها ممارسات الرئيس، وقد تطور الصراع بين الرئيس وخصومه واندفع لتحييدهم وكان من ضمن خطواته، اقالة جميع قادة الجيش في خطوة استباقية املا في تحييد حركاتهم اولا وتحجيم دور المؤسسة العسكرية لصالح انصار الرئيس ثانيا.[31]

في/ آب/ أغسطس/ 2008 ،استولى محمد ولد عبد العزيز على السلطة بانقلاب عسكري، وحينذاك برر تدخل الجيش بمنع"الاضطرابات القبلية والعرقية الخطيرة"، وتعهد "باتخاذ التدابير اللازمة لسد الفجوات الاجتماعية، ولا سيما فيما يتعلق بالمجموعات المحرومة نتيجة لممارسات الرق السابقة ".[32]

وجاء الانقلاب الذي شهدته موريتانيا في 6/ آب /أغسطس/ 2008، ليطيح بالشرعية السياسية التي شهدتها البلاد قبل 15 شهرا، هذا الانقلاب الذي قام به الجنرال محمد ولد عبد العزيز طرح عدة تساؤلات خاصة بتوقيته من ناحية، وأسبابه من ناحية ثانية وانعكاساته الداخلية والخارجية، ومستقبل العملية الديمقراطية في البلاد بعد هذا الانقلاب كما ذكرنا سلفا أن الانقلاب جاء بعد ساعات قليلة من إصدار الرئيس ولد الشيخ عبد الله مرسوما رئاسيا يقضي بإقالة قائد أركان الجيش وحرس الرئاسة والحرس الوطني والدرك، فأمر الجنرال محمد ولد عبد العزيز كتيبة من الجنود لمحاصرة مقر الرئاسة واعتقلوا الرئيس ولد الشيخ و رئيس الوزراء يحي ولد الوقف، و لم يتم أي أحداث لإطلاق نار أو عنف، وبعدها تم إيقاف البث الإذاعي والتلفزيوني لفترة قصيرة، و تفاوض الجنرال محمد ولد عبد العزيز مع الرئيس ولد الشيخ للعدول على قراره لكنه رفض، وبعد ذلك أصدر الجيش بيانه الأول أعلن بموجبه إبطال العمل

بمرسوم إقالة القادة العسكريين، كما أعلن الجيش تأسيس مجلس للدولة لحكم البلاد، ومن بين أسباب هذا الانقلاب نذكر منها أنه جاء في خضم الأزمة السياسية المستفحلة بين الرئيس باعتباره يمثل رأس السلطة التنفيذية، وبين البرلمان بمجلسيه، ويرى بعض المراقبين أن هذه الأزمة بدأت بانقلاب دستوري ديمقراطي وذلك بانسحاب 48 نائب حيث عبروا عن خيبة أملهم في الرئيس وسياسته منذ اعتلائه السلطة قبل 15 شهرا وبذلك فقد الرئيس الأغلبية في البرلمان، و لم يكن أمامه سوى خيارين إما حل البرلمان أو إقالة الجنرالات الذين اتهموا بمؤازرة النواب المنسحبين، ولم يكن أي الخيارين في صالحه ، و في حجم هذه الظروف السياسية التي استغلتها المؤسسة العسكرية لتسويغ الانقلاب.[33]

ان وصول العسكر الى السلطة له تداعيات مباشرة على مسيرة الدولة الوطنية الموريتانية؛ لان وصولهم إلى السلطة أدى إلى ظاهرة أتسمت بها الحياة السياسية الموريتانية منذ ذلك الحين وهي: عدم الاستقرار السياسي ، الاجتماعي والاقتصادي.[34]

وفي/تموز/ يوليو 2009 أجريت انتخابات رئاسية تعددية، شاركت فيها عدة أحزاب سياسية موريتانية، وتنافس خلالها تسعة مرشحين، منهم مستقلون ومنهم ممثلون عن الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة، وبإشراف مراقبين دوليين ذوي خبرة ومصداقية متفق عليها، على رأسهم الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية والمنظمة العربية للديمقراطية والجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات، وغيرهم. فاز محمد ولد عبد العزيز بنسبة 52،58% من أصوات الناخبين، ولم تظهر أي مؤسسة منافسة خروقات أو مظاهرسلبية في المشهد الانتخابي،واعترفت أحزاب المعارضة بنتائج الاقتراع، ولكنها عادت لاتهام ولد عبد العزيز، بخرق بعض بنود (أتفاق داكار)*، وعادت الاحتقانات من جديد ونشبت أزمة سياسية واجتماعية ومؤسسية بين النظام وبعض أطياف المعارضة التي لجأت لمقاطعة الانتخابات البلدية والبرلمانية في 2013، وكذلك الأنتخابات الرئاسية التي تم إجراؤها 2014، ليعود التوترفي البلاد.[35] . شهد شهر/حزيران/ يونيو 2019 الأنتخابات الثالثة لموريتانيا من بعد موجات الاضطرابات والانقلابات التي شهدتها منذ عام 1998، اذ تعد هذه الانتخابات هي أول تداول سلمي حقيقي للسلطة في البلاد، ورغم كون هذه الانتخابات هي الثالثة منذ عام 2009 والتي استطاع الرئيس محمد ولد عبد العزيز الفوز بيها فيرجع وصوله للسلطة إلى عام 2008 عن طريق أنقلاب، ثم أستمر في السلطة عن طريق انتخابات 2009 ومن بعدها انتخابات 2014 ولم تشارك المعارضة في أى من تلك الانتخابات. شهدت انتخابات 2019 تنافس ستة مرشحين من ضمنهم مرشح الرئاسة محمد ولد الغزواني، وتأتي أهمية هذه الانتخابات في كونها الانتخابات الاولي التي تشارك فيها المعارضة والتي تشارك فيها الكثير من منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. [36]

اما الوضع عشية الانتخابات : شهدت موريتانيا مجموعة من المتغيرات التي أدت إلى الدفع نحو التداول السلمي للسلطة، ومن ضمن هذه المتغيرات كانت المعارضة، اذ استطاعت المعارضة رغم وضعها السئ والمشتت في البلاد أن تكون فاعلا قوي في بعض الأحداث كمبادرة تغير الدستور، حيث ينص الدستور الموريتاني في المادة الثامنة والعشرين على أن إعادة إنتخاب رئيس الجمهورية تكون لمرة واحدة فقط، وقبيل الانتخابات كان هناك دعوات لمبادرات لتعديل هذه المادة، وفور إعلان المعارضة عن رفضها أى محاولات لتغير الدستور دعت الشعب للاستعداد للنزول للانقلاب على الحاكم وتغييره للدستور وللمسار الديمقراطي الذي تتبناه موريتانيا ولضمان التداول السلمي للسلطة والسير في خطي التنمية والاستقرار المرتبطان بالتحول الديمقراطي، وقرر محمد ولد عبد العزيز ايقاف أى مبادرة لتعديل الدستور وجاء ذلك في بيان رسمي له،ولعل هذا المشهد من أقوى المشاهد التي تواجدت فيها المعارضة الموريتانية قبيل الانتخابات، كما قامت المعارضة بتشكيل إئتلاف حتى يتم توحيد صف المعارضة في شكل تقديم مرشح واحد ضد مرشح السلطة. (37)

كما يعد الوضع الاقتصادي للدولة الموريتانية من أهم العوامل الحاسمة في اختيار الرئيس الجديد، فسار محمد ولد عبد العزيز طوال عشر سنوات على خطى ثابتة من أجل رفع كفاء القطاع الاقتصادي الموريتاني وذلك من خلال خطة عمل واسعة شملت كافة القطاعات حيث عمل على تأهيل الكوادر الشبابية وإشراك المرأة ووصلت المرأة في عهده إلى أعلي المناصب، هذا إلى جانب انشاء منطقة حرة بالعاصمة الاقتصادية كدفع لعجلة الاقتصاد في البلد وفتح الباب أمام المستثمرين من خارج الوطن، وعمل على تطوير البنية التحتية لجذب المستثمر من طرق ومنشأت، كما عمل على اعادة تخطيط العشوائيات خصوصا العاصمتين الاقتصادية والسياسية. وفي تقرير 2019 والخاص بمؤشرات حرية الاقتصاد "economic freedom" فان الاقتصاد الموريتاني استطاع أن يصعد بـ(1,7 نقطة) لتصبح موريتانيا في المرتبة 119 بدرجة 55,7 وتحتل المرتبة 19 من بين 47 دولة في منطقة افريقيا جنوب الصحراء. وعلى الرغم من الوضع في افريقيا والحرب على الإرهاب التي بدأت في اواخر القرن الماضي وازدادت في أخر سنوات، وعلى الرغم من وضع المنطقة اودول الجوار الموريتاني إلا أن موريتانيا استطاعت أن تضع خطة لمكافحة الإرهاب وتنجح في التصدي للهجمات والجماعات الإرهابية، حيث واجهت الحكومة الموريتانية التحدّي الجهادي من خلال عدت إجراءات ومنها التوقيفات والمداهمات وتطوير قدرات عسكرية واستخبارية جديدة، وتعزيز السيطرة الحدودية، وزيادة التعاون مع الولايات المتحدة والدول الإقليمية المجاورة، وإلى جانب ذلك عملت على إعادة إدماج المجاهدين في المجتمع بعد إقناع بعض الجهاديين المسجونين بعدم شرعية العنف ضد الدولة وذلك من خلال حوار واسع من قبل المؤسسات الدينية في المجتمع وإعادة التلقين العقيدي مع الجهاديين. واستعان النظام ببعض الشخصيات الدينية ذات الشعبية الواسعة كالشيخ محمد الحسن ولد الددو. ولعب الاعلام دور

في التصدي للحركات الجهادية حيث استخدمت الحكومة الأداة الاعلامية فنقلت هذه القنوات تصريحات الحركات الجهادية الاقليمية وقدمت تقارير وأفكاراً حصرية ذات قيمة كبيرة للباحثين في شؤون مكافحة الإرهاب. ويعتبر ملف الإرهاب من أهم الفواعل في الانتخابات الموريتانية حيث شهدت البرامج الانتخابية للمترشحين الست محاربة الإرهاب والعبودية.[38]

مرت العملية الانتخابية بالكثير من المراحل حتي الوصول إلى إعلان النتائج النهائية وفوز محمد ولد الغزواني، بدأت بتأسيس اللجنة الوطنية المستقلة للإنتخابات بموجب القانون رقم 17 لسنة 2009 القاضي بإنشاء اللجنة ، والذي ألغي بموجب القانون رقم 27 لسنة 2012 المطبق حاليا، ويتكون من(33) مادة مبوبة في (6 أبواب). وتعد لجنة الانتخابات بحسب القانون المنشئ لها بمثابة سلطة عمومية مستقلة تكلف بالاشراف على جميع العمليات الانتخابية. [39] قبيل الانتخابات دعت الأحزاب السياسية والمجتمع المدني الموريتاني بضرورة تغيير أعضاء اللجنة لضمان نزاهة العملية الإنتخابية وحتي يتم تمثيل المعارضة جنبا إلى جنب مع النظام في اللجنة وحتى لا يقوم النظام بتزوير العملية، وبالفعل قام الرئيس بتشكيل لجنة تضم (22)شخصية بارزة في الموالاة والمعارضة والتي تولت مهمة تشكيل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وفي الثامن عشر من/نيسان/ أبريل قامت الرئاسة بإعلان اسماء اعضاء اللجنة. وعلى الفور قامت اللجنة بالشروع في الاجراءات الانتخابية واعلان المخطط الزمني للانتخابات وموعد فتح باب الترشح والصمت الانتخابي وموعد الجولة الاولي والثانية اذا تطلب الأمر. واعقب تأسيس اللجنة الخطوة الثانية وهي المرشحين، فور فتح باب الترشح للانتخابات وحتى غلقه تقدم للسباق الانتخابي ست مرشحين من ضمنهم مرشح النظام والرئيس الجديد محمد ولد الغزواني هو قائدا سابقا للجيش ووزير دفاع سابقا وهو صديق مقرب للرئيس ولد عبد العزيز والذي اعلن تأييده له وشارك معه في الانقلاب عام 2008، وثاني المرشحين سيدي محمد ولد بوبكر الذي يتبنى شعار التغيير المدني والمدعوم من قبل إئتلاف يضم حزب تواصل الاسلامي إضافة الى تشكيلات سياسية اخرى كان تم حلها بسبب ضعف نتائجها الانتخابية، وقد شغل منصب رئيس الوزراء في عهد معاوية ولد سيد أحمد الطايع في التسعينيات، كما عمل دبلوماسيا في عدد من الدول. والمرشح الثالث هو بيرام الداه اعبيد وهو مناضل ضد العبودية عرف منذ ظهوره 2008 ناشطا حقوقيا راديكاليا، ينحدر من شريحة (الحراطين)* المنحدرين من سلالة العبيد الأفارقة. نال جوائز دولية عن نضاله ضد العبودية في موريتانيا، وترشح عام 2014 وحصل على 8% من أصوات الناخبين ليحل ثانيا بعد الرئيس الحالي. رابع المرشحين البارزين في الحملة الانتخابية هو الدكتور محمد ولد مولود وهو أستاذ جامعي ورئيس لحزب قوى التقدم، يعرف بمعارضته لكل الأنظمة الماضية بمن فيها نظام ولد عبد العزيز. خامس المرشحين هو بابا حميدو كاني وكان حصل على أقل من 2 % في انتخابات 2009 وهو صحافي،

أخيرا يدخل السباق الانتخابي محمد الأمين المرتجي الوافي الخبير المالي والموظف الكبير في وزارة المالية.[40]

بدأت الحملات الانتخابية للمرشحين الست وفقا لمخطط اللجنة المستقلة في 7 من/حزيران/ يونيو 2019 والتي استمرت إلى /20حزيران/يونيو، واجريت الانتخابات في ال 22 من يونيو وفور انتهاء العملية الانتخابية بدأت اللجنة في تجميع الأصوات لإعلان النتائج النهائية. وانتهت العملية الانتخابية بإعلان المجلس الدستوري النتائج النهائية بفوز محمد ولد الغزواني بنسبة 52% وحصل على 483007 صوت ويليه بيرام الداه الداه اعبيد بنسبة 18,59%، وفي المركز الثالث سيدي محمد بوبكر بوسالف حصل على 165995 بنسبة 17,87% وفي المرتبة الرابعة حاميدو بابا كان 8,70%، ثم محمد سيدي مولود بنسبة 2,44%، وأخيرا محمد الأمين المرتجي الوافي بنسبة 0,40%.واعترضت المعارضة على نتائج الانتخابات فور إعلان النتائج والمتمثلة في الخمس مرشحين، وأصدروا بياناً رفضوا فيه إعلان حملة ولد الغزواني فوزه في الانتخابات بدعوى أن اللجنة المستقلة للانتخابات لم تنتهي من عملها ، ووجه البيان اتهام لنظام ولد عبدالعزيز بتزوير الانتخابات وازدراء إرادة الشعب، وقام المرشحين الخمسة بالتوقيع على البيان.[41] وقد يعد فوز (ولد الغزواني) في الانتخابات فرصة مناسبة لانتقال ديمقراطي مناسب ومعالجة الملف الاقتصادي المعقد في موريتانيا .والحفاظ على الوحدة الوطنية من الانقسمات القبلية والجهوية .

الخاتمة

تميز النظام السياسي الموريتاني منذ استقلال البلاد بسيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم، ما جعل عدم الاستقرار هو الطابع السائد حتى وإن طالت دورة النظام كما حدث مع نظام الرئيس الاسبق معاوية ولد سيدي احمد ولد الطايع الذي استمر لنحو عشرين عاما.

تجسّد موريتانيا المخاطر التي تطرحها هذه الدول غير المستقرّة، والتي تتمتّع بقدرات ضعيفة، على الأمن الإقليمي والدولي. وثمّة ثلاثة ضغوط تبرز بوصفها حاسمة بالنسبة إلى وضع موريتانيا الحالي من عدم الاستقرار: ضعف وفساد مؤسّسات الدولة؛ التوتّرات الاجتماعية والسياسية المتجذّرة في الهياكل القبليّة القديمة والانقسامات العرقيّة والعنصرية التاريخية، وتنامي التشدّد في أوساط الشباب الموريتاني. وتتفاقم مشكلة التطرّف الداخلي بسبب ترابطها مع القوى العابرة للحدود الوطنية مثل عمليات التهريب غير المشروعة والشبكات الإرهابية الإقليمية. هذه العوامل يعزّز بعضها بعضاً، وتخلق حلقة مفرغة يجب كسرها من أجل استعادة شيء من الاستقرار.

إن تعزيز الحكم الرشيد وتعزيز قدرة الدولة، أمر بالغ الأهمية لتحسين الظروف الاقتصادية وبناء ثقة الشعب في المؤسسات الوطنية في موريتانيا. بيد أن تغيير العقد بين الدولة والمجتمع لن يكون سهلاً أو سريعاً. فمثل هذا التحوّل المؤسسي يتطلّب قيادة وطنية مسؤولة، بالإضافة إلى جهات دولية مانحة لديها العزيمة ومستعدة لربط المساعدة الاقتصادية بتحسّن الأمن الشخصي. إن تاريخ موريتانيا معروف بظاهرة عدم الاستقرار السياسي.

قائمة الهوامش

*** التغير السياسي : يتحدد المفهوم "بمجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها. لمزيد من التفاصيل ينظر الى: اعداد ادارة البحوث والدراسات : قراءات نظرية التغير السياسي _المفهوم والابعاد، دراسات سياسية ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2016، ص5. وكذلك إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع: موسوعة العلوم السياسية. الكويت: جامعة الكويت، 1994. وكذلك ينظر الى : وجيه عفدو علي: منهج التغيير السياسي في فكر الحركات الاسلامية ،اطروحة دكتوراة ، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، 2012 ، ص ص 8_26.**

1.مصعب عطية ذنون: دور المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية في موريتانيا حتى 1990 ، المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، بيروت، لبنان ، العدد 19،مارس 2021، ص385

***بدأت الانقلابات العسكرية في موريتانيا عام 1978، عندما أنهى العسكر حكم المختار ولد داداه ، ثم توالت الانقلابات : 1979 ،1980 ،1984، 2003 و2005، وكان آخرها عام 2008.ولمزيد من التفصيل عن ذلك ينظر الى: تاريخ الانقلابات العسكرية في موريتانيا:ينظر الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events .وكذلك ينظر الى : خيري عبد الرزاق جاسم :التجربة الديمقراطية في موريتانيا دراسة في الاصلاح السياسي ،مجلة مركز دراسات دولية ، مركز دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد 43،2010، ص ص28_29**

2. مصعب عطية ذنون: دور المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية في موريتانيا حتى 1990،مصدر سبق ذكره.ص392.

3. خيري عبد الرزاق جاسم :التجربة الديمقراطية في موريتانيا دراسة في الاصلاح السياسي،مصدر سبق ذكره ، ص25

***أعلي ولد الفال السباعي:((1952_2017)، عسكري وسياسي موريتاني وتلقى تعليمه الأولي قرب العاصمة نواكشوط (1966/1960)، قبل أن ينال شهادة البكالوريا (الثانوية العامة) في 1973، واختتم تعليمه الجامعي بالحصول على الإجازة في القانون من إحدى الجامعات المغربية منتصف السبعينيات. التحق في مرحلة مبكرة من حياته بالمؤسسة العسكرية ، انقلب على الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع عام 2005 وتولى الرئاسة حتى إجراء انتخابات في 2007.لمزيد من التفاصيل ينظر الى: اعلي ولد محمد فال.. سيرة ذاتية: ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) : https://www.aljazeera.net/news/arabic**

4.علي عباس المهداوي،فاطمة لطفي ثابت: التطورات السياسية في موريتانيا (2001_2005) وموقف الرئيس ولد الطايع منها ،مجلة العلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية،جامعة بابل ، المجلد26، العدد 1،اذار،2019، ص10

5. دلال العكيلي: إفريقيا: ما لا تعرفه عن قارة الانقلابات؟!،ينظر الى شبكة المعلومات الدولية:(الانترنت): https://www.annabaa.org

6. أنوار بوخرص: الاستقرار الحرج في موريتانيا والتيّار الإسلامي الخفيّ،مركز مالكومكير_كارنيغي للشرق الاوسط،ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) https://carnegie-mec.org/2016/02/11/ar-pub-62734

7 .المرحلة السياسية الانتقالية في موريتانيا: تقييم وتصور آفاق المستقبل: ينظر الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/north-africa/mauritania/political-transition-mauritania-results-and-prospects

8 . أسماعيل الشطي وأخرون: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،ط1 ،2004، ص130.

9. تاريخ الانقلابات العسكرية في موريتانيا: مصدر سبق ذكره

* لانه أعلن اعلي ولد محمد فال ترشحه للرئاسة، إثر اتفاق وقع بين الفرقاء الموريتانيين بدكار في 2009/06/04، وأكد أنه عائد لمواصلة إصلاحاته التي بدأها عام 2005.

10. دلال العكيلي: إفريقيا: ما لا تعرفه عن قارة الانقلابات؟!، مصدر سبق ذكره

11. أيوب السايح المبارك: اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (2005_2010) ،رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنه، الجزائر،2010، ص 68.

12.المصدر نفسه، ص ص68_69.

* أعلن الرئيس ولد الطايع في نيسان /1991 أنطلاق مرحلة التحول الديمقراطي.لمزيد من التفاصيل ينظر الى: محمد سعيد بن أحمدو: موريتانيا بين الأنتماء العربي والتوجه الأفريقي:دراسة في إشكالية الهوية السياسية (1960-1993)، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1 ،2003 .،ص145.

13. أيوب السايح المبارك: اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (2005_2010) ، مصدر سبق ذكره، ص ص68_69

14. محمد الأمين ولد محمد ابريهمات: الدولة المدنية في موريتانيا... جذور الأزمة في أصل القطيعة بين المجتمع والدولة،مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 472،حزيران 2018،السنة 11، ص64

15. اجلاب رشيد : الديمقراطية وحقوق الانسان اية علاقة، :المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد :جامعة نواكشوط العصرية ،كلية العلوم القانونية والاقتصادية :دراسات في حقوق والانسان ،العدد 26،السنة 2019 ،ص118

16. محمد الأمين ولد محمد ابريهمات: الدولة المدنية في موريتانيا... جذور الأزمة في أصل القطيعة بين المجتمع والدولة،مصدر سبق ذكره، ص 64.ولمزيد من التفاصيل ينظر الى : حماه الله ولد السالم :ازمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج والمواطنة موريتانيا نموذجا، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والانسانية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، قطر ،30_31/اذار/مارس/2013،ص29.

17. أيوب السايح المبارك: اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (2005_2010) ، مصدر سبق ذكره،ص69.

18 . المصدر نفسه، ص70.ولمزيد من التفاصيل ينظر الى : محمود صالح الكروي: ذاكرة الانقلاب العسكري في موريتانيا : الصراع على السلطة، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد 2011، العدد 31 (31 يوليو/تموز 2011)، ص ص118_136

19. أيوب السايح المبارك: اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (2005_2010) ، مصدر سبق ذكره، ص ص 70_71

20. المصدر نفسه ، ص72: ولمزيد من التفاصيل ينظر الى: محمد الأمين ولد سيدي بابا، "انقلاب 03 أغسطس 2005 في موريتانيا أو التغيير من الداخل" ،بيروت : مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 320 ، أكتوبر 2005 ، ص72

21. محمد المختار ولد السعد ، محمد عبدالحي: تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا السياق – الوقائع – آفاق المستقبل، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، العدد 149 ، ط2 ، 2014،ص47

22 . المصدر نفسه ، ص48 .وينظر كذلك الى ص ص48_52 للتعرف على التعهدات الاربع والعشرين.

23 .هيفاء احمد محمد: موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني،مجلة دراسات دولية، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 42، 2009 ، ص52

24 . طالب عوض: الانتخابات الحرة وفقًا للمعايير الدولية في مجموعة باحثين: الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، اعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي ، تقديم علاء شبلي ، تحرير كرم خليل، المنظمة العربية لحقوق الانسان،القاهرة، ط1 ، 2014، ص32

25.هيفاء احمد محمد: موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني، مصدر سابق، ص52

26. أيوب السايح المبارك: اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (2005_2010) ، مصدر سبق ذكره ، ص80

27. هيفاء احمد محمد: موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني، مصدر سبق ذكره ،ص52.ولمزيد من التفاصيل ينظر الى : Author: Raquel Ojeda García: Analysis of Mauritania's legislative elections after the 2005 coup, Journal: Revista CIDOB d'Afers Internacionals ISSN: 11336595 Year: 2009 Issue: 87 Pages: 191-214 Provider: DOAJ

على موقع المكتبة الافتراضية العراقية: https://www.ivsl.org/?language=ar

28. أيوب السايح المبارك: اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (2005_2010) ، مصدر سبق ذكره،ص81

29. هيفاء احمد محمد: موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني، مصدر سبق ذكره ، ص53

30. المصدر نفسه .

31 . المصدر نفسه، ص63

32 .تقرير منظمة العفو الدولية: "السيف مسلط على رقابنا" قمع النشطاء المجاهرين بانتقاد ممارسات التمييز والرق في موريتانيا ،مطبوعات منظمة العفو الدولية، لندن، ط2018،1،ص7

33.أيوب السايح المبارك: اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (2005_2010) ، مصدر سبق ذكره، ص ص84_85

*اتفاق دكار: بعد انقلاب 2008 شهدت موريتانيا توترا شديدا مما جعل الساحة السياسية الداخلية تطرح العديد من الأفكار والمبادرات، لتقريب وجهات النظر بين المجلس العسكري والمعارضين للانقلاب وإيجاد حل توافقي داخلي، فقد تقدم البرلمانيون الداعمون للانقلاب بمبادرة اطلق عليها (خريطة الطريق) للمرحلة الانتقالية، ووقع أطراف الأزمة الموريتانية بنواكشوط رسميا على الاتفاق الذي تم التوصل إليه في دكار بين الحكومة والمعارضة.وتم التوقيع على الاتفاق في29/مايو/ 2009 في قصر المؤتمرات بنواكشوط في حضور الرئيس السنغالي عبد الله واد وأعضاء لجنة الاتصال الدولية المكلفة بحل الأزمة الموريتانية. لمزيد من التفاصيل ينظر الى : أيوب السايح المبارك: اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (2005_2010) ، مصدر سبق

ذكره،ص ص92_100 وكذلك ينظر الى : الفرقاء الموريتانيون يوقعون اتفاق دكار:شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) https://www.aljazeera.net/news

34. محمد الأمين ولد محمد ابريهمات: الدولة المدنية في موريتانيا... جذور الأزمة في أصل القطيعة بين المجتمع والدولة ،مصدر سبق ذكره ،ص76

35.احمد فوزي سالم: بعد تأكيد فوز الغزواني.. الصراع السياسي في موريتانيا يعود للمربع صفر.ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) https://www.noonpost.com/content/28431

36 . شروق محمود الحريري: الانتخابات الموريتانية وفرص تحقيق التنمية والاستقرار: ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) https://democraticac.de/?p=61641

37. المصدر نفسه

38 . المصدر نفسه

* المقصود بالحراطين، العبيد الذين وقع عتق رقابهم، و هم عادة ما يقع استخدامهم كرعاة و خدم في المنازل و الحقول.لمزيد من التفاصيل ينظر الى : عماد الميغري: المسألة الإثنية و الدّولة في موريتانيا وانعكاسها على الخصوبة و السلوك الإنجابي للأقليات،المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية ، 2006، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) https://journals.openedition.org/insaniyat/3569.وكذلك ينظر الى: محمد عبد الباقي الهرماسي : المجتمع والدولة في المغرب العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،ط1986،1،ص176.

39 . شروق محمود الحريري: الانتخابات الموريتانية وفرص تحقيق التنمية والاستقرار،مصدر سبق ذكره.

40. المصدر نفسه .

41.المصدر نفسه

قائمة المصادر:

❖ الكتب:

1. أسماعيل الشطي وأخرون: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،ط1،2004.

2. إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع: موسوعة العلوم السياسية. الكويت: جامعة الكويت، 1994.

3. اعداد ادارة البحوث والدراسات : قراءات نظرية التغير السياسي _المفهوم والابعاد، دراسات سياسية ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2016.

4. محمد المختار ولد السعد ، محمد عبدالحي: تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا السياق – الوقائع – آفاق المستقبل،ط2014،2، 149، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية .

5. محمد سعيد بن أحمدو: موريتانيا بين الأنتماء العربي والتوجه الأفريقي:دراسة في إشكالية الهوية السياسية (1960-1993)، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1 ،2003 .

6. محمد عبد الباقي الهر ماسي : المجتمع والدولة في المغرب العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،ط1986،1.

❖ الدوريات

1. اجلاب رشيد : الديمقراطية وحقوق الانسان اية علاقة، :المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد :جامعة نواكشوط العصرية ،كلية العلوم القانونية والاقتصادية :دراسات في حقوق والانسان ،العدد 26،السنة 2019 .

2. خيري عبد الرزاق جاسم :التجربة الديمقراطية في موريتانيا دراسة في الاصلاح السياسي ،مجلة مركز دراسات دولية ، مركز دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد 43،2010
3. علي هادي عباس المهداوي،فاطمة لطفي ثابت: التطورات السياسية في موريتانيا (2001_2005) وموقف الرئيس ولد الطايع منها ،مجلة العلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية،المجلد26، العدد الاول،اذار،2019
4. محمد الأمين ولد سيدي بابا، "انقلاب 03 أغسطس 2005 في موريتانيا أو التغيير من الداخل" ،بيروت : مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 320 ، أكتوبر 2005 .
5. محمد الامين ولد محمد ايراهيمات: الدولة المدنية في موريتانيا....جذور الازمة في اصل القطيعة بين المجتمع والدولة ،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت العدد 472،السنة 41، حزيران 2018.
6. محمود صالح الكروي: ذاكرة الانقلاب العسكري في موريتانيا : الصراع على السلطة، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد 2011، العدد 31 (31 يوليو/تموز 2011)
7. مصعب عطية ذنون: دور المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية في موريتانيا حتى 1990 ، المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، بيروت، لبنان ، العدد 19،مارس 2021.
8. هيفاء احمد محمد: موريتانيا بين الانقلاب العسكري والحكم المدني،مجلة دراسات دولية، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 42، 2009 .

❖ الرسائل والاطاريح الجامعية

1. أيوب السايح المبارك: اللاستقرار السياسي في موريتانيا وانعكاساته على السياسة الخارجية تجاه دول المغرب العربي (2005_2010) ،رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنه، الجزائر،2010.
2. وجيه عفدو علي: منهج التغيير السياسي في فكر الحركات الاسلامية ،اطروحة دكتوراة ، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، 2012

❖ المؤتمرات والتقارير

1. تقرير منظمة العفو الدولية: "السيف مسلط على رقابنا" قمع النشطاء المجاهرين بانتقاد ممارسات التمييز والرق في موريتانيا ،مطبوعات منظمة العفو الدولية، لندن، ط2018،1.
2. حماه الله ولد السالم :ازمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج والمواطنة موريتانيا نموذجا، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والانسانية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، قطر ،30_31/اذار/مارس/2013.
3. طالب عوض: الانتخابات الحرة وفقًا للمعايير الدولية في مجموعة باحثين: الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، اعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي ، تقديم علاء شبلي ، تحرير كرم خليل، المنظمة العربية لحقوق الانسان،القاهرة، ط1 ، 2014.

❖ شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)

1. احمد فوزي سالم: بعد تأكيد فوز الغزواني.. الصراع السياسي في موريتانيا يعود للمربع صفر.ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) https://www.noonpost.com/content/28431
2. اعلي ولد محمد فال.. سيرة ذاتية: ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت): https://www.aljazeera.net/news/arabic

3. أنوار بوخرص: الاستقرار الحرج في موريتانيا والتيّار الإسلامي الخفيّ،مركز مالكومكير_كارنيغي للشرق الاوسط،ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) https://carnegie-mec.org/2016/02/11/ar-pub-62734
4. تاريخ الانقلابات العسكرية في موريتانيا: ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) https://www.aljazeera.net/
5. دلال العكيلي: إفريقيا: ما لا تعرفه عن قارة الانقلابات؟!،ينظر الى شبكة المعلومات الدولية)الانترنت): https://www.annabaa.org
6. شروق محمود الحريري: الانتخابات الموريتانية وفرص تحقيق التنمية والاستقرار: ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) https://democraticac.de/?p=61641
7. الفرقاء الموريتانيون يوقعون اتفاق دكار:شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) https://www.aljazeera.net/news
8. المرحلة السياسية الانتقالية في موريتانيا: تقييم وتصور آفاق المستقبل: ينظر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/north-
9. عماد الميغري: المسألة الإثنية و الدّولة في موريتانيا وانعكاسها على الخصوبة و السلوك الإنجابي للأقليات،المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية ، 2006، ينظر الى شبكة المعلومات الدولية(الانترنت): https://journals.openedition.org/insaniyat/3569
10. Author: Raquel Ojeda García: Analysis of Mauritania's legislative elections after the 2005 coup, Journal: Revista CIDOB d'Afers Internacionals ISSN: 11336595 Year: 2009 Issue: 87 / على موقع المكتبة الافتراضية العراقية: https://www.ivsl.org/?language=ar

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 16 / 2 / 2022
تاريخ قبول البحث 27 / 3 / 2022

الانتخابات ودورها في ترسيخ الديمقراطية

Elections and their role in consolidating democracy

أ.م.د. اسعد طارش عبد الرضا

Asst. Prof. Dr. Asaad Tarish Abdel Reda

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

University of Baghdad/ College of Political Science

dr.asaadbaghdd@yahoo.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

العلاقة بين الانتخابات والديمقراطية علاقة قويّة ، ولا يمكن تصور ديمقراطية راسخة في بلد ما بدون وجود انتخابات تُعبر عن الارادة الشعبية في اختيار قادتها وممثليها ، وغالباً تكون الانتخابات المعيار المُعبر عن الدور الذي تؤديه في ترسيخ الديمقراطية ، وتتفاوت الادوار التي تؤديها الانتخابات تبعاً لطبيعة النظام السياسي والنظام الانتخابي المعمول به في هذا البلد أو ذاك ، ولجوء النظام السياسي الى الانتخابات لا يعني بالضرورة انه سائر باتجاه التحول الديمقراطي ، الا اذا ثبت ان تلك الانتخابات تتسمُ بسمات لابد من توافرها حتى يتم الحديث عن نتائج تؤدي غالبا الى السير باتجاه الديمقراطية .

واذا كانت الانتخابات ضرورة لازمة للديمقراطية ، إلا انه ليس كل انتخابات تعني أنها تؤدي الى الديمقراطية لان الديمقراطية هي الاخرى تحتاج الى متطلبات كثيرة من بينها الانتخابات ، لذلك نلاحظ وجود ميل كبير لكثير من النظم السياسية منذ تسعينيات القرن الماضي إلى اجراء عمليات انتخابية على مستوى الرئاسة والبرلمان وحتى المجالس المحلية إلا أن كثير من تلك النظم لم تستطع تحقيق الديمقراطية لعدم توافر مقومات الديمقراطية فيها .

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الانتخابات، الاحزاب السياسية.

Abstract

The relationship between elections and democracy is a strong one, and it is not possible to imagine a solid democracy in a country without elections that express the popular will to choose its leaders and representatives. The electoral process in place in this or that country, and the political system’s resort to elections does not necessarily mean that it is moving towards democratic transformation, unless it is proven that these elections have features that must be present in order to talk about results that often lead to moving towards democracy.

If elections are a necessary necessity for democracy, however, not all elections mean that they lead to democracy, because democracy also needs many requirements, including elections. Therefore, we note that there is a great tendency for many political systems since the nineties of the last century to conduct electoral processes at the level of the presidency and parliament. Even the local councils, however, many of those regimes were unable to achieve democracy due to the lack of the elements of democracy in them.

Keywords: democracy, elections, political parties.

المقدمة

تعد الإنتخابات الحرة والنزيهة أحد ركائز الديمقراطية ومقياسا لها، بل الوسيلة المثلى والمشروعة لإسناد السلطة، فالإنتخابات تمثل فاعلا محوريا في ترسيخ الديمقراطية وتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية من خلالها . وعلى المستوى المحلي فإن الإنتخابات تعد همزة وصل تربط الديمقراطية باللامركزية الإدارية، فضلا عن كونها ركن في النظرية اللامركزية الإدارية لأنها شرط أساسي لتحقيق إستقلال المجالس المحلية، وأساس بناء الديمقراطية المحلية ووسيلة لتجسيد إشراك الشعب في السلطة وإشراكه في صنع القرار السياسي.

الاشكالية:

لم يزل الجدل قائماً بأهمية الانتخابات في تحقيق الديمقراطية بين مؤيدٍ ومعارض لها لاسيما في البلدان حديثة العهد في اجرائها ، وحديثة العهد في الانتقال الديمقراطي ، ومن ذلك تثار مجموعة من التساؤلات منها :

1- ماهي الانتخابات وما هو دورها في تحقيق المشاركة الفاعلة في صنع القرار السياسي ؟

2- ما هو دورها في زيادة الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع ؟

3- ما هو دورها في تحقيق الديمقراطية وتكريسها ؟

الفرضية :

ننطلق في بحثنا هذا من فرض رئيس مفاده " على الرغم من أن الانتخابات تؤدي دورا مهما في تحقيق الديمقراطية ، الا انها تبقى عاجزة عن تحقيقها بدون توافر مقومات أخرى تدفع باتجاه تحقيقها وتكريسها " .

اولا. الانتخابات النشأة وعلاقتها ببناء الديمقراطية

الانتخابات بالمعنى التقني هي عملية يختار فيها الناخبون والناخبات ممثليهم لمناصب رسمية على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي عبر التصويت . وتُجرى الانتخابات أيضاً لاختيار ممثلين في منظمات ومؤسسات أخرى من قبيل النقابات والجمعيات والأحزاب السياسية ، وحتى الشركات التجارية [1] .

لم يكن الأخذ بالحكومات النيابية التمثيلية أمرا عاماً ، وإنما بدأ انتشاره في الأنظمة الديمقراطية في القرن الثامن عشر الميلادي ، وازداد انتشاراً في القرن التاسع عشر الميلادي ، ثم أصبح مع نهاية النصف الأول من القرن العشرين ظاهرة عامة في جميع الأنظمة الديمقراطية. [2]

وغدت الانتخابات من الوسائل الناجعة لتعميق المسألة الديمقراطية ، لذلك أتجه الفكر السياسي الغربي إلى جعلها القناة الأساسية للوصول إلى السلطة بشكل تحول معه الحق في الانتخاب مجسدا لخاصيتين أساسيتين، فهنالك الشرعية القوية من جهة ، وكونية تعاطي المجتمعات المتحضرة العمل الانتخابي من جهة ثانية ، فالانتخابات لا تعدو أن تكون عملية سياسية وتقنية تخول للمواطنين اختيار

شخص من بين عدد من المرشحين ليكون ممثلا للجماعة التي ينتمي إليها ، فدراسة مسألة الانتخابات كأحد الآليات المؤثرة في عملية الإصلاحات السياسية لن يكون في ظل غياب المؤسسات الدستورية التي لها صفة الشرعية القانونية[3].

وفي الأدبيات العلمية التي تعنى بالديمقراطية والانتخابات في الغرب، حاول بعض الباحثين وضع تعريفات محددة للانتخابات الديمقراطية للحالات التي يدرسونها. ولعل من أبرز تلك الأدبيات وأكثرها شمولاً ما قام به ديفيد باتلر وآخرون ، فالانتخابات العامة الديمقراطية تستند إلى شروط ستة ، هي: حق التصويت العام لكل المواطنين البالغين، دورية الانتخابات وانتظامها، عدم حرمان أي جماعة من تشكيل حزب سياسي ومن الترشح للمناصب السياسية، حق التنافس على كل مقاعد المجالس التشريعية، حرية إدارة الحملات الانتخابية على وضع لا يحرم فيه القانون ولا وسائل العنف المرشحين من عرض آرائهم وقدراتهم ولا الناخبين من مناقشة تلك الآراء، وتمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم وسط جو من الحرية والسرية وفرز الأصوات وإعلانها بشفافية وكذا تمكين المنتصرين من مناصبهم السياسية حتى وقت الانتخابات التالية [4].

والانتخابات هي خطوة إجرائيّة يختار بموجبها مواطنو بلد معيّن ممثليهم وقادتهم ويولونهم السلطة . ويجب أن تنعقد الانتخابات بشكل منتظم كفالة لتحمّل المسؤولين المنتخبين مسؤولياتهم حيال الشعب . فهم إذا تخاذلوا في مسؤوليّاتهم تجاه جمهور الناخبين ، لا يعاد انتخابهم في الدورة المقبلة . ويجب أن تنعقد الانتخابات ضمن مدة زمنيّة ينصّ عليها الدستور أو القانون الأساسي [5]. وتُعرف الانتخابات النزيهة على أنها أية انتخابات تقوم على المبادئ الديمقراطية في حق الاقتراع العام والمساواة السياسية ، كما تعكسها المعايير والاتفاقيات الدولية ، وتتحلى بالمهنية والحيادية والشفافية في الإعداد لها وإدارتها عبر جميع مراحل الدورة الانتخابية"[6].

ورغم أن الانتخابات مجرد آلية لتحقيق غاية وليست غاية في حد ذاتها ، فإنها تحولت لدى البعض إلى مجرد ديكور ديمقراطي لا أكثر ، حيث تستخدم الانتخابات بغرض تدعيم شرعية الحكومة أمام الجماهير ، والتخفيف من حدة الضغوط الخارجية المطالبة بالإصلاح والديمقراطية ، ولأن المواطنين يعتقدون أن نتائج الانتخابات معروفة مسبقاً، فإن هذا يؤثر بالسلب على مشاركة المواطنين في التصويت ، كما أن هناك شوائب عديدة تعترض سير العملية الانتخابية بالصورة السليمة ، مثل شراء الأصوات ، والتضييق على المعارضة خلال الحملة الانتخابية ، وضعف الرقابة على الانتخابات ، واستخدام موارد الدولة لصالح مرشحي النظام الحاكم [7].

وتعد الانتخابات في الأنظمة الديمقراطية ركناً أساسياً وجوهرياً لقيام النظام ، حيث يستمد شرعيته وقوته من الإرادة الشعبية التي تم التعبير عنها عبر صناديق الانتخاب [8] .

بمعنى ان ليس كل انتخابات هي ديمقراطية ، وبشكل عام تدور مضامين الانتخابات الديمقراطية حول معيارين رئيسيين، الأول هو "حرية الانتخابات"، أي ضرورة احترام حريات الأفراد وحقوقهم

الرئيسية، والثاني هو "نزاهة" عملية إدارة الانتخابات. غير أن التجارب المعاصرة للدول الديمقراطية تشير إلى أن الانتخابات الديمقراطية التنافسية لا تُجرى إلا في نظم حكم ديمقراطية، إذ هي آلية من آليات تطبيق المبادئ الرئيسية للديمقراطية، وليس هدفاً في حد ذاتها. كما تعد الانتخابات الديمقراطية شرطاً ضرورياً وليس كافياً لنظم الحكم الديمقراطية، فمجرد إجراء الانتخابات الديمقراطية لا يعني أن نظام الحكم أصبح نظاماً ديمقراطياً [9] .

أول ما يقفز إلى أذهاننا عند سماع كلمة انتخابات، هو منظومة مفردات ومفاهيم، ترتبط ارتباطا وثيقا وعضويا بالنظم الديمقراطية التي تختلف في آليات عملها، لكنها تلتقي عند مبدأ "الشعب مصدر السلطة" والذي يتطلب انتخابات تنافسية نزيهة، تهدف إلى تنظيم عمل مؤسسات الحكم استنادا للقانون، واعتماد مبدأ التداول السلمي، وتنظيم علاقة الحكم بالمواطنين على أساس المواطنة وحدها مع استبعاد كل تمييز تفاضلي آخر يقوم على أساس الأصل أو اللغة أو العرق أو الدين أو المذهب أو المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية [10] .

يتضمن معيار " حرية " الانتخابات أمورا ثلاثة [11] :

1- أن تلك الانتخابات لا بد أن تحترم مبدأ حكم القانون، الذي يعني أن ممارسة السلطة بشكل شرعي لا تتم إلا من خلال خضوع الحكام والمحكومين –على قدم المساواة– لقانون مسبق, إنه مبدأ سيادة القانون بدلا من سيادة الملوك والأمراء، وطاعة القانون بدلا من الامتثال لقرارات الأفراد .

2- احترام الحقوق والحريات السياسية الرئيسية الواردة في الوثائق والاتفاقات الدولية والإقليمية، كحريات الحركة والتعبير والاجتماع وتشكيل المنظمات السياسية المستقلة عن السلطة التنفيذية كالأحزاب السياسية، وكذا ضمان حرية الترشح في الانتخابات وغيرها.

3- فهو احترام مبدأ التنافسية أي وجود تنافس حقيقي بين مرشحين متعددين أو برامج مختلفة، ويتضمن هذا المبدأ معيارا كميا (عدم اقتصار الانتخابات على مرشح واحد فقط حال نظم الحزب الواحد في الاتحاد السوفياتي السابق ودول شرق أوروبا والعديد من دول أفريقيا وآسيا قبل موجات التحول الأخيرة), ومعيارا كيفياً (ضرورة توفر اختيارات وبرامج متعددة ومختلفة) .

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الانتخابات بحسب ما يتوفر فيها من حرية ونزاهة [12]:

1- انتخابات تنافسية: تجري في الأنظمة الديمقراطية ، تتوفر فيها اختيارات فعلية للناخب والناخبة، ويكون حرّا في الاختيار من بينها ، ويتم ضمان كل ذلك بالاستناد إلى قواعد قانونية واجبة التطبيق .

2- انتخابات شبه تنافسية: يتم فيها تقييد حرية الناخب والناخبة أو تقييد الاختيارات المتاحة أمامهما، وغالبا ما تجري في أنظمة سلطوية لتحقيق درجة ما من الشرعية السياسية .

3- انتخابات غير تنافسية : تنعدم فيها حرية الناخب والناخبة وتنعدم فيها الاختيارات ، وغالبا ما تجري في أنظمة شمولية .

يحدد " دال " استجابة الحكومة لما يفضله مواطنوها ، على اعتبار أنهم أنداد سياسيون ، كخاصية رئيسة من خصائص الديمقراطية . وتتطلب استجابة من هذا القبيل أن يكون للمواطنين فرص [13]:

1- لصوغ ما يفضلونه ؛

2- للتعبير عما يفضلونه أمام نظرائهم من المواطنين وأمام الحكومة من خلال العمل الفردي والجماعي؛

3- لضمان إعطاء ما يفضلونه وزناً متساوياً في إدارة الحكومة .

وتتوقف هذه الفرص الثلاث بدورها على الضمانات المؤسسية الاتية [14]:

1- مسؤولون منتخبون ؛ يُناط، دستورياً ، الإشراف على قرارات الحكومة الخاصة بالسياسة بمسؤولين منتخَبين .

2- انتخابات حرة ونزيهة ؛ يُختار المسؤولون المنتخَبون بانتخابات دورية نزيهة يكون القسر فيها غير وارد نسبياً .

3- حق الاقتراع العام الشامل ؛ لجميع البالغين ، عملياً ، الحق في التصويت لانتخاب المسؤولين .

4- الحق في الترشيح للمناصب الرسمية ؛ لجميع البالغين ، عملياً ، الحق في الترشح للمناصب الانتخابية في الحكومة ، مع أن حدود السن لشغل المناصب الرسمية قد تكون أعلى مما هي عليه لحق الاقتراع .

5- حرية التعبير ؛ للمواطنين الحق في التعبير عن أنفسهم في القضايا السياسية بالمعنى الواسع للكلمة، بما في ذلك انتقاد المسؤولين الرسميين، والحكومة، والنظام السياسي، والنظام الاجتماعي الاقتصادي، والأيديولوجيا السائدة ، من دون خطر التعرض لعقاب قاس .

6- معلومات بديلة ؛ للمواطنين الحق في السعي وراء مصادر بديلة للمعلومات . علاوة على ذلك ، توجد مصادر بديلة للمعلومات وتتمتع بالحماية بموجب القوانين .

7- استقلالية الجمعيات ؛ للمواطنين الحق في تشكيل جمعيات أو منظمات مستقلة نسبياً ، بما في ذلك الأحزاب السياسية المستقلة وجماعات المصالح (interest groups) ، وذلك لانتزاع حقوق مختلفة بما فيها تلك المذكورة آنفاً .

ان توفر ضمانات مؤسسية للانتخابات يحول الانتخابات من مجرد عملية لدعم شرعية النظام إلى التعبير عن ارادة الجماهير حتى وإن تقاطعت مع النظام السياسي في مخرجاتها . وعندها سيكون للانتخابات أهمية في التحول إلى الديمقراطية وبدورها تعمل على ترسيخ أسس مؤسسية لصالح المجتمع والنظام السياسي .

ثانيا. أهمية العمليات الانتخابية في المجتمعات والنظم السياسية

تؤدي الانتخابات ادواراً متعددة ومهمة لا يمكن الاستغناء عنها من أجل الديمقراطية ، ونظرياً تعني الانتخابات تداول السلطة ، والمشاركة السياسية ، وتنظيم الحياة السياسية والحزبية ، ومن ثم هي

سبيلاً للانتقال الى الديمقراطية وبهذه المعاني جميعاً تعمل على الانتقال الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية، وسنعمل على مناقشتها تباعاً :

اولا : تعمل الانتخابات على جعل تداول السلطة وانتقالها سلمياً ، والتحول من أدوات العنف في الهيمنة على الحكم الى الاختيار والانتخاب سبيلا للوصول الى الحكم . ويعني تداول السلطة بحسب صلاح سالم زرتوقة: " بأنها خلافة سياسية ويقصد بها انتقال وتداول السلطة بين الحكام والأفراد أو بين الحكومات المتعاقبة ، أو بين الأحزاب السياسية أو بين النخب السياسية، أو على أكثر من مستوى، على مستوى الجهاز الحكومي ، الجهاز الاداري ، الجيش ، أو الحزب أو على مستويات الدولة كافة.[15]

في هذا التعريف صيغة شمولية لمفهوم التداول وهو الاقرب الينا في التعامل مع المصطلح ، والانتقال بحسب تعريف صلاح سالم زرتوقة هو الانتقال للسلطة سلمياً أو بوسائل أخرى . والشيء نفسه يمكن تأكيده هو ان هذا الادراك للمصطلح هو الاقرب لحالة المنطقة العربية في تعاطيها شكلياً وعملياً للمفهوم أي التداول فحسب وليس بالضرورة ان يكون سلمياً ، وذلك لان غالبية الانظمة السياسية العربية تخترق دساتيرها فيما يتعلق بالتداول السلمي للسلطة. ومن المفاهيم الأساسية التي سادت بخصوص الإصلاح السياسي ، مفهوم " المشاركة في السلطة " إذ لا يكفي أن يقع الإقرار بالحق في التعبير والتعددية السياسية والانتخاب ، بل ينبغي أن يتبع ذلك إقرار الحق في المشاركة في إدارة السلطة ، أي ما يصطلح عليه باسم التداول السلمي السلطة . وبحسب هذا الإدراك فالمواطنة – في مفهومها الصحيح – هي الشراكة الكاملة في كل شيء يتصل بالشؤون العامة ، وشراكة في إدارة سلطةٍ سياسية هي جزء من الحق العام وليست اقطاعاً سياسياً لفئة صغيرة دون سائر المجتمع . ومن نافلة القول أن النضال السلمي من أجل المشاركة في السلطة مهمة تلقائية على كاهل سائر الديمقراطيين والإصلاحيين الذين عملوا من أجل إقرار حقوق سياسية سابقة ، لأن كل المكاسب الإصلاحية التي حققوها ليست تساوي شيئاً، إن هي ارتطمت بصخرة رفض المشاركة السياسية ، إذ الموقف من هذه الأخيرة هو الامتحان الحقيقي للإصلاح السياسي : سواء بالنسبة إلى الذين طالبوا به وعملوا من أجله ، أو بالنسبة إلى النخب الحاكمة التي أجبرت ، بهذا القدر أو ذاك ، على إبداء أشكال ما من التجاوب مع مطالب الإصلاح السياسي .[16]

أما المفكرين الغربيين فبدورهم يختلفون حول تعريف موحد نظراً لاختلاف انطلاقتهم ، ومن أهم التعاريف تعريف موريس دوفرجيه إذ يعرفها : بأنها التناوب أو التعاقب وهي حركة متواصلة لكل حزب يمر من المعارضة الى الحكم ، ثم من الحكم الى المعارضة والتعاقب بارز و موجود في البلدان ذات النظام الثنائي " . وهناك من يربطها بالحكم الراشد والتنمية السياسية المتفق مع دولة الحق والقانون والرّشادة في صنع واتخاذ القرار على كل المستويات والابتعاد عن تركيز السلطة في يد أو مؤسسة واحدة وتوفير الشفافية ورقابة المسؤولين والالتزام بتكافؤ الفرص في توزيع الخدمات وتوسيع دائرة المشاركة .[17]

ويقصد بتداول السلطة أيضاً ، وجود آليات لانتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيسا للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية و البرلمانية على الترتيب . وقد شاع هذا التعبير في الفقه الليبرالي الغربي على أساس النظر إلى التداول السلمي للسلطة باعتباره احد معايير وجود نظام ديمقراطي على النمط الغربي ." وتتم العملية وفق آلية انتخابية حرة ونزيهة وفعالة تحت إشراف قضائي كامل ومستقل بوجود شفافية تحد من الفساد والإفساد والتضليل واستغلال النفوذ العام في العملية الانتخابية ، حتى ترتقي" الانتخابات " إلى معنى الانتخابات وليس مجرد الاقتراع والتصويت الذي لا يعبر عن قناعة " [18]

ثانياً : وجود الانتخابات في أي بلد تعني على الاقل نظريا وجود مسعى للانتقال بالبلد من مفهوم التعبئة الذي هو اداة الانظمة الشمولية في دعم ومساندة النظام السياسي الى المشاركة السياسية ، تكرسّ المشاركة في العملية السياسية النظام الديمقراطي ، من خلال عوامل عدة من ضمنها [19] :

1- المشاركة الفاعلة في الانتخابات من خلال التصويت / الاقتراع ، أو الترشح أو المراقبة ، أو المشاركة في حملة انتخابية .

2- المشاركة من خلال الانضمام إلى حزب سياسي أو تيار سياسي أو من خلال إنشاء أحزاب / أو جمعيات سياسية .

3- المشاركة السياسية من خلال العمل ضمن مجموعات مدافعة أو مناصرة .

4- المشاركة من خلال أعمال ذات هدف وبنيّة سياسية كالإضراب أو الاعتصام .

5- تبوؤ وظائف عامة (مادة 25ج من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).

عليه فان " الانتخابات هي التي تحقق أكبر قدر من المشاركة السياسية بين الجمهور العريض، وقد أثبتت تجارب التاريخ المعاصر أنه كلما زادت مساحة المشاركة في العملية السياسية بالمجتمع أنجز النظام السياسي نجاحات أكبر بعكس الأمر في الأنظمة الدكتاتورية ذات الصوت الواحد والرأي المنفرد[20].

ثالثا: تعد الانتخابات سبيلا للانتقال الى الديمقراطية ، إذ تُعد ركيزة اساسية من ركائز الانتقال الى الديمقراطية وترسيخها . وهي إحدى وسائل الديمقراطية التمثيلية التي تُمكّن من التداول السلمي للسلطة وتسمح للمواطنين والمواطنات بالمشاركة في إدارة الشأن العام ، من خلال ممثلين يتم اختيارهم عن طريق الاقتراع العام [21] .

اختلفت التعريفات الفقهية والفلسفية للديمقراطية باختلاف المرجعيات الأيديولوجية والمشارب الفكرية ، كما تباينت الآراء حول العناصر اللازمة والضرورية لبناء نظام حكم ديمقراطي بقدر تباين الأصول الثقافية والدينية والحضارية للبشر بل وتعددت آراء المفكرين والسياسيين المنتمين لذات الأمة حول تعريف الديمقراطية والآليات الكفيلة بإشراك الشعب في إدارة شئون المجتمع. بيد أن هذا التعدد والتنوع في الآراء والأفكار لا ينفي وجود توافق عام بين الفلاسفة والمفكرين حول ماهية الديمقراطية وأهم

ملامحها.. فالديمقراطية في مكنونها وأساسها ما هي إلا نظرية حول العلاقة بين الحاكم والمحكوم وكيفية منح الشرعية للأول ليدير شئون الثاني ، ونموذج لآليات استعمال السلطة ، ونقلها، وتداولها، ومحاسبة من يمارس مسؤوليتها [22].

رابعاً : تنظم الانتخابات الحياة السياسية بدلا من فوضويتها بمعنى ان الحياة الحزبية تتأسس وتتمأسس على وفق القانون الذي ينظمها وبالتالي ينظم الحياة السياسية ، وهي " الضمانة الأهم لتحقيق شرعية حكم الحكام ومشروعيتهم، ولا يمكن لحاكم مهما كان جبروته أن يطمئن إلى سلامة موقفه أمام شعبه، إلا إذا كان قد وصل إلى الكرسي عن طريق الانتخاب، أي من خلال الشعب نفسه، ولهذا سنجد العسكريين الذين يغيرون أنظمة الحكم في بلدانهم يسارعون إلى إجراء الانتخابات في غضون أشهر قليلة سعيًا إلى اكتساب الشرعية " [23] .

وترتبط قدرة الدول على إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة بجدارة نظامها السياسي ، ومدى اتساقه مع قواعد ومعايير الحكم الرشيد من الشفافية ، وتمكينه الناس من المشاركة في وضع السياسة العامة لبلادهم ، وخضوعه للمساءلة وحكم القانون، فضلاً عن ارتباط الانتخابات وغيرها من صور المشاركة السياسية في تكريس المواطنة والمساواة أمام القانون [24] .

خامسا : تعزيز روح المواطنة : إن وجود قنوات للتعبير عن إرادة المواطن تؤدي بالضرورة إلى تعميق إحساس الفرد بالوطن الذي ينتمي إليه . وهنا لابد من التأكيد على إن انتماء الفرد ينبغي أن يكون للوطن لا للسلطة الحاكمة فالفرق بين الانتماءين شاسع ففي وقت يؤدي فيه انتماء الفرد للوطن إلى تعزيز المواطنة وحكم المؤسسات، يؤدي الآخر إلى أفول أطروحة الوطن لصالح الشخص أو القبيلة أو العشيرة.

ويستند تعريف المواطنة بعدها " عضوية في مجتمع ما وانتماء اليه " إلى ثلاثة أوجه نشأت في الدول الغربية خلال القرن التاسع عشر، من بينها الحقوق السياسية متمثلة في المشاركة عن طريق الانتخابات [25] .

تنظيم علاقة مؤسسات الحكم بالجماهير على أساس **رابطة المواطنة**، أي تمتع كافة فئات المجتمع بكافة الحقوق والواجبات على قدم المساواة، وتساوي فرص المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية أمام كافة المواطنين البالغين بلا أي شكل من أشكال التمييز على أساس الأصل أو اللغة أو العرق أو الدين أو المذهب أو المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. هذا فضلاً عن وجود ضمانات لحريات الأفراد وحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وضمانات دستورية وقانونية لحماية حريات وحقوق الأقليات والفئات الضعيفة في المجتمع. وهذا يعني أن الإطار الدستوري الديمقراطي يجعل من قاطني دولة ما مواطنين يتمتعون بحقوق وواجبات متساوية وفرصاً متكافئة للمشاركة في صنع القرارات السياسة وتولي المناصب العامة، وليسوا مجرد رعايا يتلقون قرارات الحكام وينفذونها [26] .

ثالثا. الديمقراطية والانتخابات : جدلية العلاقة

لقد كان منظرو الديمقراطية ، من لوك إلى روسو إلى توكفيل ، يعون أن الديمقراطية لم تكن تكتفي بطرح المساواة بالحقوق بصورة تجريدية ، بل إنها كانت تدعو الى المساواة المذكورة على سبيل مكافحة التفاوتات والاجحافات القائمة ، لاسيما تلك تحول دون الوصول الى مراكز القرار العام . ولو أن المبادئ الديمقراطية لا تفعل فعلها بما هي ملاذ ضد هذه التفاوتات ، لكانت نفاقاً لا طائل تحته [27] . والديمقراطية لكي تتسع لابد أن تشمل الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية أي الاكتفاء الاقتصادي وتلبية الحاجات الأساسية وعدالة التوزيع . بهدف جذب الفئات والطبقات الفقيرة إلى الاهتمام بالسياسة بتخفيف أعبائها المعيشية ورفع حسها بفائدة الديمقراطية ، والاهتمام بالقوميات المقهورة أو المهمشة سياسياً بسبب الأصل أو العقيدة [28].

إن تعريف الديمقراطية بأنها اختيار حرّ للحاكمين من قبل المحكومين يتم من خلال فترات منتظمة يحدّد بوضوح تلك الإوالة المؤسساتية التي لاوجود للديمقراطية بدونها . وينبغي للتحليل أن يضع نفسه داخل هذا التعريف وأن لا يخرج عن نطاقه على الإطلاق . فلابد وجود لسلطة شعبية قابلة لتسميتها ديمقراطية ما لم تكن ممنوحة ومجدَّدة عن طريق الاختيار الحرّ . كما أنه لا وجود لديمقراطية إذا لم يكن يحقّ لقسم هام من المحكومين أن ينتخبوا [29] .

لكن تواتر إجراء الانتخابات يظهر أن الوصول للانتخابات الحرة والنزيهة لا يتأتى بدعوة الناس للتصويت وإجراء الاقتراع السري بين المرشحين، فالانتخابات بوابة الديمقراطية، لكنها ليست نهاية المطاف أو هدفاً في حد ذاتها، فإجراء انتخابات حرة ونزيهة يتأثر بعدد من العوامل، منها النظام السياسي السائد، والبنى الاجتماعية، ومدى التمتع بالحقوق الأساسية، وتجذر الحريات العامة وممارستها ، فضلا عن سيادة القانون[30] ، والفصل بين السلطات ، ووجود رأي عام ، ومؤسسة قضائية مستقلة [31] .

وبما ان " النظام الديمقراطي هو صيغة الحياة السياسية التي تزوّد العدد الأكبر بأكبر قسط من الحرية ، هو الصيغة التي تحمي أوسع تنوّع ممكن وتعترف به " [32]. فيمكن النظر إلى الديمقراطية السياسية على أنها نظام حكم يفي بالمتطلبات الاتية [33]:

1- منافسة حقيقية وواسعة بين الأفراد والجماعات المنظمة (خصوصاً الأحزاب السياسية) عن استخدام القوة .

2- مستوى مشاركة سياسية شامل للغاية في اختيار القادة والسياسات، على الأقل من خلال انتخابات منتظمة ونزيهة ، بحيث لا تُستبعد أي جماعة اجتماعية رئيسة (من البالغين) .

3- مستوى كافٍ من الحريات المدنية والسياسية – حرية التعبير ، وحرية الصحافة ، وحرية تشكيل المنظمات والانضمام إليها – يضمن نزاهة المنافسة والمشاركة السياسيتين .

أن نجاح التحول نحو الديمقراطية يستلزم تحقق مجموعة من الشروط المجتمعية والسياسية المسبقة، أهمها سيادة حكم القانون واستقرار مؤسسات الدولة الوطنية وحياديتها التي بدونها تتحول آليات وظواهر

كالانتخابات الدورية وتداول السلطة والتعددية الحزبية وتنوع كيانات المجتمع المدني إلى واجهات خالية من المضامين والنتائج الديمقراطية [34] .

من ذلك نستنتج ان الديمقراطية ليست مجرد انتخابات إنما ما من بلد يكتسب صفة الديمقراطية ما لم يجرِ انتخابات نزيهة، لأنها أساس الشرعية الديمقراطية. فالانتخابات تمنح المواطنين فرصة إخضاع قادتهم للمساءلة من خلال تصويتهم ضد المسؤولين الذين يشغلون المناصب أو التوعّد بمحاسبة من ينجحون في الفوز بالانتخابات. وهي الآلية التي تضمن التداول السلمي للسلطة السياسية، عدا عن أنها تشكّل عنصراً أساسياً لأي نظام ديمقراطي يعمل على تحسين ظروف العيش من خلال ربط مصالح الناخبين بمصالح الحكومات، وإفساح المجال أمام المواطنين لاختيار الممثّلين الذين يعكسون إرادتهم. من هنا، تسهم الانتخابات النزيهة في تحقيق أهداف التنمية على المدى الطويل، إذ ترسخّ دعائم الحكم الذي يستجيب لاحتياجات شعبه.

والديمقراطية مؤسسة على هذا المبدأ ، ولا بد من تطبيقه بأمانة لتظل الجماعة سيدة الحكومة ، ويظل النظام السياسي متفقاً مع رغبات الجماعة . ويضفي تطبيقه الأمين على الدولة والنظام السياسي بكامله معنى خاصاً ، ويجعل منهما شكلاً لتنظيم الجماعة يظلُ محدوداً بالغايات ، التي وضع التنظيم في سبيلها ، والتي نالت الموافقة الرئيسة من قبل الجماعة . ويعني هذا ان الديمقراطية تقوم على حكم الرأي ، ولا تتقبل أبداً اصطناع القوة ضد الرأي [35] .

وفي الحديث عن هذا الموضوع قال كوفي أنان الأمين العام الاسبق لمنظمة الأمم المتحدة : " تشكّل الانتخابات حافزاً لتعزيز الحكم والأمن والتنمية البشرية عندما يؤمن الناخبون بأنها حرة وعادلة. إنما، في ظل غياب انتخابات تحظى بالمصداقية، يتعذّر على المواطنين تحقيق التغيير السياسي سلمياً " [36].

للمواطن حق أساسي وهو أن يشارك في الحكم وإدارة الشؤون العامة لبلاده. كما يحقّ له أن ينتخِب ويُنتخَب في انتخابات دورية من دون التعرّض لأي تمييز، لأنّ إرادة الشعب التي يعبّر عنها في صناديق الاقتراع هي مصدر السلطة في الحكم الديمقراطي [37].

ثم هناك شرط مسبق إضافي آخر يتجاوز حدود القانوني والسياسي والمؤسسي باتجاه المجتمعي العام، ويتعلق بحتمية توفر درجة من النمو الاقتصادي ومن تماسك الطبقة الوسطى كأمر لا غنى عنه لإنجاز التحول نحو الديمقراطية ولاستقرار الحكم الديمقراطي [38] .

رابعا. الانتخابات وشروط ترسيخ الديمقراطية

تقوم الديمقراطية على التجاوب الحر بين الدولة والجماعة. وتتذرع الجماعة بضمانات دستورية تساعدها على الحؤول دون هدر الحكومة لحرية هذا التجاوب. وأهم هذه الضمانات المبدأ الدستوري ، الذي يسمح بتنظيم تنازع الآراء والمذاهب تنظيماً حراً . وهذا هو مبدأ الحرية الديمقراطية ضد الحكومة . ويتبع هذا مبدأ حرية الرأي، التي يُعبر عنها الانتخاب . وهذه الحرية وهذا الانتخاب يقرران اختيار

الحكومة ، ويحددان الوجهة العامة للسياسة الحكومية . وهذه هي الحرية الديمقراطية في إقامة الحكومة وإسقاطها . وهاتان حريتان يمتاز بهما النظام الديمقراطي دون سواه . والحريات الاخرى التي تتوفر فيه مشتقة من هاتين الحريتين الأساسيتين [39] .

ان مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة لبلدانهم تُعد إحدى الركائز الأساسية لحقوق الإنسان التي أكد عليها " الاعلان العالمي لحقوق الإنسان " ، حيث جاء في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة 21 من الإعلان أن[40]:

1- لكل شخص حق الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده ، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يُختارون بحرية .

2- " إنّ إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ، ويُعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة تجري دورياً على أساس الاقتراع العام المتساوي ، عن طريق التصويت السري أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت " .

كما أكدت أيضاً المادة 25 من " العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية " وخاصة في الفقرة ب منها على أن كل مواطن يمتلك الحق في أن يتمتع دون أي تمييز – بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين ، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي ، أو الثروة ، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب – وبدون أية قيود غير معقولة ، في : " أن يَنتخب ويُنتخب ، في انتخابات نزيهة تُجرى دورياً بالاقتراع العام والمتساوي ، وبالتصويت السري ، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين " [41] .

الانتخابات عملية سياسية ودستورية ، وكما يمكنها أن تفضي للانتقال إلى الديمقراطية فإنها يمكن أن تثير المزيد من الصراعات السياسية والاجتماعية ، ولذلك فهي تحتاج للمزيد من الحوكمة [42] .

أثبت نظام الانتخاب أنه الوسيلة الأجدى للاختيار والحكم التمثيلي، مما دفع البعض لاعتباره جوهر عملية التحول الديمقراطي ، وتتطلب فاعلية أنظمة الانتخابات وجود أجهزة لإدارتها، تعد من المؤسسات المهمة لعملية بناء الديمقراطية ، لعل أولها يتمثل في استقلاليتها، حيث تكشف الخبرات المقارنة أن الأجهزة الانتخابية المستقلة تخدم الاستقرار الديمقراطي بصورة أفضل من الانتخابات التي تديرها السلطة التنفيذية ، فضلاً عن أنها تشكل عاملاً رئيساً لقبول جميع المتنافسين بنتائج الانتخابات ، وتعزيز شرعية ثقة الناخبين ، فضلاً عن تعزيز شرعية الفائزين في الانتخابات [43] . ويجري إقرار النظام التمثيلي بقوانين خاصة تُفصِّل ما جرى النص عليه مجملا في الدستور، وتكون تلك القوانين محل توافق سياسي بين الجميع، وفي امتداده يجري إقرار نظام الاقتراع الديمقراطي الحر لإفراغ مؤسسات تمثيلية محلية ووطنية على قاعدة احترام صوت الناخب وإرادته، دون تزوير، وبما يجعل تلك المؤسسات منبثقة بشكل نزيه وشفاف عن إرادة المواطنين، وذات مصداقية من وجهة نظر الشرعية الدستورية والشرعية الشعبية [44] .

ومن هنا، يمكن أن نحدد أهم عناصر الديمقراطية والتي تميزها عن غيرها من نظم الحكم ، كالشمولية و الشيوعية والديكتاتورية والثيوقراطية . وفي مقدمة هذه العناصر: المشاركة الشعبية في إدارة شئون البلاد. ففي النظم الشمولية والديكتاتورية– ككوريا الشمالية مثلاً – يُغيب الشعب والمجتمع عن العملية السياسية ، وتُسير شئون البلاد وفق الرؤية التي تضعها السلطة الحاكمة منفردة ، وتُحدد أولويات العمل العام والأهداف التي ينبغي للدولة أن تسعى لتحقيقها من دون مشاركة تذكر من الشعب. وفي المقابل، يكون للشعب في النظم الديمقراطية – كما هو الحال في بريطانيا أو الولايات المتحدة أو الهند – دور وأثر كبيران في تحديد الدرب الذي ستسير عليه البلاد، حيث يشارك الشعب في رسم السياسة العامة، ويؤثر في قرارات السلطة الحاكمة ، ويحاسبها إذا أخفقت في تلبية متطلباته .[45]

تقوم الديمقراطية ، كنظام سياسي – اجتماعي، على مجموعة اسس تعتمد الاتفاق أو التعاقد الاجتماعي على اسناد احتكار وسائل العنف الى هيئة (أو عاهل sovereign) على قاعدة حماية الحق الشامل في الحياة والملكية .

الديمقراطية ليست مثلاً عليا ، ومبادئ مجردة ، يطبقها هذا المصلح أو ذاك . فهي في جانبها النظري ليست أكثر من تمثلات فكرية لعلاقات متبلورة أو قيد التبلور ، نظام علاقات اجتماعية وسياسية واقتصادية ومؤسساتية وثقافية ، تعمل بايجاز شديد على ثلاثة مستويات هي:[46]

أولاً: نظام علاقات بين أفراد وفئات مجتمع معين .

ثانياً: نظام علاقات بين هذا المجتمع وبين الدولة كهيئة ناظمة لاحتكار وسائل العنف المشروع والتقنين، لصيانة حياة وملكية وثقافة سائر المكونات ، وحماية المجتمع نفسه ككل من التحديات الخارجية .

ثالثاً: نظام علاقات وظيفي / مؤسساتي بين مكّونات هذه الدولة التي تضطلع بوظائف متباينة: التنفيذ، التشريع ، القضاء .

وبذلك يمكن التفريق في المبادئ الديمقراطية بين مبادئ مؤسسية يجب على الدولة أن تنفذها، ومبادئ مجتمعية مثل: تكوين ذهني يعزز التسامح ، احترام الاخر والتعددية، التوازن، الحوار بين القوى التي يتكون منها المجتمع، يجب على المجتمع ان يمارسها في سلوكياته. وطالما أن الحديث في محاضرتنا ينصب على نظام الحكم الديمقراطي فإننا سنركز على المبادئ المؤسسية التي يجب على الدولة تنفيذها والالتزام بها وهي :

1- **الحرية:** لا يمكن تصور الديمقراطية في غياب الحرية [47]. من الناحية التاريخية . وقد كان المقصود من الحرية حتى وقت روسو – ولدى أغلب المفكرين – هي أنها انعدام الضغط والإكراه ، وأن الفرد يتمتع بحريته عند ما يستطيع أن يحدد نمط السلوك الذي يتخذه دون أن يُجبر على اتخاذ نمط معين . ومادامت الدولة منظمة الزامية ، فبالتالي تتضمن أعمالها بعض الافتئات على الحرية الفردية .[48]

تتمثل الحرية السياسية في نظر الإغريقي ، بحقه في عدم الخضوع إلا لحكم القانون وحده ، ونضيف حباً بالدقة ، ان الديمقراطية تعرف كما يلي : " الخضوع للقانون في ظل المساواة ، ان الحرية هي تشريع

ذو مظهر مزدوج : انه من جهة التحرر من إكراه شخصي وهو من جهة أخرى ، خضوع وطاعة للأحكام العامة ". وهذا التشريع الذي يفترض فيه ان يكون دائماً ومستمراً يعكس بالضبط معطيات التطور السياسي في اليونان. والحاضرة أثناء تكوينها ، لقد مارست دوراً تحريرياً بتخليصها المواطن من العبودية التي يفرضها الاشخاص أو تفرضها الجماعات أو الحقوق الخاصة، الا انها بالمقابل، كانت تفرض عليه ان يحول اليها كل محبته وكل إخلاصه. والمفهوم الإغريقي للحرية يتميز بهذه الازدواجية ذات الحدين : حرية بحكم القانون وخضوع لحكم القانون. وقد حدد ارسطو الحرية بالنسبة الى الفرد : أن يكون الفرد محكوماً وحاكماً بان واحد، وهو يصل، من طريق اخر، الى صياغة المشكلة الأساسية للحرية الإغريقية ، التي ليست جذرية اطلاقاً : انها التمسك الإرادي بنظام معين ، وكل السياسات تعمل من اجل التوفيق بين النظام والحرية ، ويرى البعض، ان الديمقراطية الاثينية تبدو ، تماماً وكأنها قد تجاوزت نقطة التوازن هذه، لأن الاشخاص فيها، لم يعودوا يجرؤون على إصدار الأوامر كما انهم لا يريدون إطاعتها ، وبحسب الرسمية الأفلاطونية ، يموت النظام ، من جراء هذا الإسراف في الحرية .[49]

تنطلق الاستبدادية الشرعية والاستبدادية المستنيرة من مبادئ مختلفة: حقوق الافراد في الحالة الاولى، وسلطة الدولة في الحالة الثانية. ولم يكن للفيزيوقراطيين أية ثقة بالدولة . كانت معادلتهم "الملك يملك والقانون يحكم ". [50]

تنظر الحرية الى مركز الانسان والدولة نظرة مخالفة لنظرية السلطة ، فالإنسان لم يعد مخلوقاً تابعاً غير قادر على الاعتماد على نفسه ، بل له كيان مستقل ومقدرة ذهنية تمكنه من التمييز بين الصواب والخطأ والطريقة الوحيدة لمعرفة الحقيقة تكون بترك الآراء تتصارع وتتنافس بحرية في ميدان أو سوق حرة.[51]

وبما أن الأفراد يختلفون في الرأي ، يجب أن يتاح لكل منهم الفرصة لقول ما في ذهنه بحرية ، بشرط أن يعطي أو يوفر لغيره فرصة متكافئة .[52]

2- **سيادة القانون** : تستلزمُ الديمقراطية سيادة القانون وفرض القيود الطوعية المُترتبة على هذه السيادة ، أي وجود قاعدة تنطبق على الجميع ، صادرة عن أولئك الذين اختارهم الشعب لتحديد مضمونها .[53] وتعني تأمين حماية حقوق الانسان بالنسبة للأفراد والجماعات ، وكذلك المساواة بينهم في العقاب . ويستوجب توفير الحماية للفئات الاكثر ضعفاً وفقراً من الاستغلال والظلم وسوء المعاملة .[54] وبذلك فان سيادة القانون تؤدي الى الدولة القانونية وعندها يمكن وصف النظام بالديمقراطي ، وبعكسه فان الدولة القانونية بحسب الدستور دون مراعاة وقعها على الافراد ، قد لا تتمتع بسيادة القانون عندها لا يمكن الحديث عن نظام حكم ديمقراطي لانتفاء سيادة القانون فيه .

3- **ثقافة ديمقراطية** : لا يندرج حصراً مفهوم الثقافة الديمقراطية في مجال الدولة ، بل يقتضي أن تؤخذ في الاعتبار جميع الأطراف الفاعلة الاجتماعية والمالية والحكومية ، وغير الحكومية وكذلك العلاقات

التي تربطُ بين هذه الأطراف الفاعلة أو تجعلها تتعارض فيما بينها . ومن ثمّ فإن مفهوم الثقافة الديمقراطية قد تحوّل في مواجهة الثورة المعلوماتية ، إلى مفهوم جديد ومركّب في ان واحد .[55]

تشكلُ هذه المبادئ الديمقراطية الأساسية مخزوناً من القيم المشتركة التي يمكن وصفها بأنها تراث مشترك للإنسانية . غير أن الاعتراف بالقيم العالمية لا يعني أنه ينبغي طمس الخصوصيات التاريخية والدينية والثقافية التي تُعبّر عن الذات الخاصة لكل مجتمع وكل دولة قومية .[56]

يُمكن أن تتجسد المبادئ العامة للديمقراطية بالفعل في أشكال مختلفة بحسب مقتضى الحال . وعلى ذلك فإذا كانت الديمقراطية هي النظام الذي " تكون فيه السلطة السيادية للشعب " ، فإن أساليب ممارسة هذه السلطة يمكن أن تختلف تبعاً للنظام الاجتماعي ولمستوى التنمية الاقتصادية الخاصين بكل بلد . كما أن هذه الأساليب تتغير مع التطور السياسي والديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي .[67]

كما أن هناك من يرى أن الديمقراطية هي نظام سياسي يعطي لكل المحكومين القدرة المنتظمة والدستورية لتغيير حكامهم سلمياً ، إذا قرروا ذلك بأغلبية كافية اعتماداً على الاحزاب والجمعيات غير العنيفة والمؤسسة بحرية للقيام بدورهم كمواطنين والتمتع بجميع حقوقهم المدنية والضمانات الشرعية لمزاولتها .

الملاحظ أن هذا التعريف ضيق من نطاق تعريف الديمقراطية على اساس أنها نظام سياسي ، كما أنها تقوم على مجموعة من الاسس التي تتمثل في :[58]

1- إعطاء الناجحين الحق في اختيار حكامهم بطريقة حرة وسليمة .

2- ضمان التداول على السلطة بطريقة سلمية ، وبالتالي فإن التسلط والتشبث بكرسي الحكم لسنوات طويلة وكذا الحصول عليه بطرق غير سلمية لا تحترم فيها الحرية والقوانين ، تُعد كلها مناقضة ومعاكسة لمفهوم الديمقراطية .

3- إمكانية تقرير المحكومين تغيير الحكام متى توافرت الأغلبية المطلوبة قانوناً .

4- ضرورة الاعتماد في ذلك على التعددية الحزبية والجمعيات السلمية .

5- تمتع المواطنين بحقوقهم المدنية والسياسية كافة .

لكن الملاحظ أن هذا التعريف ركز على حقوق المواطنين في الانتخاب والضمانات التي تحيط بها ، وكذا حرية الترشح وضمان التداول على السلطة ، مهملاً باقي جوانب مشاركة الشعب في الحكم في غير حالات الانتخاب والترشح ، أي باقي الحقوق السياسية والمدنية الأخرى .

كما نلاحظ أيضاً أنه خلال نصف القرن الماضي، روّج جوزيف شومبيتر لمفهوم الديمقراطية الدستورية، والتي تعني المنافسة المستمرة بين مختلف الزعماء السياسيين أو منظمي المشروعات ، وبإمكانية الإطاحة بالحكام السيئين ، أو كما طرحها كارل بوبر أنها المنافسة الحرة على السلطة ، وتكفل هذه المنافسة امكانية التغيير المستمر للحكام، وهي إمكانية تتوقف على الالتزام بالترتيبات والقواعد الدستورية ، بحيث يتم تغيير الحكام عن طريق الانتخابات التي لا تقتضي في معظم أنظمة الحكم

الدستورية الحديثة الانتخاب المباشر للحكام أنفسهم ولكن نوع معين من الممثلين (النواب) الذين يقومون بعد ئذ باختيار الحكومة أو التصديق على اختيارها ، ومن المؤكد أن المؤسسات النيابية هي التي تشكل جوهر الديمقراطية الدستورية الحديثة ، حتى ولو استكملت بالانتخابات المباشرة لأعضاء السلطة التنفيذية مثلما يحدث في الانظمة الرئاسية ، أو بالاستفتاء كما يحدث في أنظمة أخرى[59] .

بات الضغط من أجل الدمقرطة يأتي من الداخل ومن الخارج في ان معاً . لقد كان لانتشار الديمقراطية وحقوق الإنسان على مستوى العالم ، بوصفهما المعيار الجديد لشرعية السياسات المحلية ، وقع واضح في جميع المجتمعات والسياسات العربية . وأجبرت ، في الوقت نفسه، أزمات الأداء الاقتصادي المتعثر ، والنقص في الشرعية الداخلية (كما ظهرت في اضطرابات الخبز مثلاً) الكثير من النخب العربية الحاكمة على الإقدام على إصلاحات سياسية لم يكن ممكناً التفكير فيها من قبل .[60]

الخاتمة :

من الواضح ان البحث في الانتخابات ودورها في ترسيخ الديمقراطية يؤكد مسلمات رئيسة منها ان اجراء الانتخابات لا يعني باي حال من الاحوال تطبيق الديمقراطية وترسيخها لان الديمقراطية تبقى بحاجة الى متطلبات أخرى ، ثم ان ترسخ الديمقراطية لا يمكن أن يكون بدون الانتخابات ، هذا فضلا عن أن ترسخ الديمقراطية يتطلب وجود مؤسسات سياسية راسخة وبدونها لا معنى للانتخابات بدون وجود تلك المؤسسات لأنها بطبيعة الحال تؤدي الى مأسسة العملية السياسية وليس شخصنتها ، وما يجري من عمليات انتخابية في كثير من البلدان منذ الموجة الثالثة للديمقراطية لم تؤد الى ازدياد مطرد في زيادة عدد البلدان التي تسمى ديمقراطية بل يلاحظ المتابع لتلك العمليات الانتخابية انها حادت عن الاهداف الرئيسة التي يمكن أن نطلق عليها ديمقراطية ، لذلك فان الكثير من البلدان السائرة باتجاه التحول الديمقراطي لم تنجز التحول لا بالعكس اصابها النكوص والارتداد وهذا يفسر ما ذهبنا اليه في البحث من أن اجراء الانتخابات لا يكفي للقول بالتحول الديمقراطي والسير باتجاه الديمقراطية الراسخة .

وهذا يقودنا الى الاستنتاجات الاتية :

1- تُعد الانتخابات ضرورة لازمة للتحول الديمقراطي وبدونها لا يمكن الحديث عن الديمقراطية ، لأنها المُعبر الرئيس عن اجراء تغييرات في طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم من حيث الاختيار .

2- ضرورة تميّز الانتخابات بمزايا النزاهة والشفافية فيما يتعلق بالإعداد لها واجرائها واحترام نتائجها ، لأنه وخلاف ذلك لا يمكن ان تؤدي الى الديمقراطية ، وبما تُمثله من حرية للناخب في اختيار ممثليه.

3- اجراء العمليات الانتخابية لا يعني بأي حال من الأحوال السير باتجاه الديمقراطية ، رغم تأكيدنا على أنها ضرورة لا زمة لها ، لان اجراء الانتخابات قد يكون من أجل اضفاء الشرعية للحكم وليس من أجل احترام أو التمسك بالتداول السلمي للسلطة ، عند ذاك تفقد الانتخابات دورها في ترسيخ الديمقراطية .

الهوامش

1- مجموعة مؤلفين ، القاموس العربي للانتخابات ، ط1 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الامم المتحدة ، بدون تاريخ ، ص 46 .

2- حسن مصطفى البحري ، الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية ، كلية الحقوق – جامعة دمشق ، 2014 ، ص 12.

3- كمال بلعسل ، دور الانتخابات في الإصلاح المؤسساتي للدولة الجزائرية في الفترة ما بين 1999- 2004 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر 2010 ، ص99 .

4- عبد الفتاح ماضي ، مفهوم الانتخابات الديمقراطية ، نقلاً عن الرابط : https://www.achr.eu/old/art220.htm

5- الديمقراطية والحكم، ص 2 . نقلا عن الرابط : https://www.international-alert.org/sites/default/files/library/TKDemocracyARABIC.pdf

6- تعميق الديمقراطية ، تقرير اللجنة العالمية للانتخابات والديمقراطية والأمن ، ايلول / سبتمبر 2012 ، ص 6.

7- علي الصاوي ، ديمقراطية الانتخابات : إدارة أم إرادة ، في كرم خميس (محررا) ، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي ، المنظمة العربية لحقوق الانسان ، القاهرة ، 2014 ، ص 77 .

8- محمد رفعت قصمان ، النظام الانتخابي وتكنلوجيا المعلومات ، في كرم خميس (محررا) ، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي ، المنظمة العربية لحقوق الانسان ، القاهرة ، 2014 ، ص 133 .

9- عبد الفتاح ماضي ، مفهوم الانتخابات الديمقراطية ، نقلاً عن الرابط : https://www.achr.eu/old/art220.htm

10- الانتخابات والديمقراطية من يصنع الاخر ، صحيفة العرب (اللندنية) ، الثلاثاء 2017/9/5 .

11- عبد الفتاح ماضي ، متى تكون الانتخابات ديمقراطية ، نقلا عن الرابط : https://www.aljazeera.net/opinions/2007/3/28/%D9%85%D8%AA%D9%89

12- مجموعة مؤلفين ، القاموس العربي للانتخابات ، ط1 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الامم المتحدة ، بدون تاريخ، ص 46 .

13- غيورغ سورنسن ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي : السيرورات والمأمول في عالم متغيّر ، ترجمة : عفاف البطاينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2015 ، ص 31.

14- المصدر نفسه ، ص 31 .

15- نقلاً عن : مرزود حسين ، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (1989-2010) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2011-2012 ، ص 12.

16- عبد الاله بلقزيز ، في الإصلاح السياسي والديمقراطية ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، اللاذقية ، سوريا ، 2007 ، ص ص 118-119.

17- نقلاً عن : مرزود حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص 13 .

18- المصدر نفسه ، ص 14 .

19- علي خليفة الكواري ، " نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية " في ، مجموعة باحثين ، الدولة الوطنية المعاصرة : أزمة الاندماج والتفكيك ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2008 ، ص 112 .

20- مجموعة مؤلفين ، القاموس العربي للانتخابات ، ط1 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الامم المتحدة ، بدون تاريخ ، ص 228 .

21- سمير الشحات ، الانتخابات اختبار لفاعلية النظام السياسي ، جريدة العرب (اللندنية) ، الثلاثاء 5 / 9 / 2017 .

22- مجموعة مؤلفين ، القاموس العربي للانتخابات ، ط1 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الامم المتحدة ، بدون تاريخ ، ص 46 .

23- محمود شريف بسيوني و محمد هلال ، الجمهورية الثانية في مصر ، دار الشروق ، القاهرة ، 2012 ، ص ص 86- 87 .

24- سمير الشحات ، مصدر سبق ذكره .

25- معتز بالله عثمان ، الانتخابات : الضرورة والسياق ، في كرم خميس (محررا) ، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي ، المنظمة العربية لحقوق الانسان ، القاهرة ، 2014 ، ص 24 .

26- والاوجه الثلاثة هي الحقوق المدنية (مثل الحريات الفردية كالتعبير والمعتقد والملكيّة الخاصة) ، والحقوق السياسية (مثل المشاركة عن طريق الانتخابات) ، والحقوق الاجتماعية الاقتصادية (مثل حقوق الرعاية الاجتماعية والأمن).

27- ينظر : مجموعة مؤلفين ، القاموس العربي للانتخابات ، ط1 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الامم المتحدة ، بدون تاريخ ، ص 250 .

28- عبد الفتاح ماضي ، مصدر سبق ذكره .

29- الان تورين ، ماهي الديمقراطية : حُكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية ، ترجمة : حسن قبيسي ، الطبعة الثانية ، دار الساقي ، بيروت ، 2001 ، ص 35 .

30- حيدر ابراهيم علي ، الاستبداد : الجذور والاسباب وطرق الخلاص ، اوراق ديمقراطية ، العدد (1) ، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية ، ايار / مايو 2004 ، ص 15 .

31- الان تورين ، مصدر سبق ذكره ، ص 39 .

32- ويشير مفهوم سيادة القانون إلى مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة ، بما في ذلك الدولة ذاتها ، مسؤولين أمام قوانين صادرة علناً ، وتطبق على الجميع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل ، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان . ويقتضي هذا المبدأ كذلك اتخاذ تدابير لكفالة الالتزام بمبادئ سيادة القانون ، والمساواة أمام القانون ، والعدل في تطبيق القانون ، والفصل بين السلطات ، والمشاركة في صنع القرار ، واليقين القانوني ، وتجنب التعسف ، والشفافية الإجرائية والقانونية . ينظر : سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع ، مجلس الأمن 23اب / اغسطس 2004 الوثيقة المرقمة 616/2004/S

33- معتز بالله عثمان ، الانتخابات : الضرورة والسياق ، في كرم خميس (محررا) ، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي ، المنظمة العربية لحقوق الانسان ، القاهرة ، 2014 ، ص 25 .

34- الان تورين ، مصدر سبق ذكره ، ص 21 .

35- غيورغ سورنسن ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي : السيرورات والمأمول في عالم متغيّر ، ترجمة : عفاف البطاينة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2015 ، ص 32 .

36- عمرو حمزاوي ، عن شروط التحول الديمقراطي بين حكم القانون والانتخابات الدورية ، مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الاوسط ، 25 أيار / مايو 2018 .

37- روبرت م. ماكيفر ، تكوين الدولة ، ط2 ، ترجمة : حسن صعب ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1984 ، ص 248.

38- نقلا عن : تقرير حول تدعيم الديمقراطية: استراتيجية لتحسين نزاهة الانتخابات في العالم أجمع ، صادر عن اللجنة العالمية لشؤون الانتخابات والديمقراطية والأمن.

39- تنصّ المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك المادة 25 من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى صكوك دولية أخرى حول حقوق الإنسان، على تلك المفاهيم التي يتمحور حولها المبدأ القائل بأنّ الانتخابات هي ملك الشعب، وأبرز مقومات الديمقراطية الحقّة.

40- عمرو حمزاوي ، مصدر سبق ذكره .

41- روبرت م. ماكيفر ، مصدر سبق ذكره ، ص 250 .

42- نقلا عن : حسن مصطفى البحري ، الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية ، كلية الحقوق – جامعة دمشق ، 2014 ، ص ص 16 – 17 .

43- المصدر نفسه ، ص 17 .

44- معتز بالله عثمان ، الانتخابات : الضرورة والسياق ، في كرم خميس (محررا) ، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي ، المنظمة العربية لحقوق الانسان ، القاهرة ، 2014، ص 27 .

45- علي الصاوي ، مصدر بق ذكره ، ص ص 65 – 66 .

46- بن عمراوي عبد الدين ، متطلبات بناء أسس الشرعية الديمقراطية في الأنظمة السياسية المغاربية ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، العدد (13) ، ص 41 .نقلا عن الرابط : https://jilrc.com/%D9%85%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%A

47- محمود شريف بسيوني و محمد هلال ، الجمهورية الثانية في مصر ، دار الشروق ، القاهرة ، 2012 ، ص ص 86- 87 .

48- فالح عبد الجبار ، الديمقراطية المستحيلة الديمقراطية الممكنة : نموذج العراق ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق – بيروت ، 1998 ، ص ص 8 – 9 .

49- بطرس بطرس غالي واخرون ، التفاعل بين الديمقراطية والتنمية ، منظمة الامم المتحدة – اليونسكو ، باريس ، 2003 ، ص 8.

50- هارولد ج . لاسكي ، الدولة نظرياً وعملياً ، ط2 ، شركة الامل للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2012 ، ص 47.

51- جان توشار واخرون ، تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة علي مقلد ، ط2 ، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1983 ، ص 21.

52- جان توشار واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 330 .

53- محمود عبد الله الخوالدة و حسين علي العموش ، علم النفس السياسي والاعلامي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، 2009 ، ص 56 .

54- محمود عبد الله الخوالدة و حسين علي العموش ، علم النفس السياسي والاعلامي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، 2009 ، ص 56 .

55- بطرس بطرس غالي واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 8.

56- محسن بن العجمي بن عيسى ، الأمن والتنمية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2011 ، ص 192.

57- بطرس بطرس غالي واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 8.

58- المصدر نفسه ، ص 8.

59- أحمد صابر حوحو ، مبادئ ومقومات الديمقراطية ، مجلة المفكر ، العدد (5) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، ص324 .

60- العربي صدّيقي ، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية : انتخابات بدون ديمقراطية ، ترجمة : محمد شيّا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2010 ، ص 53 .

المصادر

القوانين والدساتير

1- المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

2- المادة 25 من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

الكتب العربية والمترجمة

1- الان تورين ، ماهي الديمقراطية : حُكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية ، ترجمة : حسن قبيسي ، الطبعة الثانية ، دار الساقي ، بيروت ، 2001.

2- بطرس بطرس غالي واخرون ، التفاعل بين الديمقراطية والتنمية ، منظمة الامم المتحدة – اليونسكو ، باريس ، 2003.

3- جان توشار واخرون ، تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة علي مقلد ، ط2 ، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1983.

4- حسن مصطفى البحري ، الانتخاب كوسيلة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية ، كلية الحقوق – جامعة دمشق ، 2014.

5- روبرت م. ماكيفر ، تكوين الدولة ، ط2 ، ترجمة : حسن صعب ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1984 .

6- عبد الاله بلقزيز ، في الإصلاح السياسي والديمقراطية ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، اللاذقية ، سوريا ، 2007.

7- العربي صدّيقي ، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية : انتخابات بدون ديمقراطية ، ترجمة : محمد شيّا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2010.

8- علي الصاوي ، ديمقراطية الانتخابات : إدارة أم إرادة ، في كرم خميس (محررا) ، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي ، المنظمة العربية لحقوق الانسان ، القاهرة ، 2014.

9- علي خليفة الكواري ، " نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية " في ، مجموعة باحثين ، الدولة الوطنية المعاصرة : أزمة الاندماج والتفكيك ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2008.

10- غيورغ سورنسن ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي : السيرورات والمأمول في عالم متغيّر ، ترجمة : عفاف البطاينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2015 .
11- فالح عبد الجبار ، الديمقراطية المستحيلة الديمقراطية الممكنة : نموذج العراق ، دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق – بيروت ، 1998 .
12- مجموعة مؤلفين ، القاموس العربي للانتخابات ، ط1 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الامم المتحدة ، بدون تاريخ .
13- محسن بن العجمي بن عيسى ، الأمن والتنمية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2011 .
14- محمد رفعت قصمان ، النظام الانتخابي وتكنلوجيا المعلومات ، في كرم خميس (محررا) ، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي ، المنظمة العربية لحقوق الانسان ، القاهرة ، 2014 .
15- محمود شريف بسيوني و محمد هلال ، الجمهورية الثانية في مصر ، دار الشروق ، القاهرة ، 2012.
16- محمود عبد الله الخوالدة و حسين علي العموش ، علم النفس السياسي والاعلامي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، 2009 .
17- معتز بالله عثمان، الانتخابات : الضرورة والسياق ، في كرم خميس (محررا) ، الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي ، المنظمة العربية لحقوق الانسان ، القاهرة ، 2014 .
18- هارولد ج . لاسكي ، الدولة نظرياً وعملياً ، ط2 ، شركة الامل للطباعة والنشر، القاهرة ، 2012.

الرسائل والاطاريح الجامعية

1- كمال بلعسل ، دور الانتخابات في الإصلاح المؤسساتي للدولة الجزائرية في الفترة ما بين 1999-2004 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر 2010 .
2- مرزود حسين ، الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر (1989-2010) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2011-2012.

الدوريات

1- أحمد صابر حوحو ، مبادئ ومقومات الديمقراطية ، مجلة المفكر ، العدد (5) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، ص324 .
2- الانتخابات والديمقراطية من يصنع الاخر ، صحيفة العرب (اللندنية) ، الثلاثاء 2017/9/5 .
3- تعميق الديمقراطية ، تقرير اللجنة العالمية للانتخابات والديمقراطية والأمن ، ايلول / سبتمبر 2012.
4- تقرير حول تدعيم الديمقراطية: استراتيجية لتحسين نزاهة الانتخابات في العالم أجمع ، صادر عن اللجنة العالمية لشؤون الانتخابات والديمقراطية والأمن.

5- حيدر ابراهيم علي ، الاستبداد : الجذور والاسباب وطرق الخلاص ، اوراق ديمقراطية ، العدد (1) ، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية ، ايار / مايو 2004 .

6- سمير الشحات ، الانتخابات اختبار لفاعلية النظام السياسي ، جريدة العرب (اللندنية) ، الثلاثاء 5 / 9 / 2017 .

7- سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع ، مجلس الأمن 23اب / اغسطس 2004 الوثيقة المرقمة 616/2004/S

8- عمرو حمزاوي ، عن شروط التحول الديمقراطي بين حكم القانون والانتخابات الدورية ، مركز مالكوم كير – كارنيغي للشرق الاوسط ، 25 أيار / مايو 2018 .

المواقع الالكترونية

1- بن عمراوي عبد الدين ، متطلبات بناء أسس الشرعية الديمقراطية في الأنظمة السياسية المغاربية ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، العدد (13) ، ص 41 .نقلا عن الرابط : https://jilrc.com/%D9%85%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%A

2- الديمقراطية والحكم، نقلا عن الرابط : https://www.international-alert.org/sites/default/files/library/TKDemocracyARABIC.pdf

3- عبد الفتاح ماضي ، متى تكون الانتخابات ديمقراطية ، نقلا عن الرابط : https://www.aljazeera.net/opinions/2007/3/28/%D9%85%D8%AA%D9%89

4- عبد الفتاح ماضي ، مفهوم الانتخابات الديمقراطية ، نقلاً عن الرابط : https://www.achr.eu/old/art220.htm

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019
تاريخ استلام البحث 23 / 1 / 2022
تاريخ قبول البحث 3 / 4 / 2022

الحركة النسوية في العراق دراسة فكرية سياسية

The Feminist Movement in Iraq: A Political Intellectual Study

أ.م.د. احمد محمد علي العوادي

Asst. Prof. Dr. Ahmed Mohammed Ali Jaber Al-Awady

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

Hrst81@ gmeail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تعد الحركة النسوية في العراق من الحركات التي لها جذور تاريخية تمتد الى قبل تأسيس الدولة العراقية واستطاعت النساء الاسهام الفاعل بالمطالبة بدورها على الصعيد الاجتماعي والسياسي والتعليمي، الا ان هذه الحركة عانت من تحديات كبيرة نتيجة ما مر به العراق من تحديت سياسية كبير اثر على نشاط هذه الحركة، لكن الحكة النسوية استطاعت تحقيق تاثير كبير من خلال تضمنين الكوتا النسوية في السلطة التشريعية والحكومات المحلية، لكن فاعليه ودور الحركة النسوية في العراق لايزال يعاني من تحديات يحتاج الى جهود كبيرة للنهوض بواقع المرأة والتحديات التي تواجهها.

الكلمات المفتاحية: النوع الاجتماعي،، والنسوية ، العراق

Abstract

The women's movement in Iraq is one of the movements that has historical roots that extend back to before the establishment of the Iraqi state, and women were able to actively participate in demanding their role on the social, political and educational levels. The feminist movement was able to achieve a great impact by including the feminist quota in the legislative authority and local governments. However, the role of the feminist movement in Iraq and its effectiveness still suffer from challenges that require great efforts to promote the reality of women and the challenges they face.

Keywords: Gender, Feminism, Iraq

المقدمة

تعد قضية المرأة في العراق من القضايا التي امتدت الى ابعد من مرحلة تأسيس الدولة العراقية في العام1921 وبالرغم من عدم تشكيل حركة نسوية واضحة المعالم بسبب التحديات التي كانت تواجهها النساء في تلك المرحلة بسبب الاعراف والعادات التقليدية الجامدة لان مطالبة بحقوق المرأة لكن ظهرت

دعوات ومطالبات من مثقفين ونساء لهن مكانة في المجتمع بالدعوة والسعي للمطالبة حقوق المرأة وبدأت تشكيل جمعيات تدعوا الى تعليم المرأة وعدم اقتصارها على عمل المنزل الى جانب الدور الذي شهدته المرأة في مشاركتها بالعمل السياسي منذ عشرينيات القرن المنصرم مما شكل تطور كبير في عمل الحركة النسوية في العراق.

مشكلة الدراسة: تعاني الحركة النسوية في العراق من تحديات كبيرة اثرت على ما تتبناه من قضايا يتعلق بالدفاع عن حقوق المرأة لذلك تحتاج الى مراجعة شاملة لنشاطاتها والتغلب على التحيات التي تواجهها .

فرضية الدراسة: تقوم فرضية الدراسة من ان الحركة النسوية في العراق بالرغم من انها حققت تطور ايجابي في المطالبة بحقوق النساء الا انها لم تصل الى حركة فاعلة وقوية تستطيع ان يكون لها دور فاعل في ضمان حقوق المرأة بسبب تحديات سياسية واجتماعية.

المناهج المستخدمة في الدراسة: تناول البحث عدة مناهج كالمنهج التاريخي ولمنهج المقارن والمنهج التحليلي .

هيكلية الدراسة: تم تقسيم هذا البحث الى ثلاث مباحث يتناول المبحث الاول الحركة النسوية في المنطقة العربية اما المبحث الثاني الحركة النسوية في العراق قبل العام 2003 أما المبحث الثاني: الحركة النسوية في العراق بعد العام 2003.

المبحث الاول: الحركة النسوية في المنطقة العربية

واجهت الحركة النسوية في المنطقة العربية تحديات كبيرة نتيجة ما تتعرض له المرأة من ضغوط نتيجة التقاليد والاعراف، الى جانب المعارضة شديدة من اتجاه تقليدي يسعى الى ابقاء على القيم التقليدية الجامدة و يعد هذه الحركات التي تدعوا الى اعطاء حقوق المرأة هي حركات تغريبيه تسعى الى تغيير القيم الاجتماعية والدينية في هذه المجتمعات المخالفة للشريعة الاسلامية وتسعى لتغريب المرأة المسلمة وتحريرها من دون اية ضوابط قيمية او اجتماعية واخراج المرأة من عقيدتها وقيمها من خلال البرامج والمسلسلات كقوى ناعمة تسعى الى تغيير افكار المرأة تحت مسميات الحرية، ويرى هذا الاتجاه ان هذه الحركات حصلت على الدعم من الانظمة التي جاءت الى السلطة بعد انهيار الخلافة العثمانية بدأ من تركيا في عهد مصطفى كمال اتاتورك مرورا بمصر والعراق وبلدان عربية اخرى، وتم وضع عدة تشريعات ومناهج تعزز هذه الافكار الي تعزز دور المرأة، مما سبب تغير في القيم المجتمعية في

المجتمعات العربية والاسلامية وعد ان ما عانته المرأة من ظلم مجتمعي نتيجة الاوضاع الاجتماعية والسياسية العامل الابرز لانتشار الافكار المتحررة التي طرحها الكتاب ولاقت قبولا مثل قاسم امين وكتابية (تحرير المرأة) و(المرأة الجديدة) لذلك نجد ان هذا الاتجاه وقف بوجه اي دعوات لتحرير المرأة في المنطقة العربية واثر بشكل كبير على الدعوات بإعطاء المرأة حقوقها[1].

فالتحديات الاجتماعية من العادات والتقاليد السلبية بحق المرأة والتفسيرات الدينية التي تبنى على اجتهادات متشددة ومتحجره على مدى قرون يحاول من خلالها تقييد في اعطاء دور للمرأة بما يكرس السلطة الابوية لا تتناسب مع القيم الانسانية التي يحملها الدين الاسلامي لاسيما فيما يخص حقوق المرأة بل هي محاولة لتعزيز توافق المصالح مع قوى مجتمعية وسياسية لا يخدمها تطوير المجتمعات و تعزيز وعيها ودورها بما يحقق النهوض بالمجتمعات لاسيما العربية والاسلامية من التخلف والتشدد والانغلاق ومحاولة استمرار هيمنة الموروث القائم على توقع على القيم التقليدية التي لا تواكب التحولات الاجتماعية التي يعيشها المجتمعات المعاصرة ومحاولة تعزز هذه القيم في عملية التنشئة الاجتماعية مما يجعل اي مطالبة لإعطاء حقوق المرأة صعب التحقيق[2].[1]

إذ تسعى القوى الدينية المتشددة الى توظيف خاطئ للقيم الدينية التي جاء فيها الدين الاسلامي والاستعانة في نصوص دينية من آيات متجزئة يقلل من اعطاء دور وحقوق للمرأة لاسيما ما يتعلق بتعدد الزوجات في سورة النساء (وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم، ذلك أدنى ألا تعولوا) [3].

إذ يقول رجل الدين كمال الحيدري ان تعدد الزوجات ليس له في القران غير الآية التي تم ذكرها فيتم اقتطاع جزء من الآية التي تتعلق بتعدد الزوجات ولا يتم الاخذ بما يتعلق بالعدل الذي تضمنته الآية حول العدل في الزواج من اليتامى فان خاف ان لا يكون هناك عدالة من زواج اليتامى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء وبالتالي فن التعدد في الزواج يتعلق بصورة خاصة بالعلاقة مع اليتامى وليس بصورة مطلقة[4].

الى جانب سعى الاتجاه المتشدد الى توظيف حديث الرسول (ص) حول " لن يفلح قوم ولو عليهم مرأة" ومحاولة توظيف هذا الحديث في معارضة اي دور للنساء في صنع القرار او في المناصب العامة او

في حين ان حديث الرسول كان يتعلق بقضية تاريخية محددة لم يتم ذكرها حتى يتم توظيف هذا الحديث واجتزائه من اجل توظيفه بكل الطرق التي تمنع اي دور للمرأة، لكن عند الرجوع حول القضية التي على اساسها جاء حديث الرسول ما تعلق بتولية بنت كسرى ملك الفرس الحكم من ان الفرس ويعيشون حالة من الانهيار السياسي والانحلال الاخلاقي واستبداد في الحكم والصراع على السلطة وصلت الى الاقتتال لمحاولة الوصول الى الحكم لذلك اختاروا ابنة كسرى لمحاولة منع هذه الصراعات واستمرار الاستقرار في البلاد على اسس تقليدية في اختيار الحكم واسس وثنية تتعلق بالفرس وعاداتهم، لذلك جاء الحديث لوصف هذه الحالة التي تعيشها الإمبراطورية الفارسية وان أبنة كسرى لا يحل هذه الازمات، وبالتالي فان الحاجة في فهم سبب ورود الحديث وليس محاولة توظيفه لخدمة قضية فكرية تتعلق برأي اتجاه ديني محدد والذي انعكس بشكل سلبي على دور المرأة ومشاركتها في الحكم، لكن هذا الاتجاه لم ينظر الى نماذج نسائية ذكرها القرآن الكريم وهي بلقيس ملكة سبأ وما شهده حكمها من عدل وحكمة وقراراتها التي تدل على الوعي والادراك الى جانب سعيها الى استشارة في القرارات التي تأخذها وكما جاء في سورة النمل " قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ (32) قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ (33)" وقد فوض لها الرجال القرار وهي دالة على ما تتمتع به من رصانة ورجاحة عقل وقرار حكيم[5].

كما امتد معارضة مشاركة المرأة في عدم امكانها تولي المناصب العامة في الدولة مستندين الى تفسيرات غير واقعية مستندين الى تفسيرات واحاديث مرويه عن الرسول (ص) وتدعو الى منع المرأة من المساهمة في العلم السياسي لاسيما في اطار الولاية العامة لاسيما رواية البخاري (لن يفلح قوم ولو امرهم امرأة) الا ان دعاة مشاركة المرأة عدو ان هذا الحديث لا يشمل الولاية العامة كرئاسة الدولة كما أيد عدد من المفكرين الاسلاميين هذا الراي امثال (راشد الغنوشي، محمد مهدي شمس الدين، حسن الترابي) وعدو ان لايوجد مانع ديني يحظر على المرأة تولي منصب في الدولة الاسلامية والمجتمع الاسلامي، كما ان دعاة المشاركة عبروا ان المرأة الحق من ممارسة ولاية اخرى مثل الاجتهاد او الفتوى او الادارة[6].

ان بناء دولة ومجتمع قائم على قيم ديمقراطية يحتاج الى بناء تنشئة صحيحة تحتاج الى اليات طويلة تبدأ من بدرجة اولى من العائلة ثم وبناء تنشئة عائلية ديمقراطية كونها نواة المجتمع ونواة العائلة هي المرأة فهي المؤسس والمخطط للبناء الديمقراطي عبر ما تؤسس له من قيم ديمقراطية واخلاقية في العائلة والتي تعد الاساس للبناء الديمقراطي للبلد، وبالتالي تعزيز القيم الديمقراطي ومبادئ الاجتماعية الاخلاقية

للمجتمع تمر عبر المرأة ومنه الى العائلة لذلك تعزيز دور المرأة ينعكس بصورة ايجابية على العائلة ومنه الى المجتمع والى الدولة بما يحق الاستقرار والتضامن الاجتماعي ويقضي على التحديات التي تواجه المجتمعات ومنها مجتمعنا العراقي، الى جانب بنية فوقية عن طريق الدولة من القوانين (الانظمة والتشريعات) التي تعزز هذا التوجه وبما يحقق القضاء على المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي[7] .

لذلك تسعى الحركات النسوية في المنطقة العربية ومنها العراق ومن اجل تحقيق اهدافها في تعزي دور ومكانة المرأة ورفع اي تهميش او انتهاك لحقوقها من خلال التوعية الاجتماعية بقضية المرأة ومحاولة منع اية انتهاك تطالها سواء من الاسرة او من المجتمع ومحاولة محاربة القيم السلبية التي تنتهك من حقوق المرأة كانسان له حقوق والتي نصت عليها المواثيق الدولية وسن وتعديل القوانين التي تنظم الاسرة والعمل بما يتناسب وطاقة المرأة والسعي الى فتح مجالات لمعالجة النسبة الكبيرة من النساء العاطلات عن العمل ومنع اي عمل يسعى لاسترقاق المرأة، الى جانب النهوض بمستوى التعليم والسعي الى توعية المجتمعات الريفية بضرورة منع الزواج المبكر ودعم استمرار النساء في التعليم[8].

المبحث الثاني : الحركة النسوية في العراق قبل العام 2003

شهدت الحركة النسوية في العراق تطورات كبيرة ومؤثرة على الساحة السياسية والاجتماعية وامتدت هذه الحركة قبل نشوء الدولة العراقية ولو باطار ضيق من خلال الدعوات الى اعطاء المرأة حقوقها بالتعليم، وبالرغم من قيم السلبية السائدة التي تضع قيود كبيرة على وضع المرأة ومكانتها ونشاطاتها ان نشاط عدد من المفكرين والادباء في العراق كان لهم دور بأطلاق الدعوات الى تحرير المرأة وحقها في التعليم وكان لهذه الدعوات صدى مؤثر في السعي لإعطاء المرأة فكانت لدعوات جميل صدقي الزهاوي الذين كان لهم دور فاعل لاسيما في عملية تعليم النساء وكان للزهاوي دور كبير في افتتاح اول مدرسة للإناث في العهد العثماني في العام 1899 وهي مدرسة رشدي مكتبي ومقالاته الداعية لتحرير المرأة وتخليصها من القيود الاجتماعية وكانت لهذه الدعوات دور في تأسيس نادي النهضة النسوي وهو اوال نادي نسوي في العراق في العام 1923 براسة اسماء الزهاوي شقيقة الشاعر وابنة مفتي العراق محمد فيضي الزهاوي، كذلك الشاعر معروف عبد الغني الرصافي الذي تطرف الى تقسيم العمل بين الرجل والمرأة و الرجل وتوفير الضمانات لها من انكار الرجل لحقوقها[9].

وقد جوبهت هذه الدعوات الى معارضة كبيرة من القوى الدينية والعشائرية المحافظة في العراق والتي تحاول البقاء على القيم التقليدية الجامدة وتمنع اي رؤية لتجديد المجتمعات ومحاولة استمرار ثقافة الأذعان القائمة على علاقات الاستتباع والجهات المستمدة من تراث الدولة السلطانية والاعراف الرعوية، الى جانب ردود فعل عكسية عن دخول الاستعمار الغربي الى المنطقة العربية وعد المعارضين لأي عملية تجديد تطوير للقيم السائدة موجهة من الاستعمار وما يتبناه من حرية اجتماعية ستؤدي الى تغيير القيم الدينية والاجتماعية في مجتمعاتنا وتنظر لها كانحلال اخلاقي وتلويث الاصالة وتغيير هوية المجتمعات من دون ان تكون هناك قراءة واقعية للدعوات التي تعزز الوعي المجتمعي والمعرفة بدل التخلف والجهل الذي يعاني منه المجتمع العراقي[10] .

فما يعاني منه المجتمع العراقي في تلك المرحلة من تحديات كبيرة تعد الامية هي احد هذه التحديات إذ وصلت نسبة الامية في المجتمع العراقي الى (99%) من مجموع السكان في حقبة العشرينيات من القرن لمنصرم بسبب ضعف الوضع الاقتصادي والميزانية المخصصة للتعليم والاعراف السلبية التي تمنع النساء من التعليم، لذلك بدأت النساء التي تنتمي الى عائلات له مكانة في المجتمع العراقي السعي الى توعية النساء بمكافحة الامية وتعلم بعض الحرف اليدوية ومن خلال جمعيات مثل (جمعية يقظة المرأة) التي اسستها عدد من النساء العام 1923 و(جمعية المرأة الكردية) في العام 1928وازدادت هذه المنظمات في حقبة الثلاثينات مثل (منظمة الهلال الاحمر ومنظمة رعاية الامومة والطفولة)، فضلا عن تأسيس النوادي مثل ونادي النهضة النسائية العام 1928 الذي يعد اول نادي نسوي ونادي المعلمات في العام 1932[11].

كم سعت الى السفر للدراسة لإكمال التعليم العالي خارج العراق وتعد السيدة (مديحة صالح ذكي) اول عراقية تسعى للدراسة خارج العراق وعلى نفقتها الخاصة وسفرها الى فرنسا لدراسة طب الاسنان في العام 1926 وشهد العام نفسة سفر اول بعثة حكومية تضم سيدتين هما الرسامة (مديحة ياسين عمر ومارتا عساف)، منذ تأسيس كلية الطب في العراق في العام 1927 وقبول اول فتاة وهي (ملك غنام) في الكلية في العام الدراسي 1933–1934 بعد تدخل الملك فيصل الاول واصدار قرار بالموافقة بقبولها في الكلية بعد المعارضة الشديدة من قبل كلية الطب والصحة، وفي العام 1936 تم قبول اول طالبة في كلية الحقوق وهي صبيحة الشيخ داود[12].

وازداد عدد النساء والتحاقهن في الدراسة في كليات الطب والحقوق والمعلمين العالية، وبالرغم من القيم الاجتماعية السائدة التي تحد من مشاركة النساء في التعليم العالي لاسيما الدراسة المختلطة بين الجنسين الا ان تأسيس كلية الملكة عالية للبنات في العام 1945 لا عداد مدرسات لتدريس طالبات ثانويات البنات، وفي هذه المرحلة كانت الولايات المتحدة وبلدان اخرى في المنطقة والعالم تحرم المرأة من الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي[13].

اما على الصعيد السياسي **إذ** تعد جماعه حسين الرحال التي تشكلت في عشرينيات من القرن المنصرم كانت اول تنظيم عمل على جعل الدعوات لتحرير المرأة بأسلوب حملة منظمة وتأثرها بعد ما تحققت عدة انجازات للحركة النسائية في تركيا ومصر، وطرح الرحال هذه القضية في مقال كتبة تحت عنوان الحتمية في المجتمع وبين فيه ان لاوجود لنظام اجتماعي طبيعي او خالد بل على العكس من ذلك فان جميع المؤسسات الاجتماعية هي مؤسسات انتقالية بطبيعتها ووضع المرأة يخضع للقانون العام وبين ان الحريم والحجاب هو جزء من بقايا ايام الاقطاع وبين الرحال ان الحريم والحجاب لم يكونا معروفين في حياة الطبقة الشعبية وبين الفلاحين العاملين وستختفيان عندما تقيم الطبقة الشعبية سيادتها، وهذه الدعوات التي اطلقها الرحال هدفها الى الغاء الحجاب والمساواة بين الرجل والمرأة، وتعد امينة الرحال عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للمدة 1941–1943 اول النساء التي تبنت افكار اخيها حسين الرحال عن الحجاب [14].

فالتاريخ الطويل للحركة النسوية ونشاطها في العراق والتي كان لها بصمات مهمة في الواقع السياسي والاجتماعي والفكري العراقي، إذ اخذت موقعا مميزا و متقدماً على معظم البلدان العربية بدأً من حقبة الحكم الملكي والدور الريادي لها في الميادين السياسية الاجتماعية والثقافية، إذ كان له دور بارز في انتفاضة 1952 لاسيما الطالبات الكليات في بغداد والذي سبب تعرضهن للاعتقال والفصل من مقاعد الدراسة وتعد ذلك الى المحاكمة في المجالس العرفية مثل (باكزة اين زكي وحسيبة حسين القرغولي) الطالبات في كلية الاداب وبالغم من الافراد عنهن لكن تم منعهن من اكمال دراستهن في الكلية، واستمر النشاط السياسي النسائي في المشاركة في المظاهرات المنددة بحلف بغداد العام 1955 كذلك المشاركة في التنديد بالعدوان الثلاثي على مصر العام 1956 فكان دورها المحوري المؤثر في النشاط السياسي ، فضلاً عن التطور الكبير في المستوى المعرفي والعلمي لدى النساء في العراق وازدياد اعداد الملتحقات في المدارس الاولية أو الجامعية [15].

إذ تعد نزيهة الدليمي التي شغلت وزيرة الأشغال العامة في العام 1958 اول وزيرة عراقية في تأريخ العراق وساهمت في جهود اصدار قانون الأحوال الشخصية العام 1959، وهي دالة واضحة على الأهمية التي تحظى بها المرأة، إذ منح القانون حقوقاً عززت مكانتها وحقوقها والتي تم استقائها من المدارس الاسلامية والفقه الاسلامي في العراق والبلدان الاسلامية المختلفة بما يصب بضمان حقوق المرأة مثل تحديد عمل الزواج القانوني بـ(18) سنة وحدد ضوابط شديدة أذا تم الزواج تحت هذا العمر الى جانب وضعه قيود على تعدد الزيجات مما جعل التعددية موضوعة ضمن قيود إذ الزم القانون الرجال الراغبين بأكثر من زوجة الحصول على أذن قضائي يستند الى قناعة القاضي بتحقق العدالة بين النساء ومصلحة مشروعة في حالة تعدد الزوجات ووضع عقوبات تصل الى الحبس او الغرامة في حال تم اجراء عقد الزواج خلافا للقانون كما أعطى حقوقا كاملة للنساء فيما يتعلق بالإرث استنادا الى الشريعة الاسلامية بالنسبة للمسلمات والشرائع السماوية الاخرى بالنسبة للكتابيين، اما على الصعيد السياسي فقد سمحت الحكومة العراقية في 1958/3/6 للمرأة العراقية بالتصويت في الانتخابات البلدية[16].

لكن الحرب العراقية الإيرانية كانت بداية تنامي المشكلات التي تعانيها المرأة في العراق من خلال الأعداد الكبيرة للنساء اللواتي فقدن أزواجهن والذي سبب ارتفاع أعداد الأرامل والأيتام وتزايد حجم المسؤولية التي تقع على عاتق المرأة والتي انتجت مشكلات بنيوية مؤثره داخل المجتمع العراقي، فضلاً عن ازمة الحصار الاقتصادي وأثرة الكبير على المرأة نتيجة سوء الوضع الاقتصادي، وكان للحركات النسوية في هذه الحقبة دوراً هامشيا لاسيما مع القيود على اي تنظيم نسوي خارج اطار العقيدة الفكرية للحزب الحاكم، لذلك كان الاتحاد العام لنساء العراق هو المنظمة الوحيدة العاملة في العراق في تلك الحقبة والتي تعمل بتمويل الدولة وايديولوجية حزب البعث[17].

وهكذا نجد معاناة المرأة العراقية كبيرة نتيجة الحروب الكثيرة التي شهدها البلد بدأ من حرب الخليج الاولى والثانية إلى جانب ما عانته المرأة نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضت بعد احتلال الكويت مروراً بالحرب الامريكية على العراق، الى جانب الحرب الطائفية بعد العام 2003 التي أدت الى مقتل الألاف من العراقيين وأنتجت ألاف الأرامل والأيتام الى جانب مشاكل العنف الاسري وجرائم الشرف والإتجار بالبشر من خلال الاستغلال الجنس للنساء في البغاء الى جانب ما عانته النساء العراقيات نتيجة سيطرة التنظيم المتشدد على مناطق عده في العراق من سبي ونزوح.

المبحث الثاني: الحركة النسوية في العراق بعد العام 2003

ادى التغيير الذي شهده العراق الى نشوء عدد كبير من المنظمات غير الحكومية بعد التخلص من سطوة الدولة الشمولية التي تمنع اية توجه يكون غير خاضع للسلطة والحزب الحاكم، وقد اعطى ذلك شكل جديد للروابط الاجتماعية في العراق وتتبنى هذه المنظمات قضايا معينة مثل الشباب او النساء، وتعد المنظمات النسوية هي طرف كان له دور كبير في نجاح ان تكون للحركة النسوية في العراق دور فاعل في الواقع الجديد في العراق من خلال دور فاعل للمنظمات النسوية والنشاء الناشطات، وبرز هذا الدور بشكل واضح بعد زيادة تشكيل المنظمات النسوية والتجمعات التي تطالب بحقوق النساء في العراق[18].

وازدادت اعداد هذه المنظمات فبعد ان كان هناك اتحاد واحد قبل العام 2003 يسمى الاتحاد العام لنساء العراق، تضاعفت اعداد المنظمات النسوية في العراق الى اكثر من (400) منظمة مجتمع مدني معنية بشؤون النساء، وتصاعد دور هذه المنظمات بصورة كبيرة بعد الدعم الذي قدمته المنظمات الدولية للمنظمات النسوية العراقية وعمل حملات ضد عمليات العنف القائم على النوع الاجتماعي*، وقد حققت المنظمات النسوية في العراق عدة نشاطات وفعاليات مهمة ومؤثرة لإيصال صوت المرأة.

وبرز الدور الكبير لهذه التجمعات والمنظمات من خلال معارضة القرار الذي اصدره مجلس الحكم الانتقالي رقم(137) في العام 2003 الذي هدف الى الغاء قانون الاحوال الشخصية العراقي لسنة 1959 واستبداله بالشريعة الاسلامية والمذاهب الاسلامية كل حسب مذهبه، وكان لهذه المنظمات وحملات التنديد والمظاهرات التي قادتها الحركة النسوية في العراق دور في الغاء هذا القانون والعودة الى القانون السابق لما له من اثار سلبية على النساء من جهة ويعزز تنامي النزعة الطائفية التي انتشرت في لعراق بعد 2003[19].

في المطالبة بحقوقها وتثبيته في الدستور العراقي الدائم لعام 2005 وبالفعل استطاعت النساء العراقيات ان يحقق مكسب مهم تضمن تمثيل عادل في مجلس النواب العراقي يعزز الدور النسائي في العراق وجاء ذلك في المادة (49) رابعا من الدستور والتي تنص " يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد اعضاء مجل س النواب وبذلك تستطيع النساء ان تحقق مقاعد اضافية تتخطى الكوتا المنصوص عليها في هذه المادة [20].

كما استطاعت الحركة النسوية من خلال المنظمات النسوية الى اقرار نسبة الكوتا النسوية في مجالس المحافظات اسوة بمجلس النواب وجاء ذلك بقرار المحكمة الاتحادية العليا رقم 13ت/2007 في 2007/7/31 ، كما تم تشكيل لجنة للمرأة والطفل في مجلس النواب العراقي الى جانب تشكي كتلة نسوية في مجلس النواب العراقي في العام 2007 تهتم بقضايا النساء والاطفال لاسيما ضحايا العنف وعدم الاستقرار الامني، ولا يختلف الحال في التمثيل النسائي في مجالس المحافظات، الا ان التمثيل النسائي في مجلس النواب ومجالس المحافظات لم يحقق الاهداف المرجوة منه لاسيما في قضايا المرأة والتحديات التي تعاني منها والسبب في ذلك ان اغلب المرشحات التي تم ترشيحهن من قبل الكتل السياسي كان على اساس طائفي او قومي او عشائري او مناطقي واغلبهم لا يملكن اي خبرة في العمل النسائي الى جانب خضوعهن لإرادة القوى السياسية التي يمثلنها، ولم تمثل في هيئة الرئاسة كما جاء تمثيلها في اللجان الرقابية والسياسية اقل من اللجان ذات الاهتمام الاسري والاجتماعي، الى جانب اخفاق الكتلة النسوية في مجلس النواب في تحقيق اهدافها بسبب عدم التنسيق وعدم وجود استراتيجية او برنامج عمل الى جانب فقدان استقلالية النائبات عن كتلهن الحزبية والتنافس بين النائبات مما انعكس سلبا على العمل النيابي الذي تقوم به المرأة في السلطة التشريعية [21].

الا ان تدهور الوضع الامني والاستقطابات الطائفية والقومية انعكس بشكل سلبي على الحركة النسوية ونشاطها الى جانب مشاركتها بالعمل السياسي بصورة كبيرة لاسيما بعد تعرض عدد من النساء الناشطات والمتصديات للعمل السياسي للاغتيال او الاختطاف مثل عضو مجلس الحكم (عقيلة الهاشمي) في 25 ايلول 2003[22].

اما على صعيد السلطة التنفيذية فعند تشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة اياد علاوي في 28حزيران 2004 لتحل محل سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم لإدارة وشؤون الحكم في البلد وتضمنت الحكومة المؤقتة رئيسا ممثلا ب" غزي عجيل الياور" ونائبين وهما "ابراهيم الجعفري ورزو نوري شاويس" لم تكن النساء من ضمنهم فضلا عن نائب لرئيس الوزراء ممثلا بـ" برهم صالح" الى جانب "31" وزير وست وزيرات وهن "سوسن علي الشريفي/ وزارة الزراعة، باسكال ايشو وردة/ وزارة المغتربين والمهاجرين، مشكاة مؤمن/ وزارة البيئة، نسرين برواري/ وزارة الاشغال العامة، ليلى عبد اللطيف/ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، نرمين عثمان/ وزارة الدولة لشؤون المرأة" [23].

اما حكومة الجعفري التي تشكلت في العام 2006 فنجد ان المرأة لم تكلف من رئاسة اي من السلطات التشريعية او التنفيذية فتشكلت من 31 وزارة تضمنت ستة وزيرات (جوان فؤاد معصوم/ وزارة الاتصالات، باسمة بطرس/وزارة العلوم والتكنلوجيا، سهيلة عبد جعفر/ وزارة الهجرة والمهجرين، نرمين عثمان/ وزارة البيئة، نسرين برواري/ وزارة البلديات والاشغال، ازهار عبد الكريم الشيخلي/ وزارة الدولة لشؤون المرأة) [24].

وفي حكومة المالكي الاولى والتي سميت بحكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت في ايار 2006 تراجع تمثيل النساء في الحكومة الى اربع وزيرات (بيان دزة ئي/ وزارة الاسكان، وجدان ميخائيل/ وزارة حقوق الانسان، نرمين عثمان/ وزارة البيئة، فاتن عبد الرحمن/ وزارة المرأة) 0من دون ان تكلف بأي منصب سيادي [25].

كما وحققت المنظمات النسوية في اقليم كردستان انجاز كبير، الى جانب دورهن في تفعيل القرار (1325) وشكل هذا التحالف جماعة ضغط على الحكومة لأطلاق استراتيجية النهوض بواقع المرأة وتوصيات وزارة الدولة لشؤون المرأة والمنظمات النسوية التي تهتم بقضية المرأة في شباط 2014 لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشان قرار مجلس الامن وبذلك اصبح العراق اول بلد في الشرق الاوسط ومنطقة شمال افريقيا يطلق هذه الخطة بما يعزز مكانه ودور المرأة في العراق [26].

بالرغم من انضمام العراق لأغلب الاتفاقيات الدولية التي تهدف الى تعزيز ونشر قيم المساواة الى الا ان نسبة كبيرة من العراقيين تعاني من التمييز على مختلف صورة ويعود ذلك الى ضعف الوعي المجتمعي لدى نسبة كبيرة من المجتمع العراق سواء من النساء او الرجال على حد سواء انعكس بشكل سلبي على دور المرأة على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي نتيجة الجهل في الاطر القانونية التي وضعتها المواثيق الدولية وانعكس بشكل ايجابي على القوانين المحلية لاسيما ما يتعلق بحماية حقوق الانسان كالحق في الحياة والحق في العمل والحق في التعليم وعدم التمييز باللون او الجنس او الدين، وبالرغم من هذه القوانين لكن لاتزال هناك انتهاكات بحق النساء نتيجة ضعف الوعي وبرز ذلك من خلال موقف النساء من الانتخابات إذ تسهم النساء في العملية الانتخابية في العراق وتؤيد نسبة كبيرة المشاركة وبرزت هذه النسبة بصورة واضحة في الانتخابات العراقية منذ العام 2005 حتى يومنا هذا لكن معظم النساء تؤيد انتخاب الرجال على حساب النساء مما عد عدم ثقة بعملية ترشيح النساء وقدرتهن على الدفاع عن حقوق المرأة [27].

ان الحركة النسوية تعاني تحديات كبيرة في مقدمتها التسيس الحزبي للحركة النسوية الى جانب تأثير العادات والاعراف السلبية السائدة في المجتمع وعدم وجود اطار جامعة لهذه الحركة فضلا عن اغلب المنظمات النسوية العاملة لا تملك مقرات ثابته لعملها وعدم تكامل البرامج المقدمة للنهوض بواقع المرأة كما ان اغلب النساء المشاركات في العمل النسوي من الفئات الاجتماعية الحاصلات على مستوى عالي من تعليم وفي المناطق الحضرية اما المناطق الريفية والنساء التي لم تستطيع الحصول على التعليم فانها تعزف عن المشاركة في هذه الحركة، فضلا عن قلة التمويل الذي تحصل عليه المنظمات النسوية وان اغلب هذا التمويل ياتي عن طريق المنظمات الدولية والذي يجعله عرضة للتذبذب وعدم الاستمرار مما يعيق عمل هذه الحركة والمنظمات النسوية العاملة [28].

الخاتمة:

بالرغم من التحديات التي عانتها المرأة على مختلف الاصعدة الاجتماعية والسياسية والثقافية الا انها استطاعت ان تحقق انجازا بارزا في كسر القيود المفروضة على النساء وجاء هذا التقدم بعد نشاط طويل من قبل المثقفين والناشطات النسويات والتي شكلن الحركة النسوية في العراق وعليه تم التحقق من صحة الفرضية من انها حققت تطور ايجابي في المطالبة بحقوق النساء الا انها لم تصل الى حركة فاعلة وقوية تستطيع ان يكون لها دور فاعل في ضمان حقوق المرأة بسبب تحديات سياسية واجتماعية.

الهوامش:

1. الهيثم سعفان، ظهور الحركات النسوية في العالم العربي ومشروع تحرير المرأة، مجلة البيان، الرياض، العدد13 ،2014، ص ص 121-123.
2. آمنه محمد علي، معوقات مساهمة المرأة العراقية في التحولات الديمقراطية، مجلة دراسات دولية، العدد70، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد ، تموز، 2017، ص ص 222-225.
3. سورة النساء، الاية 3.
4. كمال الحيدري، دروس في خارج علم الفقه فقه المرأة محاولة لعرض رؤية اخرى، 22/3/ 2018 ، تاريخ الزيارة 2022/2/5، وبالإمكان زيارة الموقع على اليوتيوب: https://www.youtube.com

5. علي الصلابي، لن يفلح قوم ولو امرهم امرأة ، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر 2018/11/25، تاريخ الزيارة2021/11/1 ،وبالامكان زيارة الموقع على شبكة الانترنيت: /https://www.aljazeera.net
6. امل هندي الخزعلي، مصدر سبق ذكره، صر ص 26-27.
7. بلقيس محمد جواد، المرأة العراقية والديمقراطية، مجلة العلوم السياسية، العدد41، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، تموز، 2010، ص ص 214-215.
8. شيماء عادل القرغولي، حقوق المرأة في الاتفاقيات الدولية والاقليمية نموذج المرأة العربية، المجلة السياسية والدولية، العدد17، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية ، 2010، ص ص 62-63.
9. امل هندي الخزعلي، حقوق الاسلام قراءات معاصرة، مجلة دراسات دولية، العدد51مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، كانون الثاني، 2012، ص ص 9-11.
10. رغد نصيف جاسم السراجي، المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد العام 2003 دراسة اجتماعية سياسية ميدانية، د.ط، دار الكتب العلمية، بغداد، 2012، ص ص73-74.
11. فراس سليم حياوي ووفاء كاظم ماضي، رائدات الحركات النسوية في العراق، مجلة دراسات تاريخية، العدد8، كلية التربية بنات، جامعة البصرة ، ايار، 2010، ص 40.
12. ندى عبد المجيد و ندى احسان، المرأة في التعليم العالي في العراق2008-2012، مجلة العلوم السياسية ، العدد 47، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الاول، 2013، ص ص 2-3.
13. حنا بطاطو، العراق الحزب الشيوعي، ترجمة عفيفة الرزاز، ط1، منشورات فرصاد، قم، 2006، ص ص 45-46.
14. فراس سليم حياوي ووفاء كاظم ماضي ص ص 44-45.
15. ينظر: قانون الاحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1995 وتعديلاته، ط1، منشورات زين الحقوقية، بغداد، 2019، ص ص 7-13.
16. منى حسين عبيد و اثمار كاظم سهل، دور المرأة في مؤسسات المجتمع المدني بعد عام 2003 ، قضايا سياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد12، اذار، 2021، ص 9.
17. تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، العراق عدالة النوع الاجتماعي والقانون تقييم القوانين المؤثرة على النوع الاجتماعي والحماية على النوع القائم على النوع الاجتماعي، ص ص 9-17.

18. فالح عبد الجبار، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2006، ص48.

* يعرف النوع الاجتماعي أو الجندر بأنه: العلاقات والادوار والقيم الاجتماعية التي يحددها المجتمع لكل من الجنسين (الرجال والنساء) وتتغير هذه الأدوار والقيم تبعاً لتغير المكان والزمان لتداخلها مع العلاقات الاجتماعية الاخرى مثل الدين والطبقة الأجتماعية والعرق، وقد دخل هذا المفهوم إلى المجتمعات العربية والإسلامية مع وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان عام 1994، وفي عام 1998 صدرت وثائق مؤتمر روما حول إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ورد فيها مادة تقول: إن كل تفرقة أو عقاب على أساس الجندر يشمل جريمة ضد الإنسانية، ومن العوامل المؤثرة في النوع الاجتماعي هي اولا: يتغير الجندر بتغير الزمان والمكان: اختلفت الأدوار المسندة لكلا الجنسين مع مرور الزمن ولم تعد مهمة المرأة تحددها الوظيفة الإنجابية فقط ودخلت العديد من مجالات العمل التي كانت حكرا على الرجال وتطور معها أسلوب حياتها ونمط تفكيرها مع التطور العام في المجتمع "تقنيا وعلميا وفكريا" ففي حين كان الإرضاع وظيفة بيولوجية بحتة لا بديل عنها إلا من مرضع اخرى "امرأة " صار بالإمكان الاستعاضة عن ذلك بتوفير زجاجة الحليب المناسب. وفي بعض المجتمعات كانت النساء تعملن كمزارعات يمتلكن الثيران ويحرثن الحقول، بينما مجتمعات أخرى تعتبر ذلك مخالفا لشرع الله وقوانين الطبيعة، وثانيا يتأثر الجندر بالتحول الثقافي والأجتاعي للمجتمع: من خلال عملية التهيئة الاجتماعية وثقافة المجتمع المعني والثقافات السائدة، حيث يتلقى الصبيان التشجيع على التصرف بطريقة تبرز السمات الذكرية لهم... الخشونة. اللعب في الشارع، الألعاب، حرية الحركة والجلوس...الخ بينما تتلقى البنات عكس ذلك، أي إبراز الصفات الأنثوية لديهن... الرقة، اللعب داخل المنزل، ملازمة الأم، الألعاب، ارتداء الثياب، وضعية الجلوس. **للمزيد** ينظر: دلال العكيلي، كل ماتريد معرفته عن مفهوم الجندر، شبكة النبأ المعلوماتية، تاريخ الزيارة 2021/2/1، وبالامكان زيارة الموقع على شبكة الانترنيت: https://annabaa.org/.

19. ايزويل كولمان، المرأة بين الاسلام والعراق الجديد، ترجمة: احمد عبد العزيز، مجلة حوار الفكر،، العدد2، المركز العراقي للبحوث والدراسات المستقبلية، بغداد ، تموز، 2006، ص36.

20. دستور العراق لسنة 2005 ، المادة49 رابعاً.

21. تقرير الظل لجنة سيداو، النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها تقرير الظل الى لجنة سيداو، شباط، 2014، ص ص 14-15.
22. مجموعة باحثين، عزوف المرأة العراقية عن المشاركة في العمل السياسي، الملف السياسي، العدد5، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2004، ص 3.
23. محمد صادق الهاشمي، سنة العراق دراسة في ابرز التحولات السياسية الاحزاب السنية في العراق بعد العام 2003، ط1، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2013، ص ص 269-272.
24. المصدر نفسة، ص ص 276-279.
25. مجموعة باحثين، العراق والبحث عن المستقبل، ، ط1، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف - بيروت، 2008، ص ص 231-233.
26. عصام اسعد محسن، مشاركة المرأة في عملية صنع القرار، دراسة، جمعية نساء بغداد، بغداد، 015، ص ص 40-44.
27. باسم كريم سويدان، مبدأ التمييز الايجابي لصالح النساء وتطبيقاته في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد72-73، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني –نيسان، 2018، ص 289.
28. منى حسين عبيد و اثمار كاظم سهل، مصدر سبق ذكره، ص ص 10-11.

المصادر :

أولاً: القران الكريم

سورة النساء، الاية 3.

ثانيا: الدساتير:

1. الدستور العراقي الدائم لسنة 2005.

ثالثاً: الوثائق:

1. ينظر قانون الاحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1995 وتعديلاته، ط1، منشورات زين الحقوقية، بغداد، 2019.

رابعاً: الكتب العربية:

1. حنا بطاطو، العراق الحزب الشيوعي،ط1، ترجمة عفيفة الرزاز، منشورات فرصاد، قم، 2006.
2. رغد نصيف جاسم السراجي، المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد العام 2003 دراسة اجتماعية سياسية ميدانية، د.ط، دار الكتب العلمية، بغداد، 2012.
3. فالح عبد الجبار، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2006.
4. مجموعة باحثين، العراق والبحث عن المستقبل، ، ط1، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف – بيروت، 2008.
5. محمد صادق الهاشمي، سنة العراق دراسة في ابرز التحولات السياسية الاحزاب السنية في العراق بعد العام 2003، ط1، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2013.

خامساً: المجلات والدوريات:

1. امل هندي الخزعلي، حقوق الاسلام قراءات معاصرة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد51، كانون الثاني، 2012.
2. آمنه محمد علي، معوقات مساهمة المرأة العراقية في التحولات الديمقراطية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد70، تموز، 2017.
3. ايزويل كولمان، المرأة بين الاسلام والعراق الجديد، ترجمة: احمد عبد العزيز، مجلة حوار الفكر، المركز العراقي للبحوث والدراسات المستقبلية، بغداد، العدد2، تموز، 2006.
4. باسم كريم سويدان، مبدأ التمييز الايجابي لصالح النساء وتطبيقاته في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد72–73، كانون الثاني – نيسان، 2018.
5. بلقيس محمد جواد، المرأة العراقية والديمقراطية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد41، تموز، 2010.
6. شيماء عادل القرغولي، حقوق المرأة في الاتفاقيات الدولية والاقليمية نموذج المرأة العربية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد17، 2010، ص ص 62–63.
7. فراس سليم حياوي ووفاء كاظم ماضي، رائدات الحركات النسوية في العراق، مجلة دراسات تاريخية، كلية التربية بنات، جامعة البصرة، العدد8، ايار، 2010.

8. مجموعة باحثين، عزوف المرأة العراقية عن المشاركة في العمل السياسي، الملف السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد العدد5، 2004، ص 3.
9. ندى عبد المجيد الانصاري و ندى احسان، المرأة في التعليم العالي في العراق2008–2012، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 47، كانون الاول، 2013.
10. الهيثم سعفان، ظهور الحركات النسوية في العالم العربي ومشروع تحرير المرأة، مجلة البيان، الرياض ،2014.

سادساً: التقارير:

1. تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، العراق عدالة النوع الاجتماعي والقانون تقييم القوانين المؤثرة على النوع الاجتماعي والحماية على النوع القائم على النوع الاجتماعي.

سابعاً: شبكة المعلومات الدولية:

1. علي الصلابي، لن يفلح قوم ولو امرهم امرأة ، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر 2018/11/25، تاريخ الزيارة2021/11/1 وبالامكان زيارة الموقع على شبكة الانترنيت: https://www.aljazeera.net/

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019
تاريخ استلام البحث 24 /4/ 2022
تاريخ قبول البحث 9 / 5 / 2022

الاندو باسيفيك بين الاستراتيجية الامريكية الاحتوائية والاستجابة الصينية المقاومة

Indo-Pacific between the US containment strategy and the Chinese resistance response

م.د. حازم جري منيخر

L. Dr. Hazim jerri Mnekhir

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البعثات والعلاقات الثقافية

Ministry of Higher Education and Scientific Research/Department of Missions and Cultural Relations

hazim.jerri@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تركز هذه الدراسة البحث في الإستجابة الإستراتيجية التي إعتمدتها الولايات المتحدة حيال قوة الصين المتنامية في منطقة الإندو–باسيفيك، إذ تصاعدت أهمية المنطقة في العقيدة الإستراتيجية الأمريكية مع وصول الرئيس السابق دونالد ترامب إلى السلطة، وبالإطار الذي جعل من عملية إنخراط الولايات المتحدة في التفاعلات الإستراتيجية في هذه المنطقة على رأس أولويات إدراته الخارجية، إذ رأت إدارة ترامب، فضلاً عن إدارة الرئيس الحالي جو بايدن، إن الولايات المتحدة في خضم منافسة إستراتيجية مع الصين في هذه المنطقة، وإن عدم أخذ هذه المنافسة بعين الإعتبار من الممكن أن ينعكس إستراتيجياً على مصالح الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة، وتحديداً اليابان والهند وإستراليا، بعد قيام الصين بعمليات تحديث عسكرية وشراكات تجارية، فضلاً عن سياسات إقتصادية ضاربة، وبالشكل الذي يجعل من المنافع الإستراتيجية المتحصلة من هذه العمليات، يساهم بإعادة تشكيلها بما يخدم طموحاتها العالمية، وهو ما فرض على الولايات المتحدة تطوير شبكة تحالفاتها العسكرية وترتيباتها الأمنية والإقتصادية، بهدف إنجاح سياسة إحتواء التهديدات الصينية، وحسم المنافسة الإستراتيجية وإعادة تشكيل المنطقة بما يخدم مصالحها الجيوسياسية.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية الإحتواء، التنافس الأمريكي الصيني، الإندو–باسيفيك، الأسيان، الحوار الأمني الرباعي.

Abstract

This study focuses on researching the strategic response adopted by the United States towards China's growing power in the Indo-Pacific region, as the importance of the region in the American strategic doctrine has increased with the arrival of former President Donald Trump to power, and the framework that made the process of the United States' involvement in strategic interactions in This region is a top priority for his foreign administration, as the Trump administration, as well as the administration of current President Joe Biden, saw that the United States is in the midst of a strategic competition with China in this region, and that failure to take this competition into consideration could have a strategic impact on the interests of the United States. And its allies in the region, specifically Japan, India and Australia, after China carried out military modernization operations and commercial partnerships, as well as striking economic policies, and in a way that makes the strategic benefits obtained from these operations, contributes to reshaping it to serve its global ambitions, which forced the United States to develop The network of its military alliances and its security and

economic arrangements, with the aim of making the policy of containing Chinese threats successful, and of resolving foreign competition strategy and reshaping the region to serve its geopolitical interests.

Keywords: containment strategy, US-China rivalry, Indo-Pacific, ASEAN, the four-way security dialogue

المقدمة

إن إستراتيجية السيطرة والتوسع التي إعتمدتها الولايات المتحدة على الصعيد العالمي، من أجل التحول إلى قوة عظمى، جعلتها تواجه مشاكل عديدة، كما خلقت تدخلات عسكرية أحادية لتأمين مصالحها الإستراتيجية، كما هو الحال في أفغانستان 2001 ، والعراق 2003، وما أثارته هذه التدخلات من نقاشات على صعيد الرأي العام العالمي، وأعطت الإنطباع بالمأزق الأخلاقي الذي واجهته، وخلقت مشاكل إقتصادية عانى منه الداخل الأمريكي بسبب التوسع المفرط، إذ أدى تزايد المشاعر المعادية للولايات المتحدة في مناطق الصراع، إلى تقليص قوة الولايات المتحدة في ميزان القوة العالمي نسبياً، وهو ما أكدته عديد الأزمات الدولية التي ظهرت في الوقت الحاضر، ومنها الحرب الروسية في أوكرانيا، وبناءً على ذلك، حاولت قوى دولية فاعلة، إستثمار التعثر الأمريكي وإيجاد طرق لتكون أكثر فعالية على صعيد النظام النظام الدولي. ولا شك إن الصين هي إحدى أبرز القوى الدولية المنافسة للولايات المتحدة في العديد من المسارح الإقليمية، فإلى جانب ثقلها السكاني والعسكري والسياسي، حاولت الصين إستثمار قوتها الإقتصادية في مزاحمة الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي، إذ تتميز قوتها الإقتصادية في تصاعد معدلات النمو الإقتصادي، وميزة العمالة الرخيصة، هذا إلى جانب سيولة الشراكات الإقتصادية ومشاريعها الإستثمارية، وعضويتها في العديد من المؤسسات الإقتصادية، والأكثر من كل ذلك هو برمجة الطموحات الإستراتيجية الصينية على شكل رؤية إستراتيجية عالمية تستهدف ربط الحدود والسياسات، عبر مشروع "الحزام والطريق"، الذي يستهدف بالنهاية الإنفكاك من إستراتيجية الإحتواء الأمريكية الموجهة ضدها، فضلاً عن مزاحمة الولايات المتحدة في مناطق نفوذها الإستراتيجي.

أدى الصعود الصيني في منطقة الإندو–باسيفيك إلى خلق تصورات جيوسياسية جديدة، وتحالفات ومبادرات إقتصادية وأمنية من قبل الولايات المتحدة، بالتوازي مع التصورات الإستراتيجية التي أنشأتها في الأقاليم الأخرى، إذ رأت الولايات المتحدة إنها بحاجة إلى إستراتيجية شاملة تعتمد عليها في منطقة الإندو–باسيفيك ضد الصعود الصيني، وفي هذا السياق، بدأت واشنطن في إستخدام مصطلح الإندو–باسيفيك من خلال توسيع الإمتداد الجغرافي للمنطقة، عبر تحالفات أمنية وشراكات إقتصادية، من أجل وضع ركائز قوية

لإستراتيجية إحتواء الصين، بحيث جعلت تحركاتها الإستراتيجية في هذه المنطقة خاضعة لسياسة "أمنة" مرنة تستهدف جميع الدول المواقعة في هذه المنطقة. تشير منطقة الاندو–باسيفيك أو ما تسمى "آسيا المحيط الهادي" الى منطقتين وهما المحيط الهندي والمحيط الهادي والتي يكون امتدادها من إطلالة الأمريكيتين شرقاً حتى حدود المحيط الهندي بالقرب من بحر العرب وسواحل شرق القارة الافريقية غربا ، ومن الحدود البحرية للهند ودول جنوب آسيا شرقاً حتى السواحل الأستراتلية جنوباً.

إذ حاولت الولايات المتحدة وتماشياً مع نهجها الإستراتيجي الأوسع لمواجهة الصين، منح الأولوية للتحالفات والشراكات الأمنية في جميع أنحاء المنطقة، كما عملت مع الحلفاء والشركاء لتعميق قابليتها للتشغيل البيني وتطوير ونشر قدرات قتالية متقدمة، وتعميق التحالفات التعاهدية مع أستراليا واليابان وجمهورية كوريا والفلبين وتايلاند؛ وتطوير شراكاتها الدفاعية الرئيسية مع الهند، ودعم دورها كضامن للأمن في المنطقة؛ وبناء القدرات الدفاعية للشركاء في جنوب وجنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ. كما عملت أيضاً مع الشركاء داخل المنطقة وخارجها للحفاظ على الإستقرار في تايوان، من خلال دعم قدرات تايوان في الدفاع عن النفس، من أجل تقوية إستراتيجية الاحتواء. بالإضافة إلى ذلك، مارست الولايات المتحدة جهود مكثفة لطمأنه شركاء الإندو–باسيفيك من أجل تقليل التحوط الصيني، بما في ذلك التصريحات القوية الداعمة للشركاء ضد "الإجراءات العدوانية" الصينية في بحر الصيني الشرقي والجنوبي، وتشكيل القيادة المركزية الأمريكية في الإندو–باسيفيك، وتثبيت ركائز الحوار الأمني الرباعي الذي يضم الولايات المتحدة الامريكية والهند وأستراليا واليابان ما يطلق عليه "كواد"، وعلى الرغم من إن الاستراتيجيات الأمريكية في منطقة الإندو–باسيفيك لم تختلف كثيراً بين إدارتي دونالد ترامب وجو بايدن، إلا إنه من المرجح أن يظل التركيز الإستراتيجي المتجدد للولايات المتحدة على منطقة الإندو–باسيفيك بذات القيمة الإستراتيجية، طالما أن الصين تعتبر تهديداً ثابتاً للمصالح الأمريكية في المنطقة، بغض النظر عن التغييرات في الإدارات الأمريكية.

حاولت الدراسة الإجابة على العديد من التساؤلات المهمة، والمتعلقة بالدوافع الإستراتيجية التي أدت بالولايات المتحدة لإعتماد إستراتيجية الإحتواء حيال الصين، ومن أجل الإحاطة بالإطار العام للدراسة، فقد تم تقسيمها إلى عدة محاور، تم التركيز فيها على المكانة الإستراتيجية لمنطقة الإندو–باسيفيك في المدرك الإستراتيجي الأمريكي، إلى جانب الإلتزام الأمريكي بهذه المنطقة وترتيباتها الأمنية، إلى جانب التعاطي الإستراتيجي

الصيني من التحركات الأمريكية، والأهم من كل ذلك تسليط الضوء على مستقبل البيئة الأمنية الإستراتيجية لمنطقة الإندو–باسيفيك في ضوة إستراتيجية الإحتواء الأمريكي حيال الصين.

أولاً : المكانة الإستراتيجية لمنطقة الإندو–باسيفيك في المدرك الإستراتيجي الأمريكي

برز مصطلح الإندو–باسيفيك كأحد المصطلحات المتطورة على صعيد الدراسات الإستراتيجية عبر الدراسة التي قام بها الكابتن في البحرية الهندية غوربريت إس كورانا، في دراسة له نشرت في مجلة التفكير الإستراتيجي عام 2007، بعنوان " أمن خطوط المواصلات: أفآق التعاون بين الهند واليابان"، إذ إستخدم هذا المصطلح ليشير إلى الفضاءات الجغرافية والممرات البحرية المحصورة بين المحيطين الهندي والهادئ، أما على صعيد الخطاب السياسي الرسمي، فإن أول من إستخدمه هو رئيس الوزراء الياباني السابق شينزو أبي، في خطاب له أمام البرلمان الهندي عام 2007، كان عنوانه الرئيس "إلتقاء البحرين"، يفترض فيه مزاوجة ديناميكية بين التفاعلات الإستراتيجية عبر المحيطين الهندي والهادئ، ومنذ ذلك الوقت أكتسب مصطلح الإندو–باسيفيك إنتشاراً واسعاً عبر العديد من الأدبيات الإستراتيجية على مستوى العالم.[1]

تتمتع منطقة الإندو–باسيفيك بأهمية متزايدة على الصعيد الجيوإستراتيجي، كبناء فاعل ومؤثر في السياسات الأمنية للعديد من القوى الفاعلة فيها، وأبرزها اليابان والولايات المتحدة وأستراليا والهند وفرنسا، وبعض دول جنوب شرق آسيا، وبالشكل الذي جعل هذه القوى تستشعر أهمية المحفزات الإستراتيجية فيها، وهو ما جعلها تولي هذه المنطقة أهمية كبيرة في إستراتيجيات الأمن القومي والسياسات الدفاعية، وكذلك في الخطابات الرسمية للنخب السياسية، فضلاً عن مناقشتها بشكل متزايد من قبل مراكز الفكر والمؤسسات الأكاديمية، ونتيجة لذلك، أصبحت المنطقة من أهم المسارح الإستراتيجية على مستوى العالم.[2]

خارطة رقم (1) توضح الموقع الجيوبوليتيكي لمنطقة الإندو–باسيفيك

Source: Amnah Khalid, India and The EU Strategy for Indo-Pacific Region, GASAM, 13 Oct 2021. https://bit.ly/368KvSG. (Date of Access: 11 Mar 2022).

وعلى الرغم من أن كل دولة من الدول الفاعلة في هذه المنطقة؛ لديها فهمها ورؤيتها الخاصة للمصطلح، من حيث النطاق الجغرافي والتوجه الإستراتيجي، إلا أن جميعها يتفق على أنها منطقة مهمة لتدفق السلع وإمدادات الطاقة والممرات البحرية، علاوة على ذلك، تعد المنطقة حالياً من أبرز مجالات المنافسة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين؛ ليس على مستوى آسيا فحسب، وإنما على الصعيد العالمي، وهو ما أكسبها أهمية جيوسياسية وإقتصادية كبيرة، فضلاً عن ذلك؛ رأت العديد من القوى الآسيوية أن هذه المنطقة ليست فقط بناء جيوسياسي محدد المعالم والحدود، بل يمكن أن تشكل أيضاً قيمة إستراتيجية موازية لقيمة مبادرة "الحزام والطريق" الصينية.[3]

إن التشابك الإستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين في منطقة الإندو–باسيفيك، أصبح خلال العامين الماضيين نموذجاً إرشادياً في العلاقات الدولية، وخاصة في آسيا؛ بل إنها أصبحت تمثل أساس المناقشات الإستراتيجية والديناميكيات السياسية والعسكرية والإقتصادية، وإنها الركيزة الرئيسة التي ستتشكل عليها التوازنات الإستراتيجية في آسيا، لما يمثله هذا التشابك من قاعدة مهمة لفهم مسارات التهديد العسكري، والصراعات في السياسة التجارية، والجوانب السياسية الأيديولوجية، والأفكار المتنافسة حول مستوى النظام الإقليمي الآسيوي، وبالإضافة إلى كل ماتقدم؛ يبرز العامل التكنولوجي كعنصر حاسم في مسارات التنافس الأمريكي الصيني في هذه المنطقة، وتحديداً في مجالات تطوير البنية التحتية، وهو ما يجعل من هذه المنطقة تحظى بإهتمام متزايد.[4]

إن أهمية منطقة الإندو–باسيفيك بالنسبة للولايات المتحدة، جعلها تحظى بمركزية مهمة في الوثائق الرسمية الأمريكية، بإعتبارها مساحة جيوسياسية وجيواقتصادية حيوية للدفاع عن المصالح العالمية للولايات المتحدة، ومع ذلك، لم يتم تحديد حدودها الجغرافية بدقة، إذ تمتد المنطقة عبر المحيط الهندي بأكمله، بدأً من أقاليم الولايات المتحدة فيما وراء البحار مثل غوام وساموا الأمريكية في غرب المحيط الهادئ، إلى الولايات الأمريكية مثل هاواي وكاليفورنيا، وتشمل جميع الدول المجاورة لهذين المحيطين، وبالنسبة للصين فقد حرصت الولايات المتحدة على إفراد إستراتيجية خاصة للتعامل معها في هذه المنطقة، إذ عرفتها للمرة الأولى في إستراتيجية الأمن القومي الصادرة عام 2019، على إنها خصم يهدف إلى تقويض النظام الدولي القائم، وإنها منافس يهدف إلى تغيير النظام السياسي الذي تريد واشنطن إقامته في المنطقة.[5]

ليست الولايات المتحدة وحدها من تستشعر الخطر الصيني في منطقة الإندو–باسيفيك فحسب، بل تشاركها هذا الخطر أيضاً العديد من القوى الحليفة لها، وفي مقدمتها اليابان والهند وأستراليا، إذ تنظر اليابان بقلق متزايد للنفوذ الصيني المتصاعد في المنطقة، إلى جانب توتراتها معها في بحر الصين الشرقي، وقدمت مبادرات أمنية عديدة لمواجهة التهديد الصيني، هدفت من خلالها إنشاء شبكة أمنية تضم أغلب الدول المتضررة من الصعود الصيني، وعلى رأسها الهند، التي ترى هي الأخرى بضرورة أن يكون هناك نظام متحرك للتوازنات الجيوبوليتيكية في منطقة الإندو–باسيفيك في ظل تنامي الصعود الصيني، فضلاً عن ضرورة الإستفادة من الحضور الأمريكي في المنطقة، وهي ذات النظرة التي أطرت توجهات أستراليا حيال الصين أيضاً؛ حيث سبقت أستراليا كل من اليابان والولايات المتحدة في التدليل على تداعيات الصعود الصيني في منطقة الإندو–باسيفيك، عبر تضمين ذلك في ورقة الدفاع البيضاء الأسترالية عام 2012، مشيرة إلى ضرورة تعزيز العلاقات العسكرية والأمنية لمواجهة الصعود الصيني.[6]

حرصت الولايات المتحدة على وضع معايير ومبادئ إستراتيجية للتفاعلات الإقليمية في المنطقة، وتحديداً مع الصين، إذ شددت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب على الحاجة إلى إقامة علاقات تجارية "عادلة" و "متبادلة" على أساس مبادئ مثل؛ إحترام حقوق الملكية الفكرية والتجارة الحرة وحماية الملكية الخاصة والمنافسة العادلة والأسواق المفتوحة، كما أضافت الإدارة في وقت لاحق؛ مبادئ أخرى تتجاوز التعاون الإقتصادي لتشكل حسب وجهة نظر إدارة ترامب، أساس النظام الدولي القائم: إحترام سيادة وإستقلال جميع الدول، وإحترام القواعد الدولية، بما في ذلك حرية النقل الجوي والبحري ، إذ إنه وحسب وجهة نظر واشنطن، إن وجود هذه المبادئ في منطقة الإندو–باسيفيك مهدد من قبل أنظمة إستبدادية غير ليبرالية، في إشارة إلى

الصين، كما ترى بأن الصين تعمل على تقويض مبدأ الإنفتاح بشكل متزايد، من بين أمور أخرى من خلال عسكرة الجزر الإصطناعية في بحر الصين الجنوبي.[7]

ترى الولايات المتحدة إن منطقة الإندو–باسيفيك؛ كمفهوم ستؤدي إلى بناء تصورات جديدة ومعايير أمنية من أجل تقييد سياسات الصين، التي تمثل القوة الصاعدة في المنطقة، وسيؤدي ذلك في النهاية إلى تدمير النظام الإقليمي المتمركز حول الصين، والمطلوب إعادة تشكيله من جديد، وفي هذا السياق، إتخذت إدارة ترامب سلسلة من الخطوات لوضع تصورات أمنية للمنطقة، كان أبرزها هو تغيير أسم القيادة المركزية الأمريكية في المحيط الهادئ PACOM إلى القيادة المركزية الأمريكية في الإندو–باسيفيك INDOPACOM عام 2018، ومركز قيادتها في "هونولولو" عاصمة جزر هاوي على المحيط الهادئ، وهي خطوة فسرتها الصين على إنها يمكن أن تشكل مدخلاً لزيادة الوجود البحري الأمريكي في المنطقة.[8]

خارطة رقم (2) توضح القيادة المركزية الأمريكية في منطقة الإندو–باسيفيك

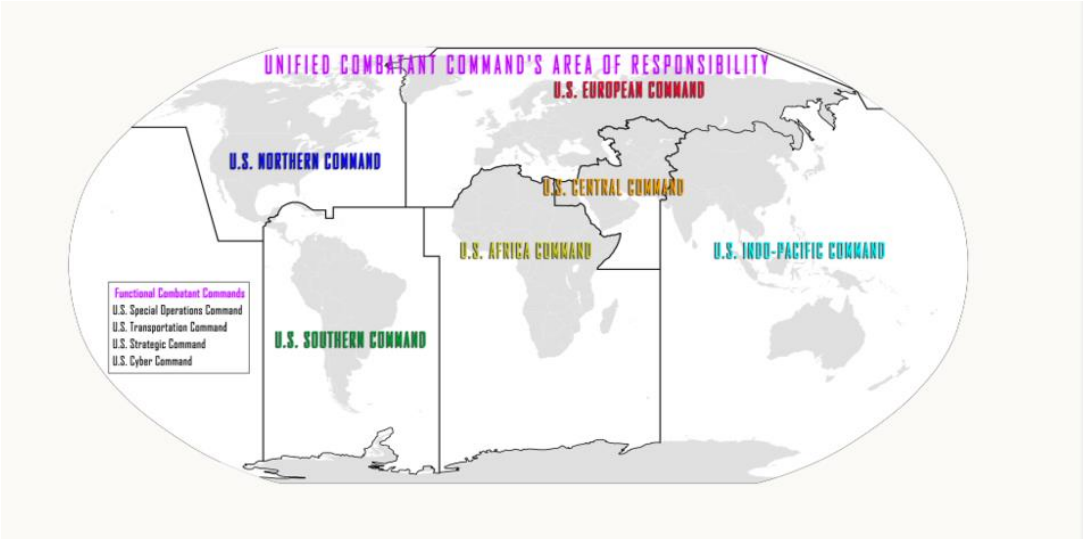

Source: Theo Dyssean, WHAT IS A COMBATANT COMMAND?, Sandboxx, 1 Dec 2020. https://bit.ly/3tqf0wc. (Date of Access: 19 Mar 2022).

إجمالاً إن تصاعد المخاوف من الصين، جاءت بعد سلسلة من الإجراءات الإستراتيجية التي إعتمدتها الولايات المتحدة في منطقة الإندو–باسيفيك ومقترباتها الإستراتيجية، والتي يأتي في مقدمتها؛ التمدد الإقتصادي المتعدد الأبعاد، عبر خلق شبكة متداخلة من العلاقات والشراكات الإستراتيجية، والعسكرة المتزايدة للمياه الآسيوية المضطربة، وتحديداً في بحر الصين الجنوبي والشرقي، إلى جانب نزاعاتها المستمرة مع الدول المطلة على البحرين حول ملكية سلاسل جزرية متعددة، ومن ثم فإن هذه الإجراءات الصينية جعلتها في حالة صدام مباشر مع الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة، وهو ما أدخل المنطقة في تنافس محموم، بين

الصين بما تمتلكه من طموحات إقليمية وعالمية، والولايات المتحدة وحلفاءها التي إندفعت لتشكيل ما يعرف بـ"الحوار الأمني الرباعي" لمواجهة وإحتواء هذه الطموحات الصينية.[9]

ثانياً: الإلتزام الإستراتيجي الأمريكي حيال دول الإندو–باسيفيك

إن مفهوم المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الإندو–باسيفيك، يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالرؤية الأمريكية لمسألة الأمن القومي الخاص بها، ومن ثم يرتبط بعقيدتها الأمنية، فهي تقوم بعملية تقييم الأمن القومي بإستمرار في ظل صعوبة تحديد ماهية المصالح الحيوية العالمية الإنتشار، إذ قامت الإستراتيجية الأمريكية بالحفاظ على موقعها القيادي الإقتصادي في النظام الدولي، ومواجهة أية تهديدات مباشرة لمصالحها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتخفيف من التوتر في العلاقات الإقتصادية والتجارية، لذلك شجعت الدعوات إلى إقامة تكتلات إقتصادية عابرة للحدود؛ لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة، ليستهدف تأمين التبادل التجاري الحر للسلع والخدمات والإستثمارات بدون حواجز كمركية أو قيود فنية، وادماج القوى المنافسة – الصين– عبر المنتدى الإقتصادي لآسيا الباسيفيك، وتحويله إلى أكبر منطقة للتجارة الحرة عام 2020، في ظل ما يتمتع به المنتدى من مزايا من حيث عدد سكانه المقدر بحوال 2,9 مليار نسمة، يمثلون 38% من سكان العالم، ووصل ناتجه المحلي الإجمالي إلى 48 تريليون دولار اي 60% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[10]

وجاءت إستراتيجيات الأمن القومي الأمريكية المتوالية مؤكدة إن الإقتصاد الأمريكي حجر الزاوية في إيجاد المؤسسات القوية العالمية، وهو الكفيل بضمان القوة العسكرية، فوضعت هدف إزالة الحواجز أمام الصادرات الأمريكية، ووضعها في مركز منطقة تجارة عالمي عبر إتفاقيات وتعميق التعاون الإقتصادي مع آسيا. [11] وبناءً لما سبق ووفقاً لنظرية السلام الديمقراطي أصبحت الدول تتحاشى الحروب المباشرة لما فيها من كلف مادية باهظة، لذلك لجأت الى تفضيل إستخدام الوسائل الإكراهية والإرغامية مثل الحروب الإقتصادية والسيبرانية والبيئية وحروب الفضاء، وتوسيع مجالات حروب الجيل الخامس عبر قيام الأجهزة الإستخباراتية بالتجسس على الشركات العالمية في الساحة المدنية للدول الصديقة والمتحدية في النظام الدولي ما يجعل التأهب الإقتصادي حاضراً، فاذا نجحت دولة ما في زيادة تصديرها من مادة معينة يقوم البرنامج في الحاسوب بأرسال إشارة إنذار عن حصول ظاهرة غير عادية، فتقوم الأجهزة المختصة بمراجعة المعلومة، ويقرر إذا كان الإشارة تهدد المصلحة الوطنية والقومية للدولة، لذلك تقوم الدولة المتضررة من ذلك بإتخاذ

إجراءات حمائية لحماية إقتصادية المؤدي للقيادة العالمية خوفاً من الإنزياح الإستراتيجي من قبل القوة الأخرى. [12]

وفي هذا السياق، حاولت إدارة ترامب ممارسة سياسة الإرغام الإقتصادي كجزء من سياسة موسعة حيال الصين من جهة، وتقليل الضغوط الإقتصادية على الحلفاء من جهة أخرى، إذ إن السياسة الإقتصادية هي الجزء الأكثر إشكالية في خطة حرية المعلومات من حيث تأثيرها الخارجي، والهدف من تعزيز "التجارة الحرة والعادلة والمتبادلة"، يؤكد فهم إدارة ترامب للسياسة التجارية كشيء يتطلب إجراءً متبادلاً فورياً ويسترشد بمبدأ "أمريكا أولاً" الذي رفعه ترامب، ولذلك هدفت المبادرات الأمريكية في إطار "منطقة المحيط الهادي الحرة والمفتوحة"، إلى "نشر آليات جديدة ومبتكرة لتحسين الوصول إلى الأسواق وتكافؤ الفرص أمام الشركات الأمريكية، ومن بين أمور أخرى، يهدف هذا النهج الأمريكي إلى خلق حوافز للشركات الأمريكية الخاصة للإستثمار بشكل أكبر في الأسواق الناشئة في المنطقة، والتدابير الوحيدة التي تم الإستشهاد بها صراحةً هي إتفاقية التجارة بين الولايات المتحدة واليابان، وإعادة التفاوض على إتفاقية التجارة الحرة بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، إلا أن الإنقلاب على هذا النهج تمثل في عدم إمكانية إبرام اتفاقية تجارة حرة بين الولايات المتحدة والهند، إذ انسحبت الولايات المتحدة من الشراكة عبر المحيط الهادئ، وهي إتفاقية تجارية متعددة الأطراف، بعد وقت قصير من تولي ترامب منصبه.[13]

إن خطة منطقة المحيط الهادي الحرة والمفتوحة جاءت كمحاولة للاستجابة لهذا التطور من خلال عدد من المبادرات المختلفة، وإمكانية العثور على شركاء ضمن هذه المبادرات في المقام الأول بين حلفاء الولايات المتحدة، وثانياً بين الشركاء الإستراتيجيين للولايات المتحدة في آسيا، ففي مجال السياسة الأمنية، تم توسيع صادرات الأسلحة الأمريكية إلى البلدان الشريكة، فعلى سبيل المثال تصدير طائرات مقاتلة من طراز F18 و F16 إلى الهند، وتصدير صواريخ جو – جو وصواريخ جو – أرض وأنظمة حربية مضادة للغواصات وأنظمة دفاع صاروخي وطائرات مقاتلة إلى اليابان وأستراليا، بالإضافة إلى القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في المنطقة، إلى جانب توسيع قاعدة "لومبروم" البحرية في جزيرة مانوس بالتعاون مع بابوا غينيا الجديدة وأستراليا.[14]

خارطة رقم(3) توضح منطقة المحيط الهادي الحرة والمفتوحة

Source: David Brewster, A "Free and Open Indo-Pacific" and what it means for Australia, Lowy İnstitute, 7 Mar 2018. https://bit.ly/3CUSRZO. (Date of Access: 19 Mar 2022).

وفي سياق الإلتزام الإستراتيجي الأمريكي تم تكثيف التعاون في قطاعي الأمن والدفاع، ومن أبرز جوانب هذا التعاون هو تدريب قوات الأمن السريلانكية من قبل خبراء مكتب التحقيقات الفدرالي في مكافحة الإرهاب منذ عام 2018، بالإضافة إلى ذلك، وفي سياق خطة منطقة المحيط الهادي الحرة والمفتوحة، تم إجراء العديد من التفاعلات الأمنية، مثل تمرين "مالابار" السنوي قبالة الساحل الهند، التي تشارك فيها الوحدات البحرية الأمريكية والهندية واليابانية منذ عام 2015، أو "مؤتمر رؤساء الدفاع" السنوي ، الذي أعيدت تسميته إلى "مؤتمر رؤساء الدفاع في منطقة الإندو–باسيفيك" في عام 2019، كما تم إحياء "الحوار الأمني الرباعي" بين الولايات المتحدة وكل من اليابان والهند وأستراليا.[15]

ويمكن إعتبار الحوار الأمني الرباعي "كواد" هو جوهر خطة منطقة المحيط الهادي الحرة والمفتوحة على المستوى المؤسسي، وتم ترقيته إلى المستوى الوزاري في عام 2019، وأخيراً تم إطلاق مبادرات تعاون إنمائي جديدة في سياق خطة الإستثمار الميدانية على المستوى القانوني، وتم تبني مبادرتين: مبادرة التنمية، ومبادرة ضمان آسيا، وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز دور الولايات المتحدة كدولة مانحة في آسيا، وتوفير بديل لمبادرات التنمية الصينية، إذ تنص مبادرة التنمية على إنشاء مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية، والتي ستعمل على تنسيق الإقراض بشكل أفضل للبلدان النامية، لا سيما في آسيا وأفريقيا، وتوفر بدائل "للمبادرات الموجهة المعلنة التي تأتي مع قيود خفية مرفقة"، بالإضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء "شبكة النقطة

الزرقاء" مع أستراليا واليابان لإنشاء شبكة لإعتماد مشاريع البنية التحتية عالية الجودة والشفافة كبديل للإستثمارات الصينية.[16]

ومن المشاريع حديثة العهد في منطقة الإندو–باسيفيك، قيام الولايات المتحدة ببناء شبكة معاملات ومساعدة البنية التحتية، والتي تم تصميمها لدعم البنية التحتية الإقليمية ومبادرات الإتصال، وبالتالي تقديم بديل للدول الآسيوية عن مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، وكجزء من شبكة معاملات ومساعدة البنية التحتية، تم إنشاء صندوق إستشاري للمعاملات، لمساعدة الشركاء الآسيويين على تقييم الأثر المالي والبيئي لتدابير البنية التحتية، وتشمل المبادرات الأخيرة أيضاً تقديم مبلغ 100 مليون دولار أمريكي من الإدارات الأمريكية "تعهد باسيفيك"، وهي خطة لمضاعفة التنمية الأمريكية لتمويل دول المحيط الهادئ على مدى السنوات القادمة، كما تنص الخطة على قيام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بزيادة وجودها في غرب المحيط الهادئ، بالإضافة إلى ذلك، أنشأت واشنطن مرفق البنية التحتية لمنطقة المحيط الهادئ في إطار بنك التنمية الآسيوي، من أجل المساعدة في تمويل تدابير البنية التحتية في المحيط الهادئ، والجديد أيضاً هو إنشاء شراكة للكهرباء مع بابوا غينيا الجديدة، التي أُنشئت بهدف تحسين إمدادات الطاقة بشكل أساسي لبابوا غينيا الجديدة، جنباً إلى جنب مع أستراليا واليابان ونيوزيلندا. ومؤخراً إتخذت إدارة بايدن خطوات تاريخية لتعزيز الريادة الأمريكية في منطقة الإندو–باسيفيك، إذ قامت الولايات المتحدة في السنة الماضية بتحديث تحالفاتها طويلة الأمد، وعززت الشراكات الناشئة، وأقامت روابط مبتكرة فيما بينها لمواجهة التحديات الملحة، من المنافسة مع الصين إلى تغيير المناخ وإلى تداعيات جائحة كورونا، وقد فعلت ذلك في وقت يعمل فيه الحلفاء والشركاء في جميع أنحاء العالم بشكل متزايد على تعزيز مشاركتهم في منطقة الإندو–باسيفيك، إذ تحاول الولايات المتحدة جعل عملية التقارب كجزء من الإلتزام الأمريكي تجاه المنطقة، وبالإطار الذي يسهم في بناء قدرة إقليمية على الصمود أمام التهديدات العابرة للحدود في القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك الصعود الصيني.[17]

وفي هذا الإطار كان البيت الأبيض قد أصدر في 11 فبراير 2022، إستراتيجيته الجديدة لمنطقة الإندو–باسيفيك، حددت الإستراتيجية خمسة أهداف كبرى رئيسية للولايات المتحدة في المنطقة؛ وذلك على النحو التالي:[18]

1. الحفاظ على منطقة الإندو–باسيفيك حرةً ومفتوحة ومتقدمة، من خلال الإستثمارات في المؤسسات الديمقراطية ودعم الصحافة الحرة والمجتمع المدني، بالإضافة إلى ذلك، العمل على تعزيز حرية المعلومات ومكافحة التدخل الأجنبي، وزيادة التعاون لمواجهة التهديدات من التلاعب بالمعلومات.
2. تشبيك الروابط والجسور مع الحلفاء داخل وخارج المنطقة، عبر تحديث وتكييف التحالفات والمنظمات والقواعد التي ساعدت الولايات المتحدة وشركاؤها في بنائها بالمنطقة؛ حيث تعمل الولايات المتحدة على تعميق التحالفات التعاهدية الإقليمية مع أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وتايلاند، وتعزيز العلاقات مع الشركاء الإقليميين، بما في ذلك الهند وإندونيسيا وماليزيا ومنغوليا ونيوزيلندا وسنغافورا وتايوان وفيتنام وجزر المحيط الهادي.
3. تشجيع الإستثمارات والنمو الإقتصادي في الإندو–باسيفيك، عبر طرح إطار جديد مبتكر على أساس قوي من التكامل الإقتصادي الوثيق؛ حيث بلغ إجمالي التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والإندو–باسيفيك، 1.75 تريليون دولار في عام 2020، كما بلغ إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة أكثر من 969 مليار دولار في العام نفسه، وتضاعف تقريباً في العقد الماضي.
4. تعزيز الأمن والقدرات الجماعية لتحقيق الردع الموسع في المنطقة: لمدة 75 عاماً، إذ حافظت الولايات المتحدة على وجود دفاعي قوي ومتسق؛ لدعم السلام الإقليمي والأمن والإستقرار، وتسعى اليوم إلى توسيع هذا الدور وتحديثه من خلال تعزيز القدرات الدفاعية والردع المتكامل للعدوان على أراضي الولايات المتحدة وحلفائها؛ بحيث سيتم تجديد التركيز على الإبتكار؛ لضمان قدرة الجيش الأمريكي على العمل في بيئات تهديد سريعة التطور، بما في ذلك الفضاء والفضاء الإلكتروني ومجالات التكنولوجيا الحيوية والناشئة.
5. بناء قدرة إقليمية على الصمود أمام التهديدات العابرة للحدود: إذ تُمثل منطقة الإندو–باسيفيك بؤرة أزمة المناخ؛ حيث تضم 70% من الكوارث الطبيعية في العالم، ومع ذلك فهي تعتبر أساسية أيضاً للوصول إلى حل؛ حيث سيتطلب تحقيق أهداف إتفاقية باريس للمناخ من الإقتصادات الرئيسية في المنطقة، مواءمة أهدافها مع أهداف الإتفاق المتعلقة بالمناخ.

ثالثاً: الحوار الأمني الرباعي "كواد" كجزء فاعل في إستراتيجية الإحتواء الأمريكية

كانت جهود الإغاثة من كارثة تسونامي العام 2004، التي أودت بحياة أكثر من 200 ألف شخص حول شواطئ المحيط الهندي، بداية للتعاون البناء بين دول الحوار الأمني الرباعي "كواد"، بعدما أظهر رئيس وزراء اليابان السابق شينزو آبي، حماسة لإيجاد شركاء من أجل إقامة توازن مع الصين الصاعدة بقوة، و"حماية المشاع البحري الممتد من منطقة المحيط الهندي إلى غرب المحيط الهادئ"، وعقدت الدول الأربع

إجتماعاً إفتتاحياً في مانيلا عام 2007، وأجرت تدريبات بحرية كبيرة، إلى جانب سنغافورة، في خليج البنغال، ودعم الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما، هذا التحالف الأمني بإعتباره ركيزة في "محوره نحو آسيا"، وإقترح الجمهوري رودولف جولياني توسيع حلف الناتو ليشمل إسرائيل والهند وأستراليا وسنغافورة واليابان، وأن تنشئ الولايات المتحدة قاعدة بحرية في سنغافورة، وتتعاون بنشاط مع الفلبين.[19]

خارطة رقم (4) توضح دول الحوار الأمني الرباعي "كواد"

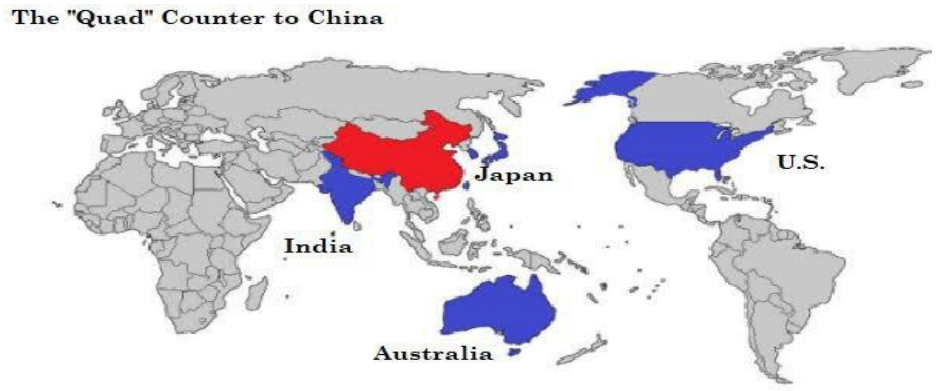

Source: China's statement from Quad conference said – Hopefully, it will be beneficial for regional peace, Palpal News Hub, 10 Mar 2021. https://bit.ly/3ioRYj0. (Date of Access: 19 Mar 2022).

وفي حين كانت دول الحوار الأمني الرباعي "كواد" حذرة – لا سيما الهند وأستراليا – في البداية حيال إستعداء الصين، إلا أن صيغة الرباعي توسّعت في الأعوام الأخيرة مع تدهور علاقاتها مع بكين؛ إذ انخرطت الولايات المتحدة والصين في حربين تجارية وتكنولوجية، وتصاعدت التوترات بين بكين وطوكيو بسبب المتنازع عليها جزر دياويو/سينكاكو، وكشفت أستراليا التدخل الصيني في سياساتها الداخلية، واشتبكت القوات الصينية والهندية في عدة مواجهات على طول حدودهما المتنازع عليها.[20]

وشهدت المجموعة الرباعية بعدها تطوراً ملحوظاً، فقد دفعتها المشاورات المنتظمة على المستوى الوزاري، وتوسيع التنسيق إلى إطار "كواد بلس"، عبر إضافة كوريا الجنوبية ونيوزيلندا وفيتنام وإسرائيل والبرازيل، والتحول إلى آلية إقليمية نشطة، وفي الوقت نفسه، كان هناك تعزيز للعلاقات الثنائية بين دول الرباعي تبدى من خلال: اتفاقية الخدمات اللوجستية العسكرية بين الهند واليابان (اتفاقية شراء وخدمة مشتركة)؛ واتفاقية التبادل والتعاون الأساسية بين الهند مع الولايات المتحدة؛ والارتقاء بالعلاقات بين الهند وأستراليا إلى شراكة إستراتيجية شاملة، وأظهرت دول الرباعية أيضاً تعاوناً متزايداً من خلال الالتزام المشترك

بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة والشاملة؛ فهم يرون قواسم مشتركة متزايدة في وجهات نظرهم الأمنية، لاسيما بشأن الاعتراف المشترك بـ "التهديد الصيني".[21]

شكل رقم (1) يوضح كواد بلس

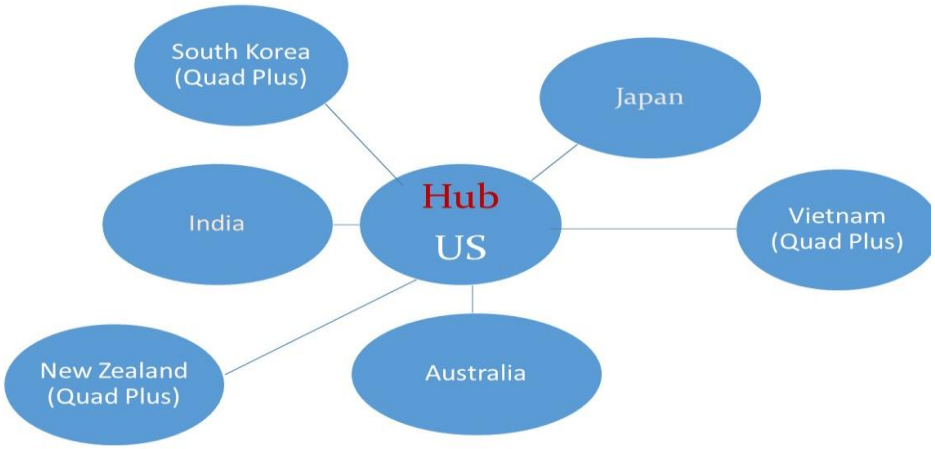

Source: Gıtanjalı Sınha Roy, Why is QUAD 2.0 the return of the Hub-and-Spokes model?, Cescube, 29 May 2020. https://bit.ly/3wnuq6b. (Date of Access: 19 Mar 2022).

وتنفيذاً للدعوة التي أطلقها الرئيس السابق ترامب، ومفادها انه يجب على "الناتو" ألا يحصر مواجهته على روسيا فحسب، بل على الصين أيضاً، بدأت واشنطن في إتخاذ تدابير عديدة لإنشاء ما يسمى بـ "الناتو الآسيوي"، وفي حين أن الرئيس السابق ترامب كان أقل تركيزاً من أسلافه على الترويج لفكرة تجمُّع الديمقراطيات في المحيطين الهندي والهادئ، فإن الحوار الأمني الرباعي تماشى مع إزدرائه للتعددية على نطاق واسع، وتركيزه على تقاسم الأعباء مع الحلفاء والشركاء الأمنيين[22]. وخلال قمة القادة الثالثة لمنتدى الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والهند في 31 أغسطس 2020، أعلن نائب نائب وزير الخارجية الأمريكي السابق ستيفن بيغون، إن الولايات المتحدة ترغب في عقد شراكة مع الأعضاء الآخرين في "الرباعية" لإنشاء منظمة تشبه الناتو، والتصدي لأية تحديات محتملة تطرحها الصين، إذ تريد واشنطن – بحسب قوله – أن تتعاون مع هذه البلدان وسواها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، لإنشاء كتلة داعمة للقيم والمصالح المشتركة بين تلك الجهات، أو حتى إقناع بلدان أخرى بتأسيس حلف مشابه للناتو، مُشيراً إلى أن الولايات المتحدة تريد أن تنضم دول مثل فيتنام وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا في النهاية إلى نسخة موسعة من الرباعية.[23]

وخلال إجتماعٍ جديد للحوار الأمني الرباعي في طوكيو في أكتوبر 2020، قام وزيرا الدفاع والخارجية الأمريكيين بالمزيد من المحاولات لتحقيق فكرة "الناتو الآسيوي" على المستوى العملي، حيث حدد وزير الخارجية الأمريكية السابق مايك بومبيو هدف التحالف بشكلٍ واضح، مؤكداً أن "التعاون اليوم بات أكثر أهمية من أي وقت مضى لحماية شركاء الولايات المتحدة من الإستغلال والفساد والإكراه من قبل الصين"، وأجرت دول الحوار الأمني الرباعي "كواد" أربع مناورات بحرية في نوفمبر 2020، في خليج البنغال وبحر العرب، حيث شاركت أستراليا للمرة الأولى منذ أكثر من عقد؛ ولهذا السبب، أعطى الرئيس ترامب رؤساء حكومات أستراليا (سكوت جون موريسون)، واليابان (شينزو آبي)، والهند (ناريندرا دامودارداس مودي)، أعلى وسام عسكري أمريكي في أواخر ديسمبر عام 2020.[24]

وفي هذا السياق؛ أكدت تصريحات إدارة الرئيس بايدن إلتزامها بإعادة إحياء وتقوية الحوار الأمني الرباعي "كواد"، وقال بايدن بعبارات صريحة وواضحة في فبراير 2021، إن الولايات المتحدة على أتم الإستعداد لمواجهة الصين حتى عسكرياً عند الضرورة، كما أعلن عن إنشاء فرقة عمل صينية جديدة تضم مزيجاً من الخبراء في مختلف المجالات التابعة للبنتاغون، مهمتها مراجعة نهج أمريكا الشامل وليس العسكري فقط تجاه الصين، وقام وزير خارجيته أنتوني بلينكن بأول جولة خارجية له في منطقة الإندو–باسيفيك في منتصف فبراير 2021، ثم عقدت قمة إفتراضية بين الرئيس بايدن وزعماء الحوار الأمني الرباعي "كواد" في 12 مارس 2021، وأخيراً زار وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن عدة دول في المنطقة في أواخر مارس 2021، وحملت تلك الزيارات والنشاطات إشارة صريحة إلى نية إدارة بايدن النهوض بهذا الحوار ليكون نواة لتشكيل "ناتو آسيوي" موسَّع تنضم إليه دول أخرى في المستقبل للتصدي للصين.[25]

وفي إطار تصاعد التهديدات الصينية، تعهدت الولايات المتحدة وأستراليا واليابان والهند في الإجتماع الأخير لمجموعة الحوار الأمني الرباعي "كواد" الذي انعقد في مدينة ملبورن الأسترالية في 11 فبراير 2022، بتعميق التعاون لضمان خلو منطقة الإندو–باسيفيك من "الترهيب"، في إنتقاد غير مباشر للتوسع الإقتصادي والعسكري المتزايد للصين في المنطقة، كما تعهدوا في بيان مشترك بالتعاون في مجال الإغاثة الإنسانية والإغاثة من الكوارث وتوصيل البنية التحتية إلى المنطقة، ونددوا بعمليات إطلاق كوريا الشمالية للصواريخ، مما يؤدي لزعزعة الإستقرار وينتهك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ورداً على سؤال حول ما إذا كانت المواجهة مع الصين في المنطقة حتمية، رد وزير الخارجية الأمريكي

أنتوني بلينكن "لا يوجد شيء حتمي"، وأضاف "أعتقد أنه كانت لدينا مخاوف مشتركة في الأعوام الماضية من تزايد تصرفات الصين العدائية في الداخل وفي المنطقة".[26]

تمثل مساعي الولايات المتحدة في تحويل الحوار الأمني الرباعي "كواد" مع الهند واليابان وأستراليا إلى "ناتو آسيوي" محاولة طموحة، تنطلق من عدة دواعي موضوعية تتعلق في معظمها بالمنافسة الأمريكية – الصينية في منطقة الإندو–باسيفيك، لكن إمكانية تحول "كواد" إلى "ناتو آسيوي" تبدو فكرة غير محتملة؛ فهي تواجه العديد من التحديات التي تأتي في مقدمتها؛ عدم إتفاق حلفاء واشنطن الآسيويين على "معاداة" الصين، وهيمنة الصين الإقتصادية في المنطقة، لكن في كل الأحوال، لا يمكن إستبعاد إحتمال وجود هيكل أمني متعدد الأطراف في آسيا تماماً، لا سيما إذا ما إستمرت الصين في إستراتيجيتها التوسعية، فمنع عبء تطور الحوار الأمني الرباعي إلى مثل هذه الهيئة يقع بالضرورة على الصين؛ وهو ما يفرض على بكين إعادة النظر في إستراتيجيتها وإعادة ضبطها، وتخفيف تكتيكات السياسة الخارجية الهجومية.[27]

بعبارة أخرى، فإن ظهور حلف "الناتو الآسيوي" سيتوقف بشكل كبير على تصرفات الصين، وإلى أي مدى ستدفع دول الحوار الرباعي إلى إعطاء الأولوية للأمن على الإهتمامات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية. إذ لم تعد الرباعية شراكة مؤقتة، بل هي جماعة دبلوماسية وسياسية، وفي حين أنها ليست مستعدة بعد لأن تكون هيئة آسيوية من نوع الناتو، إلا أن الإستراتيجية الهجومية الصينية قد تثبت إنها مجرد حافز يؤدي إلى بلورتها، بوصفها شكلاً من أشكال إطار الدفاع الجماعي المحدود عن النفس.[28]

رابعاً: الإستجابة الإستراتيجية الصينية للتحركات الأمريكية في منطقة الإندوباسيفيك

حتى اللحظة لم يتم إستخدام مصطلح الإندو–باسيفيك في الأدبيات السياسية الصينية على نطاق واسع، إذ لم يظهر أي إستخدام لهذا المصطلح حتى في الكتاب الأبيض للدفاع الوطني الصيني، مع ضرورة الإشارة إلى إن المؤتمرات الصحفية التي تنظمها وزراة الخارجية الصينية قد شهدت إستخداماً محدوداً لهذا المصطلح، إذ تنظر الصين إلى هذا المصطلح على إنه يأتي كمحاولة أمريكية لإعادة تشكيل المنطقة وفق صيغ ومفاهيم جديدة موجهة ضد الصين، إذ عادة ما يتم إستخدام مفهوم "آسيا والمحيط الهادئ" في الخطابات الرسمية الصينية، وللتدليل على رفض الصين لهذا المصطلح، أشار وزير الخارجية الصيني وانغ يي في مارس 2018، إن مفهوم الإندو–باسيفيك لن يدوم طويلاً، مثلهُ مِثل الرغوة في البحار.[29]

من المنظور الصيني، حلت إستراتيجية إدارة ترامب محل إدارة أوباما في منطقة الإندو–باسيفيك، والمتمثلة في "إعادة التوازن" أو إعادة التوجه نحو آسيا، وبالنسبة للمحللين الصينيين، فإن الهدف الإستراتيجي للولايات المتحدة واضح: ويتمثل بالحفاظ على تفوقها عالمياً، وإحتواء صعود الصين في آسيا إقليمياً، فمن وجهة نظر الصين إن الحوار الأمني الرباعي "كواد" الذي يتشكل من الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند، والذي تم إحياؤها في عام 2017 بعد توقف دام عشر سنوات، يشير إلى أن المنافسة مع الصين تحولت من مستوى المصالح والقوة، إلى مستوى أعلى حيث ستكون المبادئ والنظام الإقليمي على المحك.[30]

ويضاف إلى ذلك؛ يشير الخبراء العسكريون الصينيون إلى إن الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الإندو–باسيفيك تعتريها العديد من نقاط الضعف، والتي يأتي في مقدمتها عدم وجود إرادة أمريكية واضحة لتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ إستراتيجية إحتواء الصعود الصيني، ويضيف الخبراء إنه مع وصول الرئيس ترامب للسلطة، طالبت واشنطن وما زالت بمزيد من تقاسم الأعباء الأمنية مع حلفائها في المنطقة، وهذه المطالبات لم تقتصر على دور الحوار الأمني الرباعي "كواد" فقط، وإنما شملت كل من اليابان وكوريا الجنوبية أيضاً، ويضيفون أيضاً أن جميع هذه القوى لديها فهمها ومخاوفها الخاصة في منطقة الإندو–باسيفيك، وهو ما يمنح الصين هامش مناورة إستراتيجية للإفلات من الإحتواء الأمريكي. [31]

وتنظر الصين أيضاً؛ إلى أن الهند بإعتبارها ركيزة مهمة من ركائز الأمن الإقليمي في منطقة الإندو–باسيفيك، تحاول أيضاً الحفاظ على مساحة مهمة بينها وبين الولايات المتحدة، فهي ليست مستعدة بشكل كامل للانخراط في السياسات الأمريكية ضد الصين، وذلك من أجل الحفاظ على حالة الإستقرار الهش بينها وبين الصين، كما إن هناك إستحقاقات إقليمية بدأت تفرض نفسها على الساحة الدولية، وأبرزها صعود حركة طالبان في أفغانستان، ما يستدعي مزيداً من الوفاق الإقليمي بعيداً عن أي سياسات تصعيدية في الوقت الحاضر.

علاوة على ذلك، حاولت الصين خلال الفترة الماضية تبني مبادرات إقتصادية عديدة هدفت من خلالها تحييد العديد من القوى الإقليمية الواقعة على طريق الحرير "مبادرة الحزام والطريق"، وجعل هذا الطريق وسيلة مهمة لتخفيف النظرة العدائية حيالها، وبالشكل الذي يدفع هذه القوى إلى عدم النظر إلى الصين بإعتبارها تهديداً مشتركاً، بل على أنها فرصة للتنمية والتكامل الإقليمي، على الرغم من الإقرار الصيني بوجود نزاعات إقليمية ومصالح متباينة، مع ضرورة الإشارة هنا بأن المخاوف الصينية في الوقت الحاضر

تتمثل في خشيتها من أن تكون معزولة إقليمياً، فيما إذا نجحت الولايات المتحدة في إدماج منظومة الآسيان مع الحوار الأمني الرباعي، عندها ستكون الصين في وضع إقليمي صعب للغاية.[32]

خارطة رقم (5) توضح مبادرة "الحزام والطريق" الصينية

Source: Angaindrankumar Gnanasagaran, Between "Indo-Pacific" and "Asia-Pacific", The Asean Post, 18 Nov 2017. https://bit.ly/3iohZ1D. (Date of Access: 20 Mar 2022).

إن الضعف الأكبر في منطقة الإندو–باسيفيك من وجهة نظر الصين، هو إن هذا المصطلح لا يمكن أن يتبلور على شكل ركيزة إقتصادية ذات مصداقية، وبالتالي لا يشكل تحدياً خطيراً لجاذبية الصين، كشريك تجاري وإستثماري، أو حتى في إمكانية أن يطرح نفسه كبديل إستراتيجي عن مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، وتنطبق وجهة النظر الصينية هذه على على الولايات المتحدة، فمن وجهة نظرها إن إصرار الولايات المتحدة على إعطاء البعد الأمني في إستراتيجية في منطقة الإندو–باسيفيك، سيشكل عبئاً إقتصادياً كبيراً على الحلفاء، خصوصاً في ظل تداعيات جائحة كورونا والأزمة الإقتصادية العالمية، ومن ثم فإن قابلية إستمرار هذا المصطلح على المدى الطويل تطرح أمامها الكثير من الأسئلة والإستفسارات، كما ترى الصين أن إنسحاب الولايات المتحدة من إتفاقية التجارة عبر المحيط الهادئ، قد يخلق أسباباً عدة للدول الأخرى في هذه الإتفاقية للتوجه نحو مبادرة الحزام والطريق الصينية، ما يوفر بدوره فرصة مهمة لإضعاف سياسة الإحتواء الأمريكية تجاه الصين.[33]

ترى الصين بأن مفتاح نجاح أو فشل إستراتيجية الإحتواء الأمريكية في منطقة الإندو–باسيفيك يكمن فيها، إذ إن تعدد الملفات الخلافية بينها وبين بعض دول المنطقة، وتحديداً اليابان وإستراليا والهند، سوف يدفعها لمزيد من التقارب مع الولايات المتحدة، سواءً على مستوى الشراكات الإستراتيجية أو على مستوى

التحالفات الأمنية، ولذلك ترى الصين بأنه لا بد من أن يكون هناك منظور إستراتيجي عام للتفاعل مع دول المنطقة بصورة منفردة، من أجل إضعاف إستراتيجية الإحتواء بل وحتى إفشالها، وذلك على مستويات عدة أبرزها، زيادة التفاعل الصيني الإيجابي مع اليابان وإستراليا، وزيادة الدور الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا، والتفاعل من منظمة الآسيان، وتسريع المفاوضات بشأن إتفاقية التجارة الحرة الإقليمية، فضلاً عن الإنفتاح الإقتصادي على الإقتصادات الأخرى في المنطقة، سواءً على مستوى الدول أو المنظمات، ومن ثم فإن هذه السلوكيات الصينية قد تساهم بطريقة أو أخرى بإضعاف قدرة الولايات المتحدة على صناعة قرار إقليمي ضدها، أو حتى في تحشيد دول المنطقة ضدها.[34]

فالصين تدرك تماماً بأنه لابد من منع تحول منطقة الإندو–باسيفيك إلى حالة جيوسياسية قائمة على شكل أمني أو إقتصادي، وبالإطار الذي يجعل منها شبكة مترابطة من حيث العداء للصين، وهو ما يتطلب تليين الخطاب السياسي الصيني حيال دول المنطقة من جهة، والعمل على إضعاف وتقسيم الحوار الأمني الرباعي "كواد" من جهة أخرى، ومنذ عام 2018 حققت الدبلوماسية الصينية إختراقات مهمة في هذا المجال، سواءً على مستوى اللقاءات الدبلوماسية مع المسؤولين في اليابان والهند، أو على مستوى تحقيق تقارب سياسي مع أستراليا، كما حرصت الصين على وضع سياسة أكثر قبولاً تجاه دول الآسيان، من خلال المضي قدماً في تبني سياسات أكثر قبولاً في بحر الصين الجنوبي، وهو ما يتضح بتوسيع التعاون الأمني الصيني مع دول المنطقة على شكل تدريبات عسكرية بحرية، والتي أجريت بشكل مشترك لأول مرة في أكتوبر 2018.[35]

وفي هذا السياق أيضاً: حرصت الصين على جعل خطابها السياسي حيال الولايات المتحدة مقيداً بطريقة وأخرى، فعلى الرغم من النزاع التجاري والتكنولوجي المتصاعد بين البلدين منذ عام 2019، إلا إن القيادة الصينية بذلت جهود واضحة في تحقيق التوازن بين التنافس والتعاون مع الولايات المتحدة، وتحديداً في منطقة الإندو–باسيفيك، إلا إن التحدي الأبرز الذي تواجهه الصين في هذا الإطار، فيما إذا كانت الولايات المتحدة أو الدول الأخرى في المنطقة، تبادر الصين أو تشاركها على الأقل في التغييرات السلوكية التي طرأت على الخطاب والدور الصيني، وهو ما يجعل حالة عدم اليقين حاضرة وبقوة في تشكيل مستقبل العلاقة بين الصين والولايات المتحدة في منطقة الإندو–باسيفيك، ومع ذلك، تدرك الصين بأن السياق الإستراتيجي في منطقة الإندو–باسيفيك سيكون محكوماً بخاصية التنافس الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، ذلك كون حضور الولايات المتحدة في هذه المنطقة، دليل على إمكانية إستثارة الصين

بطريقة أو أخرى، فحتى لو حرصت الولايات المتحدة على تبني نهج تعاوني مع الصين في منطقة الإندو–باسيفيك، فإنها لن تتخلى عن فكرة الإحتواء، خصوصاً عندما تنسحب الرؤية الأمريكية في العلاقة مع الصين على المستوى العالمي.[36]

ومن ثم فإن الهدف الإستراتيجي للصين على المستوى المتوسط والبعيد، يتمثل في محاولة تجنب أي مواجهة إقتصادية أو عسكرية واسعة النطاق مع الولايات المتحدة في منطقة الإندو–باسيفيك، عبر تبني سياسات أقل تشدداً وأقل هجومية، والتي يجب أن يتم ضبطها بعناية لمنع ظهور جبهة موحدة مع الولايات المتحدة ضدها، إذ تفترض الصين أن التعايش السلمي يجب أن يكون ممكناً مع الولايات المتحدة كقوة راسخة، والصين كقوة صاعدة، لأن التكاليف والأضرار الجانبية للمواجهة الإستراتيجية غير مقبولة لأي من الجانبين أو الدول الأخرى في المنطقة.

خامساً: الإحتواء الأمريكي ومستقبل البيئة الأمنية الإستراتيجية في منطقة الإندو – باسيفيك

إن مستقبل البيئة الأمنية الإستراتيجية في منطقة الإندو–باسيفيك، سيكون مرهوناً بطبيعة التعاطي الصيني مع إستراتيجية الإحتواء الأمريكي، إذ اتبعت الصين إستراتيجية التحوط الإستراتيجي في أدائها إتجاه الولايات المتحدة في البيئة الإقليمية الآسيوية، ويتبين سلوكها الإستراتيجي عبر ميكانيزمات الإنخراط والتكامل من جهة، والتوازن بالمفهوم الواقعي من جهة أخرى، عبر تحديث قدراتها العسكرية والتعاون الأمني مع الدول الأخرى في آسيا، مدفوعة بعدم اليقين في البيئة الأمنية الآسيوية لاسيما علاقاتها مع الولايات المتحدة، وإنعكاسها على موقعها المتميز في آسيا، وهذا مرتبط بالمطالبات التاريخية والنزاعات الإقليمية على المجال الحيوي المباشر لأجل الهيمنة الإقليمية.[37]

لذلك تمسكت الصين بالقوة الصلبة إتجاه تايوان لضمها إلى أراضيها، في ظل التوازن العسكري الميال لصالحها عند مقارنته مع القدرات العسكرية التايوانية، وتركز جهودها لقطع كل سبل ومحاولات القوى الكبرى للتعامل مع تايوان كبلد مستقل، ومنها ما أصدرته إلى الشركات الأجنبية العاملة فيها، والإشارة إلى تايوان في مواقعها الرسمية بأنها جزء منها.[38] مع إستمرارية المناوشات العسكرية، والنزاعات السياسية بين الطرفين بين الحين والآخر في ظل سياسة العصا والجزرة التي تتبعها الولايات المتحدة عبر إداراتها المتعاقبة إتجاه تايوان، ومنها إدارة ترامب بعد تصديقها على صفقة بيع اسلحة لتايوان بقيمة 1,4 مليار دولار عام 2017، التي لا تقبل بفكرة الصين الواحدة في ضوء قوة الصين الإقليمية المتنامية وإنتشارها عالمياً.[39]

كما إن الصين لا زالت مستمرة بسياسة الصبر الإستراتيجي التي اتبعتها ولاقت ثمرة نتائجها في عودة مكاو وهونغ كونغ للبيئة الصينية، ولا تتخلى عن إستخدام القوة إذا اقتضت الضرورة، لذلك ضاعفت جهودها لخفض علاقات تايوان مع حلفائها، وخفضت مستوى علاقاتها الدبلوماسية والإقتصادية مع الحزب التقدمي الديمقراطي الحاكم في تايوان بعد عام 2016، ومن الممكن أن يتحول المزاج الشعبي الصيني ضد التوحيد ويتجه بإتجاه دعوات الإستقلال، لكن هناك إجماع صيني داخلي حول سياسة الصين الواحدة، ولايمكن أن يكون هناك معارضة لتصعيد إجراءاتها لاسيما بعد إتخاذ الرئيس ترامب إستخدام سياسة الصين الواحدة أداة مساومة، ويمكن أن تكون الردود العسكرية الصينية بين الحصار البحري وهجمات صاروخية ضد أهداف عسكرية وبنية تحتية وصولاً إلى غزو الجزيرة.[40]

كما إن أدائها الإستراتيجي يعمل على إنشاء توازن إستراتيجي إتجاه القوة الأمريكية في آسيا، الذي لا يتعلق بالتوازن الهش بين الصين وتايوان فحسب، بل يتعلق وفق المنظور الأمريكي بتهديد الصين لتفوقها في منطقة آسيا المحيط الهادئ تهديداً إستراتيجياً، محاولةً إحتوائها وكبح جموح طموحاتها، ولقطع خطوط إمدادات الطاقة إليها أهم أهداف الولايات المتحدة.[41]

وتسعى الصين للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، ولا نية للمفاوضات بخصوص مطالبها الإقليمية فيه نتيجة المصالح النفطية وضغوط الشركات النفطية، إستعداداً للمشهد المستقبلي الأكثر إحتمالاً هو التصادم التدريجي بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، والصين من جهة أخرى، لعدم إعطاء الصين الفسحة الزمنية لتحقيق رحلة الصعود إلى موقع القيادة العالمية.[42] فالصين قادرة على إدارة الأمن الإقليمي الآسيوي، لكنها لا ترغب بإنسحاب الولايات المتحدة الفوري من المنطقة، وقد تراجع دور البحرية الأمريكية في المنطقة أمام الأسطول الصيني في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ، وأصبحت أكثر حزماً تجاه تلك الجزر بدليل دوريات قوارب الصيد وسفن خفر السواحل على مدار الساعة، الهدف من ذلك ليس البدء بنزاع مسلح بل إرغام اليابان والولايات المتحدة على التفاوض.[43]

إنتقلت الصين من إستراتيجية المتابعة والحذر إلى إستراتيجية الإنخراط نتيجة **أولاً:** مطالبات المجتمع الدولي لها بتحمل مسؤولياتها بعد عام 2008، **ثانياً:** إتهام الدول المتقدمة والنامية بأنها غير مسؤولة وسلبية اتجاه قضايا الأمن الإقليمي والدولي، **ثالثاً:** تحول الإدارة الأمريكية السابقة إهتمامها بمجالها الصين الحيوي المباشر ما يعيق حركتها وجعلها أكثر تدخلية، لذلك اندلع التنازع على المناطق البحرية بينها وبين اليابان والفلبين عام 2009، ما يدل على عجز إستراتيجية المتابعة والحذر لإرضاء دول

الجوار، وعدم توفير البيئة الإقليمية المؤاتية، وفي شهر تشرين الثاني عام 2013 قامت الصين ببناء منطقة دفاع جوي في بحر الصين الشرقي، ما أثار غصب الولايات المتحدة واليابان، وحدثت مواجهات بين الحاملة الصينية لياونيغ والسفينة الأمريكية كوبنز الحربية المسلحة بصواريخ موجهة.[44]

أداء الصين الإستراتيجي يتسم بالدبلوماسية شبة التوسطية الإنتقائية إستناداً إلى عوامل منها: علاقة الأزمة بالمصالح القومية للصين، ونطاق نفوذها، ومقدار موافقة القوى الكبرى، وتعذر تسوية الأزمة، فهي تعمل على المشاركة دون الهيمنة، والتبعية على القيادة وتقدم الأفكار البناءة عوضاً عن وضع الأجندات، والوصول إلى حلول لتهدئة الصراع بدل فرض القوة لإنهائه، لكن عندما تكون المصالح القومية على المحك فإنها ترغب في عرض القوة وفرض الواقع.[45]

وفي هذا الإطار قال المتحدث باسم الخارجية الصينية تشاو ليجيان إن الشراكة الدفاعية الأخيرة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا، والتي تم الإعلان عنها في 15 سبتمبر 2021، ستلحق ضرراً خطيراً بالسلام والإستقرار في منطقة الإندو–باسيفيك، وتزيد وتيرة سباق التسلح، وتقوض معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية، فيما ذهب موقع "جلوبال تايمز" الصيني إلى أبعد من ذلك؛ إذ ذكر أن هذه الشراكة قد تؤدي إلى توجيه ضربة نووية إلى أستراليا، ويمكن تحديد أسباب الغضب الصيني من الشراكة الدفاعية ووصول غواصات تعمل بالدفع النووي لأستراليا، في النقاط التالية:[46]

1. تقويض الردع الإستراتيجي والردع النووي للصين.
2. نشوب سباق تسلح نووي.
3. تهديد هياكل التجارة البينية لأستراليا مع الإتحاد الأوروبي والصين.
4. تحول أستراليا من وسيط إقليمي إلى جزء من الإحتواء الأمريكي.
5. إقصاء فرنسا من الترتيبات الأمنية في منطقة الإندو–باسيفيك.

لكن في مقابل ذلك، وبرغم أن أستراليا يُرجح أن تستفيد لحدٍ كبير من هذه المزايا، إلا أنها – من منظور إستراتيجي – ستُضحي بموقعها لصالح الولايات بشكل تدريجي وبدورها كلاعب مستقل في آسيا والمحيط الهندي، وذلك عبر تبعيتها للولايات المتحدة، وفتح أراضيها لها، وقد تسعى واشنطن في وقت لاحق إلى نزع موافقة من أستراليا لإستضافة صواريخ متوسطة المدى وتحويلها لقاعدة عسكرية متقدّمة، ونقطة ردع موازٍ ضد بكين، لا سيما في بحر الصين الجنوبي وتايوان، فالصراع القادم سيكون أمنياً بإمتياز من خلال التنافس على بسط السيطرة على الممرات المائية كمضيق تايوان وملقا اللذين يمر عبرهما نسبة

كبيرة من التجارة العالمية، ولعل هذا ما يُفسر سبب معارضة رئيس الوزراء الأسترالي السابق بول كيتنغ قرار خلفه سكوت موريسون، حيث وصف الإتفاق بأنه خسارة مأساوية أخرى للسيادة الأسترالية، مضيفاً أنَّ الإعتماد الكلي على الولايات المتحدة سيسلب أستراليا حرية الإختيار في المستقبل[47].

وعلى الرغم من أن الحوار الأمني الرباعي "كواد" لم يتناول في أسباب تشكيله الصين بشكل مباشر، إلا أنه إستراتيجياً يعد خطوة أخرى من قبل الولايات المتحدة لصد صعود الصين العسكري والتكنولوجي؛ فإمتلاك أستراليا تقنيات حديثة وغواصات تعمل بالطاقة النووية، إلى جانب قربها من بحر الصين الجنوبي، سيجعلها مرتبطة إرتباطاً جوهرياً بصلب الإستراتيجية الأمريكية، إضافة لذلك فإن الشراكة الدفاعية الأخيرة ذاتها تحمل أكثر من تفسير حول منع أو تزويد أستراليا بسلاح نووي، فعلى الرغم من تأكيد وزير الخارجية الأسترالي سكوت موريسون أنّ بلاده لا تسعى لإمتلاك سلاح نووي، فإنه لا وجود لضمانات عملية تمنع الولايات المتحدة من تزويد كانبيرا بأسلحة نووية وصواريخ باليستية تطلق من الغواصات، وهذا ما دعا مسؤولاً في الحكومة الصينية إلى إتهام أستراليا بإنتهاك إلتزاماتها بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية.[48]

وفي واقع الأمر لا يمكن فهم طبيعة الموقف الصيني إلا من خلال فهم خلفية التاريخ الحديث المعني بالتنافس مع الولايات المتحدة في المنطقة، حيث يرى مراقبون أن إحتمال نشوب صراع غير مقصود بين الولايات المتحدة والصين في بحر الصين الجنوبي وتايوان يتزايد مع الوقت؛ بسبب الإحتكاكات المتكرّرة الدائمة، وغياب قنوات الإتصال والثقة بين الجانبين، ففي السنوات الأخيرة إرتفعت وتيرة الإحتكاكات البحرية بسبب زيادة أهمية المنطقة للدولتين؛ فالولايات المتحدة لديها أكبر أسطول بحري منتشر في بحر الصين الجنوبي، ومئات القطع الحربية هناك، لكن وفق عدة تقديرات فإن الصين بحلول 2025، ستكون رائدة ومتزعمة المنطقة في مجال الإنتشار العسكري، ويبدو أن خطأ الولايات المتحدة في هذه الصدد إنها لم تتحرك في الوقت المناسب، وتركت الصين طيلة سنوات تزيد من إنتشارها العسكري، ما أدى لفرضها واقعاً جديداً؛ بحيث تحولت لمصدر قلق لجيرانها.[49]

إذ أستشعرت الولايات المتحدة لخطر صعود الصين العسكري، فجاء الحوار الأمني الرباعي "كواد" – بإعتباره أحد خططها الجديدة – ليتولّى القيام بمهمات ردع عسكري وأمني ضد بكين، بشكل تطمح من خلاله أمريكا في تغيير البيئة الأمنية في المنطقة إنطلاقاً من نقطة إرتكازها في أستراليا، لكن إذا ما

فشلت الولايات المتحدة في تحقيق هذه الأهداف، فستزداد فعالية وقوة بكين التي تطمح لإزاحة القوة الأمريكية من غرب المحيط الهادئ المليء بالجزر الحيوية والمهمة لها.[50]

إجمالاً؛ تأتي إستراتيجية إدارة بايدن إمتداداً لإدارة ترامب، حيث ركزت الولايات المتحدة على منطقة الإندو –باسيفيك، بإعتبارها مسرح التنافس الدولي القادم، وأصبح هدف إحتواء النفوذ الصيني، أستراتيجية عليا للولايات المتحدة في هذه المنطقة، وفي القمة الأخيرة لدول الحوار الأمني الرباعي "كواد"، والتي ضمت (الولايات المتحدة، واليابان، والهند، وأستراليا)، دعت الولايات المتحدة إلى تفعيل التعاون العسكري في المنطقة، ودعم الشراكات الإقتصادية في مواجهة النفوذ الصيني المستشري، لاسيما بعد توسيع الصين لإتفاقية "الحزام والطريق"، وحصولها على إمتيازات إستغلال الموانئ البحرية على المحيطين الهادي والهندي.[51] ومن ثم فإن التحركات الأمريكية الأخيرة تنصب بشكل رئيسي على التصدي للنفوذ الصيني، وتعكس ذلك إتفاقية الغواصات مع أستراليا، مما دفع دول أوروبا من جهة أخرى إلى التحرك منفردة في إطار المنافسة على النفوذ والمصالح الإقتصادية، وهو ما وصفته الصين بأنه "إحياء للحرب الباردة" من جديد.[52]

الخاتمة

يعتمد مستقبل إستراتيجية الإحتواء الأمريكية حيال الصين على الخيارات التي يمكن أن تتخذها الولايات المتحدة لمواجهة الصعود الصيني، وهو سيحدد ما إذا كانت المنطقة قادرة على مواجهة المنافسة الأمريكية الصينية أم لا، ويمكن القول بأن المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الإندو–باسيفيك، أصبحت أكثر وضوحاً في عهد إدارة بايدن من أي وقت مضى، كما أصبحت أكثر صعوبةً في الحماية؛ الأمر الذي لا يقصرها على مجرد مكافحة التهديدات العابرة للحدود، بل سترتقي إلى مستوى المسؤولية القيادية في الدبلوماسية والأمن والإقتصاد، والمناخ والإستجابة للأوبئة والتكنولوجيا، ومن ثم، سيحدد العقد القادم إذا ما كانت المنطقة قادرة على مواجهة التحديات والتصدي لها واغتنام الفرص المتاحة، بما يؤدي إلى إعادة تشكيل التوازنات الإستراتيجية في منطقة الإندو–باسيفيك.

ليس هناك شك في أن رسائل الصين المعتدلة إلى بقية العالم ، وسياستها المتمثلة في عدم السعي إلى قيادة عالمية، لن تستمر في السنوات القادمة، وبالمثل، فقد تم التخلي عن العلاقات البناءة بين الولايات المتحدة والصين في عهد ترامب، حيث إن طموح القيادة العالمية للولايات المتحدة، بناءً على قوتها العسكرية الحالية وموقعها الجيوسياسي، تتعرض للتشكيك من قبل الصين، وخلال ذلك يمكن القول بأن

منطقة الإند–باسيفيك ستكون ساحة صراع جديدة بين القوى العظمى في المرحلة المقبلة، حيث إن الإستجابة الإستراتيجية للولايات المتحدة للهيكل المتغير والقوة المتنامية للصين في منطقة الإند–باسيفيك، جعلها توثق علاقاتها الأمنية والإقتصادية بحلفاءها الثلاثة في المنطقة (الهند وأستراليا واليابان)، بل وساهموا في تشكيل السياسات التي تشكل البنية التحتية لإستراتيجية الإحتواء الأمريكية حيال الصين.

حاولت الولايات المتحدة إعطاء عناوين عديدة لإستراتيجية الإحتواء الموجهة نحو الصين، مثل حرية الملاحة، وعدم تعطيل نقل البضائع التجارية، وإحلال السلام والأمن، إلا إنها تتبع أيضاً إستراتيجية موازنة قوة الصين، حيث ساهمت خلال الفترة الماضية إلى تقديم الدعم العسكري واللوجستي لحلفائها في المنطقة، وتحديداً الهند وأستراليا واليابان، عبر تشكيل الحوار الأمني الرباعي "كواد"، والذي تمكنت من خلاله إقامة التدريبات العسكرية الثنائية أو المتعددة ، من أجل خلق ردع إستراتيجي حيال الصين، كما طورت الولايات المتحدة علاقاتها مع دول الآسيان، من أجل تحقيق هدفها الإستراتيجي المتمثل بأن عقد إتفاقيات إقتصادية مع دول الآسيان، يمكن أن تكون إستراتيجية بديلاً للإستثمارات الصينية في المنطقة.

تدرك الولايات المتحدة بأن منطقة الإندو–باسيفيك ستكون محور الصراع القادم، ولذلك فإن إدارة بايدن تولي أهمية كبيرة لتفعيل التحالفات الإستراتيجية مع حلفائها في المنطقة، من خلال إتباع استراتيجية تتم مشاركة ركائزها الأساسية التي تتمحور حول الصين، ومن خلال تعزيز قدرة حلفائها في المنطقة على تحقيقها، من أجل تحقيق هدف تحويل المنطقة إلى ساحة منفتحة ومتصلة بالإستراتيجيات الأمريكية في المناطق الأخرى، ونظراً لأن المخاوف الدفاعية والأمنية والإستخباراتية للولايات المتحدة وحلفائها تكتسب زخماً محلياً، وهناك قدر أقل من عدم اليقين والتحوط بشأن الصين، فمن المحتمل أن يدخل العالم حقبة جديدة من التحالفات والشراكات في المنطقة، وبالإتجاه الذي يجعلها أكثر ميلاً نحو التصعيد الإستراتيجي بين الأطراف الفاعلة فييها.

تتشكل منطقة الإندو–باسيفيك من مجموعة واسعة من البلدان، مع نطاق أوسع من التصورات الإستراتيجية المتضاربة في بعض الأحيان، ومع ذلك فإنه منذ بدأ تداعيات جائحة COVID–19، أصبح هناك قلق مشترك متزايد بشأن سياسات الصين الإقتصادية والتوسع العسكري وإنتهاكات حقوق الإنسان، وكانت النتيجة أنه أصبحت هناك رغبة متزايدة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في خلق إجماع واسع حول السلوك والقواعد التي ينبغي إتباعها حيال الصين، وتحديد في مسألة إحتواء دورها المتزايد في المنطقة.

وفي هذا السياق؛ ترى الولايات المتحدة إن الحوار الأمني الرباعي "كواد" هو إحدى الطرق لتقليل الإنقسام الداخلي وعدم اليقين والتحوط حيال الصين، من خلال وضع صيغة جديدة للعلاقات التحالفية بينها وبين أستراليا والهند واليابان، بل وحتى في إمكانية شمول دول "كواد بلس" في ذلك، عبر علاقات مكتوبة بصيغة حلف عسكري أكثر قوةً ، تماماً كما هول الحال في ميثاق جلف الشمال الأطلسي، بحيث يكون الهدف هو خلق شراكات قوية بما فيه الكفاية ، وذات ركائز كافية (بما في ذلك الإقتصادية)، لثني الدول التي تريد الهيمنة من جانب واحد "والحديث هنا عن الصين"، عبر سياسات إحتوائية فاعلة بما قد يعنيه ذلك من المقاطعات الإقتصادية أو إعادة توجيه طرق المواصلات العالمية، بدلاً من الحصار البحري الذي قد يعرض منطقة الإندو–باسيفيك إلى إمكانية إندلاع مواجهة عسكرية فيها، خصوصاً وإن الصين تنظر بحساسية كبيرة لهذا التوجه، لما له من تداعيات خطيرة على إقتصادها وكذلك علاقاتها التجارية مع دول العالم.

الهوامش

11عبدالقادر دندن، التحول في تشكيل التوازنات الإستراتيجية: آسيا الباسيفيك إلى الهندوباسيفيك "دراسة حالة"، مجلة السياسة الدولية، العدد (222)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أكتوبر 2020)، ص 16.

2منى سليمان، هل تشهد "الإندو-باسيفيك" أول مواجهة عسكرية بين بكين وواشنطن؟، تحليلات، موقع مجلة السياسة الدولية، في 3 نوفمبر 2021. (تاريخ الدخول : 3 مارس 2022). https://bit.ly/3u8HhGu

3إستراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، في 4 فبراير2017. (تاريخ الدخول: 3 مارس 2022). https://bit.ly/3imxKGh

4نادية حلمي، تحليل تأثير التغير الجديد في مضمون الخطاب السياسي الأمريكي والصيني على مستقبل النفوذ الصيني في آسيا، وإنعكاساته على منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وإسرائيل وتحالفاتهم، موقع إكسبير 24، في 9 يناير 2022. (تاريخ الدخول: 3 مارس 2022). https://bit.ly/3liYDWn

5 Cleo Paskal, Indo-Pacific strategies, perceptions and partnerships, Chatham House, Research Paper, 23 Mar 2021. https://bit.ly/3wgGuGd. (Date of Access: 3 Mar 2022).

6 Ayesha Zafar, US–China Tit-for-Tat Politics in the Asia-Pacific: Beyond Thucydides Trap to Multipolarity and Complex Interdependence, Air University, 15 Feb 2022. https://bit.ly/3qfi24m. (Date of Access: 3 Mar 2022).

7وداد المساوي، الأبعاد الإقتصادية في العلاقات الأمريكية الصينية، دراسات سياسية، (اسطنبول، المعهد المصري للدراسات، 2022)، ص ص 7-8.

8البنتاغون يغير اسم قيادته لمنطقة المحيط الهادي مراعاة للهند، موقع اخبار الخليج، في 1 يونيو 2018، (تاريخ الدخول: 19 مارس 2022). https://bit.ly/3tpirmU

9محمد غازي الجمل، الصراع الأميركي-الصيني وأثره على النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، في 3 ديسمبر 2020. (تاريخ الدخول: 19 مارس 2022). https://bit.ly/3uaRSRp

10 محمد محمود السيد، بين أمريكا والصين.. أين تقع أستراليا على خريطة الحرب الباردة الجديدة؟، موقع ساسة بوست، في 17 أكتوبر 2021. (تاريخ الدخول: 23 مارس 2022). https://bit.ly/36A4IR3

11 محمد مطاوع، إستراتيجية الأمن القومي الامريكي 2015: المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغيير، مجلة سياسات عربية، العدد (15)، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص ص7-8.

12 محمد بسيوني عبدالحليم، قوة الارغام: تجاوز القوتين الصلدة والناعمة للتأثير في سياسة الخصوم، مجلة السياسية الدولية، العدد (215)، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2019)، ص254.
13فردوس عبدالباقي، التحوّط الاستراتيجي: التوجه الياباني نحو المحيطين الهندي والهادئ، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، في 12 يونيو 2021. (تاريخ الدخول: 19 مارس 2022). https://bit.ly/3wgda2J
14 Joseph Trevithick, This Is the Pentagon's $27 Billion Master Plan to Deter China in The Pacific, The Drive, 5 Mar 2021. https://bit.ly/3InYkcl. (Date of Access: 19 Mar 2022).
15علي الدين هلال، "الإندوباسيفيك" والتنافس الاستراتيجي بين أمريكا والصين، وكالة العين الإخبارية، في 27 نوفمبر 2021. (تاريخ الدخول: 19 مارس 2022). https://bit.ly/3KYoxk0
16عمر نجيب، التحديات والتداعيات الجيواستراتيجية لتحالف أوكوس... بكين تجاوزت واشنطن في أفريقيا وأمريكا الاتينية، موقع رأي اليوم، في 20 أكتوبر 2021. (تاريخ الدخول: 19 مارس 2022). https://bit.ly/3qfaPB5
17محمد المنشاوي، إستراتيجية بايدن الجديدة تجاه المحيطين الهندي والهادي.. ماذا تعني في مواجهة الصعود الصيني؟، مركز الجزيرة للدراسات، في 22 فبراير 2022. (تاريخ الدخول: 19 مارس 2022).
https://bit.ly/3N45TZJ
18 Fact Sheet: Indo-Pacific Strategy of the United States, The White House, 11 Feb 2022. https://bit.ly/3Imaymf. (Date of Access: 19 Mar 2022).
19أحمد دياب، "الناتو الآسيوي": الحسابات والتعقيدات والسيناريوهات، مركز سيتا، في 24 مايو2021. (تاريخ الدخول: 19 مارس 2022).
https://bit.ly/3u9zaJY
20 Dhruva Jaishankar and Tanvi Madan, How the Quad Can Match the Hype, Foreign Affairs, 15 Apr 2021. https://fam.ag/3KUUucS. (Date of Access: 19 Mar 2022).
21 Mahima Duggal, No, the Quad won't be an 'Asian NATO', Asia Times, 26 Mar 2021. https://bit.ly/34TadK4. (Date of Access: 19 Mar 2022).
22 Andrew O'Neil & Lucy West, Why the Quad Won't Ever Be an Asian NATO, Real Clear Defense, 24 Jan 2019. https://bit.ly/3tmGYbU. (Date of Access: 19 Mar 2022).
23 Mk Bhadrakumar, India gains nothing from an 'Asian NATO', Asia Times, 4 Sep 2020. https://bit.ly/3u3wo8Q. (Date of Access: 19 Mar 2022).
24 Vijay Prashad, Biden continues conflict with China through the Quad, Asia Times, 16 Mar 2021. https://bit.ly/3CT11C5. (Date of Access: 19 Mar 2022).
25علي بردى، "أميركا تعود إلى قيادة التحالف "الرباعي" في منطقة صعود الصين"، صحيفة الشرق الأوسط، في 19 فبراير 2021، (تاريخ الدخول: 19 مارس 2022). https://bit.ly/3uc4uWy
26الحوار الأمني الرباعي يطرح مسألة "الترهيب" في المحيطين الهندي والهادئ، موقع الاندبندت عربي، في 11 فبراير 2022. (تاريخ الدخول: 19 مارس 2022). https://bit.ly/35cA28a
27محمد المِنشاوي، هل تسعى واشنطن إلى تشكيل "ناتو آسيوي" لمواجهة الصين؟، مركز الجزيرة للدراسات، في 24 سبتمبر 2021. (تاريخ الدخول: 20 مارس 2022). https://bit.ly/3KYqbC0
28"الناتو الآسيوي": تحالف جديد لتقويض قدرات الصين، مركز سيتا، في 15 مارس 2021. (تاريخ الدخول: 20 مارس 2022). https://bit.ly/3D8MKBz
29 Bonny Lin and Other, Regional Responses to U.S.-China Competition in the Indo – Pacific, RAND Corporation, USA, California, 2020. PP, 12-14.
30 David Scott, The Indo–Pacific in US Strategy: Responding to Power Shifts, Rising Powers Quarterly, Volume 3, Issue 2, (The "Indo–Pacific" – Regional Dynamics in the 21st Century's New Geopolitical Center of Gravity), Aug 2018, PP, 26–29.

31 Muhammad Saeed, From the Asia-Pacific to the Indo-Pacific: Expanding Sino-U.S. Strategic Competition, Shanghai Institutes for International Studies China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 3, No. 4, 2017, PP, 508-511.

32 Yu Jie, ndo-Pacific is rigorous test of China's foreign policy, Chatham House, 26 Apr 2021. https://bit.ly/34W4bZj. (Date of Access: 20 Mar 2022).

33 Ryan Hass, How the United States can strengthen its position in the Indo-Pacific, Brookings Institution, 2 Feb 2022. https://brook.gs/3invAq8. (Date of Access: 20 Mar 2022).

34 Raymond Ridderhof, Indo-Pacific Strategies, peace palace library, 29 Jul 2021. https://bit.ly/3uctcYH. (Date of Access: 20 Mar 2022).

35وداد المساوي، مسارات وقضايا الصراع الأمريكية الصينية، المعهد المصري للدراسات، في 26 أكتوبر 2021. (تاريخ الدخول: 20 مارس 2022). https://bit.ly/3qnTMNp

36John Schaus, Moving Beyond "China, China, China" in the Indo-Pacific, Center for Strategic and International Studies (CSIS), 12 Feb 2021. https://bit.ly/3qjT1F2. (Date of Access: 20 Mar 2022).

37 أيمن ابراهيم الدسوقي، التحوط الإستراتيجي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (215)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2019)، ص34.

38 هشام بشير، قضية تايوان في العلاقات الصينية الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (216)، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019)، ص260.

39 عمرو عمار، نهاية القرن الامريكي وبداية القرن الاوراسي: الحزام الاقتصادي وطريق الحرير، ط (!)، (القاهرة، دار سما للنشر والتوزيع، 2017)، ص ص278 -279 .

40 ناصر التميمي، صعود الصين: المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربياً، مجلة المستقبل العربي، العدد (461)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص ص67-68.

41 حكمات العبد الرحمان، الصعود السلمي للصين، مجلة سياسات عربية، العدد (14)، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص67.

42 علاء عبد الحفيظ، مستقبل النظام الدولي بين المحافظة والمراجعة، مجلة شؤون الأوسط، العدد (13)، (عمان، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2016)، ص15.

43 رغد البهي، الصعود الصيني ومستقبل الهيمنة الامريكية على النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد (214)، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، 2018) ص ص259-260.

44 جانغ يون لينغ، إستعادة الصين رؤيتها الإقليمية حول دول الجوار وتبني أنظمة جديدة، في جانغ يون لينغ محرراً، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، ط(1)، (الجيزة، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، 2017)، ص85،

45 ديجانج صن، الصين ضعف الاقتصاد والبطالة والكثافة السكانية اسباب اضطرابات الشرق الاوسط، مجلة اراء حول الخليج، العدد (133)، (الرياض، مركز الخليج للأبحاث، 2019)، ص27.

46محمد حسن، اصطفاف جديد.. تداعيات الاتفاق الدفاعي الثلاثي على الوضع الأمني في منطقة "الإندو-باسيفيك"، موقع المرصد المصري، في 22 سبتمبر 2021. (تاريخ الدخول: 20 مارس 2022). https://bit.ly/3IrioLw

47تغيير مضطرب في البيئة الأمنية الاستراتيجية للمحيطين الهندي والهادئ، موقع برق للسياسات والإستشارات، في 2 نوفمبر 2021. (تاريخ الدخول: 20 مارس 2022). https://bit.ly/36wG6IM

[48]48 Celine Pajon, AUKUS, the Indo-Pacific, and France's Role: Fluctuat nec Mergitur, Modern Diplomacy, 6 Oct 2021. https://bit.ly/3wmof2k. (Date of Access: 20 Mar 2022).

49 Marvin Ott, The South China Sea in Strategic Terms, Wilson Center, 14 May 2019. https://bit.ly/3wmDLuQ. (Date of Access: 20 Mar 2022).

50قدامة خالد، تحالف أمريكا وبريطانيا وأستراليا.. تجارة أم حرب باردة مع الصين؟، موقع عربي 21، في 18 سبتمبر 2021. (تاريخ الدخول: 20 مارس 2022).

https://bit.ly/3qk5qcm

51 Van Jackson, America's Asia Strategy Has Reached a Dead End, Foreign Policy, 9 Jan 2022. (Date of Access: 20 Mar 2022).https://bit.ly/3wqwTg7.

52وسام الشنهاب، «تطويق الصين».. استراتيجية الاتحاد الأوروبي الأمنية في آسيا والمحيط الهادئ، موقع الرؤية، في 21 فبراير 2022. (تاريخ الدخول: 21 مارس 2022).

https://bit.ly/3qlZWgX

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019
تاريخ استلام البحث 9 / 2 / 2022
تاريخ قبول البحث 3 / 4 / 2022

الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على دول الاتحاد الاوربي

Illegal immigration and impact on the European Union countries

م.د. ورقاء محمد رحيم
Dr.Warqaa Muhammad Raheem
جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
Center for Strategic and International Studies/University of Baghdad
warqaaraheem@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تهدف الدراسة الى البحث في ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي باتت تشكل هاجس المجتمع الدولي كافة من جانب انعكاساتها الاقتصادية والامنية والاجتماعية على دول الاتحاد الاوربي . والاتحاد الاوربي بالنظر الى عدة معطيات اجتماعية واقتصادية وسياسية اصبحت منطقة لجذب المهاجرين سواء الشرعيين او غير الشرعيين مما دفع الاتحاد الى اعادة النظر باتخاذ آليات من شانها الحد من الظاهرة لما لها تأثيرات سلبية على تلك الدول .

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية ، الاتحاد الاوربي.

Abstract

The study aims to research the phenomenon of illegal immigration, which has become a concern of the international community in terms of its economic, security and social repercussions on the countries of the European Union. And the European Union, in view of several social, economic and political factors, has become an area to attract immigrants, whether legal or illegal, which prompted the Union to reconsider by taking mechanisms that would limit the phenomenon because of its negative effects on those countries.

Key Word: Illegal immigration, European Union countries

المقدمـــــــة

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في اغلب دول العالم قاطبة وليس مقتصرة على دول الاتحاد الاوربي ، الا ان الهجرة الى دول الاتحاد الاوربي اصبحت احدى القضايا الراهنة التي تحظى باهتمام كبير في السنوات الاخيرة ، اذ احتلت قضية الهجرة غير الشرعية اهتماما واسعا من قبل المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ولاسيما دول الاتحاد الاوربي بعدما اصبحت هذه الظاهرة تهدد امن واستقرار دول الاتحاد خاصة مع اقترانها بتهديدات اخرى كالجرائم وتجارة المخدرات والارهاب ...الخ مما ادى الى خلق توترات في دول الاتحاد انعكس بدورها على سياسة اتخاذ القرارات للاتحاد الاوربي التي من شأنها القيام بالحد او التقليل من تفاقم هذه الظاهرة باستخدام وسائل كافة متاحة.

ومن هنا يمكن طرح الاشكالية التالية : ماهو واقع الهجرة غير الشرعية الى الاتحاد الاوربي وما هي اسبابها وتداعياتها على الاتحاد؟ وما اهم الاليات المرصودة لمكافحتها والحد من خطورتها ؟

اهداف الدراسة تهدف الدراسة الى :

- التعرف على مفهوم الهجرة غير الشرعية .
- تحديد الاسباب والعوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية الى دول الاتحاد الاوربي.
- التعرف على تاثير الهجرة غير الشرعية على دول الاتحاد الاوربي .
- ابراز اهم الاستراتيجيات التي قامت بها دول الاتحاد الاوربي لمواجهة الهجرة غير الشرعية .

اهمية الدراسة

مع تزايد تدفقات الهجرة غير الشرعية في عالمنا المعاصر وتنوع اشكالها اصبح موضوع الهجرة غير الشرعية من المواضيع التي تتلقى اهتماماً اكاديمياً من طرف العديد من الدارسين في حقل العلوم السياسية ، اذ ينطوي الموضوع على اهمية علمية كبيرة من خلال التعرف على معنى الهجرة غير الشرعية واسباب تزايد تلك الهجرة بشكل كبير على دول الاتحاد الاوربي ، وكيف اثرت الهجرة في رسم سياسة الاتحاد الاوربي في ظل تصاعد الخطاب السياسي المعارض لتواجد المهاجرين، فضلاً عن اعطاء صورة واضحة للتعامل الاوربي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال التعرف على ابرز الاليات للحد منها .

المبحث الاول: مفهوم الهجرة والهجرة غير الشرعية

الهجرة ظاهرة كونية لا تقتصر على البشر بل تشمل كل الكائنات الحية التي تهاجر من مكان الى اخر طلباً للماء والمرعى ، والهجر في اللغة العربية من "هجر" مهاجرة من البلد بمعنى انه خرج من بلد الى بلد اخر ، وجاء ايضاً ان المهاجرة من الأرض الأولى الى الثانية ،" هجرا ،اهجارا " فقد جاءت ضد الوصل ومنها التهاجر والتقاطع[1] . الهجرة ضد الوصل ... والاسم الهجرة ...يقال هجرت الشي هجرا اذا تركته واغلقته ، والهجرة هي خروج من ارض الى ارض ،ترك الأولى للثانيةالى المدن، واصل المهاجر عند العرب خروج البدوي من باديته [2].

والهجرة في اللغة الانكليزية وردت في لفظيتين :الاولى (immigration) والتي تعني الهجرة الوافدة اي الشخص الذي يدخل اقليم دولة ، و لفظة (Emigration) والتي تعني الهجرة النازحة من الشخص الذي يترك الدولة للاستقرار في دولة اخرى.ويتضح ان الفرق بين المصطلحين ، ان المصطلح الاول لايعني الاقامة الدائمة اما الثاني فيعني الهجرة الوافدة اي القادمة لغرض الاقامة بصفة دائمة [3] . اما في اللغة الفرنسية فهناك ايضاً لفظين لها اللفظ الاول: immingre وهو الشخص الذي يدخل الى اقليم الدولة المستقبلة مهاجرا ا وافداً، اما اللفظ الثاني Emigre وهو الشخص الذي يغادر اقليم بلده مهاجراً الى بلدا اخر[4].

والهجرة تعرف اصطلاحاً من قبل الباحثين على انها " انتقال الناس من بلد الى اخر او منطقة الى أخرى ، بهدف الاستقرار فيه"[5] ، كما تعرف الهجرة على انها " نوع من الانتقال الجغرافي او المكاني المتضمن تغير دائم لمحل الإقامة الاعتيادي بين وحدة جغرافية وأخرى ، وبما ان أنواع تغيير محل السكن مؤقت ولا تتضمن تغييرا في محل الإقامة الاعتيادي لهذا فهي تسبعد عادة من الهجرة وهي لا تشمل حركات السكان الرحل والهجرة الموسمية وتبديل محل السكن والذهاب والإياب للعمل والزوار والسائحون وذلك لعدم حصول تغير في محل السكن "[6].

وتعرف الهجرة ايضاً بانها " انتقال جماعات او افراد من دولة الى دولة أخرى بغية العمل والاستقرار وقد يتحكم في عملية الانتقال هذه عدة عوامل منها ما يعرف بعوامل الطرد من المحيط الاولي الذي يعيش فيه الانسان ومنها ما يسمى بعوامل الجذب التي تشده الى محيط اخر بديل قرر الانتقال اليه، وقد تحدث الهجرة قسراً او طوعاً في حالات القسر يضطر الناس الى ترك مواطنهم بسبب الفقر المدقع في بيئتهم او بسبب الضغوط السياسية والعسكرية، اما الحالات الطوعية فبناء على رغبة في لانتقال من اجل البحث عن حياة افضل "[7].

وتنقسم الهجرة الى اربعة انواع حسب المعايير ، فبحسب المكان تنقسم الهجرة الى قسمين،هجرة داخلية و هجرة خارجية والمعيار الأساس للتمييز بين الهجرة الداخلية والخارجية هي الحدود السياسية، فينطلق على الهجرة التي تتجاوز الحدود السياسية للدولة هي الهجرة الخارجية . اما اذا انحصرت داخل حدود الدولة فهي هجرة داخلية [8]. اما صنف الثاني من الهجرة فحسب معيار الزمان فتنقسم الى قسمين ، الهجرة الدائمة وتنحصر في الذين هاجروا هجرة دائمة الى دول متقدمة بهدف الإقامة الدائمة في الدول المهاجر اليها واكتساب الجنسية، الهجرة المؤقتة: وتنحصر في الذين هاجروا الى الخارج للعمل او لسبب اخر وليس في نيتهم الاقامة الدائمة بعدياً عن الوطن[9] ، وصنف اخر للهجرة حسب ارادة القائمين بها ينتج عنها هجرة ارادية او اختيارية وهي عادة ما تتم بمبادرة فردية ورغبة الفرد في الانتقال من وطنه الام الى مجتمع جديد بحثاً عن فرص افضل ، وهجرة قسرية او اجبارية اي التهجير وهو في الغالب يتم بواسطة قوى خارجية هي التي تفرض ارادة الانتقال على الافراد او او على الجماعات وتدفعهم اليها وغالباً ما تستخدم في ذلك وسائل القمع والعنف والترويع وارهاب الافراد كي يفروا من اوطانهم[10] ، اما الصنف الاخير للهجرة حسب مشروعيتها يعطينا هجرة شرعية وهجرة غير شرعية[11] .

وتعرف الهجرة الشرعية " بانها" الهجرة التي تتم بموافقة الدولة وعلمها اما على شكل عقد عمل او دراسة[12] ، اما الهجرة غير الشرعية والتي يطلق عليها عدة تسميات ، الهجرة السرية ، الهجرة غير

الشرعية والهجرة غير القانونية ، وتعرفها منظمة الهجرة الدولية بانها " هي التنقل العابر للحدود الدولية او الاقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة" [13] ، و تعرف المفوضية الاوربية الهجرة غير الشرعية والتي تطلق عليها تسمية "الهجرة السرية " بانها " ظاهرة متنوعة تشتمل على افراد من جنسيات مختلفة يدخلون الاقليم بطريقة غير مشروعة ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة او بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة والمهربين وهناك اشخاص يدخلون بطريقة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون او يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات "[14] . والهجرة غير الشرعية ذات اشكال متعددة ينتهجها المهاجرون غير الشرعيين من اجل الدخول الى البلد الذي يقصدونه ومن اهم تلك الاشكال :

1. المهاجرون الذين ينتهكون قواعد الاقامة او الزيارة

يدخل هؤلاء المهاجرون الى دولة المقصد بطريقة قانونية تتمثل في اساليب عديدة منها[15] :

- الدخول الى دولة المقصد بحجة متابعة الدراسة ولكن عندما تنتهي امدة المقررة لايقدم هؤلاء على تجديد رخص الاقامة ويبقون في الدولة بصفة غير مشروعة ، او هي اقامة غير مشروعة بعد انقضاء فترة الاقامة المشروعة والاستمرار في البقاء الى ما بعد الفترة المسموح بها .
- الدخول الى دولة المقصد بطريقة شرعية بحجة زيارة الاقارب لمدة محددة زمنياً في الوثائق القانونية وعند انتهاء هذه المدة لايغادرون البلد ويبقون فيه .

وفي الحالتين يدخلون المهاجرين بطريقة شرعية لكن بقائهم يكون غير شرعي.

2. العمال المهاجرين غير الشرعيين

يعبر عنها بممارسة الشخص لمهام واعمال ضمن الدولة المستضيفة غير مسموحة له فيها بموجب تأشيرات الدخول الممنوحة له من قبل ، كأن يكون قدومه لغايات السياحة او الزيارة ولكنه يمارس اعملاً منتجة اي هي فئة تشتغل بطريقة غير قانونية خلال الاقامة القانونية السموح بها[16].

3. المهاجرون غير الشرعيون الذين يدخلون البلد بشكل غير قانوني

حالات الدخول غير القانوني متعددة فهناك الدخول عن طريق تزوير الوثائق ، كجوازات السفر وبطاقات الهوية والوثائق الثبوتية ويتم هذا الامر من المعابر الحدودية سواء البرية اوالبحرية او الجحوية وهناك الدخول غير القانوني الذي يتم عبر كل الحدود البرية والبحرية اذ يتجنب المهاجرون السريون معابر الحدود ونقاط التفتيش بطرق متعددة ، مثل التسلل عبر الحدود البرية او البحرية ، اذ التسلل على انه " الدخول الى اراضي الدولة الخفية وعلى بعد من

عيون المراقبة والضبط في المراكز الحدودية والاستفادة من موطن الخلل في عملية المراقبة والضبط في نقاط التماس بين الدول "[17].

المبحث الثاني: اسباب الهجرة غير الشرعية الى دول الاتحاد الاوربي

ليس من السهل ان يقبل الانسان تغير مكان اقامته ، اي الهجرة من موطنه الاصلي الى دولة او قارة اخرة، الا اذا كانت هناك دوافع ملحة تسهم في شعوره بالعجز عن تلبية متطلبات موطنه الاصلي ،وعلى الرغم من وجود ظاهرة الهجرة غير الشرعية في اغلب دول العالم الا انها ازدادت بشكل كبير في السنوات الاخيرة واتجه اغلب المهاجرين اما الى الولايات المتحدة الامريكية او الى دول الاتحاد الاوربي، ، وهناك عدة دوافع او اسباب اسهمت في حدوث الهجرة غير الشرعية الى دول الاتحاد الاوربي منها :

اولاً: الاسباب السياسية : تعد الاسباب السياسية والامنية من بين اهم العوامل التي ادت الى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية ، اذ اصبحت اعداد كبيرة من الافراد يخاطرون بحياتهم وحياة عوائلهم ويتركون بلادهم بحثا عن اوضاع افضل للعيش[18] ، وترتبط الاسباب السياسية بشكل خاص بطبيعة النظام السياسي القائم فحينما يكون النظام السياسي القائم في بلد معين نظام دكتاتوري او شمولي او غير ديمقراطي فان حرية التعبير ستكون جريمة يعاقب عليها القانون ، وتغيب الحقوق السياسية ، الامر الذي يدفع بالكثير من المواطنين الى التفكير في الهجرة بكل الطرق ، فالاستبداد السياسي والفساد السياسي المرتبطين بشكل رئيسي بالانظمة السياسية غير الديمقراطية يولدان الشعور بالتهميش ، الاحباط،والأس وهي عوامل محفزة على ترك الاوطان والهجرة ، لان ابواب الهجرة لم تعد بالامر السهل بالنسبة للجميع بسبب الاعداد الكبيرة التي تسعى لذلك حيث تقل حظوظ منح التاشيرات بالنسبة للبعض احيانً وتنعدم كلياً للبعض الاخر ، بسبب الشروط المفروضة على طالبيها ، مما يجعل اللجوء الى الهجرة غير الشرعية سلوك مبرر عند الكثيرين[19] ، فغالب الدول التي يهاجر منها الافراد تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي والامني وضعف المشاركة السياسية وانتشارها وظاهرة الفساد واهدار الموارد وتعدد الحروب والنزاعات الاقليمية ، فباتت دول الاتحاد الاوربي تنظر للهجرة القادمة انها عبء عليها وذلك لانها مرتبطة بالمسائل الامنية ، فعدم الاستقرار الناتج عن الحروب او حركات الاضطهاد الممارسة ضد جماعات او افراد سواء بسبب انتماءات عرقية او سياسية تعد من احد الاسباب الرئيسة لحركات الهجرة التي تجبر افرادها على النزوح من مناطق غير آمنة الى مناطق اخرى اكثر امناً وهو ما يسمى بـ" الهجرة الاضطرارية " [20] ، هذا الاسباب كلها تتعلق بالدول الدافعة او المرسلة للهجرة غير الشرعية ، اما الاسباب المتعلقة بالدول الجاذبة للهجرة غير الشرعية وهي دول الاتحاد الاوربي ، فالاخيرة تتميز بامتلاكها لعناصر القوة الاساسية والشاملة من مؤسسات ونظم قائمة على التعددية

والحوكمة و والقاعدة القانونية والتنمية المستدامة وما يترتب عن تلك العناصر من استقرار السياسي وامني وغيرها من الاسباب التي تعمل على جذب الافراد للقدوم الى تلك الدول والعيش فيها .

ثانياً: الاسباب الاقتصادية و الاجتماعية: تؤدي العوامل الاقتصادية دور كبيراً واساسياً في دفع عملية الهجرة غير الشرعية والفوارق المتباينة بين دول الاصل للهجرة والدول المستقبلة لها، كمستوى الدخل ، العمل ،المعيشة هي اسباب تؤدي الى الى الهجرة حقاً ، وهذا يجعل الافراد ينتقلون من حيث مستوى الدخل والتوظيف والظروف الاجتماعية من سكن وتعليم منحفضة وضعيفة وفي اغلب الاحيان مزرية الى المناطق حيث هذه الاخيرة مرتفعة جداً وذلك لرفع مستوى معيشتهم والتمتع بمزايا الحضارة والتقدم والعيش في رفاهية بعيدا عن الضغوطات والازمات التي لا تنتهي في مجتمعات الدول التي يهاجر منها الافراد ، فالمهاجر يبحث عن ضمان الفارق بين اجور الدولة المرسلة وبين الاجور المنتظرة في الدول المستقبلة وحسب الاستاذ " تابينو " فان الهجرة رد فعل تجاه التخلف الاقتصادي[21] .

وتعد مشكلة البطالة من اكثر الاسباب الاقتصادية التي تدفع الافراد الى الهجرة ، وتكمن اسباب البطالة في ضعف الاستثمار وندرة رأس المال والركود الاقتصادي ،ضعف المبادرة الفردية ، سوء التخطيط التعليمي ، ازدياد النمو السكاني بتسارع ، عدم تنظيم وتنسيق سوق العمل البطيء التنموي في النشاط الاقتصادي[22] ، وقد ذكر تقرير صادر عن الامم المتحدة ان اسباب الهجرة غير الشرعية يعود الى ازدياد اعداد الشباب في دول عالم الجنوب وتناقص فرص العمل ، فضلاً عن زيادة الفوارق بين دول الغنية والفقيرة ،كما ان ازداد الوعي بهذه الفوارق، ،فضلاً عن فشل السياسات الحكومية في اعتمادها على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص العمل ، وهذا يؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة التي تدفع الشباب الى الهجرة غير الشرعية [23] ، وتوجد في دول عالم الجنوب اعلى معدلات البطالة ، فحسب تقديرات منظمة العمل الدولية في عام 2019 فان نسبة البطالة في الدول العربية للفئات العمرية بين (15و24) عاما قدرت بين(22–25%) بين عامي(2000–2010) ، الا انه ارتفع ليصل الى نسبة 26.4 % عام 2019 ، وبحسب الاحصائية الصادرة من البنك الدولي عام 2020، يبلغ عدد العاطلين عن العمل في المنطقة العربية (14,3) مليون مسجلين بذلك اعلى مستوى بطالة في العالم[24] ،وهذا يؤشر ان مشكلة البطالة هي احدى الاسباب الرئيسة لتنامي بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية الى دول اوربا الغربية ، وهذا ما يلاحظ في المخطط رقم (1).

المخطط رقم (1) معدلات البطالة في المنطقة العربية (2000–2019)

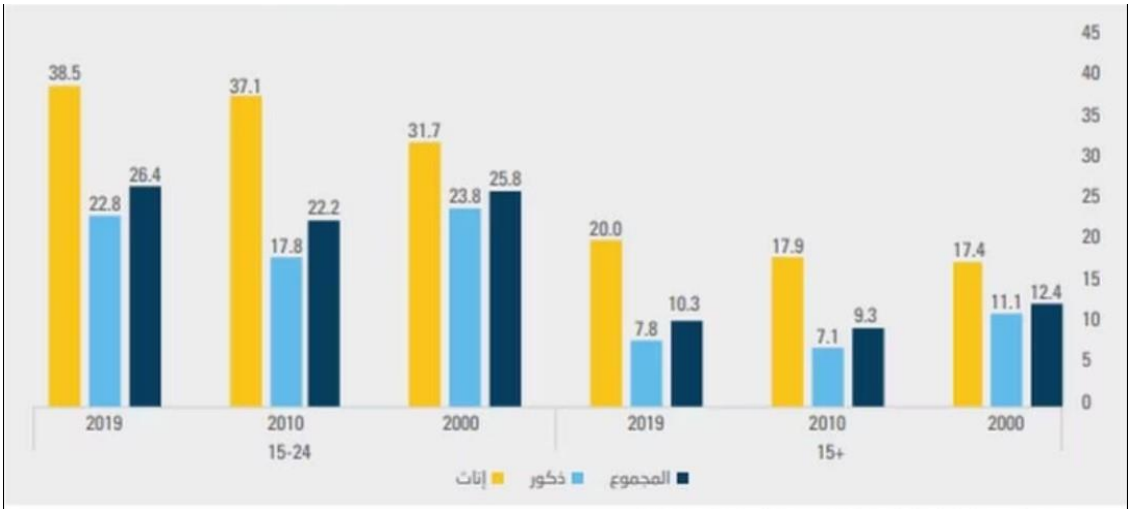

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية (تشرين الثاني/نوفمبر 2019).

بالمقابل فان دول الاتحاد الاوربي المستقبلة للهجرة غير الشرعية تتبع سياسة التشجيع على الايدي العاملة الاجنبية ، ويرجع ذلك انتعاش التنمية الاقتصادية في تلك الدول وتجاوز محنة الكساد التي اصابتها منذ نهاية السبعينات ، وهذا الانتعاش يحتاج بالضرورة الى ارتفاع الطلب بالحصول على الايدي العاملة ، ومن ثم تجد هذه الدول نفسها مضطرة لتلبية حاجاتها من العمالة من الخارج ، في الوقت التي تعاني فيه دول عالم الجنوب من ضعف في التنمية الاقتصادية وهذا بدوره انعكس سلباً على ضعف اداء سوق العمل ، مما تسبب في ارتفاع معدلات البطالة[25] .

كما يعد انخفاض الاجور ومستويات المعيشة من العوامل الدافعة الى الهجرة غير الشرعية ،ويبلغ عدد الفقراء في المنطقة العربية (116) مليون نسمة حسب دليل الفقر المتعدد الابعاد عام 2014 [26] ، وان 40.6% من سكان الدول العربية يعيشون تحت خط الفقر الدولي، و اشارت دراسة صادرة عن البنك الدولي عام 2020بعنوان " الفقر والرخاء المشترك:حل معضلة الفقر" ،انه اكثر من 18.6 مليون مواطن عربي يعيشون على اقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، ومن ثم فان تدني مستوى دخل الفرد وانخفاض مستويات معيشتهم والتباين في الاجور يعد كذلك من اسباب الهجرة الى الاتحاد الاوربي اذا الحد الادنى للاجور يفوق 3 الى 5مرات المستوى الموجود في بعض الدول العربية[27]. لذا نجد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية كبيرة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، وكل المؤشرات تؤكد وجود هوة كبرى بين الاتحاد الاوربي ودول المرسلة للمهاجرين .

ثالثاً: الاسباب الامنية: وهي الظروف التي يشعر فيها المواطنبالخطر على حياته او حياة اسرته فيضطر للهجرة ، وقد تكون فردية او جماعية ، نظراً لوجود تهديد امني معين من قبل النظام او جماعية وهي التي تكون اضطرارية بسبب الصراعات والحروب وبما ان اغلب الدول المانحة للتأشيرة

تلجأ دوما الى تشديد اجراءات منح التأشيرة الى طالبيها من الدول التي تعرف ظروف امنة سيئة او متدهورة لوجود اعداد كبيرة ترغب في ذلك ، فمثل هذه الحالات تعد من اكبر التحديات بالنسبة للدول المستقبلة في حرج كبيران جراء تعاملها مع هذه الاعداد الكبيرة هذا التعامل الذي يغلب يطغى فيه الطابع الامني والسياسي على الانساني ، على عكس الراي العالم الدولي الذي يميل نحو التعامل الانساني والتعاطف مع المدفوعين للهجرة بسبب الحروب والنزاعات المسلحة ، مثل الحالة السورية[28].

رابعاً:الاسباب الاعلامية: شهد القرن العشرين ثورة اعلامية ولاسيما المرئية منها ، جعل سكان العالم بل حتى الفقراء يستطيعون اقتناء الهوائيات هذه الاخيرة التي تمكنهم من العيش عبر مختلف القنوات في عالم احلامهم التي يسعون يوما بعد يوم الى تحقيقها حيث يقدم لهم الاعلام الصورة المثالية للعيش الكريم والرفاهية وكل حقوق الانسان وهذا ما يرفع رغبتهم في الهجرة باي طريقة كانت[29].

المبحث الثالث: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على دول الاتحاد الاوربي واليات الحد منها

في هذا المبحث سيتم تناول انعكاسات الهجرة غير الشرعية على دول الاتحاد الاوربي، وفي مطلب ثاني سنتناول سياسات الاتحاد الاوربي للحد من الهجرة غير الشرعية .

المطلب الاول: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على دول الاتحاد الاوربي

تمثل الهجرة غير الشرعية احد التهديدات التي تواجهها الدول الاوربية نظراً لاستمرار تدفق عدد كبير من المهاجرين سواء بطرق شرعية او غير شرعية اذ انعكست الهجرة غير الشرعية على دول الاتحاد الاوربي بشكل سلبي ومن ابرز تلك الانعكاسات :

اولاً: الانعكاسات السياسية : تتجلى الانعكاسات السياسية في ظهور تيار واحزاب ايديولوجية تختلف عن ايديولوجية الاحزاب التقليدية المتمثلة باليسار الاوربي ، او ان هذه الاحزاب هي كانت موجودة سابقاً ، لكن دورها على الساحة السياسية والانتخابية الاوربية كان محدوداً ، وقد تكون هذه الاحزاب هي محظورة في بعض دول اوربا الغربية ، بيد ان هناك متغيرات جديدة قد اسهمت في بروز وتنامي اليمين الاوربي ، ومن هذه المتغيرات تنامي معدلات المهاجرين بصورة غير شرعية الى اوربا الغربية[30] ، اذ وضفت الاحزاب اليمينية المتطرفة مسألة العداء للمهاجرين غير الشرعيين ضمن اولويات برامجها الانتحابية واصبحت الهجرة غير الشرعية تحتل الاولوية في خطاباتهم فالمهاجرين غير الشرعيين يشكلون بنظرهم تهديداً على النظم السياسية لهذه الدول من جوانب متعددة ، ولهذا بدأت الاحزاب اليمينية تسوق نفسها على انها احزاب تمثل اليمين الشعبوي ، على اساس تبني المطالب الشعبية ونقلها الى المؤسسات الفاعلة في النظام السياسي[31] ، ومن ابرز الاحزاب اليمينية التي وظفت قضية الهجرة غير الشرعية من اجل

الكسب الانتخابي هي حزب البديل من اجل المانيا (AFD) وحزب الاستقلال البريطاني (UKIP)، وحزب رابطة الشمال في ايطاليا، والكتلة الفلمنكية(VLAANS) في بلجيكيا، وحزب الشعب السويسري، وحزب الشعب الدانماركي ،وحزب(Jobbik) في هنغاريا.

ويمكن لظاهرة الهجرة ان تؤدي الى صراعات دبلوماسية وازمات سياسية بين الدول ، اذ ان التهاون في التعاون من قبل دول العبور او المصدر وضعف الامكانيات والادوات التي تسخر للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد تثير ردود فعل جادة من دول الاستقبال التي تعد هذا التعاون والضعف احد العوامل التي سهلت تدفق وعبور هذه الموجات البشرية فضلاً عن انتشار عصابات التهريب وعدم قدرة السلطات المختصة ضبطها وردعها قد يشكل ايضاً موجة من النقد من قبل الدول التي تستقبل هذه الاعداد والتي تعد عجزاً للسلطات المحلية او قصورها او تهاونها في مواجهة هذه الجماعات الاجرامية حافزاً لنمو هذه الظاهرة واستفحالها[32].

ولا يقتصر الانعكاسات السياسية على دول الاتحاد الاوربي فقط بل قد يمتد ذلك الى الاتحاد الاوربي نفسه ككيان ، فقد انعكس ملف الهجرة على اعضاء الاتحاد الاوربي وكان له تأثير وعلاقة مباشرة بظاهرة تفكك الاتحاد الاوربي ،اذ بعد ان صوت البرلمان الاوربي بالموافقة على تدشين (سياسات العودة الطوعية) وادخلها حيز التنفيذ باستثاء المملكة المتحدة التي رفضت الاذعان لهذه السياسات نظراً للتكاليف الباهضة التي تكلفها هذه السياسة ، مما دفع الرئيس البريطاني دافيد كاميرون على توظيف هذا الامر في الانتخابات وعمل على اجراء استفتاء للشعب البرطاني في 23يونيو /حزيران عام 2016 للتصويت على الخروج من الاتحاد الاوربي ، وجاءت نتيجة الاستفتاء بنسبة(52%) لصالح خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوربي،ولقد كان لهذا الانسحاب اعكاسات سلبية تتعلق بمستقبل الاتحاد الاوربي بتتمثل بابامكانية انسحاب دول اخرى وهما فرنسا وايطاليا المرشحين الابرز للخروج بعد المملكة المتحدة[33] ، كما اظهرت استطلاعات راي ان هناك نسبة كبيرة من مواطني الاتحاد الاوربي لديهم نظرة تشاؤمية فيما يخص مستقبل الاتحاد الاوربي اذ تشاركت هذا الشعور 25 دولة من اصل 28 دولة عضوة في الاتحاد ، وقال تسعة من اصل عشر اوربين انه ينبغي اتخاذ تدابير اضافية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، واظهر الاستطلاع ان سكان مواطني المانيا وفرنسا من اكثر مواطني الاتحاد تشاؤماً تجاه مستقبله بنسبة 50%ثم هولندا وبلجيكيا بنسبة 40% وتعد تلك الدول من ركائز الاتحاد الاوربي ويمكن اعتبار ذلك احد المؤشرات المهمة التي تدل – بالاضافة الى مؤشرات اخرى – على تنامي ظاهرة تفكك الاتحاد الاوربي[34] ، ةهذا ما استدعى برئيس المفوضية الاوربية (جان كلود يونكر) التأكيد في كتابه (الابيض) في عام 2018 على طرح فكرة اوربا الموحدة (مابعد البريكست) والتي تضمنت معالجات

جديدة لابرز المشكلات المعاصرة وهما تحدي الهجرة غير الشرعية والتحدي الديموجرافي(شيحوحة القارة الاوربية) [35].

ثانياً: الانعكاسات الامنية: ان الوجود الغير شرعي والغير متحكم فيه اللاجانب في دول الاتحاد الاوربي اصبح يشكل مصدراً للتهديدات الامنية في دول الاتحاد ، وذلك لكون المهاجرين غير الشرعيين لهم علاقة وطيدة بشبكات التجارة بالبشر والدعارة واستخدامهم للعمل في سوق الدعارة لاسيما من دول شرق اوربا مثل دول البلطيق وروسيا ورومانيا ،هذه الشبكات تعمل على المستوى الدولي وتضم افراد من جنسيات مختلفة سواء بذلك من دول المنشأ وكذلك العبور واياً دول الوصول وذلك من خلال التشارك مع عصابات الجريمة المنظمة [36] ، كما ترتبط الهجرة غير الشرعية بجرائم المتاجرة بالمخدرات والتزوير والرشوة وجرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال والاغراض الخاصة لاسيما عندما لايجدون المهاجرين عملاً يتاتون منه ، ونظراً لان المهاجرين غير الشرعيين لايحملون بطاقات اثبات شخصية فان ذلك يعني انه في حالة ارتكابهم لجرائم فلا يمكن التعرف عليهم ، ومن ثم فان ذلك يؤدي الى تفشي المشاكل الامنية والاجرام في المجتمعات الاوربية[37].

ثالثاً:الانعكاسات الاجتماعية: تتعد السلبيات الاجتماعية الناشئة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الاوربي ومن اهم تلك السلبيات[38] :

1. الاقليات الذين يتواجدون في اماكن معينة تجمعهم ثقافتهم الخاصة ، ويتجهون تدريجياً نحو اثبات ذاتهم بالضغط على المجتمع للاعتراف بهم بالطرق المشروعة وغير المشروعة التي قد تصل احياناً الى درجة العنف والتدمير.
2. تهدد الهجرة غير الشرعية الثقافة القومية وهذا ما يصعب ادماج المهاجرين لاختلاف هوياتهم وثقافاتهم والتي تكون جديدة في المجتمع مبنية على اسس عرقية ولغوية ودينية من الصعب الاعتراف بالاختلاف الثقافي الموجود في هذه الجماعات.
3. انتشار الامراض الاجتماعية كالسرقة والمخدرات والتسول وغيرها ، كما ترد على دولة المقصد عادات وقيم ثقافية جديدة فنظهر المشكلات الاجتماعية.
4. ظاهرة الزواج من اجنبيات نتيجة بحث المهاجر غير الشرعي عن مبرر مشروع يضمن له وجوده الامن داخل الدولة وغالباً ما ينتج عن هذا الزواج انجاب يتلوه طلاق ومن ثم تظهر مشكلة نسب الاطفال ومع من يعيش الطفل ثم ظهور جيل من الشباب غير الاسوياء.

ثالثاً: الانعكاسات الاقتصادية: رغم ان المهاجرين غير الشرعيين يعدون اهم مصدر لليد العاملة الرخصية الا ان هذا في حد ذاته يعد مشكلة اساسية وخللاً في سوق العمل الاوربية ، باعتباره منافساً

قوياً للايدي العاملة المحلية، وذلك نتيجة لانتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الانتاجية المنخفضة وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل باجور اقل وكذلك شروط قاسية للعمل ، فضلاً عن زيادة انتشار ظاهرة البطالة في الدول الاوربية نتيجة لزيادة اعداد الايد العاملة الرخيصة التي تقبل القيام بالاعمال الشاقة التي يرفضها الاوروبيون الاصليين[39].وتعد المانيا وفرنسا واسبانيا وايطاليا وبلجيكيا اكثر دول الاتحاد الاوربي تأثراً بضغوط العمالة المهاجرة ، اذ سجلت معدلات مرتفعة من البطالة ويوجد اكثر من (50%) من المهاجرين في هذه الدول يعملون في سوق العمل ، وهذا بدوره ادى الى ارتفاع البطالة بين الشباب والذين تتراوح اعمارهم بين (15–64) عاماً ، انظر جدول رقم (1)

جدول رقم(1) معدلات البطالة في بعض دول الاتحاد الاوربي بين عامي (2018–2020)

دول الاتحاد الاوربي	عام 2018	عام 2019	عام 2020
المانيا	5.283	5.4	5.3
فرنسا	10.808	8	8.1
اسبانيا	26.375	15.26	14.57
ايطاليا	12.242	9.2	9.4
بلجيكا	8.455	6.2	6.3
هولندا	6.872	2.9	2.7
مالطا	6.492	3.9	3.5
اليونان	27.251	13	13.3
السويد	8.000	7.6	7.5
النمسا	9.900	6.5	7
المملكة المتحدة	7.604	4.3	4.2
الدنمارك	7.008	3.3	3.1
فلندا	8.142	7	6
البرتغال	16.252	6.7	6.1

المصدر : صندوق النقد الدولي

وهناك من ذهب الى ابعد من ذلك في تعامله مع العمالة من الاجانب المهاجرين من خلال العمل على ادخال مصطلح جديد لسوق العمل وهو ما اصطلح على تسميته ب(الامن الاقتصادي) برز هذا المصطلح كرد فعل على المهاجرين غير الشرعيين واعتبارهم يشكلون التهديد الحقيقي على سةق العمل من خلال المزاحمة الاقتصادية الناتجة على تواجدهم وما نتج عن تواجد هؤلاء المهاجرين من خلل في سوق العمل يعود سلباً على رفاه المواطن الاوربي ، فضلاً عن اتهام الكثير من المهاجـرين بقضايا غسيل الاموال التي تؤثر سلبـاً على الاقتصـاد الوطني[40].

كما انه المهاجرين غير الشرعيين يكلفون الاتحاد الاوربي اموال كبيرة ، اذ رصد الاتحاد الاوربي اعتمادات مالية بقيمة (7) مليار يورو مابين عامين 2014–2020 لمواجهة ازمة الهجرة غير الشرعية وقد ادرج هذه الاعتمادات ضمن موازنته تحت بندين :البند الاول هو بند " اللجوء،الهجرة،والدمج" والبند الثاني هو بند الامن الداخلي ، بلغت الاموال المخصصة للبند الاول 3.1 مليار يورو وتهدف الى دعم جهود الاتحاد الاوربي لزيادة قدرة استيعاب مراكز استقبال اللاجئين وتحسين مستوى خدماتها كي تتطابق مع معايير الاتحاد، اضافة الى دمج اللاجئين في المجتمع وفي سوق العمل ، وتفعيسل لابرامج الترحيل لطالبي اللجوء المرفوضسين، وبلغت الاموال المخصصة للبند الثاني " الامن الداخلي" 3.9 مليار يورو ، وقد قسمت الى جزئين :الجزء الاول يستخدم لتمويل عمليات مراقبة الحدود الخارجية للاتحاد، اما الجزء الثاني فمخصص لتعزيز القدرات الشرطة والاجهزة الامنية لمكافحة عماية الاتجار بالبشر وحماية البنى التحتية الاساسية من خطر الارهاب[41]. كما تعد التحولات الدولية من اهم التداعيات الاقتصادية الناتجة عن وجود المهاجرين غير الشرعيين في دول الاتحاد الاوربي ففالتحويلات هي حوالات نقدية او عينية يرسلها المهاجرون مباشرة الى اسرهم او مجتمعاتهم الملحية في بلدانهم الاصلية، فعلى سبيل المثال بلغت قيمة التحويلات المالية من دول الاتحاد الاوربي عام 2016 (17.7) مليار يورو حسب احصائيات البنك الدولي .

رابعا: الانعكاسات الديمغرافية : تواجه دول الاتحاد الاوربي اضافة الى مشكلة الشيخوخة التي تعانيها معضلة اخرى ناتجة عن تدني معدل الخصوبة في مجتمعاتها هناك دراسة اعتدتها الباحثة karoly lorant حول ثاثير الهجرة غير الشرعية على ديمغرافية اوربا وتحديدا اعداد المسلمين، اذ اظهرت الدراسة ان معدل الخصوبة للاوربيين المسيحيين حوالي(1.55) في المقابل هو (2.7) لدى المسلمين المقيمين في اوربا وللمهاجرين غير الشرعيين، ومن ثم فان اعداد سكان اوربا لن يتغير بحلول العام 2050 اذ انه من المتوقع ان يزيد نحو 4 ملايين انما هذه الزيادة ستكون حصيلة انخفاض (71) مليون من المسيحين وازدياد حوالي (75) من المسلمين عندها سيشكل المسلمون حوالي 20% من سكان اوربا مقابل 6% حالياً ، وهذا يؤدي الى نقص عدد السكان[42] ، ومع استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين سيؤدي في نهاية المطاف الى تهديد كيان السكان الاوربيين الاصليين، وهذا دفع الاحزاب اليمينية المتطرفة الى مناهضة الهجرة خوفاً على الهوية المسيحية لاوربا .

خامساً: الانعكاسات الصحية: ان قدوم اعداد من المهاجرين غير الشرعيين لاسيما من دول افريقيا بعضهم يحملون امراض متعددة ومستعصية مثل السيداوالامراض الجنسية والتهاب الكبد الوبائي وغيره من الامراض كل ذلك اصبح يشكل خطراً كبيراً على صحة افراد المجتمع الاوربي[43].

المطلب الثاني: سياسات الاتحاد الاوربي للحد من الهجرة غير الشرعية

اولاً: واقع الهجرة غير الشرعية في دول الاتحاد الاوربي

توضح لنا الاحصاءات التالية حول الهجرة غير الشرعية الى الاتحاد الاوربي والتي اعتمدت على الارقام التي رصدتها نقاط العبور (BCPs) من قبل الاتحاد الاوربي بين عامي 2009و2017 ، والمخطط رقم (2) يبين اعداد المهاجرين غير الشرعيين (2009-2017).

المخطط رقم (2) اعداد المهاجرين غير الشرعيين الى دول الاتحاد الاوربي بين عامي 2009-2017

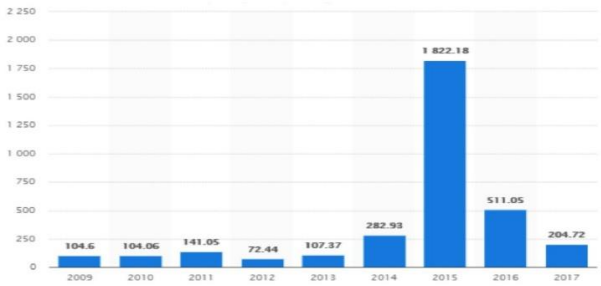

المصدر: تقرير منظمة الهجرة الدولية ، على الرابط http//:www.iom.net

ويلاحظ من المخطط اعلاه ارتفاع كبير في عدد المهاجرين غير الشرعيين عام 2015 بنسبة كبيرة على السنوات السابقة وسبب في ذلك الى ازداد النزاعات المسلحة في عدد من الدول اهمها سوريا وليبيا،كما يلاحظ ان اعداد المهاجرين تقلصت المدى القصير من 1.8 مليون مهاجر سنة 2015 الى قرابة 511الف مهاجر سنة 2016 ثم 204 الف مهاجر سنة2017 ، وهذه يرجع الى اتباع الاتحاد الاوربي لعدد من السياسات للحد من ظاهرة هذه الهجرة ، وعلى الرغم من نجاح هذه السياسات بشكل فعال الا ان هذا لايعني انه لن تكون هناك موجات هجرة كبرى في المستقبل.

ثانياً: سياسات الاتحاد الاوربي للحد من الهجرة غير الشرعية

شكل موضوع الهجرة غير الشرعية من المواضيع المطروحة في الاجندة الامنية الاوربية تنوعت المعالجة بين الاجراءات الوطنية لبعض الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي والاجراءات في اطار الاتحاد الاوربي ككيان مشترك ، وسنحاول في هذا الاطار التركيز على الاجراءات التي تخص الاتحاد الاوربي ، وتنقسم هذه الاجرءات الى قسمين ، الاجراءات التنظيمية والاجراءات الامنية ،ومن اهم تلك الاجراءات التنظيمية :

1. نظام شنغن

- تم التوقيع على اتفاقية " شنغن" في دولة ليكسومبروغ عام 1985 من قبل فرنسا والمانيا وهولندا وبلجيكا ولكسومبروغ وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور تهديدات امنية جديدة كالجريمة المنظمة والهجرةغير الشرعية انظمت دفع دول الاتحاد الاوربي لاعتماد اتفاق مكمل لاتفاق شنغن يدعى بالاتفاق الاضافية لشنغن في 19 حزيران/ يونيو 1990 ليصل عدد اعضائها بمرو الوقت 26 دولة ، ودخلت حيز التفيذ عام 1992 [44]، ونصت الاتفاقية على عدد من التدابير منها[45] :
- انشاء وتطوير نظام معلومات شنغن.
- توحيد شروط الدخول والقواعد المتعلقة بتأشيرات الاقامة قصيرة المدى.
- وضع مجموعة مشتركة من القواعد تنطبق على الاشخاص الذين يعبرون الحدود الخارجية للدول الاعضاء في الاتفاقية.
- تعزيز التعاون بين اجهزة الشرطة بما في ذلك حقوق المراقبة عبر الحدود والمطارات .
- تعزيز التعاون القضائي من خلال نظام تسليم المجرمين وسرعة تنفيذ الاحكام الجنائية .
- الغاء التفتيش على هويات الاشخاص على الحدود الداخلية .

2. ميثاق الهجرة الاوربي 2008

صادق الزعماء الاوربيون على القواعد المنظمة للهجرة عام 2008، وسعى الاتحاد الاوربي الى تحقيق اربعة اهداف رئيسة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وهي:

أ. دعم الهجرة الشرعية الى دول الاتحاد الاوربي تماشياً مع رغبات سوق العمل لتلبية حاجاته الضرورية ووضع سياسة الاندماج الايجابي للمواطن من خارج الاتحاد الاوربي .

ب. العمل على تعزيز خطط واستراتيجيات العودة العادلة والفعالة للمهاجرين غير الشرعيين ومكافحة تدفق اعداد اخرين .

ت. ضرورة التمسك بفكرة ان الاتحاد الاوربي هو الاكثر تضرراً من استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من دول عالم الجنوب ، وتصاعد طلبات اللجوء لدول الاتحاد .

ث. العمل على ايجاد منظومة متطورة لاستقبال طلبات اللجوء تعمل تحت اسم (منظومة اللجوء الاوربية) هدفها النظر في طلبات اللجوء ووضع تشريعات واجراءات تتسم بالكفاءة الموحدة في التنفيذ.

وكان المجلس الاوربي لشؤون الهجرة واللجوء قد رحب بالميثاق الاوربي بشأن الهجرة ولكن اعلن تحفظه عن نقاط مثيرة للجدل من بينها تلك التي تنص على ان المهاجرين السريين الذين يقاومون الترحيل يمكن احتجازهم لفترة طويلة تصل الى 18 شهراً ومنعهم من الدخول الجديد الى دول الاتحاد لمدة خمس سنوات[46] .

اما الاجراءات الامنية ، فهناك اجراءات باقرار من المفوضية الاوربية ولكنها ليست سياسة مشتركة بل تبقى خاضعة لسياسات الدول الاعضاء لكل الاتحاد الاوربي اهمها[47]:

- انشاء مراكز اعتقال المهاجرين غير الشرعيين: اذ قامت دول الاتحاد الاوربي بانشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم القبض عليهم على السواحل الاوربية ،اذ يتم احتجازهم ثم ترحيلهم الى بلدانهم الاصلية .
- اسلوب ترحيل المهاجرين غير الشرعيين : قام المجلس الاوربي في تشرين الاول/اكتوبر عام 2008 بتبني الاتفاق الاوربي الخاص بالهجرة ، ويفرض الاتفاق غير الملزم رقابة شديدة على لم شمل اسر المهاجرين ، ويدعو دول الاتحاد الاوربي الى السعي لتبني الطرد ودفع النقود للمهاجرين لكي يعودو الى بلادهم ، والعودة للدخول في اتفاقيات مع دول الاصل لابعاد المهاجرين غير الشرعيين ، ويعد هذا الاتفاق حجر الاساس لسياسة الهجرة في الاتحاد الاوربي.
- انشاء المركز الاوربي لمكافحة تهريب المهاجرين : انشأ الاتحاد الاوربي هذا المركز عام 2016 ، وتنحصر الوظيفة الاساسية لهذا المركز في جمع المعلومات عن شبكات تهريب المهاجرين المنتشرة في دول جنوب اوربا والتي لها ارتباطات مع بعض اعضائها في تركيا وبلغاريا ودول المغرب العربي ، ونجح هذا المركز في تفكيك واعتقال العديد من اعضاء هذه الشبكات ، ففي عام 2016 وصل عدد شبكات التهريب التي تم تفكيكها الى (93) شبكة واعتقال (147) عضواً من اعضائها ، اما في عام 2017 فقد نجح المركز الاوربي في تفكيك (68) شبكة تهريب واعتقال (176) من اعضائها ،وتؤدي دول جنوب اوربا الدور الاكبر في ادارة مركز العمليات[48].
- تشديد الحراسة الامنية على حدود الاتحاد الاوربي : لقد اتخذت الدول الاوربية مجموعة من الاجراءات الامنية لتشديد الحراسة على طول حدودها الساحلية ومن بين تلك الاجراءات المشروع الاسباني الممول من طرف الاتحاد الاوربي والقاضي ببناء جدار يصل علوه الى ستة امتار وهو جدار مجهز برادارات للمسافات البعيدة وبكاميرات للصورة الحرارية واجهزة الرؤية الليلية وبالاشعة تحت الحمراء[49].

الاجهزة التابعة للاتحاد الاوربي لمحافحة الهجرة غير الشرعية[50]

- الشرطة الاوربية (Europol).
- قورات الاوروفورس(Euro force).
- الوكالة الاوربية لادارة الحدود(Frontex).
- الكلية الاوربية للشرطة(Cepol).

وقام الاتحاد الاوربي في اطار سياسة الى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية الى عقد اتفاقيات ثنائية ، فقد وقع الاتحاد الاوربي (الاعلان السياسي المشترك)مع المغرب عام 2013، والاتفاق الاوربي – الليبي والذي يسمى (فرس البحر المتوسط) عام 2013، كما تم عقد اتفاق اوربي –تونسي عام 2014، ونجح الاتحاد الاوربي من خلال هذه الاتفاقيات بالحد من استمرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين بصورة نسبية [51]. ولاتقتصر السياسات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الاتحاد الاوربي ككيان مشترك ،بل اتخذت كل دولة من دول الاتحاد سياسات خاصة بها للحد من هذه الظاهرة وعقدت بعض دول الاتحاد عدة اتفاقيات بعضها كان مابين دولا الاتحاد نفسها والبعض الاخر كان بينها وبين الدول المصدر او العبور ،وعلى الرغم من كثرة اليات التي اتبعها الاتحاد الاوربي سواء عن طريق الاجراءات او الاجهزة الامنية او الاتفاقيات الا انها لازالت تعاني من ظاهرة الهجرة الغير شرعية الا انها استطاعت ان تقلل من اعدادها

الخاتمـــة

ان الهجرة غير الشرعية ظاهرة ليست بالحديثة وانما هي ظاهرة قديمة، الا انها ازدادت بشكل كبير في العقود الاخيرة لعدد من الاسباب اهمها وجود الفوارق السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين دول المصدر للمهاجرين وبين دول المستقبلة ومن اهم تلك الدول المستقبلة هي دول للاتحاد الاوربي، اذ ما تتميز به اغلب دول الاتحاد هي وجود الحريات السياسية والتطور الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية واستتبات الامن دفع العديد من الافراد لاسيما الذين تعاني بلدانهم من الاستبداد السياسي او النزاعات المسلحة او انخفاض المستوى المعاشي الى الهجرة الى دول الاتحاد الاوربي ، وقد انعكست الهجرة غير الشرعية على دول الاتحاد الاوربي بعدة اشكال منها ماانعكس على الجانب السياسي والامني والاقتصادي والاجتماعي ، مما دفع دول الاتحاد ككيان مشترك ان يتخذ عدد من الاجراءات التي من شأنها ان تحد من هذه الظاهرة، الا ان بعض دول الاتحاد رات ان هذه السياسات غير كافية وانه لازال يتدفق الكثير من المهاجرين غير الشرعيين الى الاتحاد، فسعت الى وضع سياسات خاصة بها لانها رات

ان قرارات الاتحاد اتسمت بالهشاشة في الزام الدول الاعضاء في تنفيذ مقررات هذه السياسات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

قائمة الهوامش

1. الامام محمد بن الرازي، مختار الصحاح، المطبعة الاميرية ،1931، ص19.
2. جيرار جيهامي، سميح دغيم، الموسوعة الجامعية لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي، ج2، مكتبة لبنان، بيروت،2006، ص2967.
3. منير البعلبكي، المورد القاموس انكليزي عربي، دار العلم للملايين، بيروت،2000،ص450.
4. Abdel Fattah mourrad, ,dic tionnaine mourd terms econmique et commerciaux zem partie ,liea et anneede publication hon spertfies .pp944-945.
5. انتوني غندر، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، الدار العربية للمطبوعات، بيروت، 2005، ص11.
6. يونس حمادي، مبادئ علم الديمغرافية، مطبعة جامعة الموصل ،1985، ص169.
7. مأمون طربية ، علم الاجتماع في الحياة اليومية: قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع معاشية ،دار المعرفة ،بيروت،2011،ص255.
8. طارق حسين الباقوري، دور الشرطة في حماية حق التنقل: مع التطبيق على المنع من السفر، القاهرة،2006، ص98.
9. محمود عبد الفضل، إبراهيم سعد الدين، انتقال العمالة العربية: المشاكل-الاثار – السياسات، ط1، بيروت،1983، ص102.
10. عادل السيد محمد علي، اليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي، مجلة الشريعة والقانون ، العدد(33) كلية الشريعة والقانون ، القاهرة ، 2018،ص807-808.
11. احمد رشاد سلام، الاخطار الظاهرة والكامنة على الامن الوطني للهجرة غير المشروعة ، مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، مركز الدراسات والبحوث،الرياض،2010، ص205.
12. Ahmed Zewail,voyage through time walks,of the nobelepriz American university cario,2002,p71.
13. Iom,irregular migration from Africa to the morocco and the European unilion an overview of recent tends migration research series ,no:2008,p13.
14. هشام بشير ، الهجرة العربية غير الشرعية الى اوربا :اسبابها –تداعياتها – سبل مواجهتها، مجلة السياسة الدولية،العدد(179) مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، كانون الثاني2010، ص170.
15. احمد عبد العزيز الاصفر ،الهجرة غير المشروعة :الانتشار والاشكال والاساليب المتبعة ، مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف الامنية ، الرياض، 2010، ص29.
16. عبد القادر زريق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2012،ص39.
17. احمد عبد العزيز الاصفر ، مصدر سبق ذكره، ص11.

18. موساوي احمد ، اعراب نعيمة، اثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر، رسالة ماجستير منشورة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة احمد دراية ادرار الجزائر، 2019، ص42.
19. سفير نوار ، التعامل الاعلامي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، بحث في المؤتمر "ظاهرة الهجرة كازمة عالمية بين الواقع والتحديات"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين،2019،ص121.
20. فايزة ختو، البعد الامني للهجرة غير الشرعية في اطار العلاقات الاورومغاربية 1995-2010، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2011،ص84.
21. G.p.tapions,I econmie des migrations internationals.paris:foundation des sciences politiques,harmand,1974,p14.
22. فايزة بركان، اليات التصدي الهجرة غير اتلشرعية ،رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2012،ص52.
23. كلاري اسكوفيل، بيير تنتورية،ايمن خلسة واخرون، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمخاجرين واللاجئين في المنطقة الاوروموتوسطية لحقوق الانسان ، كوبنهاغن،2008،ص10.
24. تقاير البنك الدولي عام 2020 على الموقع الالكتروني www.data.albankaldawli.org/i
25. محمد العوض جلال الدين واخرون ، الهجرة الدولية :انماطها واتجاهاتها ومستقبلها وبعض دوافعها وانعكاساتها ، سلسة النشرة السكانية ،العدد(34)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الامم المتحدة ، 1989،ص58.
26. التقرير العربي حول الفقر المتعدد الابعاد، الامم المتحدة (الاسكوا) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، 2020،ص30.
27. فايزة ختو، مصدر سبق ذكره،ص81.
28. سفير نوار ، مصدر سبق ذكره، ص122.
29. محمد معمر، حجم وتيارات الهجرة غير الشرعية واسبابها، في : ظاهرة الهجرة كازمة عالمية :بين الواقع والتداعيات ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،ج2، برلين، 2019،ص129.
30. اسعد عبد الحسين خنجر، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على النظم السياسية في اوربا ،، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة،2021، ص111.
31. محمد صفي الدين خربوش، تاثير الازمة العالمية على صعود احزاب اليمين المتطرف في دول الاتحاد الاوربي 2009-2014، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016، ص77.
32. علي الحوات،الهجرة غير الشرعية الى اوربا عبر بلدان المغرب العربي ، منشورات الجامعة العربية، طرابلس ،2007، ص118.

33. محمد صادق اسماعيل ، البريكست(Brexit)؟ الخروج البريطاني من الاتحاد الاوربي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017،ص31.

34. شادي ابراهيم، ازمة الهجرة وانعكاساتها على الاتحاد الاوربي وسياسته ، موقع منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية www. Capitalorum.net

35. Jose manual,Eurpo 2020,A Europ strategy for smart, sustainable &inclusive growth,European commission,Brusseles,2018,p23.

36. بشرى شيوط، تهديدات الهجرة غير الشرعية على الامن الاوربي ، على الموقع www.bchaib.net/mas/index

37. دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الرشعية في حوض المتوسط:تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد (5)، الجزائر، تشرين الاول/اكتوبر 2014،ص144.

38. حمدي شعبان،الهجرة غير المشروعة :الضرورة والحاجة، مركز الاعلام الامني ،د.ت، القاهرة، ص10-11.

39. Khalid koser,Irregular migration,state security and human security ,a papered prepared for the policy analysis and research programme of the glopal commission on international migration ,university college London ,september2005,p.11.

40. رؤوف منصوري،الهجرة السرية من منظور الامن الانساني، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية،2016 ص261.

41. European commission report ,EU funding for migration and security :how it work,14 august 2015 ,available from :http://ec.europa.ed/dgs/home-affairs/e-librarly docs/20150814

42. karolylorant,the demographic challenge in Europe ,April,2005,pp3-5.

43. دخالة سعود، مصدر سبق ذكره، ص146.

44. Berger Nathalie,la poltique europeenne d'asile et d'immigratiom ,Bruxelle,Bruylant,2000,p93.

45. احمد الظاهر ،سياسات الهجرة وتأثيراتها في الوحدة الاوربية ، مجلة السياسة الدولية،العدد(185)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،القاهرة تموز /يوليو 2011 ، ص106.

46. عبد القادر رزيق المخادمي ،الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2012 ص60-61.

47. خديجة بتقة ، السياسة الامنية الاوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير ، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ،الجزائر ،2014، ص90.

48. Europal, communication from the commission to the European parliamentary, the council, the European Economic &social committee &the committee of the regions on the Delivery ,of the European Agenda on migration,Brussels,2017,p8.

49. دخالة مسعود، مصدر سبق ذكره، ص148.
50. عبد الرزاق المخادمي، مصدر سبق ذكره، ص291.
51. عبد الواحد اكمير، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البخر الابيض المتوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد(433)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،اذار/ مارس 2015، ص37.

المصـــادروالمراجع

اولاً: المصادر العربية

1. احمد الظاهر ،سياسات الهجرة وتأثيراتها في الوحدة الاوربية ، مجلة السياسة الدولية،العدد(185)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،القاهرة تموز/يوليو2011.
2. احمد رشاد سلام، الاخطار الظاهرة والكامنة على الامن الوطني للهجرة غير المشروعة ، مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، مركز الدراسات والبحوث،الرياض،2010.
3. احمد عبد العزيز الاصفر ،الهجرة غير المشروعة :الانتشار والاشكال والاساليب المتبعة ، مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف الامنية ، الرياض، 2010.
4. اسعد عبد الحسين خنجر، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على النظم السياسية في اوربا ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة،2021.
5. الامام محمد بن الرازي، مختار الصحاح، المطبعة الاميرية ،1931.
6. انتوني غندر، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصباغ، الدار العربية للمطبوعات، بيروت، 2005.
7. التقرير العربي حول الفقر المتعدد الابعاد، الامم المتحدة (الاسكوا) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، 2020.
8. جيرار جيهامي، سميح دغيم، الموسوعة الجامعية لمصطلحات الفكر العربي والإسلامي، ج2، مكتبة لبنان، بيروت،2006.
9. حمدي شعبان،الهجرة غير المشروعة :الضرورة والحاجة، مركز الاعلام الامني ،د.ت، القاهرة.
10. خديجة بتقة ، السياسة الامنية الاوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير ، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ،الجزائر،2014.
11. دخالة مسعود، واقع الهجرة غير الرشعية في حوض المتوسط:تداعياتها وآليات مكافحتها، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد (5)، الجزائر، تشرين الاول/اكتوبر2014.

12. رؤوف منصوري،الهجرة السرية من منظور الامن الانساني، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية،2016.
13. سفير نوار ، التعامل الاعلامي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، بحث في المؤتمر "ظاهرة الهجرة كازمة عالمية بين الواقع والتحديات"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين،2019.
14. طارق حسين الباقوري، دور الشرطة في حماية حق التنقل: مع التطبيق على المنع من السفر، القاهرة،2006.
15. عادل السيد محمد علي، اليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي، مجلة الشريعة والقانون ، العدد(33) كلية الشريعة والقانون ، القاهرة ، 2018.
16. عبد القادر رزيق المخادمي ،الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2012.
17. عبد القادر زريق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2012.
18. عبد الواحد اكمير، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البخر الابيض المتوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد(433)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،اذار/ مارس 2015.
19. علي الحوات،الهجرة غير الشرعية الى اوربا عبر بلدان المغرب العربي ، منشورات الجامعة العربية، طرابلس ،2007.
20. فايزة بركان، اليات التصدي الهجرة غير الشرعية ،رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر ،2012.
21. فايزة ختو، البعد الامني للهجرة غير الرشعية في اطار العلاقات الاورومغاربية 1995–2010، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2011.
22. كلاري اسكوفيل، بيير تنتورية،ايمن خلسة واخرون، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمخاجرين واللاجئين في المنطقة الاورومتوسطية لحقوق الانسان ، كوبنهاغن،2008.
23. مأمون طربية ، علم الاجتماع في الحياة اليومية: قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع معاشية ،دار المعرفة ،بيروت،2011.

24. محمد العوض جلال الدين واخرون ، الهجرة الدولية :انماطها واتجاهاتها ومستقبلها وبعض دوافعها وانعكاساتها ، سلسة النشرة السكانية ،العدد(34)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الامم المتحدة ، 1989.
25. محمد صادق اسماعيل ، البريكست(Brexit)؟ الخروج البريطاني من الاتحاد الاوربي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.
26. محمد صفي الدين خربوش، تاثير الازمة العالمية على صعود احزاب اليمين المتطرف في دول الاتحاد الاوربي 2009–2014، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016.
27. محمد معمر، حجم وتيارات الهجرة غير الشرعية واسبابها، في : ظاهرة الهجرة كازمة عالمية :بين الواقع والتداعيات ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،ج2، برلين، 2019.
28. محمود عبد الفضل، إبراهيم سعد الدين، انتقال العمالة العربية: المشاكل–الاثار – السياسات، ط1، بيروت،1983.
29. منير البعلبكي، المورد القاموس انكليزي عربي، دار العلم للملايين، بيروت،2000.
30. موساوي احمد ، اعراب نعيمة، اثر الهجرة غير الشرعية على الجزائر، رسالة ماجستير منشورة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة احمد دراية ادرار الجزائر، 2019.
31. هشام بشير ، الهجرة العربية غير الشرعية الى اوربا :اسبابها –تداعياتها – سبل مواجهتها، مجلة السياسة الدولية،العدد(179) مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، كانون الثاني2010.
32. يونس حمادي، مبادئ علم الديمغرافية، مطبعة جامعة الموصل ،1985.

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. Berger Nathalie,la poltique europeenne d’asile et d’immigratiom ,Bruxelle,Bruylant,2000.
2. Khalid koser,Irregular migration,state security and human security ,a papered prepared for the policy analysis and research programme of the glopal commission on international migration ,university college London ,september2005.
3. Europal, communication from the commission to the European parliamentary, the council, the European Economic &social committee &the committee of the regions on the Delivery ,of the European Agenda on migration,Brussels,2017.
4. Ahmed Zewail,voyage through time walks,of the nobelepriz American university cario,2002.

5. Iom,irregular migration from Africa to the morocco and the European unilion an overview of recent tends migration research series ,no:2008.
6. Abdel Fattah mourrad, ,dic tionnaine mourd terms econmique et commerciaux zem partie ,liea et anneede publication hon spertfies .
7. G.p.tapions,I econmie des migrations internationals.paris:foundation des sciences politiques,harmand,1974.
8. karolylorant,the demographic challenge in Europe ,April,2005.
9. 9.Jose manual,Eurpo 2020,A Europ strategy for smart,sustainable &inclusive growth,European commission,Brusseles,2018.

ثالثاً: الانترنيت

1. بشرى شيوط، تهديدات الهجرة غير الشرعية على الامن الاوربي ، على الموقع www.bchaib.net/mas/index
2. شادي ابراهيم، ازمة الهجرة وانعكاساتها على الاتحاد الاوربي وسياسته ، موقع منتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية www. Capitalorum.net
3. تقاير البنك الدولي عام 2020 على الموقع الالكتروني www.data.albankaldawli.orq/i

4. European commission report ,EU funding for migration and security :how it work,14 august 2015 ,available from :http://ec.europa.ed/dgs/home-affairs/e-librarly docs/2015.

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني/ 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 6 / 2 / 2022
تاريخ قبول البحث 22 / 3 / 2022

التنمية المستدامة في ليبيا واليات تعزيز الامن الوطني

Sustainable development in Libya and building up national security

د.دهام محمد العزاوي
Dr. Daham Mohammed Al- azzawi

مستشار سياسي / وزارة التخطيط - العراق
Political advisor – ministry of planning

dhaam3@yahoo.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

لازالت دولة ليبيا تعاني من عدم الاستقرار الامني والسياسي بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي 2011 ، فقد انتشر السلاح بيد الجماعات الخارجة عن القانون ، وانقسمت السلطة في ليبيا بين حكومتين ، واحدة في بنغازي شرق ليبيا واخرى في طرابلس غرب ليبيا ، وهذا الانقسام دفع بدوره الى انقسام اداري واجتماعي وتراجع اقتصادي وتشتت في مفهوم المواطنة ، رافقه اندلاع نزاع مسلح على السلطة منذ 2011 ، خلف مئات الاف الضحايا والنازحين وتدخلات اقليمية ودولية انعكست بشكل واضح في الامن الوطني الليبي .

ان هذه الدراسة ترمي الى الربط بين الامن الوطني الليبي وقضية التنمية المستدامة وسعى البحث الى تقديم رؤية جديدة عبر الربط بين اهداف التنمية المستدامة التي اقرتها الامم المتحدة والتي تسمى اجندة التنمية المستدامة 2030، وبين الامن الوطني ، اذ ان الرؤية المستحدثة لموضوع الامن اخذت تربط بينه وبين امن الانسان وهوما يعرف بالأمن الانساني الذي يدرس كل ما يحيط بالإنسان داخل المجتمع من تهديدات سياسية واقتصادية واجتماعية، تهدد وجوده وتمنعه من التفاعل مع مجتمعه ودولته. وضمن هذا الاطار تطرح الدراسة مجموعة من الاسئلة الافتراضية التي تفك الالتباسات التي تواجه مشكلة الدراسة، من قبيل ما اهداف التنمية المستدامة وما مدى ارتباطها بمفهوم الامن الوطني ؟ وهل هناك ارتباط بين تراجع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ليبيا وبين اختراق الامن القومي الليبي ؟ وهل ان تطبيق الامم المتحدة لاجندة 2030، ارتبط بالتطورات السياسية التي نتجت عن سقوط نظام القذافي في 2011، ام تعود لعهد حكم القذافي ورغبته في الانفتاح على المجتمع الدولي ؟ وهل تمكنت الحكومات الليبية المتعاقبة، من تنفيذ اهدف التنمية المستدامة وبشكل انعكس على الاستقرار السياسي والامني في ليبيا ؟ وما الحلول الناجحة التي يمكن استلهامها من الواقع الليبي لتطبيق تلك الاهداف وبما يحفظ لليبيين امنهم واستقرارهم ؟ وخلصت الدراسة الى ان تحقيق الاستقرار السياسي عبر تقاسم السلطة بين فرقاء العملية السياسية سيكون المفتاح لمعالجة مشكلات التنمية المستدامة التي تواجهها ليبيا وبالشكل الذي يعين في تحقيق الامن الوطني الليبي .

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة، الامن الوطني الليبي، ثورة 17 فبراير 2011

Abstract

The state of Libya is still suffering from political and security instability since the fall of Muammar Gaddafi's regime in February 2011, as an armed struggle for power that took place and arms spread outside the authority and two governments appeared on the ground, one in Tripoli in the west and the other in Benghazi in the east, which led to a political, administrative and social division And then a deterioration in the economic reality of the Libyan citizen, and the

displacement of hundreds of thousands of Libyans from their areas, which was reflected in its negative effects on the Libyan national security in general.

The study aims to make a link between Libyan national security and the issue of sustainable development, by looking at the issue of development in a comprehensive view that takes into account all political, economic and social dimensions. Development is no longer limited to economic dimensions, but rather to all other dimensions that achieve security for the citizen and society. The updated vision of the subject of security has taken link between security and human security, which is known as human security, which studies all the political, economic, social, cultural and economic threats that surround a person within society, threatening his existence and preventing him from interacting with his society and his state. The political conflict in Libya has affected the implementation of the sustainable development goals, and prompted the complete disruption of the concept of human security, and that any attempt to restore the security of the Libyan citizen lies in achieving a measure of political stability, in which people in Libya enjoy freedom of expression and will and all human rights Which were mentioned by international and local conventions, and mentioned by the sustainable development goals announced by the United Nations in 2015. Achieving political stability in Libya has become a necessary condition for state and society institutions to be able to interact positively for a achieving sustainable development goals and to serve the security of the individual, society and the Libyan state .

المقدمة

يثير موضوع التنمية المستدامة في ليبيا، اشكاليات متعددة على صعيد تبلور الفهم الكامل للموضوع داخل المجتمع الليبي، وعلى صعيد استعداد البيئة الداخلية الليبية (الرسمية وغير الرسمية)، لتلبية متطلبات موضوع مستحدث، في ظل ما تعانيه بنية المجتمع الليبي من تصدعات واضطرابات ، كما يثير اشكالية الربط بين التنمية المستدامة والامن الوطني الليبي، في ظل الفهم الاقتصادي والاجتماعي لموضوع التنمية في مجتمعاتنا العربية، والقصور عن الاقتراب من الفهم السياسي للتنمية والذي بات يربط بين امن الفرد والمجتمع والدولة . ان دولة ليبيا حالها حال الكثير من الدول العربية، لازالت تعيش حالة من عدم اليقين، نتيجة التغيرات المعقدة التي مرت بها منذ سقوط نظام حكم معمر القذافي في شباط فبراير 2011، فهي لازالت متأرجحة بين اقتصاد شديد المركزية، وبين اقتصاد السوق الحر في ظل اوضاع سياسية مضطربة قائمة على الصراع السياسي والمناطقي والحزبي، وانتشار السلاح خارج منظومة السلطة ، وما نجم عن ذلك الصراع من ظهور حكومتين على ارض الواقع، واحدة في طرابلس الغرب والاخرى في بنغازي الشرق، وهو ما ادى الى انقسام اداري واجتماعي وانحيازات مناطقية وجهوية

وحزبية داخل المجتمع الليبي وتدهور في الواقع الاقتصادي والمعيشي للفرد الليبي، ونزوح لمئات الاف الليبيين عن اماكن سكنهم، مما انعكس بآثاره السلبية على الامن الوطني الليبي بشكل عام.

اولا- اهمية الدراسة : تكمن اهمية الدراسة في ربطها بين الامن الوطني او القومي الليبي وموضوع التنمية المستدامة، وهو من المواضيع التي بحاجة لمزيد من التعمق لقلة الدراسات الاكاديمية فيها، بسبب قصور الادراك بشمولية تأثير البعد السياسي للتنمية على الامن القومي للدولة الوطنية الليبية .

ثانيا- مشكلة الدراسة : تبرز مشكلة الدراسة في ضعف الاهتمام بالربط بين التنمية المستدامة والامن الوطني في المجتمع الليبي، اذ لازال الفهم الاقتصادي طاغيا على الدراسات المتعلقة بالتنمية، في حين ان الرؤية المستحدثة لموضوع الامن اخذت تربط بينه وبين امن الانسان وهوما يعرف بالأمن الانساني الذي يدرس كل ما يحيط بالإنسان داخل المجتمع من تهديدات سياسية واقتصادية واجتماعية، تهدد وجوده وتمنعه من التفاعل مع مجتمعه ودولته. وضمن هذا الاطار تطرح الدراسة مجموعة من الاسئلة الافتراضية التي تفك الالتباسات التي تواجه مشكلة الدراسة، من قبيل ماهي اهداف التنمية المستدامة وما مدى ارتباطها بمفهوم الامن ؟ وهل هناك ارتباط بين تراجع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ليبيا وبين اختراق الامن القومي الليبي ؟ وهل ان تطبيق الامم المتحدة لاجندة 2030، ارتبط بالتطورات السياسية التي نتجت عن سقوط نظام القذافي في 2011، ام تعود لعهد القذافي ورغبته في الانفتاح على المجتمع الدولي ؟ وهل تمكنت الحكومات الليبية المتعاقبة ، من تحقيق اهدف التنمية المستدامة وبشكل انعكس على الاستقرار السياسي والامني في ليبيا ؟ وماهي الحلول الناجحة والتي يمكن استلهامها من الواقع الليبي لتطبيق تلك الاهداف وبما يحفظ لليبيين امنهم واستقرارهم ؟

ثالثا- حدود الدراسة : تركز الدراسة على مرحلة ما بعد سقوط القذافي في شباط- فبراير 2011، اذ اخذ الاهتمام الليبي بموضوع التنمية المستدامة يتصاعد، وبدأت الحكومة الليبية بتبني مجموعة اجراءات لتنفيذ التزاماتها الدولية المتعلقة باجندة الامم المتحدة 20-30. كما ان الدراسة سوف تتحدد باهداف التنمية المستدامة التي تتوافق مع الواقع الليبي، ومع البرامج والسياسات العامة التي اعلنت الحكومة الليبية عن تطبيقها لتنفيذ اجندة 2030، ولاسيما في مجال الاستقرار السياسي والمصالحة الوطنية لاعادة بناء السلام والاستقرار وفي مجال خدمات الصحة والتعليم والامن والاصلاحات الاقتصادية والحماية الاجتماعية، كونها اهداف تمس حاجة الانسان الليبي، وتشكل تحديا اساسيا يواجه امن الدولة الليبية في الحاضر والمستقبل.

رابعا- فرضية الدراسة : تستند فرضية الدراسة الى ان الصراع السياسي في ليبيا، قد اثر في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة، اذ ان صراع الاضداد في المشهد السياسي الليبي، قد دفع الى تعطل مفهوم الامن الانساني بشكل كامل ، وان اي محاولة لاستعادة امن المواطن الليبي انما تكمن في تحقيق قدر من الاستقرار السياسي، ينعم فيه الانسان في ليبيا بحرية التعبير والارادة وبكل منظومة حقوق الانسان التي اوردتها المواثيق الدولية والمحلية، واوردتها اهداف التنمية المستدامة التي اعلنتها الامم المتحدة في 2015. كما ان تحقيق الوئام السياسي في ليبيا بات شرطا لازما لكي تتمكن مؤسسات الدولة والمجتمع من التفاعل الايجابي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة وبما يخدم امن الفرد والمجتمع والدولة الليبية.

خامسا- منهجية الدراسة : اعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظام، كونها تتعلق بتحليل اليات تعامل النظام السياسي الليبي مع اهداف التنمية المستدامة، والتحديات التي تواجهه في هذا الجانب، فضلا عن ردود فعل البيئتين الداخلية والخارجية في هذا الجانب، وبذلك تتشكل الصورة العامة بإطارها السلبي والايجابي عن السياسات الحكومية العامة والخاصة بتنفيذ اجندة التنمية المستدامة في ليبيا.

سادسا- الدراسات السابقة : احتل موضوع التنمية المستدامة حيزا كبيرا من دراسات الباحثين الاجانب والعرب ، كونه من المواضيع المستحدثة التي ربطت مفهوم التنمية ببعدها الشامل، وبقيت عملية الربط بين التنمية المستدامة والامن الوطني في ليبيا من المواضيع التي تقل فيها الدراسات الاكاديمية، الامر الذي يبرز اهمية الدراسة كونها ستفتح الطريق امام باحثين عرب وليبيين لدراسة موضوع التنمية المستدامة في ليبيا والخطوات التي تتبناها الحكومات الليبية المتعاقبة للربط بين التنمية والامن الوطني الليبي. عموما يمكن الاشارة هنا الى اهم الدراسات السابقة التي تم الاستعانة بها وعلى النحو الاتي :

1- دراسة د.فلاح جمال معروف العزاوي، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني لسنة 2016 ، والتي تناول فيها مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها واستراتيجية التنمية غير المتوازنة واثرها في استقرار المجتمع. كما تناول موضوع اللامركزية والتنمية المحلية ودورها في توزيع الصلاحيات والثروات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية .
2- دراسة د. عامر خضير الكبيسي واخرون ، دراسات حول التنمية المستدامة ، الرياض 2015، والتي تناولت الاطر المعرفية لمفهوم التنمية المستدامة ونشاته والجهود الدولية المتراكمة لتطوير المفهوم .
3- دراسة د. عدنان ياسين مصطفى، التنمية البشرية المستدامة : مخاضات التهميش وفرص التمكين ، عمان 2016، حيث تناول تطور مفهوم التنمية في بعده الاقتصادي وصولا الى تبلور مفهوم الامن الانساني.
4- دراسة د. مرعي علي الرمحي ، مشكلة التنمية المستدامة وانعكاسها على الحياة السياسية في ليبيا ، الموسوعة الجزائرية2021، والذي اوضح فيها اثر برامج وخطط التنمية المستدامة على العملية السياسية داخل الدولة الليبية سواء قبل ، او بعد ثورة 17 شباط-فبراير 2011، واظهرت الدراسة ضعف اثر برامج التنمية المستدامة على السياسات العامة في الدولة الليبية من حيث التخطيط والتنظيم والتوجيه ، والرقابة .
5- دراسة الدكتور محمد علي عزالدين اثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا ، اكاديمية مصراته 2020 ، والتي تناولت أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا ، حيث تواجه ليبيا تحديات سياسية وامنية واقتصادية واجتماعية وثقافية تؤثر في امنها الوطني وتؤخر انجاح خطط وبرامج التنمية المستدامة.
6- دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، بيروت 2020 ، والتي حددت الرؤية الاستراتيجية التي يجب على الدولة الليبية تبنيها في المجال الاقتصادي حتى تتمكن من استعادة تعافيها وفي مقدمتها تخفيف الاعتماد على النفط وتطوّيرَ قطاعاتها الخدمية والإنتاجية . ومحاربة الجريمة في القطاع المصرفي وتهريب السلع والبشر والوقود، ومحاربة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة. بالإضافة الى ضرورة العمل على تخفيض النفقات العامة وتقليص العمالة الفائضة وتحرير الاقتصاد من العراقيل المُكَبِّلة له والصرف بشكل إيجابي على التنمية والاقتصاد.

اولا : التنمية المستدامة : الاطر والاهداف :

لم يكن مصطلح التنمية المستدامة متداولا في العلوم الاجتماعية والدراسات الاقتصادية والتنموية قبل ثمانينيات القرن المنصرم، لكن المصطلح فرض نفسه مع استشعار المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة لخطورة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي اخذ يمر بها العالم، من حيث تفاقم مشكلات الاحتباس الحراري ، واستغلال الانسان المفرط للبيئة، والذي اثر على تناقص الموارد الطبيعية بحكم

الاستخدام الجائر، وضعف الامن المائي والغذائي والصحي ، اضافة الى انتشار الصراعات والحروب وتصاعد وتيرة الفقر والجوع والنزوح وعدم المساواة [1] . واستنادا لذلك اخذ الاهتمام الدولي بقضايا التنمية يتصاعد ، حيث بدأت الجمعية العامة بالتفكير جديا في ايجاد حلول مبتكرة لإنقاذ العالم وتشكيل مستقبل افضل للأجيال الصاعدة ، ونتيجة مشاورات ولقاءات متواصلة بين الدول الفاعلة في العلاقات الدولية اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون اول ديسمبر 1983، قرارا اعتبر بمثابة تصديقا من المجتمع الدولي على فكرة التنمية المستدامة [2] . وقد تعزز التوجه الدولي لدعم فكرة التنمية المستدامة بالتقرير الذي قدمته رئيسة وزراء النرويج برونتلاند الى الامم المتحدة في 1987 ، والذي قالت فيه ان التنمية المستدامة نمط جديد للتنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة الاجيال القادمة على الوفاء بالتزاماتها [3] . حيث ركز التقرير على الربط بين التنمية والبيئة التي نعيش فيها ، وكان التقرير يحمل عنوان (مستقبلنا المشترك) [4] . وقد بدء العمل الفعلي للمفهوم في قمة الارض التي عقدت في ريودي جانيرو في البرازيل عام 1992 ، والتي عرّفت التنمية المستدامة بانها (تهدف الى تحسين حياة الشعوب في العالم دون استنزاف للموارد وعدم الاجحاف بحق الاجيال المقبلة) [5] ، فهي عملية تطوير للأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الاعمال التجارية بشرط ان تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على الصمود والاستمرار والتطور [6]. وعرفت ايضا بانها السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الانسانية مع الوضع في الاعتبار قدرات النظام البيئي [7] ، حيث يواجه العالم مخاطر تناقص الموارد والتدهور البيئي وتراجع مؤشرات المساواة والعدالة الاجتماعية وارتفاع وتيرة العنف والنزاعات المسلحة [8]. وقد تواتر الاهتمام الدولي بقضايا التنمية المستدامة، عبر المؤتمرات والحوارات الدولية والقمم التي عقدها قادة الدول الصناعية، لتدارك الوضع الخطير الذي بات يواجه العالم، من حيث الاستخدام المفرط لثروات الارض والتلوث وارتفاع حرارة الارض، وغيرها من التحديات البيئية [9] . هذه المؤتمرات اسهمت الى جانب جهود منظمات الامم المتحدة ، كمنظمة العمل الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، والاسكوا، ومنظمة الاغذية العالمية (FAO)، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وغيرها، في بلورة منهج التنمية المستدامة ليحل محل التنمية التقليدية، التي نعتت احيانا بالتنمية المستنامة، او التنمية العرجاء، او اللامتوازنة، والتي لم تضع اليات واضحة لوقف التجاوز على مقدرات وموارد الارض الطبيعية وغير الطبيعية [10]. لقد اصبحت التنمية المستدامة اليوم، بمثابة خارطة طريق عالمية للانطلاق بالدول والشعوب في مسيرة موحدة وبخطى مدروسة ومحددة، وبسقوف زمنية ومراحل تعاقبية، تميزت عن النماذج التنموية التي سبقتها بحيادها وتجردها من الأيدولوجيات التي فرضت نفسها لعقود، وقسمت العالم الى معسكرات رأسمالية واشتراكية متنافسة ومتصارعة [11] وفي 5 كانون اول-ديسمبر 2014 ، اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، جدول أعمال تنمية ما بعد 2015، حيث بدأت المفاوضات الحكومية الدولية على جدول أعمال التنمية في يناير- كانون الثاني عام 2015، وانتهت في آب -أغسطس عام 2015 في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا . وبعد المفاوضات جرى اعتماد الوثيقة النهائية للتنمية المستدامة في 25-27 سبتمبر 2015، بعنوان (تحويل عالمنا : جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة). وقال الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون إن هذا الاتفاق العالمي (يعد خطوة حاسمة إلى الأمام في بناء مستقبل مستدام للجميع، ويوفر إطار عمل عالمي لتمويل التنمية المستدامة، اذ أن نتائج المؤتمر تعطينا الأساس لتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة التي تشمل الجميع) [12] . ومنذ ذلك التاريخ ، اعلنت الامم المتحدة عن اجندتها للتنمية المستدامة (SDGs) ، والتي تعرف اليوم بأجندة 20-30 ، والتي تتضمن سبعة عشر هدفا من اهداف التنمية المستدامة، اضافة الى اكثر من169 غاية او هدف فرعي ، حيث تعمل الدول بشكل طوعي وكل حسب امكانياتها على تحقيق تلك الاهداف، والتي تتضمن مجموعة واسعة من قضايا التنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر والجوع وتحسين الصحة والتعليم، وجعل المدن أكثر استدامة، ومكافحة تغيّر المناخ ونقص المياه، وحماية المحيطات والغابات، والحوكمة، واقامة العدل والمساواة وغيرها [13] .

ونظرا لتفاقم المشكلات العالمية فقد باتت جميع الدول، بحاجة للوصول إلى هذه الأهداف الطموحة . الامر الذي عزز من التقارب العالمي، وكثف من الملتقيات الدولية التي تهدف الى ايجاد صيغ مشتركة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة .

وتتميز التنمية المستدامة بخصائص وصفات لعل ابرزها :

1-الاستمرارية، كون التنمية المستدامة، عملية مستمرة ومتجددة ، فكلما تحقق مستوى معين من التطور، تطلب الانطلاق الى مستوى اعل للمرحلة المقبلة، وهذه الخاصية تعطي المفهوم تطورا واستمرارية [14] .

2-الشمولية ، فالتنمية المستدامة تشمل كل ابعاد التطوير والتدبير ، فهي لا تتضمن رفع مستوى الدخل القومي للبلدان، وانما يضاف له التقدم في كافة مجالات الحياة من تعليم وصحة وخدمات عامة للمجتمع، والحفاظ على التوازن البيئي وتحقيق العدالة والمساواة والحكم الرشيد [15] كما انها تستلزم لتحقيقها مشاركة جميع قطاعات او فئات المجتمع، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الأصل أو الهوية [16] .

3-العالمية ، حيث تجاوزت المشكلات البيئية والصناعية والسياسية حدود الدول وسيادتها ، ولم يعد بإمكان الدول مهما كانت امكانياتها، ان تواجه تحديات الفقر والجوع والهجرة والجفاف والتصحر والتلوث وحركات التمرد لوحدها ، وانما بات لزاما على المجتمع الدولي التكاتف الايجابي لحل تلك الاشكاليات والتحديات المختلفة [17] .

4-الشراكة ، يدعو جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، لإقامة شراكات بين أصحاب المصالح المتعددة لتعبئة وتقاسم المعرفة والخبرة والتكنولوجيا والموارد المالية لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل البلدان [18] .

5-التوازن ، فالتنمية المستدامة تنطلق من مبدأ التوازن بين التنمية وبيئة الانسان ، وما بين الانتاج والاستهلاك ، كما انها تعني كذلك تحقيق التوازن في الاستراتيجيات ، فلا يستحوذ قطاع على اخر ولا ينمو اقتصاد على حساب تراجع واقع الفقراء، او تنضب ثروات الطبيعة او تتلوث البيئة. فالتنمية الاجتماعية والبشرية والسياسية تمضي جنبا لجنب من اجل تحقيق العدالة والمساواة ، فلا يسعد جيل ويشقى اخر ، ولا تغنى قارة بشعوبها على حساب قارات اخرى [19]

ثانيا : التنمية المستدامة والامن الوطني :

كان الامن ولايزال في صدارة اهتمام المجتمعات الانسانية ، كونه العامل الاساس الذي يحفظ وجودها وحدودها وكرامتها ، ويتيح للمواطنين ان يعيشوا حياة كريمة ومنتجة وفي ظل دولة ذات سيادة وامن . وعليه ظل الامن حاجة انسانية، خلقتها ظروف الصراع والمواجهة بين الدول [20]. وقد تطور مفهوم الامن تبعا لمراحل الصراع الدولي، وتطور وسائل المواجهة ، واذا كان البعد العسكري شكل جزءا اساسيا لتفسير نظريات الامن القومي، في منتصف القرن العشرين، بسبب ظروف الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، فان القرن الحادي والعشرين قد فرض تحديات وتهديدات مستحدثة ، اخذت تضرب عمق المجتمعات وتهدد وحدتها، كالبطالة، والفقر، والحروب الداخلية، وغياب العدالة الاجتماعية، والهجرة، والنزوح الداخلي، والتلوث البيئي، والجريمة المنظمة والارهاب، وما نتج عن ذلك من تهديد لاستقرار الدول والمجتمعات [21]. وبعد ان كان الامن الوطني يهدف في الاساس الى ضمان امن الدول وحدودها من العدوان الخارجي ، بات بعد انتهاء الحرب الباردة، يطرح تساؤلات عدة حول مدى قدرة الحكومات على تلبية متطلبات الحد الادنى من الامن للمواطن داخل الدولة، وحمايته من الجوع والمرض والبطالة والشيخوخة والعنف، وتوفير مستلزمات الضمان الصحي والتعليمي، والرعاية الاجتماعية، وتحقيق الامن الغذائي والبيئي، والاستقرار السياسي، الذي يمنح الفرد قدرة التعبير عن ارادته وانتخاب من يراه مناسبا لإدارة الدول وقيادة المجتمع [22]. لقد بات الامن مرتبطا بالتنمية ، فلا امن لدولة يعاني شعبها البطالة والفقر والتلوث، وضعف الخدمات الصحية والتعليمية ، ولا امن لشعب ممزق الهوية ، ويعاني من اختراقات خارجية للسيادة الوطنية ، وحسب تصنيف وزير الدفاع الاسبق روبرت ماكنمارا فان التنمية باتت لصيقة بالأمن (وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة) [23]. ومن هذا المنطلق فقد تبنّت الامم المتحدة منذ مطلع

ثمانينيات القرن المنصرم ،التصنيف الشامل للمخاطر التي تهدد امن الانسان، والتي بدأت تسمى اصطلاحا ب (الامن الانساني) والمتمثلة بالمخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية [24]. وقد بين تقرير التنمية البشرية الصادر عام 1994 ، سبعة ابعاد للأمن الانساني، وحسب فلسفة الحاجات الاساسية للإنسان وهي :

1-الامن الاقتصادي ، اي ضمان الحد الادنى من الدخل المادي لكل فرد، وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل. إذ تُمثل مشاكل البطالة عاملا مهما، ومُسببا للتوترات السياسية والعنف الاثني سوآءا للمجتمعات النامية او المتقدمة على حد سواء .

2- الامن الغذائي ، اي توفير الحد الادنى من الغذاء لكل فرد وفي جميع الاوقات. وتبعا للأمم المتحدة، فإن توافر الغذاء بشكل عام ليس المشكلة، انما المشكلة غالبا تكمن في التوزيع السيئ للمواد الغذائية، وعدم وجود قوة شرائية لدى الافراد لشراء احتياجاتهم الغذائية الاساسية .

3-الامن الصحي، اي ضمان الحد الادنى من الرعاية الصحية للأفراد تجاه الامراض والاساليب الحياتية غير الصحية، وكذلك اتجاه الامراض المزمنة وتوفير العلاجات اللازمة للفئات الفقيرة .

4-الامن البيئي ، اي حماية الانسان من الكوارث البيئية ، والحفاظ على البيئة من جور الانسان وتباين وصول الافراد الى المياه الصالحة للشرب وللزراعة [25].

5-الامن الفردي، اي الحق في الحياة والصحة والسلامة البدنية والحق في الكرامة الانسانية وكذلك حق الفرد في الحماية من عنف الدولة المادي او اعتداءات الدول الخارجية او عنف الجماعات الخارجة عن القانون وكذلك الحماية من العنف الاسري [26].

6- الامن المجتمعي، الذي يقوم على ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية، في ظل المخاطر المتزايدة للعولمة على المنظومات القيمية للمجتمعات، وكذلك الحماية من العنف العرقي والطائفي والحفاظ على المنظومة القيمية والاخلاقية للافراد والجماعات بلا انتهاك او انتقاص [27].

7-الامن السياسي، والذي يضمن للفرد ان يعيش في ظل نظام سياسي منصف عادل يكفل حقوق الانسان، والتداول السلمي للسلطة، بعيدا عن القمع وسوء المعاملة وكبت الحريات العامة [28].

وقد اعطى الأمين العام الاسبق للأمم المتحدة كوفي عنان، في تقريره للأمم المتحدة عام 2000 والمعنون بـ (نحن البشر)، توصيف للأمن الإنساني، بانه يشمل حقوق الإنسان ، الحكم الرشيد، وإمكانية الحصول على التعليم، وعلى الرعاية الصحية، واتاحة الفرصة لاطلاق قدرات الابداع [29] . لقد اصبح الامن الانساني يعني بالمفهوم الشامل الامن الوطني والذي بات يتكون من امن الدولة وامن المجتمع وامن الانسان [30]. وقد اشارت الكثير من المواثيق الدولية الى الترابط بين التنمية والامن، كالإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948وميثاق الامم المتحدة 1945، وكذلك القيم الوطنية والدينية التي تحث على حماية الانسان وتوفير متطلبات العيش الامن والكريم له [31]. بحيث اصبح الامن الانساني في عالم اليوم جزءا او ضلعا اساسيا لمثلث الكرامة الانسانية الذي يشمل حقوق الانسان والتنمية البشرية والامن الانساني [32] ، فجميع الافراد في المجتمع وبغض النظر عن جنسهم ولونهم ، مشمولون بمتطلبات الأمن ، وبالتالي فلهم الحق في الرعاية والحماية والكفالة من قبل الحكومة ومؤسساتها، فالأغنياء اليوم مهددون بالجريمة المنظمة التي تقتلهم وتهدد عيشهم ومهددون بآفة الامراض المستعصية مثل الايدز، ومحاصرون بالمخدرات وبالخطف، وممارسة الابتزاز ضدهم [33]. والفقراء مهددون بالجوع ونقص الغذاء وانتشار الامراض والحرمان الاقتصادي من العمل، ومحرومون من دخل مناسب يسد جوعهم ومأوى ملائم ، ومن بيئة نظيفة، ومياه صالحة للشرب. وهم بحاجة الى مؤسسات تربوية وتعليمية [34]، وبحاجة الى نظام سياسي يؤدلجهم وفق مقتضيات المصلحة العامة، وحكم القانون ومفهوم المواطنة، لاوفق مقتضيات

المصلحة الخاصة لهذا الحاكم او تلك الجماعة [35]. ان عملية تحقيق الترابط بين الامن الانساني والتنمية المستدامة يتطلب في اعتقادنا اشتراطات معينة منها :

- وجود مرجعية تنظر الى امن الانسان والمجتمع والدولة، على انها وجوه لحقيقة واحدة لايمكن فصلها الا لاغراض تحليلية .

- درجة عالية من المأسسة التي تنجز وظائف تحقق الامن للإنسان وللمجتمع والدولة . فالمأسسة تعني درجة عالية من التواتر والانتظام، التي تجعل التنبؤ بما سيكون عليه الغد من حيث مجريات احداثه واضحا وممكنا [36].

- تبني منهاج وطني للتربية البيئية بهدف تسليح الانسان بما يطلق عليه ب (الخلق البيئي) ، والذي معناه ان يعي الانسان المخاطر التي تحيط به في عالمنا المعاصر من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية ويعمل على التكاتف مع الدولة والمجتمع لإيجاد الحلول اللازمة لتجاوزها [37]

ثالثا : التنمية المستدامة في ليبيا: قراءة في واقع ما بعد الثورة :

من خلال تطبيق جوانب التنمية المستدامة على واقع ليبيا كدولة من دول الجنوب، يمكن القول انها لم تختلف كثيرا في واقعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي عن الكثير من الدول العربية والافريقية ، من حيث تركيبتها الاجتماعية القبلية، واقتصادها الريعي المعتمد على النفط والغاز ، ونظامها السياسي الفردي والقبلي ، وبنيتها الثقافية المبنية على ثوابت الهوية الوطنية والمنظومة الاسلامية [38].

وعلى الرغم من محاولة نظام العقيد معمر القذافي (1969-2011) ، ادخال اصلاحات اقتصادية وذلك من خلال اطلاقه اشارات العودة الى النظام الاقتصادي الحر، واعتماده الوثيقة الخضراء لحقوق الانسان، وتحسين واقع الفئات الاجتماعية الفقيرة [39] ، الا ان الكثير من الليبيين ظلوا يشعرون ان تلك الاصلاحات كانت شكلية وفوقية، ولم تمنحهم حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية الكافية، وبالتالي بقيت خطط التنمية الاقتصادية والسياسية غير فاعلة، وتعاني مشاكل عدة، كانت ابرزها :

1-ان معظم خطط وبرامج التنمية المستدامة اعتمدت على رؤية تنموية فوقية للنظام السياسي الليبي ، ولم تعتمد اسلوب المشاركة المؤسسية او المجتمعية [40].

2- اتسمت خطط التنمية بغياب العدالة في التوزيع بين مناطق ليبيا ومدنها ، اذ استحوذت بعض المدن على النصيب الاكبر من التنمية المكانية، في حين اهملت مناطق ومدن مهمة من ليبيا لاعتبارات تتعلق بالانتماء المجتمعي والقبلي والمناطقي [41].

3- وجود تفاوت في توزيع الثروة والعوائد المالية بين المواطنين في ليبيا ، مما احدث فجوة اقتصادية واجتماعية، داخل المجتمع الليبي اخل بمبدأ المساواة في المواطنة .

4- ضعف الاندماج في مشروعات وبرامج التعاون الدولي الخاصة بالتنمية المستدامة وعدم الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية ومشاريعها المتعلقة بالحوكمة وبناء المؤسسات ومشاريع البنى التحتية .

5- تدني الخدمات التي تقدمها الدولة الليبية في مجال الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية والصناعية ، مما دفع الكثير من الكفاءات العلمية الليبية الى الهجرة والبحث عن بلدان اخرى تحقق لهم طموحاتهم العلمية [42] .

6- ضعف الاقتصاد الليبي، واعتماده على النفط والغاز لتوفير احتياجات ومتطلبات الشعب الليبي الاساسية ، وتجاهل اي محاولات للإصلاح الاقتصادي تأخذ بالحسبان تنويع مصادر الدخل القومي الليبي [43].

7- ضعف منظومة الحكم الرشيد، عبر تضييق المشاركة السياسية ومنع التداول السلمي للسلطة والاستناد الى الولاءات القبلية في تركيز دعائم العملية السياسية، وتجاهل دور الاحزاب والتنظيمات الطلابية ومنظمات المجتمع المدني، والتي تكون مهمتها بالأساس احداث حراك اجتماعي وسياسي في المجتمع، وتجديد حيويته، فضلا عن المساهمة في عملية صنع القرار السياسي والتنموي (44).

لقد كانت تلك العوامل سببا رئيسيا في حركة الاحتجاج الشعبي والثورة التي اطاحت بنظام العقيد معمر القذافي في شباط فبراير 2011 ، حيث دخلت ليبيا مرحلة جديدة ، تم التوافق فيها بين القوى السياسية والمدنية، على اقامة حكومة وحدة وطنية ممثلة لجميع الليبيين، تعمل على استثمار طاقات المجتمع الليبي الشبابية بهدف البناء والتنمية، وتجاوز مرحلة الركود الاقتصادي والجمود السياسي في المرحلة السابقة ، الا انه من المؤسف ان مرحلة ما بعد القذافي لم تأتي بالنتائج المرجوة من التغيير (45) . فالمؤسسات السياسية في ليبيا مرت بنقلات نوعية في بناء مؤسساتها التشريعية والتنفيذية، نتيجة لظهور مجموعة من الظروف التي ساقتها المرحلة وأثرت عليها سلباً وايجاباً ، اذ لم تتمكن الحكومات المتعاقبة ، من بناء دولة ذات مؤسسات قوية قائمة وقادرة على تحقيق أهداف التنمية بجميع اهدافها، مما تسبب في تفاقم الأزمات داخل الدولة، وعدم قدرتها على بناء مؤسسات مستقرة تستطيع مواكبة العالم في التغيير والتطور وإتمام عملية التحول الديمقراطي . وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تلبي احتياجات الحاضر من دون النيل والمساس من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (46) .

وفي الواقع يمكن القول ان عملية تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الليبي ، تتطلب تواجد جملة من الشروط والعناصر الاساسية، لعل في مقدمتها استقرار المؤسسات وثبات العملية السياسية . اذ ان فشل او نجاح، خطط وبرامج التنمية المستدامة ، يتطلب قيادة تنموية ورؤية تنموية، ومؤسسات سياسية وادارية واقتصادية قوية، قادرة على تنفيذ برامج وخطط التنمية المستدامة (47) . وقد قدم لوسيان باي منذ عام 1953، وهو من اوائل المفكرين الذين حللوا مفهوم التنمية السياسية، ما عدّه مفتاح عناصر التنمية السياسية، حيث أن علامات التنمية السياسية، يمكن اقتفاء آثارها على ثلاث مستويات، بالنسبة للسكان ككل، وبالنسبة للأداء الحكومي، وبالنسبة لأداء النظام نفسه (48) . كما أكد لوسيان باي، على أن التنمية السياسية، تتحقق من خلال قدرة النظام السياسي على معالجة الأزمات الستة الاتية : أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التكامل، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع . وقدم تعريفاً لها (أن التنمية السياسية هي مقدمة للتنمية الاقتصادية، والتداول السلمي للسلطة، وإقامة الدولة القومية، والتحديث، ومشاركة المواطنين سياسياً، وهي أيضاً جانب من جوانب التغيّر الاجتماعي بصورة شاملة، وإقامة الديمقراطية، وتحديث ثقافة المجتمع السياسية) (49). اما الكاتب الأمريكي صموئيل هنتنجتون فقد ربط التنمية المستدامة بما فيها التنمية السياسية، بمحاولة المجتمع تحقيق شكل من اشكال الوحدة السياسية . بمعنى اوضح، انه قام بربط المعاني العامة للتنمية المستدامة ومدلولاتها، بمفهوم اخر يعرف بمفهوم التنمية السياسية والتي تمثل اساس تطور أي عملية سياسية داخل الدولة الوطنية (50). ومن خلال ما تقدم يمكن الاستدلال على اثر البعد السياسي في عملية التنمية المستدامة في ليبيا ولاسيما بعد ثورة شباط فبراير 2011 ، والتي كانت في مجملها ذا تأثيرات سلبية انعكست على الامن الوطني الليبي والتي من ابرزها :

1-الانقسام السياسي ، والذي تمثل في وجود حكومتين ليبيتين احدها في طرابلس معترف بها من المجتمع الدولي، واخرى في بنغازي شرق ليبيا ، وهذا الانقسام السياسي انعكس في الانقسام التشريعي حيث يوجد الان في ليبيا مجلسين تشريعيين في غرب البلاد وشرقها ، وكذلك الانقسام الاداري والتعليمي والصحي، وقد عطل عودة الوحدة بين الليبيين، وشل امكانية تنفيذ مشاريع موحدة للتنمية المستدامة، ورفع من تطبيقات الحكم المركزي بالضد من نظام اللامركزية المفترض تطبيقه في ليبيا.

2-غياب الاستقرار الأمني، بسبب انتشار الجماعات المسلحة في غرب ليبيا وشرقها وجنوبها والتي بدأت بممارسة العنف خارج اطار القانون ، ولاتخضع هذه الجماعات لسلطة الحكومتين في ليبيا ، وتديم وجودها من تجنيد المرتزقة الاجانب ، ومن تجارة السلاح والابتزاز وتهريب النفط، وكذلك من تجارة تهريب المهاجرين غير الشرعيين الى اوربا عبر السواحل الليبية [51] .

3-تراجع الآمال ببناء ديمقراطي حقيقي في ليبيا، وتأسيس حكم رشيد يستند الى قواعد المنافسة الديمقراطية، نظرا لضعف الثقافة السياسية للمجتمع الليبي والمتعلقة بالقبول بالآخر وبالتداول السلمي للسلطة ، وهذا ما لمسناه في حالة الصراع على السلطة، وماجره من انقسام سياسي وجغرافي بين مناطق ليبيا، والتي باتت اشبه بالدويلات المستقلة داخل الدولة الليبية نفسها، ولكل منها سلطتها السياسية وجيشها وادارتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية .

4-ضعف اداء التنظيمات الطلابية والحزبية ومنظمات المجتمع المدني، والتي من المفترض ان تراقب خطط وبرامج التنمية المستدامة في مختلف المدن الليبية، حيث خضعت اغلب هذه التنظيمات الى الولاءات القبلية، وتم اختراق بعضها بخطط خارجية تضر بالأمن الوطني الليبي .

5-تصاعد الولاءات القبلية والاثنية، وتراجع مؤشرات الهوية الوطنية الليبية ، وهذا ما نلمسه في تصاعد الصراعات القبلية والانحيازات التي تقوم بها القبائل لهذا الطرف او ذاك من اطراف الصراع الليبي.

6-التحديات الانسانية ، الناجمة عن اثار الحرب الداخلية على اوضاع السكان في ليبيا من حيث عمليات النزوح والهجرة الى خارج البلاد، وتأثير الصراع الداخلي على فكر الشباب وانخراطهم في التنظيمات المسلحة، وبالضد من الافكار الوطنية والولاء الى ليبيا والتي كان يتسلح بها الشباب الليبي سابقا ، اضافة الى تأثير الحرب على واقع الاطفال والنساء وكبار السن والمعاقين ، حيث فقدت الكثير من العوائل الليبية معيلها واصبحت الكثير من النساء يخرجن للعمل لإعالة اسرهن مع ما يتعرضن له من ضغوط اجتماعية ومعيشية .

7-تراجع مؤشرات قياس الحريات العامة، كحرية التعبير عن الراي والكتابة، بسبب القمع الذي يمارس على الصحفيين المعارضين للواقع الليبي الجديد، او الذين ينتقدون الظواهر السياسية، مما اضطر الكثيرين منهم للهجرة الى خارج ليبيا او الابتعاد عن الكتابة . كما ان سيطرة الفصائل المسلحة على المشهد السياسي قد وضع حدودا فاصلة بين مناطق ليبيا واقاليمها مما عطل من حرية السكان على التنقل والتجارة والوصول الى اماكن ارزاقهم ، وبالتالي انعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

رابعا : المؤشرات غير السياسية للتنمية المستدامة واثرها في الواقع الليبي :

ما ان جرى تشكيل اول حكومة ليبية برئاسة محمود جبريل في اذار مارس 2011، حتى حاولت ليبيا ارسال رسالة اطمئنان الى العالم عن التزامها بالمبادئ العالمية للتنمية المستدامة او ما تعرف بأجندة 2030 ، عبر التقارير الطوعية التي تكتبها اللجان المختصة في وزارة التخطيط ، وعبر التعاون مع منظمات الامم المتحدة المعنية بقضايا التنمية المستدامة، وفي مجالات الصحة والعمل والتعليم والنازحين والمرأة والشباب ، بهدف تبني مشاريع تعالج الاشكاليات التي انتجها تغيير نظام القذافي على الواقع السياسي والامني والمجتمعي في ليبيا[52] .

ان قراءة التقرير الطوعي الذي قدمته الحكومة الليبية الى المنتدى الاقتصادي للتنمية رفيع المستوى في نيويورك لسنة 2020 ، يظهر نوعا من الالتزام الذي ابدته الحكومة الليبية لتنفيذ اجندة التنمية المستدامة 2030.

كما يظهر مجموعة من السياسات والبرامج والاجراءات ، التي تبنتها حكومة الوفاق الليبية المعترف بها دوليا، كونها الحكومة المسؤولة عن تنفيذ خطة التنمية الوطنية، ويمكن ان نستعرض بعضا من تلك الاجراءات وكما يلي :

1-تشكيل لجنة التنمية المستدامة في حزيران-يونيو 2018، وبالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمات المجتمع المدني الليبي، حيث ضمت في عضويتها عدد من الخبراء والمختصين من القطاعات والجهات الحكومية ذات العلاقة ومن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني [53]. حيث أسند إليها مهام متعددة من بينها متابعة تنفيذ الجهات الحكومية وغير الحكومية لأهداف وغايات التنمية المستدامة ، والعمل على موائمة وإدماج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية بالتنسيق مع القطاعات المختلفة، والتثقيف وطنيا للتعريف بأهداف التنمية المستدامة، عبر تشكيل منتدى التنمية المستدامة والذي يستضيف صناع القرار واهل الراي واساتذة الجامعات الليبية لمناقشة اليات تطبيق اهداف التنمية المستدامة، ومتابعة التقدم المحرز في تحقيق أهدافها ، اضافة الى إعداد التقارير الطوعية واستعراضها امام المحافل والمنتديات الدولية [54].

2- تأسيس الوكالة الليبية للتنمية في الأول من تشرين اول أكتوبر من العام 2018 ، لتشكل حاضنة للعديد من الشركات القابضة والنوعية في جميع مجالات التنمية، وتعمل على توطيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفق القوانين الوطنية. وتستهدف الوكالة تعزيز ريادة الاعمال ونقل وتوطين التقنية، وتحسين البيئة في جميع المجالات، وتأسيس بنية تحتية قادرة على استحداث نقلة نوعية للمجتمع الليبي، وتقليص النفقات العامة والاعتماد على الاقتصاد الحر ، فضلا عن اعادة تأهيل وتشغيل المصانع الليبية المتوقفة، لتوفير فرص للعاطلين عن العمل وبما يخفف الفقر ويمنع الشباب الليبي من الانخراط في التوجهات المضرة بالأمن الوطني [55].

3-تشكيل وحدة تمكين المرأة في الامانة العامة لرئاسة الوزراء، وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بهدف تعزيز الإجراءات الرامية إلى إزالة جميع الحواجز التي تعوق المرأة الليبية من المشاركة الفاعلة في العمل والتنمية ، ورفع الحيف الذي واجه المرأة الليبية في العقود الماضية، ومنعها من المشاركة المتساوية مع الرجل في المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية [56]

4-دعم الفئات الهشة في المجتمع الليبي ولاسيما طبقة الفقراء والنازحين التي تأثرت بظروف الصراع في ليبيا، عبر تفعيل شبكة الحماية الاجتماعية ، وتعزيز السّلات الغذائية وبرامج الدعم المالي ، فضلا عن دعم شريحة المتقاعدين من خلال صندوق الضمان الاجتماعي ، وزيادة مرتبات المتقاعدين كونها لاتعين في مواجهة غلاء المعيشة وتراجع سعر صرف الدينار الليبي [57] ، وبسبب ظروف عدم الاستقرار السياسي ، تعطلت مقترحات مهمة لتفعيل شبكة الحماية الاجتماعية في ليبيا ، منها على سبيل المثال مقترح منتدى الخبراء الليبيين في 2017، والخاص بالحماية الاجتماعية، والذي يرمي الى وضع إطار وطني للحماية الاجتماعية للتصدي لمشكلة الفقر والحد من حالات الضعف في البلاد، مع تقديم الدعم الفوري للفقراء والفئات المستضعفة [58].

5- تشجيع رواد الأعمال الشباب، وكذلك المرأة على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية بطريقة مستدامة، من خلال التشجيع على ريادة الأعمال في المشروعات الصغرى والمتوسطة، وفي هذا الإطار تم اطلاق أول مركز تطوير لريادة الأعمال في ليبيا مطلع العام 2020 ، بمبادرة من الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، ويهدف المركز، إلى توفير التدريب والاستشارات لرواد الأعمال في ليبيا ومساعدة الشباب على إنشاء 90 شركة ناشئة، ومن المتوقع أن يوفر المركز 1000 فرصة عمل للشباب . كما سيدعم ماديًّا عددا من المشاريع الناشئة عبر صندوق تمويل المركز، ويعزز المركز أيضًا تشبيك رواد الأعمال في كافة أنحاء ليبيا ،عن طريق منصة رواد أعمال ليبيا. وقد وصف الدكتور خالد المفتي، رئيس مجلس ادارة الصندوق الليبي ، إطلاق المركز

بأنه : أولى الخطوات في بناء اقتصاد المعرفة، وتهيئة البيئة اللازمة لدعم وإنجاح الشركات الناشئة وريادة الأعمال في كامل ليبيا [59]

6-اعطاء اولوية لمعالجة القضايا ذات الاولوية الانسانية العاجلة وفي مقدمتها نقص الخدمات، وتوفير المياه الصالحة للشرب، واصلاح شبكات الصرف الصحي، بعد ان تعرضت الى التخريب والتدمير خلال مرحلة الصراع السياسي في ليبيا . ومن المهم الاشارة الى ان توفير المياه الصالحة للشرب تشكل معضلة في ليبيا، نتيجة التوسع السكاني وندرة المياه في ليبيا ، حيث تعد ليبيا من افقر الدول العربية والافريقية في مياه الشرب. اذ ان 95% من المياه في ليبيا هي مياه جوفية ، وتعتمد بشكل اساسي على ما توفره منظومة النهر العظيم من مياه جوفية يتم سحبها من جنوب البلاد لتغذي ما يزيد عن 76% من احتياجات غالبية سكان مناطق ليبيا ومدنها. وقد بدأت تتعرض شبكة النهر العظيم لتخسفات واعمال تخريب وتجاوز في المناطق التي تمر بها انابيب النهر، مما يعرض حياة السكان للخطر [60] . وعليه يجب على الحكومة الليبية ايجاد بديل مناسب لتوفير احتياجات السكان من المياه الصالحة للشرب عبر بناء مزيد من محطات التحلية على البحر، مثل تجربة دول الخليج العربي ، فضلا عن تبني سياسات توعوية لترشيد الاستهلاك العبثي للمياه من قبل السكان اضافة الى حماية انبوب نقل مياه النهر العظيم من عمليات التخريب من قبل عصابات الجريمة المنظمة [61] .

7-وفي إطار تحقيق اهداف اللامركزية الادارية وتعزيز دور البلديات والسلطات المحلية في تنفيذ وانجاز أهداف التنمية المستدامة، تم نقل العديد من اختصاصات الوزارات إلى المستوى المحلي للبلديات حيث تم اقرار القانون رقم [59] لنظام الإدارة المحلية في ليبيا لسنة 2012، لأجل تنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية والادارات المحلية على اختلافها وتوضيح اختصاصاتها. وقد اعترف القانون للمحافظات الليبية بالشخصية الاعتبارية والتي تعد من اهم ضمانات الاستقلال المالي والقدرة على اتخاذ القرارات الادارية بعيدا عن الحكومة الاتحادية [62] ، اضافة الى القدرة على تحصيل الاموال والضرائب المحلية والصرف على مشاريع البنية التحتية في المحافظة وبذلك خطت الحكومة الليبية اهم خطوة نحو تنفيذ اهداف التنمية المستدامة [63] .

خامسا : تحديات تطبيق اهداف التنمية المستدامة وانعكاسها على الامن الوطني الليبي :

تواجه ليبيا، تحديات متنوعة اثرت اجمالا في جهودها لتحقيق اهداف التنمية المستدامة 20-30، والوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا الاتجاه . والمتتبع لأليات تنفيذ برامج وخطط وسياسات التنمية المستدامة من قبل الحكومة الليبية في طرابلس، يجد ضعفا واضحا وفشلا في احيان كثيرة في تحديد الملفات الاكثر الحاحا لإنقاذ المجتمع الليبي من حالة اللاستقرار والتنازع السياسي [64]. ويمكن لنا ان نستعرض بشكل موجز اهم ابعاد الضعف والفشل في مؤشرات التنمية المستدامة ، وانعكاسها الواضح على الامن الوطني الليبي، :

1- **تشظي الواقع السياسي الليبي :** فمنذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي في اكتوبر 2011، دخلت ليبيا مرحلة صراع سياسي عنيف بين شركاء العملية السياسية، انعكس بالنهاية في انقسام ليبيا بين حكومتين متناحرتين ، ونظم سياسية واقتصادية ادارية مختلفة ، وهذا بلا شك اضعف من خطط وبرامج التنمية المستدامة ، وافقدها وحدة القرار السياسي والرؤية الوطنية الواحدة لكل مناطق الدولة الليبية [65] . ان التحدي الذي يواجه السلطة في ليبيا، لايعود لاسباب بنيوية تتعلق بطبيعة المجتمع الليبي القبلية وتغالبه على السلطة [66] ، كما يعتقد البعض، وانما تعود الى اخفاق القادة الليبيين في التوافق على مشروع سياسي وطني ينهي الخلافات السياسية، ويهيئ الاجواء لمصالحة وطنية تشمل جميع الليبيين وبما يمهد طريق الوصول لديمقراطية توافقية سلمية تجميع الليبيين على مشروع وطني واحد.[67].

2-ضعف المؤسسية وغياب العمل المؤسسي: أي ضعف العمل المؤسسي ، بسبب غياب العقد الاجتماعي المتمثل بالدستور وبالتالي غياب المشاركة السياسية، والعمل الحزبي والطلابي والتنظيمات

المدنية، والتي تكون وظيفتها احداث حراك سياسي واجتماعي وتجديد حيوية المجتمع [68] . واذا كانت هذا الصفة قد تمت وراثتها من النظام السابق الذي تصرف في ثروات البلاد بشكل فردي وبعيدا عن اي ضوابط مؤسسية ، فإنها تكرست في الواقع الليبي الجديد، فقد شهدت المرحلة الانتقالية فشل معظم البرامج التنموية داخل المناطق الليبية، مما ساهم في خلق حالة من الضعف التام لأليات الاصلاح والتنمية السياسية والاقتصادية والادارية المؤسسية [69]. فقد عجزت السلطة الجديدة في ليبيا ، عن إدارة حوار مؤسسي بشأن أيٍ من الموضوعات الرئيسية المتعلقة بشكل الدولة ونظامها السياسي وفيما اذا ستكون دولة مركزية ام فيدرالية ام تجمع النموذجين ؟ كما شهدت المرحلة الانتقالية عجزاً عن تصميم عملية سياسية دستورية، تستوعب فرقاء العملية السياسية بنظام وطني، يتجاوز المحاصصة ونظام التسويات الذي انتجته المرحلة الانتقالية، الى نظام يتساوى فيه الجميع بلا اقصاء او معاداة لاحد، نظام يدير العلاقة بين المكونات القبلية والاثنية في ليبيا بروح وطنية جامعة [70] . كما عجز النظام السياسي الجديد عن صياغة حلول مؤسسية تضمن انهاء فوضى السلاح المنفلت، وتؤسس لتوحيد الفصائل المسلحة بتشكيل عسكري موحد يدافع عن وحدة البلاد، كما يضمن اعادة استيعاب الكفاءات العسكرية والامنية التي تم عزلها بتهمة الولاء لنظام الحكم السابق [71].

3- هشاشة الوضع الأمني : ان ضعف الاجهزة الامنية واستنادها الى المحاصصة الحزبية والمناطقية والقبلية، قد انعكس على عملية تعدد صناعة القرارات الامنية وضعفها وتصادمها ، فضلا عن ان بعض الجماعات المسلحة باتت تملك قوات امنية واسلحة تتفوق في احيان على الاجهزة الحكومية ، وتتدخل في عمل الاجهزة التنفيذية ، بل ان كل فصيل مسلح بات يسيطر على وزارة او مؤسسة ويسعى للاستفادة من مغانمها الاقتصادية والمالية [72]، وهو ما عطل العمل الاداري والتنفيذي للكثير من الوزارات والمؤسسات عن تنفيذ برامجها المتعلقة بالتنمية المستدامة .

4- ضعف السلطة القضائية وتراجع دورها : فبعد عقد على ثورة 2011، تطرح جملة من التساؤلات حول قدرة القضاء الليبي على القيام بدوره المنوط به، واجراء محاكمات تتمتع بالحد الادنى من معايير المحاكمة العادلة، وترسيخ مبدأ عدم الافلات من العقاب للذين تسببوا بانتهاكات حقوق الانسان في ليبيا بعد ثورة 2011 ؟ فقد اجتمعت جملة من العوامل على تقييد دورالقضاء وافشاله، من ضعف مؤسسات الدولة، وانقسام السلطة القضائية بين الشرق والغرب، وتنامي دور الجماعات المسلحة وتشكيلها محاكم خارج القانون، وادارتها للسجون السرية ، واعتقالها وتعذيبها لمعارضيها دون اوامر قضائية ، إضافة إلى الاعتداءات المتكررة على الجهاز القضائي وأعضائه [73]. وقد أدى ضعف السلطة القضائية، إلى تبعات اخرى سلبية، على رأسها المساعدة في تنامي الدور القبلي، وانضواء الافراد تحت جناح القبيلة لتوفير الحماية الكاملة، واستمرار حالة الافلات من العقاب، لكبار قادة الجماعات المسلحة، وضعف قدرة المنظمات المحلية على توثيق الانتهاكات الجسيمة التي تقع بحق المواطنين الليبيين، بسبب الخوف من قمع الجماعات المسلحة التي تحتكم الى السلاح في تصفية خصومها ومعارضيها [74] . ولعل أبرز إشكالية ظهرت بعد الثورة والتي اثرت على كثير من الضمانات الواردة في قانون الاجراءات الجنائية الليبي ،هي صدور القانون رقم 38 لسنة 2012 ، والخاص ببعض الإجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية ، اذ نص في مادته الرابعة على أنه لا عقاب على ما استلزمته ثورة السابع عشر من فبراير 2011، من تصرفات عسكرية وأمنية أو مدنية بهدف إنجاح الثورة. مما أثر بشكل مباشر على القضايا المعروضة على المحاكم، وفتح الباب على مصراعيه للإفلات من العقاب وتكرار الانتهاكات [75].

5-انتشار الأسلحة وصراع الفصائل المسلحة والمرتزقة : حيث فشلت كل الخطط الامنية الساعية لضبط الامن ، وحصر السلاح بيد الدولة، وانهاء وجود الفصائل المسلحة والتي تتحكم بالقرار السياسي والامني، لقد بات انتشار السلاح وانتشار المرتزقة عاملا من عوامل تقويض وحدة المجتمع عبر تشجيع الانتقام المتبادل بين السكان ، كما انه بات مصدرا من مصادر التمويل الاقتصادي لعشرات الاف الشباب الليبي العاطل عن العمل ، حيث ازداد عدد المنخرطين في تلك الفصائل ليصل حسب بعض المصادر الى 230,000، مقاتل يتقاضون مرتباتهم من ميزانية الدولة الليبية [76]. وقد فاقم الصراع المسلح من

انتهاكات حقوق الانسان، وفرض سؤالا ملحا حول كيفية بلوغ العدالة ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات التي تفشت في كل مناطق البلاد، في ظل ضعف واضح للقضاء الليبي على ردع مرتكبي الانتهاكات [77]. كما فاقمت الفصائل المسلحة ووجود مسلحين مرتزقة من عدم الاستقرار السياسي والامني، واثرت بشكل سلبي على اداء الادارة الحكومية وصولا الى برامج وخطط التنمية المستدامة [78].

6- قانون العزل السياسي : وهو من قوانين المرحلة الانتقالية التي تعيشها الدولة الليبية، وهو من اكثر القوانين تأثيرا في انعدام الاستقرار السياسي والامني الذي تعيشه ليبيا ، وهو يشابه الى حد كبير قانون اجتثاث النازية في المانيا بعيد الحرب العالمية الثانية عام 1945، وقانون اجتثاث البعث في العراق بعد الاحتلال الامريكي عام 2003، حيث تم بموجب قانون العزل السياسي، استبعاد وعزل الاف الموظفين والعسكريين، وقادة الاجهزة الادارية والامنية زمن نظام القذافي ، ومنعهم من استلام مناصب في الواقع الليبي الجديد أو الترشح للانتخابات. ولاشك أن هذا القانون عد بمنزلة اعلان حرب على شريحة كبيرة من المجتمع الليبي، اذ نتيجة سياسة الاقصاء انحاز عدد كبير من المبعدين لطرف مقاومة العملية السياسية، واسهموا في تعطيل عملية بناء السلام في ليبيا [79].

7- ريعية الاقتصاد الليبي : اتسم الاقتصاد الليبي بصفة الريعية المتمثلة باعتماده على النفط والغاز في تشكيل الدخل القومي الليبي ، وساهمت مركزية الحكم في ليبيا زمن القذافي في الاستئثار بتوزيع الموازنة العامة بطريقة كيفية ، حيث استأثر النظام والنخب السياسية المرتبطة به بعوائد النفط وتوزيعها بشكل غير متوازن بين اقاليم البلاد، لاسيما في الشرق والجنوب مما شكل عاملا من عوامل الانقسام بين الليبيين [80]. وبعد سقوط نظام القذافي ساهم الانقسام السياسي والصراع على السلطة في بقاء الصفة الريعية للاقتصاد الليبي، ومنع اي اصلاحات هيكلية تعزز موارد الدولة بعيدا عن النفط والغاز . ومع تراجع صادرات النفط الليبي الى الاسواق العالمية، بسبب الصراع المسلح، تعطلت ملامح الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعثرت جهود الحكومة لتامين رواتب الموظفين، وتراجع تمويل الكثير من المشاريع التنموية ومشاريع إعادة الإعمار، وانعكس الامر في تراجع برامج الدعم للفئات الفقيرة والهشة والنازحين وتقلص الانفاق على قطاع التعليم والصحة والعمل [81].

8- ضعف اداء المجتمع المدني: يؤدي المجتمع المدني دورا اساسيا في مراقبة اداء السلطة، وتقويم برامجها المتعلقة بالتنمية المستدامة، وفي الواقع الليبي الجديد تحملت بعض المنظمات اعباء اقتصادية واجتماعية مؤثرة، وتعرض ناشطوها المدنيون للخطف والاغتيال والتهجير، بسبب برامجهم الاغاثية والانسانية [82]، الا أن اغلب منظمات المجتمع المدني تأثرت بأجواء الصراع السياسي والانقسام المجتمعي في ليبيا، وبقيت نسبة كبيرة من تلك المنظمات ، لا تنطبق عليها مواصفات المجتمع المدني، كونها ذات مرجعيات سياسية وحزبية، ومتأثرة بالقيم القبلية السائدة، وهي عبارة عن محلات للارتزاق المالي والنفعي وبعضها مرتبط بمصالح دولية، كما ان ثقافة المجتمع الليبي لازالت لاتعين في انجاح تجربة منظمات المجتمع المدني والتعاطي معها وبالتالي بقي دورها ضعيفا في مراقبة اليات تنفيذ خطط التنمية المستدامة [83].

9- ظهور الدور السلبي للقبيلة : مع تراجع الدولة الليبية وانهيار مؤسساتها السياسية والامنية ، انتعش دور القبائل في ليبيا لتوفر بديلا امنيا يحتمي في ظله الافراد من المخاطر التي تواجههم بعد سقوط نظام القذافي . وتصاعدت وتيرة التعصب القبلي وعمليات الانتقام بين القبائل الموالية والمعارضة زمن النظام السابق ، وباتت بعض القبائل معول هدم للوحدة الوطنية باستحواذها على المصالح والامتيازات، وارتكانها الى جهات حزبية وجماعات مسلحة لتعزيز نفوذها ومصالحها (84). ومع صعوبة الوضع الإنساني والمعيشي وتراجع سيطرة الحكومة على بعض المناطق ولاسيما في جنوب ليبيا اخذت مظاهر الجريمة المنظمة بالانتشار تحت رعاية بعض القبائل المتنفذة والمعارضة للعملية السياسية، بسبب قانون العزل السياسي . ولاسيما في مجال السيطرة على المنافذ الحدودية وتهريب الوقود ، والهجرة غير الشرعية لاوربا للافارقة من دول الجوار الليبي ، فضلا عن الاعتداء على المناجم وابار النفط، لسرقة الذهب والنفط والغاز والسيطرة على مصادر المياه ، والسيطرة على المصارف والبنوك وعلى الطرق

الخارجية التي تربط المدن الليبية ، الامر الذي يبرز صعوبة الدور الذي يجب على الحكومة الليبية القيام به لحماية اراضيها وسكانها المقيمين في الجنوب الليبي، واعادة توجيه دور القبائل في الجنوب لمحاربة عصابات الجريمة المنظمة بدل دعمها، وبالتالي المساهمة الايجابية في تنمية وحماية المشاريع الحكومية الخاصة بمناطقهم وقبائلهم .(85)

10- ضعف عناصر الادماج والتمكين للمجتمع الليبي : يمكن تحديد اربعة عناصر رئيسة للتمكين، تعد من المرتكزات الاساسية التي تقوم عليها الاصلاحات المؤسسية في ليبيا، وهي الادماج أو المشاركة والتي تعني ادماج الفقراء والفئات الهشة الاخرى في عملية صنع القرار، بهدف ضمان استخدام الموارد العامة المحدودة وتشجيع المجتمعات المحلية في الاقاليم والمحافظات على تحديد اولوياتها والفرض على صناع القرار الالتزام بإجراء التغييرات المطلوبة (86).

وايضا، حق الوصول الى المعلومات، فمن حق المواطن الليبي ان يحصل على اي معلومة مالم تمس الامن الوطني، اذ ان حرية التعبير عن الراي والكتابة تعزز من فكرة المسائلة والاخضاع لمؤسسات الدولة ، كما انها تعزز من الشفافية في الحكم والخدمات العامة والقطاع الخاص. المسائلة، والتي تعني قيام المسؤولين السياسيين والاداريين وممثلي الاحزاب بشرح سياساتهم وافعالهم للمواطنين، من خلال تقديم تقارير عمل بهدف تعزيز مبادئ الشفافية والمسائلة وتنمية قدرة المجتمع على تنظيم نفسه، من خلال جمعيات واتحادات تبدا بالتأثير على الحكومة والزامها باتخاذ القرارات لصالح المجتمع .(87)

هذه العناصر الاربعة مترابطة مع بعضها ويمكن تطبيقها على اربعة اهداف تنموية حاسمة :ضمان توفير الخدمات الاساسية، وتعزيز الحكم المحلي والوطني، وتوسيع امكانية الوصول الى الاسواق، وضمان الوصول الى العدالة (88) . أن البحث في الواقع الليبي المعاصر يؤكد عدم تمكن الحكومة الليبية من الوصول الى تحقيق حد ادنى من الادماج والتمكين للمجتمع الليبي وبما يحقق المسائلة والعدالة، ويرسخ الانطباع بتحقيق اهداف التنمية المستدامة ، فالمواطن الليبي غير ممكّن من المشاركة في صنع القرار او مسائلة المسؤولين عن سياساتهم ، كما ان الوصول الى العدالة غير متحقق في ظل تصاعد انتهاكات حقوق الانسان ، وصلاحيات الادارات المحلية غير مكتملة في ظل عدم حسم الصراع بين انصار المركزية واللامركزية.

11- ضعف منظومة الحماية الاجتماعية في ليبيا : يعد نظام الحماية الاجتماعية نظاما اجتماعيا- اقتصاديا، يعتمد على ارساء مبادئ حقوق الإنسان العالمية . وترتبط برامج الحماية الاجتماعية وسياساتها العامة بمجموعة الاجراءات والقوانين التي تتخذها الدول والحكومات من أجل منع الافراد من الوقوع في براثن الفقر والحرمان والتهميش والإقصاء ، مثل قوانين العمل، وقوانين الضمان الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي (89)؟ وبفعل الازمات الاقتصادية والاجتماعية، توسعت تلك الاجراءات لتشمل الفئات الفقيرة والهشة في المجتمع من النساء والاطفال والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة (90) . وقد نصت التوصية (202) لعام 2012، لمنظمة العمل الدولية على أنه ينبغي أن تشمل ارضيات الحماية الاجتماعية الحد الادنى من الضمانات على المستوى الوطني وهي :

أ- الحصول على الرعاية الصحية ذات المواصفات الجيدة.
ب- توفير دخل آمن للأطفال للحصول على الغذاء والرعاية والتعليم.
ج- توفير دخل آمن للأشخاص في سن العمل في حالات المرض والشيخوخة والبطالة والامومة والاعاقة .
د- توفير الدخل الاساسي للأشخاص المسنين (91).

ويشير تقرير التنمية المستدامة العربي للعام 2019، ان نسبة الفقر في ليبيا بلغت 10.4% . في حين بلغت البطالة حسب احصائيات البنك الدولي لسنة 2019 ، وللإعمار من (15-24) سنة، ما يقارب (41.9%)، وهي نسبة كبيرة جدا، اذا ما قورنت بإمكانيات ليبيا الاقتصادية وعدد سكانها القليل ومدخراتها المالية في الخارج (92). ونتيجة انخفاض سعر الدينار الليبي وتراجع كميات تصدير النفط

بسبب الصراع المسلح ، وتأخر تسديد مرتبات الموظفين، فقد وقعت شرائح كبيرة من الطبقة الوسطى في براثن الفقر الذي اصبح واسع الانتشار فتزايدت اعداد المتسولين وفقدت اسر من الطبقة الوسطى مدخراتها، واضطرت الى بيع مجوهراتها لشراء الغذاء، وسجلت حالات لمواطنين ليبيين يقيمون في المساجد ويستجدون المساعدة [93]. وتشير دراسات اخيرة حول الفقر في ليبيا الى ان مليون ليبي يحتاجون الى دعم مالي لتلبية احتياجاتهم الغذائية والمعيشية، وهذا المستوى من المشقة مثير للقلق في بلد نفطي يعاني من سوء توزيع الثروة . وقد انخفضت حصة الفرد من الدخل في ليبيا من 25.000 دولار في 2010 ، الى 10.000 دولار سنويا في 2014 ، ما يزيد الضغوط على الاسر الليبية ، وسجلت حالات طلاق متزايدة في المجتمع الليبي حيث بلغت 30% عام 2018 ، ووفقا لمكتب السجلات المدنية سجلت 4.019 حالة طلاق عام 2018، وحده وتشمل حالات الطلاق الرئيسة المذكورة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والمرتبطة بعدم قدرة الزوج على اعالة زوجته واسرته [94].

الخاتمة والاستنتاجات :-

بحثنا في الصفحات السابقة اهداف التنمية المستدامة في ليبيا واليات تعزيز الامن الوطني الليبي ، وبيّنا ان توجه الحكومة الليبية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة لا يتماشى مع رؤيتها لتحقيق التزاماتها الدولية فحسب، بقدر ما يمكّن الدولة الليبية من تعزيز فرص صمودها، وتعزيز امنها حيال التحديات التي تواجهها على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعليه جائت الخاتمة، بجملة من مقترحات تشكل خارطة طريق امام اي حكومة ليبية، لتطبيق اهداف التنمية المستدامة في الواقع الليبي، وبما ينعكس بشكل ايجابي على امنها الوطني، وعلى النحو التالي :

1- تحسين فرص الاندماج والتمكين للفئات الاجتماعية التي تشعر بالابتعاد والتهميش، فلازال النظام السياسي الليبي الجديد، يرفض ادماج فئات اجتماعية، تعيش على هامش الحياة في ليبيا بسبب مواقفها السياسية. فبموجب قانون العزل السياسي 2013 ، جرى ابعاد الاف الليبيين وطردهم من وظائفهم بتهم الموالاة للنظام السابق ، وبسبب هذا القانون ، تصاعدت نظرة الاقصاء لقبائل ليبية معروفة بولائها لنظام العقيد القذافي، ولاسيما قبائل وورفلة في بني وليد وقبائل ترهونة وقبيلة القذاذفة وقبيلة ورشفانة في محيط طرابلس وقبيلة المقارحة في الجنوب وغيرها . ومما لاشك فيه ان الاصرار على تطبيق قانون العزل السياسي وغيره من قوانين المرحلة الانتقالية، يعد بمنزلة اعلان حرب على المجتمع الليبي، حيث ان الاستمرار بتطبيق تلك القوانين يعد انتهاكا للحقوق المدنية والسياسية لألاف الليبيين ، وستدفع لمزيد من الانقسام في المجتمع الليبي اجتماعيا وسياسيا، وبالتالي ستحدث قطيعة مجتمعية ستدفع الاجيال الليبية المقبلة ثمنها . كما ان محاربة السكان في مصادر رزقهم وعيشهم سيجعل من هؤلاء السكان قنابل موقوته داخل المجتمع سهلة التوظيف من الجهات الخارجية التي تريد الاضرار بالأمن الوطني الليبي.

2- ردم الفجوة الاقتصادية وتقليل الفوارق المعيشية بين السكان وبما يجعلهم يشعرون بالمساواة والعدالة والفرص المتكافئة، وتقليل مستويات الفقر، وبما يعين على اندماج الافراد الفقراء بالمجتمع ، وهذا يتماشى مع مبادئ الاعلان الدستوري الذي اعلنه المجلس الوطني الانتقالي في 2011، والذي يساوي بين الليبيين في تكافؤ الفرص، والواجبات والمسؤوليات العامة، بلا تمييز بينهم على اساس الدِّين أو اللغة أو الثروة أو الجنس أو الآراء السياسية أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء القبلي أو الجهوي أو الأسرى.

3- تعزيز التنمية المحلية في المحافظات الليبية الفقيرة، وبما يدفع الى تقليل الفوارق بينها وبين المدن الليبية الغنية بالموارد. وهذا يتم من خلال المساواة في التنمية الاقتصادية وتقليص فجوة التنمية بين المدن والاقاليم ، وخص المدن الفقيرة بالمشاريع الانتاجية والخدمية التي تقلل البطالة وتوفر فرص للشباب العاطلين عن العمل، فضلا عن توفير برامج دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والتي تعين الاسر الفقيرة على تنشيط حياتها المعيشية. وهذا يتوافق تماما مع الهدف الاول من اهداف التنمية المستدامة والذي يتعلق بمكافحة الفقر.

4- تعزيز نظام اللامركزية الادارية لمساعدة المناطق والاقاليم الليبية في تنظيم شؤونها الادارية، بعيدا عن المركزية التي اثبتت ضعفها في ادارة الدولة وتوزيع الموارد ، فاللامركزية تشجع السكان على ادارة اقاليمهم، وتشجع القطاع الخاص المحلي على المساهمة في التنمية المحلية، كما تتيح للكفاءات الوطنية المحلية من المشاركة في صنع ورسم السياسات العامة في مناطقهم ، وتعين على تنمية مجتمع مدني يراقب اداء السلطات المحلية ويقوم سلوكها الاداري .

5- تأسيس نظام ديمقراطي تشاركي فعّال، يمكّن المواطنين من المشاركة في الحياة العامة على مبدأ المواطنة، التي تعطي فرص المساواة والعدالة في ليبيا لجميع المواطنين بمن فيهم النساء، في الترشح للانتخابات او الوصول الى المناصب الادارية والسياسية، أو اختيار ممثليهم على المستوى الوطني أو المحلي، بشفافية وحرية وبعيدا عن الانحيازات القبلية او الحزبية ، وبما يؤمن وصول الاشخاص المناسبين والكفؤين الى مواقع المسؤولية، وهو ما يساعد في بناء مؤسسات قوية تعين في تحقيق السلام والتعايش بين الليبيين .

6- تعزيز منظومة حقوق الانسان والحريات العامة في ثقافة وسلوك وتعامل المجتمع الليبي، استنادا للتراث الاسلامي والعربي، وبما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان والتي قبلتها الدولة الليبية، او صادقت عليها كالإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948، والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، واللتين تتضمنا مواداً متنوعة حول الحق في الحياة وحماية كرامة الانسان ، وحق الحرية والأمن، وحرية التنقل، والحق في الجنسية والتعليم، والمعاملة العادلة بين البشر والاحترام المتبادل بين الناس ، فضلاً عن حرية التعبير والرأي، والحماية من التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية او الاعمال الحاطة بالكرامة الانساني . ولعل من اهم ضمانات تعزيز الوعي بقيم حقوق الانسان هو سعي الحكومة الليبية لموائمة بنود الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة الليبية مع التشريعات الوطنية، وتطوير ثقافة منتسبي القضاء الليبي واجهزة الادعاء العام واساتذة الجامعات ومنتسبي الامن الداخلي وافراد الجيش الليبي على الالتزام بها في تعاملهم مع المواطن الليبي ، ولاسيما الاتفاقية الدولية الخاصة بمناهضة التمييز العنصري 1969 واتفاقية منع التمييز ضد المرأة (سيداو 1979)، واتفاقية مناهضة التعذيب 1987 ، واتفاقية حماية الاشخاص ذوي الاعاقة 2008 ، واتفاقية حماية العمال المهاجرين 1990 وغيرها من الاتفاقيات . ان تعميم تلك المبادي والتشجيع عليها في التعليم الاولي والمهني والجامعي والترويج لها في وسائل الاعلام وتشجيع الباحثين الليبيين للكتابة والترويج لها، سيساعد في خلق اجيال ليبية تؤمن بالحوار وبالسلام وبما يمنع العنف ويشجع على التنمية وخلق الانسان الليبي الذي يحمي وطنه ويتفاعل مع قضاياه الوطنية .

7- بناء جيش وطني ومهني مستقل عن الانتماءات الحزبية والقبائلية، ويكون ولاءه الى ليبيا ويمثل جميع الليبيين ويدافع عن امنهم القومي، ويضمن التمثيل العادل في صنوفه ومراكزه لجميع فئات المجتمع ، بعيدا عن اي نظام للمحاصصة او الاستحواذ من جهة سياسية أو قبلية أو مناطقية . كما ان بناء جيش ليبي موحد سيضمن بلا شك انهاءا وشيكا لملف الفصائل المسلحة والاحزاب المستترة بها، وينقل ملف الحفاظ على الامن الوطني لجهة رسمية واحدة بدلا من جهات متعددة ومتنوعة الولاء والانتماء .

8- تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية ودعم الفئات الهشة من العاطلين عن العمل وممن هم تحت خط الفقر من ضحايا الحرب، اذ ان شمول هذه الفئات بحماية الدولة ورعايتها، سيشعرها بالأمن ويمنع عنها استغلال الجماعات الخارجة عن القانون ، فالحرمان والاستبعاد الاجتماعي، وانعدام فرص العمل، سيعزز حضور الجماعات الارهابية في صفوف الشباب، لتجنيدهم وبث افكار التطرف وكراهية المجتمع في عقولهم، مما يزيد من الاحتقان والتفكك الاجتماعي ، وعليه فان كفالة الدولة لهذه الفئات الهشة سيعين على تجفيف منابع الارهاب، وتخفيف العنف داخل المجتمع ويمهد لعلاقات اجتماعية سليمة .

9- دعم الاسرة وتعزيز دورها الوطني، عبر المحافظة على التضامن الاسري والعائلي، وتشجيع الابناء على الولاء للوطن، والحفاظ على قيمه الراسخة ، فالأسرة هي المكان الامثل لتنشئة الاجيال اجتماعيا وسياسيا على حب الوطن، والدفاع عنه وتقوية الاواصر بين افراد المجتمع لتحقيق الاستقرار والتنمية .

10- اصلاح منظومة التربية والتعليم في ليبيا، عبر توحيد المناهج التعليمية لجميع الليبيين، واتاحة المساواة لهم في فرص التعليم بلا تمييز او اقصاء، وتوسيع المدارس والجامعات في المناطق الليبية الفقيرة ودعمها ماليا، وتطوير الكوادر التدريسية والمناهج التعليمية لتواكب العصر ورفع مرتبات المعلمين وتوسيع استيعاب المدارس التي تعاني الاكتظاظ بسبب ازمة النازحين ، اضافة الى تعزيز ودعم القضاء الليبي وحماية القضاة من عمليات الخطف والابتزاز من قبل الجماعات المسلحة ، وحظر المحاكم الاستثنائية ، بهدف ضمان وصول الاشخاص الى العدالة ومنع الافلات من العقاب للخارجين عن القانون ، فضلا عن الاهتمام بقطاع الخدمات الصحية، حيث المستشفيات والمشافي الليبية تعاني الاهمال والنقص الحاد في التجهيزات الطبية، بسبب قلة الدعم المالي، وهروب الكوادر الطبية نتيجة الصراع المسلح في ليبيا. كما يعاني قطاع الكهرباء من انهيار شبه تام، حيث يعاني الشعب الليبي من انقطاعات طويلة لساعات التجهيز بالكهرباء، نظرا لقدم منظومة الكهرباء واستمرار التجاوزات على الشبكة الوطنية، وعلى الحكومة الليبية الاهتمام بإيجاد بدائل مستدامة، لتوفير المياه للمواطن الليبي، حيث ان الاعتماد على النهر الصناعي في توفير المياه من مناطق جنوب غرب ليبيا، لازال محفوفا بالمخاطر لجهة نضوب مخزون المياه في تلك المناطق ، ولجهة الاعتداءات المتكررة على خطوط نقل المياه من قبل بعض الجماعات الخارجة عن القانون، ولعل بناء محطات تحلية على سواحل المدن الليبية سيكون حلا جيدا لازمة المياه وسيضمن امنا مائيا مستداما للمواطن الليبي .

11- تعزيز اندماج الفئات الاجتماعية المختلفة قبليا أو عرقيا في المجتمع الليبي مثل عبيد تاورغاء والطوارق والامازيغ والتبو ، عبر توفير فرص المواطنة المتساوية لهم، وتطوير مناطقهم من ناحية الخدمات التعليمية والصحية وتشجيع الكفاءات الوطنية منهم على تسلم المسؤولية السياسية والادارية وادارة المنشآت الصناعية. اذ ان اهم متطلبات ترصين الهوية الوطنية هي جذب ابناء الجماعات القبلية والعرقية المختلفة الى الفضاء الوطني، من خلال ادماجهم اجتماعيا وسياسيا وتطوير مناطقهم اقتصاديا واستغلال ثروات مناطقهم لصالح سكانها المحليين واعطاءهم الفرصة لإدارة مناطقهم ذاتيا فضلا عن الحفاظ على تراثهم الثقافي وتنميته ضمن اطار التراث الوطني الليبي .

هوامش البحث

1- د.فلاح جمال معروف العزاوي ، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني ، دار دجلة للنشر ، عمان 2016 ، ص 56 .

2-وليد حسان الاشوح ، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق ، دار يسطرون للطباعة والنشر ، القاهرة 2017 ، ص 38

3-. د.فلاح جمال معروف العزاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 60 .

4- د.عامر خضير الكبيسي واخرون ، دراسات حول التنمية المستدامة ، دار جامعة نايف للنشر ، الرياض 2015 ، ص 15 .

5- جمهورية العراق : وزارة التخطيط ، تقرير اهداف التنمية المستدامة 2018 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم احصاءات التنمية البشرية ، اكتوبر 2018 ، ص 1 .

6- وليد حسان الاشوح ، مصدر سبق ذكره ، ص 38 .

7- د.عبد الرحمن محمد الحسن ،التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها ، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة السودان للفترة 15-11/16، 2011 . على الرباط التالي https://www.researchgate.net/ شوهد بتاريخ 6-8-2021 .

8- الامم المتحدة ، منع النزاع ، وتحويل العدالة ، وضمان السلام ، هيئة الامم المتحدة للمرأة، نيويورك ،2015 ، ص 160 .

9- د.عمار التركاوي ، دور المؤتمرات الدولية في رسم السياسات البيئية العالمية ، سوريا ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 31 ، العدد الثاني 2015 ، ص 93 .
10- د.عامر خضير الكبيسي واخرون ، ص 16 .
11- المصدر نفسه ، ص 3 .
12- منظمة الاغذية والزراعة (FAO)، أديس أبابا: دول العالم تتوصل إلى اتفاق تاريخي لتمويل الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة، منشور على الرابط بتاريخ 15-7-2015 ، شوهد على الرباط http://www.fao.org/sustainable-development-goals بتاريخ 22-8-2021 .
13- د.عدنان ياسين مصطفى، التنمية البشرية المستدامة : مخاضات التهميش وفرص التمكين ، دار امجد ، عمان 2016، ص 11 .
14- د.فلاح جمال معروف العزاوي ، ص ص 57-58 .
15- الامم المتحدة ، جدول اعمال 2030 للتنمية المستدامة ، شوهد بتاريخ 23-8-2021 على الرابط https://www.unssc.org/
16- وليد الاشوح ، مصدر سبق ذكره ، ص 60 .
17- الامم المتحدة ، جدول اعمال 2030 للتنمية المستدامة، مصدر سبق ذكره
18- د.عامر خضير الكبيسي واخرون ، ص 3 .
19- د.دهام محمد العزاوي ، الاقليات والامن القومي العربي ، دار وائل ، عمان 2003 ، ص 55 .
20- د.علاء عبد الحفيظ ، الامن القومي : المفهوم والابعاد المعهد المصري للدراسات ، القاهرة منشور بتاريخ 11 اذار – مارس 2020 شوهد بتاريخ 21-8-2021، على الرابط https://eipss-eg.org/ .
21-محسن العجمي عيسى ، الامن والتنمية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض 2001 ، ص 5 .
22-د.دهام محمد العزاوي ، الامن الانساني : المفهوم والدلالة ، موقع الحوار المتمدن ،https://www.ahewar.org/ 22 / 12 / 2013
23- د.علاء عبد الحفيظ ، مصدر سبق ذكره .
24- د.عدنان ياسين مصطفى ، في سوسيولوجيا التنمية : قراءات نظرية وخبرات تطبيقية ، مؤسسة النخب والكفاءات الوطنية للإصلاح ، بغداد 2017 ، ص 227 .
25- حسين باسم عبد الأمير، الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية وحقوق الأنسان ، مجلة اهل البيت ، العدد 24 ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء في 5كانون ثان-يوليو 2018 ، ص 538 .
26- فار جميلة ، الحق في الامن الشخصي ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم القانونية ، جامعة باتنة ، الجزائر 2002 .
27- د.علاق جميلة ، الامن المجتمعي : مقاربة في المفهوم والعناصر ، مجلة البحوث السياسية والادارية / المجلد السادس، العدد العاشر ، جامعة قسنطينة ، الجزائر 2012 ، ص 102 .
28-محمد المهدي شنين ، تحولات مفهوم الامن الانساني ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، شوهد بتاريخ 25-8-2021 على الرباط https://www.politics-dz.com/
29-د.دهام محمد العزاوي ، الامن الانساني ، المصدر نفسه .
30- د.عدنان ياسين واخرون ، في سوسيولوجيا التنمية ، مصدر سبق ذكره ، ص 235 .
31- الامم المتحدة ، حماية حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي العام، بتاريخ بتاريخ تموز-يوليو 2016 ، شوهد بتاريخ 29-8-2021 على الرباط التالي https://www.un.org/.
32- عباس علي محمد ، الأمن والتنمية : دراسة حالة العراق 1970-2007 ، مركز العراق للدراسات ، بغداد 2013 ، ص 17 .
33- الامم المتحدة ، مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الدوحة 12-19 نيسان/أبريل ٢٠١٥.
34- د.دهام محمد العزاوي ، الامن الانساني ، المصدر نفسه .

35- د.رعد عبد الجليل علي ، التنمية السياسية : مدخل للتغيير ، الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، 2002 ، 24.
36- عدنان ياسين ، مصدر سبق ذكره ص 239 .
37- المصدر نفسه ، 243 .
38-عقيل حسين عقيل ، اسرار وحقائق من زمن القذافي ، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع ، طرابلس ، بلا تاريخ ، ص 311
39- المصدر نفسه ، ص 318 .
40-د. منى حسين عبيد ، ابعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا ، مجلة دراسات دولية ، العدد الحادي والخمسين ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد 2012 ، ص 31 .
41- د. مرعي علي الرمحي ، مشكلة التنمية المستدامة وانعكاسها على الحياة السياسية في ليبيا ، بحث منشور في الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية بتاريخ 27-3-2021 ، شوهد بتاريخ 24-2021 على الرابط https://www.politics-dz.com/ .
42- المصدر نفسه .
43- كريستوفر شيفيز و جيفري مارتيني ، ليبيا بعد القذافي : الدروس والآثار المستقبلية، ترجمة : د.إدريس محمد علي قناوي، مؤسسة راند الامريكية 2014 ، ص 51 .
44- الزهراء لنقي واخرون ، ليبيا : ديمقراطية ظلت طريقها ، مركز القاهرة لحقوق الانسان 2019، ص 39 . .
45- محمد خلفان الصوافي، الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبلية، مركز تريندز للدراسات في 24 يونيو حزيران 2020 شوهد بتاريخ 22-7-2021 على الرباط https://trendsresearch.org/ .
46-د. محمد علي عز الدين ، أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة، مصراته للفترة 9-10/تشرين اول اكتوبر 2020 ، ص 586 .
47-د.نجوى عبدالله الطبلاوي، القيادة المستدامة و فعالية الأداء التنظيمي لتحقيق التنمية المستدامة، من بحوث المؤتمر العلمي الدولي : التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات ، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، للمدة 23 و24 نيسان ابريل 2019 ، ص 223 .
48- هاني رمضان طالب ، التنمية السياسية : مقاربة نظرية ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، القاهرة في 12 تموز-يوليو 2020 ، شوهد بتاريخ 24-8-2021 على الرابط http://www.acrseg.org/
49- المصدر نفسه .
50- د.مرعي علي الرمحي ، مشكلة التنمية المستدامة وانعكاسها على الحياة السياسية في ليبيا ، مصدر سبق ذكره .
51- منظمة العفو الدولية ، ليبيا: بعد عشر سنوات من الانتفاضة، الميليشيات تفلت من العدالة وتحصد المكافآت، في 17-2-2021 ، شوهد بتاريخ 30-8-2021 على الرابط https://www.amnesty.org/
52-كريستوفر شيفيز و جيفري مارتيني ، ليبيا بعد القذافي، مصدر سبق ذكره ، ص 57 .
53- وزارة التخطيط الليبية ، التقرير الطوعي الاول للدولة الليبية الى الامم المتحدة لسنة 2020 .
54-المصدر نفسه .
55- للمزيد انظر بوابة الوسط، الوكالة الليبية للتنمية تسعى لإعادة فتح وتشغيل المصانع المتوقفة، منشور في 13 شباط-فبراير2019 ، شوهد في 23-8-2021 على الرباط http://alwasat.ly/news
56- في هذا السياق ونظرا للتطور الحاصل في دور المرأة الليبية، فقد احتفلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، باليوم الدولي للمرأة والفتاة في ميدان العلوم، اذ جرى تكريم اربع عالمات ليبيات رائدات في مجال عملهن وهن كل من : نجاة الصادق، عضو الزمالة الملكية البريطانية في الكيمياء الحيوية السريرية، والدكتورة فاتن عبد الحميد، أول عميد لكلية الطب بجامعة طرابلس، والسيدة رانيا رحومة،

مهندسة طيران، والدكتورة خيرية أوحيدة، الأستاذة في جامعة سرت والحاصلة على جائزة العالم في علم الأورام والطب لعام 2020. حول هذا الموضوع انظر: موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في 15-2-2021 ، شوهد في 23-8-201 على الرابط https://unsmil.unmissions.org/

57- الدبيبة يعلن تفاصيل زيادة المرتبات الضمانية وصرف منحة الزوجة والأبناء ، بوابة الوسط ، في نيسان-4 أبريل 2021, http://alwasat.ly/

58- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، منتدى الخبراء الليبيين يناقش مقترح إطار وطني للحماية الاجتماعية في 31 اذار-مارس 2017 ، شوهد بتاريخ 25-8-2021 على الرباط https://unsmil.unmissions.org/

59-للمزيد انظر بوابة الوسط ، إطلاق أول مركز تطوير لريادة الأعمال في ليبيا، منشور في 25 اذار – مارس 2018 شوهد بتاريخ 23-8-2021 على الرباط http://alwasat.ly/news

60-المعتز غنيم ، ليبيا أزمة المياه شبح يهدد مستقبل البلاد، سكاي نيوز عربية في 25 فبراير 2021، شوهد في 23-8-2021 على الرابط :

61- رامي التلغ، أزمة المياه في ليبيا ... تمظهر آخر لفشل الدولة، بوابة إفريقيا الإخبارية في 14-1-2019، شوهد في 24-8-20121 على الرابط : |https://www.afrigatenews.net/

62- د. عبير ابراهيم امنينه، اللامركزية الإدارية ومقومات الحكم الرشيد في ليبيا قراءة في القانون " 59" لنظام الإدارة المحلية : مدخل قانوني، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، منشور بتاريخ 17-1-2019 ، شوهد بتاريخ 25-8-2021 على الرابط -https://www.politics dz.com

63- في هذا الاطار يمكن الاشارة الى تأسيس المنتدى الليبي للتنمية المحلية والحكم الرشيد في 2013، والذي يرمي الى الاتي :-

1-توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في إدارة الشأن المحلي بطريقة سلمية. وإحداث تنمية إدارية واقتصادية في المجتمعات المحلية .

2-إشراك المجالس البلدية في إعداد الموازنات السنوية والخطط الخمسية، مما يعكس الاهتمام بمشاركة الوحدات الإدارية في اتخاذ القرارات سواءً في الجانب الاستثماري أو التشغيلي.

3-تبسيط الإجراءات للحد من البيروقراطية والتخلص من الآثار السلبية للنظام الإداري المركزي.

4- رفع مستوى الخدمات المُقَدَّمة للمواطنين، وذلك من خلال إحداث حراك اجتماعي شعبي على مستوى المدن والمناطق للقضاء على الظواهر الاجتماعية السلبية المتمثلة في الفقر والبطالة، والنزوح والأمية، والجهوية ، والتي تحول دون تحقيق تنمية مجتمعية شاملة.

للمزيد انظر رياض حسين التميمي ، دور اللامركزية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (نماذج من دول مختارة بضمنها العراق)، رسالة ماجستير غير منشورة قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين 2014. شوهدت بتاريخ 23-8-2021 على الرابط https://nahrainuniv.edu.iq/

64- د.مرعي علي الرمحي، مصدر سبق ذكره .

65-اسماء رسولي ، اشكالية بناء الدولة في ليبيا م بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية ، مجلة الامن الانساني ، المجلد 6، العدد 1 ، الجزائر ، جامعة قسنطينة ، كانون ثان- يناير 2021 ، ص 283 .

66-الزهراء لنقي، ليبيا 2011 : ديمقراطية ظلت طريقها، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة،2019، ص 39 .

67-لقد جرت عدة تدخلات ووساطات دولية واقليمية لتحقيق مصالحة وطنية وانهاء الانقسام السياسي بين القوى الليبية المتصارعة، مثلما حصل في اتفاق مدينة الصخيرات المغربية في يوليو-تموز2015، ومن ثم في لقاءات الفرقاء الليبيين في باريس وايطاليا وموسكو وبرلين وتونس واخيرا في اتفاق جنيف في شباط فبراير 2021 ، والذي اسفر عن تشكيل حكومة المهندس عبد الحميد دبيبة ، والتي كما يبدو لازالت تواجهها على الارض عقبات عملية تحول دون عودة الاستقرار السياسي والامني الى ليبيا . انظر نورة

الحفيان، التسوية السياسية في ليبيا : الاشكاليات والتحديات ، المعهد المصري للدراسات ، في 18 شباط- فبراير 2020، تاريخ المشاهدة 3-9-2021 على الرابط https://eipss-eg.org/
68- الزهراء لنقي، مصدر سبق ذكره، ص 39 .
69-د. مرعي علي الرمحي، مصدر سبق ذكره .
70- مروان المعشر، الدولة القطرية والدولة الوطنية والمواطنة، مركز مالكوم كير-كارنيجي للشرق الاوسط، في 12-اب-اغسطس 2015 ، شوهد في 28-8-2021 على الرابط https://carnegie-mec.org/
71- يؤكد رئيس الوزراء الليبي الاسبق عبد الله الثني ان احد اسباب عدم تطور مؤسسات الدولة الليبية يعود الى هيمنة الجماعات المسلحة على القرار السياسي والامني . وقال الثني في مقابلة مع بي بي سي في اغسطس 2014 ، إن مستوى ونوعية التسلح الذي تتمتع به تلك الجماعات من دبابات ومدفعية وراجمات وصواريخ ، تفوق قدرات الدولة الليبية ومن ثم فان تلك الجماعات استقوت باسلحتها على الدولة واصبحت تقوم مقامها في حفظ الامن والسلام. انظر أحمد سليمان، لماذا تزدهر المليشيات في ليبيا، بي بي سي- لندن 11 أغسطس/ آب 2014 منشور في 29-8-2021 على الرابط https://www.bbc.com/
72- المصدر نفسه .
73- الزهراء لنقي واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 130.
74-المصدر نفسه ، ص 132 .
75-مروان الطشاني، فوضى العدالة الانتقالية في ليبيا ما بعد الثورة: سيف الإسلام القذافي نموذجاً، موقع المفكرة القانونية ، في 24-11-2016. شوهد في 4-9-2021 على الرابط https://legal-agenda.com/
76- علي عبد اللطيف احميدة ، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي ، الامم المتحدة والوكالة الالمانية للتعاون ((Giz، 2020 ص 13 .
77- الزهراء لنقي، مصدر سبق ذكره ، ص 100.
78- د.مرعي علي الرمحي، مصدر سبق ذكره
79- علي عبد اللطيف احميدة ، المصدر نفسه ، ص13 .
80- فوزية خدا عزيز كريم ، معوقات التنمية الاقتصادية بعد سقوط القذافي ،المجلة السياسية والدولية ، العدد 33-34، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية 2016 ، ص 556.
81-الامم المتحدة ومنظمة الاسكوا وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، ندوة حول (دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030) ، القاهرة، للفترة 3-4 تموز-يوليو 2017.
82-الامم المتحدة ومنظمة الاسكوا وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، ندوة حول (دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030) ، القاهرة، للفترة 3-4 تموز-يوليو 2017.
83-خالد الرفاعي، تحديات أمنية وقانونية تواجه مؤسسات المجتمع المدني بليبيا، في 4-1-2016،شوهد بتاريخ 27-8-2021 على الرابط https://al-ain.com/
84- اسماء رسولي ، اشكالية بناء الدولة في ليبيا م بعد القذافي ... ، مصدر سبق ذكره ، ص 285 .
85- د.مرعي علي الرمحي، مصدر سبق ذكره.
86- د.عدنان ياسين مصطفى ، التنمية البشرية المستدامة : مخاضات التهميش وفرص التمكين، دار امجد، عمان 2016، ص95.
87-المصدر نفسه ، ص 95 .
88-المصدر نفسه، ص 96 .

89- الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، تقرير الخبيرة الدولية المستقلة المعنية بمسالة حقوق الانسان والفقر المدقع ، (النسخة العربية) ، رقم الوثيقة A/64/279 في 11 August 2009 ص 18 .
90- المصدر نفسه، ص 12 .
91- د.حسن لطيف الزبيدي، نظام الحماية الاجتماعية في العراق: تحليل اصحاب المصلحة ، منظمة فردريتش ايبرت الالمانية ، عمان 2017 ، ص 15 .، ص 15 .
92- ريما حميدان ، ليبيا و الأهداف 17 للتنمية المستدامة ، موقع هنا ليبيا في 1 شباط- فبراير 2020 شوهد في 27-7-2021 ، https://hunalibya.com
93-علي عبد اللطيف احميدة، مصدر سبق ذكره ، ص 30 .
94-المصدر نفسه ، ص 31 .

قائمة المصادر :

اولا : الكتب

1-الامم المتحدة (الاسكوا) ووكالة التعاون الدولي الالماني GIZ ، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا : الواقع والتحديات والآفاق ، بيروت 2020 .
2- الامم المتحدة ، منع النزاع ، وتحويل العدالة ، وضمان السلام ، هيئة الامم المتحدة للمرأة، نيويورك ،2015 .
3- الامم المتحدة ، ندوة حول (دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030) ، القاهرة، للفترة 3-4 تموز-يوليو 2017 .
4- الزهراء لنقي، ليبيا 2011 : ديمقراطية ظلت طريقها، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة ،2019 .
5-د. دهام محمد العزاوي ، الاقليات والامن القومي العربي ، دار وائل ، عمان 2003 .
6- د.حسن لطيف الزبيدي، نظام الحماية الاجتماعية في العراق: تحليل اصحاب المصلحة ، منظمة فردريتش ايبرت الالمانية ، عمان 2017 .
7- د. فلاح جمال معروف العزاوي ، التنمية المستدامة والتخطيط المكاني ، دار دجلة للنشر ، عمان 2016 .
8- د. رعد عبد الجليل علي ، التنمية السياسية : مدخل للتغيير ، الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، 2002 .
9- د. عامر خضير الكبيسي واخرون ، داسات حول التنمية المستدامة ، دار جامعة نايف للنشر ، الرياض 2015 .
10-عباس علي محمد ، الأمن والتنمية : دراسة حالة العراق 1970-2007 ، مركز العراق للدراسات ، بغداد 2013 .
11- د. عدنان ياسين مصطفى، التنمية البشرية المستدامة : مخاضات التهميش وفرص التمكين ، دار امجد ، عمان 2016.
12-د. عدنان ياسين مصطفى ، في سوسيولوجيا التنمية : قراءات نظرية وخبرات تطبيقية ، مؤسسة النخب والكفاءات الوطنية للإصلاح ، بغداد 2017 .
13-علي عبد اللطيف احميدة ، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي ، الامم المتحدة والوكالة الالمانية للتعاون Giz 2020.
14- كريستوفر شيفيز و جيفري مارتيني ، ليبيا بعد القذافي : الدروس والآثار المستقبلية، ترجمة : د.إدريس محمد علي قناوي، مؤسسة راند الامريكية 2014 .
15- محسن العجمي عيسى ، الامن والتنمية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض 2001 .
16-وليد حسان الاشوح ، التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق ، دار يسطرون للطباعة والنشر ، القاهرة 2017 .

ثانيا : البحوث العلمية

1-اسماء رسولي ، اشكالية بناء الدولة في ليبيا م بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية ، مجلة الامن الانساني ، المجلد 6، العدد 1 ، جامعة قسنطينة ، كانون ثان- يناير 2021 .
2-فوزية خدا عزيز كريم ، معوقات التنمية الاقتصادية بعد سقوط القذافي ،المجلة السياسية والدولية ، العدد 33-34، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية 2016 .
3- د. عمار التركاوي ، دور المؤتمرات الدولية في رسم السياسات البيئية العالمية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 31 ، العدد الثاني 2015 .
4- حسين باسم عبد الأمير، الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية وحقوق الأنسان ، مجلة اهل البيت ، العدد 24 ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة كربلاء في 5كانون ثان-يوليو 2018 .
5-د. علاق جميلة ، الامن المجتمعي : مقاربة في المفهوم والعناصر ، مجلة البحوث السياسية والادارية / المجلد السادس، العدد العاشر ، جامعة قسنطينة ، الجزائر 2012 .
6-د. محمد علي عز الدين ، أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة، مصراته للفترة 9-10/تشرين اول اكتوبر 2020 .
7-د. منى حسين عبيد ، ابعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا ، مجلة دراسات دولية ، العدد الحادي والخمسين ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد 2012 .
8-د. نجوى عبدالله الطبلاوي، القيادة المستدامة و فعالية الأداء التنظيمي لتحقيق التنمية المستدامة، من بحوث المؤتمر العلمي الدولي : التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات ، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، للفترة 23 و24 نيسان ابريل 2019.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1- رياض حسين التميمي ، دور اللامركزية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (نماذج من دول مختارة بضمنها العراق)، رسالة ماجستير غير منشورة قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين 2014.
2- فار جميلة ، الحق في الامن الشخصي ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم القانونية ، جامعة باتنة ، الجزائر 2002 .

رابعا : التقارير

1- الامم المتحدة ، مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الدوحة 12-19 نيسان/أبريل ٢٠١٥.
2-الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، تقرير الخبيرة الدولية المستقلة المعنية بمسالة حقوق الانسان والفقر المدقع ، (النسخة العربية) ، رقم الوثيقة A/64/279 في 11 August 2009
3- الامم المتحدة ، حماية حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي العام، بتاريخ تموز-يوليو 2016
4- الامم المتحدة ، جدول اعمال 2030 للتنمية المستدامة ، شوهد بتاريخ 23-8-2021 على الرابط https://www.unssc.org/
5-جمهورية العراق : وزارة التخطيط ، تقرير اهداف التنمية المستدامة 2018 ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم احصاءات التنمية البشرية ، اكتوبر 2018 .
6-منظمة الاغذية والزراعة (FAO)، أديس أبابا: دول العالم تتوصل إلى اتفاق تاريخي لتمويل الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة، منشور بتاريخ 15-7-2015 على الرباط https://www.fao.org/.
7-وزارة التخطيط الليبية ، التقرير الطوعي الاول للدولة الليبية الى الامم المتحدة لسنة 2020 .

خامسا : المقالات العلمية

1-د. عبد الرحمن محمد الحسن ،التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها ، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة السودان للفترة 15-11/16، 2011 . على الرابط التالي https://www.researchgate.net/.
2-د. علاء عبد الحفيظ ، الامن القومي : المفهوم والابعاد المعهد المصري للدراسات ، القاهرة منشور بتاريخ 11 اذار – مارس 2020 شوهد على الرابط https://eipss-eg.org/ .

3-د. دهام محمد العزاوي ، الامن الانساني : المفهوم والدلالة ، موقع الحوار المتمدن 2013 / 12 / 22 على الرابط https://www.ahewar.org/ ،
4- محمد المهدي شنين ، تحولات مفهوم الامن الانساني ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، على الرباط https://www.politics-dz.com/
5- د. مرعي علي الرمحي ، مشكلة التنمية المستدامة وانعكاسها على الحياة السياسية في ليبيا ، بحث منشور في الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية بتاريخ 27-3-2021 ، على الرابط https://www.politics-dz.com/ .
6- محمد خلفان الصوافي، الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبلية، مركز تريندز للدراسات في 24 يونيو حزيران 2020 على الرباط https://trendsresearch.org/ .
7-هاني رمضان طالب ، التنمية السياسية : مقاربة نظرية ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، القاهرة في 12 تموز-يوليو 2020 ، على الرابط http://www.acrseg.org/
8-د. عبير ابراهيم امنينه، اللامركزية الإدارية ومقومات الحكم الرشيد في ليبيا قراءة في القانون " 59" لنظام الإدارة المحلية : مدخل قانوني، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، منشور بتاريخ 17-1-2019 ، على الرابط https://www.politics-dz.com
9-- نورة الحفيان، التسوية السياسية في ليبيا : الاشكاليات والتحديات ، المعهد المصري للدراسات ، في 18 شباط-فبراير 2020، على الرابط https://eipss-eg.org/
10- مروان المعشر، الدولة القطرية والدولة الوطنية والمواطنة، مركز مالكوم كير-كارنيجي للشرق الاوسط، في 12-اب-اغسطس 2015 ، على الرابط https://carnegie-mec.org/

سادسا: مواقع الكترونية

1- موقع منظمة العفو الدولية ، في 30-8-2021 على الرابط https://www.amnesty.org/
2- موقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في 23-8-201 على الرابط https://unsmil.unmissions.org/
3-مقع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، في 25-8-2021 على الرباط https://unsmil.unmissions.org/
4- موقع بوابة الوسط ، في 4 نيسان-أبريل على الرابط http://alwasat.ly2021/
5-موقع بوابة الوسط ، في 23-8-2021 على الرباط http://alwasat.ly/news
6-موقع سكاي نيوز عربية في 23-8-2021 على الرابط :
https://www.skynewsarabia.com
7- موقع بوابة إفريقيا الإخبارية في 24-8-20121 على الرابط :
https://www.afrigatenews.net/|
8- موقع بي بي سي في 29-8-2021 على الرابط https://www.bbc.com/
9- موقع المفكرة القانونية ، في 24-11-2016. في 4-9-2021 على الرابط https://legal-agenda.com/
10-موقع العين في 4-1-2016،في 27-8-2021 على الرابط https://al-ain.com/
11-موقع هنا ليبيا في 1 شباط- فبراير 2020 شوهد في 27-7-2021 ، https://hunalibya.com

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 27 / 3 / 2022
تاريخ قبول البحث 7 / 4 / 2022

الحكم الصالح في فكر الحزب الإسلامي العراقي

Good Governance in the Thought of the Iraqi Islamic Party

م.د.عاليه عبد الأمير عبد المجيد

L. Dr. ALYA ABDULAMEER ABDULMAJEED

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

College of Political Science/University of Baghdad

alieaa.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

ان مفهوم الحكم الصالح يقوم على عدة أسس منها سيادة احكام القانون والمشاركة السياسية والمحاسبة والشفافية، فلا بد من ان تكون هنالك اليات لتجسيده وتطبيقه على ارض الواقع. في العراق بعد العام 2003 يتطلب تحقيق الحكم الصالح وجود أحزاب سياسية تؤمن فكرا وممارسة بمبادئه وتتخذه أساسا في ممارستها للعمل السياسي. وقد تم اختيار الحزب الإسلامي العراقي باعتباره من الأحزاب العريقة في تاريخها ونضالها السياسي قبل العام 2003 ولمشاركته في العملية السياسية بعد العام 2003 للتعرف على مقومات ومعوقات الحكم الصالح في العراق في ادبياته وتصريحات قادته واعضائه الحزبيين.

الكلمات المفتاحية: الحكم الصالح ، الحزب الإسلامي العراقي ، أحزاب سياسية

Abstract

The concept of good governance is based on several foundations, including the rule of law, political participation, accountability and transparency. There must be mechanisms for its embodiment and its implementation on the ground. In Iraq after 2003, achieving good governance requires the presence of political parties that believe in thought and practice its principles and take it as a basis in their practice of political action. The Iraqi Islamic Party was chosen as one of the ancient parties its history and political struggle before 2003 and for its participation in the political process after 2003 to identify the components and obstacles to good governance in Iraq in its literature and statements of its leaders and party members.

Keywords: Good Governance, Iraqi Islamic Party, Political Parties

المقدمة

حظي مفهوم الحكم الصالح باهتمام واسع على المستوى العالمي منذ طرحه في الوثيقة الصادرة عام1997م عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي جاء بعنوان (التنمية البشرية المستدامة) اذ عرف في تلك الوثيقة انه يشمل " العمليات والهياكل التي تقود العلاقات السياسية والسوسيو اقتصادية بشفافية ومسؤولية "[(1)] والذي يتمتع بتسع خصائص وهي (المشاركة، حكم القانون، حسن الاستجابة، التوافق، المساواة، الفعالية، المحاسبة والمساءلة والشفافية، تمكين المرأة، الرؤية الاستراتيجية)، وحددت الفساد معوق أساسي له. ونال مفهوم الحكم الصالح اهتماما في ادبيات الحزب الإسلامي العراقي منذ ستينيات القرن الماضي لما له من دور في بناء الدولة على أسس صحيحة من خلال تعزيز المشاركة السياسية والعمل على إرساء سيادة احكام القانون وتفعيل المساءلة والمحاسبة والشفافية للوصول الى نظام سياسي

يعمل على خدمة الشعب وتحقيق طموحاته. بعد العام 2003 وتغيير النظام السياسي عانى العراق من مشاكل كثيرة متمثلة بالاحتلال الأمريكي وانتشار الفساد والطائفية والإرهاب وانتهاك حقوق الانسان. ومن هنا جاءت الدراسة كمحاولة لتسليط الضوء على افكار الحزب الإسلامي العراقي في تحديده لمقومات ومعوقات الحكم الصالح في العراق بعد العام 2003.وعليه سوف نقوم بدراسة مقومات الحكم الصالح في فكر الحزب الإسلامي العراقي وفقا لما جاء في الوثيقة أعلاه، ومعوقاته التي حددها الحزب من وجهة نظره بالإضافة الى معوق الفساد.

مشكلة الدراسة:

تنطلق الدراسة من إشكالية تتعلق بعدد من التساؤلات تتمحور حول سؤال محوري أساسي وهو (هل كانت مواقف الحزب الإسلامي العراقي متناسبة مع تحديده لمقومات ومعوقات الحكم الصالح في العراق بعد العام 2003م؟) ويتفرع هذا السؤال الى أسئلة منها:

-هل ان المقومات التي حددها الحزب الإسلامي العراقي في حال تطبيقها ستؤدي الى حكم صالح؟

-هل ان المعوقات التي حددها الحزب الإسلامي العراقي ستؤدي الى وجود ازمة واشكالية في العملية السياسية العراقية وبالتالي انتفاء فكرة الحكم الصالح؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (ان الحزب الإسلامي العراقي يعاني من تناقض ما بين متبنياته الفكرية المتعلقة بالحكم الصالح وتطبيقه الفعلي لتلك المتبنيات).

منهجية الدراسة:

ان موضوع البحث حتم على الباحث ان يتبع المنهج التاريخي من اجل ان يمدنا بالجانب الوصفي في تتبع نشأة الحزب الإسلامي العراقي وكذلك مفهوم الحكم الصالح. وأيضا تم الاستعانة بالمنهج التحليلي لتحديد مقومات ومعوقات الحكم الصالح في فكر الحزب الإسلامي العراقي وتحليل مواقفه وقراراته بمعرفة أسبابها وظروفها بالعودة الى وثائق وتصريحات قياديه ومسئوليه.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مطالب، المطلب الأول يتعلق بالنشأة التاريخية للحزب الإسلامي العراقي والمقدمات الفكرية للحكم الصالح، اما المطلب الثاني فقد بحث في مقومات الحكم الصالح في فكر الحزب الإسلامي العراقي بعد العام 2003م، اما المطلب الثالث فقد خصص لمعوقات الحكم الصالح كما وثقها الحزب في أدبياته سواء المكتوبة او ما جاء على لسان قادته واعضائه.

المطلب الاول : النشأة التاريخية للحزب الإسلامي العراقي والمقدمات الفكرية للحكم الصالح

شكلت جمعية الاخوة الإسلامية[2] للشيخ (محمد محمود الصواف1914م-1999م)[3] مع الشيخ (أمجد الزهاوي1882م-1967م)[4] النواة الأولى للإخوان المسلمين في العراق[5]، واستمر العمل فيها بعيدا عن اعين السلطة آنذاك[6] لغاية الإعلان الرسمي لتشكيل الحزب الإسلامي العراقي في عام 1960 [7] بعد موافقة السلطة[8]، وكان الدكتور (نعمان عبد الرزاق السامرائي1935م-) اول امين عام له[9] لتبدأ بعدها مرحلة جديدة من الملاحقة والترهيب لكوادره نتيجة للمواقف التي أعلنها اتجاه القضية الفلسطينية وبعض الأحزاب اليسارية[10]وانتهت بعودة الحزب الى التنظيم السري بعد سيطرة حزب البعث على مقاليد الحكم[11]. ولم يكن العمل السري للحزب بمنأى عن رصده من قبل الأجهزة الأمنية اذ تعرض الكثير من قياداته الى الاعتقال وأعدم بعضهم[12] ليتم إعادة تأسيسه في لندن في العام[13]. وشكلت احداث عام 2003 نقطة تحول في العمل التنظيمي للحزب الإسلامي بعد ان أعلن رسميا عودته للحياة السياسية، وتحول الى اهم ممثل للعرب السنة فشارك في مجلس الحكم وكتابة الدستور والانتخابات الثانية في العام 2005 بعد مقاطعة المكون السني لها ليواجه نيران مسلحي تنظيم القاعدة وبعض الفصائل المسلحة لاتهامه بالخيانة. وفي العام 2013 أعلن الحزب الانشقاق عن تنظيم الاخوان اذ أصبحت هناك مراجعات في أدبيات الحزب الإسلامي، وهو نوع من الفصل الإداري عن حركة الأخوان المسلمين. فالجانب الفكري والمنطلقات الإسلامية هي مشتقة من منطلقات الإخوان الفكرية، في حين أن الجانب الإداري والتنظيمي مستقلان عن تلك المرحلة[13]، حسب ادعاء أعضائه، لكنه في الواقع انشقاق صوري. وترأس الأمانة العامة له الدكتور (محسن عبد الحميد1939م-2014م)[14]، الذي شارك في مجلس الحكم، وفي الجمعية الوطنية، حتى عام 2005، حين فاز السيد (طارق الهاشمي 1942م-) بمنصب أمين عام الحزب، في الوقت الذي اختير فيه الدكتور (محسن عبدالحميد) رئيساً لمجلس الشورى المركزي للحزب[15] . وبقي (الهاشمي) في منصب أمانة الحزب حتى عام 2010 اذ تولى هذا المركز من بعده الدكتور (أسامة التكريتي1939م-)، وفي مؤتمر الحزب الذي عقد عام 2011 تم اختيار السيد (أياد السامرائي1946م-). ليتولى هذا المنصب[16] حتى انتخابات العام 2019، اذ تم اختيار (رشيد العزاوي) امينا عاما للحزب، بينما تولى (اياد السامرائي) رئاسة مجلس شورى الحزب[17]. وبعد الاطلاع على مسيرة تأسيس الحزب الإسلامي لابد لنا ان نتعرف على المتبنيات الفكرية للحزب التي تؤسس لفكرة مقومات ومعوقات الحكم الصالح.

لقد ضمّن الحزب الإسلامي، في منهاجه السياسي ونظامه الداخلي، مجموعة من المبادئ والأفكار التي أعلن أنه سيعمل على تحقيقها في إطار الممارسة السياسية التي سيخوض غمارها مع بقية القوى السياسية العراقية الأخرى، حين تستكمل هذه القوى الخطوات الإجرائية الأصولية التي ستتيح أمامها حرية مزاولة العمل السياسي وتشكيل الحياة السياسية العراقية. أما هذه المنطلقات الفكرية التي حددها فهي تتلخص بـ[18]:-

1- الإيمان بأن الإسلام منهج شامل للحياة، وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع.

2- الإيمان بالتعددية السياسية ودولة القانون والدستور والتداول السلمي للسلطة.

3- أن مبدأ الشورى هو المبدأ المعول عليه في اتخاذ القرارات، وأن الأسلوب الديمقراطي في اختيار الحكام وممارستهم السلطة، هو من أنجح الأساليب الشورية المعاصرة.

4- رفض كل أشكال العنف والغلو والإرهاب، سواء على صعيد الفكر، أو على صعيد الممارسة، واعتبار الوسطية والاعتدال هما المنهج الذي ستتبعه في أي ممارسة سياسية. كما أن الاستبداد الفردي والحزبي في الأنشطة السياسية أمران مرفوضان، وأن كل أشكال التفرقة العنصرية والمذهبية والطائفية مدانة.

5- يؤمن الحزب بمبدأ العدالة الاجتماعية، والتعايش بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية، ومعالجة خلافاتها عن طريق الحوار.

وعليه، فإن مفهوم الحكم الصالح، قد تضمنتها أدبيات الحزب وخصوصاً تلك المذكرة المسماة (مذكرة في الوضع القائم) عام 1960، اذ ذكرت ذلك بوضوح، فجاء فيها: " إن من أبسط لوازم الاهتمام هو إبداء الرأي في مشاكل الأمة، وإرشاد المسلمين إلى الخير، ومراقبة الحكام وإصلاحهم ونقدهم، وبيان خطئهم...، وعلى هذا المنهج سار المسلمون الأوائل، حكاماً ومحكومين، وحققوا في الأرض حكماً صالحاً ، وأقاموا مجتمعاً فاضلاً وأسسوا دولة مثالية ليس فيها مكاناً لمستبد ظالم ، ولا لمواطن ينافق ذا السلطان و يتملقه بالباطل ، ويكفينا، هنا أن نذكر أن رجلاً قال لعمر بن الخطاب اتقِ الله يا عمر، فقال له أحد الحاضرين "أتقول هذا لأمير المؤمنين" فقال عمر قولته التي صارت مثلا "لا خير فيكم أن لم تقولوها، ولا خير فينا أن لم نسمعها" هكذا يكون الحكم الصالح، وهكذا تكون الأمة الواعية الصالحة، فعمر بن الخطاب لا يكتفي بسماع ما قاله ذلك المواطن الصالح، وإنما يدفع الأمة إلى استعمال حقها، وواجبها، نحو الحكام"[19].

وحول مفهوم الحكم الصالح يذكر الحزب الإسلامي العراقي في ادبياته: "أن هدف الحزب الأول هو خدمة الناس جميعاً لأنهم خلق الله، وهدف الحزب الثاني هو تتميم مكارم الأخلاق، لكي يصل المجتمع إلى درجة من الازدهار والرقي الإنساني والروحي والأخلاقي. أن الحزب الإسلامي يريد أن يكون عوناً ورحمة للناس جميعاً ، المسلمين وغير المسلمين، والذين يؤمنون بفكره، والذين لا يؤمنون بفكره، استنادا إلى قوله تعالى مخاطباً رسوله الكريم (ص): "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين"[20] .و يأخذ الحزب

الإسلامي مرجعيته من الرسول الكريم(ص)، لأنه قد علّم الناس كيف تدار الدولة، فعندما هاجر إلى المدينة المنورة، كتب دستوراً لهذا المجتمع الجديد الذي بناه على مبدأ المواطنة، اذ قام الرسول (ص) بصياغة مفهوم الأمة بالمعنى السياسي، فذكر في صحيفة المدينة أن المسلمين واليهود أمة من دون الناس فضّمن مفهوم الأمة السياسي، لتطبيق مبدأ المواطنة، اذ أن جميع المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات. فيسعى الحزب الإسلامي الى أشراك الجميع في بناء الوطن، وأن يكون الحكم في العراق حكماً رشيداً، يقوم على أساس مبدأ التداول السلمي للسلطة، والتعايش السلمي بين كل طوائفه وأعراقه، يكون فيه الجميع مواطنون من الدرجة الأولى، لا يوجد هناك تمييز، سواء على أساس العرق أو الطائفة أو الدين[21].

و يلقي السيد (أياد السامرائي) ضوءاً آخر، وبشكل مختلف،حول مفهوم الحكم الصالح، فيرى ان الحكم في العراق، حسب تصوره، لا يستقيم إلا بتعاون جميع الأطراف السياسية، وهو ما يؤمن به الحزب الإسلامي. وإن العراق يمر بمرحلة بناء الدولة، لأن هوية الدولة غير معروفة، كما لا توجد رؤية واضحة حول النظام السياسي العراقي. والوضع السياسي الذي يعاني منه العراق، هو وضع شاذ، وذلك لأن التعاون بين القوى السياسية، الذي كان قائماً في البداية، قد توقف وحل محله التنافس، والتنازع بينها مع عدم وجود وضوح في الرؤية إلى طبيعة الدولة العراقية. والدستور العراقي، كما يقول السيد (السامرائي) ان الأصل لدى الحزب الإسلامي هو الدستور، ولابد من البدء بعملية مشتركة ما بين الحزب وبين القوى والأحزاب السياسية الأخرى، من أجل تحويل هذا الدستور إلى واقع ملموس. ونجاح العملية الديمقراطية يكمن في وجود عدد قليل من الأحزاب، أو وجود الكتل المتحالفة، والتجربة أثبتت أن الدول الديمقراطية التي فيها حزبين أو ثلاثة أحزاب أو أربعة، هي دول مستقرة. وأن كثرة الأحزاب، لا شك، يقود إلى الفوضى، وعلى هذا فلابد من أن يتم خوض الانتخابات البرلمانية في إطار كتل كبيرة لتحقيق الاستقرار السياسي المرغوب فيه[22].

وعن محاولات الحزب الإسلامي في تحقيق الإصلاح السياسي، الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الحكم الصالح، قدم السيد (طارق الهاشمي) وثيقة أسماها بـ (العقد الوطني)، تضمنت ما يلي[23]:

1- السيادة العراقية: يجب أن يكون الولاء للوطن، والمسألة العراقية هي شأن وطني، ورفض التدخل الأجنبي.

2- دستور العراق: هو عقد اجتماعي، ملزم للجميع، ويؤسس لواقع العراق ومستقبله، ولابد أن يكتب بالتوافق.

3- هوية العراق: هوية عربية إسلامية، تحتضن كل القوميات والأديان.

4- نظام الحكم: العراق دولة مستقلة، وفيدرالية موحدة، تديرها حكومة منتخبة تحكم وفق معايير العدل والمساواة.

5- السلطة: يتم الوصول إليها من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، ويتم تداولها سلمياً، باعتماد مبدأ التعددية، وقبول الرأي.

6- الدولة: إن مسؤولية الدولة تقع على عاتق الحكومة المنتخبة، التي تنبثق من العملية السياسية، وتلتزم بالشراكة في حل المشاكل العالقة، سلمياً وبالاتفاق، وتتيح فرص النهوض بالواجبات لمكونات الشعب كافة من دون تهميش أو إقصاء.

7- سيادة أحكام القانون: إن جميع العراقيين سواسية أمام القانون، في الحقوق والواجبات.

8- الأمن الاجتماعي: لابد من تبني برنامج وطني متكامل لمكافحة الإرهاب وتفكيك الميليشيات والجماعات الخارجة عن القانون من أجل تحقيق الأمن الاجتماعي والسلم الأهلي.

9- المال العام: إن حماية المال العام، هو مسؤولية الجميع، لإيقاف هدره وضياعه، والعمل على ضمان استقلال هيئاته الرقابية، ونزاهة القائمين عليها.

أما الإصلاح الذي دعا إليه السيد (أياد السامرائي) فهو إصلاح شامل لمؤسسات الدولة، لبناء المؤسسة المدنية التي تعتبر إحدى مقومات الحكم الصالح. اذ أكد (السامرائي) في مؤتمر (الإصلاح والخدمة المدنية)، الذي عقد ببغداد في السادس عشر من تشرين الثاني 2009م، على إن من الضروري أن تكون هناك متتالية تفعل عملية الإصلاح، منها دعم القطاع الخاص بكل جوانبه، لكي يتوفر للمواطن فرص عمل تحميه من البطالة[24]، وطالما إن دوائر الدولة تعاني من مشكلة نقص الكفاءات في جميع المجالات، مع وجود أعداد كبيرة من الموظفين، فمن الواجب تهيئة الكفاءات ووضعها في أماكنها المناسبة[25]. مثل هذا الوضع يقتضي تشريع قوانين جديدة تساعد على تقليل النفقات التشغيلية، والقضاء على الترهل في مؤسسات الدولة، والقضاء على الاستنزاف الكبير لمواردها. أما الإصلاح الذي يدعو إليه قيادي آخر من قياديي الحزب الإسلامي وهو السيد (هاشم الطائي)، فهو إصلاح سياسي جذري سواء على صعيد الحكومة، أو على صعيد مجلس النواب، لأن جميع القوى السياسية العراقية ليست راضية عن العملية السياسية، والطريق الأول للإصلاح السياسي، هو بأشراك الأطراف السياسية كافة، والعمل على المشاركة في اتخاذ القرار السياسي مشاركة حقيقية[26].

والذي يبدو من هذه الأقوال التي وردت على لسان قيادات عليا في الحزب الإسلامي إن فكرة الإصلاح لم تكن غائبة عن فكر هذا الحزب. فإصلاح العملية السياسية في العراق، من وجهة نظر قادة وأعضاء الحزب، يجب أن تتم عن طريق الحل السياسي، أي الاحزاب والكتل السياسية على وجه التحديد، ولكن قبل هذا، لابد أن يبدأ هذا الإصلاح من داخل الأحزاب السياسية نفسها فتعبر عن إيمانها بالديمقراطية، وبتداول السلطة وتعزيز المساءلة والشفافية، والترويج للمساواة، لكي تقوم بتطبيق ذلك عند ممارستها للسلطة في حال وصولها إليها والتساؤل الذي يطرح هنا هل ان الحزب الإسلامي العراقي حزب يمارس الديمقراطية داخل حزبه؟ هذا ما سنجيب عليه في صفحات البحث اللاحقة. وإن هذه المقدمات الفكرية، التوضيحية، التي أشار إليها عدد من قياديي الحزب الإسلامي بشأن الحكم الصالح، لابد وأن تقودنا، إلى

التعرض لمقومات الحكم الصالح عند هذا الحزب، طبقاً لرؤى عدد من قياداته وهو ما سنبحثه في المطلب القادم.

المطلب الثاني: مقومات الحكم الصالح في فكر الحزب الإسلامي العراقي

آمن الحزب الإسلامي العراقي بمقومات الحكم الصالح ومنها:

1. المشاركة السياسية:

ان مسألة مشاركة الحزب الإسلامي العراقي في الحياة السياسية العراقية، فرضها واقع الوصول إلى السلطة، فيرى (أسامة التكريتي)، أن واقع العراق السياسي، حتم على الحزب الإسلامي أن يتواصل مع الكتل السياسية الموجودة على الساحة، سواء على مستوى التمثيل في البرلمان أو على مستوى الساحة العراقية عموماً، لأجل تحاشي استمرار مظاهر التردي على المستوى الأمني، والتعاون مع الشركاء، لأجل دفع عجلة العملية السياسية إلى الأمام للوصول إلى حالة من الاستقرار، والشروع بعملية البناء بقوة متكافئة[27]. هذه المبررات ، الخاصة بتسويغ عملية المشاركة، القى عليها الدكتور (محسن عبدالحميد) بعداً آخر حين قال أن الإخوان المسلمين في مصر لم يوافقوا على مشاركة الحزب الإسلامي في العملية السياسية الجارية في العراق بعد العام 2003م، ولكنهم (أخوان العراق) لم يستجيبوا لذلك، من منطلق أنهم عراقيون ويعلمون طبيعة الوضع العراقي جيداً، وحين التقى بقيادات الإخوان المصرية ، في مؤتمرات خارج العراق، وشرح لهم الأسباب التي تكمن وراء مشاركتهم ، ردوا عليه قائلين " أن أهل مكة أدرى بشعابها "، بمعنى أنهم غير متشبثين بالرأي الذي سبق لهم وأن طرحوه "[28]. ودافع الدكتور (عبد الحميد) عن مسألة مشاركة الحزب الإسلامي في مجلس الحكم، فقال بهذا الصدد" أن عدم المشاركة في مؤتمرات المعارضة، لم يبعدنا عن الساحة السياسية، لأن المشاركة السياسية هي من الأولويات، فالحزب لديه مبادئ وثوابت إسلامية لا يستطيع أي عضو من أعضائه تجاوزها، وأن حجم الحزب وقوته وتاريخه ومواقفه، كلها جعلته يفرض نفسه على الآخرين، فيقرروا إدخاله في العملية السياسية. وإن مبادئ الحزب كانت هي التي تمنعه من أن يشارك القوى السياسية العراقية فيما يتعلق بالتمهيد للاحتلال، لكن، في نفس الوقت، كان الحزب واقعياً، فالاحتلال كان قد وقع، لذلك شعر الحزب أن مثل هذا الأمر سوف يؤدي إلى زعزعة الوضع في العراق، والإخلال بتوازن المجتمع العراقي ووحدته. فالحزب لم يحرص على الدخول في مجلس الحكم إلا من أجل وحدة العراق، وإحداث توازن، وكذلك من أجل أن يعلن الحزب مقاومته السياسية. فالمصلحة هي التي فرضت على الحزب اتخاذ هذا الموقف بأجماع مجلس شورى الحزب، والمشاركة في العملية السياسية. فمن الضروري جداً لحزب كبير كالحزب الإسلامي، الذي له مواقف سياسية في مقاومة الاحتلال أن يدخل مجلس الحكم "[29] ويضيف (أسامة التكريتي)، إلى ما تقدم، أن مسألة دخول الحزب الإسلامي إلى مجلس الحكم كانت ضد رغبات الأطراف الإسلامية، داخل وخارج العراق. لقد أعتقد الحزب ان الانعزال والخروج عن دائرة العمل السياسي سيؤدي الى تداعيات

سلبية كبيرة جداً، فلابد من المشاركة حتى لو كان الأمر دفع ضرر على الساحة العراقية. ويرى (التكريتي) ان الحزب عندما كان تحت قيادة الدكتور (محسن عبد الحميد)، والذي أعقبه (طارق الهاشمي)، قد تحاشى الكثير من المعوقات وباشر الكثير من الإيجابيات، لان ما جرى للواقع العراقي من هدم للدولة ومؤسساتها والإرباك الهائل والفوضى التي حدثت، قد أشعر الحزب أنه لابد ان يكون طرفاً في ترميم البيت العراقي، لأنه يسعى الى بناء مؤسسات الدولة العراقية بعد أن دمرت في أعقاب الاحتلال الأمريكي عام 2003م[30].

ويضيف (أياد السامرائي)، أن الحزب الإسلامي في غنى عن المشاركة الشكلية في الحكومة، إلا أذا كانت المشاركة تأتي بنتائج كالإصلاح الجذري للوضع السياسي، من أجل تحقيق مشاركة حقيقية بالسلطة، وليس فقط شراكة شكلية، لأن المشاركة هي المفتاح الحقيقي لكل التفاهمات بين الأحزاب والقوى السياسية العراقية[31]. المشاركة السياسية في فكر الحزب الإسلامي العراقي لا تقتصر فقط على مشاركة الحزب في العملية السياسية بل تشمل أيضا مشاركة المواطنين في الانتخابات، فترى (آلاء السعدون) أن الانتخابات تتيح للمواطن حرية التعبير في اختيار من يمثله، ومن ينوب عنه، في التعبير عن مصالحه والدفاع عنها، وكذلك تبين قدرة المواطن على ممارسة دوره الفعال في عملية الإصلاح والتغيير، وتبرز قدراته في تحقيق التداول السلمي للسلطة، كما تعد جزءاً من المشاركة السياسية التي تعد حقاً من الحقوق المكفولة للجميع، لأن المواطنين شركاء ومسؤولين في إدارة المجتمع والحفاظ على مصالحه كل من مجاله وموقعه، وقد أكدت ألاء السعدون أيضاً، أن حق الانتخاب والترشيح هما من الحقوق السياسية وهما من حقوق المواطنة كما نص على ذلك الدستور العراقي لعام 2005 م، بل أنهما من أهم مقوماتها ، لأنهما تعبير عن المشاركة السياسية للناس، وفيهما إبراز لطبيعة البناء المؤسسي الذي تقوم عليه الدولة[32] .وقد ساند الحزب الإسلامي مقترح تشكيل المجلس السياسي للأمن الوطني في عام 2006م، وكذلك مقترح تأليف مجلس مصغر للقرارات الاستراتيجية، من أجل أشراك المكونات الأساسية للشعب في العملية السياسية، لأن الحزب الإسلامي لديه إيمان بأن المشاركة الحقيقية تتحقق عندما تخفف قبضة السلطة التنفيذية، ويمنع تداخل السلطات، ومن استئثار السلطة لصالح الفئة والطائفة والحزب، واعتبار الامتيازات فرصة تاريخية سانحة لا يمكن التنازل عنها، حتى ولو كان ذلك التنازل لمصلحة الوطن والوحدة الوطنية[33]. ويرى الأمين العام الأسبق للحزب الإسلامي (طارق الهاشمي)، إن الجمعية الوطنية التي انبثقت عن انتخابات الثلاثين من كانون الأول 2005م، والتي قد خلت من مكون أساسي من مكونات الشعب العراقي، ألا وهم أهل السنة، أمر غير مقبول، لأن الحزب الإسلامي يفضل أن يصل إلى الجمعية الوطنية عبر صناديق الاقتراع، وليس عبر التعيين، وذلك لأن المشاركة في الجمعية الوطنية ليست مطلوبة لذاتها، ولأن هَم الحزب هو أن تقوم الجمعية الوطنية بكتابة دستور يمثل جميع العراقيين، ويحقق السيادة[34].

وعن المشاركة السياسية للحزب الإسلامي العراقي في نظام حكم غير إسلامي، وكذلك المشاركة في نظام أقامه المحتل، فأن الدكتور (عبد الحميد محمد) في كتابه (نحو تأصيل شرعي للمشاركة السياسية) يعطي مبرراً لولوج الحزب في العملية السياسية العراقية. فبالنسبة لمسألة المشاركة في نظام حكم غير إسلامي ، فإن الكاتب يستعين بدلالات مستنبطة من سورة يوسف (عليه السلام) في القرآن الكريم وتحديداً عندما سأل العزيز (حاكم مصر) بقوله "أجعلني على خزائن الأرض"[35]، ففي هذه الآية شارك يوسف (عليه السلام) في نظام غير إسلامي (حكم العزيز)، لما يترتب على ذلك من مصلحة كبرى او دفع شر مستطير[36]، كما يستعين الكاتب، أيضاً بنصوص وفتاوى للعديد من الفقهاء والمفكرين المسلمين، كـ (أبن تيمية1263م–1328م)، و(ابن عابدين1784م–1836م) وكلها تشير إلى ضرورة ملء الفراغ السياسي والشرعي والقانوني ، حتى تحت الاحتلال أو الحكم غير الإسلامي.

أما (محمد أحمد الراشد1938م–) –أحد قادة الإخوان المسلمين في العراق– فأنه يرد على دعوى ودفاع المشاركين في العملية السياسية في كتابه (نقض المنطق السلمي)، فنراه يدعو إلى مقاطعتها والخروج منها، بعد أن كان قد سوغ مسألة المشاركة السياسية، مستنداً في رأيه هذا إلى واقع العراق المعقد والمركب مذهبياً وقومياً، إلا أنه ما لبث أن عدل عن رأيه هذا فلقد شارك الحزب الإسلامي العراقي في العملية السياسية، بحجة أن الحزب فشل في الجمع بين العمل السياسي والمشروع الجهادي، بل أن الوقائع اثبتت أنه فشل في تحقيق الأهداف المرجوة من مشاركته ، ويؤكد (الراشد) أنه ليس من الضروري أن يكون الحزب داخل العملية السياسية، بل أن مشروعيته تكون أقوى وحجته أرسخ عندما يكون خارج اللعبة السياسية، ويصر على طريق الجهاد لتحرير العراق[37].

2. سيادة حكم القانون:

يشير هذا المفهوم إلى مبدأ للحكم، يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات، والقطاعان العام والخاص، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علناً، وتطبق على الجميع بالتساوي، ويحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل. ويقتضي هذا المبدأ، كذلك، اتخاذ تدابير لكفالة الالتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة والعدل في تطبيقه، والفصل بين السلطات، والمشاركة في صنع القرار، وتجنب التعسف. والحزب الإسلامي، كما يذكر السيد (سليم الجبوري)، هو من الأحزاب العراقية التي مارست العمل الديمقراطي الداخلي، وهذا يتضح من خلال تبدل الأمناء العامين فيه، اذ أن قدسية الشخص غير موجودة، لأنه حزب ليس قائم على شخص، وإنما هو حزب مؤسسي. وحتى عندما يتعامل الحزب الإسلامي مع الآخرين، من القوى والأحزاب السياسية، فهو يتعامل معهم من منطلق عدهم مؤسسات حزبية، ولا يتعامل معهم بأشخاصهم وقياداتهم[38]. وكذلك الحال بخصوص مفهوم فصل السلطات، إذ يمكن تلمسه داخل الحزب الإسلامي من خلال اعتبار الأمين العام هو المسؤول الأول في الحزب، ويكون مسؤولاً أمام مجلس الشورى[39] ليس له إلا صوت واحد[40]. والمؤتمر العام الذي هو أعلى سلطة بالحزب، تكون دورته الاعتيادية لمدة أربع سنوات[41] يمتلك صلاحيات البت في قضايا عديدة ومنها: حل

الحزب واندماجه مع أحزاب أخرى، وإجراء انتخابات جديدة، ومن خلاله يتم اختيار الأمين العام للحزب[42]. ويذكر السيد (محسن عبد الحميد) ان الحزب الإسلامي حزب مؤسساتي، لا يتحكم فيه فرد واحد، كما هو حال الأحزاب الشمولية، اذ أن السياسة العامة للحزب الإسلامي تقوم على أساس موافقة واجتماع مجلس الشورى، الذي يوجه قيادة المكتب السياسي التنفيذية. وأعضاء مجلس الشورى، بدورهم يناقشون كل أمر على أسس شرعية[43]. لكن في حقيقة الامر ان الحزب الإسلامي شأنه شأن الأحزاب العراقية الأخرى التي تعتمد بدرجة كبيرة على شخص الأمين العام فعندما كان (طارق الهاشمي)، أمين عام الحزب الإسلامي للمدة بين عامي 2005–2010، اذ كان يعمل بأسلوب مركزي إلى أقصى حد. وفروع الحزب، كلها كانت تخضع لسيطرته، بينما الحزب الإسلامي بعد خروج (طارق الهاشمي) منه عمل بأسلوب الشورى على مستوى القرارات. فالمكتب السياسي هو مؤسسة تنفيذية، ومجلس الشورى يقع على عاتقه اتخاذ القرارات[44]. هذا هو أساس العمل في الحزب الإسلامي، فهو حزب يعتمد على الأمين العام بدرجة كبيرة، لكن قد يأتي أمين عام يفوض المكاتب التابعة للحزب جانباً من العمل، وقد يأتي أمين عام آخر يتدخل في كل مفصل من مفاصل العمل داخل الحزب ومكاتبه. وعن المؤتمر العام السادس للحزب الإسلامي، الذي أنعقد في الثاني والعشرين من تموز عام 2011، فقد شهد، ولأول مرة، انتخاب أمين عام الحزب السيد أياد السامرائي من قبل المؤتمر العام، وليس من قبل مجلس الشورى، وسبب ذلك هو حصول توسيع في دائرة الانتخاب والمشاركة لأعضاء الحزب الإسلامي[45]. ويؤكد الحزب الإسلامي على مسألة سيادة أحكام القانون وفرضه على الجميع، وإيمانه العميق بالمقاومة السياسية السلمية. فالحزب ليس لديه مليشيا، فهو يختلف عن تلك الأحزاب التي أسست لها مليشيات في دول أخرى، وفي أماكن أخرى خارج العراق. وقد أعلن الحزب الإسلامي الالتزام بمبدأ المقاومة السياسية غير المسلحة، ومواجهة الاحتلال وأوضاع المجتمع بالمقاومة والمعارضة السياسية. وتبعاً لهذا الواقع فأن الحزب – وفقا لقول قادته –قد عانى من ظلم كبير لأنه لم يكن لديه قوة مسلحة، فهو بالأصل حزب سياسي غير مسلح، لأن الحزب، منذ تأسيسه عام 1960، وحتى خلال مدة حكم حزب البعث التي دامت خمس وثلاثون سنة كان مراقباً وليس نشطا وتم إعدام الكثير من أعضائه ومع ذلك لم يلجأ الحزب إلى تأسيس مليشيا أو يلجأ إلى أسلوب العنف، فكل ما أراده، في عهد النظام السابق، هو الانتشار والمحافظة على وجوده[46]. وعليه، فإن رؤية الحزب الإسلامي لمفهوم سيادة حكم القانون، أنه يشكل أحد المرتكزات التي يقوم عليها الحكم الصالح[47] ، لذا نجد الحزب يدعو لبناء مؤسسات المجتمع والدفع باتجاه دولة يحكمها القانون[48]، من خلال مبادئ عدة منها: الفصل بين السلطات، والدفع باتجاه استقلال القضاء وتطهيره واستكمال بناء مؤسساته، وتشريع قوانينه، وعدم تدخل السياسيين فيه.

3. التوافق:

الحزب الإسلامي العراقي شأنه شأن بقية القوى السياسية العراقية التي تقوم على قناعة راسخة مفادها بأن التوافق هو المخرج الوحيد للعراق والعراقيين من محنتهم وأنه الضامن الأوحد لمستقبل العراق

والعراقيين فالعراق، بطبيعته، متعدد المكونات والأعراق و المذاهب، وتلك حقيقة لا يمكن الغاؤها أو تجاهلها هذا التعدد– والذي هو مصدر أثراء للعراق– يمكن أن يتحول إلى سبب للصراع والنزاع إذا حاول أي مكون من المكونات الغاء مكون آخر أو تهميشه أو التعدي على حقوقه المشروعة، لأن المكون المستهدف لن يسكت على محاولات التهميش وسيسعى، جاهداً، لاسترداد حقوقه، ومن ثم يدخل العراق في دوامة من الصراعات لا حدود لها، ولا مخرج لأزمات البلد إلا بالتوافق على ميثاق شرف يثبّت لكل العراقيين حقوقاً وواجبات متساوية بغض النظر عن انتماءاتهم. ميثاق شرف يحول دون استبداد أي مكون بمقدرات العراقيين وقراراتهم مهما أدعى بالأكثرية[49].فالحزب الإسلامي يسعى إلى أن يكون شكل الحكومة ائتلافي يتضمن مجموعة اتفاقات سياسية ملزمة للجميع، ويضع أساساً صلبًا لصناعة القرارات في المسائل المهمة على أساس مبدأ التوافق، اذ أن كل الأطراف التي ستشارك في الحكومة ستتعامل على قدم المساواة، وسيكون لها، جميعاً، دور ذو مغزى في صناعة القرار ، خصوصاً في المسائل الأمنية، وسيتخلى الجميع عن المنهج الذي طبع سياسة الحكومات، السابقة، في التهميش والأقصاء، وتجنب المركزية المفرطة، والاستئثار بالسلطة[50].وتذكر النائبة السابقة (أمل القاضي)، أن القوى السياسية كانت قد اتفقت، منذ تشكل مجلس الحكم على أن يكون التوافق هو السمة البارزة على تشكيل أية حكومة في العراق، وأن التراجع عن هذا المبدأ سيشعر بقية المكونات والقوى السياسية الممثلة لها بأن هناك تهميشاً واقصاءً يمارس ضدها، وأن نجاح أي حكومة، يتم تشكيلها، سيكون مرهوناً بجعل مبدأ التوافق حقيقة حية في الحياة السياسية، وبعكسه فأن أية حكومة يتم تشكيلها وفق مبدأ الأغلبية السياسية سوف لن يكتب لها النجاح[51] . وهنا يعاب على الحزب الإسلامي تمسكه بآلية التوافق واعتماد الاتفاقات على حساب الدستور والتي حكمت العملية السياسية في العراق بعد العام 2003م ولم يكن الهدف منه تحقيق مصالح واهداف الدولة والشعب وانما آلية لتحقيق التراضي بين القوى السياسية وفقاً لأهدافها ومصالحها.

4. المساءلة والمحاسبة والشفافية:

مسألة المحاسبة والشفافية هي مسألة في غاية الأهمية، وقد حرص الحزب الإسلامي العراقي منذ بداية نشأته، على أن يكون واضحاً فيها، فأدرجها في منهاجه السياسي، ونص عليها في نظامه الداخلي، لذا نراه يقرر في هاتين الوثيقتين الآتي: –ضرورة أن تكون هناك كشوفات مالية، مترتبة على اشتراكات الأعضاء، والمؤازرين، فضلاً عن تقديم أي تبرعات، أو أي شكل من أشكال الدعم المالي الأخرى[52].

وبالنسبة إلى المساءلة والمحاسبة، فأن هناك لجاناً تحقيقية قضائية يتم تشكيلها في حالة حصول الأخطاء والشكاوى التي تقدم بهذا الخصوص وهناك تقليد اتبعه الحزب يقضي بأن يكون هناك اجتماع لمجلس الشورى كل شهرين، على أن يدعى أعضاء المكتب السياسي لحضوره، باعتباره الجهة التنفيذية للاجتماع. ويبدأ المجلس بمساءلة أعضاء المكتب السياسي عن طريق الطلب منهم إيضاح إنجازاتهم ونشاطاتهم، ورؤاهم للأوضاع الخاصة بالحزب، وأفكارهم، وتقديم الحلول لأية إشكالات محتملة

يواجهها[53]. إضافة لما تقدم، فقد ضمّن الحزب منهاجه العقوبات التي قد ينزلها بحق المخالفات، التي قد يرتكبها أعضاؤه، أو في حالة مخالفتهم وتجاوزهم على مبادئه الأساسية، وهذه العقوبات تتراوح بين، التنبيه ولفت النظر، والتجميد، والفصل[54].

وهذه المساءلة والمحاسبة لا يستثنى منها حتى أعضاء الحزب البرلمانيون، اذ يخضعون للمساءلة والمحاسبة فهم يُدعَون إلى المكتب السياسي، وعلى الرغم من أن الحزب الإسلامي العراقي ليس قطباً فاعلاً في العمل البرلماني – كان قطباً مهماً عندما كان في جبهة التوافق –فقد آل على نفسه أن يضع أسس تقييم يخضع لها أعضاؤه البرلمانيون، لأن الحزب فيه مكتب أسناد ومكتب تقييم، يخضع لها جميع أعضائه حتى اعضاءه البرلمانيون. وفي الحقيقة أن هذه الفقرة لا تنطبق بالمطلق، اذ تدخل فيها كثير من الأحيان الاعتبارات الشخصية. ذلك أن الحزب الإسلامي، شأنه شأن كل الأحزاب السياسية الأخرى، يخشى من تناول وسائل الاعلام لمثل هذه المسائل والتشهير به، لذلك نجد أن هنالك تسويات تتم خارج الإطار الموضوعي، وتدخل ضمن الإطار الشخصي.

المطلب الثالث: معوقات الحكم الصالح في فكر الحزب الإسلامي العراقي

يحدد الحزب الإسلامي مجموعة من المعوقات التي تقف حائلا دون تحقيق الحكم الصالح وتتلخص بـ:

1. الاحتلال:

يرى الحزب الإسلامي أن من معوقات الحكم الصالح هو الاحتلال، ونرى أن موقفه أمام منع الاحتلال ضعيف، لأن أغلب الأحزاب والحركات المعارضة للنظام السابق، لم تمانع من الإطاحة بالنظام حتى وأن كان على يد دول أجنبية. فالحزب الإسلامي لم يشارك في مؤتمر لندن للمعارضة، وأصدر بياناً أثر ذلك، موضحاً أن هذا المؤتمر سيؤدي إلى احتلال العراق. ويذكر الدكتور (محسن عبدالحميد) " أنه عندما تم إعادة تأسيس الحزب الإسلامي العراقي بعد 2003 ، من قبل (حاجم الحسني)، و(أياد السامرائي)، و(فاروق العاني)، و(خليل العزاوي)، دخلوا العراق وأعلنوا عن تأسيسه في محافظة الموصل، فأن إخواننا وضعونا أمام الأمر الواقع ، وأعلن الحزب بيانه الأول الذي كان موجهاً ضد الاحتلال، وتم اختياري اميناً عاماً للحزب من قبل مجلس شورى الحزب ,لأنني كنت معروفاً في العراق، والسبب الآخر وراء قبولي المنصب، هو في حالة رفضي له، فسوف يقال أن الاحتلال الأمريكي هو الذي قام بتأسيس الحزب الإسلامي العراقي"[55]. ويضيف عبد الحميد" بما أن أكثرية طوائف ومذاهب الشعب العراقي هي ممثلة في تيارات وأحزاب سياسية، فكان لابد من تأسيس حزب سياسي آخر حتى يكون هناك توازن، فيصبح هناك من هو موجود في السلطة، وهناك من هو موجود بالمعارضة السياسية. وأن الذي حصل أنه قامت هناك مقاومة مسلحة في مدينة الفلوجة، فبدأوا بالتعرض للأمريكان عسكرياً لكن لم تكن لديهم قيادة وخطط موحدة، وكان موقف الحزب من هذا الحدث لا الرفض ولا القبول ، لكن الحزب في حقيقة الأمر قد آثر على نفسه الدخول بالمقاومة السلمية وفيما بعد المقاومة (الجهاد الشرعي)، غير أن موقف الحزب

هذا واجهته معارضة شديدة من قبل الإخوان المسلمين، وترجموا ذلك عمليا باتخاذ الجامع نقطة الانطلاق لإعلان المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، والواقع ان الحزب لم تكن له أي علاقة بالجوامع التي كانت تصدر فتاوى المشاركة الجهادية، فقد بقينا متمسكين بمبدأ المعارضة السلمية ضد الاحتلال، عن طريق الصحف و الندوات ، والمؤتمرات ، وتحقق هذا من خلال القبول بالدستور على الرغم من وجود التحفظات ، وكذلك المشاركة في الانتخابات"[56].وهكذا، حين عاود الحزب الإسلامي العراقي نشاطه العلني، كان هاجس تحرير العراق والتأكيد المستمر على ضرورة أنهاء التواجد الأجنبي على أرضه حاضراً في مشروعه السياسي ونشاطات أعضائه بشكل واضح وجلي، ومن بعد ذلك كان البرنامج الانتخابي لجبهة التوافق العراقية، والذي وضع في أولوياته تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي المهم . و دعا الحزب الولايات المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية فيما آلت إليه الأوضاع العراقية من سوء، وطالب الحكومة وجميع الأطراف السياسية، بأنهاء حالة التردي والاستقطاب والفوضى التي تضربه، عندما تنبأ الحزب حجم التغيير وانعكاساته على المواطن العراقي، فبعد كل هذه السنوات، الظلم مازال موجوداً ، ولايزال المواطن يئن من الحقوق المهدورة، و لايزال التفرد والاستئثار بالسلطة قائماً، ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية والمساواة لم تطبق بشكلها الصحيح، بسبب غياب التوازن والمشاركة الحقيقية في أتخاذ القرار، واستشراء الفساد والفشل الأمني وسوء الخدمات[57].

وقد أعلن الحزب الإسلامي تأييده ودعمه للمجلس السياسي للمقاومة العراقية، ورآه ضرورياً كي لا تذهب الدماء الزكية سدى، لأجل أن تخطوا تلك الفصائل الخطوة الأولى لأنهاء الاحتلال، وتحقيق السيادة للعراق وللعراقيين، والسعي إلى تحريره من كل أشكال الاحتلال والتبعية، وكان قد تمنى أن يكون المجلس مفتوحاً لقبول جميع الفصائل التي لم تدنس سمعتها الإسلامية والوطنية، بل لجميع الاتجاهات السياسية الوطنية على كامل التراب العراقي، كي يتحول المشروع إلى مشروع وطني شامل. وطالب الحزب الحكومات العربية والإسلامية والهيئات والمنظمات الدولية بالتعامل مع المجلس السياسي والاعتراف به، كونه ممثلاً لشريحة مهمة من شرائح المجتمع العراقي، إذ أن دعم المجلس سيكون عاملاً مساعداً لاستقرار البلد واسترداد سيادته[58].

2. انتهاك حقوق الإنسان:

ويرى الحزب الإسلامي أن عدم الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي ترجمته استمرار تعذيب السجناء، واعتبار السجون وسيلة للانتقام وليس للإصلاح هو الذي كان وراء أتساع دائرة العنف، والعنف المضاد في العراق، وأتساع الهوة بين العناصر المؤلفة للنسيج العراقي. فالظلم والعدوان والتعذيب والمهانة، وأخذ الناس بالغبن والشبهة، واعتماد تقارير مبلغين لأجل اعتقال الأبرياء، وابقاءهم في المعتقلات دون أدلة أو إثبات، لا يمكن أن تؤدي إلى حكم صالح. فالحكم يجب أن لا يقوم على القسر أو القوة، لأن الذي لا يعتبر الدولة التي يعيش على أرضها وطنه، لأنه يظلم ويعذب وتسلب حقوقه، لا يمكن توقع ردود أفعاله، التي سوف تحكم سلوكه وعلاقته بمجتمعه، وأبناء مجتمعه[59]. وتؤكد عضوة

الحزب الإسلامي (أزهار السامرائي)، أن المعتقلين والسجناء هم أمانة في أعناق الحكومة العراقية، وعليها أن تصون الأمانة التي أودعت عندها حتى يعود هؤلاء إلى منازلهم. وعلى الحكومة التعامل مع السجناء بطريقة إنسانية وحضارية، وأنه من المؤسف سماع، عبر وسائل الأعلام ومن منظمات حكومية ودولية، وفاة معتقلين، داخل السجون، سواء بسبب التعذيب، أو عدم توفر ظروف مناسبة في المعتقلات تليق بكرامة الإنسان. وتوضح (السامرائي) أن المعتقلات أسست من أجل أن تكون داراً للإصلاح وليس لتخريج المجرمين بسبب التعامل المسيء. وتنتقد (السامرائي) الحكومة لأنها لم تقدم برنامجاً اصلاحياً من أجل تأهيل المعتقلين والسجناء كي يكونوا أداة نافعة للمجتمع، وأن يكون ذلك خط شروع لبناء الثقة بين المواطن والحكومة والأجهزة الأمنية، وبالتالي يحقق الحكم الرشيد[60].

3. الاستبداد والدكتاتورية:

يعتبر الحزب الإسلامي أنه من قبيل الإرهاب الفكري، والتمسك بالأطر الاستبدادية، أتباع أسلوب تخوين المعارضين والمخالفين للسلطة، ووصم أي حراك سياسي بناء، بأنه جهد تآمري ، ولاشك أن هذه هي حالة نموذجية في الأنظمة الشمولية والاستبدادية، وفي العراق، فأن انطلاق أي دعوة إلى الإصلاح السياسي لأجل الخروج من الأزمات التي تتوالد وتتسع، بسبب عدم مواجهتها بشكل صحيح وإنما يتم العمل، في الغالب، على تزويقها أو أنكارها أو تأجيل النظر فيها، بل ويصل الأمر إلى مواجهتها بالعنف وذلك دفاعاً عن سلطة ونفوذ لا دفاعاً عن استقرار، ولا دفاعاً عن أمن ، ولا عن سلم أهلي. ولا شك ان اتباع هذا المسلك في معالجة مواقف مشروعة أنما هو تعبير، لا حاجة للبرهان عليه، عن إيمان بشخصنة السلطة، التي يندرج تحت عنوانها مظاهر توسيع نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية على حساب صلاحيات السلطة التشريعية[61].

4. المليشيات:

وبالنسبة للمليشيات، لقد أوضح الحزب الإسلامي، مرات عدة، بضرورة حل المليشيات الحزبية العديدة المتواجدة في الساحة السياسية وضرورة ابقاء المؤسسات العسكرية والأمنية، في البلد، بعيدة عن التكتل الحزبي والحسابات الفئوية. وأن الزج بالمليشيات في الخطط والواجبات الأمنية[62]، هي خطوة تؤدي إلى تعقيد الملف السياسي، ودفع البلاد نحو حافة الفوضى وزيادة حدة الصراع والاحتقان الداخلي[63]. فالحزب يؤكد على ضرورة نزع سلاح المليشيات وتفكيك بنيتها التنظيمية، لأنها أصبحت حصناً للإرهاب، شأنها في ذلك شأن المنظمات الإرهابية المتواجدة في العديد من دول العالم.

5. الفساد:

اما الفساد، يرى الحزب الإسلامي أنه لا يمكن الحديث عن إقامة دولة عصرية تسود فيها سلطة القانون ويحكمها النظام، ينتشر فيها الفساد المالي والإداري، فهما أمران متناقضان. وفي العراق، بدت عملية الفساد، عملية منظمة خصوصاً وأن رصد الفاسدين والمتلاعبين بالمال العام أصبح ظاهراً للعيان، لكن محاسبتهم والزامهم بدفع ما اختلسوه، هو أمر لا يمكن تحقيقه، خصوصاً إذا تعلق الأمر بأشخاص

مهمين في الدولة وبعناوين سياسية وحزبية ذات تأثير. والواقع أن وجود الفساد مع الحماية الكبيرة للمفسدين تزرع الشك بين الفئات السياسية، وتجعل المجال واسعاً أمام الاتهامات، والاتهامات المضادة، وما يتبع ذلك من تناحر يحبط أي مسعى للتعاون في أنجاح خطط الأعمار والتنمية، وبالتالي فأن الفساد، وهدر المال العام، من القضايا الخطرة والشائكة، والتي لها تأثيراتها المباشرة على قضايا مهمة وكثيرة كالمصالحة الوطنية، وبناء مؤسسات الدولة[64].لكن في حقيقة الامر ان الفساد في العراق بكافة انواعه واشكاله هو تحت المظلة السياسية، بسبب سيطرة الأحزاب السياسية والموالين لها على جميع مؤسسات الدولة الرئيسية، والتنافس فيما بينها لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة، ولا تمثل الحكومة بالنسبة لها الا مصدرا للثراء، وقد تحول هذا التنافس الى صراع وضع الأحزاب السياسية الحاكمة في موقف سلبي اتجاه مكافحة الفساد، خوفا من التوازنات الداخلية.

6. عدم فاعلية البرلمان:

وعن عدم فاعلية البرلمان، فيذكر الحزب الإسلامي ان أهم أركان الحكم الرشيد، هو وجود برلمان كفء ذو سلطة تشريعية فعالة، ونظام رقابي نشيط و بدونهما لا يمكن القول بأن هناك حكم رشيد حقيقي دون برلمان يتمتع بهذه المواصفات الفاعلة[65]. فالمسائلات والاستجوابات التي جرت وقد تجري لبعض أعضاء الحكومة لم تحقق أية نتيجة تذكر، بسبب الاستقطابات الحادة للكتل السياسية والمجاملات للمسؤولين بدلاً من محاسبتهم، وهو خطأ تتحمل مسؤوليته جميع الكتل السياسية –ومنها الحزب الإسلامي العراقي–الممثلة في المجلس من دون استثناء، علماً بأن أسلوب المساءلة والاستجواب هو أحد الأساليب المهمة للرقابة على السلطة التنفيذية، وفي كل الأنظمة الديمقراطية.

هناك الكثير من ملفات الفساد، الإداري والمالي، والمساءلة لبعض الوزارات لم يكشف النقاب عن نتائج التحقيق فيها مثل فساد عقود تسليح للجيش وفساد عقود وزارة الكهرباء[66]، وبهذا فقد غاب الدور الرقابي، تماماً، للبرلمان العراقي ومعنى ذلك أن نصف وظيفته قد تعطلت. وحقيقة أن هذه السلبيات ليس البرلمانيون وحدهم يتحملون مسؤولية حدوثها، بل تتحملها جميع القوى السياسية، والمطلوب هو أن يتحسن أداء البرلمان وأن يسعى الجميع إلى رأب الصدع وتقريب وجهات النظر والاستماع للرأي الآخر، والاسراع في مناقشة القوانين المهمة ولابد للروح الوطنية والمهنية العالية أن تسود أجواء البرلمان.

7. الطائفية:

يرجع الحزب الإسلامي العراقي الطائفية إلى الطريقة التي تم فيها تشكيل مجلس الحكم المنحل اذ توزعت على أساس أن الشعب العراقي مؤلف من مكونات رئيسية ثلاث لكل منها نسبة معينة تتناسب مع حجمها، ويؤكد الدكتور (محسن عبد الحميد) أن الحزب الإسلامي العراقي لا يمثل طائفة، ومن الخطأ أن يقال أن الحزب الإسلامي العراقي يمثل العرب السنة، فالحزب الإسلامي فيه العرب، وفيه الكرد، والتركمان، فكيف يمكن أن يكون طائفياً[67]. ويذكر بأنه هو نفسه ينتمي للقومية الكردية، ولأن الحزب الإسلامي هو حزب أممي، فهو لا يمثل طائفة معينة. لكن في النهاية قد أقحم الحزب الإسلامي في

ذلك، وهو لا يريد ذلك، لأن الظروف التي تحيط بالعملية السياسية والفرقاء السياسيين هي التي أجبرت الحزب الإسلامي على ذلك، لكن الحزب، سياسة وفكراً، هو حزب إسلامي وليس حزباً لطائفة معينة، ليس حزباً عربياً، اذ يضم آلاف من الأكراد والتركمان، وهم منتشرون في كل أنحاء العالم، لأن الحركة الإسلامية العالمية ليست سنية أو غير سنية، ومبادئ الحزب هي مبادئ الإسلام العام، فلا يتحدث عن المذاهب وعن الطوائف[68].

ويرى (اياد السامرائي) أن المحاصصة التي بنيت عليها العملية السياسية في العراق لابد من القضاء عليها وأن تكون هناك جلسات مصارحة بين القوى السياسية، لأن الذي لا يؤمن بالمحاصصة قد أصبح مجبر على القبول بها، وهذا هو حال الحزب الإسلامي العراقي، والديمقراطية أفسدت بسبب المحاصصة، فلابد من العمل للقضاء عليها، ولابد أن تكون هناك أحزاب على المستوى الوطني، لأن الفرد أصبح ينتخب المرشح الذي ينتمي إلى نفس طائفته، أو مذهبه أو دينه، فالعربي مثلاً لا ينتخب كردياً، فلابد من وجود أحزاب بعيدة كل البعد عن المذهبية، لأن على الحزب أن يتعامل مع المبادئ العامة والثابتة للإسلام، لا مع السياسات التي تعبر عن تخلف واضح[69].

ويؤكد الحزب الإسلامي أن الطائفية والعرقية والتفرقة التي يعاني منها العراق، يمكن القضاء عليها من خلال تطبيق مبدأ المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات، وبأن لا يتم التفريق والتمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو المذهب أو الانتماء السياسي[70]. فالأصل في التعامل هو أن يقوم على أساس مبدأ المواطنة بأن يكون لكل مواطن في هذا الوطن حقوق متساوية مع أي شخص آخر. فالجميع لهم الحقوق نفسها والتي ضمنها القانون والدستور[71]. كما لابد من تعميق الشعور بالانتماء إلى الوطن وتغليبه على أي انتماء آخر، والذي من شأنه أن يساعد على أيجاد أرضية وطنية للتلاقي والحوار[72]. من الناحية النظرية الحزب يدين الطائفية والمحاصصة، لكن الواقع يثبت عكس ذلك مثلا نراه يطالب دائما بحصته في السلطة والاعتماد على الاتفاقات دون نتائج الانتخابات.

8. الإرهاب:

يدين الحزب الإسلامي العراقي جميع أنواع الإرهاب، سواء كان إرهاباً خارجياً تقوم به قوى خارجية وإقليمية، أو كان إرهاباً داخلياً تقوم به المليشيات وعصابات الأجرام، ومن كل الفئات والطوائف، والحزب يدعوا جميع فئات المجتمع لإدانة الإرهاب بكل أنواعه، والعمل لمحاربته بصورة عامة لا السكوت عن جزئه الأكبر لتحقيق مصالح فئوية وطائفية ضيقة لا تخدم مصلحة العراق أبداً[73]. ويعتبر الحزب أن المقاومة حق مشروع لجميع الشعوب في حالة تعرضها إلى غزو أجنبي يصادر حرياتها وقرارها الوطني المستقل، ويتصرف بثرواتها ومقدراتها، فهو حق كفلته الشرائع السماوية، والقوانين الوضعية، في حين أستخدم مصطلح المقاومة في العراق أسوء استخدام، إذ تحول إلى وسيلة ضغط سياسي وتشهير، وأداة من أدوات التحريض على المخالفين والمعارضين[74].وعليه فقد أكد الحزب الإسلامي على ضرورة الاعتراف بالمقاومة الوطنية كحق مشروع لكل شعب يتعرض للاحتلال، مع التأكيد على أهمية المقاومة

السياسية القادرة على الحفاظ على الحقوق[75]، وضرورة الفصل الدقيق بين المقاومة الوطنية الراشدة الحريصة على العراق أرضاً وشعباً وعقيدة وانتماءً ومستقبلاً، وبين الإرهاب الذي استغل فرصة غياب الدولة تحت ظل الاحتلال ليتسلل من خارج العراق إلى داخله منفذاً مشاريع غير عراقية مستبيحاً للدماء دون وجه شرعي، معرضاً حياة الآمنين للخطر دون مبرر، ومخرباً لمرافق الدولة الحيوية، ومضيعاً لمواردها وطاقاتها، ومرتبطاً بأجهزة دول تحمل العداء للعراق والعراقيين[76]. واذا كان الحزب يؤمن بهذا الموقف من الإرهاب، لكن الم يدان امينه العام السابق (طارق الهاشمي) مع عدد من مساعديه بالإرهاب وقد غادر العراق على هذا الأساس؟ كذلك هو الحال مع (رافع العيساوي)، والا يعني هذا ان نظرية الحزب بعيدة عن التطبيق وهي مجرد شعارات؟

9. الانشقاقات الحزبية:

عانى الحزب الإسلامي العراقي شأنه شأن بقية الأحزاب العراقية من الانشقاقات الحزبية التي اثرت على مكانته وتأثيره في العملية السياسية، كانت بدايتها مع تشكيل التجمع المدني للإصلاح (عمل) والذي شكله السيد (سليم الجبوري) في العام 2017م للدخول في الانتخابات البرلمانية للعام 2018م مع ائتلاف الوطنية بزعامة (اياد علاوي 1944م –). وقبيل أسابيع من انتخابات العام 2018م أعلن الحزب الإسلامي العراقي والذي كان برئاسة (اياد السامرائي) عدم مشاركته بالانتخابات باسم الحزب الإسلامي العراقي وترك الباب مفتوحا امام أعضائه لخوض الانتخابات فرديا، بسبب مواجهته لقوى وأحزاب سياسية قومية وعلمانية ومدنية وسنية تنافسه في الانتخابات وكان يخشى ان يفقد سطوته بعد ان كان صاحب النفوذ الأوسع بين الكيانات السنية بالرغم من تمثيله الضعيف في البرلمان، فأختار المناورة وآثر على نفسه الانشقاق الى خمسة أحزاب، الجناح الأول يتمثل بالحزب الرئيس الذي يقوده (اياد السامرائي)، اما الثاني فيتزعمه (سليم الجبوري) بينما يترأس الثلاثة الأخرى كل من (محمد اقبال1972م–) في الموصل وفي صلاح الدين (عمار يوسف)، و (نوري الكربولي) و(صهيب الراوي) في الانبار وشخصيات عشائرية أخرى[77]. وخاضت القوى والأحزاب السنية انتخابات 2021م بثلاثة تحالفات رئيسية، هي تحالف تقدم بقيادة (محمد الحلبوسي1981م–) وتحالف العزم بزعامة رئيس المشروع العربي (خميس الخنجر1965م–) والذي ضم التجمع المدني للإصلاح بزعامة (سليم الجبوري) فضلا عن تحالف المشروع الوطني للإنقاذ برئاسة (أسامة النجيفي1956م–) ومشاركة شخصيات سياسية أخرى. ودخل الحزب الإسلامي العراقي في تحالف العقد الوطني برئاسة رئيس الحشد الشعبي (فالح الفياض 1956م–) رئيس حركة عطاء[78].هذه الانشقاقات دلّت على ان الحزب الإسلامي العراقي يعاني من الانقسام على مستوى الأفكار والمواقف بين أعضائه، والصراعات والتنافس داخل البيت السني، فضلا عن الصراع مع بقية الكتل السياسية التي كان البعض منها يلوح بأعاده تفعيل قانون اجتثاث البعث وهو تلويح تتعامل معه القوى السنية وكأنه تهديد لوضعها تحت المجهر ثانية.

10. الضغوطات الشعبية:

يرى الحزب الإسلامي أن الضغوط الشعبية تعتبر إحدى معوقات الحكم الصالح، فلم يجد من القوة التي كانت تملك السلطة في ذلك الوقت تفهماً لوجوده في السلطة، فأصبحت ساحته ساحة ساخنة تضغط عليه في القول ما هو جدوى مشاركته في السلطة وجماهيره ينالها الأذى؟ فلم يشارك في الانتخابات البرلمانية الانتخابات البرلمانية التي جرت في الخامس عشر من كانون الأول من العام 2005م بسبب ما تعرضت له مدينة الفلوجة من هجوم امريكي فضلا عن عدم وجود جهة محايدة ونزيهة تتولّى مُراقبة الانتخابات والإشراف عليها، وعدم وجود آلية موثوق بها للتأكّد من صحّة أوراق الناخبين الثبوتية، بعد أن ثبت لكثيرين حصول تزوير واسع النطاق في الأوراق الثبوتية العراقية، فهذا الوضع دفعه إلى الانسحاب من الجمعية الوطنية وعدم المشاركة في الانتخابات رغم أنه غير مقتنع بأن عدم المشاركة سيكون له تداعيات إيجابية لكنه استجاب لجماهيره[79]. وعن الانسحاب من حكومة (نوري المالكي1950م-) عام 2007م ، يؤكد الحزب الإسلامي العراقي أن الانسحاب كان للوزراء فقط ، وليس لنائب رئيس الجمهورية(طارق الهاشمي) ، وكان هذا القرار قد جعله يبقى في منصبه، لأنه جزء من مشروع مشاركة الحزب ، لكن الوزراء باعتبارهم جهة تنفيذية فأراد الحزب أن يشعر الحكومة بالاحتجاج، وكان يتوقع أن الحكومة ستدرك هذا الأمر وتعالج اخطائها في ذلك الوقت، إلا أن المدة طالت، فوجد الحزب الإسلامي نفسه أمام مسؤولية وطنية تقتضي ان يعود إلى موقعه في الحكومة، وأن يمارس دوره في البرلمان والحكومة معاً[80].وعليه فالحزب الإسلامي العراقي قد عانى من الضغوطات الشعبية بسبب ما تعانيه جماهيره من نقص الخدمات وانعدام الامن في مناطقها وغضب النازحين الذين لم ينسُ ما مر بهم من ضيم وحيف بعدما هجروا من مناطقهم بسبب تنظيم داعش الإرهابي.

الخاتمة

رؤية الحزب الإسلامي العراقي للحكم الصالح مازالت غير واضحة بسبب التناقض ما بين ايديولوجيته الحزبية والتطبيق، على الرغم من ان مفهوم الحكم الصالح قد عرفه وتداوله الحزب الإسلامي العراقي في ادبياته منذ ستينيات القرن الماضي واكد عليه، الا ان حيز التطبيق الفعلي له ترافق مع تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003م، فبالنسبة للمشاركة السياسية للحزب على صعيد السلطة فكانت مشاركة ثانوية وغير فاعلة في اتخاذ القرارات، أما تغير الرغبة من قيام الدولة الإسلامية الى وجود نظام مدني وذلك لأنه رأى أن مفهوم الإسلام السياسي هو مفهوم خاطئ، كون ان الارشاد والتوعية من ضمن مهام رجل الدين اما السياسي له دور التغيير من خلال عملية صنع القرار . ويرى الحزب ان الفساد ووجود المليشيات ووجود الاحتلال الأجنبي كلها أسباب أدت الى مغادرة العراق المرحلة الانتقالية القائمة على التوافق والتي تعد مرحلة بناء دولة وليس بناء سلطة والذي حدث هو العكس. فالحزب الإسلامي العراقي

ضعيف في التطبيق العملي للحكم الصالح الذي يعمل على تعزيز المشاركة السياسية وسيادة احكام القانون والعدالة والمساواة وتفعيل المساءلة والمحاسبة وتحقيق الشفافية.

قائمة الهوامش

1. **Anne Mette Kjaer, Governance,UK,Cambridge,2004,p.p 172-173.**
2. **ايمان الدباغ، جمعية الاخوة الإسلامية في العراق 1949–1954، بيروت، مؤسسة دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص61.**
3. **كاظم احمد المشايخي، الشيخ احمد محمود الصواف: رائد الحركة الإسلامية في العراق، بغداد، انوار دجلة، 2009، ص198.**
4. **عبد الله العقيل، علماء واعلام عرفتهم: من اعلام الدعوة الإسلامية في العراق، بغداد، دار المامون للنشر والتوزيع، 2010، ص20.**
5. **محسن عبد الحميد، الاخوان المسلمون في العراق 1944–2003، بغداد، دار المامون للنشر والتوزيع، 2011، ص3.**
6. **كاظم احمد المشايخي، تاريخ نشاة الحزب الإسلامي، بغداد، دار الرقيم، 2005، ص10. ينظر كذلك حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908–1958، بيروت، دار التراث العربي،1989، ص254.**
7. **عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، بيروت، دار الكتب، 1978، ص152.**
8. **رشيد الخيون، مئة عام من الإسلام السياسي في العراق، دبي، المسبار للدراسات، 2013، ص30.**
9. **ايمان الدباغ، الاخوان المسلمون في العراق 1959–1971، بيروت، الانتشار العربي للدراسات والأبحاث، 2012، ص51.**
10. **اوريل دان، العراق في عهد قاسم، أربيل، دار اراس للطباعة والنشر،2012، ص391. ينظر كذلك محسن عبد الحميد، الحزب الإسلامي العراقي: مرحلة التاسيس 1960، بغداد، دار النور، بلا ، ص270.**
11. **وليد الاعظمي، ذكريات ومواقف، بغداد، انوار دجلة، 2004، ص72.**
12. **محسن عبد الحميد، الجهاد الشامل والمشاركة السياسية للحزب الإسلامي العراقي، أربيل، مطبعة تازة، 2005، ص76.**
13. **عزيز قادر صامنجي، قطار المعارضة العراقية من بيروت 1991– بغداد 2003، لندن، دار الحكمة، 2009، ص551.**
14. **مقابلة خاصة أجرتها الباحثة مع سليم الجبوري بتاريخ 2013/10/6.**
15. **الحزب الإسلامي العراقي، تاريخ الزيارة 2022/2/22 على شبكة المعلومات الدولية الانترنت :**

https://www.iraqiparty.org/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D9%88%D9%86/%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9/

16. المصدر نفسه.
17. المصدر نفسه.
18. الحزب الإسلامي العراقي تاريخ الزيارة 2021/9/1 على شبكة المعلومات الدولية الانترنت : https://www.iraqiparty.org
19. منهاج الحزب الإسلامي العراقي ونظامه الداخلي، بلا، ص ص 2-3.
20. الحزب الإسلامي العراقي: محطات تاريخية التاسيس والانطلاق، بغداد، دار الأحمد للطباعة، 2020، ص ص 36-38.
21. القران الكريم، سورة الأنبياء، اية 107.
22. الحزب الإسلامي العراقي، رؤيتنا بين الدولة الدينية والمدنية، بغداد، دار الأحمد للطباعة، 2020، ص8 .
23. لقاء مع السيد اياد السامرائي في برنامج طبعة محدودة على قناة الشرقية بتاريخ 2012/8/14 على الرابط : https://www.youtube.com/watch?v=VnLuhFKI-GI تاريخ الوصول اليه 2021/1/5 .
24. عصام عبد اللطيف الفليح، الهاشمي يلتقي بالعراق عبر العقد الوطني، جريدة دار السلام، العدد 438، 2008/1/17، ص8 .
25. المحرر السياسي، رئيس مجلس النواب يدعو الى اصلاح شامل في مؤسسات الدولة ، جريدة دار السلام، العدد 707 ، 2009/11/17، ص1 .
26. المحرر السياسي، الإصلاح قادم، جريدة دار السلام، العدد 432، 2008/1/3، ص1 .
27. المصدر نفسه.
28. أسامة التكريتي رئيسا للحزب الإسلامي العراقي خلفا للهاشمي، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت: https://almoslim.net/node/112444 ، تاريخ الوصول اليه 2021/9/20 .
29. لقاء مع الدكتور محسن عبد الحميد في برنامج طبعة محدودة على قناة الشرقية بتاريخ 2019/7/27 على الموقع : https://www.youtube.com/watch?v=2xTa-m1oCgU ، تاريخ الوصول اليه 2021/4/9 .
30. حوار شامل مع الدكتور محسن عبد الحميد بتاريخ 2008/4/16 على شبكة المعلومات الدولية الانترنت : https://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1_%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84_%D9%85%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D9%85%D8%AD%D8%B3%D9%86_%D8%B9%D8%A8%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%AF__%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3 ، تاريخ الوصول اليه 2021/3/21.
31. الصراع بين البعثيين والحزب الإسلامي العراقي خلال حكم البعث، قناة الجزيرة بتاريخ 2020/11/29، على الموقع : https://www.youtube.com/watch?v=Fy3p5nLYHsA ، تاريخ الوصول اليه 2021/3/1 .
32. اياد السامرائي، جبهة التوافق في غنى عن المشاركة الشكلية في الحكومة، جريدة دار السلام، العدد 407، 2007/10/30، ص3.
33. الاء السعدون، الانتخابات تبين قدرة المواطن على ممارسة دوره الفعال في عملية الإصلاح والتغيير، جريدة دار السلام ، العدد 1260، 2014/4/3، ص2 .

34.المحرر السياسي، المشاركة الحقيقية، جريدة دار السلام، العدد 362، 2007/7/3، ص1 .
35. طارق الهاشمي، الحزب الإسلامي العراقي سبقى جزءا من العملية السياسية، جريدة دار السلام، العدد 85 ، 2005/2/3 ، ص1 .
36.القران الكريم، سورة يوسف ، الاية 55 .
37.محمد أبو رمان ، الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي ، ط1 ، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010، ص 215 .
38.المصدر نفسه، ص216 .
39.مقابلة مع سليم الجبوري ، مصدر سبق ذكره.
40.منهاج الحزب الإسلامي ونظامه الداخلي، مصدر سبق ذكره، ص14 .
41.مقابلة مع سليم الجبوري، مصدر سبق ذكره.
42.منهاج الحزب الإسلامي...، مصدر سبق ذكره، ص5 .
43.مقابلة مع السيد سليم الجبوري، مصدر سبق ذكره.
44.حوار شامل مع الدكتور محسن عبد الحميد، مصدر سبق ذكره.
45.لقاء مع السيد اياد السامرائي في برنامج طبعة محدودة، مصدر سبق ذكره.
46.حوار خاص مع امين عام الحزب الإسلامي العراقي اياد السامرائي، بتاريخ 2011/7/28، على الموقع: http://www.iraqiparty.com/ ، تاريخ الوصول اليه 2021/2/11 .
47.حوار شامل مع الدكتور محسن عبد الحميد، مصدر سبق ذكره.
48.المشروع السياسي للحزب الإسلامي العراقي، على الموقع: http://www.iraqiparty.org/ ، تاريخ الوصول اليه 2021/7/21 .
49.الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد85 ، 2009/4/7 .
50.البرنامج الانتخابي لجبهة التوافق، بغداد، 2005 .
51.الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد2 ،2006/10/18.
52.تحقيق صحفي، جريدة دار السلام، العدد1268، 2014/4/24، ص5.
53.منهاج الحزب الإسلامي العراقي، مصدر سبق ذكره، ص21.
54.المصدر نفسه.
55.المصدر نفسه.
56.لقاء مع الدكتور محسن عبد الحميد في برنامج طبعة محدودة، مصدر سبق ذكره.
57.المصدر تفسه.
58.افتتاحية: سيناريو أفغاني في العراق، جريدة دار السلام، العدد 151، 2003/2/20، ص4.
59.الحزب الإسلامي العراقي عام 2007، جريدة دار السلام، العدد 432، 2008/1/3، ص9.
60.مشروع العقد الوطني...، المبدا السابع عشر: الالتزام بالاعلان العالمي لحقوق الانسان، جريدة دار السلام، العدد 425، 2007/12/11، ص1.
61.تصريحات ومواقف قادة متحدون هي الأقوى على الساحة السياسية، جريدة دار السلام، العدد 1266، 2014/4/20، ص5.

62. افتتاحية: شخصنة السلطة وسلطة الأشخاص، جريدة دار السلام، العدد 354، 2007/6/10، ص1.
63. افتتاحية: اجراء خطير وخطوة وخيمة العواقب، جريدة دار السلام، العدد 109، 2005/7/21، ص1.
64. افتتاحية: توجهات خطيرة في الساحة الوطنية، جريدة دار السلام، العدد 97، 2005/4/28، ص1.
65. مشروع العقد الوطني...، حماية المال العام مسؤولية الجميع، جريدة دار السلام، العدد 426، 2007/12/13، ص3.
66. الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد 77، 2009/2/10.
67. الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد 33، 2007/6/12.
68. حوار شامل مع الدكتور محسن عبد الحميد، مصدر سبق ذكره.
69. المصدر نفسه.
70. لقاء مع السيد اياد السامرائي في برنامج طبعة محدودة، مصدر سبق ذكره.
71. مشروع العقد الوطني...، رؤية شمولية واليات عملية، جريدة دار السلام، العدد 411، 2007/11/8، ص1.
72. افتتاحية: حقوق المواطنة الامر المطلوب في العراق، جريدة دار السلام، العدد 79، 2004/12/23، ص1.
73. افتتاحية: المواطنة الصالحة سبيل الخلاص، جريدة دار السلام، العدد 200، 2006/6/6، ص1.
74. الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد 3، 2006/10/26.
75. مشروع العقد الوطني...، المقاومة حق مشروع لجميع الشعوب المحتلة، جريدة دار السلام، العدد 432، 2008/1/3، ص1.
76. الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد 19، 2007/2/2.
77. البرنامج الانتخابي لجبهة التوافق، مصدر سبق ذكره، ص12.
78. مداخلة الأستاذ اياد السامرائي حول عدم مشاركة الحزب الإسلامي العراقي في انتخابات 2018 على قناة العربية الحدث بتاريخ 2018/2/26 على الموقع: https://www.youtube.com/watch?v=tE_mdyZuJ2A ، تاريخ الوصول اليه 2021/9/5 .
79. رائد الحامد، خريطة التحالفات السياسية في الانتخابات العراقية بتاريخ 2021/10/1 على الموقع: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8 ، تاريخ الوصول اليه 2021/10/5 .
80. انتخابات العراق بين المؤيدين والمعارضين بتاريخ 2004/11/30 على الموقع: https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7

%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D9%8A%D9%86/4228348% ، تاريخ الوصول اليه 2021/3/6 .

81. ماذا تبقى لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بتاريخ 2007/7/3 على الموقع: https://www.swissinfo.ch/ara/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%A8%D9%82%D9%89-%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%86%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9% ، تاريخ الوصول اليه 2021/3/2 .

قائمة المصادر

1. القرآن الكريم.
2. الوثائق والكراسات:
3. **البرنامج الانتخابي لجبهة التوافق، بغداد، 2005.**
4. **الحزب الإسلامي العراقي: محطات تاريخية التأسيس والانطلاق، بغداد، دار الأحمد للطباعة، 2020.**
5. **الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد 19، 2007/2/2.**
6. **الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد 3، 2006/10/26.**
7. **الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد 33، 2007/6/12.**
8. **الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد 77، 2009/2/10.**
9. **الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد18، 2 /2006/10.**
10. **الحزب الإسلامي العراقي، رسالة الثلاثاء، العدد85، 2009/4/7.**
11. **الحزب الإسلامي العراقي، رؤيتنا بين الدولة الدينية والمدنية، بغداد، دار الأحمد للطباعة، 2020.**
12. **منهاج الحزب الإسلامي العراقي ونظامه الداخلي، بلا.**
13.
14. **الكتب باللغة العربية:**
15. **اوريل دان، العراق في عهد قاسم، أربيل، دار اراس للطباعة والنشر،2012.**
16. **ايمان الدباغ، الاخوان المسلمون في العراق 1959-1971، بيروت، الانتشار العربي للدراسات والأبحاث، 2012.**
17. **ايمان الدباغ، جمعية الاخوة الإسلامية في العراق 1949-1954، بيروت، مؤسسة دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.**
18. **حسن شبر، العمل الحزبي في العراق 1908-1958، بيروت، دار التراث العربي،1989.**
19. **رشيد الخيون، مئة عام من الإسلام السياسي في العراق، دبي، المسبار للدراسات، 2013.**

20.عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، بيروت، دار الكتب، 1978.
21.عبد الله العقيل، علماء واعلام عرفتهم: من اعلام الدعوة الإسلامية في العراق، بغداد، دار المأمون للنشر والتوزيع، 2010.
22.عزيز قادر صامنجي، قطار المعارضة العراقية من بيروت 1991- بغداد 2003، لندن، دار الحكمة، 2009.
23.كاظم احمد المشايخي، الشيخ احمد محمود الصواف: رائد الحركة الإسلامية في العراق، بغداد، انوار دجلة، 2009.
24.كاظم احمد المشايخي، تاريخ نشأة الحزب الإسلامي، بغداد، دار الرقيم، 2005.
25.محسن عبد الحميد، الاخوان المسلمون في العراق 1944-2003، بغداد، دار المأمون للنشر والتوزيع، 2011.
26.محسن عبد الحميد، الجهاد الشامل والمشاركة السياسية للحزب الإسلامي العراقي، أربيل، مطبعة تازة، 2005.
27.محسن عبد الحميد، الحزب الإسلامي العراقي: مرحلة التأسيس 1960، بغداد، دار النور، بلا.
28.محمد أبو رمان، الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي، ط1، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010.
29.وليد الاعظمي، ذكريات ومواقف، بغداد، انوار دجلة، 2004.
30.المقابلات الشخصية:
31.مقابلة خاصة أجرتها الباحثة مع سليم الجبوري بتاريخ 2013/10/6.
32.الصحف:
33.الاء السعدون، الانتخابات تبين قدرة المواطن على ممارسة دوره الفعال في عملية الإصلاح والتغيير، جريدة دار السلام، العدد 1260، 2014/4/3.
34.افتتاحية: اجراء خطير وخطوة وخيمة العواقب، جريدة دار السلام، العدد 109، 2005/7/21.
35.افتتاحية: المواطنة الصالحة سبيل الخلاص، جريدة دار السلام، العدد 200، 2006/6/6.
36.افتتاحية: توجهات خطيرة في الساحة الوطنية، جريدة دار السلام، العدد 97، 2005/4/28.
37.افتتاحية: حقوق المواطنة الامر المطلوب في العراق، جريدة دار السلام، العدد 79، 2004/12/23.
38.افتتاحية: سيناريو أفغاني في العراق، جريدة دار السلام، العدد 151، 2003/2/20.
39.افتتاحية: شخصنة السلطة وسلطة الأشخاص، جريدة دار السلام، العدد 354، 2007/6/10.
40.اياد السامرائي، جبهة التوافق في غنى عن المشاركة الشكلية في الحكومة، جريدة دار السلام، العدد 407، 2007/10/30.
41.تحقيق صحفي، جريدة دار السلام، العدد 1268، 2014/4/24.
42.تصريحات ومواقف قادة متحدون هي الأقوى على الساحة السياسية، جريدة دار السلام، العدد 1266، 2014/4/20.
43.الحزب الإسلامي العراقي عام 2007، جريدة دار السلام، العدد 432، 2008/1/3.
44.طارق الهاشمي، الحزب الإسلامي العراقي سيبقى جزءا من العملية السياسية، جريدة دار السلام، العدد 85، 2005/2/3.
45.عصام عبد اللطيف الفليح، الهاشمي يلتقي بالعراق عبر العقد الوطني، جريدة دار السلام، العدد 438، 2008/1/17.
46.المحرر السياسي، الإصلاح قادم، جريدة دار السلام، العدد 432، 2008/1/3 .
47.المحرر السياسي، المشاركة الحقيقية، جريدة دار السلام، العدد 362، 2007/7/3.

48.المحرر السياسي، رئيس مجلس النواب يدعو الى اصلاح شامل في مؤسسات الدولة، جريدة دار السلام، العدد 707 ، 2009/11/17.
49.مشروع العقد الوطني...، المبدأ السابع عشر: الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الانسان، جريدة دار السلام، العدد 425، 2007/12/11.
50.مشروع العقد الوطني...، المقاومة حق مشروع لجميع الشعوب المحتلة، جريدة دار السلام، العدد 432، 2008/1/3.
51.مشروع العقد الوطني...، حماية المال العام مسؤولية الجميع، جريدة دار السلام، العدد 426، 2007/12/13.
52.مشروع العقد الوطني...، رؤية شمولية واليات عملية، جريدة دار السلام، العدد 411، 2007/11/8.
53.البرامج واللقاءات:
54.مداخلة الأستاذ اياد السامرائي حول عدم مشاركة الحزب الإسلامي العراقي في انتخابات 2018 على قناة العربية الحدث بتاريخ 2018/2/26 على الموقع: https://www.youtube.com/watch?v=tE_mdyZuJ2A ، تاريخ الوصول اليه 2021/9/5 .
55.لقاء مع السيد اياد السامرائي في برنامج طبعة محدودة على قناة الشرقية بتاريخ 2012/8/14 على الرابط : https://www.youtube.com/watch?v=VnLuhFKI-GI تاريخ الوصول اليه 2021/1/5 .
56.حوار خاص مع امين عام الحزب الإسلامي العراقي اياد السامرائي، بتاريخ 2011/7/28، على الموقع: http://www.iraqiparty.com/ ، تاريخ الوصول اليه 2021/2/11 .
57.حوار شامل مع الدكتور محسن عبد الحميد بتاريخ 2008/4/16 على شبكة المعلومات الدولية الانترنت : https://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1_%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84_%D9%85%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D9%85%D8%AD%D8%B3%D9%86_%D8%B9%D8%A8%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D9%8A%D8%AF_%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3_ ، تاريخ الوصول اليه 2021/3/21.
58.لقاء مع الدكتور محسن عبد الحميد في برنامج طبعة محدودة على قناة الشرقية بتاريخ 2019/7/27 على الموقع : https://www.youtube.com/watch?v=2xTa-m1oCgU ، تاريخ الوصول اليه 2021/4/9 .
59.المقالات على المواقع الالكترونية:
60.الحزب الإسلامي العراقي، تاريخ الزيارة 2022/2/22 على شبكة المعلومات الدولية الانترنت :

64.https://www.iraqiparty.org/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82%D9%88%D9%86/%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9/

65. المشروع السياسي للحزب الإسلامي العراقي، على الموقع: http://www.iraqiparty.org/ ، تاريخ الوصول اليه 2021/7/21 .
66. الصراع بين البعثيين والحزب الإسلامي العراقي خلال حكم البعث، قناة الجزيرة بتاريخ 2020/11/29، على الموقع : https://www.youtube.com/watch?v=Fy3p5nLYHsA ، تاريخ الوصول اليه 2021/3/1 .
67. أسامة التكريتي رئيسا للحزب الإسلامي العراقي خلفا للهاشمي، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت: https://almoslim.net/node/112444 ، تاريخ الوصول اليه 2021/9/20 .
68. الحزب الإسلامي العراقي تاريخ الزيارة 2021/9/1 على شبكة المعلومات الدولية الانترنت: https://www.iraqiparty.org
69.
70. انتخابات العراق بين المؤيدين والمعارضين بتاريخ 2004/11/30 على الموقع: https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D9%8A%D9%86/4228348% ، تاريخ الوصول اليه 2021/3/6 .
71. رائد الحامد، خريطة التحالفات السياسية في الانتخابات العراقية بتاريخ 2021/10/1 على الموقع: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A% ، تاريخ الوصول اليه 2021/10/5 .
72. ماذا تبقى لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بتاريخ 2007/7/3 على الموقع: https://www.swissinfo.ch/ara/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%A8%D9%82%D9%89-%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A-%D9%86%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9% ، تاريخ الوصول اليه 2021/3/2 .

المصادر باللغة الإنكليزية

1. The Holy Qur'an . Documents and Studies:

.2The electoral program of the Accordance Front, Baghdad, 2005.
.3The Iraqi Islamic Party: Historic Stations of Establishment and Launching, Baghdad, Dar Al-Ahmad for printing, 2020.
.4The Iraqi Islamic Party, Tuesday Message, No. 19, 2/2/2007.
.5The Iraqi Islamic Party, Tuesday Message, No. 3, 10/26/2006.
.6The Iraqi Islamic Party, Tuesday Message, No. 33, 12/6/2007.
.7The Iraqi Islamic Party, Tuesday Message, No. 77, 10/2/2009.
.8The Iraqi Islamic Party, Tuesday Message, Issue 2,18/10/2006.
.9The Iraqi Islamic Party, Tuesday Message, Issue 85, 7/4/2009.
.10The Iraqi Islamic Party, Our vision between the state and the civil, Baghdad, Dar Al-Ahmad for printing, 2020.
.11The Islamic Platform of the Internal Iraqi Iraqi Party, no.
.12Uriel Dan, Iraq in the era of Qassem, Erbil, Dar Aras for Printing and Publishing, 2012.
.13Iman Al-Dabbagh, The Muslim Brotherhood in Iraq 1959-1971, Beirut, The Arab Spread for Studies and Research, 2012.
.14Iman Al-Dabbagh, The Islamic Brotherhood Association in Iraq 1949-1954, Beirut, Dar Al-Uloom Publishing and Distribution, 2007.
-15Hassan Shuber, Party Work in Iraq 1908-1958, Beirut, Arab Heritage House, 1989.
.16Rashid Al-Khayoun, One Hundred Years of Political Islam in Iraq, Dubai, Al-Misbar Studies, 2013.
.17Abdul Razzaq Al-Hasani, History of the Iraqi Ministries, Beirut, Dar Al-Kutub, 1978.
.18Abdullah Al-Aqeel, Scholars and Media I Known: From the Flags of the Islamic Call in Iraq, Baghdad, Dar Al-Mamoun for Publishing and Distribution, 2010.
.19Aziz Qadir Samanji, The Iraqi Opposition Train from Beirut 1991- Baghdad 2003, London, Dar Al-Hikma, 2009.
.20Kazem Ahmed Al-Mashaikhi, Sheikh Ahmed Mahmoud Al-Sawaf: Pioneer of the Islamic Movement in Iraq, Baghdad, Anwar Tigris, 2009.
.21Kazem Ahmed Al-Mashaykhi, The History of the Islamic Party's Inception, Baghdad, Dar Al-Raqeem, 2005.
-22Mohsen Abdel Hamid, The Muslim Brotherhood in Iraq 1944-2003, Baghdad, Dar Al-Mamoun for Publishing and Distribution, 2011.
.23Mohsen Abdel Hamid, The Comprehensive Jihad and Political Participation of the Iraqi Islamic Party, Erbil, Taza Press, 2005.
.24Mohsen Abdul Hamid, The Iraqi Islamic Party: The Foundation Stage 1960, Baghdad, Dar Al-Nour, No.
.25Muhammad Abu Rumman, Political Reform in Islamic Thought, 1st Edition, Beirut, The Arab Network for Research and Publishing, 2010.
.26Walid Al-Azami, Memories and Positions, Baghdad, Anwar Dijla, 2004.

.27An exclusive interview conducted by the researcher with Salim al-Jubouri on 10/6/2013.
.28Alaa Al-Saadoun, Elections Show the Citizen's Ability to Play an Effective Role in the Reform and Change Process, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 1260, 3/4/2014.
.29Editorial: A dangerous measure and a dangerous step with dire consequences, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 109, 7/21/2005.
.30Editorial: Good Citizenship is the Path to Salvation, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 200, 6/6/2006.

.31Editorial: Dangerous Trends in the National Arena, Dar Al Salam Newspaper, No. 97, 4/28/2005.
.32Editorial: Citizenship Rights Required in Iraq, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 79, December 23, 2004.
.33Editorial: An Afghan Scenario in Iraq, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 151, 20/2/2003.
.34Editorial: Personalizing Power and the Authority of Persons, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 354, 10/6/2007.
-35Iyad al-Samarrai, The Accord Front is indispensable for a formal participation in the government, Dar al-Salaam Newspaper, No. 407, 10/30/2007.
.36A journalistic investigation, Dar Al-Salaam newspaper, No. 1268, 04/24/2014
-37Statements and Positions of United Leaders Are the Strongest on the Political Arena, Dar Al Salam Newspaper, No. 1266, 4/20/2014.
.38The Iraqi Islamic Party in 2007, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 432, 3/1/2008.
.39Tariq Al-Hashimi, The Iraqi Islamic Party Will Remain Part of the Political Process, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 85, 3/2/2005.
.40Issam Abdul Latif Al-Fleih, Al-Hashemi meets with Iraq through the National Contract, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 438, 17/1/2008.
.41Political Editor, Reform is Coming, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 432, 3/1/2008.
.42The Political Editor, The Real Participation, Dar Al Salam Newspaper, No. 362, 3/7/2007.
-43Political editor, Speaker of Parliament calls for comprehensive reform in state institutions, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 707, 17/11/2009.
.44The National Contract Project..., Principle Seventeen: Commitment to the Universal Declaration of Human Rights, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 425, 11/12/2007.
.45The National Contract Project..., Resistance is a legitimate right for all occupied peoples, Dar al-Salaam Newspaper, No. 432, 3/1/2008.
.46The National Contract Project..., Protecting Public Funds is Everyone's Responsibility, Dar Al Salam Newspaper, No. 426, 12/13/2007.
.47The National Contract Project..., A Comprehensive Vision and Practical Mechanisms, Dar Al-Salaam Newspaper, No. 411, 8/11/2007.

Programs and meetings:

.48Intervention of Mr. Iyad al-Samarrai about the Iraqi Islamic Party's non-participation in the 2018 elections on Al-Arabiya Al-Hadath channel on 26/2/2018 at: https://www.youtube.com/watch?v=tE_mdyZuJ2A, accessed 5/9 /2021.
-49An interview with Mr. Iyad al-Samarrai in a limited edition program on Al-Sharqiya channel on 14/8/2012 at the link: https://www.youtube.com/watch?v=VnLuhFKI-GI Accessed 5/1/2021.
.50An exclusive interview with the Secretary General of the Iraqi Islamic Party, Iyad al-Samarrai, on 7/28/2011, on the website: http://www.iraqiparty.com/, accessed on 02/11/2021.
.51A comprehensive interview with Dr. Mohsen Abdel Hamid on 16/4/2008 on the Internet: https://www.ikhwanwiki.com/index.php?title=%D8%AD%D%D8%A7%D8%B1_%D8%B4%D8%A7%D8%D8%A7%D8%D8%A7%D8%D8%A7%D8%D8%A7%D8%D8%A7%D8%D8%D8%D8%F%D8%A%Daughter,baby girl 88%D8%B1 Date of accessed: 3/21/2021.
.52Interview with Dr. Mohsen Abdel Hamid in a limited edition program on Al Sharqiya channel on 27/7/2019 at: https://www.youtube.com/watch?v=2xTa-m1oCgU, accessed date 9/4/2021.
.53The Iraqi Islamic Party, date of visit 22/2/2022 on the Internet:

https://www.iraqiparty.org/%D8%A7%D naughtyD8%A7%Dappendix%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%DD8% B3%D8%A7%D8%A8%D8%A8%D8%A7%D9% 84%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%A7%D8%A7%D8%A7%D8%

.54The Iraqi Islamic Party's political project, on the website: http://www.iraqiparty.org/ **, accessed 7/21/2021.**

.55The conflict between the Ba'athists and the Iraqi Islamic Party during the rule of the Ba'ath, Al-Jazeera channel on November 29, 2020, at: https://www.youtube.com/watch?v=Fy3p5nLYHsA **, accessed on 1/3/2021.**

.56Osama Al-Tikriti as head of the Iraqi Islamic Party to succeed Al-Hashimi, on the Internet: https://almoslim.net/node/112444**, accessed 9/20/2021.**

.57The Iraqi Islamic Party, date of visit 1/9/2021 on the Internet: https://www.iraqiparty.org

.58Iraq's elections between supporters and opponents on November 30, 2004 at: https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%Donym6%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8 %A8%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D8%D8%B9%D8%B1%D8%A7%Dabi D8%A7%D8%A7%D8%Ban eyelid %B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%Davai%D8%Back 6/4228348, accessed 6/3/2021.

.60Raed Al-Hamid, Map of Political Alliances in the Iraqi Elections on 10/1/2021 on the website: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D acknowledgment8%AA%DDB2 %D8%A7%D8%B1%D8%A%D8%B1/%D8%AE%D8%B1%D8%D8%B7%D8%A9 3%D8%A7%D8%A %D8%AD%D8%A7%Dabi Photos A%D8%A9%D8%A%D8%A7%D8%A7%D8%A%D8%A%D8%A%D8%A%D8% A%D8%A%D8%A%D8%A%D8%A%D8%A%D8%A%D8%A%D8%A%D8%A% D8%A%D8%A%D8%AB%D8%A%D8%A%D8%A%D8%A%D8%A%D8%A%D8 %A%D8%A%

.61What is left for Iraqi Prime Minister Nuri al-Maliki on 3/7/2007 on the website: https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D8%B0%D8%A7-D8% AA%D8%A8%D8%D8%A%D8%A7%D8% B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D8%B9%D8%B1%D8%A7%DB 88%D8%B1%D8%A7%D hair color, date of accessed 2/3/2021..

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019
تاريخ استلام البحث 27 / 3 / 2022
تاريخ قبول البحث 10 / 4 / 2022

أثر المتغيرات الذاتية والموضوعية في السلوك السياسي الخارجي

The Effect Of Subjective And Objective Variables On Behavior Foreign Politician

د. محمد مرعي جاسم
Dr . Muhammad Maree Jassim
جامعة الامام الصادق (ع) / فرع المثنى
Imam Al-Sadiq University / Al-Muthanna Branch
mohammed.10@sadiq.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

انصرف البحث لدراسة المُتغيرات المؤثرة في السلوك السياسي لصانع القرار في الوحدات السياسية الدولية. اذ تنوعت تلك المتغيرات بين ذاتية(شخصية) ارتبطت من جهة بالتنشئة الاجتماعية والبناء النفسي لصانع القرار ، ومن جهة اخرى بالدينامية السياسية التي يعيش بكنفها صانع القرار (الاقليات ، الاحزاب ، الاعلام ، والراي العام) ، ومتغيرات اخرى موضوعية كالنسق الفكري العام السائد في الوحدة السياسية الدولية المتضمن العقائد الفلسفية والايديولوجية وفهم التاريخ والارادة السياسية من ناحية ، ومتغيرات ادراكية كالقيم والتصور والتي تحدد الاطار العام لرؤية صانع القرار للبيئة المحيطة به والتي تختلف في الكثير من الاحيان عن حقيقة تلك البيئة من ناحية اخرى .

الكلمات المفتاحية : (**متغيرات، عقائد ، ادراك ، قيم ، تصور**)

Abstract

The research focused on studying the variables affecting the political behavior of the decision-maker in the international political units. These variables are varied between subjectivity (personality) that was associated on the one hand with the social upbringing and psychological construction of the decision maker, and on the other hand with the political dynamism under which the decision maker lived (minorities, parties, media, and public opinion), and other objective variables such as the general intellectual pattern prevailing in the political unit It includes philosophical and ideological beliefs, an understanding of history and political will on the one hand, and perceptual variables such as values and perception, which determine the general framework of the decision-maker's vision of the surrounding environment, which often differs from the reality of that environment on the other hand.

Keywords : (variables, beliefs, perception, values, perception)

المقدمة

لاريب ان سلوك صناع القرار في مختلف الوحدات السياسية الدولية ، لا يمكن دراسته وتحليله وفقاً للحسابات الكمية فقط . أو وفقاً للمقاييس الرقمية المرتبطة بموقع اقليم الدولة وحجم السكان ، والموارد الاقتصادية والقوة العسكرية . ذلك لان الاساس في تحليل ذلك السلوك يرتبط بمتغيرات معنوية (اعتبارية) أخرى توثر بصانع القرار السياسي الخارجي .إذ يتأثر ذلك السلوك بالمدركات والصور الذهنية لصانع القرار، واسلوب فهمه للمثيرات الخارجية في الواقعين الاقليمي والدولي. كما يرتبط بالطباع الشخصية

والتنشئة الاجتماعية والعقائد الفلسفية التي يعتنقها صانع القرار ، ناهيك عن تجاربه الشخصية ودرجة عزمه وتصميمه في مواجهة تحديات البيئتين الداخلية والخارجية.

تنبع اهمية الموضوع من ندرة الدراسات ، ولاسيما العربية ؛ التي عنت بموضوعة المتغيرات الخاصة بصانع القرار , وتترك تأثيراً واضحاً في سلوكه السياسي الخارجي. فقد عكف الغالبية من الباحثين على دراسة تأثير البيئة الدولية (النظام السياسي الدولي والقوى المهيمنة في الساحة الدولية)، وان اشار البعض منهم الى المتغيرات الداخلية ؛ الا ان الاهتمام بدراسة المتغيرات الذاتية (الشخصية) كانت نادرة جداً . ولاجله يضحى الهدف من هذا البحث : معرفة المتغيرات الذاتية (المدخلات in put) التي تؤثر في صانع القرار ، وتحدد خياراته في اتخاذ القرارات (المخرجات out put)المرغوب فيها لتحقيق المصلحة الوطنية لبلده.

اما الاشكالية الاساس في دراسة تأثير المتغيرات الذاتية فتمكن في :

- التفاوت واليون الشاسع ، احياناً ؛ بين الواقع المحيط بالوحدة السياسية الدولية ، وبين صورة ذلك الواقع في ذهن صانع القرار ، وتصوراته عن ذلك الواقع.
- التباين في سلوك صناع القرار ازاء موقف او بيئة دولية محددة، تبعاً لطباعهم وتنشئتهم والقيم التي يؤمنون بها.

وتثير هذه الاشكالية اكثر من تساؤل : ما أهم المتغيرات الذاتية في سلوك صناع القرار حيال المشكلات الدولية ؟ ولماذا يتباين سلوك صناع القرار وردود افعالهم ازاء مواقف ومثيرات داخلية وخارجية محددة؛ كالأزمات الداخلية والنزاعات والحروب ؟

وفي محاولتنا حل تلك الاشكالية ينصرف البحث لأثبات فرضية مؤداها ؛ ان ردود افعال صناع القرار لمتغيرات البيئتين الداخلية والخارجية ، وبالتالي سلوكهم السياسي الخارجي يتباين ويتعدد بتنوع طباعهم وتنشئتهم الاجتماعية والقيم التي يؤمنون بها . ولإثبات تلك الفرضية ستستخدم منهج التحليل النظمي(Systemic Method) ، اذ تجد فيه المنهج المناسب لدراسة مثيرات البيئة الخارجية (المدخلات) وردود افعال صناع القرار (المخرجات) بصيغة مواقف وقرارات سياسية خارجية.

لأجل كل ما تقدم توزعت هيكلية البحث على مبحثين ؛ تضمن الاول : المتغيرات الذاتية الخاصة بصانع القرار ذاته ، وعبر مطلبي ؛ الاول : الطباع الشخصية لصانع القرار . والثاني : الدينامية السياسية (الحركة السياسية الداخلية) . اما المبحث الثاني فتناول المتغيرات الخارجية (الموضوعية) التي تؤثر في صانع القرار ، اذ انصرف المطلب الاول منه البحث في النسق الفكري العام داخل الوحدة السياسية الدولية. اما الثاني فتناول المتغيرات الادراكية لصانع القرار ، ثم تضمن البحث خاتمة لاهم نتائجه:

المبحث الاول : المتغيرات الذاتية (الشخصية)

يقصد بتلك المتغيرات ما يرتبط بصانع القرار ذاته ، سواء كانت طباع موروثه او مكتسبة . وتكوينه النفسي والاجتماعي ، فضلاً عن كيفية ادراكه للبيئة المحيطة به واسلوب فهمه لما يحيط به من مثيرات ، والتي تحدد جميعها سلوكه السياسي ، وطريقة تفاعله مع البيئتين الاقليمية والدولية ، والرد على مثيراتها ولأجله سنتناول في هذا المبحث مطلبين ؛ في الاول الطباع الشخصية لصانع القرار . وفي الثاني : المتغيرات الادراكية.

المطلب الاول : الطباع الشخصية لصانع القرار

بدءاً تُعرف الشخصية بأنها : (تنظيم ديناميكي للوظائف النفسية الفلسجية التي تحدد مدى تكيف فرد معين للبيئة التي يعيش فيها)[1] كما تُعرف بانها عبارة عن (مخرجات سلوكية يمكن ادراكها من خلال ملاحظة تأثرها بالبيئة الاجتماعية التي توجد فيها)[2] ولا ريب ان الطباع الشخصية تُعد المرتكز الاساس لطريقة فهم وادراك صانع القرار لما يحيط به من اوضاع ومثيرات ، كما تحدد طريقة تفاعله معها ، والصيغ التي يتخذ بها القرار المناسب لكل حالة ، وهو ماسنوضحه من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الاول : التنشئة والبناء النفسي: ان الطباع التي تتسم بها شخصية صناع القرار ، واسلوب تنشئتهم الاجتماعية ؛ يحددان نمط واسلوب الاستجابة للمواقف والمشكلات التي تفرزها البيئتين الداخلية والخارجية للوحدة السياسية الدولية. ومرد تلك الطباع : العوامل الوراثية وتأثيرات البيئة الاجتماعية (العائلة ، المدرسة، الجماعة المرجعية...) التي نشأ فيها الفرد .اذ كان لوفاة والدي هتلر قبل بلوغه (19) عاماً وحياة البؤس التي عاشها في الاكواخ القذرة . وتناول (الحساء الشعبي) ، وتميز حياته الدراسية بالاخفاقات والفشل المستمر كل تلك الظروف دفعته للهروب من حالة الفشل الى الطموح والاحلام الرومانسية والتصميم لبلوغ الهرم السياسي واقامة امبراطورية المانية واسعة[3] .

فقد اشار (تشارلس داروين) الى الخصائص العقلية والجسمية التي تنتقل من جبل لآخر من خلال ميكانزم وراثي[4] وفي مقابل ذلك ، يرى البعض ان الشخصية مزودة ببعض النزعات الوراثية ، الا ان هذه النزعات قابلة للتعديل والتغيير يحكم العوامل المؤثرة فيها من البيئة الخارجية[5] كما رأى البعض ومن بينهم (أ .ج . تايلور) ان للمواصفات الجسدية تأثيراً واضحاً في سلوك صناع القرار ؛ فكان كل من موسوليني وستالين ونابليون يعانون من قصر القامة ، وكانوا يعوضون عن النقص بمشاعر القوة والشجاعة والمجازفة ، وهو ما دفعهم الى تسنم اعلى المراتب[6].

ازاء ما تقدم اشار (لازاروس) الى تأثير العوامل الفسيولوجية في عملية صنع القرار ، وان تأثيرها واضحاً على السلوك الانساني ، وتلك العوامل نابعة من تأثير العوامل الوراثية المحيطية بالفرد [7] كما وجد البعض ان الانحدار الطبقي غالباً مايطبع السلوك السياسي بانماط معينة تتوافق مع قيم ومعايير الطبقة التي ينتمي اليها [8] وان الطباع الشخصية تعد المرتكز الاساس لطريقة ادراك مايحيط بالفرد من مثيرات ، اذ يسوق البعض مثالاً عن نزوع الرئيس الامريكي نكسون نحو القوة ، ووجدوا ان الدافع كان حرمانه من العطف الابوي ، فالقوة مثلت عنده الاداة التعويضية لاعادة بناء احترامه لذاته ، فقد كان يقول : (لايمكن لشخص انجاز شيء ذي قيمة في هذه الحياة دون القتال من اجله)[9] وعلى العكس من ذلك نجد ان الرئيس الامريكي كان متردداً في القتال ابان الحرب العالمية الاولى بسبب تنشئته الدينية ، وكان يحاول ان يتمثل بشخصية السيد المسيح (ع) لان والده كان قساً[10]

وقد جرت تصنيفات عديدة اتلك الطباع من لدن العديد من الباحثين ، فقد صنف (ارثر كلاين بيرك) صناع القرار الى المستبد والمتساهل [11] فيما صنعهم (د. محمد السيد سليم) الى : المتسلط ، صاحب العقل المتفتح، الحريص على تأكيد الذات [12]ونجد ان الحرص على تأكيد الذات واضحاً عند (هتلر) الذي تميزت حياته الدراسية بالاخفاقات والفشل ، فقد فشل مرتين في القبول بكلية الفنون وعاش البؤس والعوز وسكن الاكواخ القذرة ، فأكد ذاته بعد هروبه من حالة الفشل الى الطموح والاحلام الرومانسية ، وكللت مسعاه بالوصول الى قمة الهرم السياسي واقامة امبراطورية المانية.[13] كما صنفهم (Lane) الى شخصية نمطية ، تسلطية ، وسياسي اداري ، منظر سياسي، بيروقراطي ، وشخصية عادية ، ومتعصبة ، وشاذة[14] . اما (رينو فان وجان باتيست دروزيل) فقد صنف طباع صناع القرار الى :

أ- العقائدي – الانتهازي.

ب- المناضل – المصلح.

جـ – المثالي – المصلحي

د- المغامر – الفطين[15]

الفرع الثاني : صيغ اتخاذ القرارات : ان ادراك صانع القرار لما يحيط به في الساحة الدولية من مثيرات واوضاع ، يرتبط بردود الافعال والاستجابة . أذ ان الاستعدادات النفسية هي نظام متكامل من السمات النفسية التي تميز الفرد في تفاعله مع مواقف الحياة[16]. وذلك من خلال التنظيم الانفعالي (العاطفة) والتنظيم الادراكي (العقل) ووفقاً لكل حالة [17]. اذ لا توجد قاعدة راسخة لتحديد السلوك المتوقع بسب عدم اليقين الهيكلي[18] للعديد من المواقف ، ولأجله يلجأ صناع القرار الى عقائدهم الخاصة وادراكهم الذاتي ، الذي تشترك فيه مدخلات الوراثة ومتغيرات البيئة المحيطة . كما تشكل الايديولوجيا التي يؤمنون بها (النظارة الوحيدة) التي يرون من خلالها العالم الخارجي . ويعتقدون – كما اشار (كيسنجر) – ان

تلك الايديولوجية تُعد البلسم الشافي لكل المشكلات ، فضلاً عن تجاربهم الشخصية المتراكمة في مرحلة تنافسهم على السلطة وازاحة منافسيهم . ويمثل هذا النموذج في السلوك السياسي خليطاً من الصفات الفردية والبناء الاجتماعي المحدد للسلوك السياسي الخارجي [19].

وتأسيساً على ماتقدم فأن الاستعدادات الشخصية ليست متماثلة بين الاشخاص لاختلافهم في السمات الوراثية والفسيولوجية التي تفرض بدورها نمطاً من السلوك كما يرى – د. صادق الاسود ، ويرجع التماثل الى العمر والجنس[20] ويرى ايضاً؛ ان العروق البشرية غير متكافئة بايلوجيا ، اذ تؤدي الخصائص والسمات المشتركة كلون البشرة والنزعة الدينية او القومية الى اتجاه او سلوك سياسي معين[21].

وكنتيجة لكل ذلك يختار صانع القرار احدى صيغ اتخاذ القرار ، منسقاً مع ما يحمله من ثقافة ووعي ، ومايعتقده من قيم ذاتية او ايديولوجية يؤمن بها ، ومن ابرز تلك الصيغ واكثرها شيوعاً[22]:

أ- الانموذج التنظيمي : ويطلق عليه الاداري ايضاً . وهو يفترض ان صانع القرار في بحثه عن البدائل يستخدم ما درج عليه رجل الادارة في عمله، والذي يتسم سلوكه بالحركة المبرمجة ؛ باعتماد اجراءات روتينية مكتسبة بالتجربة وذات ثبات نسبي فهو يختار البديل بسرعة وضمن مدة زمنية محددة ، ولا يسعى الى الحد الاعلى للمكاسب لأنها تنطوي على المجازفة ، ويقبل بالحد الادنى من المكاسب؛ الذي اطلق عليه (سايمون) البديل الادنى المقبول[23].

ب- الانموذج العقلاني (الرشيد): اذ يقوم صانع القرار بالبحث الشامل لجميع المعلومات والبدائل ، ويختار البديل الذي يحقق افضل الفوائد والمنافع لدولته وفق حسابات رشيدة. تشبه ما يسلكه الاقتصادي الذي يبحث عن اعلى الارباح بين مجموعة البدائل المتاحة.

جـ - الانموذج العقيدي : الذي يختار فيه صانع القرار البديل الذي يتسق مع العقيدة والفلسفة التي يؤمن بها . ولا يأبه بالمعلومات او الفوائد التي تتعارض مع مدركاته[24] ومن الامثلة التاريخية عن ذلك ؛ ان (دالاس) وزير خارجية امريكا في خمسينيات القرن الماضي كان يعتقد ان الاتحاد السوفيتي دولة عدوانية ، ويفسر اية معلومات ترد من الاتحاد السوفيتي على انها خدعة او اكذوبة [25].

د- انموذج القادة الثوريين : تبلور هذا الانموذج في بلدان عالم الجنوب (الثالث) بعد ان تحررت من ربقة الاستعمار الغربي ، فقادته يرفضون (الواقعية – الديمقراطية) ويعدون الغرب اساس مشكلات عالم الجنوب في التخلف والفقر، ويرون ان النماذج الغربية الجاهزة لا تتلائم مع خصوصيات بلدانهم[26].

وعلى الرغم من عدم توحد رؤاهم ، والتباين في ثقافاتهم ، والاختلاف في قوة شخصية الزعيم ، الا انهم جميعاً يعبرون عن خليط غير متجانس من رؤى وحاجات وتطلعات تتمحور حول التنمية ، وترصين الجبهة الداخلية ، والمحافظة على السلطة وتثبيتها.

المطلب الثاني : الدينامية السياسية

ستتناول في هذا المطلب تأثيرات الحركة السياسية داخل الوحدة السياسية ، وكيف تؤثر مفرداتها في عملية صنع القرار ؟ وكيف تدفع صانع القرار صوب قرار سياسي خارجي محدد ، ويبدو لنا ان من اهم تلك المفردات : الاحزاب السياسية والاقليات من جهة ، والرأي العام ووسائل الاتصال داخل وخارج الوحدة السياسية من جهة أخرى.

الفرع الاول : الاقليات والاحزاب السياسية: يبدو ان للأقليات بمختلف انواعها دينية ، اثنية ...تأثيراً واضحاً في سلوك صناع القرار . وذلك من خلال دورها في الاستقرار السياسي[27] فعندما تكون علاقة الاقليات بالنظام السياسي ايجابية، يكون النسيج الاجتماعي متماسكاً وداعماً لحركة صناع القرار في المحيط الدولي. فالتعاون والتآزر بين المواطنين يحقق الوحدة الوطنية ، ويسهم في دعم حركة صناع القرار ابان السلم ، ودعم عمليات النمو الاقتصادي ودعم صانع القرار في تعبئة الطاقات وصد اي عدوان ابان الحرب[28]. اما اذا كانت علاقة الاقليات سلبية بالنظام السياسي فستحد من حركة صناع القرار السياسي الخارجي لاسيما عندما تشكل (طابور خامساً) او (اذناباً) لدولة اجنبية ، اذ ثقت في عضد الدولة وتفقدها القدرة على الرد على اي عدوان خارجي[29].

وازاء ذلك قد تكون بعض تلك الاقليات ، وبسبب من وشائج بينها وبين دولة مجاورة تشجعها على الانفصال[30] وتشكل معول هدم للبناء الاجتماعي والاقتصادي والامني للدولة . ناهيك عن تأثير بعض جماعات الضغط داخل النظام السياسي ، والتي تشكل قدراتها المادية وقوتها النسبية قيداً في بعض الاحيان على حركة صناع القرار ، ولاسيما في المجالس التشريعية والتنفيذية ، ودفع بعض وسائل الاعلام للضغط ايضاً على صناع القرار[31].

اما فيما يخص (الاحزاب السياسية) ؛ فيتباين دورها في التأثير بعملية صنع القرار السياسي الخارجي . وذلك وفقاً لمدى قربها او بعدها عن مركز السلطة ، ومدى مشاركتها في عملية اتخاذ القرار . اذ لا يمكن قياس تأثيرها بشكل واضح في جميع الانظمة السياسية . ومع ذلك لا يمكن اغفال دورها في توجيه الرأي العام والتأثير فيه ، سواء كانت في السلطة او المعارضة . فهي تحدد احياناً أفاق العمل السياسي الخارجي للدولة ؛ من خلال مؤتمراتها ومطبوعاتها وتوجيه مؤيديها ونشاطاتهم المتنوعة[32].

فعندما يكون الحزب في السلطة ، مثل نظام الحزب الواحد ؛ يكون تأثير الحزب واضحاً في توجيه السلوك السياسي الخارجي ، اذ يتخذ القرارات السياسية الخارجية وفقاً لمبادئه واهدافه . ويجند مؤيديه لدعم وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة [33] فيكون عندها تأثير الحزب الواحد شديداً– كما يقول (يومير) – على صناع القرار ، اذ يُعدون ممثلين لارادة الحزب في توجيه السلوك السياسي الخارجي للدولة [34]. اما في النظم السياسية ثنائية الاحزاب ، فيضطلع حزب الاغلبية من خلال ممثلية في السلطة بتسيير شؤون

الدولة وفقاً لرؤاه واهدافه: ويكون السلوك السياسي الخارجي للدولة متسقاً بتأثيرات مبادئه . اما حزب المعارضة فيقتصر دوره على نقد ذلك السلوك ، واحياناً عرقلة بعض اهداف السياسة الخارجية [35].

الفرع الثاني : الاعلام والرأي العام : يبدو ان هناك علاقة لايمكن التقليل من اهميتها بين الاعلام وعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي ، وذلك من خلال عملية التأثير والتأثر[36] . فقد شبه (كارل دويتش) الاتصال بأعضاء الجسد السياسي ، فالمجتمع السياسي ليس الا جسد حي يستقبل المعلومات من خلال صناع القرار وصناع الرأي ويتفاعل معها ومع منطقة وادراكه ويتخذ منها موقفاً يعكس تحركه نحو اتخاذ قرار معين[37] . وهو ما اكده (روس M.Rose) ؛ بان هناك علاقة متصلة بين تأثير وسائل الاعلام وضأة صناعة القرار[38] اذ ان الغاية الاساس من الرسائل التي تبثها وسائل الاعلام هي تغيير الاتجاهات السلوكية للمستقبل سواء كان صانع القرار او صانع رأي او رأي عام ، وفقاً لما يتوخاه المرسل من تأثير وعبر اساليب متنوعة (اقناع ، استمالة ، حرب نفسية). فعمليات التأثير بمختلف مستوياتها تدفع صانع القرار صوب سلوك محدد ، كما تحقق درجات مختلفة من استجابة الرأي العام لدعم او رفض فعل سياسي خارجي بعينه[39] .

ولأجل ما تقدم ، تضحى الغاية الاساس للأعلام ؛ كسب ود المحايدين ، وتحييد المعادين ، وتعميق صداقة الاصدقاء[40] اذ تتجه رسائله الى الوحدات السياسية الدولية صوب : [41]

أ- صناع القرار لاقناعهم بالسلوك الايجابي مع ما ينسجم واهداف السياسة الخارجية للدولة المرسلة.

ب- صناع الرأي والنخب المثقفة لاقناعهم وتوظيف دورهم في التأثير بقطاعات الرأي العام لدعم وتأييد السياسة الخارجية للدولة المرسلة.

ج- جماهير الدول المستقبلة (المتلقية) لرسائل الاعلام ، لاستمالتها بتأييد ، وعدم عرقلة ؛ تنفيذ اهداف السياسة الخارجية للدولة المرسلة.

ازاء كل ماتقدم فأن تأثير الرأي العام في السلوك السياسي الخارجي لصناع القرار يتباين باختلاف طبيعة النظم السياسية ، اذ لايمكن تجاوز او الغاء تأثيره في تلك العملية. وهو ما اكده (روبرت د. كانتور) بقوله: ان الدول كافة تواجه ضرورة تبرير سلوكها السياسي الخارجي امام شعوبها ، واذا كان ذلك يصدق على الانظمة السياسية الديمقراطية ، فأنه يُعد عنصراً مهماً ايضاً، حتى في اكثر الدول قمعية واستبداداً [42]. كما لايمكن عزل عملية صنع القرار السياسي الخارجي عن مطالب الرأي العام ، لما له من تأثير كامن وشبه مستمر في السياسة الخارجية للدولة[43]. وعلى الرغم من هذه الاهمية ، الا اننا لايمكن المبالغة بتأثير الرأي العام لاسيما في بلدان عالم الجنوب ، والتي لاتزال تعاني من الفقر والتخلف ،

وتأثيرات الهجمة الاستعمارية سابقاً ، والهجمة الامبريالية الصهيونية حالياً، اذ لايمكن تأييد كل من (كاننغ وبالمسترون) الذين عداه قوة فائقة تنتصر على حراب المشاة ونيران المدفعية وحملات الفرسان[44] والذي يصدق على بلدان عالم الشمال عموماً.

ومن الجدير بالذكر ان الرأي العام لايسهم بكل قطاعاته في التأثير بعملية صنع القرار ، فهو ينقسم الى ثلاثة قطاعات : الرأي العام الجماهيري، والرأي العام المهتم ، وصناع الرأي ، فالأول يشمل الشرائح الجماهيرية الواسعة ذات التأثير الضئيل بالقرار السياسي الخارجي ؛ بسبب من قلة وعيها في بلدان عالم الجنوب ، وعدم اهتمامها بصنع وتنفيذ السياسة الخارجية ، وهي تهتم بالأحداث الداخلية التي لها مساس بمفردات الحياة اليومية. اما الرأي العام المهتم فيمثل الشريحة التي تتميز بثقافتها ووعيها السياسي ،وقدرتها على ابداء الرأي ومناقشة حاضر ومستقبل الدولة ؛ ويكون تأثيرها اكثر من الاول . اما القطاع الاكثر تأثيراً فهم صناع الرأي ، فصناع الرأي يتمتعون بتأثير عالٍ في الاراء السياسية الخارجية لمريديهم من قطاعات الرأي العام من جهة ، وقدرتهم على ايصال اراءهم وخياراتهم الى صناع القرار وطرح البدائل المقترحة .([45]) الذين يتولون الوظائف المهمة في سلطات الدولة ، او المواقع الاجتماعية ذات الهيبة في المجتمع (رجال وعلماء الدين ، شيوخ العشائر، المسؤولون في قطاعات الشباب والمرأة والعمال ورؤساء المنظمات والنقابات...). وقدرتهم على ايصال مطالبهم الى وحدة اتخاذ القرار[46] ويتضح تأثير الرأي العام في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي من خلال:

- تأكيد طموحات وتطلعات ومصالح الجمهور والتي لايجد صانع القرار مناصاً من الاضطلاع ببلوغها(47).
- تأكيد القواعد الاخلاقية والقيم الوطنية التي يتوجب ملاحظتها والاهتمام بها من لدن صناع القرار السياسي الخارجي(48).
- ردود افعال الرأي العام على القرارات التي يتخذها صناع القرار وسلوكهم السياسي الخارجي ، ولاسيما تلك القرارات التي تتقاطع مع تطلعات الشرائح الاجتماعية ، او التي تحدث ضرراً بمصالحها . ولعل من ابرز الامثلة التاريخية على ذلك ؛ رفض الرأي العام الامريكي استمرار الحرب في فيتنام في القرن الماضي.

ولابد لنا من القول اخيراً ان تأثيراً الرأي العام آخذاً بالتزايد في الوقت الراهن ، بسبب مخرجات ثورتي الاتصال والمعلومات (الفضائيات ومواقع التواصل الاجتماعي) فالمعلومات المهمة لسياسات الدول اصبحت في متناول الرأي العام وتصله دون عناء.

المبحث الثاني : المتغيرات الموضوعية

وهي المتغيرات المحيطة بصانع القرار داخل الوحدة السياسية الدولية وخارجها. والتي تؤثر فيه وتدفعه الى انتهاج سلوك سياسي محدد؛ كالنسق الفكري داخل مجمع الوحدة السياسية ، والمتغيرات الادراكية والتي تشكل الاطار العام الذي يدفع صانع القرار صوب طرائق واساليب ادراك الواقع المحيط به. وسنتناول هذه المتغيرات عبر مطلبين:

المطلب الاول : النسق الفكري العام

يتشكل هذا النسق داخل مجتمع الوحدة السياسية الدولية ، والتي يعيش بكنفها صانع القرار ، اذ يحدد ذلك النسق الاسلوب الذي يتعامل به صانع القرار مع المشكلات التي تواجه الوحدة السياسية الدولية ، ويوحي بالأليات والطرائق التي يحل بها تلك المشكلات والمخاطر ، عبر القرارات التي يتخذها . فعلى سبيل المثال ان النسق الفكري العام داخل الوحدة السياسية الاسرائيلية يتشكل وفق نظرية الامن الاسرائيلي وعقيدة عسكرة المجتمع . وهو ما يدفع صناع القرار في اسرائيل انتهاج سلوك محدد يميل الى الثبات النسبي . فعلى الرغم من تعدد مراكز القوى داخل اسرائيل منذ عام 1948 وحتى اليوم ، الا ان صناع القرار في المؤسسة العسكرية يضطلعون بالدور الفاعل في توجيه السلوك السياسي الاسرائيلي[49]. ولعل من ابرز الدعائم التي يرتكز عليها النسق الفكري العام في الوحدات السياسية الدولية ويتشكل منها : العقائد الفلسفية والايديولوجيا ، فهم التاريخ ، والعديد من القيم التي يؤمن بها مجتمع الوحدة السياسية الدولية ؛ كالارادة السياسية وهو ما ستتناوله في الفرعين الآتيين:

الفرع الاول : العقائد الفلسفية والايديولوجيا : لاريب ان العقائد التي يؤمن بها صناع القرار تحدد ادراكهم وتوجهاتهم نحو البيئتين الداخلية والخارجية. فمن خلال تلك العقائد يتم تحليل وتفسير مفردات البيئة المحيطة . فالعقائد تشكل الاطار العام للرؤية ، وتحدد نوع واسلوب سلوكه في التعامل مع الوحدات السياسية الاخرى ، فالنسق العقيدي يقدم منهجاً للاختيار واتخاذ القرارات . وقد اوضح كل من (مارجرين وهارولد) ان الفرد يدرك الواقع من خلال مجموعة العقائد التي يؤمن بها ، والتي تشكلت عبر مدة من الزمن [50]. وان مجموعة العقائد التي ينطلق منها صانع القرار – كما يقول مازن الرمضاني – تسهم في تفسير عناصر البيئة الخارجية لدولته، وفهم حركة دولته ومكانتها في تلك البيئة[51] . فصانع القرار يفسر المعلومات في ضوء مايعتقده ، ومن ثم يتخذ القرار المناسب للرد على مدخلات البيئة المحيطة بدولته.

وتأسيساً على ما تقدم ، فأن صانع القرار الليبرالي يميل في سلوكه الى تصور النظام الدولي على اساس الربح للجميع ، والتفاعل مع الوحدات السياسية الاخرى ليس الا لعبة يحقق فيها اللاعبون جميعاً ربحاً ولايخسر اياً منهم ، وهو ما ادى الى نشوء قوى الردع وسباق التسلح من جهة ، واتاح فرصاً للمتنافسين

للتعاون في عالم فوضوي . اما صناع القرار الواقعيون ؛ فينتهجون سلوكاً سياسياً خارجياً يحقق المصلحة الخاصة لدولتهم بالدرجة الاساس ، ولا يبالون في سلوكهم بمصالح الدول الأخرى ، المهم بلوغ اهدافهم ، وان كان ذلك يُحدث ضرراً بمصالح الدول الاخرى . ولأجله ارتبط السلوك السياسي الخارجي للواقعيين باستخدام القوة ، ولا يكترثون بمآسي الشعوب ابان الحروب ، طالما يحقق مصالح دولهم [52].ولعل ايلاء صناع القرار ابان حكم (هتلر) اهمية خاصته للقوة ، وايلاء صناع القرار في اليابان اهمية للقيم التجارية ، واعتماد الوسائل الاقتصادية والتجارية اهمية خاصة في سلوكهم السياسي الخارجي ؛ يأتي مصداقاً لذلك[53].

اما الايديولوجيا والتي تفهم بشكل عام (الافكار والآراء السائدة في مرحلة تاريخية معينة ولفئة اجتماعية معينة)[54] اذ انها توفر المناخ السياسي والفكري الذي يعمل في اطاره صانع القرار ، اذ لايمكن عزل تأثير المبادئ والآراء السائد لدى شعب من الشعوب عن السياسة الخارجية . فهي تشكل عنصر دفع وتعزيز للسلوك السياسي الخارجي ، فضلاً عن التزام صناع القرار بأطرها الرئيسة . كما توفر الايديولوجيا الدعم والتأييد من لدن قطاعات الرأي العام لحركة وسلوك صناع القرار في البيئة الدولية [55]. وكل ذلك يسهم في يسر وسرعة تنفيذ السياسة الخارجية للدولة.

الفرع الثاني : فهم التاريخ والارادة السياسية : يعد (التاريخ) سجلاً ضخماً من التجارب والقيم والمعتقدات الاجتماعية التي عاشتها الاجيال الماضية . ويترك في ذهن صانع القرار محصلة من تأثيرات عاطفية مختلفة النوعية في سلوك الاجيال الحاضرة [56]. فتجارب شعب ما وعلاقته مع الامم الاخرى ، فضلاً عن فهم صناع قراره لتاريخ تلك العلاقة ؛ يشكل احدى المدخلات المهمة في عملية التفاعل بين صناع القرار في الوحدات السياسية الدولية . وذلك من خلال فهم تاريخ العلاقة وادراك الذات الوطنية [57]. وسلسلة التجارب المتوارثة . وهذا يفسر احياناً بعض اسباب العلاقة السلبية السابقة بين فرنسا والمانيا ، وبين العرب وانكلترا والتي لاتخلو من جذور تاريخية سلبية مؤثرة [58]. ومهما كانت تأثيرات التجارب السابقة ، فأن دروس التاريخ – كما اكد روبرت د. كانتور – تمثل جانب تعليمي لصناع القرار يتمثل في تجنب اخطاء الماضي[59].

اما الارادة السياسية ، فترى فيها : درجة العزم والتصميم التي يدعم فيها جمهور الوحدة السياسية صناع قرارهم ابان الازمات والحروب . ليقف صناع القرار بجلُدْ وحزم في التصدي لكل ما يحيق بالدولة من شرور .والارادة السياسية تعتمد على الروح المعنوية للشعب ، ومدى التجانس الاجتماعي بين مكوناته والدروس الخالدة بالتاريخ[60] كما ان القيم الثقافية تحدث تأثيراً نوعياً في سلوك المواطنين ، من خلال كيفية تفسيرهم للماضي ، وتقويمهم للحاضر واستشرافهم للمستقبل كما اشار الى ذلك (روسناو)

[61]فضلاً عن اهمية التجانس الاجتماعي الذي يمثل ارادة الشعب ، ودرجة تصميمه على تحقيق الاهداف . وكل ذلك يشحذ همم صناع القرار ، ويزيدهم تصميماً وعزماً في صنع وتنفيذ اهداف السياسة الخارجية . فالشعب عندما يكون موحداً بكل اطيافه ، وينعم بالاستقرار الاجتماعي ، وبإرادة سياسية متوثبة وفاعلة[62] وكل ذلك يسهم في دعم وتسهيل مهمة صانع القرار في اتخاذ قرارات سياسية خارجية جريئة وطموحه تحقق المصلحة الوطنية.

المطلب الثاني : المتغيرات الادراكية

ترتبط هذه المتغيرات بتصور صانع القرار للبيئة المحيطة به ، وبكل ما تحمل من مدخلات (In puts) سلبية او ايجابية ، وبمدى تطابقها مع القيم التي جُبلَ عليها خلال التنشئة الاجتماعية . وقد وجد كل من (مارجريت وهارولد سيراوت) في دراستهما لتحليل السياسة الخارجية؛ ان الفرد يدرك الواقع من خلال مجموعة القيم والعقائد. اذ ان الصور التي كونها عبر مدة من الزمن ، والادراك الناشئ عنها ؛ اطلقا عليه (البيئة النفسية psychological Milieu) والتي تختلف عن (البيئة الواقعية operational Milieu) فالمهم في عملية اتخاذ القرار هو كيف يتصور صانع القرار البيئة المحيطة به ، وليس البيئة كما هي قائمة بواقعها الحقيقي [63].

ازاء ما تقدم نجد ان البيئة النفسية ؛ مجموعة المدركات (المفاهيم) والعقائد والخصائص المرتبطة بصانع القرار ، وتشكل الاطار العام لسلوكه وخياراته تجاه البيئة المحيطة به . ويقول (كايلان) ان صانع القرار يكون مرغماً في التعامل مع الظروف التي يجدها على ارض الواقع[64]، كما اشار(سنايدر) الى ان حركة هؤلاء (صناع القرار) تتأثر بكيفية ادراكهم وتعريفهم للموقف[65]. ويضحى السلوك السياسي لصناع القرار بالتالي هو نتيجة تصوراته عن العالم الخارجي، فالبيئة النفسية تشكل المنظار الذي يرى من خلاله العالم. وهذا المنظار يتأثر بالمزايا الشخصية لصانع القرار من جهة، وبالثقافة السياسية السائدة في الوحدة السياسية التي يعيش بكنفها صانع القرار من جهة أخرى[66]. وترتكز البيئة النفسية على عنصرين؛ (القيم والتصور) وهو ما سنتناوله من خلال الفرعيين الآتيين:

الفرع الاول القيم (Values) : تعد القيم احد اهم محددات السلوك الانساني . اذ تشكل الاطار الذي يحدد ويوجه حركة الفرد والجماعة عبر نشاطاتهم المختلفة[67] فهي تمثل مجموعة المبادئ والمعايير التي ترسخت عبر الاجيال ، وتحدد ما هو مرغوب فيه من السلوك[68]. ويرى فيها (هنري فاير جيلود) المصادر النهائية الدافعة لكل السلوك الغائي الشعوري[69] فيما يجد فيها (هولستي) نتاجاً لعملية التنشئة الاجتماعية ، فضلاً عن تأثرها بظروف البيئة الاجتماعية ، وبالخبرات التي يمر بها الافراد[70].

وازاء ما تقدم فأن تقييم صانع القرار للمعلومات التي ترده عن البيئة الخارجية (دولة ، حزب ، حادثة ، موقف) من حيث جودتها من عدمه ، يتوقف اساساً على القيم التي يحملها عن تلك البيئة ، الا ان ذلك التقييم لايُعد مطلقاً او راسخاً على الدوام . فقد يتغير احياناً على وفق تطورات سياسية مفاجئة تحدث في النظام السياسي الدولي [71]. هذا من جهة . ومن جهة أخرى يعلق البعض اهمية كبيرة على تجارب وخبرات صانع القرار ، الا ان ذلك لا يمكن عده عاملاً حاسماً في تأثير القيم بادراك البيئة الدولية وصناعة القرار. ذلك لان التفاعلات بين الوحدات السياسية الدولية لا تتكرر بنفس الصيغة والاسلوب ، كما لا تتشابه مدخلاتها ومخرجاتها . فالتفاعل السياسي بين وحدتين سياسيتين دولتين لا تتكرر بذات المدخلات والمخرجات ، ولا بالدرجة والكثافة نفسها.

وتأسيساً على ماتقدم نجد ان بعض القيم تعدُ الاساس والمرتكز لدى صناع القرار عند تفاعلاتهم مع البيئة الدولية [72].ففي المجتمعات الغربية (عالم الشمال) نجد ان (الحرية الفردية ، الرفاهية الاقتصادية ، الديمقراطية...)[73]. تعد القيم الاساس التي لا يحيد عنها صانع القرار ، بالمقابل نجد ان قيم (الصراع ضد الامبريالية ، مناصرة حركات التحرر، غلبة القطاع العام ...) تعد القيم الاساس لدى صناع القرار في الدول الاشتراكية . اما في مجتمعات عالم الجنوب فأن (رفض السيطرة الاجنبية ، الدفاع عن الوحدة الوطنية ، حق تقرير المصير ، تحقيق التنمية) تعد القيم الاساس لدى غالبية صناع القرار في بلدان عالم الجنوب.

الفرع الثاني التصور (Image) : يمثل التصور مجموعة الافكار والمعلومات التي تشكل الرؤية الذهنية لصانع القرار عن البيئة المحيطة به. وهي وليدة الرسائل التي يتسلمها الانسان خلال نشأته ، اذ تسهم العائلة والجماعات المرجعية والمؤسسات التربوية والدينية ووسائل الاعلام في تصوراته عن كل القضايا والمفردات المادية والمعنوية التي تحيط به كأنسان. وبالتالي يشكل التصور ؛ مجموعة الافكار والرؤى التي تحكم سلوك صانع القرار في التفاعل مع البيئة المحيطة . فهو يستجيب لافكاره ومعلوماته عند عملية التفاعل ، ويتصرف بما يراه هو ، وليس على الاساس الحقيقي لمفردات البيئة المحيطة. اذ ان هناك بوناً ، واحياناً يكون شاسعاً؛ بين حقيقة الشيء وبين تصور الشيء في ذهن صانع القرار[74] .

ازاء ذلك ، فأن المعلومات من حيث الكم والنوع تؤثر في تحديد تلك الصورة الذهنية (التصور) لدى صانع القرار. فعلى سبيل المثال كيف كان يتصور صانع القرار المصري البيئة الدولية ابان القطبية الثنائية ؟ وكيف يتخذ قراراً ما حيال الاتحاد السوفيتي او الولايات المتحدة الامريكية ؟ وهل ان رؤيته وتصوره للولايات المتحدة الامريكية ذاتها عندما تفكك الاتحاد السوفيتي ابان القطبية الاحادية؟ فرئيس الدولة او الحكومة قد لا يتشكل لديه التصور المناسب احياناً لقضية دولية، لان المسؤولين في مكتبه والمستشارين لا يزودوه بكل ما يصل اليهم من معلومات. او قد يزودوه بمعلومات مجتزأة ووفقاً لرغباتهم ،

ولايزودوه بمعلومات مهمة لا يريدون ايصالها للرئيس لاسباب خاصة . عندها لا يتمكن من اتخاذ قرار رشيد ، لعدم اكتمال الصورة الذهنية الحقيقية للموقف . فقد اشار (هولستي) الى ان من بين (1200) برقية تصل الى البيت الابيض ، لا يصل الرئيس الامريكي سوى (20) برقية فقط ، اي بمعدل 2% [75]. وفضلاً عن ما تقدم نجد ان قلة المعلومات او اجتزاء بعضاً منها لقضية يعينها او حدث ما ؛ يسبب ضبابية الرؤية لدى صانع القرار ، ولايمكنه من الاحاطة بكل مدخلات القضية او الحدث قيد المعالجة . ولعل السبب كما نرى قد يرجع اما الى ضيق الوقت وكثرة المعلومات الواردة ، او الى ان مدراء المكاتب او المستشارين قد يخفون بعض المعلومات لاعتقادهم بأنها قد تكون مزعجة، او قد لا يقدمون النصائح او الانتقادات لبعضها ، كما لا يقدمون البدائل التي تتناقض مع مفاهيم القائد او صانع القرار المسؤول ، وتتناقض مع رؤاه للموقف الخارجي وكل ذلك يؤدي الى اتخاذ القرار غير المناسب (الرشيد).

ان نجاح او فشل قرار سياسي ما ، يرتبط بمدى تطابق الصورة الذهنية (التصور) لدى صانع القرار ، مع الواقع دون اجتزاء او تضخيم، او ربما اهمال لبعض مفردات البيئة . اذا ما كانت تلك التصورات بعيدة عن الواقع ، او لا تتفق مع حقيقة الموقف . فالقرار الرشيد ينبغي ان يرتكز على صورة ذهنية تستقرأ الواقع بكل جزئياته دون اهمال اياً منها ، والاهتمام بشكل موضوعي بكل ماهو اساس وضروري[76].

الخاتمة :

تبين لنا من كل ماتقدم ، ان المتغيرات المؤثرة في سلوك صناع القرار تتوزع بين نوعين رئيسين : متغيرات ذاتية وأخرى موضوعية ، فالسلوك السياسي لصناع القرار يرتكز من جهة على الطباع الشخصية التي تحدد طريقة فهمه وادراكه لما يحيط به من مثيرات واوضاع تفرزها البيئة المحيطة (داخل وخارج النظام السياسي). اذ ان للعوامل الوراثة والتنشئة الاجتماعية قصب السبق في تحديد فهمه وادراكه وبما ينعكس على سلوكه السياسي ، وهو مايفضي الى انماط من صناع القرار كالمستبد والمغامر ، كما تفضي الى نماذج متنوعة من صيغ اتخاذ القرارات ؛ كالانموذج الاداري والرشيد والعقيدي وغيرها.

ويرتكز سلوك صناع القرار من جهة أخرى على المتغيرات الادراكية والتي تشكل البيئة النفسية لصانع القرار ، ولعل من اهم مرتكزاتها ؛ القيم والتصورات ، اذ يتباين محور تلك القيم من الفردية والرفاهية الاقتصادية الى رفض السيطرة الاجنبية وتحقيق التنمية وغيرها . كما ان تصور صانع القرار للبيئة الدولية قد لايتطابق غالباً مع واقع تلك البيئة ، اذ يتم اهمال بعض مفردات البيئة الخارجية او اجتزاء بعض مفرداتها ، وتضخيم بعضها الأخر . وبالتالي فأن الصورة الذهنية لصانع القرار لاتتطابق مع حقائق مفردات تلك البيئة . وبالتالي لاتتطابق الصور الذهنية لصناع القرار عن بيئة دولية محددة.

اما المتغيرات الموضوعية التي تؤثر في صانع القرار وتدفعه الى انتهاج سلوك محدد فهي تتوزع بين محورين ؛ **الاول :** النسق الفكري العام الذي يتشكل داخل الوحدة السياسية ؛ كالعقائد الفلسفية والايديولوجيا ، والتي تعد البوصلة الراسخة لصناع القرارات من جهة . وفهم التاريخ والارادة السياسية التي تمثل درجة العزم والتصميم التي يدعم بها جمهور النظام السياسي صناع القرار فيه ، ولاسيما ابان الازمات والحروب . **اما الثاني :** الدينامية السياسية التي تسهم في تأثيرات متباينة (سلبية وايجابية) في سلوك صناع القرار ، وفقاً لاستقرار النسيج الاجتماعي واستمرار عمليات التنمية من جهة . ومن جهة اخرى، تأثير الاحزاب السياسية حسب قربها وبعدها عن مركز السلطة ، ومدى مشاركتها في القرار السياسي . هذا فضلاً عن دور الرأي العام في التأثير على صناع القرار في عملية اتخاذ القرار السياسي ، ودوره في مدى دعم صناع القرار بعملية تنفيذ السياسة الخارجية للدولة . اما دور وسائل الاعلام فقد يكون داعماً ومحفزاً لسلوك صناع القرار ، وتعبئة الدعم الجماهيري لسلوكهم ، وبما يسهل تنفيذ القرارات السياسية ولاسيما الخارجية . او قد يكون معرقلاً لحركة صناع القرار بأثارة الرأي العام سواء داخل الوحدة السياسية او خارجها ، وشن حملات اعلامية مضادة لسلوكهم السياسي.

واخيراً اذا ما تعرض صناع القرار لمدخلات محددة ومتطابقة من مفردات البيئتين الداخلية (داخل الوحدة السياسية الدولية) والخارجية (البيئة السياسية الدولية)؛ فأن قراراتهم السياسية الخارجية لاتتطابق بل واحياناً تتقاطع، وذلك لتباين نشأتهم الاجتماعية ومعتقداتهم وتصوراتهم ، ومدى دعم مفردات الدينامية السياسية في بلداتهم لسلوكهم السياسي الخارجي .

هوامش البحث

([1]) Harold Laswell " power and personality " In: Heinz Eulau,ed : political Behavior:(U.S.A,1L,The free peeress of Glencoe, 1956) p : 98.

([2]) ينظر: عمر كيلان عريبي الصفار " اثر المتغير الشخصي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي "، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، 2000، ص4.

عاطف وصفي : الثقافة والشخصية : ط2 (دار المعارف بمصر ، القاهرة ، 1977)، ص107.

(3) ينظر : فيكتور فرنز: الحرب العالمية الثانية ، ترجمة هيثم الكيلاني (المؤسسة العربية للدراسات) بيروت ، 1980) ، ص ص 59-60.

(4) نقلاً عن : لويد جنسن : تفسير السياسة الخارجية : ترجمة محمد بن احمد المغني / د. محمد السيد سليم (جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1989) ، ص19.

(5) ينظر : عاطف وصفي : الثقافة والشخصية : ط2 ،(دار المعارفبمصر ، القاهرة ،1977) ص ص 109 -110.

وكذلك : عمر كيلان ، م. س . ذ ، صص 15-16.

(6) ينظر : أ . ج . تايلور : تشرشل اربعة وجوه والرجل : ترجمة حسن فخر ، ط1، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 1974) ،ص197.

([7]) ينظر : ريتشارد س . لازاروس : الشخصية : ترجمة سيد محمد غنيم ، ط1 (دار الشروق ، بيروت ، 1981) ص 161.

(8) د. محمد علي محمد : اصول الاجتماع السياسي : السياسة والمجتمع في العالم الثالث: ج3 ، التغيير والتنمية السياسية (دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1989) ص ص 141- 144.

(9) ينظر ويقارن مع :

Michael F.Sulivan: International Relations: Theories and Evidence:(Eng lewood cliffs,N.J Prentice – Hall,1976) :pp: 29-33.

وكذلك : د. محمد ابراهيم قضية " اثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية " ، مجلة السياسة الدولية (القاهرة) ، العدد (74) اكتوبر 1978 ، ص 55.

([10]) ينظر : Duohaoak,Lov D: NATION And Men:(New york, Dryden press,1974 , p.188.

(11) ارثر كلاين بيرك : البعد الانساني في العلاقات الدولية : ترجمة لجنة من المختصين ، القاهرة، بدون تاريخ ، ص188.

([12]) د. محمد السيد سليم : التحليل السياسي الناصري ، دراسة في العقائد والسياسة الخارجية (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1983) ص ص 294 – 296.

(13)ينظر : فيكتور فيرنر : الحرب العالمية الثالثة : ترجمة هيثم الكيلاني (المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، 1980) ص ص 59-60.

([14]) R. E . Lane : Political Man :(New York, The free press, 1972) pp:5-22.

([15]) بيير رينوفان وجان باتيست دوروزيل: مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية : ترجمة فايز كم تفاش (بيروت – منشورات عويدات ،1967) ص ص 394 -416.

(16) ينظر ويقارن مع : د. احمد زكي صالح : علم النفس التربوي : ط10 (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1973) ص ص 39 -40 .

وكذلك : عمر كيلان :المصدر السابق، ص17.

(17) د. احمد زكي صالح ، المصدر السابق ، ص42.

(18) يقصد بعدم اليقين الهيكلي عدم قدرة صناع القرار الى التوصل الى كل البدائل المتاحة ، وعدم الوصول الى النتائج الكاملة المتوقعة لكل بديل.

ينظر : د. سعد ابو دية : البيئة النفسية واراها في عملية صنع القرار في سياسية الاردن الخارجية : (المنظمة العربية للعلوم الادارية ، الاردن ، 1982) ص10.

(19) ينظر : هنري كيسنجر : السياسة الخارجية الامريكية : اعداد د. حسين شريف (مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1973) ص ص 35 -37.

(20) ينظر ويقارن مع : د . صادق الاسود : علم الاجتماع السياسي ، اسسه وابعاده (بغداد ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، 1986) ص ص 394 -397.

وقارن مع: Elite Katz And Paulf. La Zarsfell : Personal Influence: In : tleiZ Eulauetal : political Behavior , p.149

(21) قارن : محمد عدنان الخفاجي : اثر القيم الاجتماعية في السلوك السياسي في المجتمعات النامية والمتقدمة (دراسة مقارنة) رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2001 ، ص ص 54- 55.
وكذلك : احمد حسين جاسم الربيعي : البيئة الاجتماعية واثرها على السلوك السياسي للمواطن العراقي بعد عام 2003 ، بغداد، جامعة النهرين ،2018 ، ص22.

(22) بالتفصيل عن هذه الصيغ ينظر: د. صالح عباس الطائي : المدخل الى السياسة الخارجية ، دراسة في السلوك السياسي الخارجي : ط2(مطبعة الكتاب ، بغداد ، 2017) ص ص 207 -2014.

(23): د. محمد السيد سليم ، م. س . ذ، ص ص 474-476 ؛ ناصيف يوسف حتي النظريات في العلاقات الدولية (دار الكاتب العربي ، بيروت ، 1958). ، ص ص 188-191.

(24) Joseph H.Derivera : The Psychological Dimension of Foreign policy (Charles Emeril publishing, Ohio,1988) p.124.

(25) K . J . Holsti: International Politics Frame work for Analysis (NewYork, prentice Hall, 1972) p.365.

(26) يقارن مع : د. هنري كيسنجر ، م. س. ذ ، ص ص 39-42.

(27)قارن مع مايذهب اليه ؛ ثامر كامل محمد : النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دراسة معاصرة في استراتيجيات ادارة السلطة : (دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004)، ص 126.

(28) James N. Roseau: Moral Fervor Systematic Analysis And scientific consciousness of foreign policy: (farces Pinter publisher lid, London, 1980) p: 21.

(29) Joseph frankel: International politics : conflict And Harmony : (perguinbook litd, England, 1973) p.73.

(30) Michael P. Sullivan : International Relations, The ories And Evidence : (Engle wood N .J .Prentic-Hall,1976) P.380.

(31) Joseph Franko : National Interest, opcit, p. 105-106 P . A. Reynolds, opcit, p . 84.

وعلى الرغم من ذلك يرى البعض ان تأثير جماعات الضغط يتحدد في ضوء مدى استجابة صناع القرار لمطالبها . ينظر : د. مازن الرمضاني ، م . س . ذ ، ص219

(32) ينظر ويقارن مع : R . J .Holistic, opcit, p.211

د. شمران حمادي : الاحزاب السياسية والنظم الحزبية : ط2 ،(مطبعة دار الرشاد ، بغداد ، 1975)، ص3.

(33) Marian Irish, Elke Frank : U .S. A. Foreign Policy Context. Conduct, Content: (Harcort price Jovanovich . Inc., New York, 1975) pp.143-148.

(34) ينظر : جيرالد م. يومير : مفاهيم الاحزاب السياسية الديمقراطية الامريكية ، (عواطف ومصالح) ترجمة : محمد تجار ، عمان ، 1999 ، ص ص 73-74.

(35) قارن مع : Marian Irish, Elke Frank,opcit., 147

(36) يقارن مع : د. حامد ربيع " نظم المعلومات وعملية صنع القرار القومي " مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، العدد (11) سنة 1982 ، ص ص 35 -36.

(37) ينظر ويقارن مع : كارل دويتش : تحليل العلاقات الدولية : ترجمة محمود نافع (مكتبة الانجلو ، القاهرة ، 1982) ص ص 88-90 . وقارن مع : د. حامد ربيع : نظرية السياسة الخارجية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1974، ص19.

([38]) نقلاً عن نفس المصدر.

([39]) بالتفصيل عن تلك الاساليب ينظر : د. صالح عباس الطائي " الاستمالة في الاعلام الصهيوني".قضايا سياسية (بغداد) المجلد الاول ، العدد الاول ، كانون الثاني ،2000.ص ص 112-118.

([40]) ينظر ويقارن مع : حامد ربيع : الدعاية الصهيونية(مطبعة الشعب ، القاهرة ، 1975) ص 72.

([41])ينظر يقارن مع :.Joseph Frankel , opcit., p136

Jacques Elul : Propaganda, The Formation of men's Attitudes : (Vintage Book, New york, 1973) pp: 61-89.

([42]) ينظر : روبرت د. كانتور : السياسة الدولية المعاصرة : ترجمة د. احمد ظاهر (مركز الكتب الاردني ، عمان ، 1989). ، ص358.

[43]) (Leonard A. Kusnitz : public opinion And Foreign policy: (westpord , connetiout, Greenuwood press, 1984) p.15.

([44]) يقارن مع : مارسيل بيرل : السياسة الخارجية : ترجمة خضر خضر (جروس بوس ، 1989) ، ص94.

([45]) ينظر ويقارن مع : James N.Rosen an : Public Opinion and foreign policy : (New york ,Random House, 1981) pp.43-73.

([46]) فيما تقدم ينظر ويقارن مع :

M .A .Scott, opcit, pp: 56-60

Reynolds, opcit, pp: 82-83.

James N. Roseau, : public Opinion And Foreign policy, opcit., pp. 42-73.

K . J. Holst, opcit,p394.

([47]) Leonard A.Kusnitz:opcit.,p.7.

([48]) Joseph Franked , opcit.,p.177.

([4949]) قارن مع مايذهب اليه ؛ د. مازن الرمضاني ، السياسة الخارجية ، دراسة نظرية : (مطبعة دار الحكمة ، بغداد ، 1991 ،) ص221.

([50]) نقلاً عن : د. محمد السيد سليم ، م. س . ذ، ص ص 23-24.

(51) د. مازن الرمضاني ، م . س . ذ ، 298 – 299.

(52) للاستزادة عن تأثير العقائد في المدرستين المثالية والواقعية ينظر ستيفن وولت : العلاقات الدولية عالم واحد : نظريات متعددة : ترجمة زقاغ عادل ، زيدان وياني.http:// sia. Net/ sia/view- article . phpzid7

([53]) ينظر : A.F.K.Organski,opcit,pp72-83

([54]) د. حامد ربيع : نظرية السياسة الخارجية ، م . س . ذ ، ص89.

([55]) د. شمران حمادي ، م . س . ذ ، ص ص 167 – 169.

([56]) ينظر ويقارن مع : د. صالح عباس الطائي ، م . س . ذ . ص ص 135. د. مازن الرمضاني ، م. س . ذ ، ص ص 112 -113.

(57) اذ تتنوع الصفات القومية ؛ فالشعب الفرنسي على سبيل المثال ؛ اتصف بالمثالية والفردية والتردد ، فيما اتصف الروس بالغموض والصلابة والعناد ، ينظر: هانز جي مورجنثاو : السياسة بين الامم : الصراع من اجل السلطان والسلام : ترجمة خيري حماد ، ج1 (الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1965) ، ص27.

(58) يقارن مع : روي مكر يدس : مناهج السياسة الخارجية في دول العالم : ترجمة د. حسن صعب (بيروت 1966)، ص133.

(59) روبرت د. كانتور : السياسة الدولية المعاصرة : ترجمة : د. احمد ظاهر ،(مركز الكتاب الاردني ، عمان ، 1989) ص 367).

(60) قارن مع ما يذهب اليه (هانز جي موركتشاو) في فهمه للمعنوية القومية . هانز جي مورجنثاو ، م. س .ذ ، ص 193.

(61) James N.Rosenau , opcit,p.21.

(62) قارن مع : كاظم هاشم نعمة ، م. س .ذ ، ص80.

(63) Harold Sport, Margaret Sport " En viroment Factor in the study of international politics" Journal of conflict Resolution, vot.1.1957.p.318.

(64) Coplin, William D.: Interoduction to International politics (Ney York, Meridian publishing Company, 1971) p.184.

يقارن مع : موسى محمد طويرش : رجل الدولة في العالم الثالث ودوره في السياسة الخارجية " رسالة ماجستير " ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1989، ص12.

(65) نقلاً عن ؛ د. مازن الرمضاني ، م.س .ذ ، ص92.

(66) ينظر ويقارن مع : د. سعد ابو دية ، م. س . ذ ، ص ص 41-42.

Kenneth Boulding The lmage: (Ann Arbor : Universitg of Michigan Press,1956) . p p : 69-70

(67) ينظر : د. صالح عباس الطائي " دور الاعلام في ترسيخ القيم الاخلاقية " دراسات سياسية (بغداد)، بيت الحكمة ، السنة الخامسة ، العدد (12) ك اول ، 2007 ، ص ص 62-63.

(68) قارن مع : فوزية ذياب : القيم والعادات الاجتماعية : (دار الكاتب العربي ، القاهرة ، 1966) ، ص33.

(69) نقلاً عن : ج اوسيبوف : قضايا علم الاجتماع : ترجمة سمير نعيم ، فرج احمد : (دار المعارف بمصر ، القاهرة ، 1970) ،ص132.

قارن وانظر ايضاً : K.J . Holisti, opcit, pp.141-143.

(70) ينظر : lbid,p.152.

وقارن مع : اسماعيل صبري مقلد ، : العلاقات السياسية الدولية ، دراسة الاصول والنظريات : ط4 (منشورات ذات السلاسل ، الكويت ،1985 ،ص253.

(71) يسوق (د. سعد ابو دية) مثلاً عن ذلك : فصانع القرار الاردني عندما كان يتعامل مع الاتحاد السوفيتي ، كان يعده طامعاً توسعياً ساعياً لنشر مبادئه في الوطن العربي، الا ان تلك التصورات خفت حدتها بعد عام 1967، اذ لم يجد صانع

القرار مانعاً من اقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي بعد حرب الايام الستة ، بل وحتى جرت وقتها زيارة صناع القرار الاردني للاتحاد السوفيتي . ينظر : د. سعد ابو دية ، م.س .ذ، ص47.

([72]) للاستفاضة عن تأثير العقائد في مدركات صناع القرار ينظر:

Brooke Noel Moore, Kenneth Bruder: Philosophy the power of Ideas: Sixth Edition (Mc Grdu Hill, Cali forina, 2006).

([73])ينظر ويقارن مع : د. صادق الاسود " ايرك فروم ودوافع السلوك السياسي في المجتمعات المتقدمة " قضايا سياسية (بغداد) المجلد الاول ، العدد الاول ، كانون الثاني ، 2000 ،ص ص 207-209.

([74]) ينظر ويقارن مع : Kennet Boulding , opcit, pp: 69-70.

وكذلك ؛ د. سعد ابو دية ، م. س. ذ ، ص ص 41-42.

([75]) Holisti, opcit, p. 391.

([76]) ينظر ويقارن مع : د. محمد السيد سليم ، م.س. ذ ، ص ص 235-236.

المصادر والمراجع:

اولاً : الكتب العربية :

1- د. احمد زكي صالح : علم النفس التربوي : ط10 (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، 1973).

2- اسماعيل صبري مقلد : العلاقات السياسية الدولية ، دراسة الاصول والنظريات : ط4 (منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، 1985).

3- أ . ج . تايلور : اربعة وجوة والرجل : ط1 : ترجمة حسن فخر (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1974).

4- ارثر كلاين يرك : البعد الانساني في العلاقات الدولية : ترجمة لجنة من المختصين (القاهرة ، بدون تاريخ).

5- جيرالد م. بومير : مفاهيم الاحزاب السياسية الديمقراطية الامريكية: (عواطف ومصالح) ترجمة محمد نجار (عمان ، 1999).

6- هانز جي مورجنثاو : السياسة بين الامم ، الصراع من اجل السلطان والسلام : ترجمة خيري حماد ، ج1 (الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1965).

7- هنري كيسنجر : السياسية الخارجية الامريكية : اعداد د. حسين شريف (مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1973).

8- د. حامد ربيع : نظرية السياسة الخارجية : (مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1974).

9- د. حامد ربيع : الدعاية الصهيونية : (مطبعة الشعب ، القاهرة ، 1975).

10- كارل دويتش : تحليل العلاقات الدولية : ترجمة محمود نافع (مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1982).

11- لويد جنسن : تفسير السياسة الخارجية : ترجمة محمد بن احمد المغني ، د. محمد السيد سليم (جامعة الملك سعود، الرياض ، 1982).

12- مارسيل بيرل : السياسة الخارجية : ترجمة خضر خضر (جروس بوس ، 1989).

13- د. مازن الرمضاني ، السياسة الخارجية ، دراسة نظرية :(مطبعة دار الحكمة ، بغداد ،1991).
14- د. محمد علي محمد : اصول الاجتماع السياسي : السياسة والمجتمع في العالم الثالث: ج3 ، التغيير والتنمية السياسية (دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1989).
15- د. محمد السيد سليم : التحليل السياسي الناصري ، دراسة في العقائد والسياسة الخارجية (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1983).
16- عاطف وصفي : الثقافة والشخصية : ط2 (دار المعارف بمصر ، القاهرة ، 1977).
17- د. سعد ابو دية : البيئة النفسية واراها في عملية صنع القرار في سياسية الاردن الخارجية : (المنظمة العربية للعلوم الادارية ، الاردن ، 1982).
18- فيكتور فيرنر : الحرب العالمية الثالثة : ترجمة هيثم الكيلاني (المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، 1980).
19- فوزية ذياب : القيم والعادات الاجتماعية : (دار الكاتب العربي ، القاهرة ، 1966).
20- د . صادق الاسود : علم الاجتماع السياسي ، اسسه وابعاده (بغداد ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، 1986).
21- د. صالح عباس الطائي : المدخل الى السياسة الخارجية ، دراسة في السلوك السياسي الخارجي : ط2(مطبعة الكتاب ، بغداد ، 2017).
22- رينوفان وجان باتيست دوروزيل: مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية : ترجمة فايز كم تفاش (بيروت – منشورات عويدات ،1967).
23- ريتشارد س . لازاروس : الشخصية : ترجمة سيد محمد غنيم ، ط1 (دار الشروق ، بيروت ، 1981).
24- روبرت د. كانتور : السياسة الدولية المعاصرة : ترجمة د. احمد ظاهر (مركز الكتب الاردني ، عمان ، 1989).
25- روي مكريدس : مناهج السياسة الخارجية في دول العالم : ترجمة د. حسن صعب (بيروت 1966).
26- د. شمران حمادي : الاحزاب السياسية والنظم الحزبية : ط2 ،(مطبعة دار الرشاد ، بغداد ، 1975).
27- ثامر كامل محمد : النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ، دراسة معاصرة في استراتيجيات ادارة السلطة :(دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004).

ثانياً: الرسائل الجامعية:

1- عمر كيلان عربيي الصفار " اثر المتغير الشخصي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي "، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، 2000.
2- محمد عدنان الخفاجي : اثر القيم الاجتماعية في السلوك السياسي في المجتمعات النامية والمتقدمة (دراسة مقارنة) رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2001.

ثالثاً : البحوث

1- د. حامد ربيع " نظم المعلومات وعملية صنع القرار القومي " مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، العدد (11) سنة 1982.
2- د. صادق الاسود " ايرك فروم ودوافع السلوك السياسي في المجتمعات المتقدمة " قضايا سياسية (بغداد) المجلد الاول ، العدد الاول ، كانون الثاني ، 2000.

3- د. صالح عباس الطائي " الاستمالة في الاعلام الصهيوني".قضايا سياسية (بغداد) المجلد الاول ، العدد الاول ، كانون الثاني ،2000.
4- د. صالح عباس الطائي " دور الاعلام في ترسيخ القيم الاخلاقية " دراسات سياسية (بغداد)، بيت الحكمة ، السنة الخامسة ، العدد (12) كانون الاول ، 2007 .
5- د. محمد ابراهيم قضية " اثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية " ، مجلة السياسة الدولية (القاهرة) ، العدد (74) اكتوبر 1978.

المصادر بالانجليزية:

1- Brooke Noel Moore, Kenneth Bruder: Philosophy the power of ldeas: Sixth Edition (Mc Grdu Hill, Cali forina, 2006).
2- Coplin, William D.: Interoduction to International politics (Ney York, Meridian publishing Company, 1971) .
3- Elite Katz And Paulf. La Zarsfell : Personal Influence: In : tleiZ Eulauetal : political Behavior.
4- Harold Laswell " power and personality " In: Heinz Eulau,ed : political Behavior:(U.S.A,1L,The free peeress of Glencoe, 1956).
5- Harold Sport, Margaret Sport " En viroment Factor in the study of international politics" Journal of conflict Resolution, vot.1.1957.
6- James N. Roseau: Moral Fervor Systematic Analysis And scientific consciousness of foreign policy: (farces Pinter publisher lid, London, 1980).
7- Joseph H.Derivera : The Psychological Dimension of Foreign policy (Charles Emeril publishing, Ohio,1988).
8- Joseph frankel: International politics : conflict And Harmony : (perguinbook litd, England, 1973).
9- Kenneth Boulding The lmage: (Ann Arbor : Universitg of Michigan Press,1956).
10- K.J . Holisti: International Politics Frame Work For Analysis (New york, prentice Hail,1972).
11- Leonard A. Kusnitz : public opinion And Foreign policy: westpord , connetiout, Greenuwood press, 1984).
12- Michael P. Sullivan : International Relations, The ories And Evidence : (Engle wood N .J .Prentic-Hall,1976).
13- Marian lrish, Elke Frank : U .S. A. Foreign Policy Context. Conduct, Content: (Harcort price Jovanovich . Inc., New York, 1975).
14- R. E . Lane : Political Man :(New York, The free press, 1972).

الانترنيت

- ستيفن وولت : العلاقات الدولية عالم واحد ، نظريات متعددة : ترجمة زقاغ عادل ، زيدان وياني

http:// sia.Net / sia/view-article.phpzidy.

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 9 / 3 / 2022
تاريخ قبول البحث 7 / 4 / 2022

أستراتيجية ألامم المتحدة في بناء السلام بعد الصراع

United Nations strategy in post-conflict peace building

م. سـنان صلاح رشيد الصالحي

Lecture: Sinan Salah Rashid AL-Salihi

جامعة بغداد / مركز دراسات المرأة

Center for Women's Studies/International Society Research Department/University of Baghdad

sinan@wsc.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تعد موجة التحول الديمقراطي والتي برزت خاصة بعد الحرب الباردة ، ساهمت كثيرا في دور منظمة الامم المتحدة في تعزيز ممارستها لبناء السلام مابعد الصراع ، حيث اتبعت خطط واستراتيجيات في عملية بناء السلام وشملت مختلف دول العالم وخاصة تلك التي كانت تعاني من حالة عدم الاستقرار ، على سبيل المثال العراق لما شهده مع بداية الالفية من احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق وما تبعه من فوضى وحرب اهلية أنعكست على جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ناهيك ان اي صراع في اي دولة وحسب مجريات التاريخ كان لابد من وضع استراتيجية وخطط تنفيذية لغرض بناء السلام ما بعد الصراع ، وهنا كان لابد من تناول الموضوع بأطار نظري ومفاهيمي لبناء السلام وايضا عن استراتيجية الامم المتحدة والخطط المطلوبة في التنفيذ لبناء السلام وبعدها تناولنا في الموضوع تجربة منظمة الامم المتحدة في العراق لبناء السلام بعد عام 2003 .

الكلمات المفتاحية : بناء السلام ، استراتيجية الامم المتحدة ، التنمية وبناء السلام .

Abstract

The wave of democratization, which emerged especially after the Cold War, contributed a lot to the role of the United Nations in strengthening its practice of post-conflict peacebuilding, as it followed plans and strategies in the peacebuilding process and included various countries of the world, especially those that were suffering from instability, for example The example of Iraq is what it witnessed at the beginning of the millennium of the occupation of Iraq by the United States of America and the chaos and civil war that followed that reflected on all economic, political, social and cultural aspects, not to mention that any conflict in any country, according to the course of history, had to develop a strategy and implementation plans for the purpose of building peace beyond The conflict, and here it was necessary to address the subject with a theoretical and conceptual framework for peacebuilding, as well as the United Nations strategy and plans required in implementation for peacebuilding. After that, we discussed the experience of the United Nations in Iraq to build peace after 2003.

Keywords: peace building, United Nations strategy, development and peace building.

المقدمة

أن موجة التحول الديمقراطي والتي برزت خاصة بعد الحرب الباردة ، ساهمت كثيرا في دور منظمة الامم المتحدة في تعزيز ممارستها لبناء السلام مابعد الصراع ، حيث اتبعت خطط واستراتيجيات في عملية بناء السلام وشملت مختلف دول العالم وخاصة تلك التي كانت تعاني من حالة عدم الاستقرار ، على سبيل المثال العراق لما شهده مع بداية الالفية من احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق وما تبعه من فوضى وحرب اهلية أنعكست على جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ناهيك ان اي صراع في اي دولة وحسب مجريات التاريخ كان لابد من وضع استراتيجية وخطط تنفيذية لغرض بناء السلام ما بعد الصراع ، وينظر الباحث باهمية الموضوع والتي تتعلق بطبيعة الدراسة المرتبطة ببناء السلام وابراز دور الامم المتحدة في فرض السلام ناهيك عن الممارسات والمبادرات المقدمة في أطار بناء السلام ، وفي ضوء هذه الاهمية يتناول الباحث عن مشكلة الدراسة والتي تكمن في ان المجتمع الدولي مر بالعديد من التوترات والنزاعات والحروب والتي أثرت على استقرار المجتمع الدولي وبالتالي تؤثر على عنصر التكامل والتعاون والتعايش السلمي في الدول ما بعد الصراع ، فتتطرق الباحث لمجموعة من الاسئلة

1- ماهو الاطار المفاهيمي لبناء واليات السلام ؟
2- ماهي استراتيجية الامم المتحدة في بناء السلام مابعد الصراع ؟
3- مادور الامم المتحد في بناء السلام في العراق ما بعد عام 2003 ؟

واما عن فرضية البحث فتنطلق فرضية البحث من أن الصراع وحالة عدم الاستقرار التي شهدها العالم فرض على الامم المتحدة لكونها الهيئة العالمية الرئيسية للحفاظ على السلم والامن الدوليين أن تقوم بخطوات واستراتيجيات تساهم في اعادة بناء السلام وهذا انعكس على مدى توفر الاليات اللازمة لتحقيق السلام في دول ما بعد الصراع .

وهذا له دور كبير في ابراز الهدف الذي تنوي الدراسة لتحقيقه هو ابراز الدراسات تساهم في مجال بناء السلام والتعايش السلمي ودراسة كل ما يرتبط من مراحل بناء السلام (حفظ السلام وصنع السلام والديلوماسية الوقائية واخير بناء السلام) ناهيك انها تستند الى مجموعة من الخطوات الثابته والمركزة على طبيعة النزاع وكيفية التعامل معه .

أما عن منهج الدراسة المتبع فقد استعمل المنهج التاريخي وهو ذلك المنهج الذي يسعى من خلاله الباحث لجمع المعطيات السابقة والاحداث الحالية حيث سيساعد في الرجوع الى حيثيات الفوضى وبوادر حالة اللاستقرار في دول الصراع ، ايضا تم استخدام منهج تحليل المضمون وهو المنهج الذي يقوم في تحليل الاراء ومواقف حكومات الدول من استراتيجية الامم المتحدة في بناء السلام .

اما عن تقسيم الدراسة

المبحث الاول : ألاطار المفاهيمي لبناء واليات السلام

المبحث الثاني : استراتيجية الامم المتحدة في قضايا بناء السلام بعد النزاع

المبحث الثاث : دور الامم المتحدة في بناء السلام في العراق بعد عام 2003

وبعدها نصل الى الخاتمه والتوصيات والمراجع والمصادر

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي لبناء واليات السلام .

عند الدراسة في هذا المبحث يرى الباحث بضرورة ان يتم التحدث عن أهمية ومعرفة ومفهوم بناء السلام وماهي المراحل التي سبقت هذه العملية وأيضا عن الاليات بناء السلام .

المطلب الاول : بناء السلام (أطار مفاهيمي) .

أن ارساء السلم والامن الدوليين يعد من أهم الاهداف للامم المتحدة ، حيث اصبحت هذه المهمة أحد ابرز عناوين أجندتها ، ويتطلب جوهر هذا المفهوم مراحل تعد مهمة وبنائة سميت بخطة السلام وعند النظر لمفهوم بناء السلام لوجدنا أن الفكرة تبلورت في أجتماع مجلس الامن وخاصة في 1992/1/31 ويعتبر الاول على مستوى رؤساء الدول ، حيث أعتمدت ورقة عمل التي تقدم بها بطرس بطرس غالي الامين العام للام الاسبق للامم المتحده) ابان عقد التسعينات ، وبعنوان (خطة السلام) وتم ايضاح تحليلا مفصلا وتوصيات لطريق وخطة عمل تستطيع الامم المتحدة من خلالها للحفاظ على السلام الدولي ،وحددت اربع مراحل متتابعه من العمل الدولي لمنع الصراعات أو السيطرة عليها هي (الدبلوماسية الوقائية والتي تعني العمل الرامي الى منع نشوب المنازعات بين الاطراف ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها الى صراعات ، ووقف أنتشار هذه الصراعات عند وقوعها) [(1)] ، اما الخطوة الثانية من أجندة السلام فهي صنع السلم وتعني العمل الرامي الى التوفيق بين الاطراف المتعادية لاسيما عن طريق الوسائل السلمية مثل تلك التي ينص عليها الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة ، ثم بعد ذك الخطوة الثالثه وهي حفظ السلام والذي هو نشر قوات تابعه للامم المتحدة في الميدان وذلك يتم حتى الان بموافقة جميع الاطراف المعنية ويشمل عادة اشراك افراد عسكريين وايضا افراد من الشرطة التابعين للامم المتحدة ، ناهيك على اشتراك موظفين مدنيين في هذه المهمة ، ويعتبر حفظ السلام هو السبيل لصنع السلام كما هو وسيلة لتوسيع امكانيات منع نشوب المنازعات[(2)] ، واخيرا المرحلة الرابعة وهي بناء السلام والمقصود به تحديد ودعم البنى القومية التي ستساعد على تقوية السلام وترسيخه من اجل تجنب الصراع ، او هو عملية التي تعقب النزاع مباشرة بواسطة اطراف دولية ومحلية ومن خلاله تتم معالجة اثار النزاع التي تؤدي الى حالة عدم الاستقرار في المرحلة اللاحقة وفق اجراءات ذات طبيعة وقائية [(3)] .

ويأتي ايضا من ناحية اخرى عن تلك الوضعية والتي يغيب فيها الحرب والقتال وأي نوع من اللاستقرار بين الافراد والدول ، وتتضمن في مضمونها القبول بين الاطراف بوقف القتال ومن ناحية اخرى على الفترة الزمنية والتي يسود فيها الاتفاق والذي يمكن وقف القتال بين الاطراف التي كانت في حالة حرب او حالة عداوة ((4)) ، أن عملية بناء السلام في مناطق مابعد النزاع من اصعب المهام التي تقوم بها الفواعل الدولية بسبب حجم الدمار الذي تسبب فيه النزاعات المسلحة على المستووين المادي والمعنوي ، فقد تتميز البنى التحتية من مؤسسات خدماتية وأمنية والتي تؤثر بشكل مباشر وايجابي على الفرد والمجتمع ، وتؤدي الفوضى الى أنعدام الخدمات والانفلات الامني وشيوع الفوضى وعمليات القتل والتهجير ، وبالتالي التوجه مستقبلا نحو الثأر والانتقام والشعور بعدم الثقة مابين افراد المجتمع كل هذا في ظل غياب القانون وضعف السلطة الحكومية الشرعية ، وتعد هذه المظاهر من العناصر البارزة لمخلفات النزاعات المسلحة والحروب الاهلية ((5)) .

وبالتالي فهي تتطلب زيادة الدعم الدولي للجهود الوطنية عبر تسريح واعادة دمج المسلحين وتقديم المساعدات من أجل عودة اللاجئين والمشردين كما تشمل ايضا مراقبة الانتخابات ودعم العدالة واصلاح قطاع الامن والاهتمام بحقوق الانسان والمصالحة وقد يرافق تبلور مفهوم بناء السلام في عمل الامم المتحدة مع استخدام مجموعة من الاليات التي ساعدت عمل الامم المتحدة في عملية بناء السلام

المطلب الثاني : ألاليات السياسية لبناء السلام

يرى الباحث أن الاليات السياسية لبناء السلام هي الركيزة الاساسية وجوهر تحقيق اي مشروع للتجانس والاندماج المجتمعي ، وعليه يندرج ضمن اليات بناء السلام السياسية مجموعة من الاليات المهمة التي تساهم في عملية بناء السلام .

اولاً: النظام السياسي الديمقراطي :

أن عملية أنشاء مؤسسات وطنية ديمقراطية ضرورية لتحقيق بناء سلام دائم ومستقر ، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاندماج الاجتماعي وايضا سيادة القانون واستخدام مفهوم الحكم الرشيد بكثرة وخاصة في العقود الثلاث الاخيرة أذ تم تفسيره عن ممارسة السلطة السياسية وادارتها لشؤون المجتمع وموارده وتطوره الاقتصادي والاجتماعي ، والحكم الرشيد مفهوم اوسع من الحكومه لكونه يشمل بالاضافه الى أجهزة الدولة الرسمية بسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية والادارة العامة ، نشاطات واعمال الهيئات والمؤسسات غير الرسمية ((6))، وتكون ادارة السلطة والمجتمع عن طريق الحكم الراشد وذلك للوصول الى النظام الديمقراطي حيث تتضمن ثلاث ابعاد مترابطة البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية التمثيل والبعد الاداري المتعلق بعمل الادارة العامة وفاعليتها وكفائتها والبعد الاقتصادي والاجتماعي المتعلق ببنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة وايضا طبيعة السياسات

العامة في المجاليين الاجتماعي والاقتصادي وتأثيرها في المواطنين وكذلك علاقاتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الاخرى ((7)) .

ولذلك ينظر الباحث بانه لابد من وجود أطراف تعمل على تجسيده ميدانيا والسبب لأن الحكم الرشيد والديمقراطية هما مشروعان تساهم فيها اجهزة الدولة الرسمية والقيادات السياسية المنتخبه ويجب ايضا اشراك المؤسسات غير الرسمية الى جانب المؤسسات الرسمية (كالمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص) ((8)) ، وتتمثل الاطراف المساهمة في ذلك منها (الدولة حيث تعد بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي والفعال لكونها الجهة صاحبة الاشراف على تحديد ووضع السياسات العامة والقوانين والتشريعات والنظر في كيفية تطبيقها واي ضا المجتمع المدني ، حيث يستطيع ان يسهم بأعتباره يتكون من مؤسسات غير الحكومية كالنقابات المهنية والجمعيات ذات الطابع الثقافي والاحزاب السياسية وتتمثل في مساهمتها في توجيه الرأي العام ومراقبة الاجهزة التنفيذية ، وكذلك القطاع الخاص حيث يؤدي دوراً هاما في الدول التي تحتاج الى أصلاح في منظومتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأعتباره شريكا اساسيا للدولة) ((9)) ، ان بناء السلام يتطلب الى حكم رشيد يسودة نظام ديمقراطي ، واذا ماحدثت الفوضى وانعدمت الديمقراطية في النظام السياسي فأن ذلك سينعكس على البيئة الاجتماعية مما يؤدي الى نزاع واختلاف اجتماعي وتتحول سلطة الدولة الى تمثيل مصالح فئوية بعيدة عن الروح الوطنية والمشروع الوطني ، وهذا يؤثر على عدم استقرار النظام السياسي ويكون عاملاً في نشوب الصراعات والنزاعات الداخلية في البلد وكلها تنعكس سلبا في عملية بناء السلام .

وعبر مر التاريخ ووفق تجارب بشرية فأن الدول التي تتمتع بنسبة عالية من الحكم الراشد أقل عرضة للعنف واقرب الى تحقيق السلام الدائم المستقر وتعد مبادرة النيباد((10)) ، ثمرة الجهد والسعي المميز لقادة الدول والاقطاب في افريقيا الى تجسيد معايير ومبادئ الحكم الراشد والديمقراطية وجاء صياغتها الاولى في قمة لوسكا (عاصمة زامبيا) في تموز 2001 .

ومع هذا يستحيل تحقيق بناء السلام في غياب النظام الديمقراطي واحترام حقوق الانسان والحكم الرشيد ووتتعهد الدولة باحترام المعايير العالمية للديمقراطية والتي تشمل في عناصرها الجوهرية على التعددية السياسية او يكون السبب من الديمقراطية والحكم الرشيد هو المساهمة في تعزيز الاطار السياسي والاداري للبلدان المشاركة واحترام حقوق الانسان وتعزيز القانون ((11)) .

ثانياً : الدبلوماسية متعددة المسارات .

أن نشأت دبلوماسية متعددة المسارات كان بسبب عدم فعالية السياسة الحكومية الرسمية في حل النزاعات وبناء السلام والزيادة في أعمال العنف داخل الدول في التسعينات وينقسم العمل الدبلوماسي في بناء السلام الى عدة مسارات :

المسار الاول : يمثل السياسة الحكومية في معالجة النزاعات الداخلية والاقليمية أو الدولية .

المسار الثاني : هي الدبلوماسية غير الرسمية والتي تنامت بفعل تنامي دور المنظمات غير الحكومية وتكمن أهميتها في تقصير مسار النزاعات بفضل تواجدها في قلب مناطق النزاع بحكم ماتقوم به من عمل انساني والتي اصبحت تؤدي دوراً هاما في بناء السلام وطرح استراتيجيات فاعلة وتجمع أطراف النزاع بصفة غير رسمية كتقريب وجهات النظر ، وتهدف الدبلوماسية المتعددة المسارات الى أدراج جميع مستويات الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية (الشعبية) في بناء سلام حقيقي ومستدام ، وهناك العديد من المسارات الدبلوماسية تبدأ من المسار الاول الرسمي الحكومي فضلا عن قطاع الاعمال والمجتمع المدني والاعلام وهدف هذه المسارات هو تأثير في دبلوماسية المسار الاول وتغيرها وعندما تلتقي هذه المسارات كلها بما تتمتع بها من أمكانيات وقدرات تعمل على تعزيز الحوا وحفظ السلام بين الشعوب ((12))، لقد صاغت لويز دياموند عبارة ((دبلوماسية متعددة المسارات) لجمع كل النشاطات في المسار الثاني لتحديد الاحتياجات وتسهيل التواصل بين جميع مستويات المجتمع ، لكن الاهم من ذلك تنظيم العلاقة بين المسارات المختلفة ويجب عدم وضع مسار معين في أعلى الهرم لكونه أكثر أهمية من المسارات الاخرى أو عنها بل أن المسارات كافة تعمل كنظام مترابط ((13)) .

ومع هذا ينظر الباحث على سبيل المثال معهد (IMTD) اسلوب للدبلوماسية متعدد المسارات في عمله من خلال اشتراك اكبر عدد ممكن من المسارات المختلفة عند تنفيذ المشاريع الخاصة بأعمال بناء السلام الاجتماعي واشتراك كافة الجهات الحكومية ووسائل الاعلام والمؤسسات الاجتماعية الاخرى التي تؤدي تحول النزاع وبناء السلام من دون أحداث تغيير في الانظمة السياسية ، بمعنى أن المعهد يعتمد في حل النزاع وتحويلة الى سلام دائم وذلك عبر الدبلوماسية متعددة المسارات والتي تهدف الى مساعدة القادة الرسميين على أدارة التفاوض واستكشاف الحلول الممكنه وبدون شروط رسمية ولاتعد بديلا عن الدبلوماسية الرسمية ((14))

وهناك عدة مسارات تتكون منها الدبلوماسية متعددة المسارات وهي

1/ الحكومة او صنع السلام من خلال الدبلوماسية الرسمية فيتم بناء السلام عن طريق سياسات الحكومة تجاه الشعب.

2/ حل النزاعات بالطرق غير الرسمية ويشمل كل الجهات الفاعلة غير الحكومية او غير المرتبطه بالدولة .

3/ صنع السلام من خلال التجارة وتكمن أثار هذا المسار على بناء السلام من خلال توافر الفرص الاقتصادية

4/ المشاركة الشخصية ومشاركة الافراد في انشطة السلام والتنمية والمنظمات التطوعية الخاصة غير الحكومية .

5/ صنع السلام من خلال التعلم والتدريب والبحث ويتضمن ادوات مترابطه كونه مرتبط ببرامج الجامعات والمراكز الفكرية

6/ صنع السلام من خلال الدعوة للسلام بالتركيز على نزع السلاح وحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية ((15)) .

ويمكن الاشارة أن ألية بناء السلام من خلال الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية المتعددة المسارات من خلال الى عملية بناء السلام في بورندي فبعد النزاع الذ بدأ بأقامة نظام حكم سياسي يحكمه الاقلية التوتستي بعد الاستقلال من السيطرة البلجيكية عام 1962 وبسبب السياسات القمعية من قبل الحكومة أندلعت الانتفاضة من طرف الهوتو عام 1972 وادت الى مقتل المئات من المواطنين ونشوب حرب اهلية وعمليات ابادة جماعية في تسعينات القرن الماضي ، خاصة من عمليات تقاسم الثروة والسلطة والتي مورست على شعب الدولة بشكل متعسف وقمعي وهو الامر الذي زاد من حدة الصراعات في بورندي وتم اتخاذ خطوات دبلوماسية من قبل المجتمع الدولي ادت الى تخفيف حدة الصراع((16)) ،أن عملية بناء السلام لاتكمن أن تكون الا من خلال مجموعة من الادوات ومن بينها الحكومة الرشيدة متعددة المسارات ،والتي تجمع معا ألاداء الحكومي وخبراء حل النزاع ورجال الاعمال والمواطنين والتدريب والتعليم والدعوة الى السلام .

المبحث الثاني : أستراتيجية الامم المتحدة في قضايا بناء السلام بعد النزاع .

أن هيئة الامم المتحدة تقوم بدورها بوضع الخطط الاستراتيجية بحسب طبيعة النزاع ودرجته مستواه لذلك بوجهة نظر الباحث ان تصنيف وظائفها يكون وفق لحالة الدولة تحت ظروف النزاع ، وهنا سنحاول التطرق لمختلف أدوار الامم المتحدة المرتبطة بعملية بناء السلام ، و وفقا لدرجة النزاع التي تعاني منها الدولة وتأثيرها على المجتمع الدولي وعليه سيكون من اهم المطالب لهذا البحث هو :

أولا : أستراتيجية الامم المتحدة تجاه نزع السلاح والتسريح واعادة الدمج

ثانيا: بناء السلام ودوره في تحقيق التنمية .

المطلب الاول: أستراتيجية الامم المتحدة تجاه نزع السلاح والتسريح واعادة الدمج

أن أنشطة نزع السلاح والتسريح واعادة الدمج تعتبر من بين الانشطة البالغة الاهمية في الاستقرار الاولي للمجتمعات المتناحرة جراء النزاعات والصراعات والحروب الدولية والاهلية وعليه فهي تكون

مدمجة في كل عمليات السلام بدءاً من مفاوضات السلام الى عمليات صنع السلام مرورا بحفظ السلام واخيرا بناء السلام ((17)) ، وعند النظر الى المفاهيم الخاصة بنزع السلاح فنرى انه يعني عملية جمع كل الاسلحة الصغيرة بشكل عام الخفيفة والثقيلة في منطقة النزاع وتعتمد بشكل هنا منظمة الامم المتحدة على مجموعة من الاليات تتمثل في لجنة نزع السلاح والتي تعد اللجنه الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح ((18)) ، وتعد هذه العملية من أبرز العمليات المساعدة على استقرار الوضع الدولي وأرساء قواعد الامن والسلام العالميتين ، لذلك كان لابد من أن الهيئة الاممية التوجه بكل امكانياتها لتفعيل هذه ألالية بدءاً من سنة 1973 حيث تم أستحداث اللجنة المتخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح .

اما التسريح فيعني في تفكيك التشكيلات العسكرية ويشمل ايضا عملية التسريح نقل المقاتلين الى بيوتهم او الى أقاليم جديدة ويتم منحهم مساعدات صغيرة تسمح لهم بالاندماج والعيش مجدداً في المجتمع ، واعادة الدمج هي العملية التي يكتسب بها المحاربون السابقون الوضع المدني ويحصلون على عمل ودخل المستدامين وبالتالي فهي عملية متعددة الابعاد السياسية والاقتصادية واجتماعية وذات اطار زمني مفتوح ((19)) ، ولذلك تقوم الامم المتحدة بمجموعة من الاستراتيجيات في نزع السلاح منها :

1.استراتيجية نزع السلاح على المدى القصير والبعيد ، وتتم هذه الاستراتيجية مع مجموعة اخرى من الانشطة على المدى القصير مثل تدمير الاسلحة واعادة بناء الترسانه القانونية المتعلقة بالتحكم وبحيازة الاسلحة .

2. تنظيم امداد الاسلحة : وهذه الخطوة تذهب نحو أيجاد برنامج فعال وشامل للتحكم في الاسلحة والتعامل مع اسباب النزاع ومعالجتها وضمان تقليل الطلب عليها ، وهنا يتم اللجوء بوضع معايير لعملية امداد الاسلحة .

وأخيرا يمكن القول أن الاستراتيجية الخاصة بالامم المتحدة حيال نزع السلاح هي استراتيجية متكاملة تتم تطبيقها وفق خطة شاملة لكل الجوانب ضمن مجموعة من الاجراءات الهادفة لتحقيق الاستقرار في مناطق مابعد النزاع وبالتالي فهي استراتيجية مرنه تتكيف مع اوضاع كل بلد وتطبق وفقا لمتغيراته .

المطلب الثاني : بناء السلام ودوره في تحقيق التنمية .

ان بناء السلام له دور كبير في في تحقيق التنمية وعليه ووفقا للمهام المترتبه للمنظمة الامم المتحدة فينظر الباحث بضرورة تناول قضيتين منها عودة اللاجئيين واعادة الاعمار وايضا الانتخابات واعادة بناء الاجهزة الامنية .

أولاً : اللاجئين واعادة الاعمار

ان منظمة اللاجئيين الدوليين التابعة للامم المتحدة تعمل بشكل متناسق في أطار تقديم المساعدات الانسانية وخاصة للدول الخارجه من دوامة النزاع وتظم المساعدات الانسانية وكل ما يتعلق من قضايا اصلاح الشؤون الانسانية واعادة التوطين وحماية المدنين ((20)) ، وعلى اعتبار أن مسالة التنمية واعادة الاعمار هي من بين العناصر الاساسية التي تركز عليها الاستراتيجية الخاصة بالامم المتحدة في بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع ، فأنها تعمل على ضمان نوع من الاستقرار والامن في الدولة والعمل على ارساء مبادئ الديمقراطية ودعم أنشاء مؤسسات وطنية وامنية والمساعدة على ضمان تبادل الثقة بين ألافراد والدولة وعودتهم لبلادهم لتكون الارضية مهياة لدعم المسار التنموي للدولة وخاصة من خلال العمل في مختلف الهيئات المسؤولة سواء كانت وطنية او محلية أو اقليمية او دولية وبهدف تنفيذ الاستراتيجية التنموية واعادة الاعمار ، وبالتالي تعمل منظمة الامم المتحدة بمختلف وكالاتها المتخصصة في أطار دعم مسالة اللاجئين خاصة بعد انتهاء فترة النزاع سعيا منها لأعادة الاوضاع وأعادة رسم خطة لبناء السلام وفق نهج تعاوني وهنا يكون دور المفوضية السامية لشؤون اللاجئيين والتي تعمل على توفير الظروف المناسبة لعودة اللاجئين لبلدانهم ((21)) .

ثانياً: الانتخابات واعادة بناء الاجهزة الامنية .

في أطار تعزيز التوجه الديمقراطي للبلدان الخارجه من النزاع ، تقوم الامم المتحدة على المساعدة في أجراء الانتخابات بهدف ضمان أنتقال تسليم السلطة وهذا يحقق الهدف الاول هو حالة السلام المستدام، وتكون اشكال تقديم المساعدة عن طريق الدعم اللوجستي وايضا ناهيك عن أن الامم المتحدة تقوم على أعادة الاعمار وبناء أجهزة الامن الفعالة لغرض ضمان الاستقرار ومجابهة اي عدو قد يزعزع الاستقرار في الدولة وعليه كان لابد ان يتم تعزيز الثقة بين الافراد والدولة بعد فترة النزاع لكونه عنصر مهم لضمان السلام والاستقرار والتنمية المستدامه ((22)) .

أن عمليات أصلاح قطاع الامن التي تمس مختلف الجوانب تساعد على تجنيب الوقوع في نزاعات أخرى بعد الخروج من النزاع الاول وتقوم هيئة الامم المتحدة بدعم أجهزة الامن من خلال :

1 . تيسير الحوارات الوطنية المتعلقة بأصلاح قطاع الامن على سبيل المثال حالة قبرص من خلال تبني أستراتيجية من طرف الامين العام للامم المتحدة لخلق الحوار بين الطرفين المنازعين .

2: وضع استراتيجيات وخطط الامن والدفاع الوطني من خلال تواجد عسكري في المناطق التي تواجه صراع وعدم استقرار امني .

3: تعزيز القدرات الرقابية والادارية والتنسيقية عن طريق بعثات أممية للأشراف على العمليات الانتخابية.

4: تحديد التشريعات والقوانين المتعلقة بألامن ، عبر المساهمة في وضع دساتير جديدة بالنسبة للأقاليم التي عانت من انهيار تام للمنظومة السياسية والامنية والاجتماعية ، على سبيل المثال في كسوفو ظلت الادارة المدنية المؤقته قائمة الى حين أعلان الاستقلال وتبني دستور جديد .

5: تنسيق الدعم الدولي المقدم في أطار أصلاح قطاع الامن ((23)) .

تعد هذه الخطوات والتي تقوم بها منظمة الامم المتحدة بمختلف اجهزتها و وكالاتها المتخصصة وبحسب مجال أهتمام كل مؤسسة ، بشكل متناسق لضمان نجاح استراتيجية بناء السلام والتي تساهم بشكل مباشر او غير مباشر لغرض ضمان الاستقرار في مناطق مابعد النزاع وتهيئة الظروف المناسبة لنجاح استراتيجية بناء السلام .

المبحث الثاث : دور الامم المتحدة في بناء السلام في العراق بعد عام 2003

إحتلت قضية بناء السلام وإعادة إعمار العراق بعد عام 2003 أهمية كبيرة نتيجة لحالة الفراغ الأمني والسياسي لاسيما بعد إحتلاله ونتيجة للآثار المدمرة التي خلفتها الحرب فضلاً عن الحصار الإقتصادي وكذلك الحرب التي سبقت الحصار والتي دامت ثمان سنوات مع إيران، إذ أصدر مجلس الأمن بعد الإحتلال جملة من القرارات التي تخصّ بناء السلام وإعادة الإعمار في مجالات عدة ومنها في دراستنا هذه جهود الامم المتحدة في المجال السياسي .

جهود الأمم المتحدة في المجال السياسي

يعدّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " جزءاً من فريق الأمم المتحدة في العراق المؤلف من (16) وكالة مقيمة و(4) وكالات غير مقيمة، ضمن فريق عمل متكامل مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يونامي، وهي بعثة سياسية تأسست بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1500 لعام 2003 بناءً على طلب من الحكومة ، وقد توسع دورها بشكل كبير عام 2007 مع صدور القرار 1770" ((24))، أنشأت بعثة الأمم المتحدة (يونامي) بموجب قرار مجلس الأمن 1500 بتاريخ 2003/8/14، وتقوم بولايتها بناءً على موافقة الحكومة العراقية وعلى أساس تقديم الدعم والمساندة والمشورة في ضوء قرار مجلس الامن المرقم 1770 لسنة 2007 في مجالات (الإنتخابات والمصالحة وحل المشاكل الحدودية وحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار والتنمية) ويجري تمديد ولاية البعثة بموجب قرار من مجلس الأمن سنوياً بناءً على طلب الحكومة العراقية ، وتقوم بتنفيذ المشاريع والبرامج المختلفة من خلال التعاون والشراكة مع الحكومة العراقية، وتغطي هذه المشاريع قطاعات مختلفة، فهناك (16) منظمةً وبرنامجاً ووكالةً وصندوقاً تابعة للأمم المتحدة تعمل في العراق في المجالات الإنسانية والتنموية.((25))

ففي البداية بقية الدول الأعضاء تعمل على التصويت على القرارات ومنها القرار رقم 2003/1472 ضرورة قيام الدول القائمة بالإحتلال على توفير المستلزمات الطبية والإحتياجات

الضرورية للمواطنين والعمل على الإغاثة الإنسانية للمواطنين والقرار 2003/1483 المتضمن خلق الظروف الملائمة للتنمية المستدامة وإلغاء تدابير الحظر المفروضة وإعادة الاعمار وحق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي والبدء بتشكيل حكومة تستند الى مبدأ سيادة القانون وإلغاء الحظر الإقتصادي المفروض بموجب القرار رقم 660، ثم جاء القرار رقم2003/1511 لينص على تشكيل القوات المتعددة الجنسيات تحت قيادة موحدة لاتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق الأمن والإستقرار في العراق وتقديم المساعدة للحكومة العراقية المؤقتة أهمية كبيرة نتيجة لحالة الفوضى، وهذه القوات هي نفسها قوات الإحتلال التي إحتلت العراق بحجة مكافحة الإرهاب، إذ تدخل مجلس الأمن مباشرة بعد الإحتلال وقام بإضفاء الشرعية الدولية وعدّ هذه القوات هي قوات سلام وهي تخضع للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من ناحية التمويل وبلغ عددها في عام 1010 نحو(148000) ((26)) .

ومن جهة أخرى نشير إلى قرار مجلس الأمن 1762 في 6/29/ 2007 الذي أنهى بموجبه ولاية لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (أنموفيك) إذ رفع هذا القرار القيود السياسية التي مسّت سيادة العراق ومهّد السبيل لعودته إلى محيطه الإقليمي والدولي وساهم في دعم وسائل الإستقرار في المنطقة، لقد شكل هذا القرار إعترافاً من المجتمع الدولي بصحّة المنهج الذي إتخذه العراق للإيفاء بإلتزاماته في مجال نزع السلاح وعدم الإنتشار، فضلاً عن الجهود التي بذلتها وزارة الخارجية، وبالتعاون مع المؤسسات الوطنية الأخرى،وتعمل هذه البعثة على : ((27))

1-تقديم المشورة والدعم والمساعدة لحكومة وشعب العراق للنهوض بالحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية والإعداد لعمليات والإستفتاء وتعزيز الأحكام الدستورية وتسهيل الحوار الإقليمي وإجراء التعداد السكاني وتنفيذ برامج إعادة المقاتلين السابقين

2-تعزيز ودعم وتيسير المساعدة الإنسانية وتنفيذ العهد الدولي وتحسين الخدمات الأساسية والإصلاح الإقتصادي والتنمية المستدامة بالتنسيق مع الحكومة العراقية

3-تعزيز حماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني من أجل تعزيز سيادة القانون في العراق

وتم تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق حتى 31 أيار/ 2021 بموجب آخر قرار مجلس الأمن رقم (2522 في 2020/5/29)((28)).

واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم الحكومة العراقية للإستجابة وبسرعة لإحتياجات إعادة الإستقرار والقدرة على مواجهة الأزمات في المناطق المحررة والمجتمعات التي تستضيف النازحين واللاجئين، وفي الوقت نفسه، واصل البرنامج دعمه لإعادة بناء الثقة العامة وتعزيز إدارة الموجودات الوطنية من خلال مساعدة الحكومة في القيام بإصلاحات مؤسساتية ومعالجة التحديات التنموية الطويلة الأمد المرتبطة بالنمو الشامل والحكم الرشيد والبيئة ضمن إطار أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030 ،وسيواصل البرنامج تكييف مساره الإستراتيجي وبرامجه لتتلاءم بشكل كامل مع الأولويات الوطنية ذلك إن

البلاد تنتقل الآن من مرحلة الأزمة الى مرحلة الإنعاش والتنمية المستدامة[(29)]عليه فإن عمل الأمم المتحدة لبناء السلام وإعادة الإستقرار في المجال السياسي يتمحور وفقاً للآتي:

1. تعزيز الحوكمة التشاركية المسؤولة

يُساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق " في تنفيذ خطط الإصلاح الوطنية، ويشمل ذلك دعم الإصلاح المؤسسي والحُكم الرشيد من خلال تحديث الإجراءات الداخلية لمجلس النواب، وتعزيز دوره الرقابي والمشاركة الشاملة في العمليات التشريعية والسياسات العامة، فضلاً عن تعزيز أدوار رئاسته وأمانته العامة وأعضاء اللجان والموظفين الأساسيين [(30)].

وفي هذا السياق أيضاً ، يواصل البرنامج الإنمائي تقديم دعم بناء القدرات إلى المجتمع المدني والأقليات والفئات الضعيفة ، بما فيها المرأة والشباب لتمكينهم من المشاركة الفاعلة في العمليات التشريعية والديمقراطية ، وقُدرت ميزانية مشروع (تعزيز الحوكمة التشاركية) المسؤولة عام 2016 بنحو : (1,062,178) دولاراً،أنظر الجدول رقم (4) ،والهدف من هذا المشروع هو معالجة قضايا الحوكمة وحقوق الإنسان في العراق، كما قدم الصندوق دعما لوزارة الشباب والرياضة العراقية بغية المشاركة في وضع الآ ستراتيجية الوطنية الأولى للشباب .[(31)]

2. برنامج سيادة القانون :

لقد " أنفق البرنامج الإنمائي لدعم برنامج سيادة القانون عام 2016 : (4,117,166) مليون دولار ،أنظر الجدول رقم (5)، ونظراً إلى الظروف السياسية والأمنية المعقّدة في العراق والتحديات التي تواجهه، يستثمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منع النزاعات ويساعد في تعزيز سيادة القانون مع تركيز خاص على الأمن والعدالة[(32)] .

وإستكمالاً لما سبق ، فقد ساهمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بـ(180) وحدة مأوى على الأرض المُخصّصة من طرف الحكومة للعائدين المتأثرين بحالة اللا أمن واللا إستقرار في مناطق سكناهم أو تم تدمير مساكنهم، ووفقاً لإحصائيات المفوضية فقد عاد ما يقارب (125.290) لاجئ إلى العراق بين 2010 و2011[(33)] .

وفي السياق ذاته ،ساعدت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بالتعاون مع وزارة الزراعة في العراق في إعادة تأهيل شبكات المياه وأنظمة الري وإعادة تعزيز الإنتاج الزراعي وكذلك تسوية المفاوضات التي تخصّ الحدود بعد فقدان الكثير من المزارعين وممتلكاتهم بسبب النزوح بعد أحداث (داعش) فضلاً عن ذلك يقوم برنامج تحقيق الإستقرار التابع لبرامج الإمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة بالإعداد لمبادرات لرفع الإنقاض في المدن المحررة بعد أحداث (داعش الإرهابي) وتمكنت أيضاً من تقديم إسهامات مهمة في ظل المصاعب التي تعانيها في العراق– خاصة ما يتعلق بالمجالات الآتية: [(34)]

1- التعليم والثقافة ومجالات التربية.

2- مجال الزراعة والأمن الغذائي.

3- إعادة تأهيل البنى التحتية والمتضررة بفعل الحرب.

4- مساعدات في توطين اللاجئين والنازحين داخلياً بسبب العمليات المسلحة في العراق.

ومع مساهمة ثلاث سنوات من استراليا، سوف تقوم دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام بإجراء مسح وإزالة في المناطق المحررة التي يُتوقع تأثرها بمخاطر المتفجرات، ويشكّلُ هذا دعماً مباشراً لأولويات الحكومة كما هو موضح في " الخطة الإستراتيجية والتنفيذية الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام للفترة 2017-2021 التي وضعتها دائرة شؤون الألغام(DMA) والتي تسلطُ الضوء على هدف الدائرة لتكون قادرة إنجاز 50% من عمليات المسح ووضع العلامات للتلوث المعروف بمخاطر المتفجرات وجعلها آمنة بحلول عام 2021، تقدم إستراليا 11 مليون دولار استرالي على مدى ثلاث سنوات نحو أنشطة إزالة الألغام الحاسمة في العراق، وعلى الرغم من إن الأراضي العراقية قد تم تحريرها من (داعش)، إلاّ إن المتفجرات لا تزال مخبأة في المنازل والمدارس والمستشفيات والطرق في المناطق التي كان يُسيطر عليها (التنظيم) سابقاً، وما لم يتم تطهير هذه المناطق، فلن يتمكن الناس من العودة إلى ديارهم، وستتعثّر جهود إعادة البناء والإعمار وقد صرّح السيد بير لودهامار، مدير البرنامج الأقدم في دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في العراق، "من خلال هذه المساهمة السخية، ستساهم حكومة أستراليا على زيادة قدرة دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام للإستجابة للمخاطر المتفجرة من خلال المسوحات وعمليات الإزالة مما سيؤدي الى العودة الآمنة والكريمة للنازحين((35))

بتاريخ 20 فبراير ٢٠٢٠، أطلقت حكومة العراق، مُمثّلة بوزارة التخطيط، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، البرنامج القطري الثالث للصندوق لـ٢٠٢٠ - ٢٠٢٤، في مقر وزارة التخطيط في٢٠ فبراير ٢٠٢٠.وطوّر هذا البرنامج بالتعاون مع حكومة العراق ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، والتي تضمنت الأولويات التي تشير إليها إستراتيجية الحدّ من الفقر في العراق وخطة التنمية الوطنية العراقية ٢٠١٨-٢٠٢٢ ورؤية العراق ٢٠٣٠، كما يركز البرنامج القطري أيضاً على الخطة الإستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠١٨-٢٠٢١، وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون حول التنمية المستدامة في العراق((36))

الخاتمة :

لقد أنتجت أشكالية الصراع العديد من التراكمات وكان أهمها تنامي عدد من الدول والتي تعاني من عدم الاستقرار ، ولذلك كان لابد من تدخل منظمة الامم المتحدة بأجهزتها وبحسب تخصصها لكون ذلك يسعى في تحقيق أهم هدف لمنظمة الامم المتحدة تحقيق السلم والامن الدوليين ، وعليه اتخذت كافة الاستراتيجيات والخطط الخاصة بالسلام منها (الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام واخيرا بناء السلام) ، ايضا اتخذت استراتيجية والتي تخص بضرورة عودة اللاجئين الى اوطانهم ومن ثم اعادة الاعمار ناهيك عن مساهمتها بدور كبير في بعض الدول بصفة مراقب دولي في الانتخابات ومحاولة منها ايضا في تعزيز الامن واعادة بناء الاجهزة الامنية كما في العراق .

وبعد ذلك تناولنا موضوع عن النموذج الامثل هو العراق وبناء السلام وخاصة في الجانب السياسي بعد عام 2003 وحاولنا ايجاد نقاط القوة والضعف في العملية السياسية ومالات اليه من عدم الاستقرار ولذلك كان لابد من التطرق الى مفاهيم بناء السلام في تطبيق الخطط والاستراتيجيات لغرض تنفيذ السلام وتطبيقة في العراق .

قائمة الهوامش :

(1) بطرس برطس غالي ، خطة للسلام ، تقرير الامين العام عملا بالبيان الذي اصدره لقمة مجلس الامن في 1992/1/31 .ص22

(2) محمد كريم الخاقاني ، صنع السلام ثلاث عقود من الانجاز العالمي ، بغداد ، دار انكي للنشر والتوزيع ، رقم ايداع دولي 978-9922-9208-5-6 ، ط1، 2020، ص17 .

(3) قلي احمد ، قوات حفظ السلام دراسة في ظل المستجدات الدولية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم القانون والعلوم السياسية ، جامعة معمري ، الجزائر ، 2013 ، ص192 .

(4) Frederick mish merriam, webster's collegiate dictionary eleventh edition, usa : Springfield ,2003,p.911.

(5) خيرية لكمين ، استراتيجية الامم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التنفيذ ، العراق 2003 – 2016 انموذجا ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة 8ماي ، الجزائر ، 2018 ، ص35 .

(6) أمين عواد ، معتصم بالله داود علي ، الاصلاح السياسي والحكم الرشيد (اطار نظري) ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، ص9 .

(7) غربي محمد ، الديمقراطية والحكم الرشيد رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد11 ، الجزائر، 2011 ، ص475 .

(8) محمد ذياب سطام ، الحماية الجزائية للسلم الاجتماعي دراسة مقارنة ، دار السنهوري للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2017، ص87 .

(9) زيد رافع سلطان ، بناء السلام في المجتمعات المتعددة دراسة تحليلية لنماذج مختارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، 2019 ، ص67 .

(10)10 استرايجية لأعادة هيكلة افريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالحكم الاقتصادي والاستثمار في الشعوب الافريقية ومواجهة التحديات الحالية التي تواجهة القارة الافريقية والتي تتمثل في بالفقر المتزايد والتخلف واستمرار التهميش ، تلك الاستراتيجية التي أنبثقت من التفويض الممنوح لخمسة رؤساء دول تتمثل في كل من (الجزائر ومصر ، نيجيريا ، السنغال ، جنوب افريقيا) من قبل منظمة الوحدة الافريقية U.A.O التنمية وتوحيد صيغ التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا في الاجتماع ال 37 لمنظمة الاتحاد الافريقي في زامنبيا / تموز 2001 ، أذ تبنى رسميا وثيقة الصيغة الاستراتيجية للمزيد ينظر فلاح امينه ، دور النيباد في تفعيل الحكم الرشيد ، والتنمية المستدامه في افريقيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والدراسات الدولية ، جامعة منتوري قسطنينه ، الجزائر، 2012 ، ص45 .

(11) فوزية خدا كرم ، النيباد بوجه جديد للتنمية في أفريقيا ، مجلة الاستاذ ، كلية التربية ابن الرشد، جامعة بغداد ، العدد 201 ، 2012 ، ص427 .

(12) لويس دياموند ، الدبلوماسية متعددة المسارات ، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2017 ، ص130 .

(13) James Natter and louis Diamond building peace and transforming conflict :mutt-track diplomacy in practice , accessioned paper 7 ,institute for multi- track Diplomacy ,Arlington VA22209,octoper1996 ,p8.

(14) James natter and louis Diamond ,Ibid,p.8.

(15)عز الدين حسين ، التحكيم واثره في حل المنازعات الدولية ، دار الجبل العربي ،العراق ، ط1 ، 2012، ص103 وينظر صالح يحى الشاعري ، تسوية النزاعات الدولية سلميا ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط1، 2006 ، ص120 .

(16) شعيب قماز واخرون ، حكومة عمليات بناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى ، دراسة حالتي راوندا وبورندي ، مجلة جبل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر ، العدد 5 ، 2016 ، ص100-102 .

(17) الموقع الرسمي لمنظمة الامم المتحدة ، نزع السلاح والتسريح واعادة الدمج ، اطلع عليه بتاريخ 2016/10/29 انظر الموقع الاتي .www.un.org/ar/peacekecping/issues/ddr

(18) اللجنه المعنية باسلحة الدمار الشامل wmpc، اسلحة الرعب أخلال العالم من الاسلحة النووية والبيولوجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص207 .

(19) صحرة خميلي ، الوضع القانوني لحيازة السلاح النووي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق،جامعة عنابة ، الجزائر، 2009 ، ص114 .

(20) محمد رشيد الفيل ، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية او النقل المعاكس للتكنلوجيا ، عمان ، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2000 ، ص46 .

(21) ينظر الموقع الالكتروني https://www.international-alert.org/ar/blogs/humanitarian-worker-peacebuilder-what-ive-learned/

(22) سنان صلاح رشيد ، المرأة والامن والسلام قراءة في قرار 1325 ، مجلة اشراقات تنموية ، العدد 27 ، بغداد، 2021 ، ص48 .

(23) خيرية لكمين ، استراتيجية الامم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التنفيذ، المصدر السابق ، ص 210 .

(24) أنظر: قرار مجلس الأمن ذي الرقم (2003/1500) في الوثيقة :

200/8/14S/RES/1500(2003)

(25) عباس كاظم عبيد، **العراق والأمم المتحدة بعد عام 2003**،(بحث) نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)،متاح على الرابط الآتي:
https: //www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27058

(26) علي جميل حرب، **نظام الجزاء الدولي، العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد**، ط1، (بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)، ص618

(27) **مجلة من أجل العراق** ،الصادرة عن المكتب الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ،2018،نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ،متاح على الرابط الآتي: http: // www . uniraq . org

(28) الأمم المتحدة ،العراق ،**ولاية يونامي** ،نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)،متاح على الرابط الآتي:http://www.uniraq.com/index.php?option=com

(29) مجلة من أجل العراق 2018،مصدر سبق ذكره .

(30) للتفصيل :حول **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق** ، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)،متاح على الرابط الآتي:
http://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/operations/about_undp.html

(31) أنظر : الأمم المتحدة ، البرنامج الإنمائي ، **مشروع تعزيز الحوكمة التشاركية المسؤولة** ، نيسان 2017.

(32) Dr. Imad Khaleel Ibrahim,The Legal Responsibility of United Nations for Peacebuilding and the Restoration of Stability in Iraq,Transylvanian Review,Vol XXVII, No. 44,September 2019, P9

(33) خيرة لكمين، مصدر سبق ذكره، ص 240

(34) مجلة من أجل العراق 2018،مصدر سبق ذكره

(35) جهود دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام المُنقِذة للحياة تستمرُ بدعم من الحكومة الإسترالية، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)،متاح على الرابط الآتي:
http: //uniraq.org/index.php?option=co تاريخ الزيارة 2020/5/2

(36) خطة التنتمية الوطنية، العراق، وزارة التخطيط، حزيران، 2018

المصادر والمراجع :

أولاً : مصادر اللغه العربية

أ: التقارير والوثائق

1- بطرس برطس غالي ، خطة للسلام ، تقرير الامين العام عملا بالبيان الذي اصدره لقمة مجلس الامن في 1992/1/31 ..

2- الأمم المتحدة ، البرنامج الإنمائي ، **مشروع تعزيز الحوكمة التشاركية المسؤولة** ، نيسان 2017.

3- اللجنه المعنية باسلحة الدمار الشامل wmpc ، اسلحة الرعب أخلال العالم من الاسلحة النووية والبيولوجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 .
4- أدارة شؤون نـزع السـلاح ، حوليـات الامـم المتحـدة لنـزع السـلاح ، منشـورات الامـم المتحـدة ، 2001.
5- قرار مجلس الأمن ذي الرقم (2003/1500) في الوثيقة : (2003)1500/ 14s/Res /200/8
6- خطة التنتمية الوطنية، العراق، وزارة التخطيط، حزيران، 2018.

ب : الكتب

1- محمد كريم الخاقاني ، صنع السلام ثلاث عقود من الانجاز العالمي ، بغداد ، دار انكي للنشر والتوزيع ، رقم ايداع دولي 978-9922-9208-5-6 ، ط1، 2020.
2- أمين عواد ، معتصم بالله داود علي ، الاصلاح السياسي والحكم الرشيد (اطار نظري) ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 .
3- لويس دياموند ، الدبلوماسية متعددة المسارات ، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2017 .
4- عز الدين حسين ، التحكيم واثره في حل المنازعات الدولية ، دار الجبل العربي ،العراق ، ط1 ، 2012.
5- صالح يحى الشاعري ، تسوية النزاعات الدولية سلميا ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط1، 2006 .
6- محمد رشيد الفيل ، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية او النقل المعاكس للتكنلوجيا ، عمان ، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2000 .
7- علي جميل حرب، نظام الجزاء الدولي، العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد، ط1،بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.
8- محمد ذياب سطام ، الحماية الجزائية للسلم الاجتماعي دراسة مقارنة ، دار السنهوري للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2017، ص87 .

ج: الدوريات والمجلات العلمية والصحف :

1- غربـي محمد ، الديمقراطيـة والحكم الرشيد رهانـات المشـاركة السياسـية وتحقيـق التنميـة ، كليـة القـانون والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد11 ، الجزائر، 2011 .
2- فوزيـة خدا كرم ، النيبـاد بوجـه جديد للتنميـة فـي أفريقيـا ، مجلـة الاسـتاذ ، كليـة التربيـة ابـن الرشـد، جامعة بغداد ، العدد 201 ، 2012 .
3- شعيب قماز واخرون ، حكومة عمليات بناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى ، دراسة حالتي راوندا وبورندي ، مجلة جبل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر ، العدد 5 ، 2016 .

4- سنان صلاح رشيد ، المرأة والامن والسلام قراءة في قرار 1325 ، مجلة اشراقات تنموية ، العدد 27 ، بغداد، 2021 .

د : الرسائل والاطاريح غير المنشورة :

1- قلي احمد ، قوات حفظ السلام دراسة في ظل المستجدات الدولية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم القانون والعلوم السياسية ، جامعة معمري ، الجزائر ، 2013 .

2- خيرية لكمين ، استراتيجية الامم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التنفيذ ، العراق 2003 -2016 انموذجا ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة 8ماي ، الجزائر ، 2018 .

3- زيد رافع سلطان ، بناء السلام في المجتمعات المتعددة دراسة تحليلية لنماذج مختارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العراق ، 2019 .

4- فلاح امينه ، دور النيباد في تفعيل الحكم الرشيد ، والتنمية المستدامه في افريقيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والدراسات الدولية ، جامعة منتوري قسطنينه ، الجزائر، 2012.

5- صحرة خميلي ، الوضع القانوني لحيازة السلاح النووي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق،جامعة عنابة ، الجزائر، 2009 .

ثانياً : المصادر باللغه الانكليزية :

1: Frederick mish merriam,webster's collegiate dictionary eleventh edition ,usa : Springfield ,2003.

2: James Natter and louis Diamond building peace and transforming conflict :mutt-track diplomacy in practice , accessioned paper 7 ,institute for multi- track Diplomacy ,Arlington VA22209,octoper1996.

3: Imad Khaleel Ibrahim,The Legal Responsibility of United Nations for Peacebuilding and the Restoration of Stability in Iraq,Transylvanian Review,Vol XXVII, No. 44,September 2019.

ثالثاً : مواقع الشبكة المعلوماتية (الانترنيت)

1. الموقع الرسمي لمنظمة الامم المتحدة ، نزع السلاح والتسريح واعادة الدمج ، اطلع عليه بتاريخ 2016/10/29 انظر الموقع الاتي .www.un.org/ar/peacekecping/issues/ddr
2. ينظر الموقع الالكتروني -https://www.international

.alert.org/ar/blogs/humanitarian-worker-peacebuilder-what-ive-learned/

3. عباس كاظم عبيد، العراق والأمم المتحدة بعد عام 2003،(بحث) نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)،متاح على الرابط الآتي:
https: //www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=27058

4. الأمم المتحدة ،العراق ،ولاية يونامي ،نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)،متاح على الرابط الآتي:http://www.uniraq.com/index.php?option=com

5. حول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)،متاح على الرابط الآتي:
http://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/operations/about_undp.htm

6. مجلة من أجل العراق ،الصادرة عن المكتب الإعلامي لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ،2018،نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ،متاح على الرابط الآتي www.uniraq.org

7. جهود دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام المُنقِذة للحياة تستمرُ بدعم من الحكومة الإسترالية، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)،متاح على الرابط الآتي:
http: //uniraq.org/index.php?option=co

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 13 / 3 / 2022
تاريخ قبول البحث 22 / 3 /2022

العنف عند حنه ارندت

Violence in Hannah Arendt

م.م وليد مساهر حمد

Assist. Lect. Waleed Msahir Hamad

جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

Tikrit University/College of Political Science

waleed.iq@tu.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

أن التفكير في العنف يقع ضمن إطار الفلسفة السياسية، وما تثيره من أسئلة وإحراجات بخصوص الممارسة في هذا الإطار يتأكد لنا معنى العنف عند حنة ارندت ، والأدوار الحاسمة التي لعبها في تاريخ الإنسانية. لم تكن حنة أرندت مهتمة بضبط مفهوم مجرد أو بناء نظرية متماسكة حول العنف، بل كان يهمها أكثر التركيز على نماذج محددة تجسد واقعية الممارسة العنيفة، وتاريخها كما هو الأمر مع التجربة النازية. ومن وجهة نظر حنة أرندت يعتبر العنف مشكلة، وذلك لأن" تاريخ إدانة العنف لم يمنع حصوله على مدى التاريخ، فمن الغريب أن لا نجد أحداً يدعم العنف، ومع ذلك يسود العنفُ العالم. إن التركيز على بعض النماذج العنيفة يعبر لدى حنة ارندت عن هو ماركسي يقطع مساره من الواقع إلى الفكر لا من الفكر إلى الواقع. ومن جهة أخرى نجد أن تفكير حنة ارندت يستجيب في مسألة العنف في دفع الظلم عن اليهود الذين اضطهدتهم أنظمة عنيفة، وإن أخطر أنواع العنف هو العنف السياسي الذي تمارسه الأنظمة المستبدة، وذلك لتعدد ضحاياه ثم للتبرير الايديولوجي الذي يصاحبه، حيث يعتبر أحد أنواع الإرهاب الذي تمارسه الدولة بكل وعي. وتكمن أهمية التفكير في العنف لمعرفة حقيقته المركبة، وتجاوز الأحكام المتسرعة حوله وعدم الاكتفاء بإدانته. هذه الأهداف تهيئ أساس متين لتجاوز العنف؛ أو الحد منه قدر الإمكان ،ومن ثمة بناء قيم السلم والتعايش والحوار.

الكلمات المفتاحية: العنف، العنف السياسي، العنف عند ارندت.

Abstract

Thinking about violence falls within the framework of political philosophy, and the questions and embarrassments it raises regarding the practice in this framework confirms to us the meaning of violence according to Hannah Arendt, and the crucial roles it played in the history of humanity. Hannah Arendt was not interested in policing an abstract concept or constructing a coherent theory of violence, but rather focusing on specific models that embody the reality of violent practice, its history as with the Nazi experience. From Hannah Arendt's point of view, violence is a problem, because "the history of condemnation of violence has not prevented its occurrence throughout history. It is strange that no one supports violence, yet violence prevails in the world. Focusing on some violent models expresses in Hannah Arendt a Marxist who is On the other hand, we find that Hannah Arendt's thinking responds to the issue of violence in repelling the oppression of the Jews who were persecuted by violent regimes, and that the most dangerous type of violence is political violence practiced by tyrannical regimes, due to the multiplicity of its victims and then The ideological justification that accompanies it, as it is considered one of the types of terrorism practiced by the state consciously.The importance of thinking about violence to know its complex reality, and to transcend hasty judgments about it and not be satisfied with condemning it. The values of peace, coexistence and dialogue.
Keywords: violence, political violence, violence in Arendt.

المقدمة

آثار موضوع العنف جدلاً واسعا جسدته كتابات أبرز فلاسفة الفكر السياسي، وإن الحديث عن العنف في تمازقه السياسي والإجتماعي أمر ملح في هذا الوقت الذي يشهد حالة إقصاء وعنف سياسي، اذ تشهد هياجاً منقطع النظير للحرب؛ لكنها حرب قذرة كفت منذ فترة أن تكون واضحة الملامح، والباعث الأول لها هي الأنظمة السياسية، التي تتميز بحب القوة لدرجة غير معقولة، والذي يتحول إلى حب السيطرة، وبذلك يتحول تدريجيا إلى حب العظمة، مما يؤدي إلى منع الأقلية وحرمان الأغلبية في المجتمع، وعدم الإستقرار متسببا في قهره على المستويات كافة، وإنشاء عالم يسوده الخوف والكراهية . فالفلسفة في زمن العنف ليست هي نفسها في زمن السلم، فالفيلسوف الفعلي أو الحقيقي هو الذي لا يتوقف عن السفر والترحال عبر جغرافيات المعنى، على سبيل الإبداع والابتكار، وهو الذي يتفاعل مع الواقع المعاش، فهو يؤثر ويتأثر بالتغيرات السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، فمن أين امتلكت الفيلسوفة الألمانية المعاصرة حنة آرندت الجرأة للجمع بين الفلسفة والسياسة من خلال تجربة شخصية، وتاريخية كبرى شكلت الإطار النظري العام لفلسفتها، فهي موضوع تجربة حقيقية، وموضوع تفكير في الآن نفسه؟.

ومن السمات البارزة لفلسفة "حنة أرندت" أنها فكر أزمة وتفكير في الأزمة، فقد تفلسفت وفكرت في ما عاشته وعايشته من أزمات، كاندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية، وتصاعد الموجات المعادية للسامية، وبدء التدمير، وانتشار معتقلات الإبادة الجماعية، فكل هذه الوقائع والأحداث جعلتها تتعطف من التفكير في الحب الذي كان موضوع رسالتها للدكتوراه، إلى التفكير في الشر، وهذا الأخير صار قضية مركزية شغل كل فكرها، إلى حدود أنها توقعت أنه سيصبح السؤال المركزي في الحياة الأوربية .

وبحثنا في هذه الدراسة عن الملامح والأسر الفلسفية التي تطرقت إليها الفيلسوفة "حنة آرندت " في تنظيرها لمفهوم العنف، ودراستنا جاءت تحت عنوان : العنف عند حنة أرندت.

أهمية الدراسة: تكتسب الدراسة أهميتها من عدة إعتبارات أبرزها، خطورة العنف السياسي على وحدة الدول ومستقبلها، وكثرة الادعاءات بأن الحل المناسب لمشكلة العنف هو استبدال العنف بالسلم في الوقت المناسب، وتغيير الأفكار والثقافات التي تبنى على العنف، واستقصاء أثاره ومعالجتها، وتناولنا موضوع العنف باعتباره إشكالية غاية في الجدية والخطورة، وذلك مع تداعيات موازين القوى المعاصرة، ولقد حاولنا في هذه الدراسة، تسليط الضوء على أبرز نظرية من النظريات السياسية في الفكر الفلسفي

المعاصر، ومعرفة أبرز الأفكار الفلسفية "الأرندتية"، في ما يتعلق بجدلية العنف والسلطة لديها، انطلاقا من انتقادها للعنف وصولا لتنظيرها لفكرة السلم العالمي بين البشرية.

إشكالية الدراسة: لماذا أثرت سياسات الدول على تعزيز العنف السياسي والمذهبي، وكيف أثر ذلك في عدم الأستقرار السياسي فيها؟ هذا السؤال يطرح نفسه على العديد من الباحثين ومن خلال ما سبق ذكره يتبادر إلى أذهاننا طرح الأسئلة التالية: هل يمكن التمييز بين السلطة والعنف من منطلق تشريح ونقد ظاهرة العنف عند حنة أرندت؟ ومن هذه الإشكالية تتدرج تحتها مجموعة تساؤلات فرعية على النحو التالي:

- ما مفهوم كل من العنف والعنف السياسي عند حنة أرندت؟
- كيف فسرت حنة ارندت مفهوم العنف، وسبل معالجته؟
- ما العلاقة بين فكرة العنف اللامعقول وتفكيكة في إنتاج السلام المعقول عند حنة ارندت؟

فرضية البحث: أن أستخدام الدول القوية لأدوات العنف، وما يترتب على ذلك من استخدام مفرط للقوة العسكرية التي هي صورة من صور العنف، أدى إلى تدمير الكثير من الدول ومؤسساتها مثل الحرب العالمية الأولى والثانية، وما تبع ذلك من إشاعة الفوضى بين صفوف المدنيين، وزرع الفتن والتفرقه بين صفوفهم، وهذا ما يدفعنا إلى دراسة هذه الظاهرة، مع توضيح نتائجها على الأفراد في مختلف مستوياتهم وفق فكر أرندت السياسي.

منهجية الدراسة: المنهج هو الطريقة التي يستخدمه الباحث لدراسة مشكلة أو سؤال يطرحه موضوع البحث، أعتمد البحث على المنهج التاريخي والتحليلي والمقارن وهو الأنسب للدراسة، حيث يستخدم الدراسة الأحداث والظواهر التي مضى عليها وقت، إنه منهاج يعلمنا عن الماضي – يقدم لنا التجربة – يساعدنا على الفهم، والإستفادة عبر التحليل والمقارنة، وذلك بتحليل أفكار الفيلسوفة حنة أرندت، وتشريحها لظاهرة العنف، وكذلك الانتقادات التي تعرضت إليها من معاصريها.

هيكلية الدراسة: جاءت الدراسة مقسمة إلى مطلبين سبقتها مقدمة وتلتها خاتمة، فضلاً على قائمة المصادر والمراجع المعتمدة في كتابة متن البحث، فتطرقنا في المطلب الأول الذي جاء بعنوان : اطار مفاهيمي للعنف، وبحثنا فيه مفهوم العنف، والعنف عند أرندت، ودواع نشأت العنف عند أرندت، وخصص المطلب الثاني الذي جاء بعنوان: علاقة العنف بالسلطة عند ارندت، تطرقنا فيه إلى سمات وأثار العنف عند أرندت.

المطلب الأول: اطار مفاهيمي للعنف:

بحثنا في هذا المطلب مفهوم العنف بشكل عام والعنف عند ارندت ودوافع نشأته وفق الترتيب التالي:

أولاً: مفهوم العنف وتعريفه:

يشهد عالمنا اليوم أنواعاً متعددة من العنف مختلفة الوجوه والأشكال والأهداف، مخلفاً العديد من الضحايا والخسائر، وقد تنوعت أسبابه وبواعثه، وكثرت أشكاله ونماذجه؛ ولهذا السبب عمل الكثير من الباحثين لدراسة هذا الموضوع، والإطلالة عليه، وبحث نتائجه وآثاره.

1- **مفهوم العنف لغوياً:** عرف مصطلح العُنف (Violence) في اللغة العربية بمعنى الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، عُنف به، وعليه عُنفاً، وعانفة: أخذه بشدة وقسوة، ولامه وعيره، وهو عنيف إذ لم يكن رفيقاً في مالا يعطي على العنف. والتعنيف هو التعبير واللوم والتوبيخ. وهكذا تُشير كلمة عُنف في اللغة العربية إلى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم، وعلى هذا الأساس فإن العُنف قد يكون على مستوى السلوك (الفعل) أو مستوى القول (اللفظ)[1].

أما في اللغة الإنجليزية، فإن الأصل اللاتيني لكلمة (Violence) هو (Violentia)، ومعناها الاستخدام غير المشروع للقوة المادية لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات. ويتضمن ذلك معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين[2] ، والعنف مثل التحكم فهو يمنع الناس من تنفيذ أهدافهم، ويعيدهم إلى الخلف ويضع العراقيل في طريقهم، والعنف مل القوة: بفرضه على الناس أهدافا وأفعالا وسلوكا معينا من دون غيره، إلا انه بالتأكيد يختلف في شدته وملابساته الأخر[3].

وهكذا يمكن القول إن الدلالة اللغوية لكلمة "العُنف" في اللغة العربية، أوسع في دلالتها من الإنجليزية، ففي الأولى يشمل العنف إلى جانب استخدام القوة المادية أموراً أخرى لا تتضمن استخداماً فعلياً للقوة، أما في الثانية، فالعُنف يقتصر على الاستخدام الفعلي للقوة المادية فقط.

ويعرف القاموس الفرنسي العنف على أنه كل ممارسة للقوة عمدا أو جورا، وكلمة عنف Violence الفرنسية مستعارة من الكلمة اللاتينية التي تشير إلى القوة، فمصطلح القوة والعنف مشتقان من أصل واحد، وإن كان مفهوم القوة (Force) أكثر شمولية من العنف فهذا الأخير من الناحية اللغوية هو الإكراه المادي الواقع على شخص لإجباره على سلوك أو إلتزام ما[4].

2-**اصطلاحاً:** بحث علماء الاجتماع في أمريكا الشمالية وأوروبا قضايا العنف الاجتماعي والسياسي بكثافة تجسدت في العديد من مؤلفاتهم وكتاباتهم، ومنهم عالم الإجتماع الأمريكي نبرك Nieburg.H، إذ وصفه" أنه أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى أهداف أو ضحايا

مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات"، أما جراهام Greham.H قال "هو سلوك يميل إلى إيقاع أذى جسدي بالأشخاص أو خسارة بأموالهم وبغض النظر عن معرفة ما إذا كان هذا السلوك يبدي طابعا جماعياً أو فردياً"[5].

أما العالم بير F.Pier قال: "هو ضغط جسدي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي ينزله الإنسان بالإنسان بالقدر الذي يتحمله على أنه مساس بممارسة حق أقر بأنه حق أساسي أو بقصور للنمو الإنساني الممكن في فترة معينة" وغيرهم كثيرون[6].

ونجد أخر يذهب إلى القول بأن العنف يحدث كلما لجا شخص، أو جماعة لهم قوتهم إلى وسائط ضغط بقصد إرغام الأخرين ماديا على إتخاد مواقف لا يريدونها أو على القيام بأعمال من أجل توفير و سيله لتصنيف الأشخاص، و الثقافات تصنيفا بقوم على معيار أو مجموعة من المعايير[7].

ثانياً: العنف عند ارندت:

للعنف قصة طويلة في حياة آرندت*، فهي لم تهتم بالعنف إلا من دائرة اهتمامها بالسياسة، ولم تتخذ من السياسة مهنة و تفكر فيها إلا بناء على ما عاشته من ألم الإقصاء والإبعاد و النفي، لقد كان قدرها أن تولد في أسرة يهودية، وفي زمن و نظام سياسي رأى في اليهود أكبر أعداءه، حيث تحولت اليهودية في دولة هتلر النازية إلى تهمة يعاقب عليها القانون، لذلك كان أغلب ما كتبته (آرندت) عن السياسية، ولم تهتم بأي نوع من العمل السياسي لأن ماضي القهر الذي عاشته لم يفتح عينيها إلا على التوتاليتاريا*، والكذب والعنف، وكأن السياسي لم يعرف غير هذه الظواهر[8].

ومن ثم فالنعف ليس ظاهرة طبيعية بل هو من صنع الانسان اذ يقوم على الاكراه والقمع ويرى أغلب المفكرين السياسيين أن أسباب العنف السياسي الحديث ينبع من ضعف القوة، مما يؤدي إلى إكراه الأضعف لقبول أفكار الأقوى، والذي بدورة يعمد الى خلق ايديولوجيا تتناسب مع مواطن قوته كما في القدرة التدميرية، وأثارها النفسية للأسلحة النووية من وقع على الضعفاء[9].

وترى ارندت أن العنف الحديث في القرن العشرين هو ارث تركه الجيل السابق للجيل الحالي، وكما اكدت ارندت أبناء هذا الجيل ورث عن جيل الاباء خبرة توغل العنف الاجرامي في العمل السياسي، وتعلموا في مراحل التعليم المختلفة اموراً كثيرة عن معسكرات الاعتقال، وأعمال التعذيب، والابادة، وعن المجازر الجماعية للمدنيين [10] ،خلال الحروب التي من دونها لا يمكن للعمليات العسكرية الحديثة ان تكون ممكنة حتى لو اقتصرت على استخدام الاسلحة التقليدية ان الحماس الواضح لدى اليساري الجديد واندفاعاته ترتبط جميعها بالقلق الناتج عن التطور الانتحاري بالأسلحة الجديدة[11] ، فالجيل الراهن هو

الجيل الاول الذي يترعرع في ظل القنبلة النووية، وهو ما خلق جيل سلبي بصورة واضحة فاقد القدرة على الابداع، اذ اصبحت الغاية القصوى لديهم ان يضلوا على قيد الحياة تقول في ذلك" لان سألت واحد من ابناء هذا الجيل سؤالين بسيطين: كيف تريد للعالم ان يكون بعد خمسين سنة؟ وكيف تريد لحياتك ان تكون بعد خمسة اعوام؟ سيكون اي جواب يطالعك مسبوقاً بعبارة الشرط ان يظل العالم قائماً، وان اظل أنا على قيد الحياة" [(12)].

ثالثاً: دواع نشأة العنف عند ارندت:

ينشا العنف من اختلال النظام السياسي الذي ينظم العلاقات السياسية والاجتماعية، والاقتصادية بين قطاعات المجتمع المختلفة، ولا سيما العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فعندما تختل التوازنات التي تحافظ على استمرارية النظام، يلجأ البعض الى العنف للحفاظ على مصلحته واستعادة حقوقه التي يراها قد سلبت منه، ويمكن تلخيص ذلك: اقتصاد اجواء الحرية والقدرة على التغيير والحركة، وسيطرة الاستبداد والشمولية وتمركز القوة وقمع التعدد الفكري أو السياسي، ولذلك فأن غياب القنوات الوسيطة او عدم فاعليتها التي تقوم بتوصيل المطالب، وتنظيم العلاقات بين الحاكم والمحكوم وعدم اعتراف الأنظمة الحاكمة بمبدأ المعارضة السياسية، وتعقب العناصر، والقوى المعارضة بكل الاساليب دفعت بعض القوى الاجتماعية والسياسية الى الانخراط في اعمال العنف، إذ لا يوجد بعدها قنوات للتغيير الشرعي يفتح الباب أمام العنف[(13)].

وأن العنف حسب وجهة نظر أرندت أنه موجود في العلاقات الخارجية كما في العلاقات الداخلية، بوصفه الملجأ الأخير من الإبقاء على بنية السلطة وكان العنف هو الشرط الاول لوجود السلطة وكان السلطة ليست اكثر من غطاء يخفي نهراً من ورق[(14)].

وتقول ارندت "بما أن السلطة تستوجب الطاعة فأن الناس يخلطون بينها وبين العنف والقوة إلا أن السلطة تمنع استعمال الوسائل الخارجية للإكراه، وحيثما تستعمل القوة تكون السلطة ذاتها قد اخفقت ومن جهة اخرى فأن السلطة لا تتسم مع الاقناع حيث الاقناع يفترض المساواة ويعمل بواسطة الجدل، حينما تستخدم المجادلة تبقى السلطة معطلة، ومقابل نظام الاقناع القائم على المساواة يقوم نظام التسلط وهو دائماً نظام طبيعي، ان علاقة التسلط بين الذي يأمر والذي يطيع لا تقوم على تعقل مشترك بينهما ولها على قوة الشخص الذي يأمر الشيء المشترك بينهما هو النظام الطبقي نفسه الذي يعترف الاثنان بصحته وقانونيته"[(15)] ، فالأحكام العتيقة المتعلقة بين الحرب والسياسة او المتحدثة من السلطة والعنف اصبحت غير قابلة للتطبيق، فالحرب العالمية الثانية لم تسفر عن سلام بل عن قيام حرب باردة، وعن

المجتمع العسكري الصناعي، ونحن نعرف ان "بإمكان عدد قليل من الاسلحة ان تدمر في ثوان قليلة كل مصادر القوة القومية، وانه قد صنعت اسلحة بيولوجية من شأنها ان تسمح لمجموعات صغيرة من الناس... ان تقلب التوازن الاستراتيجي وهذه الاسلحة قليلة الثمن بحيث يمكن أن تنتجها امم غير قادرة على تطوير القوات النووية"[16].

ولأن التفوق النقدي ممكن أن يكون ضاراً اكثر من كونه نافعاً في الصراع، وما ينتج عنه من انقلاب في العلاقات القائمة بين السلطة والعنف، اذ يترك المجال فسيحاً لانقلاب اخر يحدث في المستقبل.

وهناك تشابه بين اكثر الافكار قدما واكثرها دقة في مال علم السياسة التي تنادي بأن القوة لا يمكن احتسابها على اساس الثروة، وان ازدهار الثروات قد يؤدي الى ضعف القوة، وان الثروات تشكل خطراً على السلطة وعلى جمهوريتها[17] ، وفي هذا السياق كان ينظر ماركس الى الدولة على انها ادارة العنف التي تمتلك الطبقة الحاكمة قيادتها، غير ان السلطة لا تمارس في الحقيقة بالاستناد الى العنف نفسه، هذه السلطة تكن في الدور الذي تلعبه الطبقة الحاكمة في المجتمع، او بالتحديد الدور الذي تلعبه في عملية الانتاج، ونجد أن اليسار الثوري قد استخدم أدوات العنف، وذلك بتأثير من تعاليم ماركس الدكتاتورية البروليتارية – والتي ينظر اليها ماركس في كتابته على انها ممارسة قمعية – كانت تأتي بعد الثورة، اما الاغتيال السياسي باستثناء بعض الافعال الفردية التي تقوم بها الجماعات الصغيرة فإنها في اغلب الأحيان من قبل اليمين[18].

وذكرت ارندت في كتابها (في العنف) "لقد ظل العنف في اغلب الاحيان، قضية نظرية وفصاحة لفظية حين كان التصادم بين الاجيال غير متطابق مع تصادم بين المصالح الملموسة للجماعات، ولقد كان هذا الامر ملحوظاً في المانيا، اذ كان من مصلحة الهيئة التعليمية ان تجمع اكبر عدد من الطلاب لحضور المحاضرات والندوات، اما العنف الجسدي قد دخل الساحة لظهور حركة السود في الجامعات، ومن الممكن فهم عنف السود انطلاقاً من تشبيهه بالعنف النقابي في امريكا فقد كانت المؤسسات الاكاديمية اكثر استجابة لمطالب السود حتى لو كانت حمقاء ولا يمكن تبريرها"[19].

واكدت أن الذي تعرض للعنف يحلم بالعنف وان المضطهد انما يحلم ان يجلس ولو ليوم واحد مكان الذي إضطهده، وان الفقير يحلم بتملك ما لدى الغني، وان المقموع يحلم ان يؤدي دور الصياد بدلاً من أن يؤدي دور الفريسة، وان اقل ابناء الملكة شأناً يحلم بان يصبح أول أبنائها، والمشكلة كما كان ماركس يراها، ان الاحكام لا تصبح ابداً حقيقية ونحن نعلم كم هي نادت لثورات العبيد وانتفاضات المضطهدين،

والمحرومين على مدى التاريخ ولمرات قليلة حدثت فيها انتفاضات من ذلك النوع كانت مجرد فورات غضب حولت الأحلام إلى كوابيس[20].

وتقول ارندت "اذا كنا ننظر الى التاريخ من كونه صيرورة زمنية متواصلة لا يمكن تتفادي تقدمها، قد يبدو لنا العنف على شكل حروب وثورات، وكان يشكل القطيعة الوحيدة الممكنة، فاذا كان هذا صحيحاً وكانت ممارسة العنف هي الوسيلة الوحيدة التي تجعل من الممكن احداث قطيعة في الصيرورة التلقائية لملكوت القضايا البشرية، من المؤكد أن دعاة العنف سيكونوا قد سجلوا نقطة أساسية لصالحهم"[21].

ويرى الباحث أن العنف يحدث بفعل فاعل يسعى إلى التأثير في الآخرين، ويعمل على إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بهم أو معاً، وبطرق مشروعة أو غير مشروعة، سواء كان فردا، أو جماعة، أو مؤسسة، أو دولة، ويستخدم في ذلك القوة أو التهديد باستعمالها، وقد ينجم العنف بطريقة غير مباشرة من خلال الاختلالات الهيكلية في البني والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما ينعكس على حياة الأفراد والجماعات بصورة سلبية وتعرضهم للخطر.

المطلب الثاني: علاقة العنف بالسلطة وسماته واثاره عند ارندت

هذا المطلب سيبحث علاقة العنف بالسلطة عند ارندت فضلا عن سمات وآثار العنف وفق الترتيب التالي:

أولا: علاقة العنف بالسلطة عند ارندت:

أن العلاقة بين العنف والسلطة علاقة معقدة تطرح إشكالية كبيرة حول كيفية تفسير العنف، والعنف المضاد والشرعي واللاشرعي وارتباطه بالسلطة. فمن الملاحظ أنه عندما تصل السلطة إلى قمة تسلطها تبدأ بالتهام أبنائها، إذ تختفي السلطة لتتحول إلى مافيا، وعلى الرغم من ذلك لا يكفي أن نقول بان السلطة والعنف شيء واحد، فالسلطة والعنف يتعارضان، وغالباً ما يظهر عنف السلطة حين تكون مهددة؛ ولكن اذا استمر العنف، فقد تنتهي السلطة؛ لأنه يدمرها.

أكدت الفيلسوفة ارندت خطأ المحاولات الفلسفية السابقة التي فسرت العنف، اذ انها قارنت بينها وبين السلطة، وهي تميز منذ البداية بين العنف والسلطة، وتبرر الفروق الدقيقة بينهما وتتجلى مشكلة العنف في السلطة، فكل سياسة انما هي صراع من أجل السلطة، والعنف هو أقصى درجات السلطة[22].

وفي اطار التمييز بين السلطة والعنف تقول ارندت" أن واحداً من اكثر التميزات وضوحاً بين السلطة والعنف يكمن في ان السلطة قد ارتكزت على الدوام الى العدد، أما العنف فأنه إلى حد ما يكون قادراً على تدبير امره مستغنياً عن العدد؛ لأنه يستند إلى الأدوات (أدوات القمع)" [23].

وأكدت أن الشكل الأكثر تطرفاً للسلطة هو ذاك الذي يعبر عنه شعار(الجميع ضد الواحد)، أما الشكل الأكثر تطرفاً للعنف فهو الذي يعبر عنه شعار (الواحد ضد الجميع)، وهذا الاخير لا يكون ممكناً من دون اللجوء إلى أدوات القمع[24].

وقد لاحظت ارندت أنه لم يحدث أبداً أن وطدت حكومة سلطتها على أساس أدوات العنف وحدها، فحتى الحاكم الشمولي الذي يعتمد على ممارسة التعذيب كوسيلة اساسية للحكم، يحتاج الى عناصر مساعدة متمثلة بالأستخبارات، وشبكة المخبرين الملحقين به، ومن ثم فأنها تؤكد على ان السلطة والعنف ليس الشيء نفسه، وذلك لانهما متعارضان فحين يحكم احدهما حكماً مطلقاً يكون الاخر غائباً، ويوجد العنف حين تكون السلطة مهددة، وان ترك على حاله سينتهي الامر باختفاء السلطة، ويعد العنف مسلكاً من المسالك التي تلجأ اليها السلطة والتي تحاول تبريره، وأكدت ارندت أن الأفعال السياسية الحقة لا تحتاج الى تبرير، أما العنف فيوجب في أغلب الأحيان التبرير، ولا يمكن للعنف أن ينحدر من نقيضه الذي هو السلطة، وأنه يتعين علينا لكي نفهم العنف على حقيقته أن نتفحص جذوره وطبيعته[25].

وحتى نعرف الفرق بين العنف والسلطة عند (حنّة آرندت) يتوجب علينا إن نوضح الفارق بينهما، ذلك الفارق الذي اخذ عند اغلب المفكرين بتحويله إلى بدون فوارق، ووصف فعلها واحداً، إذ تعتمد (آرندت) على اعتبار إن السلطة فعل قائم على القدرة الإنسانية وليس أي فعل بل الفعل المتناسق، وان السلطة تعتمد في وجودها على المجموعة التي إذا ما حافظت على تجمعها (ومن ثمَّ ستحافظ على السلطة) [26].

ومن جهة أخرى يمكن اعتبار العنف أداة ترافق القدرة أو وسيلة لمضاعفة طبيعة القدرة، وهو محتاج للتوجيه وتسويغ، توجيه إلى طريق الهدف الذي يبتغيه، وتسويغ من الطرف المستعمل للعنف، وعلى الرغم من إن العنف لا يعتمد على رأي عام أو وجود عدو معين، إلا انه يقدم أدوات تزيد من القدرة البشرية، ولكن ما القدرة؟ التي إذا تضاعفت أصبح الناتج عنفاً، فالقدرة هي خاصية فردية، متعلقة بوجود شيء أو شخص ويمكن إن تبرهن على ذاتها في العلاقة مع الأشياء والأشخاص الآخرين، فهي تمثل نوعاً من التمايز والاستقلال لحاملها، وذلك يعني وصفها كونها مكسباً للمركز والقابلية والإمكانية التي يتمتع بها من يمتلكها[27] .

ترد (حنّة آرندت) بالرفض النسبي، وتحديد العنف بجزئية القوة، فالقوة: هي ما ينتج عن الحركات الطبيعية أو الاجتماعية من طاقة مؤثرة، وقد ترد بوصفها رديفاً للعنف، إذا فهمنا الاستعمال الأخير بوصفه وسيلة للإكراه وتلك هي صورة للقوة من صورة أخرى، ولكن هذه القوة إنما تحتاج بصورتها

الخضوعية مفهوماً أخر حسب (حنّة آرندت) هو التسلط أو الهيمنة، وتشير إلى إن من يمتلكها يصبح موضوعاً لذلك الخضوع دونما أي شروط، من أكراه أو إقناع، لذلك يشكل الاحتقار أو الازدراء العدو الأول لها[28] ، وهي السمة التي تظهر بشكل مباشر، إذ إن المؤسسات السياسية تتعرض للتدهور إذا ما توقفت فيها سلطة الشعب الحيوية من مساندتها، لذلك فان قوة الرأي العام، أو سلطة الحكم تعتمد كلياً على العدد[29].

كما أن أي عجز في السلطة يمكن ان يولد العنف، حتى أن العنف نفسه يقود إلى العجز عندما يفقد سلطته أو دعمه من السلطة، حينما تكون الوسيلة والغاية هي ذاتها، ويؤدي ذلك إلى تدمير السلطة، وبهذا حددت (آرندت) إن أكثر أشكال العنف تطرفاً تتمثل في شعار(الواحد ضد الجميع) في حالة توافر أدوات قمعية"، لذا السلطة لا تحتاج إلى تسويغ، انطلاقاً من كونها لا تقبل أي فصل عن وجود الجماعات السياسية نفسه[30].

أن ما تحتاج إليه السلطة هو المشروعية، والحال إن معاملة هاتان الكلمتان، باعتبارهما مترادفين، أمر مربك ومقلق بقدر ما في الخلط بين الطاعة والدعم من إرباك وإقلاق، تنبثق السلطة في كل مكان يجتمع فيه الناس ويتصرفون بالتناسق فيما بينهم، ولكن تستنبط مشروعيتها انطلاقاً من اللقاء الأول أكثر، مما تستنبطها من أي عمل أخر، إن المشروعية، حين تجابه تحدياً، تسند نفسها في التوجه إلى الماضي، إما التبرير فانه يرتبط لتصل به مباشرة بالمستقبل، فالعنف قد يبرر ولكنه أبدا لم يحوز على مشروعيته[31] ، فالحكم عن طريق العنف وحده لا يعني شيئاً آخر غير اللعب بعد إن تكون السلطة قد فقدت [32] .

وأصبح عملها مجرد تسويف وهنا تتبين السلطة ومشروعيتها و تسويغيها، أما العنف فأنه قد يبرر على حد قول (آرندت) إلا انه لن يجد أبدا له ما يجعله مشروعاً إلا في حالة الدفاع عن النفس، وذلك حينما يبدو الخطر بادياً على النفس فيصبح منطق الغاية تسوغ الوسيلة وهي المعيار المعتمد وكذلك من الناحية السياسية، وبحسب قول (حنّة آرندت)، لا يكفي أن نقول إنهما (أي السلطة والعنف) ليسا شيئاً واحداً، بل هما متعارضان، فحينما يكون أحداهما حاكماً لزم غياب الآخر، والعنف إنما يظهر حينما تكون السلطة مهددة البقاء، بإمكان العنف إن يتحكم بالسلطة إلا انه عاجز عن خلقها[33] ؛ ولكن السلطة حينما تركز على أساسها الجماهيري الذي يمثل العنصر الأساس في المشروعية قد يؤدي هذا الارتكاز بحسب قول (آرندت) إلى تطرف، فتحدده في شعار(الجميع ضد الواحد) أي إن تحقيق فعلها يأخذ على عاتقه العدد سواء أكان فعلها متطرفاً كفعل الثورات ضد الحاكم، أو فعل معتدل في تحقيق الحكم للسلطة بالخضوع، أي تطرفاً لصالح السلطة[34].

وهذا ما جعل كل من السلطة والعنف شيئين مختلفين ومتعارضين، وتعارضهما لا يعني السماح للمتناقضات أن تطور أحدهما بالعلاقة مع الآخر، من طريق تبني فكره النقض الجدلي التي يؤمن بها (هيغل) و(ماركس) في إن التناقضات وانَّ دمرت أحداهما الأخرى تستمر بالتطور، مما جعلها تفرق بين السلطة والعنف اعتماداً على ضد هذا المبدأ؛ لان حضور أحدهما يعني غياب الآخر وأن ظهر العنف فيكون وجوده كنتيجة عكسية للسلطة. وان العنف لا يمكنه أبدا أن يتحرر من نقيضه، الذي هو السلطة، وانه يتعين علينا، حتى نفهم العنف في حقيقته وطبيعته[35].

علينا معاينة ودراسة مظهر من مظاهر العنف إلا وهو ظاهرة التوتاليتارية، التي تعد من أقسى تجارب العنف التي مرت على الوضع الإنساني في العصر الحديث، فالسلطة والعنف على الرغم من كونهما ظاهرتين متميزتان عادة ما يظهران معاً، وحيث ما يتضح الجمع بينهما تتضح السلطة باعتبارها العامل الاساسي والمسيطر، غير ان الوضع يختلف تماما حين نبحث في السلطة انطلاقا من حالتها البحتة كما يحدث مثلا بالنسبة الى غزو خارجي او احتلال، قد رأينا كيف ان المماثلة الشائعة انما تقوم على فهم الحكومة كسيطرة الانسان على الانسان بواسطة العنف[36]. وذكرت أرندت الأشخاص الذين يجابهون العنف بالسلطة، اذ تقول:" ان الذين يجابهون العنف بالسلطة سرعان ما يجدون انفسهم في مواجه ليس مع البشر، وانما مع الآلات التي يصنعها البشر الآلات التي تتزايد لا انسانيتها وفعاليتها التدميرية، مع زيادة المسافة التي تفصل بين المتجابهين. بإمكان العنف ان يدمر السلطة دائما، ولكن ليس بإمكان العنف أن يصبح سلطة أبداً[37].

فالسلطة كما ذكرنا ترتكز دائماً على العدد اما العنف يستند على ادوات القمع اذ يتم تحديد دعائم السلطة كالتالي : المشاركة الجماعية، العدد، الرضى، الاقناع الفعلي، وأشارت ارندت إلى رؤية ماركس للعنف بوصفه افرازاً تاريخيا نتج من تعارض المصالح حين ظهرت الملكية الفردية. والملاحظ ان العنف سابق على وجود الدولة، اذ انه ينتج من تصارع المصالح المترتبة على ملكية الاراضي، وبالتالي لا يمثل احد المكونات الطبيعية للسلطة بل هوه ناتج من الواقع الاجتماعي، ويمكن القول "ان السلطة ذاتها مكون هام من المكونات الطبيعية للاجتماع البشري وترتبط وجودياً بالإنسان، اذا كان ماركس قد ادرك دور العنف في التاريخ وعده ثانوياً بعد التناقضات الداخلية للمجتمع المؤدية لزوال القديم، واحلال الجديد كما أن ضهور المجتمع الجديد يسبقه اندلاع العنف من دون أن يتسبب به ذلك الاندلاع، وهوه ما يشبهه بالألم التي تسبق الولادة دون ان تكون الولادة ناتجة عنها"[38].

أما ارندت فالعنف لديها من صنع الأنسان، وهو بمنزلة فعل ناتج عن يد الانسان، ويستخدمه في تدمير الطبيعة البشرية، فالعنف بطبيعته اداة، وهو ككل وسيلة يظل على الدوام بحاجة الى توجيه وتبرير للطريقة التي يستخدم بها، من أجل تحقيق اهداف معينة، ولا يمكنه أبداً ان يكون في جوهر أي شيء، لذلك ترى ارندت أن العنف يعمل بصورة الملجئ الأخير التي تلجئ إليه السلطة لمواجه المجرمين ضد لأفراد العزل الذين قد يرفضون ان يخضعوا لسيطرتهم [39].

وتنظر ارندت للحكم عن طريق العنف أنه لا يعني غير العبث، بعد أن تكون السلطة قد فقدت، ومن الواضح ان الوهن الذي اصاب الحكومة السوفيتية كان هو الامر الذي كشف في الداخل وفي الخارج عبر الحل الذي اختارت ان تجابه به المشكلة التشيكوسلوفاكية تماماً، كما أن وهن السلطة في البلدان الاوربية الامبريالية هو الذي بدأ واضحاً عبر التأرجح بين ازاله الاستعمار والمجزرة، وقد يحقق احلال العنف محل السلطة النصر، لكن الثمن يكون باهضاً جداً، لان من يدفعه لا يكون مهزوم وحدة بل يدفعه كذلك الطرف المنتصر وعلى حساب سلطته الخاصة[40].

وبهذا تتضح العلاقة الحقيقية بين العنف والسلطة، فالافراد داخل الدولة لا يتجهون الى العنف دائماً مع جميع الحالات، ومن دون أسباب واضحة، كما لا تلجأ السلطة للعنف بطبيعتها بل تستخدم الاخير للدفاع عن كينونتها المشروعة فلا وجود لعنف من اجل العنف، ولا سلطة من اجل السلطة، وهذا ما يؤكده ماركيوز بقوله:" ان الطاقة الغريزية المتقهقرة، لا تتجه نحو غرائز العنف غير الصاعدة، اذ ان استخدامها الاجتماعي في العمل يساعد على حياة الافراد"[41].

وإذا ما أصبح العنف وسيلة لغاية ما لا يمكن أداراك نتائجها، حينها يتمكن العنف من أن يعطي نتائج ايجابية على المدى القصير لا على المدى البعيد، بينما تحجم وتحصر قدرته في إضفاء طابعا للسلطة، على المطالب لبيان كونها ضرورية في لفت النظر لها إعلاميا كما في حالة الاحتجاجات أو الاعتصامات[42] ، إذن بحسب (آرندت) فأن العنف ليس فعلاً سياسياً يمكن له أن يقدم بدايات جديدة ولكنه يمكن إن يوجه الأضواء صوب الغايات، وتنحصر شرعية استخدامه في شرعية الدفاع عن النفس أنَّ أحدا لا يماري في ضرورة استخدام العنف في حالة الدفاع المشروع عن النفس حين يكون الخطر بادياً فقط، بل حتمياً كذلك هنا تكون الغاية التي تبرر الوسيلة جلية، ولذلك فان (آرندت) ترى أن ماهية العنف تعتمد على عدم حاجته إلى عدد بقولها: "العنف فانه إلى حد ما يكون قادراً على تدبير أمره مستغنياً عنه العدد، لأنه يستند إلى الأدوات، أدوات القمع"[43].

وتختلف ملكية هذه الأدوات ما بين الأشخاص والمؤسسة الكبيرة (الدولة) اختلافا نسبياً ونوعياً، وبما أن ملكية هذه الأدوات تكون أكبر وأكثر تنوعاً عند الدولة على اعتبار أنها تمارس العنف المقنن، أو بحسب وجهة نظرها أو تسويغها لاستخدام العنف، مما أدى إلى اتساع حجم الهوة ما بين الدولة وما بينها من أدوات العنف الضخمة، والمحسنة بالتقنية، وبين ما يمتلك الشعب من زجاجات البيرة وصولاً إلى البنادق والتي بالكاد كانت تنتج فرقاً[44].

إذاً للعنف دور كبير نستطيع أن نقول عنه انه دور تاريخي يكمن في دفع عملية التاريخ للتطور ويغير المجتمع، وهذا ما أكدته آرندت انه لا يمكن لأي شخص أعمال فكره في شؤون التاريخ، والسياسة إن يبقى غافلاً عن الدور العظيم الذي لعبه العنف دائماً في شؤون البشر[45] .

ونرى إذاً أن هنالك توافق بين المنظرين السياسيين أكانوا من اليسار أم من اليمين، ينظر إلى العنف باعتباره لا شيء أكثر من التجلي الأكثر بروزاً للسلطة، كل سياسة إنما هي صراع من اجل السلطة، والعنف إنما هو أقصى درجات السلطة[46].

و قد حدث انقلاب كامل في العلاقات القائمة بين السلطة والعنف حسب تفسير أرندت نتيجة مستجدات عدة منها[47]:

1- ان عددا قليلاً من الاسلحة قد يدمر في ثوان قليله كل مصادر القوى القومية.
2- قد صنعت أسلحة بايلوجية تستطيع بها مجموعات صغيرة من الافراد ان يقلبوا التوازن الاستراتيجي.
3- ان التفوق التقني قد يكون ضاراً اكثر منه نافعاً في الصراع ضد قوات حرب العصابات، وهذا ما نعيشه اليوم من تهديدات مخيفة عن نشوب حرب نووية، أو امتلاك جماعات إرهابية للأسلحة المدمرة، مما يجعلها قادرة على قلب الأنظمة، وتهديد السلم العالمي، وقتل أرواح بريئة، وخير دليل على ذلك ما وقع مؤخراً في عدة مناطق في الشرق والغرب، إذ بحجة التدخل لفرض النظام والديموقراطية، وتدمير الجماعات الإرهابية، دمروا معها العمران والإنسان .

ثانيا:_سمات وأثار العنف عند ارندت :

1- سمات العنف عند ارندت:

ترى أرندت أن المستوى الراهن للعلوم السياسية في الغرب لا يسمح لعلم المصطلحات ان يميز بين كلمات اساسية مثل سلطة، قوة، تسلط، واخيراً عنف، وهي جميعاً تحيلنا الى ظواهر تتمايز وتختلف بعضها عن البعض، ومن الصعب عليها أن توجد أن لم يكن هذا التمايز قائماً، وأن السؤال الأساسي

للعنف هو من يحكم من؟ فالسلطة والقوة والقدرة والتسلط والعنف كلها ليست سوى كلمات تشير الى الوسائل التي يحكم بها الإنسان، وهن مترادفات؛ لأن لها الوظيفة نفسها، وبعد ان يكف المرء عن حصر الشؤن العامة بقضية السيطرة، سوف تظهر او تعود للضهور السمات الأصلية لمشكلات الأنسان في تنوعها الأصيل[48] ، أما عن هذه السمات فقد تناولتها ارندت على النحو الآتي:

أ- السلطة:

تعني قدرة الانسان ليس فقط على الفعل بل على الفعل المتناسق، السلطة لا تكون ابد خاصة فردية بل انها تعود الى مجموعة من البشر، وتظل موجودة طالما ظلت هذه المجموعة معا بعضها البعض وحين نقول عن شخص ما انه في السلطة فأننا في الحقيقة نشير الى انه قد وكلة عدد من الناس لكي يتقلد السلطة باسمهم، وفي اللحظة التي تختفي فيها الجماعة التي نبعت السلطة عنها ستختفي سلطة المتسلط بدورها، وفي الاستخدام الرائج حين نتحدث عن رجل ذي سلطة او شخصية متسلطة فأننا نكون قد استخدمنا كلمة سلطة بشكل مجازي لان ما نعنيه خارج اطار المجاز انما هو القدرة[49].

ب- القدرة:

تشير هذه الكلمة الى كينونة الفرد، إذ أنها تعبر عن الفرد الاكثر قدرة ويمكن ان تنهزم تلك القدرة دائما من قبل الكثرة التي تتألف في أغلب الاحيان لمجرد أن تدمر صاحب القدرة، فيكون ذلك بسبب استغلالية الخاصة، ويبدو ان من طبيعة الجماعة وسلطتها ان تقف ضد الاستقلال الذي هو خاصية القدرة الفردية[50].

ت- القوة:

تستعمل هذه الكلمة يومياً، كمرادف للعنف خاصه إذا استخدم العنف كوسيلة للإكراه، هذه الكلمة في اللغة الاصطلاحية تشير الى " قوى الطبيعة" او " قوى الظروف" كما تستعمل لتعريف الطاقة الناتجة عن المحركات الطبيعية او الاجتماعية[51] .

ث- التسلط:

هذه الكلمة تعبر عن اكثر الظواهر التباساً ما يجعلها عرضة لسوء الاستخدام اللغوي، ففي حال التسلط يخضع الناس للشخص المتسلط دون أن يضعوا لذلك أي شروط، ودون اكراه من جانبه او حتى اقناع؛ والابقاء على حالة التسلط يتطلب مهارة من جانب الشخص المتسلط أو المؤسسة التي تقوم بدور القائد، أما العدو اللدود للتسلط فهو الاحتقار وأما الخطر الكبير الذي ينسف التسلط فهو السخرية[52] .

ج- العنف:

يقترب العنف من الناحية الظاهرية من القدرة بالنظر إلى أن أدوات العنف كما هي بالنسبة لسائر الأدوات إنما صممت، واستخدمت بهدف مضاعفة طبيعة القدرة حتى تستطيع أن تحل محلها في آخر مراحل تطورها[53].

وحسب نظر آرندت إذا كان الجمع بين العنف والسلطة، وهو الأمر الشائع والأكثر تطرقاً فأن هذا لا يعني أبداً أن التسلط والسلطة والعنف شيء واحداً، إذ رأت أنه ثمة علاقه بين السلطة والعنف، أي إن العنف أداة من أدوات السلطة، والقوة الطبيعية قد تستعمل من قبل السلطة لصد العدوان الخارجي أو ضد معارضيها، أو ربما تستعمل من الثوار ضد السلطة نفسها[54].

ولكن في النهاية، فأن العنف وحده لا يكفي للحفاظ على السلطة، ولكن المهم هو نوع (الشرعية) التي تقف وراء هذا العنف، ولذلك تؤكد آرندت إنَّ عنفاً بدون شرعية لا يمكن له أن يبلغ هدفه الأساس أبداً، ولا يمكن له أن يؤدي إلى نهاية فاعله لأي أزمة أو ثورة، وتردف آرندت قائلة إن العنف السياسي لا يمكنه أن يبني سلطة أو يؤازرها؛ ولكنه يستطيع فقط أن يدمرها[55] ، وفي خلاصة ذلك كله تؤكد ارندت "من الناحية السياسية لا يكفي ان نقول ان السلطة والعنف ليس الشيء نفسه، السلطة والعنف يتعارضان : فحين يحكم احدهما حكماً مطلقاً يكون الاخر غائباً، والعنف يظهر حين تكون السلطة مهددة لكنه ان ترك على سجيته سينتهي الامر باختفاء السلطة ويترتب على هذا انه من الخطأ التفكير في اللاعنف بوصفه نقيض العنف، والحديث عن سلطة خارجة من عنف لا معنى له، ان بإمكان العنف ان يدمر السلطة ... لكنه بالضرورة عاجز عن خلقها"[56] .

أكدت أرندت على أن العنف لا يمكنه ان ينحدر عن نقيضه، الذي هو السلطة وانه يتعين علينا لكي نفهم العنف في حيقيقته، وأن نتفحص طبيعته وجذوره، فالسلطة مغايره للعنف في المصدر والغاية عند اردنت، إذ أن العنف فردي المصدر والغاية، اما السلطة جماعية المصدر والغاية[57].

2- اثار العنف عند ارندت:-

يبدو أن ارندت لا تنسب أعمال العنف الى جماعات معينة وانما ترجعها الى عدم وجود مساحة كافية للجمهور لممارسة النشاطات السياسية، لذا فالعنف كما تراه انما هو نابع بالشعور بالحيرة والقلق اتجاه شيء ما، وهذا ما نفتقده في مجتمعنا البيروقراطي الحديث، إذ نترك حرية التصرف للمواطنين، ومن ثم بدون الاعتماد على الحرية وارادة التصرف للمواطنين يصبح الجميع عرضة للتطرف والعنف[58].

وعلى الرغم من أن العنف السياسي في معناه العام ترفضه المعايير وتدينه كل الشرائع عندما يكون غير مبرر إذ أنه غير شرعي ويقوض النظام في المجتمع، إلا أننا نجد في المقابل من يعتقد ان التغيرات الاجتماعية الراديكالية هي التي تقود الى استمرارية التحسن في الاوضاع المعيشية المختلفة للمجتمع، وعلى خلاف ذلك نرى ان العنف السياسي في الغالب هو من الأدوات المهمة، أن لم تكن الأداة الوحيدة للتحرر من الظلم والطغيان في المجتمعات التي تحتكر السلطة والثروة والسلاح، ففي ظل الأنظمة التقليدية نجد أن المجتمعات يسيطر عليها فئة حاكمة متسلطة تستخدم الدولة كأداة لخدمة مصالحها دون مشاركة من المجموع[59] .

والواقع أنه عندما يصبح العنف شرعياً فأنه يغدو حق مكتسب من حقوق الانسان، ولن يتوانى هذا الاخير عن التذرع بالعنف واللجوء الية عند كل فرصة تظهر امامة، وكل ما شرعت الايديولوجيات في العنف نجد ان الانسان يبالغ في إستعماله دون ان يشعر ان العنف يتناقض بصورة جذرية مع الطموحات الانسانية[60] .

يبدو ان ردود الافعال التي ولدها العنف عبر التقصي الميداني يتيح لنا المزيد من الفهم لألية العنف، ومدى فاعليته في احداث التغيير الواقعي، كما أن استقصاء آثار العنف يمكن ان يعطي بعض الواقعية، ومن ثم يضفي القدرة على فهم العنف فهماً تحليلاً موضوعياً، وقراءة أبعاده الفكرية وجذوره، وترى ارندت أن الجماعة التي تستخدم اسلوب العنف تهدف الى ايجاد تغيير سياسي او اجتماعي سريع، والسبب وراء ذلك يرجع الى التذمر الشديد التي تكنة هذه الجماعة للأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة، ويدفعها إلى ذلك أما عدم رضاها عن أسلوب عمل السلطة، او السعي للانتقام من سلطة مستبدة قائمة على القمع والاضطهاد، وفي كلتا الحالتين فأن العنف هنا وسيلة لإيجاد تغيير فوري يخدم أهداف الجماعة على المدى القريب[61] .

وبعبارة اخرى تقول" ان العنف الذي هو ادواتي في طبيعته، يبدو واقعياً بالنظر الى انه يكون فعالاً في الوصول الى الغاية التي من شأنها ان تبرره، وبما اننا حين نمارس فعلاً ما، لانعرف بصورة يقينية ما ستكون علية نتيجة ما نفعل، فأن العنف يمكن ان يبقى عقلانيا فقط في متابعته لأهداف على المدى القصير، ان تكتيكات العنف والشغب تكون ذات جدوى بالنسبة الى اهداف المدى القريب، بينما يصبح العنف غير ذي جدوى بالنسبة الى اهداف المدى الطويل او التغييرات الخاصة بالبنية الأساسية"[62] .

لذلك لا يستطيع العنف إلا أن يحقق نتائج مؤقته، فطبيعة العنف وتشكيلته الذاتية تحمل في بذورها الانفعالية، والسعي السريع لإنجاز شيء ما قد يتجاوز المدة الزمنية التي يجب اجتيازها بعقلانية عبر

مراحل طويلة، لذلك ترى ارندت أن النتائج التي يسفر عنها عمل البشر (ما يقوم به البشر من اعمال العنف)، تتبدى دائماً منفلتة من الرقابة اذ يحمل العنف في ذاته عنصراً إضافياً تعسفياً[63] .

وقد اثبتت الحركة التاريخية للأمم والحضارات أن الافكار والثقافات تتشكل بإطار زمني طويل بحيث تنمو ضمن عمر حركي وتاريخي طويل لا يقاس بعمر جيل او جيلين من عمر البشر بل هو ابعد من ذلك، مما يصعب تغييرة فوراً، وانما التغيير يتم في مراحل طويلة المدى، ومن هنا فأن الدراسات الاجتماعية اثبتت ان التغيير السريع والعنيف لا يزيد من الازمات والمشاكل الا سوء.

أكدت أرندت ان الاتجاه المتصاعد للعنف حسب خصائصه الذاتية لا يترك مجالاً يسمح بالدخول لمرحلة السلم واحلال الهدوء، وكذلك حل المشاكل بالطرق السلمية، لذلك فأن الجماعة التي تستخدم العنف كتكتيك مؤقت في حركة التغيير لا تستطيع عادةً ان تتخلص من عقدة العنف التي تتغلغل في بنيتها، وكما اكدت ايضا أن ممارسة العنف مثل كل فعل اخر من شأنها ان تغير العالم، لكن التغيير الارجح سيكون في اتجاه عالم اكثر عنفاً، إذ أن خطر العنف يتمثل أولا: رفي خطر الاستعمال الواسع للعنف المؤدي في النهاية الى غلظه قلوب من يستخدمونه ازاء بعض الظروف والحالات التي يمكن حسمها بالطف واللباقة بدلا من القوة[64].

ومن هنا فأن استخدام العنف يترك اثراً سلبياً في حركة التغيير لدى حكومة ما، وهو عدم قدرتها على استبدال العنف بالسلم في الوقت المناسب، إذ أن القبول بحتمية العنف يؤدي الى قبول العنف حتى في الحالات التي يمكن أن تفلح في حلها الوسائل السلمية[65] .

وإذا كان استخدام العنف قائماً على كونه مجرد تكتيك وادرة للوصول إلى الهدف، وليس هو الهدف في حد ذاته فأنه يجب حساب المكاسب التي يحصدها العنف وإذا كانت تفوق الخسائر التي يتسبب بها، وأن حساب هذا الأمر لا يتم في ضوء المنافع الشخصية للجماعة أو قادتها، وأما عن اثر العنف في حركة التغيير، وما خلفه العنف من آثار، فأنه يوحي بوجود خسائر كبيرة نالت تلك الجماعات يفوق بكثير ما يتوهم انه مكاسب، ومن اهمها انها تخسر وجودها الشرعي واعتبارها العرفي والجماهيري، وتقول في ذلك" نعم بإمكان العنف أن يدمر السلطة دائماً، فمن فوهه البندقية تنبع أكثر القيادات فاعلية معبرة عن أقصى درجات الطاعة، وأن احلال العنف محل السلطة قد يحقق النصر، ولكن الثمن يكون باهض جداً لأن من يدفع هذا الثمن ليس من لحقه الهزيمة وحدة، وليس على حساب سلطته الخاصة وحدة[66] .

ويرى الباحث أن العنف يأخذ صورتين مختلفتين: عنف الحياة اليوميّة، والعنف السياسي؛ ففي الأوّل يتّجه العنف ضدّ الضحيّة ذاتها، وفي الثاني فإنَّ ضحيّة العنف ليست مطلوبة في ذاتها، إمَّا لأنَّها ترمز

لنظام سياسي، أو يرمي لخلق جو إرهابي يسبّب أزمة سياسية. كما يجب أن نوضح أنَّ العنف عند أرندت ليس مرادفاً للسلطة، كما أنَّ السلطة مغايرة ومختلفة عن العنف في المصدر والغاية، فالعنف لا يترك خلفه ذكرى يمكن أن يدخل بها ذاكرة التاريخ، وما يترتب عليه من حكم إنَّما هو حكم استبدادي. والعنف بوجه عام يحتاج إلى تبرير وتوجيه عندما يكون في طريقه إلى الهدف الذي يتبعه، وفقدان السلطة يصبح مغرياً لأصحابها باستخدام العنف.

الخاتمة:

تعتبر مشكلة العنف من المشاكل الهامة التي تناولتها النظريات الاجتماعية والسياسية بالتفسير، وقد اختلفت آراء المفكرين حول العنف، أما فيما يتعلق بالإجابة عن السؤال الذي طرح في بداية الفصل وهو: ما المقصود بالعنف؟ و مفهوم العنف عند أرندت؟ و العنف السياسي عند ارندت؟ وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات يمكن إيجازها في الآتي:

1. العنف عند "أرندت" ليس ظاهرة طبيعية، بل هو من وضع الإنسان، وهو أمر محتم لا مفر منه كما لو كان جزءاً من الأمور الإنسانية اليومية، إذ ترى أن العنف يتعارض جوهرياً مع السياسة بل يقصيها ويغيبها تماماً، وتوصلت "أرندت" إلى نتيجة أساسية، وهي أن العنف ليس في ماهيته سلطة، وإنما هو النقيض الجذري للسلطة، ويسمح هذا التمييز الواضح بين العنف والسلطة الذي تؤكده "أرندت" بتعريف السلطة كواقعة إيجابية وخلاقة، أما العنف في نظرها لا يملك أية وظيفة ذات جدوى، أما عن النتائج المترتبة على وجود العنف في نظر "أرندت؟ فهو خلق جيل سلبي بصورة واضحة فاقد القدرة على الإبداع، بحيث تصبح الغاية القصوى لديهم أن يظلوا على قيد الحياة.
2. كانت وجهة نظر حنة آرندت حول علاقات العنف، الضرورة، والمجال السياسي، جديرة بالاعتبار، فهي آراء تجديدية في النسق الفلسفي السياسي نفسه، وأهم من ذلك أنها ملهمة؛ ومن اللافت للنظر في التبريرات التي تنتقدها حنة آرندت هو أنها تميل إلى تقليص عنصر يبدو متأصلاً في العنف، وهو جانب التمزق وانتهاك النظام. ليس هذا وحسب، بل إن هذه التبريرات نفسها في إصرارها على إدراج العنف في عملية ضرورية، أو في سلسلة من الوسائل والغايات، فإنها لا تعمل إلا على تبرير ما يعني بعبارة استخدامه طالما أنه يرافق ويسهل مسار الأحداث، وهو أخرى، أن العنف بطابعه الأداتي يخلق العنف، ينتجه ضد ما يعارض الضرورة، أو الخير، أو نشر القوى الحيوية، وهو بهذه الصفة، لا يعمل إلا على كسر الحواجز من دون أن يبدع أي شيء.

3. نجد هناك تميز بين السلطة والعنف حسب وجهة نظر أرندت، فالسلطة هي قدرة جماعية تنبع من إرادة الجماعة على العيش معا، في ظل قوانين مدنية، وتظل موجودة طالما بقيت الجماعة، وتسقط كلما تفتت الجماعة وأنحلت إلى طوائف متناحرة، بالإضافة إلى دور الأنظمة الشمولية في إنتاجها للعنف، والرعب إنطلاقا من إديولوجياتها الأحادية .
4. إن آراء "أرندت" الفلسفية عن العنف ليست واقعية فمهما بلغت مكانة آرائها عن العنف، فإنها أيضا لن تمحى حقيقة كونها يهودية تسعى للحصول على وطن، حتى ولو كان على حساب شعب آخر.

يوصي الباحث بالاهتمام بظاهرة العنف على جميع المستويات لما له من اثار مهمة على واقع المجتمعات البشرية وخاصة في وقتنا الحاضر، اذ ازدادت ظاهرة العنف داخل البيت الواحد وما رافقها من دعوات وشحنها على أسس خطابية دعائية لتحقيق مصالح شخصية سياسية لمن يمتلك وسائل التأثير على عقول المجتمعات في جميع انحاء العالم، لذا لابد من تشريح هذه الظاهرة وبيان أسبابها وسبل معالجتها وتقديمها بشكل علمي لكي يمكن تجاوز اثارها في المستقبل.

قائمة الهوامش :

1. أبن منظور، لسان العرب، مادة (عنف) ، ج 9 ، دار أحياء التراث العربي، بيروت ، 1405 هـ ، ص 257.

2. CT. Ontons, The Oxford Dictionary of English Etymology , Oxford Clarendon Press, 1966, p. 982.

3. فيرن نيوفيلد ريدكوب، من العنف إلى التراحم، ترجمة: سهيل نجم ومصطفى ناصر، ط1، دار الراسم، بغداد،2012، ص179-180.

4. حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية،ط1، بلا، بيروت ، 1992 ، ص 41.

5. نقلا عن: عبد الناصر حريز، الارهاب السياسي دراسة تحليلية، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 48.

6. نقلا عن: حسنين توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 42.

7. قبي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي، مجلة الباحث، العدد 1،جامعة ورقلة، الجزائر، 2002، ص 106.

(*) حنة أرندت: ولدت في 15 تشرين الاول 1906 في هانوفر بالمانيا ، درست في جامعة ماربورك ، وذلك تحت إشراف أستاذا هايدوغر والذي دخلت معه في علاقة رومانسية ، وبعد وصول النازيين إلى الحكم في المانيا عام 1933 ، شكل نقطة تحول مركزية في حياة ارندت ، فدفعها إلى الابتعاد على الفسقة والتوجه إلى العمل السياسي بشكل عام، وتم اعتقالها في صيف 1933 من طرف النازية ، بعد ذلك فرت إلى باريس ثم نيويورك حيث عملت كصحفية ، ومحاظرة جامعية ، واستمرت بالتدريس والكتابة في الحقل السياسي إلى أن توفيت عام 1975م ،ومن أهم مؤلفاتها "أسس التوتاليتارية " وكتب " في العنف" وكتب "ايخمان في القدس"، وتقرير عن تفاهة الشر " وغيرها. للمزيد من التفاصيل أنظر:

d'Entreves, Maurizio Passerin, "Hannah Arendt", The Stanford Encyclopedia of Philosophy (Spring 2019 Edition), Edward N. Zalta (ed.).

(*) كلمة (totalitan) اليونانية وتعني الكليانية أو الشمولية، والدكتاتورية هي الأساس الأول للنوتاليتاريا وتعني السلطة المطلقة التي تكتسح كل الأعراف السياسية والمفاهيم للسلطة التقليدية، وعندما تصل الدكتاتورية إلى مرحلتها المكينة فإنها تحاول نشر نفسها بواسطة القوة والبطش ويتهيأ لها من خلال خلقها لمناخات ملائمة، للمزيد أنظر: حنة أرندت، أسس التوتاليتاريا، ترجمة أنطوان أبو زيد، دار الساقي ، بيروت، 2011، ص 68.

8. عماد الدين ابراهيم عبد الرازق، قراءة في مفهوم العنف السياسي (حنة أرندت نموذجاً), مؤسسة مؤمنون بلا حدود للابحاث والدراسات، 2018.

9. حنا ارندت، في العنف، ترجمة: ابراهيم العريس، ط1، دار اساقي ، بيروت، 1992، ص 15.

10. ديفيد فونتانا، الشخصية والتربية، ترجمة: عبد الحميد يعقوب جبرائيل وصلاح محمد نوري داود، مطابع التعليم العالي، أربيل/العراق، 1986، ص 156.

11. هبة السيد درويش، إيدوليجية العنف عند حنة أرندت، المجلة العلمية بكلية الاداب، العدد41، 2020، ص4.

12. حنا ارندت، في العنف، مصدر سبق ذكره، ص 15.

13. حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 48.

14. حنة ارندت ، في العنف، مصدر سبق ذكره، ص 42.

15. حنة ارندت، بين الماضي والمستقبل، ترجمة عبدالرحمن بشناق، ط1، (بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع ، 2014)، ص ص 102-103.

16. المصدر نفسه، ص11-12.

17. محسن أحمد الخضيري، إدارة الصراع-ايتراك، بلا، القاهرة، 2010، ص 46.

18. نبيل السعداوي، العنف السياسي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018، ص 126.

19. حنة ارندت، في العنف، مصدر سبق ذكره، ص21.

20. حنة أرندت، في العنف، مصدر سبق ذكره، ص 21-22.

21. المصدر نفسه، ص 19.

22. ماكس فيبر، العلم والسياسة بوصفها حرفة، ترجمة جورج كتورة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ص 264.

23. نقلا عن: علي عبود المحمداوي، بقايا الوغوس، دراسات معاصرة في تفكيك المركزية العقلية الغربية، ط1، منشورات ضفاف، بيروت، 2015، ص 15.

24. مالك المكانين، ثنائية السلطة والعنف، 2018/7/22، شبكة الجزيرة الإعلامية، متاح على الرابط الالكتروني: https://blogs.aljazeera.net/blogs/2018/7/22/%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D

25. إبراهيم الحيدري، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقي،بيروت، 2017، ص 54.

26.يورج بابروفسكي، العنف والأنسان، ترجمة علا عادل، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، القاهرة، 2018، ص 216.

27.علي عبود المحمداوي، العنف والشمولية وإمكان استعادة الفعل السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 39-40.

28.المصدر نفسه، ص40.

29.حنّة آرندت، في العنف، مصدر سبق ذكره، ص 36.

30.مجموعة من الاكاديميين العرب، الفلسفة والنسوية في فضح ازدراء الحق الأنثوي ونقضه والتمركز الذكوري ونقده، الرابطة العربية الأكاديمية للفلسفة، ط1، دار الامان، بيروت، 2013، ص166.

31.جباري فاروق، إشكالية العنف وعلاقتها ببناء السلم العالمي" حنة أرندت" أنموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2017، ص 30.

32.حنة أرندت، في العنف، مصدر سبق ذكره، ص 48.

33.علي عبود المحمداوي، العنف والشمولية وإمكان استعادة الفعل السياسي، مصدر سبق ذكره، ص 41.

34. ALEXANDER , Y, & PICARD , R. D. , IN THE (1) CAMERA'S EYE, NEWS COVERAGE OF TERRORIST EVENTS. N.Y. BRASSEY'S (U. S). 1991.

35.حنة أرندت، في العنف، مصدر سبق ذكره، ص 50-51.

36. محمد المشماش، العنف و السلطة في فكر أرندت، الحوار المتمدن، العدد: 4670 ، 2014/12/23، متاح على الرابط : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=447263&r=0

37.حنة أرندت، في العنف، مصدر سبق ذكره، ص 47.

38.حنة أرندت، في العنف، مصدر سبق ذكره، ص 47.

39.حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص48.

40.المصدر نفسه، ص48.

41.هربرت ماركوز ، الحب والحضارة، ترجمة مطاع صفدي، ط2 ، دار الاداب، بيروت، 2007، ص46.

42.حنّة آرندت، في العنف، مصدر سبق ذكره، ص 72.

43.المصدر نفسه، ص 36.

44.المصدر نفسه، ص 42.

45.ممدوح الشيخ، ثقافة السلام، ط2، دار ومكتبة الغد، القاهرة ،2018، ص16.

46.طالب محمد كريم، مفهوم العنف في التاريخ العربي المعاصر من منظور فلسفي، مجله لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد30، كلية الآداب، جامعة واسط،2018، ص291.

47.حنة أرندت، في العنف، مصدر سبق ذكره، ص 2-4.

48.المصدر نفسه، ص38.

49. حيدر العايب، معالم تجديد الفكر الاخلاقي ونقد القيمة في الفكر المغاربي، مجلة الفكر الاسلامي المعاصر، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، العدد96، السنة 24، عمان، 2019، ص154 .
50. رياض طاهير، فلسفة القوة عند توماس هوبز وأثرها في واقع الفكر الغربي المعاصر،(نيتشة أنموذجاً)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر2، 2011، ص 61.
51. حنة أرندت، في العنف، المصدر السابق،ص40.
52. المصدر نفسه، ص 40.
53. المصدر نفسه، ص 40.
54. مجموعة مؤلفين، العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة (الجزء الأول): مقاربات سوسيولوجية وبعض الحالات, ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017،ص20.
55. سومر الياس، العنف والسياسية ، الحوار المتمدن ، العدد 3660، مارس 2012.
56. نقلا عن: إبراهيم الحيدري، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقي، بيروت، 2017، ص55.
57. شعبان عبد الله محمود، اليوتوبيا اليهودية قراءة في فلسفة حنة ارندت، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص76.
58. John Mcgowan: "Hannah Arendt An Interoduction",University of Minnesota Press, 1998, p.54.
59. شعبان الطاهر الاسود، علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ،2001،ص39.
60. جان ماري مولر، معنى اللاعنف ، ترجمة انطوان الخوري طوق، مركز اللاعنف وحقوق الانسان، بيروت ،1995، ص21.
61. حنا ارندت، في العنف، مصدر سبق ذكره، ص72.
62. المصدر نفسه، ص72.
63. المصدر نفسة، ص6.
64. محمد جواد رضى، ظاهرة العنف السياسي في المجتمعات المعاصرة، مجلة عالم الفكر، العدد3، 1974، ص172.
65. المصدر نفسه، ص167.
66. حنة أرندت، في العنف، مصدر سبق ذكره، ص 48.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب العربية

1- إبراهيم الحيدري، سوسيولوجيا العنف والإرهاب، دار الساقي، 2017.
2- أبن منظور, لسان العرب, مادة (عنف) ج 9 , دار أحياء التراث العربي , بيروت، 1405 هـ .
3- حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط 1، بيروت، 1992.

4- **شعبان الطاهر الاسود، علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ،2001.**

5- **شعبان عبد الله محمود، اليوتوبيا اليهودية قراءة في فلسفة حنة ارندت، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.**

6- **عبد الناصر حريز، الارهاب السياسي، دراسة تحليلية، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.**

7- **علي عبود المحمداوي، بقايا الوغوس، دراسات معاصرة في تفكيك المركزية العقلية الغربية، ط1، منشورات ضفاف، بيروت، 2015.**

8- **عماد الدين ابراهيم عبد الرازق، قراءة في مفهوم العنف السياسي (حنة أرندت نموذجاً), مؤسسة مؤمنون بلا حدود للابحاث والدراسات، 2018.**

9- **مجموعة من الاكاديميين العرب، الفلسفة والنسوية في فضح ازدراء الحق الأنثوي ونقضه والتمركز الذكوري ونقده، الرابطة العربية الأكاديمية للفلسفة، ط1، دار الأمان، بيروت ، 2013.**

10- **محسن أحمد الخضيري، إدارة الصراع-ايتراك، القاهرة، 2010.**

11- **محمد توهيل فايز ابو هنطش، علم الإجتماع السياسي قضايا العنف والحرب والسلام، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 1998.**

12- **ممدوح الشيخ، ثقافة السلام، ط2، دار ومكتبة الغد، القاهرة،2018.**

13- **نبيل السعداوي، العنف السياسي، مركز الكتاب الأكاديمي.**

ثانياً: الكتب المعربة

1. جان ماري مولر، معنى اللاعنف، ترجمة انطوان الخوري طوق، مركز اللاعنف وحقوق الانسان، بيروت ،1995.
2. حنة أرندت، أسس التوتاليتاريا، ترجمة أنطوان أبو زيد، دار الساقي، بيروت، 2011.
3. حنة أرندت، في العنف، ترجمة: ابراهيم العريس، ط1، دار اساقي ، بيروت، 1992.
4. ديفيد فونتانا، الشخصية والتربية، ترجمة عبد الحميد يعقوب جبرائيل وصلاح محمد نوري داود، مطابع التعليم العالي، أربيل/العراق، 1986.
5. فيرن نيوفيلد ريدكوب، من العنف إلى التراحم، ترجمة: سهيل نجم ومصطفى ناصر، ط1، دار الراسم، بغداد،2012.

6. ماكس فيبر، العلم والسياسة بوصفها حرفة، ترجمة جورج كتورة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008.

7. هربرت ماركوز، الحب والحضارة، ترجمة مطاع صفدي، ط2، دار الاداب، بيروت ، 2007.

8. يورج بابروفسكي، العنف والأنسان، ترجمة علا عادل، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، القاهرة، 2018.

ثالثاً: المصادر الإجنبية:

1. **ALEXANDER , Y, & PICARD , R. D. , IN THE (1) CAMERA'S EYE, NEWS COVERAGE OF TERRORIST EVENTS. N.Y. BRASSEY'S (U. S). 1991.**
2. **CT. Ontons, The Oxford Dictionary of English Etymology (Oxford Clarendon Press, 1966).**
3. **John Mcgowan: "Hannah Arendt An Interoduction". University of Minnesota Press, 1998.**

رابعاً: الأبحاث والدراسات العلمية

1. حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
2. حيدر العايب، معالم تجديد الفكر الاخلاقي ونقد القيمة في الفكر المغاربي، مجلة الفكر الاسلامي المعاصر، العدد96، السنة 24، 2019.
3. سومر الياس، العنف والسياسية، الحوار المتمدن، العدد 3660، 2012.
4. طالب محمد كريم، مفهوم العنف في التاريخ العربي المعاصر من منظور فلسفي، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد30، ، كلية الآداب، جامعة واسط، العراق، 2018.
5. قبي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي، مجلة الباحث، العدد 1،جامعة ورقلة، الجزائر، 2002.
6. مجموعة مؤلفين، العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة (الجزء الأول): مقاربات سوسيولوجية وبعض الحالات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2017.
7. محمد جواد رضى، ظاهرة العنف السياسي في المجتمعات المعاصرة، مجلة عالم الفكر، العدد3، عمان، 1974.
8. هبة السيد درويش، إيدوليجية العنف عند حنة أرندت، المجلة العلمية بكلية الاداب، العدد41، 2020.

خامساً: الرسائل الجامعية

1. جباري فاروق، إشكالية العنف وعلاقتها ببناء السلم العالمي" حنة أرندت" أنموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2017.
2. رياض طاهير، فلسفة القوة عند توماس هوبز وأثرها في واقع الفكر الغربي المعاصر،(نيتشة أنموذجاً)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر2، 2011.

سادساً: شبكة المعلومات الدولية(الأنترنت)

1. محمد المشماش، العنف والسلطة في فكر أرندت، الحوار المتمدن، العدد: 4670، 2014/12/23، متاح على الرابط :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=447263&r=0

2. مالك المكانين، ثنائية السلطة والعنف، 2018/7/22، شبكة الجزيرة الإعلامية، متاح على الرابط الالكتروني: https://blogs.aljazeera.net/blogs/2018/7/22/%D8%AB%D9%86

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 10 / 2 / 2022
تاريخ قبول البحث 15 / 2/ 2022

عناصر وسمات الدولة العميقة : دراسة نظرية

Elements and features of the deep state: a theoretical study

م.م شجاع محمود خلف
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
Shugaa.Mahmood.Khalfe
University of Baghdad/College of Political Science
shojaa.mahmoud1001c@copolicy.uobaghdad.edu.iq

أ.م.د : منتصر مجيد حميد
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
Asst. Prof. Dr. Muntaser. Majeed.Hameed
University of Baghdad/College of Political Science
montaser.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تعد الدولة العميقة من المفاهيم الحديثة التي برزت خلال العقدين الاخيرين ولا سيما بعد التغييرات السياسية التي ظهرت في دول الشرق الاوسط بعد عام 2011 م على اثر الحراك الاجتماعي الذي اسقط بعض الانظمة السياسية، وقوض شرعية البعض الآخر، فقد لاحظ الباحثون أن وجود الدولة العميقة الراسخة في المجتمعات، ومؤسسات النظام السياسي اصبح معوقاً يعترض تحقيق التحول نحو ترسيخ الديمقراطية، ولا سيما انها تظهر تأثيراتها على توجهات النظام السياسي ذات البعد الديمقراطي ، وتوصل البحث الى استنتاج ان الدولة العميقة تستخدم الوسائل المشروعة وغير المشروعة لتحقيق اهدافها وتتمثل هذه الوسائل باستخدام امكانيات المؤسسات الامنية والجهاز البيروقراطي والجيش لبث العنف من اجل التدخل في الحياة السياسية، التي تقوم من خلالها اتباع سياسات القضاء على الجهات المعادية للدولة والمجتمع حسب اعتقادها .

الكلمات المفتاحية : الدولة العميقة ، العناصر ، السمات .

Abstract

The deep state is one of the modern concepts that emerged during the last two decades, especially after the political changes that appeared in the Middle East countries after 2011, following the social movement that brought down some political regimes and undermined the legitimacy of others. Societies and the institutions of the political system have become an obstacle to achieving the transformation towards the consolidation of democracy, especially as it shows its effects on the trends of the political system with a democratic dimension, and the research reached the conclusion that the deep state uses legitimate and illegal means to achieve its goals, and these means are represented by using the capabilities of the security institutions, the bureaucratic apparatus and the army to incite violence in order to interfere in political life, through which it follows the policies of eliminating hostile parties The state and society, according to her belief.

Key words: Deep State, Elements, features

المقدمة

تعد الدولة العميقة من المفاهيم الحديثة التي برزت خلال العقدين الاخيرين ولا سيما بعد التغييرات السياسية التي ظهرت في دول الشرق الاوسط بعد عام 2011 م فقد لاحظ الباحثون أن وجود الدولة العميقة الراسخة في المجتمعات، ومؤسسات النظام السياسي اصبح معوقاً يعترض تحقيق التحول نحو ترسيخ الديمقراطية، ولا سيما انها تظهر تأثيراتها على توجهات النظام السياسي وطئتها في الدول ذات الانظمة الديمقراطية وليست الاستبدادية ويشيرون تحديداً إلى المؤسسة العسكرية والجهاز البيروقراطي للدولة، لذا فالدولة تشير إلى توصيف نوع من السيطرة والنفوذ المتداخل مع سلطة الدولة بشكل واضح التأثير، ولكن في إطار غير منظور، على اعتبار أن هذا التأثير يمارس من عبر عناصر الدولة العميقة سواء كانت في المؤسسات الامنية والبيروقراطية والقضاء فضلاً عن العلاقات الاجتماعية ذات الطابع الزبائني والتي تنسج شبكة من المصالح التي تؤطرها نفسها من منطلق الوصاية على الدولة والمجتمع، ولهذا يحاول البحث التطرق لمفهوم الدولة العميقة بشكل مقتضب، مع التركيز بشكل اساسي على عناصرها وسماتها .

المحور الاول : عناصر الدولة العميقة

لا يمكن تحديد عناصر الدولة العميقة الا بعد توضيح مفهومها ، إذ تعرف على انها تمثل (شبكة من المؤسسات الامنية ومجموعات الضغط، والمؤسسات الاقتصادية ، وهذه غير خاضعة للرقابة إلى حد كبير، ولديها القدرة في التأثير على القرارات السياسية) [1].

وتشير الدولة العميقة في إطار المحافظة على سيادة الدولة كونها(مجموعة متغيرة من المؤسسات وأصحاب المناصب الأكثر ارتباطا بالهدف الأساسي المتمثل في الحفاظ على السيادة، أي أن الحفاظ على الدولة وسيادتها يلغي الضرورات الأخرى في داخل الدولة الضحلة، التي تتكون مؤسسات ووكالات الدولة المرئية وتقوم بالممارسات التي تتفاعل مع السكان ، ويشمل هذا التفاعل الانتخابات أو أي شكل من أشكال السياسة التي تسمح بها الدولة، في حين الدولة العميقة تتكون من مؤسسات ووكالات التي يرأسها عادة مسؤول غير منتخب، وبالتالي مسؤول بشكل غير مباشر فقط أمام الناخبين، تتولى مسؤوليتهم في الحفاظ على السيادة اكثر من غيرها) [2] .

ويعرف (باسم قاسم وربيع حنان) على أنها(تنظيم غير رسمي، له مصالحه الواسعة وامتدادته في الداخل والخارج، ونقطة القوة فيه أن عناصره الأساسية لها وجودها في مختلف مؤسسات ومفاصل الدولة المدنية، العسكرية، والاعلامية، الامر الذي يوفر لتلك العناصر فرصة توجيه أنشطة مؤسسات الدولة الرسمية للتأثير على القرار السياسي) [3].

وترتبط الدولة العميقة بقطاعات سياسية، اقتصادية، وثقافية في الدولة التي تعمل في نظام ديمقراطي، و تستمد شرعيتها من بعض قوى النظام السياسي في ممارسة التهديد بالانقلاب، والتحريض على التدخلات العسكرية، وارتكاب الجريمة المنظمة والقتل خارج نطاق القانون في داخل حدود جهاز الأمن الرسمي، فضلاً عن ارتكابها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تتراوح بين المذابح والاغتيالات وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء [4].

وتمتلك الدولة العميقة حالتها الأيديولوجية الخاصة بها كجهاز يستخدم لضبط الخطاب الديمقراطي ليتناسب مع احتياجاته يفعل ذلك من خلال التلاعب بالرأي العام ، عبر هندسة الأزمات وحالات طوارئ الأمن القومي ، وخلق "حالات" تزعزع استقرار الحكومات القانونية أو تقلبها أو انقلابات المرحلة ضد الدولة [5].

وتتجذر الدولة العميقة عبر وجود مجموعة غير مرئية وغير خاضعة للمساءلة أو المحاسبة، تسيطر على صنع السياسات الداخلية والخارجية للبلاد، وتتخفى تحت السطح المظهري للنظام الديمقراطي القائم على أسس دستورية وقانونية، وما نعنيه بذلك من ناحية فعلية هو انتقال القوة من المنتخبين إلى آخرين غير منتخبين يصبحون المتحكمين الحقيقيين في القرارات السياسية الأساسية في البلاد، فيسيرونها وفق اجندتهم الخاصة تحقيقاً لرؤيتهم ومصالحهم [6].

عليه تضم الدولة العميقة عناصر عالية المستوى داخل اجهزة المخابرات والجيش والامن والقضاء وشبكات الجريمة المنظمة ، اضافة الى شبكات من المسؤولين والشركات الخاصة ووسائل الاعلام والتفكير والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية وجماعات المصالح والقوى الاخرى [7]

من خلال التعريفات التي اشرنا اليها، أوضحت لنا أن للدولة العميقة عناصر متعددة يمكن تناولها على النحو الاتي :.

اولاً : البنية الامنية

تعد البنية الامنية من العناصر الاساسية للدولة العميقة، والحديث هنا عن الاجهزة الامنية بدلاً عن القوات المسلحة ؛ وذلك لتوضيح امرين الاول : ان الدولة العميقة لا تقتصر على الجيش، ولكنها تشمل

مؤسسات اخرى ايضا لا تخضع لسلطتهِ رسمياً مثل(الشرطة والدرك وهيئات الاستخبارات الداخلية والخارجية)، اما الامر الثاني: فيتمثل في غياب سلطة واضحة في كثير الاحيان، نتيجة وجود هيئات شبه عسكرية خاصة ومليشيات تعمل خارج اطار القانون، ولا تملك الدولة سوى قليل من السيطرة عليها، بينما تعمل القوات المسلحة بطريقة مهنية [8].

ويكون قوة ظهور الدولة العميقة عبر الاجهزة الامنية أرجح حيثما تكون الدولة ضعيفة، إذ تقوم الاجهزة الامنية(الجيش، القوات شبه العسكرية والدرك والشرطة) بعمليات الاغتيال، وتعبئة الشارع نحو اهداف معينة من اجل تبرير الاستيلاء على السلطة المنتخبة، وذلك عن طريق التدخل العسكري المباشر، وبعد ذلك تقوم بأضفاء الطابع الدستوري، والمؤسسي لتثبيت شرعية، ونتيجة لذلك، تقدم القوات المسلحة نفسها على أنها ذلك الرابط بين الدولة والمجتمع، ومهمتها الاساسية في الحفاظ على الهوية الوطنية، وهذا يكون من خلال القوات المسلحة التي ساهمت بتشكيل الدولة عبر خوضها حروب الاستقلال، ولهذا تقدم نفسها حلقة الوصل بين الهويات السياسية الوطنية، وترفض أن تخضع للقيود البيروقراطية في دفاعها عن هذه الهويات [9].

ان تدخل الدولة العميقة عبر المؤسسة العسكرية والمؤسسة الامنية عن طريق نماذج (الوسطاء، الحراس ، الحكام)، ان نموذجي الوسطاء والحراس يمثلان في العديد من خصائصهما المتماثلة نموذجا مشتركا يعتبر اصحابه مدني التوجه وهو حارس للنظام والاستقرار ومصالح المجتمع، لذا فانه يقف بوجه اي شكل من اشكال التغيير، ويستخدم كل الوسائل لتحقيق ذلك ، سواء من خلال قمع القوى الاجتماعية التي تسعى الى التغيير والضغط على الحكومة المدنية والتدخل المباشر وغير المباشر في الانتخابات او التهديد بالانقلاب واللجوء اليه اذا تطلب الامر دون ان يعني ذلك التمسك او الاستمرار بالحكم ، عكس النموذج الحكام الذي يسعى البقاء في الحكم وتأسيس سلطته الخاصة [10].

ثانياً: الوصاية

تبرر الدولة العميقة وجودها حسب اعتقادها من خلال حاجة الدولة والمجتمع الى الوصاية، وتعتبر نفسها الوصي على القيم الوطنية ضد الاعداء الداخلين والخارجين، ولا تثق الدولة العميقة بالضرورة بقدرة الحكومة المؤسسات الرسمية، أو المجتمع في الحفاظ على الوطن، وعلى هذا الاساس تستطيع الدولة العميقة أن تبرر مجموعة من الاجراءات التي تتخذها ضد الحكومة والمجتمع بأنها ضرورية للدفاع عن الوطن والهوية الوطنية على اعتبار ان الدولة العميقة القلب النابض للامة، ولا ينحصر منطق الوصاية على الجيش فقط بالضرورة، ولكنه يشمل مجموعة واسعة من المؤسسات

والعلاقات الامنية، فالوصاية على الدولة والمجتمع هي علة وجود الدولة العميقة ، لذا فإن منطق الوصاية ليس حاجة محتملة من اجل تصحيح مسار تدبير شؤون الدولة فقط ولكنه ضروري لشن حرب دائمة ضد التهديدات المتصورة لوجود الدولة الوطنية [11].

ثالثاً: العلاقات الزبائنية

تظهر الدولة العميقة بقوة في الانظمة الديمقراطية، إذ تلجأ إلى تشكيل العلاقات الزبائنية لبناء شبكة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وتشير الزبائنية بأنها ترتيب تعاقدي غير رسمي بين الراعي(السياسي) وعملائهِ، حيث يعد أو يسلم الطرف الاول منافع او امتيازات شخصية الى الطرف الثاني مقابل الولاء والتبعية التي يعبر عنها في المجال السياسي بأشكال مختلفة، كالتصويت للراعي والتعبئة للاحتجاج نيابة عنه او حتى القيام بأعمال العنف لتخويف المعارضين السياسيين [12].

ومن ثم تسعى الدولة العميقة من خلال العلاقات الزبائنية لتكوين نفوذ اقتصادي وسياسي للتأثير على السياسات العامة من خلال دعم المرشحين الذين يحملون افكار ايديولوجية الدولة العميقة، التي تستطيع توفير الاموال من خلال الثراء الشخصي لأفرادها عبر اوجه الفساد المختلفة، أو طرح نفسها كوصية على المال العام ومحاربة للفساد وكزعيمة على القيم الوطنية في المجتمع واستخدامها كواجهة للحصول على المكاسب الاقتصادية لشراء الولاءات السياسية والمجتمعية [13].

وتقوم الدولة العميقة ببناء علاقات زبائنية مع افراد خارج اطار القانون ، اذا لا تعتمد اعضاء الدولة العميقة على الاليات الانتخابية او الدعم الشعبي لإضفاء الشرعية على هيمنتهم ، فالعلاقات الزبائنية تأخذ شكلا اكثر من شراء الاصوات عبر بناء علاقات خاصة مع منظمات وفاعلين خارج القانون، يمكنهم ان يوفروا لهم قوة قسرية معينة او منافع اقتصادية وهذا يمكن أن يؤدي الى تفاقم الانقسام داخل الدولة العميقة فتتصارع العناصر المختلفة حول نصيبها من الامتيازات [14].

رابعا : البيروقراطية

تستخدم الدولة العميقة في النظام الديمقراطي البيروقراطية للتأثير على السياسات العامة، من خلالها تقوم بنشاطات المراقبة الالكترونية والاعمال الدبلوماسية والاعمال العسكرية(بما فيها الميزانية العسكرية) واحيانا لا تعلم رئاسة السلطة التنفيذية المنتخبة بهذه الانشطة أو تغض الطرف عنها على اعتبار

البيروقراطية تسيطر على رؤساء الحكومات المنتخبة، فجزء كبير من السياسات تقررها ممارسات سرية لموظفين بيروقراطيين الذين يسيطرون على الرؤساء المنتخبين ، وبذلك لا تنتج السياسات من خلال الانتخابات الديمقراطية بل من دهاليز البيروقراطية [15].

خامساً : القضاء

تعمل الدولة العميقة على اقامة تحالفات مع بعض القضاة في المؤسسة القضائية لتحصين نفسها من الاحكام التي تصدر بحق افرادها في حالة اكتشاف امرها، بمعنى اخر تلجأ الدولة العميقة الى التمكين القضائي من خلال المحكمة الدستورية، التي تقوم مثلا باستبعاد المرشحين المعارضين لمصالح الدولة العميقة من الترشيح للانتخابات او غلق الاحزاب المعارضة لأيديولوجيتها، واحيانا تعمل الدولة العميقة على تشكيل تفاعل استراتيجي مع النخب السياسية المهددة بخسارة هيمنتها السياسية في التأثير على القضاء، للحصول على قرارات من شأنها تمنع صنع السياسات العامة المؤثرة على مصالح الدولة العميقة التي فيها تفضيلات على سياساتها على وجه الخصوص السياسات التي تصنعها الحكومات المنتخبة، ولهذا تلجأ الدولة العميقة الى المراجعة القضائية، بتحالفات مع اطرافها لترسيخ وجودها وحماية نفسها [16].

المحور الثاني : سمات الدولة العميقة

تمتلك الدولة العميقة مجموعة من السمات التي يمكن ان تميزها عن المفاهيم الاخرى، ويمكن الاشارة اليها من عبر ما يأتي :

اولاً : الغموض والسرية

ان اغلب التعريفات التي تم تناولها اشارت انها تحمل سمتان رئيسيتان فهي غير موجودة بشكل علني او مرئي كالحكومة الرسمية، لكن ما تقوم به من ممارسات يمكن ملاحظة آثاره ونتائجهِ .[17].

ثانياً: ازدواجية العمق

ونعني بذلك العمق الزمني، وعمق (قوة) التحالف. أما العمق الزمني فيشير إلى أن هذه التحالفات السرية تعمل على إبقاء الوضع الملائم لها ومصالحها أطول فترة ممكنة وتسعى جاهدةً لردع وإفشال أي محاولة من شأنها تغيير هذا الوضع وهو ما يفسر عدم وجود تغيير فعلي في الديمقراطيات الفتية، فكل ما يتم من إجراءات لتحقيق الديمقراطية يكون شكلي وذلك بسبب وجود الدولة العميقة التي تفشت في كافة

أرجاء الدولة وأحكمت قبضتها جيداً على كل مؤسساتها لفترة طويلة من الزمن بشكل جعلها تنجح في إفشال التغيير . والمعنى الثاني للعمق: هو عمق التحالفات وصلابتها وقوتها، فهذه التحالفات تتغلغل في كافة مؤسسات وقطاعات الدولة بشكل رأسي وأفقي. كما أنه كلما استمر تطابق المصالح بينهما زادت صلابة وعمق التحالفات، ولتحقيق ذلك تستخدم أدوات ووسائل وألاعيب (نسب، مصاهرة، شراكات تجارية، الخ) حتى تتحكم في مفاصل الدولة. بحيث تنشأ علاقة عكسية بين الدولة القائمة والدولة العميقة، فكلما ضعفت الدولة القائمة قويت الدولة العميقة، والعكس صحيح [18].

ثالثاً: العمل داخل مؤسسات الدولة الرسمية

وتشكل هيئاتها ضمن تلك المؤسسات وعلى وفق القانون ظاهرياً ، لكن فيما بعد تتوزع وتنقسم على فئات وجهات مختلفة لتحقيق اهداف محددة وتحقيقها يتطلب ان يجمع افراد الدولة العميقة تحالفاً مصلحياً سواء كان اقتصادياً أو سياسياً أو عقائديا ، فضلاً عن علاقات اجتماعية قرابيه او مذهبية وسياسية ، هدفهم تحقيق المصلحة الخاصة، الذين يعتقدون بأنها مصلحة عامة دون التعرض للمسائلة أو المحاسبة، وعدم ملاحقتهم قضائيا في حال تعرض النظام العام لهزات عنيفة [19].

رابعا : امتلاكها لسلطة الخوف وقوة الدعاية لاثارة الرأي العام، واستخدام العنف في حالات معينة للحفاظ على مصالحها ، حتى انها تكاد توصف بأنها الدولة نفسها ، وذلك بفضل قدرتها على التأثير في الجهاز الاداري للدولة وتعيين الموظفين الكبار والتأثير في اختيار الوزراء كواجهة لحمايتهم [20].

خامساً : كيان غير قانوني

فهي تعمل خارج إطار القانون ، كما أن ممارستها تخرق الدستور من خلال عمليات التزوير والفساد والاغتيالات للمعارضين لها، كما انها لا تخضع للمحاسبة امام القانون على افعالها لما لها نفوذ قوي يمكنها من حماية نفسها ، على اعتبار لا يوجد نص دستوري يشكلها او انها تفرض نفسها انها تحمي الدولة [21] .

اذاً ان ابرز سمة من سمات الدولة العميقة كونها كيان غير قانوني يعمل خارج الاطر المؤسساتية الشرعية التي يستند اليها النظام السياسي في ضبط ايقاع الصراعات الاجتماعية، لكنها تتدخل في الحياة السياسية بحجة الدفاع عن مصالح واهداف وايديولوجيات المجتمع التي اشار اليها القانون، فعلى سبيل المثال وليس الحصر، تتدخل الدولة العميقة التركية في الشأن السياسي من منطلق الدفاع عن القومية والعلمانية .

الخاتمة

تشير الدولة العميقة عبارة عن مجموعة من التحالفات غير المرئية التي تعمل خارج اطار القانون أو بموازاته لتحقيق الاهداف الخاصة التي تتعلق بالحفاظ على ايديولوجية الدولة ، وفي تعمل في حالتين، الاولى: حالة كانت سياسات الحكومات المنتخبة تتعارض مع مصالح الدولة العميقة، تعمل الاخيرة على نقضها من خلال القانون والقضاء، بذريعة أن هذه السياسات تتعارض مع المبادئ العامة للدولة، وهذا يتم من خلال اتهام رأس الحكومة المنتخبة والدائرة المقربة بتهم الفساد عبر التنصت على المسؤولين الحكوميين أو غيرها من الادوات الاخرى التي تستخدمها الدولة العميقة، اما الحالة الثانية: فأنها تستخدم الوسائل غير المشروعة لتحقيق اهدافها وتتمثل هذه الوسائل باستخدام امكانيات المؤسسات الامنية والجهاز البيروقراطي والجيش لبث العنف من اجل التدخل في الحياة السياسية، التي تقوم عن طريقها اتباع سياسات القضاء على الجهات المعادية للدولة حسب اعتقادها .

المصادر

1. JEROME R ,Corsi ,KILLING THE DEEP STATE: The Fight to Save President Trump., Library of Congress, USA,2018 ,p33.
2. Jason Royce Lindsey ,The of ,state Concealment, Academic Bloomsbury London,2013, p39.
3. باسم قاسم وربيع حنان ، مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، ط1 ، 2016 ، ص136 .
4. Mehtap Söyle ,The Turkish Deep State, State Consolidation, Civil-Military , Relations and Democracy, Routledge, New York,2015 . p.p18.21.
5. Eugénie Mérieau, Thailand’s Deep State, Royal Power and the Constitutional Court (1997–2015), , Journal of Contemporary Asia, University, Kasetsart,vol(46),N(3),2016.p446 .
6. علي الجرباوي ، الدولة العميقة : محاولة لضبط المفهوم ، مجلة سياسات عربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، العدد(34) ، 2018 ، ص10.

7. Bob Jessop,The State:Past, Present, Future ,Polity Press Cambridge,2016.p224

8. . باتريك اونيل، الدولة العميقة: المفهوم الناشيئ في علم السياسة المقارن، ترجمة :الحسن مصباح، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، العدد(30) ، 2018، ص85.

9. المصدر نفسه، ص88 .

10. منتصر مجيد حميد ، الظاهرة الحزبية والاستقرار السياسي في تركيا ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد(36/35)، 2014 ، ص310 .

11. باتريك اونيل، مصدر سبق ذكره ، ص ص85_86 .

12. D i ego Ab e n t e Brun and Larry Diamond, Clientelism, Social Policy, and the Quality of Democracy, ohns Hopkins University Pres, United States of America,2014,p253.

13. حسن سعد عبد الحميد ، في مفهوم الدولة العميقة (دراسة وصفية) مجلة النهرين ،مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، جامعة النهرين ، العدد(7) ، 2019 ، ص67 .

14. باتريك اونيل ، مصدر سبق ذكره ، ص87 .

15. الفضل شلق، في مهب الثورة (2) ، دار الفارابي ، بيروت ، ط1، 2014 ، ص ص165_166.

16. Eugénie Mérieau, op.cit pp448_449.

17. ريم احمد عبد المجيد ، نحو تأصيل نظري لمفهوم الدولة العميقة ، ورقة بحثية منشورة في المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر ، 2018 . ص6 .

18. المصدر نفسه ،ص6 .

19. حسن سعد عبد الحميد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص66_68.

20. المصدر نفسه، ص68 .

21. ريم احمد عبد المجيد، مصدر سبق ذكره ، ص6.

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 25 / 2 / 2022
تاريخ قبول البحث 3 / 3 / 2022

المتغيرات الاقليمية والدولية المؤثرة في المتغير النفطي للعلاقات العراقية الصينية بين عامي 2003-2021

Regional and international variables affecting the oil variable of Iraqi-Chinese relations between 2003-2021

الباحث أياد مراد خضر
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

أ. م. د. اخلاص قاسم نافل
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

Iyad Murad Khader
College of Political Science/ Al-Nahrain University

A.P.D Ikhlas Qassem Nafel
College of Political Science/ Al-Nahrain University

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

ان هنالك عدد كبير من المتغيرات ، التي تؤثر على العلاقات العراقية – الصينية ، وطالما ان النفط أحد أهم موضوعات العلاقات العراقية –الصينية ، إذن ، تؤثر تلك المتغيرات على العلاقات النفطية ، بين الدولتين .

المتغيرات الاقليمية ترتبط ، بالبيئة التي تحيط بالعراق ، فهي بيئة صراع ، وبيئة تصدر النفط ، وهو ما ينتج منافسة ، مع العراق ، ويجعل قدرة العراق على زيادة الانتاج والتصدير محدودة .

البيئة الدولية ، تتمثل بالولايات المتحدة ، وهي تضغط على العراق ، من اجل ان تكون سياساته ، لا تتقاطع مع السياسات الامريكية . العلاقات النفطية بين العراق والصين ، تتاثر بالاوضاع الاقليمية والدولية .

كلمات مفتاحية : النفط ، العلاقات ، العراق ، الصين ، المتغيرات

Abstract

Regional and international variables affecting the oil variable of Iraqi-Chinese relations between 2003- 2021

There are a large number of variables that affect the Iraqi-Chinese relations, and as long as oil is one of the most important issues of the Iraqi-Chinese relations, then these variables affect the oil relations between the two countries.

Regional variables are related to the environment surrounding Iraq, as it is a conflict environment and an environment that exports oil, which results in competition with Iraq, and makes Iraq's ability to increase production and export limited.

The international environment, represented by the United States, is putting pressure on Iraq, so that its policies do not intersect with the American policies.

Oil relations between Iraq and China are affected by regional and international conditions.

Keywords: Oil, relations, Iraq, China, variables

المقدمة

ان كل علاقة بين طرفين انما تتاثر خلالها بمجموعة عوامل او متغيرات او محددات ، تجعلها تتحدد بالتزام توجهات او اعتماد وسائل معينة خلال عمليات تفاعلها . اي ان تلك المتغيرات هي موضوعات وظروف واطراف او تفاعلات ، تكون موجودة في بيئة العلاقة ، تضغط على احد الاطراف او على كليهما .

ان بيئة العلاقات العراقية الصينية منذ العام 2003 تتضمن وجود عدد كبير من المتغيرات المؤثرة فيها ، على الصعيد العراقي والصيني والاقليمي والدولي ، والى جانب ذلك فان الحديث هو عن الاهمية التي تعطى لموضوع توظيف النفط في تلك العلاقات ، اي ان الامر يرتبط

بوجود بيئتين وموضوعين في آن واحد : المتغيرات في بيئة العلاقات ، والمتغيرات المؤثرة على توظيف الاهمية التي تعطى للنفط في تلك العلاقات.

اما على الصعيد العراقي فان الامر يرتبط بالاوضاع السياسية والاقتصادية ، ومنها ان العراق لا يمكن له ان يتجاهل اهمية النفط في علاقاته الدولية ومنها علاقاته مع الصين ، في حين ان الصين تتوخى بلوغ مراتب اعلى ، وتعزيز رفاهيتها الاقتصادية عالميا ، ومن ثم فانها تحتاج الى مزيد من استهلاك الطاقة ، ومنه النفط ، وبالتالي هي تحتاج الى الانفتاح على كل الاحتياطيات العالمية المهمة ، ومحاولة ضمان الحصول على ما يؤمن امن الطاقة للصين . وطالما ان النفط موضوع مهم للعراق والصين ، فهو ما جعل البيئات الاقليمية والدولية قادرة على التاثير في توظيف الدولتين لهذا العامل في علاقاتهما . في البيئتين الاقليمية والدولية هنالك مجموعة ظروف ، تضغط على توجهات وتفاعلات العلاقات العراقية الصينية ، ومنها تلك التي ترتبط بالعلاقات النفطية . لا تتاثر التوجهات والسياسات والعلاقات بالعوامل الداخلية فحسب ، انما هناك العوامل الاقليمية والدولية التي تفرض هي الاخرى تاثيرها . في حالة العلاقات العراقية الصينية ، يلاحظ ان البيئة الاقليمية والدولية موجودة في تلك العلاقات ، وتمارس تاثيرها على كل منهما .

ان اشكالية البحث تتمثل في سؤال مركزي مضمونه : لماذا تؤثر البيئات الاقليمية والدولية على قدرة العراق والصين على توظيف النفط في علاقاتهما المشتركة ؟ وهذه الاشكالية تطرح الحاجة للاجابة عن عدة تساؤلات وهي :

ما هي المتغيرات الاقليمية المؤثرة في العلاقات العراقية الصينية بين عامي 2003- 2021؟ وكيف اثرت على العامل النفطي في علاقات الدولتين ؟

ما هي المتغيرات الدولية المؤثرة في العلاقات العراقية الصينية بين عامي 2003- 2021؟ وكيف اثرت على العامل النفطي في علاقات الدولتين ؟

وينطلق البحث من فرضية مضمونها :

كلما كان هناك قدرة للبيئة الاقليمية والدولية للتاثير في العلاقات العراقية الصينية او احد اطرافها ، فان لديه قدرة على ان يؤثر في المتغير النفطي او في قدرة الدولتين على توظيف النفط في العلاقات الثنائية.

منهجية البحث تستخدم منهج التحليل النظمي ، لانه يمنح الباحث قدرة واسعة على تحليل متغيراته .

والهيكلية التي ينطلق منها البحث ، سيتم تقسيمها الى المطالب الاتية :

المطلب الاول : المتغيرات الاقليمية/ المطلب الثاني : المتغيرات الدولية

المطلب الاول : المتغيرات الاقليمية

في عام 2003 تم احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة ، ومن ثم فان منظومة علاقات وسياسات العراق الخارجية تغيرت . العراق يوجد في اطار بيئة اقليمية : عربية وغير عربية ، تلك البيئة تتسم من وجهة نظرنا بالاتي :

1. انها بيئة فيها قدر كبير من الدينامية ، نتيجة ضعف الروابط التكاملية والتعاونية ، والرغبات بالبروز من قبل اكثر من دولة اقليمية ، الى جانب ان التاريخ كان يشهد لبعضها ان لها حضارة تاريخية كبرى ومنها مثلا : العراق في مرحلتين : الامبراطوريات قبل الميلاد، والدولة العربية الاسلامية في العهد العربي الاسلامي العباسي، في حين ان ايران لها ارث حضاري ممتد ايضا كان في احيان ينافس الحضارات العراقية تاريخيا ، امام تركيا فانها انشات حضارة كبيرة اخذت صبغة اسلامية عثمانية استمرت لعدة قرون ، وهو ما يجعل كل تلك الدول تبحث عن استعادة جزء من ذلك التاريخ .
2. والتفاعلات الصراعية ، وخاصة الصراع الصفري، وهو ما اتضح من خلال ما آل اليه وضع العراق بعد العام 2003 ، فقد استثمرت اغلب الدول الاقليمية في مختلف ادوات العنف ، التي تضرر منها العراق كثيرا .
3. وضعف الانشطة التعاونية ، اذ لم تنجح تلك الدول في التاسيس لمنظمة وتكامل اقليمي ، فجامعة الدول العربية ضعيفة ، ومجلس التعاون الخليجي اطار تنظيمي وتنسيقي محدود ، في حين يبقى باقي الدول الاخرى خارج اي تجمع اقليمي يمكن ان يضمن تعزيز التعاون وتسوية الصراعات .
4. وغلبة الانشطة السياسية على الاقتصاد ، وهو ما يتضح من خلال التاثير السياسي المستمر على التعاملات التجارية ، ولهذا لم تنجح دول المنطقة في بناء سوق مشتركة ، ولا ان تجعل الاقتصاد هو الذي يحرك السياسة .

ان تتبع اوضاع العراق بعد العام 2003 ، سنجد ان هناك اتفاق على ان العامل الاقليمي كان وما زال مؤثر في اغلب التفاصيل السياسية والامنية ، واحد الاسباب ، من وجهة نظرنا ، هي :

1) كثرة التداخلات الاقليمية التي تمر عبر العراق ، فبقدر ما ان الدول الاقليمية تؤثر في العراق ، فان العراق يمكنه ان يحدث تاثير اقليمي ، الا ان الاشكالية هي ارتباك الاوضاع التي انتجها الاحتلال [1].
2) ان هناك ضعف عانى منه العراق ، جراء غياب الاولويات السياسية والامنية ، وهو ما جعل المواطنين ينقسمون بحدة حول الهويات الاولية ، وصولا الى عام 2014 ، عندما اخذت الهوية

الوطنية تستعيد حضورها وتماسكها ، رغم ان الضعف سمح للقوى الاقليمية بالحصول على نفوذ او تاثير محلي مهم [2].

لم يستطع العراق ان يكون علاقات طبيعية مع اغلب دول العالم بعد العام 2003 ، وانما كان منشغلا بالاوضاع المحلية ، وبالتفاعلات الاقليمية ، فالوضع طارئ وغير طبيعي ، ومن ثم فان الحديث عن قدرة العراق على صياغة توجه جاد نحو الصين لم يكن بالامكان الحديث عنه قبل العام 2014 رغم ان العراق منح الصين عقود تراخيص في بعض الحقول النفطية منذ العام 2009 ، فالصين دخلت تحت عنوان : انها تجازف في دخول مناطق الانتاج النفطي على خلاف الشركات الغربية الربحية ، فالصين تدخل من خلال شركات حكومية وتريد النفط وليس الربح ، فهي ترضى بالارباح القليلة ، فهي تحسب ان يكون هناك انتاج نفطي مخصص لاسواقها ، في حين ان اغلب الشركات الغربية احجمت عن الاستثمار في العراق [3].

وبعد العام 2014 ، اخذ يظهر امام العراق حجم الضغط الاقليمي الذي كان يتعرض له البلد ، وان هناك صراع اقليمي ، وماشريع اقليمية ، وجدت تطبيقها على ارض البلد ، واخذ البلد ينفتح على الصين ، ودعا العراق الصين الى توقيع اتفاقيات كبيرة ومنها للتعاون العسكري والنفطي والامني ، والتجاري [4].

ان التوجه العراق جاء في مرحلة كانت الصين قد طرحت مبادرتها للحزام والطريق عام 2013 ، والخرائط الاولية تبين ان الصين وضعت العراق ضمنها .

انفتحت الصين عبر مبادرة الحزام والطريق على العديد من دول المنطقة ومنها ايران والامارات والسعودية ، وتتضمن تلك المبادرة تسهيلات للصين في الوصول الى اسواق تلك الدول ، وفي تطوير موارد الطاقة ، والموانئ ، .. اي ان جزءء من مضمون تلك المبادرة ان الصين يمكن ان تساعد الدول الراغبة بان تدخل كمستثمر في اسواق النفط، خصوصا وان اغلب الدول المنتجة للنفط في الخليج العربي اصبحت ترى ان الدخول في استثمارات جديدة (مكلفة) في النفط ، وهي غير مجدية اقتصاديا ، لان عائد الاستثمار في النفط طويل الاجل نسبيا ، والعالم يتجه الى تعظيم اللجوء للبدائل ، وهو ما قد يكون ذو نفع محدود ، وان الاسلم هو تعظيم العائد المتاح عبر بيع النفط بصورة طويلة الاجل ، بشكل مضمون لمستهلك راغب بذلك ، وانفاق الموارد على مصادر طاقة بديلة ، والتحول في الاقتصاد الى انماط البدائل الاخرى غير النفطية . يبقى العراق لم يخطط للانتقال لهذه المرحلة انما حكمه الرغبة بالحصول على اعلى ايراد من بيع النفط، ولان الموارد العالية لم يكن هناك تخطيط استراتيجي لتوظيفها ، فانه من جهة منح جولات التراخيص ، ومن جهة لم يستفد من الزيادات في الانتاج . والدليل هو انخفاض عائد التنمية منذ العام 2003 [5].

لقد ادركت الصين ان العراق يوجد في بيئة اقليمية معقدة ، لهذا لم تتجه الى ان تكون طرفا منحازا في علاقات الصراع الاقليمية ، انما ركزت على كونها تريد الاقتصاد والتجارة ، وهو ما منحها مرونة في الانفتاح على كل الدول الاقليمية ، سواء في اطار مبادرة الحزام والطريق ام غيره .

ان اغلب الدول الاقليمية هي دول نفطية ، وتعملة على الانفتاح على اسواق الاستهلاك الكبرى بقصد تسويق نفطها ، وهو ما يمثل تحدي للعراق ، لان اغلب الدول الاقليمية منحت الصين مزايا مهمة في اسواقها النفطية ، خصوصا وان تلك الدول تسعى للحصول على عائدات اكبر للتهيئ لعصر ما بعد النفط ، فالسعودية دخلت في وقت مبكر في علاقات مهمة مع الصين في حقل الطاقة يعود الى العقد الاول من هذا القرن ، والامارات تلتها في العقد الثاني من هذا القرن ، في حين ان ايران وقعت اتفاق استراتيجي طويل الاجل يمنح للصين حقوقا في نفطها في العام 2021 [6].

ورغم كل ذلك ، فانه اثناء توجه العراق لتوقيع الاتفاق : النفط مقابل الاعمار او البنية التحتية في العام 2019 ، قبلت الصين بالمبادرة العراقية ، لان البلد سيضمن حصوله على عمل وتنمية من دون اتن يكون هناك مقابل مالي مباشر انما سيكون بصيغة مقايضة ، يقدم العراق كميات من النفط ، تحفظ امواله في الصين ، ثم يعاد ضخها كمشاريع في العراق [7].

المطلب الثاني : المتغيرات الدولية

اثرت على العراق والصين البيئة الدولية ، ولعل فيها العديد من المتغيرات ، الا ان المهم هنا هو :

1. الولايات المتحدة
2. بدائل الطاقة
3. الاحتباس الحراري

فيما يتعلق بالولايات المتحدة ، فتتبع موضوع تاثيرها في العراق سيوصلنا الى الغايات التي وقفت خلفها من اجل احتلال العراق عام 2003 ، فهي كانت تدعي ظاهرا ان هناك اسلحة دمار شامل في العراق يتوجب ازالتها ، وان هناك صلاة للعراق بمنظمات تسميها بالارهابية ، وان هناك غياب للديمقراطية يتوجب معه التدخل من اجل تصحيح الواقع السياسي في البلد وجعله يتفاعل مع التوجهات والرغبات المجتمعية [8]، الا ان الاسباب الحقيقية هي ما يمكن تلمسه من خلال نتائج الاحتلال وكيف ادارت الدولة العراقية ، فهي اتجهت الى عدم بذل جهد مناسب لتهيئة العراق وقيادته الى مرحلة الاستقرار وفقا للالتزامات التي تفرض على دولة الاحتلال ، بل ولم تبذل جهدا في تاسيس دولة عراقية قوية ، ووهو ما قاد الى ان الهدف كان جعل العراق نقطة انطق لدعم حالة الفوضى اقليميا ، من خلال تشجيع الانقسام والتطرف [9].

وخلال المدة بين عامي 2003 – 2021 استمرت الولايات المتحدة تؤثر على اجمالي السياسات العراقية ، فبعد ان تم انهاء حالة الاحتلال في حزيران 2004 ، اصبح وجود القوات الامريكية في العراق مبني على اساس طلب تقدمه الحكومة العراقية ، الى مجلس الامن ، واستمر معه مراجعة ملف العراق من قبل المجلس منذ تلك المدة سنويا ، بعدها وقعت الولايات المتحدة مع البلد اتفاقية سحب القوات واتفاقية الاطار الاستراتيجي للتعاون الشامل بين الطرفين ، في العام 2008 [10]، اصبحت العلاقات مع العراق تقوم على اساس التاثير الواعي ، فالعراق يدرك ان هناك حضور ومصالح امريكية لا يمكن تجاهلها في اي سياسة ، وعلى قدر تعلق الامر بجولات التراخيص النفطية العراقية فهي تمتم في ظرف مرحلة اخذت الولايات المتحدة تقلص حجم وارداتها من النفط المستورد ، وتركز على تكنولوجيا النفط الصخري والاستثمار في الطاقة االبديلة ، وهو ما سمح للعلاقات النفطية العراقية الصينية بالنمو .

ثم عادت الولايات المتحدة لتمارس تاثير اكبر في السياسة العراقية بعد العام 2014 لاعتبارين مهمين :

الاول يرتبط بالضعف الذي اظهره العراق في التعامل مع التحديات الامنية ، مما جعلها تتدخل عبر تشكيل تحالف دولي ، قام بتوفير دعم مهم للعراق امنيا [11].

والثاني يتعلق بنضوب الواردات المالية للدولة العراقية وعدم كفاية الموجود منها جراء عمليات الفساد الكبيرة التي شهدها البلد قبل عام 2014 ، اذ احتاج الى قروض وضمانات ، سمحت الولايات المتحدة بتوفيرها له ، للاستمرارية [12].

وفي العام 2019 ، اتجهت حكومة السيد عادل عبد المهدي الى زيارة الصين وتوقيع اتفاق اقتصادي مهم معها ، في ظرف كان يوجد هنالك ازمة كبيرة في العلاقات الامريكية الصينية ، ومضمون الاتفاق كان يقوم على تزويد العراق الصين بكميات محدودة من النفط مقابل انشاء حساب مالي يمول عمليات قيام الشركات الصينية بانشاء بنى تحتية ومنشات في العراق على مدى العقود القادمة . وتلكأ تنفيذ الاتفاقية بسبب الاضطراب السياسي في العراق وما تبعه من استقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي والتي كانت الاتفاقية الصينية احد الأسباب التي تم الإشارة لها كموجه خفي لهذه الاضطرابات ، ثم تم العودة للاتفاقية و البدء بتنفيذها في العام 2021 عن طريق عقد بناء المدارس بواسطة الاتفاقية.

اما بخصوص تأثير الولايات المتحدة على الصين، فالواضح ان العلاقات الامريكية الصينية هي علاقات يغلب عليها جوانب التعاون–التنافس حتى العام 2017 عندما اخذت تتحول تدريجيا الى مزيد من التنافس، ومن اسبابها هي :

أ. الاتجاه الصيني الى التوسع بالانفاق العسكري والتوسع بتحديث قدراتها العسكرية

ب. الازمات المتكررة التي ارتبطت بتوسع الصين في منطقة بحر الصين

ج. اتهام الولايات المتحدة للصين بسرقة بيانات امريكية والتجسس ، وهو ما قادها الى فرض حظر على شركة الاتصالات الصينية –هواوي في العام 2019

د. قيام الصين باتباع سياسة خفض قيمة العملة من اجل توفير بيئة مناسبة لزيادة الصادرات الصينية الى الولايات المتحدة [13]، وتقليل فرص تدفق الواردات الامريكية للصين حتى اصبح الميزان التجاري بينهما كبير ، اذ تشير البيانات المتاحة الى ان : حجم الفائض في الميزان التجاري بين الدولتين بلغ نحو 114.43 مليار دولار عام 2005 ، ونحو 181.04 مليار دولار عام 2010 ، ونحو 261.28 مليار دولار عام 2015 ، ونحو 295.34 مليار دولار عام 2019 [14].

المتغير الاخر الموجود والمؤثر في العلاقات بين الطرفين : العراق والصين هو بدائل النفط ، والمتغير المناخي ، فالمعروف ان العالم الصناعي اخذ يطور بسرعة بدائل اقتصادية وتجارية للنفط ، لتحقيق هدفين :

أ. وجود مصادر طاقة مستدامة ، ومحلية وليست مستوردة

ب. تقليل اثر التكلفة البيئية على مجتمعاتها

ومناقشة الهدفين يوضح ان الامر نجح على الصعد البحثية في وقت مبكر منذ سبعينيات القرن الماضي في توليد الطاقة من مصادر مختلفة ، الا ان استهلاك النفط بقي مستمرا بسبب تكلفة التحول نحو البدائل ، بمرور الوقت تكورت التكنولوجيا وجعلت مصادر الطاقة المتجددة قليلة الكلفة نسبيا ، واخذت الدول الصناعية في احداث تحولات مهمة في العديد من بنى صناعاتها للتكيف مع استخدامات الطاقة المستدامة او المتجددة ، ولهذا وجدنا ان هناك توقف عن النمو في استهلاك النفط منذ عدة سنوات في اغلب الدول المتقدمة ، فالطاقة باشكالها المختلفة [15]:

1. التقليدية (النفط والغاز والفحم)
2. والطاقة غير التقليدية (الطاقة النووية)
3. والنفط والغاز الصخريان.
4. والطاقة المتجددة (الرياح والشمس والكهرومائية ،...)

كل هذه الانواع اصبحت تتنافس ، واصبح هناك صناعات ترتبط بها ، الا ان المسار اصبح يميل بشكل اكبر نحو نمو استهلاك الطاقة المتجددة .

يترتب على هذا التحول ان عرض النفط سيكون كبير جدا مقابل محدودية المستهلكين والصناعات التي تستهلكه ، لان هناك تحول في التكنولوجيا نحو تكنولوجيا تتعامل مع الطاقة المتجددة ، ومن ثم فان الاستثمار في حقول النفط والغاز سيكون غير مغري ، لان عائده بعيد المدى وليس قيصر الامد من

وجهة نظرنا، وعلى المدى البعيد لا يمكن ضمان استمرار فاعلية اسواق النفط كما كانت عليه في سنين سابقة ، وانن الدول اخذت تفكر بالحصول على اكبر عائد من اجل دعم بنية الاقتصاد الوطني للتحول او تكون قادرة على التعامل مع عصر ما بعد النفط .

ان واحدة من اسباب تسريع التحول نحو الطاقة المتجددة ، هو الاستعداد لعصر ما بعد النفط ، فالقوى الصناعية تدرك ان النضوب قادم ، فبكل الاحوال فان اقصى ما يمكن للتكنولوجيا ان تعمله هو ان تجعل استهلاك النفط اكثر فاعلية بتقليل الكمية المستخدمة واعطاء ذات النتائج ، الا ان حجم الاستهلاك كان يتزايد على مدى عقود مضت [16]، والنقطة الاخرى هي التلث البيئي والاحتباس الحراري الذ اصبح يهدد مستقبل الحياة على الارض ، وهو ما قاد الى عقد اكثر من قمة عالمية ، انتهت مقرراتها الى التزامات بخفض الانبعاث للغازات التي تنتجها مصادر الوقود التقليدية في السنين القادمة [17].

تاثير ذلك على العلاقات العراقية الصينية في المجال النفطي ، ان العراق منح الصين جولات تراخيص ، لكي تقوم الصين ، وغيرها ، بزيادة الانتاج العراقي ، من دون ان تتحمل الدولة العراقية تكاليف مباشرة وانية ، بل تكون جزء من تكاليف طويلة الامد تحسب على الكلف العامة للانتاج ، والامر الاخر ان العراق ضمن وجود مشتري مضمون لنفطه الا وهو الصين ، ومستهلكين اخرين .

اوضحنا في هذا المبحث ، ان البيئة الاقليمية والدولية فيها عدة متغيرات ، تضغط على كل من العراق والصين اجمالا ، او انها توفر فرص لتعزيز الدولتين لعلاقاتهما ، وبضمنه العلاقات النفطية .

ان البيئة الاقليمية ومنها البيئة الخليجية تعمل على ضمان تسويق نفطها ، وهي حريصة على الانفتاح على المستهلكين الكبار ، في ظرف يتم تقليص الاتجاه لنمو الاستهلاك النفطي ، والاتجاه الى البدائل ، في حين ان الاستثمار في الثروة النفطية ، المكلف ، يفترض الحصول مقابله على عوائد ، وبما يدعم الايرادات العامة للدول الاقليمية ، ومن ثم فان توجه العراق والصين الى بناء علاقات نفطية بينهما لا يمكن ان يكون بعيدا عن الفرص التي تجدها الصين في اسواق النفط في البيئة الاقليمية ، في حين ان البيئة الدولية تجد نفسها في :

1) توجهات النمو على الطلب على النفط ، فالعالم يسير باتجاه تقليل اسواق استهلاك النفط والتكنولوجيا والاقتصاديات المرتبطة به ، ويعمل على توليد اسواق للطاقة البديلة ، والصين عليها التزامات دولية بهذا الشان ، ومن ثم فانها اخذت تؤسس لاسواق مستقبلية تزيد نسب الاستهلاك على الطاقة البديلة والتوقف عن النمو في استهلاك النفط مستقبلا ، رغم اهمية النفط لنمو اقتصادها .

2) في حين ان العامل الدولي الاخر هو الولايات المتحدة ، فالاخيرة ترتبط بعلاقات جيدة مع العراق ، وهي تضغط لمنع توسع عراقي اكبر على الصين ، نتيجة الطابع التنافسي بين الطرفين ، وهو ما حصل في العام 2019 عندما ضغطت من اجل منع تطبيق الاتفاق العراقي الصيني ، هذا العامل لا يمكن تجاهله في العلاقات النفطية بين الطرفين .

الخاتمة :

وكخلاصة للمتغيرات المؤثرة في العلاقات النفطية بين الدولتين ، يلاحظ انها تتوزع على مجموعة من البيئات : العراقية والصينية والاقليمية والدولية ، واذا كانت اغلب تلك المتغيرات تدعم تحقق مزيد من علاقات التعاون والتقارب بينهما من اجل تحقيق المصالح التي يراها كل طرف:

1) العراق في الحصول على مزيد من الايراد عن بيع نفطه لتمويل الميزانية العامة بشقيها التشغيلي والاستثماري و تخصيص موارد ضخمة لمشاريع البنية التحتية التي يحتاجها العراق بشدة.
2) الصين في ضمان الحصول على تدفق مضمون للنفط ، من مصادر متعددة بما يضمن امن الامدادات وخصوصا ان العراق منتج رئيسي يستطيع توفير النفط الخام بكميات كبيرة توازي حاجتها للنفط.

ان هناك بعضا من المتغيرات تضغط بالسلب على تحقيق تعاون نفطي بين الدولتين ومنها:

1. نمو بدائل النفط في الصين ، وبفعل ضغوط البيئة الدولية لفخض التوسع باستهلاكه بما يسبب ضررا بيئيا.
2. وضغط البيئة الاقليمية من اجل توفير بدائل نفطية للصين ولغيرها من المستهلكين الاخرين، بفعل خاصية التنافس في اسواق التصدير واسواق التجهيز العالمي، فأغلب الاطراف الاقليمية هي مصدرة للنفط مثل العراق.
3. اما دوليا ، فان ابرز الضغوط تاتي من الولايات المتحدة ، كونها تنظر الى علاقاتها مع الصين بكونها علاقات تنافس ، وفي علاقاتها مع العراق فانها تنظر اليه على اعتبار انه يقع ضمن دائرة تاثيرها ، ولا يمكن ان تتقبل مزيدا من انفتاح البلد على الصين كما حصل في العام 2019 .

قائمة الهوامش

[1]–**معاذ ياسين البطوش، تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق و أثره على الأمن القومي العربي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012، ص133.**

[2]–عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003: دراسة في الأسباب وسبل المواجهة ، دار المناهل ، عمان ، 2017 ، ص74.

[3]–علي كريم إذهيب، رب ضارة نافعة.. هل يصب انسحاب كبريات شركات النفط الأجنبية في صالح الاقتصاد العراقي؟، بتاريخ 6 تموز 2021، على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/7/6B7

[4]–تقرير : ما هي حقيقة الاتفاقيّة الاقتصاديّة لحكومة عبد المهدي مع الصين؟ ، بتاريخ 2 شباط 2020 ، على الرابط: https://www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals/2020/02/iraq-economy-abdul-mahdi-china.html

[5]–البنك الدولي ، النهوض من واقع الهشاشة – مذكرة اقتصادية حول التنويع و النمو في العراق، البنك الدولي ، بتاريخ 12 ايلول 2021، على الرابط: https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34416/211637ovAR.pdf?sequence=7

[6] –Will Green, and others, China-Iran Relations: A Limited but Enduring Strategic Partnership, Jun 2021, https://www.uscc.gov/sites/default/files/2021-06/China-Iran_Relations.pdf

And: Report, The Iran-China 25-Year Comprehensive Strategic Partnership: Challenges and Prospects, International Institute for Iranian Studies, Apr 2021, IN : https://rasanah-iiis.org/english/position-estimate/the-iran-china-25-year-comprehensive-strategic-partnership-challenges-and-prospects/

[7]–مؤيد الطرفي ، اتفاق العراق – الصين يدخل حيز التنفيذ ببناء 1000 مدرسة ، بتاريخ اكتوبر 2021 ، على الرابط: https://www.independentarabia.com/node/271011/A9

[8]–ارشد مزاحم الغريري، تطور العلاقات العراقية الأمريكية، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2013، ص114.

وايضا : عبد الكريم علوجي ، خمس سنوات إحتلال: أين العراق اليوم ، وما هو مستقبله، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2008، ص38.

[9]–للتوسع ينظر :

جورج باكر ، بوابة الحشاشين: أمريكا في العراق ، ترجمة مها سليمان ، العبيكان ، الرياض ، 2010 ، ص513.

وايضا : علي يوسف الشكري، مستقبل الاحتلال الامريكي للعراق، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية, المجلد 1, العدد 6, جامعة الكوفة ، 2010، ص25.

[10]– فؤاد قاسم امير ، آراء وملاحظات حول الإتفاقية الأمنية المقترحة بين العراق والولايات المتحدة ، الغد للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2008 ، ص235.

[1111]–عبدالرحمن كريم درويش، كارزان عمر علي، الفاعلية الاستراتيجية للتحالف الدولي في محاربة تنظيم الدولة الاسلامية(داعش) دراسة تحليلية (2014-2016)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, المجلد 9, العدد 35 / 1, جامعة كركوك ، 2020، ص64-65.

وايضا : مصطفى ابراهيم سلمان ، ضاري سرحان حمادي، استراتيجية التحالف الدولي لمكافحة الارهاب في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, المجلد 15, العدد 61, الجامعة المستنصرية ، 2018، ص57-58.

[12]-صندوق النقد الدولي، العراق، التقرير القطري رقم 235 / 15 ، صندوق النقد الدولي ، اغسطس 2015 ، على الرابط:

/https://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported publications/external/arabic/pubs/ft/scr/2015/_cr15235a.ashx

وايضا : Yezid Sayigh, Haidar Al-'Abadi's First Year In Office: What Prospects For Iraq?, Carnegie Endowment For International Peace, September , 2015, in : https://carnegie-mec.org/2015/09/01/haidar-al-abadi-s-first-year-in-office-what-prospects-for-iraq-pub-61208

[13]-طارق ليساوي، صراع العملات بين الصين وأمريكا خاصة والبلدان الصاعدة عموما هو أخطر القضايا التي ينبغي الحسم فيها، يونيو 2020 ، على الرابط: https://www.raialyoum.com/A7/

وللتوسع بدراسة الازمة ينظر مثلا : مهند حميد مهيدي، مستقبل العلاقات الاقتصادية الصينية – الامريكية، مجلة تكريت للعلوم السياسية, العدد 22, جامعة تكريت، 2020، ص201-202.

[14] -by country and region 2019, worldbank- WITS, In: https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/CHN/Year/2019/TradeFlow/EXPIMP

[15]-فاطمة بكدي ، الاقتصاد الأخضر من النظري الى التطبيق، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2020 ، ص54.

وللتوسع ينظر مثلا: هيثم عبد الله سلمان، اقتصاديات الطاقة المتجددة في ألمانيا ومصر والعراق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، 2016، ص91.

[16]-محمد خيتاوي ، الشركات النفطية متعددة الجنسيات و تأثيرها في العلاقات الدولية ، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق، 2010 ، ص79.

وايضا : توماس هليلينغ ، ليس من الواضح كيف ستتاقلم اسواق النفط مع الاسعار المرتفعة ، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقط الدولي، ، العدد سبتمبر 2013، ص16.

[17]-هارالد فيلتسر, كلاوس ليغيفي ، المناخ والمستقبل وفرص الديمقراطية ، ترجمة أحمد سعيد علي، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، 2017 ، ص137.

وايضا : المبادئ الأخلاقية المتعلّقة بتغيّر المناخ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، باريس ، 2020 ، ص24.

قائمة المصادر:

الكتب باللغة العربية

1) ارشد مزاحم الغريري، تطور العلاقات العراقية الأمريكية، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2013
2) توماس هليلينغ ، ليس من الواضح كيف ستتاقلم اسواق النفط مع الاسعار المرتفعة ، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقط الدولي، ، العدد سبتمبر 2013
3) جورج باكر ، بوابة الحشاشين: أمريكا في العراق ، ترجمة مها سليمان ، العبيكان ، الرياض ، 2010

4) عبد الكريم علوجي ، خمس سنوات إحتلال: أين العراق اليوم ، وما هو مستقبله، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2008
5) عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003: دراسة في الأسباب وسبل المواجهة ، دار المناهل ، عمان ، 2017
6) فاطمة بكدي ، الاقتصاد الأخضر من النظري الى التطبيق، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2020
7) فؤاد قاسم امير ، آراء وملاحظات حول الإتفاقية الأمنية المقترحة بين العراق والولايات المتحدة ، الغد للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2008
8) المبادئ الأخلاقية المتعلّقة بتغيّر المناخ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، باريس ، 2020
9) محمد خيتاوي ، الشركات النفطية متعددة الجنسيات و تأثيرها في العلاقات الدولية ، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق، 2010
10)مصطفى ابراهيم سلمان ، ضاري سرحان حمادي، استراتيجية التحالف الدولي لمكافحة الارهاب في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, المجلد 15, العدد 61, الجامعة المستنصرية ، 2018
11)معاذ ياسين البطوش، تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق و أثره على الأمن القومي العربي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012
12)مهند حميد مهيدي، مستقبل العلاقات الاقتصادية الصينية – الامريكية، مجلة تكريت للعلوم السياسية, العدد 22, جامعة تكريت، 2020
13)هارالد فيلتسر, كلاوس ليغيفي ، المناخ والمستقبل وفرص الديمقراطية ، ترجمة أحمد سعيد علي، المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، 2017
14)هيثم عبد الله سلمان، اقتصاديات الطاقة المتجددة في ألمانيا ومصر والعراق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، 2016

الدوريات باللغة العربية:

1. عبدالرحمن كريم درويش، كارزان عمر علي، الفاعلية الاستراتيجية للتحالف الدولي في محاربة تنظيم الدولة الاسلامية(داعش) دراسة تحليلية (2014-2016)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, المجلد 9, العدد 35 / 1, جامعة كركوك ، 2020
2. علي يوسف الشكري، مستقبل الاحتلال الامريكي للعراق، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية, المجلد 1, العدد 6, جامعة الكوفة ، 2010

مصادر الانترنت:

1) البنك الدولي ، النهوض من واقع الهشاشة – مذكرة اقتصادية حول التنويع و النمو في العراق، البنك الدولي ، بتاريخ 12 ايلول 2021، على الرابط: https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34416/211637ovAR.pdf?sequence=7
2) تقرير : ما هي حقيقة الاتفاقيّة الاقتصاديّة لحكومة عبد المهدي مع الصين؟ ، بتاريخ 2 شباط 2020 ، على الرابط: https://www.al-monitor.com/ar/contents/articles/originals/2020/02/iraq-economy-abdul-mahdi-china.html

3) صندوق النقد الدولي ، العراق ، التقرير القطري رقم 235 / 15 ، صندوق النقد الدولي ، اغسطس 2015 ، على الرابط: https://www.imf.org/~/media/Websites/IMF/imported-publications/external/arabic/pubs/ft/scr/2015/_cr15235a.ashx
4) طارق ليساوي، صراع العملات بين الصين وأمريكا خاصة والبلدان الصاعدة عموما هو أخطر القضايا التي ينبغي الحسم فيها، يونيو 2020 ، على الرابط: https://www.raialyoum.com/A7/
5) علي كريم إذهيب، رب ضارة نافعة.. هل يصب انسحاب كبريات شركات النفط الأجنبية في صالح الاقتصاد العراقي؟، بتاريخ 6 تموز 2021، على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/7/6B7
6) مؤيد الطرفي ، اتفاق العراق – الصين يدخل حيز التنفيذ ببناء 1000 مدرسة ، بتاريخ اكتوبر 2021 ، على الرابط: https://www.independentarabia.com/node/271011/A9

المصادر باللغة الانكليزية

1. by country and region 2019, worldbank- WITS, In: https://wits.worldbank.org/CountryProfile/en/Country/CHN/Year/2019/TradeFlow/EXPIMP
2. Report, The Iran-China 25-Year Comprehensive Strategic Partnership: Challenges and Prospects, International Institute for Iranian Studies, Apr 2021, IN : https://rasanah-iiis.org/english/position-estimate/the-iran-china-25-year-comprehensive-strategic-partnership-challenges-and-prospects/
3. Will Green, and others, China-Iran Relations: A Limited butEnduring Strategic Partnership, Jun 2021, https://www.uscc.gov/sites/default/files/2021-06/China-Iran_Relations.pdf
4. Yezid Sayigh, Haidar Al-'Abadi's First Year In Office: What Prospects For Iraq?, Carnegie Endowment For International Peace, September , 2015, in : https://carnegie-mec.org/2015/09/01/haidar-al-abadi-s-first-year-in-office-what-prospects-for-iraq-pub-61208